

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك
المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية
بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزیلة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبعتي الباب الحبي واولاده بصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

مقدمة الطبعة الأولى :

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حقَّ حمده ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبيه وعبيده ، وعلى آله وصحبه وجنوده
ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والديَّ ، وأن أعمل صالحاً ترضاهُ ،
وأصلح لي في ذرِّيَّتي ؛ إني تبت إليك ، وإني من المسلمين .

أحمده — سبحانه — استكثاراً لفضله ، واستدراكاً لأوابل كرمه ، واستتماماً لجزيل نعمته ؛
وأشكره أداءً لما وجب بسابق عطائه ، واستزادةً من هباته ؛ وأشهد به الطريق الواضح
والمحجة التي لا يضل عنها إلا غاي ؛ وأعوذ به من الهمة القصيرة ، والمطامع الدنيئة .

وأسأله أن يؤا لي صلواته وسلامه على رسوله : يُنبوع الحكمة ، وسِرِّ الفصاحة ، ومعدن
المكارم ، وجُرثومة الفضائل : سيدنا محمد بن عبد الله الذي أنزل عليه الكتاب نوراً لا يطفأ
مضباحه ، وشعاعاً لا يخبو ضوءه ، وفرقاناً لا ينقض برهانه ، وتبياناً لا تهدم أركانه ، وهدى به
من الضلالة ، وبصر به من العمى ، وأقام به دعائم الدين ، ونشر به ألوية اليقين ؛ صلى الله
عليه وعلى آله وصحبه الذين لم تشغلهم عن القيام بحقه زينة ولا متاع ، ولا قرعة عين من ولده
أو مال ، ولم تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وعلى من يهتدى
بهديه إلى يوم القيامة ، وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ؛ فهذا شرح الإمام ، العالم ، العامل ، الصدر ، الكامل ، المقرئ ، الأصولي ،
أبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى ، الأشموني ، الشافعي ، المولود في شعبان
من سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، والمتوفى في سنة تسع وعشرين وتسعمائة ، على ألفية إمام
النحاة ، وحافظ اللغة ، أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي
الأندلسي ، الجياني ، نزيل دمشق ، المولود في سنة ستائة من الهجرة ، والمتوفى في اليوم الثاني
عشر من شهر شعبان من سنة اثنتين وسبعين وستمائة^(١) ، وهو أجل الشروح على كثرتها

(١) ذكر الأشموني في شرحه هذا أن ابن مالك توفي في سنة ٦٧٢ عن خمسة وسبعين عاماً ،
ولم نجد أحداً ممن ترجم لابن مالك ذكر ذلك سواء .

واختلاف مشاربها وتعدد مناحيها ، وأكثرها مادةً ، وأبعدها شوطاً في ميدان الجمع والتهديب ، بل نحن لانبالغ إذا قطعنا بأن هذا الشرح أوفى ما يتناقله قراء العربية اليوم من كتب النحو والتصريف ، وأجمعها لمذاهب النحاة ، وشواهدا ، وتعليقاتها ، والإشارة إلى توجيه شواذها في عبارة سهلة ، وأسلوب لاتعقيد فيه ولا إغلاق .

وقد كنت شرحت شواهد شرح قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المولود في سنة ثمان وتسعين وستائة ، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعمائة ، شرحاً مختصراً ، لم أتجاوز فيه نسبة بيت الشاهد إلى قائله ، مع بيان مفرداته وإعرابه وموضع الاستشهاد فيه ، ليتناسب مع أذهان قارئيه وحاجتهم ، فأقبل الناس عليه ، وشهدوا بما أفرغت فيه من الجهد ، ثم أسندت إلى إدارة كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر تدريس شرح الأشموني ، فرغب إلى أبنائي من طلبتها أن أشرح لهم شواهد شرحاً تقرُّبه أعينهم ، وتطسئن إليه نفوسهم ، وتنقع به غلَّتُهُمْ ، وكنت أذودهم عن هذه الطلبة ، وأبين لهم وعورة مسلكها والصعوبة التي يجدها سالكوها ، وكانوا يقبلون معذرتي ثم يعاودون ، حتى ثقلت على رَدِّهم ، وعظمت على نفسى خيبة رجائهم ، فاستعنت بالله تعالى فأعانتني بحوله وقدرته ، واستخزنته فخارلى ، واضطلعت بهذا العمل وأنا أعلم ما فيه من هَوَلٍ ومشقة ، ثم ما يكون بعد ظهوره من حفيظة حاسد ، أو اضطغان حاقد ، وما زلت أواصل البحث ، وأتابع الاستقصاء ، وأقرأ لهذا ولذاك من المصنفين حتى أخرجت هذه الأوراق — بتوفيق الله — من بين فرثٍ ودمٍ لبنًا خالصاً سائغاً للشاربين . ولم أخلِ شاهداً من نكتة بديعة : أدبية ، أو لغوية ، أو نحوية ، ولم أترك لعالم قولاً فيه فائدة وغناء حتى نقلته وبيَّنت ما فيه من صحة أو فساد ، وضممتُ إلى شواهد الكتاب آلافاً ، وجذبت إليها أشباهها ، فجاء الكتاب على هذا النحو موسوعةً كبيرة في قواعد اللغة العربية وشواهدا دانيةً قطونها ، سهلةً مسالكوها ، سائغةً مشاربها ، لم أحلِّ عنها طالبا بتعقيد الأسلوب أو بعيد الإشارة ، بل كنت أنقل بالمعنى أحياناً لأسلك للبيان أوضح مسلك ، مع المحافظة على مقصد المنقول عنه ، وبيان أننى لم ألتزم لفظه .

فإن جاء الكتاب بعد هذا كله على ما أردت فإنما يرجع فضله إلى أربعة من الناس ؛ أولهم : والذى رضى الله تعالى عنه وأسكنه بمجوحة الجنة ، فهو الذى حبَّبَ إلى العلم وشجَّعنى

على تحصيله وإنقاد الجهد فيه ، وثانيهم : إخوانى وأساتذتى من علماء الأزهر وشيوخه ؛ فإنهم الذين أناروا لى الطريق وحرّضونى على السير فيه ، وثالثهم : أبناؤى طلبة كلية اللغة العربية ، فهم الذين استثاروا همّتى ، وقدحوا زنادها ، ورابعهم : الشاب الأديب محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية ؛ فإنه الذى أمكن الناس من قراءة هذا الكتاب بقيامه بطبعه على هذا الشكل البديع .

وقد رأيت أن أطبع كتابى مع أصله لأمرين : الأول : ألا يتشعب ذهن القارى فتنقص الفائدة المرجوة منه ، والثانى : أن أهتبل هذه الفرصة لأخرج للناس نسخة من « شرح الأشمونى » خالية من الخطأ ، بريئة من التحريف ، فى منظر يشوق القارى ويغريه بالمطالعة ؛ وأنا أرجو أن يكتب الله لى التوفيق والسداد .

وقد وضعت للأبيات رقما متتابعا من أول الكتاب إلى آخره ، فإذا تكرر بيت وضعت له فى المرة الثانية الرقم الذى استحقّه فى المرة الأولى ؛ لئلا يتكرر القول عليه ، وليسهل على القارى الرجوع إليه .

وصنعت للكتاب فهرس متعددة : إحداها : لأبيات الشواهد مرتبة على حروف المعجم باعتبار قوافيها ، لا باعتبار أوائلها ، وقد ذكرت الأبيات كاملة وإن كان الشارح لم يذكر فى بعضها غير قطعة منها ، وحافظت على رواية الشارح وإن كنت قد صوّبت فى تعليقاتى غيرها ، والثانى : للأبيات الواردة فى شرح الشواهد ، سواء أكانت لبيان معنى لغوى ، أو لتأييد مذهب نحوى ، أو لغير ذلك من الأغراض ، وترتيب هذا الفهرس كترتيب الفهرس الأول ، والثالث : للموضوعات مفصلة ؛ والرابع : للكلمات المشروحة ، سواء أورد ذكرها فى الأصل أم فى شرحه ، وسواء أكان شرحها لغويا أم نحويا ، واعتزمت أن أجعل مع كل جزء ما يتعلق به من الفهرس الأول والثالث ، فإذا تم الكتاب جعلت فى آخره فهرس عامة للألوان الأربعة ، ولو تيسّر ضمنت إليها فهرسا للأعلام الواردة فى الأصل وشرحه ، وإن لم أكن قد تعرّضت لترجمة واحد من أصحابها .

والله سبحانه وتعالى المسئول أن ينفع بهذا العمل كاتبه وطابعه وقارئه ، وأن يجعله خالصا

لوجهه الكريم ؛ إنه الجواد الرحيم ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

محمد محيى الدين عبد الحميد

القاهرة فى { ربيع الثانى ١٣٥٢
أغسطس ١٩٣٣ }

مقدمة الطبعة الثانية :

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسل الله ، وعلى آلهم وأصحابهم
وبعد ؛ فقد كان مما جرى به القدر أنى أنشأت شرحًا على شواهد الكتاب الذى صَنَّفَه
أبو الحسن على نور الدين الأشمونى الذى شرح فيه ألفية إمام النحويين ، وواسطة عقدهم
جمال الدين محمد بن مالك ؛ وتوخَّيتُ فى شرحى هذا سهولة العبارة وبَسْطَ القول ، وأُكملت
ما أشار إليه من مذاهب النحاة واستدلالهم ، وفَصَّلْتُ فى كل مسألة من مسائل الكتاب بالدليل
الذى تؤيده شواهد العربية .

وكان كتابى هذا فى ظاهر أمره شرحًا لشواهد الكتاب ، ولكنه عند التحقيق بَحْثٌ
مستفيض فى مسأله كلها .

وكان قد ظهر المجلدان الأول والثانى من مجلدات ثمانية فى عام ١٣٥٢ من الهجرة ،
الموافق لعام ١٩٣٣ من الميلاد ، ثم حالت ظروف لا يدلى فيها عن إتمام الكتاب ؛ ومع أن
ماظهر من الكتاب لم يتجاوز ربعه فقد أقبل عليه الناس من قراء العربية فى مصر وفى غير مصر ،
وكان كثير ممن وقعت لهم نسخة من نسخ الكتاب يَتَمَاضُونَ نِى إِكْمَالِهِ ويلحّون علىّ فى ذلك ،
وأنا أعتذر لهم بأنه لا يمنعنى من إجابة رغبتهم إلا القَدَرُ الذى لا يُغَالَبُ ، وبين يديّ الآن من
الكتب التى تَفَضَّلُوا بكتابتها إلىّ فى هذا الشأن العددُ الكثير ، وأنا أهتبل هذه الفرصة
فأشكر لهم هذا التقدير ، وأسأل الله الذى بيده كل شىء أن يجزيهم عنى خير الجزاء .

وقد شكر صنيعى هذا مَنْ لا أُحْصى من الناس ، وقد وَجَّه إلى بعض الناس شَيْئًا من

النقد ؛ فلم يكن شكر الذين شكروا ليخدعني عن نفسي ، ولا لِيَبْعَثَ الْغُرُورَ إِلَيَّ ، وأنا أعلم من شأن نفسي مالا يعلمه هؤلاء ، وأنا أعتقد أنني مهما أفعل في سبيل العربية فهو جهْدٌ أَقْلٌ مما يجب على وعلى أمثالي أدائه لها ، ولم يكن نقدُ الذين نقدوني لِيَنْدِيَنِي عن متابعة السير في الطريق الذي رسمته لنفسي ورسمه لي الذين تَوَلَّوْا تَشَتُّنِي من قبل .

فليطمئن أولئك الذين قدَّروا على وأثَّنُوا عليه ؛ فَإِنِّي لَنْ أَقْصِرَ في أداء واجبي ، ولن أترك العمل إلا أن يجبسنى عنه القضاء الذي لَمْ يَدْفَعْ له ، وليطمئن الذين وجهُّوا إِلَيَّ شيئاً مِنَ النقد ؛ فَإِنِّي أعلم من المواطن التي كانت تحتاج إلى النظر ما لم يعلموه ، وما لم يخطر لهم في بال ؛ ثم إِنِّي راض عن نفسي ، وقانع منها بهذا الجهد المتواضع في هذا الزمن الذي أصبح فيه جهْدُ أكثر أهلِه ادِّعَاء وتغريراً بالناس .

واليوم ، وقد أذن الله أن يظهر الكتاب ، وأن يطرد ظهوره ؛ أعود إليه فأتهم بحثاً ، أو أنقح أسلوباً ، أو أصْلَح خطأ زلَّ به القلم ، أو أزيد شيئاً رأيت في زيادته مَغْنَمًا لطالب العلم ، وفي جملة الأمر أعود إلى الكتاب فأحاول ، ما وسعته جهْدِي ، أن أظهر للناس في المظهر الذي أَرْضَى عنه وأَمَرُّ له ، ورأيت أن يكون الكتاب في أربع مجلدات ؛ فجعلت المجلدين الأول والثاني في هذه المرة مجلداً واحداً

ولن أقتصر على شرح الشواهد ، وإن لم أكن قد اقتصرت عليها في المرة الأولى كما قلت ، ولكنني سأستشهد لما لم يستشهد له أبو الحسن الأشموني ، وسأبحث مسائله فَأَكْبِرُ ما أطلقه ومن حقه التقييد ، وما قيده ومن حقه الإطلاق ، وما أغفله ومن حقه التنبيه له ، وسأعرض لأمثلته التي يذكرها من القرآن الكريم والحديث النبوي وأمثال العرب ، وسأترك من ذلك كله مالا أجِد في التعرض له جديد فائدة يجنيها الباحث في العربية

وفي النية ، أن يكون هذا الكتاب تمهيداً لغيره من أمهات كتب العربية التي أرجو الله تعالى أن يمكنني من بعثها على وجه تَقَرُّ به عين المطالع ويثلج له صدر الباحث ربِّ إِنِّي أعوذ بك أن أدعى مالا أعلم ، وأعوذ بك أن أُعْجَب بما أعلم ، وأعوذ بك أن تكلني إلى نفسي

رَبِّ إِنِّي أَلْجَأُ إِلَيْكَ وَحْدَكَ ؛ أَنْ تَجْعَلَنِي مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ؛
 وَأَلْجَأُ إِلَيْكَ وَحْدَكَ ، أَنْ تَجْعَلَ عَلَيَّ خَالِصًا لَوَجْهِكَ ، مَقْبُولًا عِنْدَكَ ، وَأَلْجَأُ إِلَيْكَ وَحْدَكَ
 أَنْ تَجْعَلَ بَكَ قَوْتِي ، وَإِلَيْكَ ضَرَايَتِي ، وَعِنْدَكَ ثَوَابِي
 رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ مَا

كتبه
 المعتز بالله تعالى

أبورجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

القاهرة في { ربيع الآخر من عام ١٣٥٨ هـ
 يونيو من عام ١٩٣٩ م }

فهرس

الجزء الأول من

شرح الأشموني

« ا » الموضوعات ، « ب » آيات الشواهد

صفحة

صفحة

٣ الخطبة

٤ الكلام على لفظ « آل » وأصله وما يضاف إليه

٦ تعريف علم النحو

٦ الفرق بين وعد وأوعد عند الإطلاق

٨ الكلام وما يتألف منه

٩ أقوال العلماء فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء

١١ تطلق « الكلمة » ويراد بها الكلام

١٢ علامات الاسم : التنوين

— تنوين التزم

١٦ التنوين الغالى

— تنوين التمكنين

— « التنكير

— « التعويض

١٨ « المقابلة

١٨ من علامات الاسم : النداء

١٩ قد يحذف المنادى فتدخل « يا » على

الفعل أو الحرف ، ولذلك مواضع ينقاس فيها

٢١ من علامات الاسم دخول « آل » عليه معرفة أو غير معرفة

٢٢ علامات الفعل : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة

٢٣ تلحق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذا

٢٥ الحرف وأنواعه

٢٦ علامات الأفعال التي تميز كل نوع منها عن أخويه

٢٩ العرب والمبنى

— تعريفهما

٢٩ سبب بناء الاسم ، وأنواع مشابهة الاسم الحرف

٣٠ المبنى من الأفعال

٣٢ سبب إعراب المضارع الخالي من التنوين وبناء المباشرة لإحداها

٣٤ كل الحروف مبنية ، وسبب ذلك

— الأسباب الموجبة للبناء على الحركة عامة ، وعلى كل حركة بخصوصها

٣٦ إعراب الأسماء الستة

٤٣ إعراب المثنى وما يلحق به

٤٥ كلا وكلتا يعود الضمير عليهما مفردا أو مثنى

٤٩ إعراب جمع المذكر السالم ، ولغات العرب فيه

٥٩ حركة نون جمع المذكر السالم ، واللغات فيها

٦١ « المثنى ، واللغات فيها

٦٥ إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

٦٧ « الاسم النوى لا ينصرف

٧١ « الأفعال الخمسة

٧٢ « المقصور والمنقوص من الأسماء

ولغات العرب فيها

٧٦ إعراب المقتل من الأفعال

٧٨ هـ من العرب من يهمل « أن » المصدرية

فلا ينصب بها

١٣٤	اسم الإشارة
—	تعريفه ، ألفاظه ومواقعها
١٣٥	مراتب المشار إليه
١٣٨	ما يشار به إلى المكان قريبا أو بعيدا
١٤٢	يفصل بين ها التنبية واسم الإشارة بالضمير أو بغيره
١٤٤	الموصول
—	تعريفه
١٤٥	ه وضع الظاهر موضع المضمير
١٤٧	الموصول نوعان : نص ، ومشارك ، ألفاظ النص
١٥٦	المشارك ستة ألفاظ : من
١٦٠	ما
—	المعاني التي ترد لها « من » و « ما »
١٦٩	« أل » الموصولة ، وخلاف العلماء فيها
١٧٢	« ذو » الموصولة ، وشواهدا ، والخلاف في بنائها
١٧٨	« ذات » تجيء موصولة بمعنى التي ، وتأتي « ذوات » بمعنى اللاتي
١٧٩	« ذا » تقع موصولة بشرطين عند البصريين
١٨٠	ه بحث في وجوه إعراب « ماذا صنعت » ونحوه
١٨٤	ه أجاز الكوفيون وقوع « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة في موضع الذي وأخواته من الأسماء الموصولة

٧٩	قد يثبت حرف العلة في آخر الفعل مع دخول الجازم ، وشواهد ذلك
٨٥	النكرة والمعرفة
—	تعريف النكرة
—	النكرة أصل للمعرفة
٨٦	الضمير : تعريفه ، المتصل منه
٨٨	أسباب بناء الضمير
٨٩	المستتر نوعان : واجب ، وجائز
٩٠	لا يقع المنفصل حيث يمكن المجيء بالمتصل
٩٤	يجوز الاتصال والانفصال في موضعين
١٠٠	إذا وصلت ضميرين وجب تقديم الأخص ؛ فإن فصلت أحدهما كنت مخيرا
١٠١	إذا اتحدت رتبة الضميرين لزمك الفصل إلا أن يكونا للغيبية
١٠٤	نون الوقاية قبل ياء المتكلم لازمة في مواضع وممتنعة في مواضع
١١٨	العلم
—	تعريفه
١١٨	ينقسم إلى اسم ولقب وكنية
—	مرتبة كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة مع أخويه
١٢٢	إذا اجتمع اثنان من هذه الأنواع فكيف تعربهما
١٢٢	ينقسم العلم إلى منقول ومرتل
١٣٠	علم الجنس

صفحة

صفحة

١٨٥ حذف الصلة وإبقاء الموصول

١٨٧ شروط جملة الصلة

١٩٣ صلة «أل» لان تكون إلا صفة صريحة

١٩٧ «أى» الموصولة ، وخلاف العلماء في بنائها

٢٠٠ المعاني التي ترد لها «أى»

٢٠١ حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول

٢١٣ حذف الموصول وإبقاء صلتها

٢١٥ الموصول الحرفي

٢١٦ المعروف بأداة التعريف

— الخلاف بين سيبويه والخليل في أداة

التعريف ماهي ، وأدلة المذهبين

٢٢٠ أنواع «أل» والدليل على أن مصحوب

«أل» الجنسية في قوة النكرة

٢٢٢ «أل» الزائدة ، وأنواعها ، ومواقع كل نوع

٢٣٠ تعريف العدد

٢٣٦ باب الابتداء

٢٣٧ هـ بحث في الحروف التي تزد على المبتدأ

٢٤٤ المبتدأ وأنواعه

— الوصف الراجع لمكتفي به

٢٥٠ لم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف

٢٥٤ العامل في المبتدأ والخبر

٢٥٤ تعريف الخبر وأنواعه

٢٥٥ يشترط في الجملة اشتغالها على رابط

٢٥٥ هـ بحث في حذف الرابط

٢٦١ يجب إبراز الضمير إن كان معنى الخبر

المشتق لغير مبتدئه

٢٦٣ يقع الخبر ظرفا أوجارا ومجرورا

— يستتر في الظرف ضمير متعلقه المحذوف

٢٦٦ لا يخبر بالزمان عن الذات ما لم يفد

٢٦٨ لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت

٢٧٦ هـ بحث في اختلاف العلماء في إذا

الفجائية وترجيح المختار

٢٨١ الأصل في الخبر التأخر ، وقد يتقدم

— المواضع التي يجب فيها تأخيرها

٢٨٨ » » » » » تقديمه

٢٩٢ يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر

٢٩٢ المواضع التي يجب فيها حذف الخبر

٣٠٣ هـ بحث واف في نحو قولهم «ضربي

العبد مسينا»

٣١٠ المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ

٣١٣ تعدد الخبر وأنواعه

٣١٩ اقتران الخبر بالفاء ، بحث واف

٣٢٨ كان وأخواتها

— أقسام هذه الأفعال ، ومعانيها ، وشروطها

٣٣٢ ما بمعنى صار ويعمل عمله

٣٤٤ يعمل غير الماضي عمله إن كان مستعملا

٣٤٧ توسط أخبارهن

٣٥١ تقدم أخبارهن

٣٥٦ مايجيء تاما من هذه الأفعال ، ومعنى

تمامه

٣٥٩ لايلي أحدها معمول خبرها

٣٦٤ إذا ورد مظاهره ذلك وجب تأويله

٣٧٠ زيادة «كان» وشروطها ومواضعها

٣٧٨ زيادة «أمسى» و «أصبح»

صفحة	
٤٥٤	ما يتصرف منها وما يجيء منه
٤٦٠	ما يجيء منها تاما
٤٦١	إذا اتصل بعسى ضمير نصب فهي
	حرف مثل لعل عند سيبويه
٤٦٦	« كاد » ففيها نفى وإثباتا إثبات
٤٦٩	إن وأخواتها
—	عملها ، وبيان أنها قد تنصب الجزئين
٤٧٣	معاني هذه الحروف
٤٧٥	لا يليها خبرها ولا معموله إلا أن يكون
	ظرفا أو مجرورا
٤٧٦	مواضع فتح همزة « إن » وكسرها
٤٨٧	اقتران خبر إن باللام
٤٩٥	تصل بهن « ما » فتبطل عملهن ،
	وربما بقي
٤٩٩	العطف على اسمائهن
٥٠٦	تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها
٥١١	تخفف « أن » المفتوحة فتعمل ،
	وشروط عملها
٥٢٣	تخفف « كأن »
٥٢٨	لا تخفف لعل ، وتخفف « لكن »
	فتعمل

صفحة	
٣٨١	حذف « كان » وأنواعه ، وشروطه
٣٩٣	حذف نون المضارع من « كان »
	اقتران « إلا » بخبرهن
٣٩٧	ما ولا ولات وإن النافيات
—	« ما » وشروط إعمالها
٤٠٣	تقديم معمول خبرها على معمولها جائز
٤٠٦	العطف على خبر « ما »
٤٠٦	زيادة الباء في الخبر
٤١٩	« لا » وشروط إعمالها
٤٢٢	يغلب حذف خبر « لا » وليس بواجب
٤٢٤	« لات » و « إن » وشروط إعمالهما
٤٢٧	مذاهب النحاة في « لات » إذا ذكر
	بعدها « هنا »
٤٣٣	أفعال المقاربة
—	أقسامها ، وعدد كل قسم ، ومعناه
—	لا يكون خبرهن مفردا إلا أشادا
٤٣٧	اقتران خبرهن بأن على أنواع
٤٤٧	يجوز حذف خبرهن للدليل
٤٤٩	لا يرفع خبرهن إلا ضمير اسمهن
٤٥٢	« خبر » عسى » يرفع السببي

الفهرس الثاني

للشواهد الواردة في الجزء الأول من شرح الأشموني

حرف الهمزة

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١١٨	٦٦	الوافر	أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرُ مَا هِ السَّمَاءِ
٢١٣	١٢٣	»	أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ
٣٨٦	٢٠٦	الرجز	مِنْ لَدُ شَوْلَا فَإِلَى إِتْلَاهَا
٤٢٨	٢٢٩	الخفيف	طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانِ فَاجْتَنَّا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
٤٩٣	٢٧٠	الوافر	وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكَاءَ لِلْأُمْتَشَاهَانِ وَلَا سَوَاءُ

حرف الباء

١٢	٤	»	أَقْلَى أَلْوَمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَفَوَلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
٢٦	١٤	الطويل	عَلَى حِينَ أَلْمَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
٤٥	٢٠	البسيط	كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَفْلَعَا وَكَلَا أَنْفَيْهِمَا رَايَ
٥١	٢٣	»	مِنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ
٥٧	٢٧	الخفيف	رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابَ
٦١	٣٠	الطويل	عَلَى أَخُوذَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً قَهَايَ إِلَّا لَمَحَةُ وَتَغَيْبُ
٦٨	٣٤	»	وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بَيْنَ تَهَوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ
٧٧	٤٠	»	[فَاسَوَدَّنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ] أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَأْمَ وَلَا أَبِ
١٠٢	٥٦	»	وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْفَةٍ لِضْفَتَهُمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا
١٠٨	٦٠	»	[فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهْرَةً] لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

الشاهد

ص الشاهد رقم بجره

بِطْنِ شِرْيَانِ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ	بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسِبًا	البيسط	٦٧ ١١٩
يَمِينِي بِإِذْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا	وَيَضْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْثَنَتْ	الطويل	١١٨ ٢٠٧
أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبٍ	أَمْنَجَزُ أَنْتُمْ وَعَدًا وَنَقْتُ بِهِ	البيسط	١٣٥ ٢٤٥
هَنْ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ	الرجز	١٤٠ ٢٥٢
وَلَكِنْ سَيَرَانِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ (١)	فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ	الطويل	١٤١ ٢٥٦
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ	عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي	الكامل	١٤٦ ٢٦٩
بِهِ عَسَمُ يَبْتَغِي أَرْزَبَا	مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ	المتقارب	١٥٢ ٢٧٩
عَلَى وَلَكِنْ مِلْهُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا	أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا يَكُ قُدْرَةُ	الطويل	١٥٦ ٢٨٧
إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ	وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آخِزَ جَعْدًا عَنُطْنَطَا	»	١٧٣ ٣٣٢
فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِلَ عَلَى عَيْشٍ مِنَ الْعَجَبِ	بَاتَتْ فَوَادِي ذَاتِ الْخَالِ سَالِبَةً	البيسط	١٩١ ٣٦١
عَلَى كَانَ الْمَسْوَمَةَ الْعِرَابِ	سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي	الوافر	١٩٩ ٣٧٦
كَثِيرًا أَرَى أُمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي	أَعَاذِلْ ، قُولِي مَا هَوَيْتِ فَأُوْبِي	الطويل	٢٠٢ ٣٧٩
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعْدَبًا	وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ	»	٢١٢ ٣٩٨
بِمَنْ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَادُوشَفَاعَةٍ	»	٢١٦ ٤٠٦
فَإِنَّكَ مِمَّا أَخَذْتُ بِالْمُجَرَّبِ	فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلَاغِيهَا	»	٢٢٠ ٤١٤
مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ	وَقَدْ جَمَلَتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادِ	الوافر	٢٣٣ ٤٣٦
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ	عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ	»	٢٣٤ ٤٣٧
حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ	كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَدُوبُ	الخفيف	٢٤٢ ٤٤٧
نُكَلِّمُنِي أَحْجَارَهُ وَمَلَاعِبُهُ	وَأَشْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُتُّهُ	الطويل	٢٤٤ ٤٤٩
خِلَافَ الْأَنْبَسِ وَخُوشًا يَبَابَا	فُوشَكَةُ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ	المتقارب	٢٤٧ ٤٥٤
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ	أُمُّ الْخُلَيْسِ لَعَجُوزُ شَهْرَبَةِ	الرجز	٢٦٦ ٤٨٨

(١) انظره في (س ٣٢٤) أيضا .

الشاهد

ص رقم مجره
الشاهد

- ٥٠٠ ٢٧٣ الطويل قَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ
٥٠١ ٢٧٤ الطويل قَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارُ بِهَا لَغَرِيبُ

حرف التاء

- ١٤٠ ٨٠ الكامل حَفَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هَنَّا حَفَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أُجْنَتِ^(١)
١٧٦ ١٠١ الوافر فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبَرِّي ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ
٢٥١ ١٣٩ الطويل خَيْرُهُ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًّا مَقَالَةً لَهْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
٣١٣ ١٦٤ الرجز مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَقِي مُقَيِّطٌ مُصَيِّفٌ مُشَقِي
٥١٦ ٢٨٢ الطويل شَهَدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ وَأَنْتَ تَمَحُّو مَا نَشَاءُ وَتُثْبِتُ

حرف الحاء

- ١٧ ٩ الوافر نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صَحِيحُ
١٥٢ ٨٧ الرجز نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
٢١٠ ١٢٠ الطويل لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقَبَةً فَبُيْحَ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ
٣٥٣ ١٨٧ الرجز مَهْ عَادِلِي ؛ فَهَاتِمَا لَنْ أُبْرَحَا يَمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
٤٢٢ ٢٢٥ الكامل مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِمَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ
٤٦٦ ٢٥٣ الطويل إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْحَبِيبَ لَمْ يَكُذْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ
٥٢١ ٢٨٥ الكامل إِنْ زَعَمُ يَا نُؤَيْقَةَ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرِّزَّاحِ وَنَجَوْتَ مِنْ عَرَضِ النَّوْنِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ
أَنْ تَهْبِطُ بَيْنَ بِلَادَ قَوْ مِيزَرَعُونَ مِنَ الطَّلَّاحِ

(١) انظره أيضاً في (ص ٤٣١)

حرف الدال

ص الشاهد	رقم بحره	الشاهد
٦ ٢	الطويل	وَأَنَّى إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ
١٣ ٥	الكامل	أَفَدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
١٨ ١٠	الرجز	يَا رَبِّ سَارِ بَاتَ مَا تَوْسَدَا
٢٤ ١٣	»	[أَرَيْتَ إِن جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا]
٤٣ ١٨	»	فِي كِلْت رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ
٥٥ ٢٦	الطويل	دَعَانِي مِنْ تَجْدٍ فَإِنَّ سِينِيَهُ
٨١ ٤٣	الوافر	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
١٠١ ٥٥	الطويل	لَوْجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطُ وَهَجَةٍ
١٠٧ ٥٩	»	فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي
١١١ ٦٢	الرجز	قَدَنِي مِنْ نَضْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي
١٢٦ ٧٣	»	نُبِئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدٍ
١٢٨ ٧٤	البيسيط	أَشْلَى سُلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا
١٣٣ ٧٦	الطويل	إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كَهْوُهُمْ
١٣٧ ٧٨	»	رَأَيْتُ بَنِي غُبَرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي
١٤٢ ٨١	البيسيط	هَذَا إِنْ ذِي عَذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ
١٤٤ ٨٢	الطويل	سَعَادُ اللَّيِّ أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا
١٩٤ ١٠٨	الوافر	مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ
٢٧٣ ١٤٨	البيسيط	الذُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةٌ
٢٨١ ١٥٣	الطويل	بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا
٣٣١ ١٧١	الوافر	وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي
		لَخُفِيفُ إِيْعَادِي وَمُنْجَزُ مَوْعِدِي
		لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ
		[إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا]
		أَقَاتِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا
		[كَلِمَاتُهَا قَدْ قُرِئَتْ بِزَائِدَةٍ]
		لَعِينُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدَا
		بِمَا لَا قَتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
		أَنَا لَهَا قَفُو أَكْرَمَ وَالِدِ
		أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَا جِدِ
		[لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ]
		ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ
		بِوَحْشٍ إصْمِتْ فِي أَضْلَالِهَا أَوْدُ
		إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الرُّدِ
		وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ
		فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ
		وَإِعْرَاضَهَا عَنْكَ أَسْتَمِرَّ وَزَادَا
		لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ
		وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي
		بَنُوهُمْ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ
		بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظَقًا مُجِيدَا

ص	رقم الشاهد	بجره	الشاهد
٣٤٤	١٨٠	البسيط	أُمْسَتْ خَلَاءَ وَأُمْسَى أَهْلَهَا أُحْتَمَلُوا
٣٤٦	١٨٢	الطويل	وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِنًا
٣٥٢	١٨٦	»	وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
٣٥٦	١٨٨	المقارب	وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ
٣٥٨	١٨٩	الطويل	[وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقِرَى]
٣٥٩	١٩٠	»	قَنَافِدُ هَدَّاجُوبَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ
٤١١	٢١٨	»	دَعَانِي أَخِي وَانْخِلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
٤٣٩	٢٣٥	الخفيف	كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَقِيطَ عَلَيْهِ
٤٥٢	٢٤٦	الطويل	وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ
٤٥٥	٢٤٨	الوافر	فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا
٤٥٧	٢٤٩	الطويل	أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي
٤٦٩	٢٥٤	»	إِذَا أَسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ
٤٨٧	٢٦٥	»
٤٨٩	٢٦٧	البسيط	مَرُّوا بِحَالِي فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ
٤٩٠	٢٦٨	الطويل	وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتَهَا
٤٩٥	٢٧١	البسيط	قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
٤٩٧	٢٧٢	الطويل	أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا
٥٠٦	٢٧٧	الطويل	إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ
٥١٠	٢٧٩	الكامل	شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لُسَمًا
			أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِ
			أَحَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا
			عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
			كَلِيلَةَ ذِي الْعِائِرِ الْأَرْمَدِ
			إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَخْنَى جَلِيدُهَا
			بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا
			فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ
			إِذَا غَدَا حَشَوَ رِيْطَةً وَبُرُودِ
			إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ
			وَتَعْدُو دُونَ غَاصِرَةِ الْعَوَادِي
			يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَانِدُ
			خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أَسَدًا
			وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ
			فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أُمْسَى لِمَجْهُودًا
			لَكَاهُ أَمَّ الْمُقَصَى بِكُلِّ مَرَادٍ (١)
			إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ
			أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا
			وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدِ
			حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

الشاهد

ص الشاهد رقم بحره

حرف الراء المهملة

١٤ ٦	المتقارب أحرار بن عمرو كائن حمر	ويعقدو على المرء ما ياتمرو
١٩ ١١	الطويل ألا يا اسلمي يا دارمي على البلي	ولا زال منهالاً بجزعائك القطر
٨٦ ٤٥	البيسط وما نبالي إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاك ديبار
٩٢ ٤٧	» بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت	إياهم الأرض في دهر الدهارير
٩٨ ٥٢	» بلغت صنع أمري بر إخالكة	إذ لم تزل لا كتساب الحمد مبتدرا
٩٩ ٥٣	الطويل لكن كان إياه لقد حال بعدنا	عن العهد والإنسان قد يتغير
١٢٠ ٦٨	الرجز أقم بالله أبو حفص عمر	مامسها من قنب ولا دبر
١٢١ ٦٩	الطويل وما أهنأ عرش الله من أجل هالك	سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو
١٢٢ ٧٠	» أبوك حباب سارق الضيف برده	وجدى يا حجاج فارس شمر
١٢٣ ٧١	البيسط	ويشكر الله لا يشكره
١٣٢ ٧٥	الكمال إنا اقتسمنا خطبتنا بيننا	فحملت برّة وأختمت فجار
١٤٥ ٨٨	الوافر فما آباؤنا بأمن منه	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
١٥٦ ٨٩	الطويل أسرب القطا هل من يعير جناحه	لعل إلى من قد هويت أطير
١٩٠ ١٠٦	» وإني لراج نظرة قبل التي	لعل وإن شطت نواها أزورها
٢٠٤ ١١٤	البيسط ما الله موليك فضل فأحمدنه به	فما لدى غيره نفع ولا ضرر
٢٠٥ ١١٥	» ما المستفز الهوى محمود عاقبة	ولو أتيح له صفوة بلا كدر
٢٠٩ ١١٩	» لا تر كنن إلى الأمر الذي ركنت	أبناء يعصرون حين اضطرها القدر ^(١)
٢٢٣ ١٢٧	الكمال ولقد جنيتك أكموا وعسا قلا	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٢٢٤ ١٢٨	الطويل رأيتك لما أن عرفت وجوهنا	صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(١) انظره أيضاً في (ص ٢١٣)

الشاهد

نص الشاهد بحره رقم

البسيط	١٣١	٢٢٩	بِاللَّهِ يَا طَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا	لَيْلَايَ مِنْكُنْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
الكامل	١٣٢	٢٣٠	مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ	قَسَمًا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
»	١٥١	٢٧٧	كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَحَالُهُ	فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي (١)
الطويل	١٧٤	٣٣٤	وَكَانَ مُضَلًى مِنْ هُدَيْتِ بَرُّشْدِهِ	فَلِلَّهِ مُعْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا
الخفيف	١٧٨	٣٣٩	ثُمَّ أَصْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَ	فَ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُورُ
البسيط	١٧٩	٣٤٠	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَتَهُمْ	إِذْهُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (٢)
الطويل	١٨١	٣٤٥	بِبَذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى	وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
البسيط	١٩٥	٣٧٠	فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ	لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورُ
الطويل	٢١٠	٣٩٤	حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ	وَعَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا
»	٢٢١	٤١٦	وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ	

وَهَلْ يَذْهَبُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

الكامل	٢٣٠	٤٣	لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ	يَبْنِي جِوَارَكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرُ
الطويل	٢٣١	٤٣٣	فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ أَبْيَا	وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ
الرجز	٢٤٠	٤٤٥	قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا	لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَشُورَا
الوافر	٢٤٣	٤٤٨	أَرَاكَ عَقَلْتَ تَظْلُمُ مَنْ أَجَرْنَا	وَتَظْلُمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُحِيرِ
البسيط	٢٤٥	٤٥٠	وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي	

ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ (٣)

الكامل	٢٨٣	٥١٨	وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ	أَنْ سَوَفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا
--------	-----	-----	--	---------------------------------------

حرف السين

الرجز	٥٧	١٠٤	عَوِدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ	إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي
-------	----	-----	--------------------------------------	--

(١) انظره أيضاً في (س ٢٨٨) (٢) وانظره أيضاً في (س ٤٠١)

(٣) وانظره أيضاً في فافية اللام

الشاهد

ص رقم بحره
الشاهد

١٧٦ ٣٣٥ الطويل وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنَ أَبُو سَا

حرف الضاد

٢٤ ٥٢ الرجز وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِالْمُعْضَى

٩٩ ١٧٤ الطويل فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقَ الْقَرَانِضُ

١٧٧ ٣٣٧ » بَيْتِيَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبْوِضُهَا

١٨٣ ٣٤٦ » قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبَكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

حرف الظاء

١٦٦ ٣١٧ المتقارب يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظُهُ^(١)

حرف العين

٤٤ ٨٢ البسيط هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

٥٠ } ٩٥ الوافر [فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا] وَمَنْعُكُمَا شَيْءٌ يُسْتَطَاعُ

٨٣ } ١٤٦ الطويل [فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

٩٣ ١٦٢ الرمل رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

١٠٩ ١٩٦ الرجز مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

١٣٣ ٢٣٣ الطويل وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالْدَّيَارُ الْبَلَاغُ

١٣٦ ٢٤٧ » خَايِلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي قَلَى مَنْ أَقْاطِعُ

١٤٤ ٢٦٣ » فَإِنْ يَكُ جُمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

١٦٤ ٣١٥ » يَنَامُ بِأَخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَافَةِ وَيَقْطَانُهَا جَمْعُ^(٢)

(١) انظره في ص (٣١٩) أيضاً

(٢) انظره في حرف الميم أيضاً

الشاهد

ص الشاهد رقم بحره

بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ وَقَدْ	بُظُنُّ أُنَى فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرَعُ	البيسيط	٣٢٤	١٦٧
كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أَبْدِيَهُ مِنْ فَرْقٍ	فَكَى يُعْرَوُا فَيُغْرِبُهُمْ بِي الطَّمَعُ	الخفيف	٣٢٧	١٦٩
لَيْسَ يَنْفَكُ ذَاغِي وَاعْتِرَازِ	كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُثَلِّ قَنُوعُ	الطويل	٣٣٤	١٧٥
وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضُوئِهِ	يَعُودُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ	»	٣٦٧	١٩٤
إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتُ	وَأَخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ	البيسيط	٣٨٨	٢٠٧
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ	فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ	الطويل	٤٤٣	٢٣٨
وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا	إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا	»	٤٤٦	٢٤١
سَقَاهَا ذُؤُورًا أَخْلَامَ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا	وَقَدْ كَرِهْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا	الرجز	٤٧٠	٢٥٥
...	يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا			

حرف الفاء

[يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا]	أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا	الرجز	٢٣	١٢
وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا	أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ	الطويل	٣١٠	١٦٢
بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ	وَلَا صَرِيفُ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ	البيسيط	٣٩٧	٢١١
وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا النَّازِلُ مِنْ مَنِي	وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفُ	الطويل	٤٠٣	٢١٥
كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا	قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا	الرجز	٤٧١	٢٥٦

حرف القاف

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ	[مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَّا عُ الْخَفَقُ]	الرجز	١٤	٧
أَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا نَالِقًا	تَبَيْتُ بَلِيلِ امْأَرَمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا	الطويل	٧٠	٣٦
وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعُ	صَدِيقُ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقُ	»	١١٥	٦٤
حَقَّقَهَا مِنْ أَيْنُقِي مَوَارِقِ	ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ	الرجز	١٧٨	١٢

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٨٢	١٠٤	الطويل	عَدَسَ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِيمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
١٩١	١٠٧	»	وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكَ عَاشِقُ
٢٥٨	١٤٢	الطويل	وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ نَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ
٢٧٣	١٤٧	»	سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ قَدْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ
٢٧٤	١٤٩	الوافر	حَسْبُكَ فِي الْوَعَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَ لَدَيْكَ قَلْتُ سُحْقًا
٤٤٤	٢٣٩	المنسرح	يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَارَاتِهِ يُوَافِقُهَا
٤٨٤	٢٦٤	الوافر	أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتُنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ
٥١١	٢٨٠	الطويل	فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

حرف الكاف

٥	١	الكامل	وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّالِبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ
٢٠٦	١١٧	الطويل	أَخْ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ
٣٠٩	١٦١	الرجز	وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَا كَا يُعْطَى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَا كَا
٤٦١	٢٥١	الرجز	يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكََا
٤٦٣	٢٥٢	الرجز	[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا] يَا أَبْتَا عَلَكَ أَوْ عَسَا كَا

حرف اللام

١١	٣	الطويل	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ [وَكُلُّ نَعِيمٍ لَاحِقَالَةٍ زَائِلُ]
٦٦	٣٣	»	تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرُهَا عَالِي
٦٩	٣٥	»	رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَرِيدِ مُبَارَكَا [شَدِيدَا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ^(١)]
٧٣	٣٧	»	فَيَوْمًا يُؤَافِنُ أَهْوَى غَيْرِ مَاضِي [وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ]
٧٤	٣٨	»	أَعْمَرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنْ أَفْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

(١) انظره أيضاً في (ص ٢٥٥)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٧٧	٤١	البسيط	مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحْطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنَ مَنْ دَارُهُ صَوْلُ
٩٣	٤٨	الطويل	أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
١٠٦	٥٨	الوافر	كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي [أَصَادِفُهُ وَأَقْدِدُ جُلٍّ مَالِي]
١١٦	٦٥	الطويل	وَلَيْتَنِي الْمُوَافِيَنِي لِيُزِنَدَ حَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْمَافَ مَا كَانَ أَمَلًا
١٤٨	٨٤	»	وَتُبْلِي الْأَلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبُلِ
١٥٠	٨٥	»	أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءَ كَأَنَّهُمْ سُيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا
١٥١	٨٦	»	مَحَاحِبُهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا [وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ]
١٥٧	٩٠	»	أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
١٦٤	٩٥	الخفيف	رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
١٦٩	٩٧	البسيط	مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ
[وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ ^(١)]			
١٧٩	١٠٣	الطويل	أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْ مَاذَا يُحَاوِلُ أَتَحْبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ
١٩٧	١١٠	المتقارب	إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ
٢١٦	١٢٤	الرملي	يَا حَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَحْزِرَا الْ مَنْزِلَ الدَّارِسِ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ
٢١٨	١٢٥	الكامل	دَعْ ذَا، وَعَجَلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا الْ قَطَرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ
٢٨٤	١٥٤	الطويل	فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِّ
٢٨٦	١٥٥	الكامل	خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرُ خَالِهِ عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ
٢٩٣	١٥٨	الوافر	يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ يَنْلِ الْعِلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَا
٣٢٩	١٧٠	الطويل	فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَزْرَحُ قَاعِدَا فَلَوْلَا الْغِنْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا
٣٤٧	١٨٤	»	سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
			فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلُولِ

الشاهد

ص الشاهد رقم بحره

وَلَنْعَمَ كَأَنَّ شَبِيبَةَ الْمُحْتَالِ	وَلَبِستُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا	الكمال ١٩٨ ٣٧٥
إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيْلٌ	أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيْلٌ	الرجز ٢٠٠ ٣٧٧
أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ	عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيَهُمَا	السريع ٢٠١ ٣٧٨
فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيْلَا	قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا	البسيط ٢٠٣ ٣٨١
جُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ	لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا	» ٢٠٥ ٣٨٥
لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا	أَمْرَعْتَ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالًا	الرجز ٢٠٨ ٣٩١
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا	وَأِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ	الطويل ٢١٧ ٤٠٨
بِأَعْيُنِهِمْ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ	إِنْ الْمَرَّةَ مَثِيًّا بِأَنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ	» ٢٢٧ ٤٢٧
وَلَكِنْ بَانَ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُحْذَلَا	أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنْتَا فَكِدْتُمْ	» ٢٣٦ ٤٤٠
لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ	فَلَمْ أَرْمِلْهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ	» ٢٣٧ ٤٤١
فَهَنَنْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتَ أَفْعَلُهُ	وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي	البسيط ٢٤٥ ٤٥٠
تَوْبِي فَأَهْضُ هَضْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ ^(١)	أَبْنَى إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ	الكمال ٢٥٠ ٤٥٩
فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَارْحَلْ	وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ	الطويل ٢٥٧ ٤٧٣
وَلَاكِ اسْتَفْنَى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ	فَلَا تَلْجَنِ فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا	» ٢٥٨ ٤٧٥
أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ	وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا	» ٢٦٨ ٤٩٠
لَكَاهَا نَمُّ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ ^(٢)	وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي حُثُولَةٍ	» ٢٧٦ ٥٠٥
وَلَكِنْ عَمَى الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ	المتقارب ٢٨١ ٥١٣	بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مُرِيعٌ
وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا	الخفيف ٢٨٤ ٥٢٠	أَنْ يَوْمًا لَوْ فَجَادُوا
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ		

(١) انظره أيضاً في قافية الراء.

(٢) انظره أيضاً في قافية الدال.

حرف الميم

الشاهد

ص الشاهد رجمه

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ	بَابُهُ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ	الرجز	٣٧	١٥
[يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قُهُ]	كَالْحَوْتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ	»	٤١	١٧
مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمًا	فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى	الطويل	٤٧	٢١
إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ	وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ	البسيط	٩١	٤٦
وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْآيَّامِ	الْكَامِلُ ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْلَوَى	الطويل	١٣٤	٧٧
ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيَّامِ هَيْنُومَ	الْبَسِيطُ هَنَا وَهَنَا وَمِنْ هَنَا لَهْنٌ بِهَا	الطويل	١٣٩	٧٩
يَرْمِي وَرَأَى بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلَهُ	الْمُنْسَرَحُ ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِي	الطويل	١٧٢	٩٨
وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ	الْبَسِيطُ مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَاسَفَةٍ	الطويل	٢٠٢	١١٣
يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا	مَجْزُوءٌ فِي الْمُعْتَبِ الْبُعْيِ أَهْلُ الْبُعْيِ مَا	البسيط	٢٠٥	١١٦
وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقُمُ	الطويل وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا	الطويل	٢١٢	١٢٢
وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سِلْمٍ	الْخَفِيفُ غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَأَطْرَحَ اللَّهُ	الطويل	٢٤٨	١٣٧
بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْطَانُ نَائِمٌ (١)	الطويل يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي	الطويل	٣١٥	١٦٥
لَدَائِهِ بِأَدِّ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ	الْبَسِيطُ لِأَطِيبٍ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ	الطويل	٣٤٩	١٨٥
لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ	الطويل لَنْ كَانَ سَلَمِي الشَّيْبُ بِالْصَدِّ مُعْرِيًا	الطويل	٣٦٣	١٩٢
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ	الْوَافِرُ فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ	الطويل	٣٧٢	١٩٦
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ	الْكَامِلُ فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِمُجُورُهَا	الطويل	٣٧٤	١٩٧
إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا	» حَدَبَتْ عَلَى بَطُونٍ ضَمَّةٌ كُلُّهَا	الطويل	٣٨٣	٢٠٤
فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةَ جَبْهَةً ضَيْغَمَ	الطويل إِذَا لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً	الطويل	٣٩٣	٢٠٩
وَالْكِنَ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ	الطويل وَمَا حَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا	الطويل	٤٠٠	٢١٣

(١) انظره في حرف العين أيضاً

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٤١٢	٢١٩	الطويل	يَقُولُ إِذَا أَقْلَوَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ
٤٢٧	٢٢٨	الكامل	نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
٤٣٤	٢٣٢	الرجز	أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلْجَادًا مِمَّا
٤٧٧	٢٥٩	الكامل	أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُنْتَمِعٌ
٤٧٨	٢٦٠	المنسرح	مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا
٤٧٩	٢٦١	الطويل	أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنُ أَسْوَدَ لَيْلَةً
٤٨٠	٢٦٢	»	وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
٥٢٤	٢٨٧	»	وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ
٥٢٦	٢٨٨	الخفيف	لَا يَهْوُلُنْكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرِّ
			بِ فَخْذُورِهَا كَانَ قَدْ أَلَمَا
			أَلَا هَلْ أَحْوَعَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ ^(١)
			وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ
			لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا
			وَقَدْ اسْتَبَحَّتْ دَمَ أَمْرِي مُسْتَسْلِمٌ
			إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِرِي كَرَمِي
			لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا
			إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْفَقَا وَاللَّهَارِمِ
			كَأَنَّ ظَنَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
			بِ فَخْذُورِهَا كَانَ قَدْ أَلَمَا

حرف النون

١٥	٨	الرجز	قَالَتْ بَنَاتُ النِّعَمِ يَا سَلْمَى وَإِنْ
٤٥	١٩	الكامل	نِعَمَ الْفَتَى عَمِدَتْ إِلَيْهِ مَطِيقِي
٤٩	٢٢	الوافر	فَمَا وَجَدْتَ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ
٥٧ ٦١	٢٨	»	[وَمَاذَا تَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي]
٦٠	٢٩	»	عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ
٦٢	٣١	الرجز	أَعْرِفُ مِنْهَا الْحَيْدَ وَالْعَيْنَانَا
٦٤	٣٢	»	يَا أَبَتَا أَرْقَنِ الْقِنْدَانِ
٩٤	٤٩	المتقارب	لَنْ كَانَ حُبِّكَ لِي كَاذِبًا
٩٧	٥١	الطويل	فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
			كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
			فِي حِينِ جَدِّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا
			حَلَالِ أَسْوَدَيْنِ وَأَحْمَرَيْنَا
			وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعَيْنِ
			وَأَنْكَرْنَا زَعَافَ آخَرَيْنِ
			وَمَنْخَرَيْنِ أَشْهَبَا ظَنَبَانَا
			فَالنَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ
			لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا
			أُخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانَا

(١) انظره أيضاً في (ص ٤١٧)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٠٠	٥٤	البيسط	أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِثْتُ
١١٠	٦١	الرمل	أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي
١١٣	٦٣	الرجز	أُمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطَنِي
١٥٨	٩١	الطويل	تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي
١٦١	٩٢	»	أَلَا رَبَّ مَنْ تَغْتَشُّ لَكَ نَاصِحٌ
١٦٦	٩٦	البيسط	[وَنِعَمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ]
١٨٥	١٠٥	الكامل	نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ مُجُوعُ
٢٠٢	١١٢	البيسط	لَا تَنُورِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَاشَقِيقَتْ
٢١١	١٢١	الوافر	وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي
٢٢١	١٢٦	الكامل	وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَبْنِي
٢٢٦	١٢٩	الوافر	أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا
٢٤٤	١٣٤	البيسط	أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَّاهُ طَعَنًا
٢٥٠	١٣٨	المدبر	غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ
٢٦١	١٤٣	البيسط	قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ
٢٦٦	١٤٥	الرجز	أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونُهُ
٢٧٧	١٥٠	البيسط	لَوْ لَا أَصْطَبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ
٢٩١	١٥٧	»	عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ
٣٠٢	١٥٩	الطويل	تَمَنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى
٣٠٨	١٦٠	البيسط	خَيْرَ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضَا
٣٢٥	١٦٨	الطويل	فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ
			أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ
			لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي
			مَهْلًا رُويْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي
			نَكْنُ مِثْلُ مَنْ يَذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ
			وَمَوْئِمِّنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ
			وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ
			عَلَّكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا ^(١)
			إِلَّا نَفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا
			وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي
			فَضَيْتُ نَمَّتْ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي
			أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكَمْ هَجَانِي
			إِنْ يَطْعَنُوا فَعَجِيبُ عَيْشٍ مَنْ قَطَنَا
			يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
			يَكُنْهُ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ
			يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَلْتَجُونَهُ
			لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ
			يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يَبْرِينِي
			وَكُلُّ أَمْرِي وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ
			وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ
			وَلَكِنْ مَا يَنْقَضِي فَسَوْفَ يَكُونُ ^(٢)

(٢) انظره أيضاً في (ص ٤٩٧)

(١) انظره أيضاً في (ص ٢٥١)

ص الشاهد رقم بحره

الشاهد

١٧٢ ٣٣١	الخفيف	صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرِ الْمَوْ	تِ قَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ
١٩٣ ٣٦٤	البيسط	فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَلَى مُعَرَّسِهِمْ	وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ
٢٢٦ ٤٢٥	المنسرح	إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ	إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ
٢٦٩ ٤٩٣	البيسط	أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ	وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجَ سُودَانِ
٢٧٥ ٥٠٣	الطويل	خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتَمَا	وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِقَانِ
٢٧٨ ٥٠٨	»	أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكِ	وَإِنْ مَالِكُ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ
٢٨٦ ٥٢٣	الهمزج	وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ	كَأَنَّ نُدْيَاهُ حُقَّافِ

حرف الهاء

١٦ ٣٨	الرجز	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا	قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
٢٥ ٥٣	المتقارب	أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا	تِ فِي عُقْدِ الْعَاضَةِ الْمُغْضَا
٢٢٢ ٤١٧	»	لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكِ	بِوَاهِ وَلَا بِضَعِيفِ قُوَاهِ

حرف الياء

٣٩ ٧٤	الطويل	وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَةِ دَارُهُ	وَدَارِي بِأَعْلَى حَضَرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا
٤٢ ٨٠	»	وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشِيَّةٌ	كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا
٧٢ ١٢٥	المتقارب	عَلَى أَطْرِقَا بِالْيَاثِ الْخِيَا	مِ [إِلَّا الثَّامُ وَإِلَّا الْعِصِي]
٩٤ ١٦٣	الطويل	لِمَا نَافِعٍ يَسْمَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ	أَشْيَاءَ بَعِيدٍ نَفَعُهُ الدَّهْرُ سَاعِيَا
١٠٠ ١٧٥	»	فَإِمَّا كِرَامُ مُوسِرُونَ لَقِيَتُهُمْ	فَعَسَى مِنْ دُونِ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
٢١٤ ٤٠٢	»	بَاهِبَةً حَزَمَ لَدُونِ إِنْ كُنْتُ آمِنًا	فَمَا كُلُّ حِينٍ مَنْ تَوَالِي مُوَالِيَا
٢٢٣ ٤١٩	»	تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا	وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
٢٢٤ ٤٢٠	»	وَحَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا	سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا
٢٦٣ ٤٨١	الرجز	أَوْ تَحْلِنِي بِرَبِّكَ الْعَمَلِي	إِنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِي

حرف الألف اللينة

٢٠٠ ١١١ الطويل فَأَوْمِيتُ إِيْمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرِ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرِ أَيْمًا فَتَى
٣١٢ ١٦٣ الرجز شَكَآ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانًا مُبْتَلَى

تمت فهرست الشواهد الواردة في الجزء الأول من شرح الأشموني

شرح الألفية

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهد

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزیلة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيان ، والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان ، محمد المنتخب من خلاصة معدّ ولباب عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبآت السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضمير القصة والشان ، بسنان اللسان ولسان السنان ، فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مذهب المقاصد واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد ، تجد نثر التحقيق من أدراج عباراته يعبق ، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق ، خلا من الإفراط الممل ، وعلا عن التفريط المحل ، وكان بين ذلك قوامًا ، وقد لقبته بـ « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ولم آل جهداً فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم ، إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال الدين ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نسا ، الشافعى مذهباً ، الجياني منشأ ، الأندلسى إقليماً ، الدمشقى داراً و وفاة لاثنتى عشرة ليلةً خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربه الله خير مالك) أى : أثنى عليه الثناء الجميل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها ، واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والحمد عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائماً كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد ، وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستفراق . و« الرب » المالك . و« الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع الحمد ، ولم يسم به سواه ، قال تعالى : « هل تعلم له سمياً » أى : هل

تعلم أحدا تسمى الله غير الله ، وهو عربي عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم ، وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه الحى القيوم ، قال : ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع : في البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلاً لمقوله منزلة ما حصل : إما اكتفاء بالحصول الذهني ، أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه ، نحو : « أتى أمر الله فلا تستعجلوه » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومقوله ، لاجل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديرًا على المفعولية ، والياء في موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضاً بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميعاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، وانظروا خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحمته (على النبي) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمز من النبأ — وهو الخبر — لأنه مخبر عن الله تعالى ، فعلى الأول هو فاعل بمعنى مفعول ، وعلى الثاني بمعنى فاعل . و « مصلياً » حال من فاعل « أحمد » منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناويا الصلاة على النبي (المصطفى) مفعول من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدر ، قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ، ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ؛ ومعناه المختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل : قلبت الهمزة هاء في « هراق » الأصل « أراق » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما في « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيبويه . وقال الكسائي : أصله « أول » كجمل ، من آل يؤول : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صغروه على « أهيل » وهو يشهد للأول ، وعلى « أويل » وهو يشهد للثاني ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ، فلا يقال « آل الاسكاف » ولا ينتقض بـ « آل فرعون » فإن له شرفاً باعتبار الدنيا ، واختاف في جواز إضافته إلى المضر : فمنعه

الكسائي والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال
عبد المطلب :

١ — وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيِّ بِ عَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ

وفي الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله في) نظم قصيدة (ألفية) أى : عدة أبياتها ألف أو ألقان ، بناء على أنها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ؛ وسلام على الدين اصطفى

١ — هذا البيت لعبد المطلب بن هاشم جد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أبيات
يقولها في حادث الفيل الذى كان عام ولادة النبي صلوات الله وسلامه عليه وآله ، وأولها :

لَا هُمْ إِلَّا الْمَرْءُ يَمْنَعُ رَحْلَهُ فَاَمْنَعُ رَحَالَكَ

اللفظ : « لا هم » : يريد اللهم ، أى : يا الله ، فالميم عوض عن حرف النداء ، ومن ثمت

لا يجمع بينهما إلا شذوذا ، كما ورد في قول الراجز :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقد حذف هنا حرف التعريف ، ومثله في الشعر كثير « يَمْنَعُ » : يحمى ، ويدفع عنه « رحله » :
مسكنه ، وإضافة الرحال إلى ضمير الجلالة للتعظيم والتشريف كما في قولهم للكعبة « بيت الله »
ونحوه ، وكذلك إضافة الآل إلى ضميره سبحانه في البيت المستشهد به .

المعنى : يارب إن الإنسان يحمى وطنه ويدافع عنه ويصد غارة الأعداء عن حماه ،
وهذا وطنك وفيه بيتك الذى جعلته مثابة للناس وأمنا قد أغار عليه أعداؤك آل الصليب فاحمه
منهم وردّهم عنه .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما في قوله « آل الصليب » حيث أضاف لفظ
الآل إلى الصليب ، وليس الصليب من الأشياء ذوات الشرف ، فيكون فيه دلالة على جواز إضافته
إلى الحقير ، كما يضاف إلى العظيم ، وعندى أن إضافة الآل إلى الصليب كما ضافته إلى فرعون
في قوله تعالى : (أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) . وثانيهما في قوله « آلك » وهو ردّ على
الكسائي والنحاس والزبيدي ؛ فإنه أضاف لفظ « آل » إلى الضمير ، وهو كاف الخطاب .
واعلم أن لفظ الآل كما اختصّ بالإضافة إلى ما فيه شرف غالبا ، فلا يقال : آل الحجام ، ولا آل
الإسكاف ، وإنما يقال : أهل الحجام والإسكاف ، ونحو ذلك ، قد اختص أيضا بالإضافة إلى أعلام
الناطقين ، دون النكرات والأزمنة والأمكنة ، فيقال : آل محمد ، وآل علي ، ولا يقال : آل رجل ،
ولا آل مصر ، أو مكة ، ولا آل زمن كذا ، وإنما يقال في كل هذه الأشياء : أهل .

من كامل الرجز أو مشطوره ، وحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة «أحمد» . والظاهر أن « في » بمعنى على ، لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى ، قال تعالى : « وأعاناه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بـ ، أى : وأستخير الله فى ألقية (مقاصد النحو) أى : أغراضه وجُلّ مهماته (بها) أى : فيها (محوية) أى : محوذة

﴿ تنبيه ﴾ النحوى الاصطلاح هو: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها ، قاله صاحب المقرب . فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قسم الصرف . وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى : المنحو ، كالخلق بمعنى الخلق . وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم منحو ، أى : مقصودا ، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مفقوها ، أى : مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى : مقدار ألف ، والقسم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : « انح هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وجازة اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعده بمنجز) أى : موفى سريعا

﴿ تنبيه ﴾ قال الجوهري : أوعد — عند الإطلاق — يكون للشر ، ووعد للخير ، وأنشد :

٢ — وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخْلِفُ إِعَادِي وَمُنْجِرُ مَوْعِدِي

٢ — هذا البيت لعامر بن الطفيل ، وقد أنشده الشارح دليلا على أنك إذا قلت : « أوعدت عليا » من غير أن تذكر الموعد به كان ذلك شرا ، وكذلك إذا قلت : « وعدت محمدا » من غير أن تتعرض لذكر الموعد به كان ذلك خيرا ، ومعنى البيت ظاهر ، والمركز فى الطبائع أن من مكارم

(وتقتضى) أى : تطلب ، لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضاً (بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلاً ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى العقدة سنة ثمان وعشرين وستائة ، ودفن من الغد على شفير الخندق ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسةائة .

﴿ تنبيه ﴾ يجوز فى « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والجذر نعمتاً لألفية ، على حد « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجبته بعضهم (وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الباء للسببية ، أى : بسبب سبقه إياى (حائز تفضيلاً) على « (مستوجب) على « (ثنائى الجيلا) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهيات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافر) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح : هى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب

الأخلاق وجميل العادات أنك إذا توعدت غيرك أن تنزل به شراً كان الحلف محمداً ، فإذا وعدته خيراً فإن الحلف نقيصة ، وهذا الذى ذكره الشارح هو ماذهب إليه غير واحد من أئمة اللغة . قال السيد المرتضى فى شرح القاموس : « وعبرة الفصيح : وعدت الرجل خيراً وشراً ، قال شراحه : أى منيته بهما ، قال الله تعالى فى الخير : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً) ومثله كثير ، وقال فى الشر : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعدها الله الذين كفروا وبئس المصير) وأنشدوا :

إِذَا وَعَدْتُ شَرًّا أَتَى قَبْلَ وَقْتِهِ وَإِنْ وَعَدْتُ خَيْرًا أَرَأَيْتَ وَعْتًا

فإذا أسقط الخير والشر قيل فى الخير « وعد » بلا ألف ، وفى الشر « أوعد » بالألف ، قاله الطرزي ، وحكاه القتيبي عن الفراء ، وقال اللبى فى شرح الفصيح : وهذا هو المشهور عند أئمة اللغة ، وفى التهذيب : كلام العرب وعدت الرجل خيراً ، ووعدته شراً ، وأوعدته خيراً ، وأوعدته شراً ، فإذا لم يذكروا الخير قالوا « وعدته » ولم يذكروا ألفاً ، وإذا لم يذكروا الشر قالوا « أوعدته » ، ولم يسقطوا الألف » اهـ .

﴿ تنبيه ﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة ، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والهندات والهنود انطلقن ، ومنطلقات » والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة »

﴿ خاتمة ﴾ بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « رب اغفر لي ولوالدي » وعن موسى عليه السلام : « رب اغفر لي ولأخي » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرَّضَى وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب

الكلام وما يتألف منه

الأصل « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه » اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي : صوت مشتمل على بعض الحروف : تحقيقا كزيد ، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقيم) فإنه لفظ مفيد بالوضع . فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام : كالخط ، والرمز ، والإشارة ، وبالمفيد المفرد ، نحو : زيد ، والمركب الإضافي ، نحو : غلام زيد ، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة : كالنار حارة ، وغير المستقل بكلمة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من الساهي والنائم .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أي : الملفوظ به ، كالخلق بمعنى الخلق .

الثاني : يجوز في قوله « كاستقيم » أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر ، فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ،

لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال : الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته ، فزاد « لذاته » قال : لإخراج نحو « قام أبوه » من قولك « جاءني الذي قام أبوه » وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قوله « كاستقم » تيمنا للحد .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات ، إذ به يقع التفاهم .

الرابع : إنما قال « وما يتألف منه » ولم يقل « وما يتركب » لأن التأليف كما قيل أخص ؛

إذ هو تركيب وزيادة ، وهي وقوع الألفة بين الجزئين .

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم : مبتدأ خبره ما قبله ، أى : الكلم الذى يتألف .

منه الكلام ينقسم باعتبار واحد إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ، ونوع الحرف ، فهو من تقسيم الكلى إلى جزئياته ، لأن المقسم — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من

الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسما إليها باعتبار ذاته ، لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ، لأن الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة ،

بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، ولا من تقسيم الكلى إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أولا ، الثانى

الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول الاسم ، والثانى الفعل ،

والنحويون مجمعون على هذا ، إلا من لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف

الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة ، لامطلق

الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ،

نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ، ولا نقض بالنداء ؛ فانه من الثانى .

(تنبيه) ثم فى قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ، إذ لامعنى للتراخى بين الأقسام ، ويكون

فى الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها

فى الشرف ووقوعه طرفا .

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار

أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد .

أفادت أم لم تعد ، وقيل : لا يقال إلا على ما فوق العشرة ، وقيل : إفرادى ، أى : يقال على الكثير والقليل كماء وتراب ، وعلى الثانى فقيل : جمع كثرة ، وقيل : جمع قلة ، ويجزئ هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه وبين واحدته بالتاء ، وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيت ملاحظة للجمعية ، والتذكير على الأصل ، وهو الأكثر ، نحو : «إليه يصعد الكلم الطيب» «يحرفون الكلم عن مواضعه» وقد أنه ابن معطى فى ألفيته فقال : «واحدها كلمة» وذكره الناظم فقال : (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لبن ولبنة ، ومن المخلوقات : نبق ونبقة ، فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه وبين واحدته بالتاء غالبا ، بأن يكون واحدته بالتاء غالبا ، والاحتراز بـ«غالبا» عما جاء منه على العكس من ذلك ، أى : يكون بالتاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كم وكماة ، وقد يفرق بينه وبين واحدته بالياء ، نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجي .

وحدة الكلمة : قول مفرد ، وتطلق فى الاصطلاح مجازا على أحد جزئى العلم المركب ، نحو «امرئ القيس» فمجموعهما كلمة حقيقة ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث لغات : كلمة على وزن نبقة ، وتجمع على كلم كنبق ، وكلمة على وزن سِدْرَة ، وتجمع على كلم كسدر ، وكلمة على وزن تَمْرَة ، وتجمع على كلم كتمر ، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكنف ، فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة ، وهى إتباع فائه لعينه فى الكسر ، اسما كان نحو فخذ ، أو فعلا نحو شهيد .

(والقول) وهو — على الصحيح — لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة ، عموما مطلقا ؛ فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ، ولا عكس : أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ، والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ، فيكون مرادفا للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أو غير مفيد ، فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة . وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه : فالكلام أعم

من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ، فيجتمعان في الصدق في نحو « زيد أبوه قائم » وينفرد الكلام في نحو « قام زيد » وينفرد الكلم في نحو « إن قام زيد » ﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً ، فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية ، لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يؤم) أى : يقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المكودى : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ — وهو لفظ كلمة — يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : « كلا إنها كلمة هو قائلها » إشارة إلى : « رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ — أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ »

٣ — هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وعجزه : -

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ *

وقد جاء به الشارح في معرض الاستدلال على أن العرب يطلقون لفظ « كلمة » على الكلام المفيد ، كما يطلقونها على القول المفرد ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو أفصح العرب جميعاً وأعلمهم بمواقع الكلام — قد أطلق على بيت لبيد بأجمعه لفظ « كلمة » حيث قال : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ، ثم ذكر البيت » وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة المفيدة أو الجمل ، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ، فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والبعضية ، وهذا النوع من المجاز كثير في كلام العرب ، فأنهم يطلقون لفظ « العين » على الجاسوس ، ولفظ « الرقبة » على الجسم كله . وهكذا مما تضيق الأوراق بحصره ، وهو في هذه اللفظة بعينها كثير أيضاً ، فقد قال السيد المرتضى : « ومن المجاز الكلمة للقصيد بطولها ، كما في الصحاح ، ومنه : حفظت كلمة الحويدرة ، أى : قصيدته ، وهذه كلمة شاعرة ، كما في الأساس ، وفي التهذيب : الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء ، وعلى لفظة مركبة من جماعة حروف ذوات معنى ، وعلى قصيدة بكاملها وخطبة بأسرها » اهـ .

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ربيعة القوم عيناً، والبيت من الشعر قافية، وقد يسمون القصيدة قافية لاشتغالها عليها، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة ﴿ تنبيه ﴾ قد في قوله « قد يؤم » للتقليل، ومراده التقليل النسبي، أي : استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لاقليل في نفسه ؛ فإنه كثير وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال في شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ، لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتنوين) وهو في الأصل : مصدر نونت ، أي : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير تأكيد ، فقيده « لاخطا » فصل مخرج للنون في نحو « ضَيْفَيْنِ » اسم للتفيلي ، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً ، والنون اللاحقة للقوافي المطلقة — أي : التي آخرها حرف مد — عوضاً عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس ، كقوله :

٤ — أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلٌ وَالْعَتَابُ وَقَوْلِي — إِنْ أَصَبْتُ — لَقَدْ أَصَابَنْ

٤ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها عبداً الراعي والفرزدق .
اللفظة : « أقلى » هو أمر من الإقلال ، وهو جعل الشيء قليلاً ، والمقصود منه هنا الترك ، والتعبير عن العدم بالقلة مستفيض شائع « اللوم » : العذل ، والتوبيخ « العتاب » : هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، هكذا ذكره الخليل ، وذلك إما يكون بين المتحابين ، وليس مقصوداً هنا ، بل المقصود هنا بالعتاب اللوم في تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسرها على أنها ضمير المؤنثة المخاطبة ، وهي العاذلة .
المعنى : أيتها العاذلة التي تلومين المحب على ما يظهر منه نحو محبوبة ، اتركي اللوم وتجنبي التسخط ، وإذا أردت أن تصيبي الجادة فقولِي عني : لقد أصاب فيما يأتي به ، أو إذا وجدتني مصيباً فلا تنكري ذلك عليّ بل اعترفي به واذكره .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل « اللوم » مفعول به « عاذل » منادى مرخم وأصله ياعاذلة ، وقد اعترض بجملة النداء بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتاب » معطوف على اللوم « وقولي » الواو عاطفة ، قولي : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « أصبت » فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعله ، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن أصبت فقولِي لقد إخطأ « لقد أصابا » جملة من الفعل وفاعله المستتر فيه ، في محل نصب مقول القول .

الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ — أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ

الأصل : قذى ، ويسمى « تنوين الترنم » على حذف مضاف ، أى : قطع الترنم ؛ لأن

الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة — وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

الشاهد فيه : قوله « العتابن ، أصابن » حيث دخل تنوين الترنم عليهما ؛ فدل ذلك على أنه ليس مختصا بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه ، وذلك لأنه دخل على الفعل والمحلى بأل ، والخاص بالاسم لا يدخل على واحد منهما . وهذا وكما دخل تنوين الترنم على الفعل الماضى فى هذا البيت قد دخل الفعل المضارع فى قول رؤبة بن العجاج :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَاللُّيُونُ تُقْضَنُ فَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنْ

وقد لحق الاسم المضمر أيضا كما فى قول رؤبة أيضا :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أُنَى أَنَا كَنْ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَنْ

٥ هذا البيت للناطقة الديبانية ، من قصيدة يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن

المنذر ، وهو ثانى أبياتها ، وقبله مطلع القصيدة ، وهو قوله :

مِنْ آلِ مِيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ

اللفظ : « رَائِحٌ » من الرواح ، وهو العشى ، ويقال : رحنا ، وتروحنا ، إذا سرنا عشيا ،

وهو من زوال الشمس إلى الليل «مغتدى» من الغدوة ، وأصلها من الصبح إلى طلوع الشمس ، وكثير الاستعمال حتى صاروا يقولون : غدا ، واغتدى ، وهم يقصدون معنى سار وانطلق ، من غير تقييد بوقت « زاد » أراد به ما كان من تسليم على مية أو ردّ تحية « أفد » دنا وقرب ، ويروى فى مكانه أزف « الركاب » الإبل « تزل » تفارق .

المعنى : يقول : أتمضى مفارقا أحببتك اليوم مع الرواح أو غدا مع الغداة ، وهل يكون

ذلك وأنت عجلان تزودت منهم أم لم تتزود ؟ ثم يقول : قرب موعد الرحيل إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحببتنا بما عليها من الرحال ، وكأن قد زالت لو شك الارتحال .

الاعراب : « أفد الترحل » فعل وفاعل « غير » : منصوب على الاستثناء « أن » :

توكيدية ناصبة « ركابنا » : اسم أن ، ومضاف إليه « لما » : نافية جازمة « تزل » : مضارع مجزوم بلما ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى اسم أن ، وحلّة الفعل وفاعله فى محلّ رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى غير « وكأن » الواو عاطفة ، كأن : من محففة

٦ - أَحَارُ بْنُ عَمْرِو كَأَنِّي خَمْرُنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنْ

الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ - وَقَاتِمُ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقُنْ

الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن «قد» حرف تحقيق ، وخبر كأن جملة فعلية محذوفة لدلالة سابق الكلام عليها ، والتقدير « وكأنه — أى الحال والشأن — قد زالت » وستعرف بيان هذا الحذف عند الكلام فى باب «إن وأخواتها» .

الاستشهاد فيه : بقوله « وكأن قدن » حيث دخل تنوين الترنم الحرف فى قوله « قدن » ؛ فدلّ ذلك على أن هذا النوع من التنوين لا يختصّ بالاسم .

٦ — هذا البيت يرويه كثير من الثقات مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، ومنهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب شارح ديوانه ، وذكر أنه رواية المفضل وأبى عمرو ، ويسقطه آخرون من القصيدة .

اللفظة : « خمر » بفتح فكسر . — هو الذى خامره داء أو وجع ، أى : خالطه ، « يعدو على المرء » يصيبه وينزل به « يأتمر » شرحه قوم بأن معناه يهيم به ، ويعزم عليه ، مثل قوله تعالى : (إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتِمُرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ) ولم يرتض الوزير أبو بكر ذلك ، وقال : « وأنا أحسب أصل هذا الحرف يفعله من الأمر ، كأن نفسه أمرته بالشيء فأتتمر ؛ أى : فأتطاعها ، وأن هواه دعاه فاتبعه ، وهو عندى فعل مطاوعة » اهـ .

الإعراب : « أحار » : الهمزة حرف لنسداء القريب ، وحار : منادى مرخم ، وراؤه مكسورة لانتظار الحرف المحذوف ، أو مضمومة لقطع النظر عنه ، أو مفتوحة للاتباع لنون ابن « كأنى » حرف تشبيه ونصب ، وباء المتكلم اسمها « خمر » : خبرها « ويعدو » الواو للاستئناف ، يعدو : فعل مضارع « على المرء » : متعلق بـ يعدو « ما » : يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو ، وعليه جملة « يأتمر » لا محلّ لها صلته ، والعائد على الموصول محذوف ، والتقدير : ويعدو على المرء الأمر الذى يأتمره ، ويجوز أن تكون « ما » موصولا حرفيا ، وهو وصلته فى تأويل مصدر فاعل يعدو ، ولا تحتاج حينئذ إلى عائد .

الشاهد فيه : قوله « خمرن ، ويأتمرن » حيث دخلهما التنوين الغالى ، وهو اللاحق للقوافى المقيدة : أى التى آخرها حرف ساكن ، ودخوله على « يأتمر » دليل أنه مثل التنوين الذى للترنم لا يختصّ بالاسم .

٧ — هذا صدر بيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج ، وعجزه :

مُسْتَبِيهُ الْأَعْلَامِ لَمَّاعُ الْخَفَقِ

اللفظة : « قاتم » : اسم فاعل من القتمة ، وهى الغبرة إلى الحمرة ، وفعله من أبى ضرب

الأصل المحترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَأْسَمُنِي وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفي الفعل والحرف ، وفي الخط والوقف ،

وعلم « الأعماق » : جمع عمق - بفتح العين وضمها - وهو ما بعد من أطراف المفاوز ، والأصل فيه عمق البئر ، وهو بعد قعرها « خاوى » : خالى ، من قولهم : خوى المنزل ، إذا خلا « المحترق » - بفتح الراء - اسم مكان ، ومعناه ممرّ الرياح ، وموضع هبوبها ، والمراد أنه خال لأنيس به ولا شيء مما يمنع هبوب الريح « الأعلام » : جمع علم ، وهو الجبل الذى يهتدى به السائر ، ومعنى اشتباهها أن بعضها يشبه بعضا فقتبته على السالك الطرق « الخفق » أصله بسكون الفاء مصدر خفق - من بابى نصر وضرب - إذا تحرك واضطرب ، فلما أراد الوقف على القاف بالسكون حرك الفاء ضرورة لئلا يلتقى ساكنان .

الإعراب : « وقاتم » : الواو واو ربّ ، وهل هى عاطفة والاسم بعدها مجرور بربّ التى نابت الواو عنها ، أو هى جارة بنفسها ؟ الأول مذهب البصريين ، والثانى مذهب الكوفيين والمبرد ، وستعرف تفصيل هذا فى حروف الجرّ ، إن شاء الله ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره . منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد « الأعماق » مضاف إليه « خاوى المحترق » ، مشتبه الأعلام ، لماع الخفق : ثلاث مركبات إضافية كلها نعوت لقاتم ، وخبر المبتدأ المذكور بعد أبيات من هذه الأرجوزة ، وهو قوله :

* تَنْشَطُّهُ كُلُّ مَغْلَاةٍ الْوَهْقِ *

وأخطأ العيني فجعل الخبر محذوفا ، مع أنه شرح الأرجوزة تمامها . ومعنى « تنشطته » تجاوزته بنشاط ، والمغلاة : الناقة التى تبعد الخطو وتفرط فيه ، والوهق : المواظبة فى السير ومدّ الأعناق .

الشاهد فيه : قوله « المحترق » حيث لحق التنوين الروى المقيد ودخل على ما فيه الألف واللام ؛ فكان ذلك دليلا على أنه لا يختصّ بالاسم ، والروى : الحرف الذى تبنى عليه القصيدة . وتنسب إليه ، كالتقاف فى هذه الأرجوزة ، والمقيد : الساكن الذى ليس حرف علة .

٨ — ذكر العيني أن النحاة نسبوا هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وأنه بحث ديوانه فلم يجد فيه ، وأقول : قد راجعت ديوانه المطبوع فى مدينة ليدسك بعناية المستشرق وليم بن الورد فلم أجده فى الديوان ، ووجدته فى ذيل للديوان ألحقه به المستشرق المذكور وذكر فيه الأبيات التى تنسب إليه مما ليس فى نسخة الديوان التى اعتمد عليها فى الطبع .

اللفظ : « سلمي » : اسم امرأة « معدما » هو الذى لا يجد شيئا ، والمعنى واضح . الإعراب : « قالت » : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بنات العم » : فاعل ، ومضاف

وحذفهما في الوصل ، ويسمى « التنوين الغالى » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالياً لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق أسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد « لغير تأكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط ، نحو « لَنَسْفَعًا » . وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكين : كرجل وقاضٍ ، سمى بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية ، أى : أنه لم يشبه الحرف فينبى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول : سيبويه — بغير تنوين — إذا أردت معينا ، وإيه — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت : سيبويه وإيه ، بالتنوين .
والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوين العوض » بإضافة بيانية ، وبه عبر في المعنى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَّارٍ وَغَوَّاشٍ ، عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإدِّ

إليه « يا » : حرف نداء « سلمى » : منادى « وإن » : الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : إن كان غنيا واجدا وإن كان إلخ « إن » : شرطية « كان » : فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمها ضمير مستتر « فقيرا » : خبر كان « معدما » : صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها ، وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام ، وتقديره : وإن كان فقيرا معدما ترضين به « قالت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « وإن » الواو عاطفة ، على مثال السابقة ، إن : شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما ، وجملتا الشرط والجواب في الموضعين في محل نصب مقول القول .
الشاهد فيم : قوله « وإن » في الموضعين جميعا ، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة بزيادة على الوزن ، وإنما يلحق هذا التنوين في هذا الموضع للدلالة على الوقف ، وذلك لأن آخر الشعر يسكن وقفا ووصلا ، فإذا لم ياحقه هذا التنوين لم يدر السامع أواقف أنت أم واصل ، فإذا جئت بهذه النون انقطع ترددده وجزم بأنك واقف ، ولحوقه الحرف في هذا البيت دليل على أنه لا يختص بالاسم ، كما سبق غير مرة .

في نحو: «يومئذ» و «حينئذ» فإنه عوض عن الجملة التي تضاف «إذ» إليها، فإن الأصل يوم إذ كان كذا، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت «إذ» لالتقاء الساكنين، كما كسرت «صه» و «مه» عند تنوينهما. وزعم الأخفش أن «إذ» مجرورة بالاضافة، وأن كسرتها كسرة إعراب، ورد بملازمتها للبناء؛ لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائماً إلى الجملة، وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر في قوله:

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

٩ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي، من مقطوعة له عدتها تسعة أبيات، وقبل بيت الشاهد

— وهو المطع — قوله:

جَمَالِكَ أَهْيَأَ الْقَلْبُ الْقَرِيحُ سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

اللفظ: «جمالك»: أي الأمر الحسن المعروف عنك، وأراد به الصبر «القرريح»: الذي فيه القروح «طلابك»: مصدر طالبه، ويسمى به ما يطلبه من غيرك «بعاقبة» المعروف في رواية هذه القطعة أن هذه الكلمة بالالف المثناة والباء الموحدة، ومعناها بآخر ما وصيتك به، وذلك كما تقول لمن تعبت عليه في أمر خالفك فيه: كان آخر ما ذكرته لك ونصحتك به كيت وكيت مما تقاسى آلام تركه الآن، وقد حرّف هذه الكلمة الدماميني في حاشيته على معنى اللبيب فزعم أنها «بعافية» بفاء موحدة وباء مثناة، وتكلف في بيان متعلق الباء بما لا يتفق مع المعنى

الإعراب: «جمالك»: يجوز أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: الزم جمالك، ويجوز أن يكون مصدراً أمر به، أي: يكون مفعولاً مطلقاً حذف عامله وجوباً لدلالته على الأمر فهو شبهه قوله تعالى: (فضرب الرقاب) وكما تقول: قياماً لا قعوداً، وجداً لا توانيا «أيهما» أي: منادى بحرف نداء محذوف، وهما: حرف تنبيه «القلب»: نعت لأى «القرريح»: نعت للقلب... «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن طلابك»: متعلق بنهيتك، والكاف مضاف إليه، وهذه من إضافة المصدر لفاعله «أم عمرو» مفعول المصدر، ومضاف إليه «بعاقبة»: جار ومجرور متعلق بنهيتك «وأنت»: الواو واو الحال، أنت مبتدأ خبره قوله «صحيح»، والجملة في محل نصب حال من الكاف في نهيتك «إذ»: ظرف زمان متعلق بصحيح مبنى على السكون في محل نصب، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين؛ وهما سكون البناء وسكون التنوين المعوض به عن الجملة التي تضاف إذ إليها، والأصل: وأنت صحيح إذ نهيتك.

الشاهد فيه: قوله «إذ» حيث وقعت إذ منونة مكسورة من غير أن تكون مسبوقة بما تضاف إليه كيوم وحين ونحوهما، فدل ذلك على أن كسرتها ليست كسرة إعراب؛ إذ ليس في الكلام عامل يقتضى الجر حتى ينسب جرها إليه، وهو يردّ على أبى الحسن الأخفش الذي زعم أن «إذ» في نحو «يومئذ، وآئذ» مجرورة بالاضافة إلى ما قبلها، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

قيل : ومن تنوين العوض ماهو عوض عن كلمة ، وهوتنوين « كل » و « بعض » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو « مسلمين » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافاً للرابع ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو مسمى به مؤنث : كأذرعات لقرية ، ولاتنوين تنكير لثبوته مع العربات ، ولاتنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : (يا ليت قومي يعلمون) ، و

١٠ — يَارُبَّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

قال ابن هشام في معنى اللبيب : « وقد تحذف الجملة التي تضاف إذ إليها ، ويعوّض عنها التنوين ، وتسكّر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو : (ويومئذ يفرح المؤمنون) وزعم الأخفش أن إذ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأن الكسرة إعزاب لأن اليوم مصاف إليها ، وهو مردود : (أولاً) بأن بناء إذ لسببها الحرف في وضعها على حرفين ، لأنها مفتقرة إلى الجملة ، وهذا شيء لم يفارقها ، (وثانياً) سلمنا أن علة بنائها افتقارها إلى الجملة ، لكن لانسلم أن الجملة إذا حذفت من اللفظ مع قيام القرينة الدالة عليها يزول الافتقار ، بل هو موجود ، ألت ترى الموصول إنما بنى لافتقاره إلى جملة الصلة ومع هذا لو حذفت الصلة للدليل لم يزل بناؤه إجماعاً ؟ (وثالثاً) بأنه على فرض أن افتقار إذ إلى الجملة يزول بحذفها ؛ فإننا لانسلم ذلك مطلقاً ، بل محله إذا لم يعوّض عن الجملة ، وقد عوّض منها التنوين ، والعوض ينزل منزلة المعوّض منه ، فكان المضاف إليه مذكور ، (ورابعاً) بأنها كسرت حيث لإضافة في نحو * وأنت إذ صحيح * وقد أجاب الأخفش عن هذا البيت بأن الأصل * وأنت حينئذ صحيح * حذف المضاف - وهو حين - وأبقى المضاف إليه مجروراً « اهـ بإيضاح كثير ، وهذا الجواب الذي أجاب به الأخفش لا يصح ولا يقبله منصف ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن ما ذهب إليه من حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف ، ولوضوح هذه الأدلة أنكر أبو علي الفارسي وتأييده ابن جني أن يقول الأخفش هذه المقالة .

١٠ — هذا البيت أنشده الفراء وغيره من الثقات غير منسوب إلى قائل معين ، ولم أقف له

على قائل ، ولا وجدت له تكملة غير بيت بعده ، وهو

* إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنَسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا *

اللفظ : « سار » : اسم فاعل من سرى ، أى سار ليلاً « توسد » : اتخذ وسادة « العنس »

بفتح فسكون : الناقة الشديدة ، ويروى « العيس » بكسر العين المهملة وبعدها ياء مثناة -

«ألا يا اسجدوا» في قراءة الكسائي، لتخلف الدعاء عن «يا»؛ فإنها مجرد التنبيه، وقيل: إنها للدعاء والمنادي محذوف تقديره يا هؤلاء، وهو مقيس في الأمر كالآية، وفي الدعاء، كقوله:

١١ — أَلَا يَا أُسْلَمِي يَا دَارَ مَحَى عَلَى الْبَلَى

وهي الإبل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، والواحد أعيس، والأنثى عيساء، مثل «أبيض وبيضاء وبيض»

المعنى: يريد أن أكثر من يسير بالليل لم يتوسد الاستراحة إلا ذراع ناقة أو كفت يده

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه «رب»: حرف جر شبهه بالزائد «سار»: مبتدأ «بات»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «ما»: نافية «توسدا»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والألف الإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر بات، والجملة من بات واسمها وخبرها في محل رفع صفة لسار «إلا»: أداة حصر «ذراع»: مفعول به لتوسد «العنس»: مضاف إليه «أو»: عاطفة «كفت»: معطوف على ذراع «اليدا»: مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، عند السيرافي والفراء وابن يعش وجماعة، وستعرف مافيه الشاهد فيه: قوله «يارب» حيث أريد من «يا» مجرد التنبيه، ولم يقصد منها الدعاء والنداء ولهذا ساغ دخولها على الحرف في هذا البيت، وفي قوله تعالى: (يا ليت قومي يعلمون) وفي الحديث من قول ورقة «يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك» وعلى الفعل في البيت الآتي، وفي قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا) وهذا أحد توجيهين في كل كلام اتصل فيه «يا» بغير الاسم، وفيه توجيه آخر ذكره الشارح أيضا، وهو اعتبار «يا» حرف نداء والمقصود به الدعاء، لكن مدخوله اسم محذوف تقديره يا هؤلاء رب سار الخ، أو نحو ذلك. وقد استشهد بهذا البيت السيرافي والفراء وجماعة على أن لفظ «يد» يستعمل مقصورا مثل الفتي والعصا، وأصله يدي - بزنة جمل - قلبت ياؤه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويقال في ثنيتها: يديان، مثل فتيان ورحيان، وقد يمنع هذا بأن «كف» في بيت الشاهد ليس اسما، وإنما هو فعل ماض بمعنى منع، واليدا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف الإطلاق، وليست لام الكلمة، وفيه تكلف، وظاهر المعنى لا يستقيم معه

١١ — هذا صدر بيت هو مطلع قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة، وعجزه:

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِحَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

اللفظ: «البلى» بكسر الباء مقصورا - مصدر بلى الثوب ونحوه، من باب علم «منهلا»:

... ..

منسكبا منصبا ، اسم مفعول من انهل المطر ونحوه « بجرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لانثبت شيئا « القطر » : المطر

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يدلّ على تحقق ما بعده « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، تقديره : يا هذه ، أو نحو ذلك « اسلمى » : فعل أمر للدعاء مبني على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « يا » : حرف نداء « دار » : منادى منصوب « حى » : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعامة والتأنيث ، ويجوز أن تكون هذه الفتحة هي الموجودة على الياء ويكون هذا اسمها كما في البيت ، ويجوز أن تكون الفتحة على التاء المحذوفة للترخيم ، وأصل اسمها مية ، كما ورد ذكره كثيرا في شعر ذى الرمة ، والترخيم هنا شاذ خففه أن المرخم مضاف إلى المنادى والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد « على البلى » : متعلق بقوله اسلمى « لا » : نافية دعائية « زال » : فعل ماض ناقص « منهلا » : خبر زال مقدم على اسمه « بجرعائك » : متعلق بمنهلا ، والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر

الشاهد فيه : قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر ، فاتصل حرف النداء بالفعل في اللفظ ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه كالتوجيه السابق في البيت ؛ لأن « ألا » حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير تأكيد . واعلم أن الراجح عند النحاة أن التوجيهين اللذين ذكرناهما في شرح الشاهد السابق لا يجريان معا في كل كلام ، بل إذا اتصل بيا « ليت » أو « رب » أو « حبذا » فالأحسن جعل « يا » حرف تنبيه ، وإذا اتصل بيا فعل أمر أو دعاء فالأحسن جعلها حرف نداء ، والمنادى محذوف ، وإن كان بعض النحاة يجريهما في كل ذلك ، فمثال اتصالها بليت قوله تعالى : (يا ليتني مت قبل هذا ، يا ليتنا نرد ولا نكذب ، يا ليتني كنت معهم ، يا ليت قومي) وقول الراجز :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَـيِّئًا وَرُحْمًا

وقول الراجز :

يَا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ

ومثال اتصالها برب الشاهد السابق ، وقول ضمرة بن ضمرة النهشلي :

مَآوَى يَارُبِّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالحارث ، و « طبت النفس » .
ويقال فيها « أم » في لغة طيء ، ومنه « ليس من امبرامصيام في امسفر » وسيأتي الكلام
على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أل فعلت » بمعنى هل
فعلت ، حكاة قطرب ، وإنما لم يستثنها لندرته (ومسند) أى : محكوم به من اسم أو فعل
أو جملة ، نحو : « أنت قائم » ، و « قت » ، و « إنا نحن نزلنا الذكر » .

﴿ تنبيه ﴾ حل الشارح لفظ « مسند » في النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أى إسناد
إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا
التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كاف ، أى : من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند
فتكون هى مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعدي خير من أن تراه »
فتسمع منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أن تسمع » أى : سماعك ، فحذفت

وقول الآخر :

يَارُبَّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّعَهَا بِطَلَاقٍ

ومثال اتصالها بحبذا قول جرير :

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَ

ومثال اتصالها بفعل الأمر - وهو في المعنى دعاء - بيت الشاعر ، وقول الأخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرِ وَلَا زَالَ حَيَّانَا عَدَى آخِرَ الدَّهْرِ

وقول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِيحِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ الثَّنَايَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

وقوله تعالى : « أَلَا يَا سَجْدُوا » ؛ ومثال اتصالها بالدعاء قول الشاعر - وهو من شواهد سيبويه

(ج ١ ص ٣٢٠) :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

فان الرواية فيه برفع « لعنة » ؛ وإنما كان الأحسن تقدير المنادى قبل الأمر والدعاء لأنه قد كثر
في كلام العرب ذكره قبلهما ، كقوله تعالى : (ياموسى أقبل ، يا يحيى خذ الكتاب ، يا إبراهيم أعرض
عن هذا . . . يا مالك ليقض علينا ربك ، يا أبا ناسر استغفر لنا) فإذا حذف في هذين الموضعين
كان اعتبار ثبوته دليلا عليه ، فأما « ليت ، ورب ، وحبذا » فإن الاستعمال العربي لم يجز بذكر
المنادى قبلهن ، فيكون تقديره قبلهن حملا لكلام العرب على غير ما ألفوه

أن ، وحسن حذفها وجودها في « أن تراه » ، وقد روى « أن تسمع » على الأصل .
وأما قولهم : « زعموا مطية الكذب » فعلى إرادة اللفظ ، مثل « من حرف جر » ، و « ضرب
فعل ماض » فكل من « زعموا ، ومن ، وضرب » اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر .
(للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللإسم : خبر ،
وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف المنوع اختيارا للضرورة ، وسهلها
كونه جارا ومجرورا ، وإما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور
يخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لاتتأني في غير
الاسم ؛ وأما النداء فلأن المنادى مفعول به . والمفعول به لا يكون إلا اسما ؛ وأما « أل »
فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون
إلا اسما .

﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفي أن يكون في
الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلم كان نحو : (فعلت) بضم التاء ، أو مخاطبا نحو : « تباركت يا الله »
بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قمت ياهند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو :
(أنت) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتْ أمة » بنقل ضمة المهمزة
إلى التاء ، و « قَالَتْ امرأة العزيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتْنا » بفتحها لذلك ،
أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت
بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون في الاسم
نحو « لاحول ولا قوة إلا بالله » وفي الفعل نحو « هند تقوم » وفي الحرف نحو « ربت » و « ثمت »
وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رد على من زعم من البصريين
كالفارسي حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالتائنية رد على
من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية « نعم » و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان في لحاق « ليس وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نعم وبئس »
وانفردت تاء الفاعل بـ « تبارك » هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال في شرح الكافية : وقد
انفردت — يعني تاء التأنيث — بلحاقها « نعم » و « بئس » كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها

« تبارك » وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : « تباركت يا الله » ، و « تباركت أسماء الله » .

(ويا فعلى) يعنى ياء المخاطبة ، ويشترك فى لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : « قومى ياهند » ، و « أنت ياهند تقومين » (ونون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : (أقبلن) ونحو : « لنسفعا » وقد اجتمعنا حكاية فى قوله : « ليسجنن وليكونا » ، وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله :

١٢ — أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

١٢ — هذا بيت من الرجز نسبة العيني إلى رؤبة ، وهو فى زيادات ديوانه ، ورواه ابن دريد فى الجهرة مع أبيات أخرى ولم ينسبها ، ونحن نسوقها إليك ؛ لأن رواية الشاهد عنده غير ما فى كتب النحاة ، وهى :

يَأَلَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفَا وَقَدْ جَدَعْنَا مِنْكُمْ الْأَنْوَا
أَتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا أَمْ تَغْزُونَ الْخُرْفَعَ الْمَنْدُوفَا

ويروى بيت الشاهد هكذا

أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وعلى هاتين الروایتين لاشاهد فيه كما ترى

اللفظة : « ليت شعري » كلام يساق عند التعجب وإظهار الغرابة من الأمر ، والشعر معناه العلم « حنيفا » مرخم حنيقة ، وألفه للإطلاق ، وهو أبو قبيلة ، واسمه حنيقة بن لجم بن صعب من بكر وائل « جدعنا » : قطعنا « الخرفع » بضم الخاء وتشديد الفاء ، وقيل بكسرتين - : القطن الذى يفسد فى أكمه قبل أن تنفتق

الإعراب : « يا » حرف تنبيه « ليت » حرف تمنى وانصب « شعري » : اسم ليت ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجىء بعده استفهام ، كما فى بيت الشاهد ، وهذا الاستفهام مفعول لشعري ، وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر « عنكم » : متعلق بشعري ، وعن فيه بمعنى الباء « حنيفا » : منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وإعراب الباقي فى غاية الوضوح . وقد تكلم العيني هنا كلاما لانوائفه عليه ، وتبعه العلامة الضبان غفر الله لنا ولهما

الشاهد فيه : قوله « أشاهرون » كما رواه الشارح وجماعة النحاة ، حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل ضرورة ، والذى يسهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع الذى تلحقه النون ، وأصله « أشاهرون » : حذفت النون لتوالى الأمثال ، ثم حذفت الواو للتخلص من الساكنين ، ولا يقال إن هذه النون ليست نون التوكيد ، وإنما هى النون التى تلحق جمع المذكر السالم عوضا عن التنوين فى الاسم المفرد ، وقد أدغمت فى ضمير المتكلم ، وأصل الكلام على هذا

وقوله :

١٣ — أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

«أشاهرون أنا» : حذفت همزة «أنا» اعتباطا ، ثم أدغمت النون في النون ، ثم حذفت الواو تخلصا من التقاء الساكنين ، فإن هذا التقدير - وإن كان يخلص من ضرورة اتصال نون التوكيد بغير المضارع - باطل من وجهين : الأول : أنه بعد تسليم صحة مثل هذا التعبير يصير الكلام معه على التكلم ، وهو خطاب في الأصل ، ولا يصح إرادة التكلم ؛ لأنها تفسد المعنى . الثاني : أنه لو كان ذلك هو الأصل لكانت الرواية «أشاهرنا» لأنه لا داعي لحذف الألف التي بعد النون ، فإن زعم زاعم أنها حذفت للتخفيف كان هذا ذهابا إلى غير الأصل في الكلام ، هذا ، وقد تكلم هنا قوم في هل يكون اسم الفاعل بعد اتصال نون التوكيد به معربا على أصله أم يصير مبنيا ؟ وهذا بحث لا يجمل بالحققين أن يخوضوا فيه ، من جهة أنه تقرر أن الاسم إنمائي إذا أشبه الحرف لا الفعل ؛ وأيضا فإن الشواهد التي ذكرها النحاة مع أنهم قضوا بشذوذها وعدم صحة القياس عليها كلها فيها الفصل بين اسم الفاعل والنون بواو الجماعة تقديرا ، وهذا الفصل نفسه مانع من بناء المضارع مع النون ؛ فكيف باسم الفاعل الذي لو نبى لم يبين إلا بالحل عليه ؟!

١٣ — هذا البيت موجود في زيادات ديوان رؤبة ، وقد أورده السكري في أشعار الهذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهى :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
وَلَا تَرَى مَا لَهُ مَعْدُودَا أَقَاتِلُونَ أَعْجَلِي الشُّهُودَا

وعلى هذه الرواية لاشاهد في البيت كما ترى

اللفظة : «أملود» : ناعم «مرجل» : اسم مفعول من رجل شعره ترجيلا ، أى : سرجه وحسنه ونظفه «البرود» : جمع برد - بضم فسكون - وهو نوع معروف من الثياب الإعراب : «أقاتلون» : الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : أفأنتم قائلن ، مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون المحذوفة لتوالى الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد «أعجلي» : فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «الشهودا» : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو قوله : إن جاءت به

الشاهد فيه : قوله «أقاتلون» حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع ، وأصله «أقاتلون» بواو الرفع وثلاث نونات إحداهن النون التي تلحق جمع المذكر السالم عوضا عن التنوين في مفرد ، والثانية والثالثة للتوكيد ، حذفت النون الأولى فرارا من اجتماع الأمثال ، ثم حذفت الواو مخافة التقاء الساكنين ، ولا يقال إن الأصل «أقاتلون أنا» لما أسلفنا لك

فشاذ (فعل ينجلي) مبتدأ وخبر، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس، مثل قولهم «تمرة خير من جراحة»، وبتا: متعلق بينجلي، أى: يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به، فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم.

﴿تنبيه﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل «يعرف بكذا وكذا» هو من باب الحكم بالجميع لا بالجموع، أى: كل واحد علامة بمفرده، لاجزاء علامة

(سواها) أى: سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف): لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة، أى: علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال،

ثم الحرف على ثلاثة أنواع: مشترك (كهل) فانك تقول: هل زيد قائم، وهل يقعد؟ (و) مختص بالأسماء، نحو: (فى، و) مختص بالأفعال، نحو: (لم)

﴿تنبيهان﴾ الأول: إنما عدت «هل» من المشترك نظراً إلى ما عرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين، نحو: «هل أتم شاكرون» و«هل يستطيع ربك» لانظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو «هل زيداً أكرمه» كما سيجىء فى بابه، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ فى «هل زيد قام» التقدير: هل قام زيد قام؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رأتها فى حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعاقبته

الثانى: حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، وإمّا عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص، لما رخص الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى، وإمّا لم تعملها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه، وإمّا لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكّر فى موضعه، وإمّا عملت «لن» النصب دون الجزم حملاً على «لا»

فى شرح الشاهد السابق، وإمّا سبيل لحاق نون التوكيد اسم الفاعل الشعر: فأنت تقول فى الكلام الذى سمعته، وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه جرى على لسانهم لاحتمال التشبيه بالمضارع، وليس لك أن تجيء به فى كلام آخر؛ فإنه لم يجر فى كلامهم عن قوة علة ولا استمرار عادة

النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم — أى : بمشابهته — كما سيأتي بيانه ، فقال : (فعل مضارع يلي) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : ينفي بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شمت الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها (وماضى الأفعال بالتاء) المذكورة ، أى : تاء فعلت وأنت (مز) لاختصاص كل منهما به ، ومن : أمر من مازه يميزه ، يقال : مزته فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : علم (بالنون) المذكورة ، أى : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طلب (فهم) من اللفظ ، أى : علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوى وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور منتف ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر فهي مضارع نحو : « هل تفعلن » أو فعل تعجب نحو : « أحسنن بزيد » فإن أحسن لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

١٤ — فَتَدُلُّ زُرَيْقُ الْمَالِ

١٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه :

يَمْرُونَ بِالْدهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرَجَعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجَرِّ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَتَدُلُّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وهذان البيتان من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٥٩) ولم ينسبهما الأعلام ولا شارحو الكتاب ، وقد نسبهما العيني إلى الأحوص ، ثم قال : « وذكر في الحماسة البصرية أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو بهما لصوصا ، وقال الجوهري : قال جرير يصف ركبا : يَمْرُونَ بِالْدهْنَا - إلخ ، والأظهر ما قاله في الحماسة » اهـ

اللفظ : « الدهن » : رملة من بلاد تميم ، تمد وتقصّر « عيابه » : جمع عيبة - بفتح فسكون - ما يجعل فيه الثياب ما كان ، أو من الجلد خاصة « دارين » : اسم سوق ينسب إليه المسك فيقال : مسك دارى « بجر » : جمع أبجر ، وأصل البجرة تنوء السرة « الحقايب » : جمع حقيبة ، وهى ما يحتقبه الراكب خلفه ، وأراد بخفة عيابهم خلوها وأنه لا شيء فيها ، وأراد ببجرتها امتلاءها

أى : اندل ، وإما اسم فعل أمر (نحوه) فإن معناه اسكت (وحيل) معناه أقبل ،
أو قدّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء
قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول
لم : كأَوْه بمعنى أتوجع ، وأُفّ بمعنى أتضجر ، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا
ماضيا عند انتفاء قبول التاء : كهيّات بمعنى بُعد ، وشَتّان بمعنى افترق ، فهذه أيضاً أسماء أفعال
فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يُرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَانْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ

واكتظاظها « ندلا » : هوهنا الأخذ باليد ، أو هو الخطف ، وهو أيضا السرعة في المشى ، والشعلب
يضرّب به المثل في الأخذ لأنه يتدخّر لنفسه ويأتى على ما يعدو عليه من الحيوان ، ويقال في المثل :
« هو أكسب من ثعلب » « زريق » : اسم قبيلة

المعنى : يصف اصوصا بأنهم حين يخرجون للغارة يبرون بالدهناء ولا شيء معهم ، ثم يعودون
من دارين قد امتلأت حقائبهم بما أخذوه ، وأنهم يفترصون غفلة الناس عند ما يعينهم المهم من
أموالهم فيلهون عن حفظ متاعهم ؛ فيقول بعضهم لبعض : أمرع في أخذ ماتناله يدك ، وأراد
أن حالهم تكون حال من يقول ذلك . وقد أعاد عليهم الضمير مذكرا في قوله « يبرون » ثم
أعاده مؤنثا في قوله « ويرجن » قال الأعم : « ثم قال ويخرجن من دارين فأخبر عن رواحلهن
فلذلك أنث » اه ، وقال العيني : « أعاد الضمير مؤنثا لتأويلهم بالجماعة ، وهو غريب » اه

الاعراب : « يبرون » : فعل وفاعل « بالدهناء » : متعلق به « خفافا » : حال من الفاعل
« عيابهم » فاعل لخفاف ، والضمير مضاف إليه « ويرجن » فعل وفاعل « من دارين » : متعلق به
« بجر » : حال من النون الواقعة فاعلا « الحقائق » مضاف إليه « على حين » : متعلق بيرجع ،
ويجوز في حين الفتح والجر « ألمى » : فعل ماض « الناس » : مفعول مقدم « جل أمورهم » :
فاعل مؤخر ، ومضاف إليه « فندلا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : اندل ندلا « زريق » :
منادى بحرف نداء محذوف « المال » : مفعول لندلا لأنه بدل من اللفظ بالفعل ، كما تقول « ضربا
زيذا » أى اضربه « ندل الثعالب » : مفعول مطلق عامله المصدر المتقدم

الشاهد فيه : قوله « فندلا زريق المال » حيث ناب المصدر عن الفعل ، ولذلك نصب المفعول به
كما عرفت ، غير أن هذا المصدر مع نيابته عن الفعل متأثر بالعوامل ، ألا ترى أنه منصوب على
المفعولية المطلقة بفعل محذوف ؟ ولما كان كذلك لم يبين ؛ لأن شرط بناء النائب عن الفعل عدم
تأثره بالعوامل كاسم الفعل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه .

الثاني : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما في أفعل في التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء ، وحبذا في المدح ، فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ، لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أي : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم عن عدمها العدم ؛ لكونها مساوية للأزم ، فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للأسم ملزومة له ، وهي أخص منه ؛ إذ يقال كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل في العلامة .

المعرب والمبنى

المعرب والمبنى: اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ، فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب في اللغة : مصدر أعرب ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجال ، أو حسن أو غير ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفحش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عراب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنته العروبة المتحبة إلى زوجها . وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه فى التسهيل بقوله : ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلّم وكثيرون . وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ، لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك والبناء فى اللغة : وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ما جىء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو تقلداً أو تحلصاً من سكونين ، فعلى هذا هو لفظى . وقيل : هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوى ، والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسم منه) أى : بعضه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكناً ، (و) منه ، أى : وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من قوله : « ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف » . وبنائوه (لشبه من الحروف مدنى) أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبهاً قوياً يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شىء من خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفى هجاء كما (فى اسمى) قولك

(جئنا) وهما التاء، ونا، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي كعن. والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء؛ وأعرب نحو «يد» و«دم» لأنهما ثلاثيان وضعاً.

﴿تنبيه﴾ قال الشاطبي: «نا» في قوله «جئنا» موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً كما ولا؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نص عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به، ثم قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء «كم»، و«من» بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهاهل وبل، ثم قال: فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد، انتهى.

(و) كالشبه (العنوى) وهو: أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف؛ كتضمن الظرف معنى في، والتمييز معنى من، بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه، أى: أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم؟ وللشرط نحو: متى تقم أقم، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني، وكلاهما موجود. أو غير موجوا (و) ذلك كما (في هنا) أى: أسماء الإشارة، فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه. (وكناية عن الفعل) في العمل (بلا تأثر) بالعوامل، ويسمى الشبه الاستعمالي، وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي، فأشبهت ليت ولعل، مثلاً، ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل، ولكنه يتأثر بالعوامل: كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصلاً) ويسمى الشبه الافتقاري، وهو: أن يفتقر الاسم إلى الجملة

افتقارا مؤصلا — أى : لازما — كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية .
أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل — أى : غير لازم — كافتقار
المضاف فى نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » إلى الجملة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن
افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث
هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو :
هذا يوم مبارك ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ، فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ،
لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو
موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

(تنبيهان) الأول : إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان
واللذان واللذان لضعف الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة ، وفى البواقي من وجود
صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظاً إذا كان
صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو « ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد » قرئ بضم « أى » بناء
وبنصبها — لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة
عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء : فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة
أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه كما فى « كل » ، وزعم
ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ،
وردّ برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربة ، وإنما بنى
« الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سَنَنِ الجمع ؛ لأنه أخص من
الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل :
هو على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة المعرب . ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما
على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإهمالى ، ومثل له بفوائح السور ،
والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لاعاملة ولا
معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة
حكماً ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه

(ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين : صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سما) بالقصر — لغة فى الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم ، وسم ، وسما ، مثلثة ، والعاشره سماة ، وقد جمعتهما فى قولى :

لَغَاتُ الْأِسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْحَصْرُ فِي بَيْتِ شِعْرِ وَهَوَ هَذَا الشَّعْرُ
إِسْمٌ ، وَحَذَفُ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعَ سُمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية ، وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وفعل أسرو) فعل (مضى بنيا) على الأصل فى الأفعال : الأول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف ، والثانى على الفتح : لفظاً كضرب ، أو تقديرأ كرمى ، وبنى على الحركة لمشابهة المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرأ وحالا وشرطا ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضربت » ، و« انطلقنا » ، و« استبقن » فالسكون فيه عارض أوجه كراهتم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضربوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو

﴿ تنبيه ﴾ بناء الماضى مجمع عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لَتَقُمْ : فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال فى المغنى : وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى فقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ، وقد دل عليه بالحرف ، انتهى

(وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم : لمشابهة إياه : فى الإيهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم فى التسهيل : بجواز شبه ما وجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الإعراب لالتبست . وأشار بقوله « بجواز » إلى أن سبب الإعراب واجب للأسم وجائر للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه

مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في نحو : « لَا تَعْنُ بِالْجَفَاءِ وَتَمْدَحْ عَمْرًا » فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : « لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ » ، ويغنى عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، فيقال : « لَا تَعْنُ بِالْجَفَاءِ وَتَمْدَحْ عَمْرًا » ، و « لَا تَعْنُ بِالْجَفَاءِ مَا دَحَا عَمْرًا » ، و « لَا تَعْنُ بِالْجَفَاءِ وَلَكِ مَدْحٌ عَمْرًا » ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً ، خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، كما في نحو : « لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم

وإنما يعرب المضارع (إن عريا من نون . توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا » (ومن نون إناث كَيَرُعَنَّ) من قولك : « النَّسْوَةُ يَرُعَنَّ » أى : يخفن (مَنْ فُتِنَ) فإن لم يعرب منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله من البناء ، فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها ، لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله في شرح الكافية ، والاحتراز بـ «المباشر» عن غير المباشر ، وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هَلْ تَضْرِبَانِ يَازِيدَانِ ، وَهَلْ تَضْرِبُ يَازِيدُونَ ، وَهَلْ تَضْرِبُ يَاهَنْدُ » ، الأصل تَضْرِبَانِ ، وتَضْرِبُونَ ، وتَضْرِبِينَ ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على الحذف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وسيأتى الكلام على ذلك في موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبْنِ لعدم تركبه معها ، لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا ، وطائفة إلى الإعراب مطلقا ، وأما نون الإناث فقال

في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم — منهم ابن درستويه ، وابن طلحة ، والتسهيل — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضي .

(وكل حرف مستحق للبناء) الذي به بالإجماع ، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ، لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب (والأصل في المبنى) أسما كان أو فعلا أو حرفا (أن يسكننا) أى : السكون ، لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقلان (ومنه) أى : من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه ، والحرك (ذو فتح وذو كسرو) ذو (ضم) فذو الفتح (كآين) وضربَ ورُبَّ ، وذو الكسر نحو : (أمس) وجبَّ ، وذو الضم نحو : (حيث) ومنذ (والساكن) نحو : (كم) واضرب وهَلْ ، فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل . وبنى أين لشبهه بالحرف في المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاما ، و « بن » إن كان شرطاً . وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة ، وبنى كم للشبه الوضعي ، أولتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التي للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لايسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كآين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً كما تقدم . وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كآين ، ومجاورة الألف كآيان ، وكونها حركة الأصل نحو : « يامُضَار » ترخيم مضارٍ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو :

« يَزِيدُ لِعَمْرٍو » ، والإتياع نحو : كَيْفَ ، بُنِيت على الفتح إتياعاً لحركة السكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حصين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأَمْسٍ ، ومجانسة العمل كبناء الجر ، والحَمْلُ على المقابل كلام الأمر : كُسِرَتْ حملاً على لام الجر ؛ فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أَنْتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو « يَمْضَارِ » ترخيم مضار ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر : كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو : لِمَوْسَى عبد ، والإتياع نحو : ذِهِ وَتِهِ — بالكسر — في الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو : « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يَزِيدُ » فإنه أشبه قبل وبعد ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافي : من جهة أنه إذا نُكِّرَ أو أُضِيفَ أعرب ، ومن هذا « حَيْثُ » فإنها إما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فنعت ذلك كما منعت قبلُ وبعدُ الإضافة ، وكونها حركة الأصل ، نحو : « يَتَحَاجُّ » ترخيم تحاجُّج ، مصدر تحاجَّ ، إذا سمي به ، وكونه في السكلمة كالواو في نظيرتها ، كَنَحْنُ ، ونظيرتها هُمُ ، وكونه في السكلمة مثله في نظيرتها ، نحو : « اخْشَوْا الْقَوْمَ » ونظيرتها « قُلْ ادْعُوا » والإتياع : كَنَدَ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، ويسمى أيضاً وقفاً وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب ، وهي أيضاً أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب ، فن هذه الأربعة ماهو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وماهو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أَجْعَلْنَ إِعْرَابًا . لاسم وفعل) فالاسم نحو : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، والفعل (نحو) : أقوم ، و (لَنْ أَهَابَا) وإلى الثاني أشار بقوله : (وَأَلِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ) أي : فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أي : بالجزم ؛ لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله في التسهيل .

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبْ فَتَحًا ، وَجُرْ كَسْرًا : كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعبدَه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمِ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿تأنيبه﴾ لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص . (وَعَبَّرَ مَا ذُكِرَ) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي ، فرغ عما ذكر (ينوب) عنه ، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف : فلرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَاءَ أَخُو بَنِي تَمْرٍ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبنى : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحذو .

واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف ، فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والجمع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والجمع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال : (وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبْ بِالْأَلِفِ * وَاجْرُرْ بِيَاءٍ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (ما) أى : الذى (مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ) لك بعد (مِنْ ذَاكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ حُجِبَ أَبَانَا) أى : أظهر ، لاذو الموصولة الطائية ، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ (وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها . وفيه حينئذ عشر لغات : تقصه ، وقصره ، وتضعيفه — مثلث الفاء فيهن — والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وفُضِّحَاهُنَّ فتَح فائه منقوصا ،

و (أَب) و (أَخ) و (حَمَّ كَذَلِكَ) مما أصفه (وَهْنٌ) وهى كلمة يُكْنَى بها عن أسماء الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ، فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ، وهذا الإعراب متعين فى الأول منها — وهو ذو — ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها — وهو الفم — فى حالة عدم الميم ، ولهذا ثنى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما — وهى أب ، وأخ ، وحَم — لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فى هَذَا الأخير) وهو هَن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهى النون ، وفى الحديث « مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّهُ بِهِنَّ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا » ولقطة الإتمام فى « هَنٍ » أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْنِهِ) وهما أخ وحَم (يَنْدُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ — بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

١٥ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم الطائى ، ومنهم العينى ، غير أنى لم أجده فى ديوان شعره ، ووجدته فى زيادات الديوان التى ذكرنا شأنها فيما مضى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُنتَقِمُ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمَ

اللفظ : « تصدع » تجاهر به ، وتعلن أمره ، وأصل الصدع الكسر فى الإناء ونحوه « ظلم » بضم ففتح — جمع ظامة « اقتدى » يريد أنه جعله قدوة له فسار بسيرته « فما ظلم » أراد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه المنسوب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا ، فلا تلتفت لما قاله غير واحد فى هذا المقام

الإعراب : « بأبه » الباء حرف جر ، أب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والهاء مضاف إليه ، والجارّ والمجرور متعلقان باقتدى « اقتدى » فعل ماض « عدى » فاعله « فى الكرم » متعلق باقتدى « ومن » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبني على السكون فى محل رفع ، وجعله العينى اسم موصول ، وليس بشئ ، لسكون المضارع بعده « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أبه » مفعول به ليشابه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : نافية « ظلم » : فعل

(وَقَصْرُهَا) أى : قصر أب وأخ وحَم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ ، وأشهر : خبره ، ومن نقصهن : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم مِنْ على أَفْعَل التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحَم مقصورة — أى : بالألف مطلقا — أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة — أى : محذوفة اللامات — معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

١٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود على من ، وزعم قوم أن التقدير «فما ظلم أبوه» وآخرون أن التقدير «فما ظلمت أمه» وفي كل من هذين التقديرين حذف الفاعل من غير دليل يدل عليه ، على أنه يلزم خلو جملة الجواب من ضمير اسم الشرط الشاهد فيه : قوله «بأبه . . . أبه» حيث جر الأب في الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصبه في الثاني بالفتحة الظاهرة ، بعد حذف اللام من كل منهما ، وهذه لغة جماعة من العرب ، ويقال في تثنيته على هذه اللغة «أبان» وفي جمعه «أبون» كما قال الشاعر : وهو زياد بن واصل الساسي ، ونيته من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ١٠١) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْـُـوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْدِي

وهذا قليل في الاستعمال العربي ، وزعم قوم أن هذا البيت قد جاء على الكثير الشائع في الكلام العربي ، وعندهم أن الأصل «بأبيه اقتدى . . . ومن يشابه أباه» وأن الشاعر أراد أن يقول ذلك ، ولكنه حذف الياء من الأول والألف من الثاني اكتفاء بالكسرة التي قبل الياء والفتحة التي قبل الألف ، فيكون جرّ الأول بالياء المحذوفة للتخفيف مثلاً ، ونصب الثاني بالألف المحذوفة كذلك ، وأنت ترى أن هذا التقدير فيه التزام الحذف بغير علة ، مع أنه حذف يوقع في اللبس وكيف يذهب إلى هذا ذاهب بعد أن أثبت النقلة الأثبات الإعراب بالحركات على أنه لغة من لغات العرب ، وإن أقوى ما يدل على هذه اللغة ثبوت تثنيتهما وجمعها محذوفة اللامات

١٦ — نسب جماعة هذا البيت لأبي النجم العجلي ، ومنهم السيد المرتضى ، ونسبه آخرون لرؤبة بن العجاج ، وقال العيني : « ذكر أبو زيد في نوادره عن الأصمعي عن أبي الغول أنه لبعض أهل اليمن ، ولم يسمه » اه . قال أبو رجاء : ولم أجد هذا البيت في النوادر ، وإن كان أبو زيد قد ذكر في نوادره (ص ٥٨) عن أبي الغول الطهوي أبياتا لبعض أهل اليمن ، وهاك الأبيات :

أَيَّ قُلُوصٍ رَأَى كَبِّ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشَلَّ عَلاَهَا

وَاشْدُدْ بِمَثْنَى خَقَبِ حَقْوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

ثم قال العيني : وذكر الجوهري قبله :

وَاهَا لِرِيَا ثُمَّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّ نَلْنَاهَا

يَالَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بَشَمَنْ تُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

وليس بيت الشاهد فيما رواه الجوهري في صحاحه ، ولكنها أبيات يضم النحاة بعضها إلى بعض اللفظ : « واهَا » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، قال الجوهري : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاله ما أطيبه » اه « لريا » يروى في مكانه « لليلي » كما يروى « لساى » وكهنت أسماء نساء « المجد » : الكرم ، قال ابن السكيت : « الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف . والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اه

الإعراب : « واهَا » : اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « لريا » متعلق به « ثم » : حرف عطف « واهَا » : مثل السابقة « واهَا » : تأكيد لما قبله « يا » : حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنادى محذوف ، على ماسبق لنا بيانه « ليت » : حرف تمنى ونصب « عينها » : اسم ليت على لغة من يلزم المثني الألف ، والضمير مضاف إليه « لنا » : متعلق بمحذوف خبر ليت « وفاهَا » : معطوف على اسم ليت « إن » : حرف تأكيد ونصب « أباهَا » : اسم إن « وأبَا » معطوف عليه ، وهو مضاف ، و « أباهَا » : مضاف إليه « قد » : حرف تحقيق « بلغا » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن « في المجد » : متعلق ببلغ « غايتها » : مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف

الشاهد فيه : قوله « أباهَا » وقد ذكر لفظ الأب في البيت ثلاث مرات بالألف : فأما في المرتين الأولى والثانية فظاهرها يحتمل الإجراء على المشهور من لغة العرب من إعراب الأسماء الستة بالحروف الثلاثة ، وذلك لأن موضعه في المرتين النصب ، ونصبه على المشهور بالألف ، وأما المرة الثالثة فلا يحتمل فيها ذلك ؛ لأن موضعه جر بالإضافة إلى ما قبله ، فلو أنه أراد الإنيان به على المشهور لقال « وأبَا أيها » ؛ فيكون الدليل الذي لا يحتمل غير المدعى هو في المرة الثالثة ، وهذه لغة بلحارث وجماعة من العرب ، والأولى حمل ما قبلها عليها : فيكون النصب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، كما أن الجر بكسرة مقدرة كذلك ، وإنما كان الأحسن حمل الأولى والثانية على الثالثة لأنه يبعد جدًا أن يجيء الأعرابي بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين ، مع أن المشهور على ألسنة العلماء أن العربي لا يسكّم بغير لغته مادام موكولا إلى سليقته ، وفي البيت شاهد آخر في قوله « بلغا... غايتها » ومثله فيما ذكرناه من الأبيات في قوله « ياليت عينها »

وفي المثل «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ»؛ وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في هَنَ لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد، فيكون فيه أربع لغات؛ وفي أخ التشديد وأخوًا — باسكان الخاء — فيكون فيه خمس لغات، وفي حم سَمُوا كَقَرُوا، وَحَمًا كَقَرُوا، وَحَمًا كَخَطَا فيكون فيه ست لغات.

﴿تنبيه﴾ مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ — بالتحريك — ولا مَها ياء، ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ — بالإسكان — ولا مَها واو، فهي من باب قُوَّة، وأصله ذَوُو، وقال ابن كيسان: تحتل الوزنين جميعاً. وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلٌ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله قُوَّةٌ لامه هاء، وذهب الفراء إلى أن وزنه فَعَلٌ بضم الفاء. وأب وأخ وحم وهَنَ: وزنها عند البصريين فَعَلٌ — بالتحريك — ولا مَها واوات، بدليل تنزيهاً بالواو، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية؛ لأن أسماء المرأة يحمونها، وهومردود بقولهم في التثنية: سَمَوَان، وفي إحدى لغاته سَمَو، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فَعَلٌ، بالإسكان، ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال. وأما «هَنَ» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هَنَةٌ وهَنَوَات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيت، وفي هنوات لكونه مثل جَفَنَات، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعضهم في جمعه أهَنَاء، فيه يستدل على أن وزنه فَعَلٌ بالتحريك.

(وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُصَفْنَ لَا لِيَاءَ)، مع ما هن عليه من الإفراد والتكثير (كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد، مكبر، مضاف، وإضافته لغير الياء، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء، فإن غير الياء: إما ظاهر أو مضمَر؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة، والاحترار بالإضافة عما إذا

حيث أتى بالمتنى في موضع النصب بالألف؛ ولو أنه أجراه على الفصيح لقال «بلغا غايتها» ولقال «ياليب عينها» وسيأتى في هذا الباب إيضاح ذلك وتفصيله

لم تضاف ، فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبٌ ، ورأيت أخاً ، ومررت بحمٍ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للإضافة^(١) . وإذا أفرد فوك عوض من عينه — وهى الواو — ميم ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :
 ١٧ — يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فُهُ

(١) تضاف ذو إلى أسماء الأجناس ، نحو قول المتنبي :

ذُو الْعَقْلِ يَشْقَى فِي النَّعِيمِ بِعَقْلِهِ وَأَخُو الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ
 وقد جاء إضاقها إلى الضمير ، وهو شاذ لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، كقول كعب بن زهير
 ابن أبي سلمى ، وهو من شعر الحماسة :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمِهَا ذَوُوهَا

ومثله قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُّهُ

١٧ — البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها أبا العباس السفاح ، وقبله :

أَتَاكَ لَمْ يَخْطِئْ بِهِ تَرْسُمُهُ كَالْحَوْتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ

اللافة : « ترسمه » مصدر ترسم الدار ، إذا نظر إليها « يرويه » بضم حرف المضارعة ، من أرواه
 وباب مجرده كرضى « يلهمه » من باب سمع — ابتلعه بمره . والضمير المستتر في « أتاك » عائذ إلى
 العمّ المذكور قبل ذلك بأبيات في قوله :

* فَاسْتَوْدِعَ الْعَمَّ الَّذِي تَعَمَّهُ *

الإعراب : « يصبح » : مضارع ناقص ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحوت . ، وهو اسمه
 « ظمآن » خبره « وفي البحر فهُ » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ،
 فهُ : مبتدأ مؤخر ، والماء مضاف إليه ، والجملة في محل نصب على الحال

الشاعر فيه : قوله « فهُ » حيث أثبت الميم في الفم ، مع أنه أضافه إلى ضمير الغائب ، وقد زعم
 أبو علي الفارسي رحمه الله وجماعة — منهم ابن سيده في محصنه — أنك لا تعوض من عين هذه
 الكلمة الميم إلا في حال الأفراد ، فأما إذا كانت مضافة فليس لك بد من إبقاء عينها التي هى الواو ،
 ولا يوافقها العلماء على هذا ، لوروده بالميم مع الإضافة في كلام النصحاء نظماً ونثراً ، والحديث الذي
 استشهد به الشارح قطعة من حديث ذكره ابن التميمي الشيباني في كتاب الصوم من تيسير الوصول
 وقال بعده : « أخرجه الستة »

ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لأبي علي ، لقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » والاحتراز بقوله « لالِيا » عما إذا أضيفت للياء ، فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو ، فإنها لاتضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر^(١) . وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة ، فإنها تعرب إعرابهما ، وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت ، فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجي ، وقُطْرُبُ ، والزيادي ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، في أحد قوليه . قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأُتْبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد ، فأصله أباو زيد ثم أتبت حركة الباء لحركة الواو فصار أباو زيد ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أبا زيد ، فأصله أباو زيد ، فحذفت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الإنباع ، وإذا قلت : مررت بأبي زيد ، فأصله بأبو زيد ، فأُتْبِعَ حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء ، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلا أنها لاتستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنئ فلاستلزام كل واحد

(١) قد ذكرنا لك بعض ملجاء نادرا ، وذكرنا لك أنه خاص بضرورة الشعر فلا يقاس عليه

منها آخر : فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا ، وكذا البواقي ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثْنَى) نيابة عن الضمة . والمثنى : اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ؛ ف « اسم ناب عن اثنين » يشمل المثنى الحقيقي كالزَيْدَيْن ، وغيره كالقمرين وَائِثْنَيْنِ وَائِثْنَتَيْنِ ، وكلا وكلتا ، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزَوْجٍ وَشَفْعٍ ، نخرج بالقيد الأول نحو العَمْرَيْنِ فِي عَمْرٍو وَعَمْرٍ ، وبالثاني نحو العَمْرَيْنِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ ، وبالثالث كلا وكلتا وائِثْنانِ وَائِثْنَتانِ وَثْنَتانِ ، إذ لم يسمع كل ، ولا نكلت ، ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا ثنت ، وأما قوله :

١٨ — فِي كَلْتٍ رَجُلَيْنِ سُلَامَى وَاحِدَةٍ

١٨ — هذا صدر بيت من الرجز في صفة نعامه ، ولم أقف على قائله ، وعجزه :

كَلْتَاهُمَا قَدْ قُرْنَتْ بِزَائِدَةٍ

اللفظة : « سلامى » بضم السين ، وتخفيف اللام المفتوحة ، وفتح الميم — واحدة السلاميات ، وهى : العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل « قد قرنت » يروى فى مكان هاتين الكلمتين « مقرونة » ويروى البيت هكذا :

فِي كَلْتٍ رَجُلَيْنِ سُلَامَى زَائِدَةٍ كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَةٍ

الإعراب : « فى كلت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، كلت مضاف ، و « رجلين » مضاف إليه « سلامى » مبتدأ مؤخر « واحدة » نعت لسلا مى « كلتاهما مقرونة » مبتدأ وخبر « بزائدة » جار ومجرور متعلق بمقرونة

الشاهد فيه : قوله « كلت » فان البغداديين والفراء زعموا أنه مفرد « كلتا » وأن « كلتا » اسم مثنى حقيقة لفظا ومعنى ، والتاء فيه زائدة للتأنيث ، والألف هى علامة التثنية ، وأصل الكلمة قبل اللواحق « كل » التى تستعمل فى نحو قولك « الأمر كله بيد الله » خففت لامها وكسرت الكاف ، ثم إذا أريد المثنى المذكور زيدت الألف الدالة على التثنية فقل « كلا » وإذا أريد المثنى المؤنث زيدت تاء التأنيث وألف الاثنين فقل « كلتا » ؛ وذلك عند سيبويه — رحمه الله — وعامة البصريين غير مستقيم ، وعنده أن « كلا ، وكلتا » لفظان مفردان وضعاً لتأكيد المثنى ، كما وضع لفظ « كل » لتأكيد الجمع ، فلفظهما مفرد ومعناها معنى المثنى ، كما أن لفظ « كل » مفرد ومعناه معنى الجمع ، والألف فى « كلا » هى لام الكلمة ، وأصلها الواو كألف عصا و ربا ، لاعلامه التثنية ، والتاء فى « كلتا » هى لام الكلمة المنقلبة عن الواو ، والألف مزيدة فى « كلتا » للدلالة على التأنيث ؛ فوزن « كلا » عندهم « فعل » ووزن « كلتا » « فعلى »

فإنما أراد «كلتا» حذف الألف للضرورة ، فهذه الخرجات ملحقات بالمتنى فى إعرابه وليست منه (وَكَلَّا * إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا) الألف للإطلاق : أى وارفَع بالألف «كلا» إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر حملا على المتنى الحقيقى ، و (كِلْتَا كَذَلِكَ) أى : ككلا فى ذلك ، تقول : «جاءنى الرجلان كلاهما ، والمرأتان كِلْتَاهُمَا» فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، وبعضهم يعربهما إعراب المتنى فى هذه الحالة أيضا ، وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقا ، ومنه قوله :

وقد ردّوا كلام البغداديين والفراء بعبارة أمور :

(الأول) أنه لا يمكن أن يكون «كل» مفردا لهما ؛ لاختلاف لفظه ولفظيهما ، واختلاف معناه ومعناها ، وقد علم أن متنى كل لفظ ليس عبارة عن شيء آخر يغير لفظه ومعناه ، وإنما هو لفظه بزيادة علامة التثنية ويدلّ على اثنين من مدلول مفردة ؛ ولفظ «كل» يدلّ على الإحاطة والشمول ، ولفظ «كلا وكلتا» لا يدلّ على شيء من ذلك

(ثانيا) لو كان لفظهما متنى كما زعمتم لم يفرق فى حال الإضافة إلى الاسم الظاهر عن نفسه فى حال الإضافة إلى الضمير ، كما لا يفرق أى لفظ من ألفاظ التثنية ، ولكانت ألفه التى زعمتم أنها ألف الاثنين تنقلب ياء فى حالتى النصب والجر مهما يكن الاسم الذى يضافان إليه ، فلما كان لهما حالتان : حالة يوافقان فيها المتنى ، وحالة يخالفانه فيها ؛ علمنا أنهما ليسا بمثنيين على الحقيقة (ثالثا) أنا وجدنا الضمير يعود إلى هذين اللفظين مفردا فى فصيح الكلام وسعته ، كما فى عجز هذا البيت نفسه ، وكما فى نحو قوله تعالى : (كلتا الجنّتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا) فعلمنا أنهما ليسا بمثنيين على الحقيقة ، وإلا لوجب أن يعود الضمير إليهما متنى

وقد استبعد أبوحيان - رحمه الله - مذهب البغداديين حتى زعم أن نسبته إليهم من تشنيع الخصوم وتفحيش القول عليهم

وأما هذا البيت الشاهد فقد أجاب عنه البصريون بنحو ما ذكره الشارح ، وملخصه أنا لانسلم أن قوله «كلا» مفرد «كلا» ؛ بل أصله «كلتا» ، وقد أراد الشاعر أن يقول : «فى كلتا رجليها» ، فلما لم يستقم له الوزن حذف الألف للضرورة الشعر استغناء بالفتحة التى قبلها ، كما حذف لبيد حرفين فى قوله :

* دَرَسَ النَّأَمَاتُ مِمَّا تَلَعُ فَأَبَانَ *

أراد «درس المنازل» حذف الزاى واللام كما ترى ، ومثله قول خفاف بن ندبة السامى :

كَنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِمْدِ

أراد «كنواحي» حذف الياء اكتفاء بما قبلها من الكسرة ، ومثل ذلك كثير فى الشعر العربى

- ١٩ — نِعَمُ الْفَتَى حَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيتِي فِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا
 ﴿تنبيه﴾ كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناها مثني ، ولذلك
 أجزى في ضميرها اعتبار المعنى فيثني ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :
 ٢٠ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهُمَا رَايَا

١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت

اللفظة : «عمدت» قصدت ، وبابه ضرب ، ويقال : عمدته ، وعمدت إليه ، وتعمدته ، والكل
 بمعنى «مطيتي» : المطية الدابة ، سميت بذلك لأنها تطو في سيرها ، قال الأصمعي : هو مأخوذ من
 المطو ، وهو المد في السير «جدنا المسير» قال الصبان : «الإسناد فيه مجاز عقلي ، والأصل جدنا
 في المسير» اهـ

الإعراب : «نعم الفتى» فعل وفاعل «عمدت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليه» جار ومجرور
 متعلق ب«عمد» «مطيتي» فاعل عمد ، وباء المتكلم مضاف إليه «في حين» جار ومجرور متعلق ب«عمد»
 أيضا ، ويجوز في «حين» البناء لإضافته إلى البنى ، ويجوز فيه الإعراب على الأصل فيه «جد»
 فعل ماض «بنا» جار ومجرور متعلق ب«جد» «المسير» : فاعل جد «كلانا» تأكيد لنا في «بنا»
 مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والضمير مضاف إليه
 الشاهد فيه : قوله «كلانا» حيث جاء به الشاعر بالألف في حالة الجر ، مع كونه مضافا إلى
 الضمير ، فدل ذلك على أن من العرب جماعة يعاملون «كلا» معاملة المقصور كالعصا ؛ فيعربونه
 بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصباً وجرا ، ولو أنه جاء به على مقتضى اللغة المشهورة لقال
 «كينا» ، ومثل هذا الشاهد في إضافة كلا إلى الضمير الموضوع للواحد المعظم نفسه أو إذا كان
 معه غيره قول النمر بن تولب العكلي :

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهَبًا وَيَعْلَمُ أَنَّ سَـ____يَلْقَاهُ كِلَانَا
 وقول امرئ القيس بن حجر الكندي :

كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ وَمَنْ يَحْتَرِثُ حَرِثِي وَحَرِثَكَ يَنْسُلِ
 وقول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب :

كِلَانَا غِنَى عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدَّ تَعَانِيَا
 وقول معروف :

فَكُونُوا كَمَنْ وَاسَى أَحَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ تَمُوتُ كِلَانَا

٢٠ — البيت للفرزدق من كلمة له يهجو فيها جريرا ، وكان جرير قد زوج ابنته عزيمة

للأبلق ، فعبه الفرزدق وهجاه ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كلنا الجنتين آتت أكلها » ولم يقل آتتا ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الأفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة ، وخص إجرأوها مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمَر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمَر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمَر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للنسبة .

(ائْتَتَانِ وَائْتَتَانِ) - بالثالثة - اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيين حقيقة ، كما سبق (كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) - بالموحدة - اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقا : فيرفعان

مَا كَانَ ذَنْبُ الَّتِي أَقْبَلْتَ تَعْتَلُّهَا حَتَّى اقْتَحَمْتَ بِهَا أُسْكُفَةَ الْبَابِ

ولما لم يقف العيني والسيوطي على أصل هذه السكامة زعما أن بيت الشاهد في وصف فرسين ، وقد تبعهما على ذلك كثير من العلماء ، منهم العلامةتان الأمير والصبان ، والضمير في « كلاهما » وما بعده يعود إلى عضيدة بنت جرير والأبلى زوجها ، أو يعود إلى جرير وابنته ، على نوع من الالتفات ؛ إذ كان من حق الكلام أن يقول * كلا كما حين جد الجري بينكما * إلخ

اللفظة : « تعتلها » : مضارع عتلها ، من بابى نصر وضرب : إذا جذبه جذبا عنيفا « اقتحمت » : دخلت ، وتجاوزت ، والأصل في اقتحام الأمر : أن ترمى نفسك فيه من غير روية « أسكفة الباب » بهمزة مضمومة فسین ساكنة فكاف مضمومة ففاء مشددة مفتوحة - عتبته « جد الجري » : عظم واشتد ، والإسناد فيه مجاز عقلى ، والأصل جدا فى السير « ألقها » : كفا عنه ، وتركاه « رانى » منتفخ

الإعراب : « كلاهما » : مبتدأ ومضاف إليه « حين » : ظرف متعلق بألقها « جد الجري » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر باضافة حين إليها « بينهما » ظرف متعلق بجد « ألقها » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وكلا » : الواو للحال ، كلا : مبتدأ « أنفيهما » : مضاف إليه « رانى » : خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر

الشاهد فيه : قوله « كلاهما . . . ألقها ، وكلاهما . . . رانى » حيث أعاد الضمير من « ألقها » مثنى إلى كلا ، وأعاده من « رانى » إلى كلا مفردا ، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » وإعادة الضمير إليه مفردا ، ويجوز مراعاة معناه وإعادة الضمير إليه مثنى ، والأول أكثر فى استعمال العرب ، ومثل بيت الشاهد فى اجتماع مراعاة لفظ كلا ومعناه قول الأسود بن يعفر على بعض الاحتمالات :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُؤْنِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

بالألف ، ومثل اثنتين ثنَّتَانِ^(١) في لغة تميم .
 (وتَخَلَّفُ الْيَافِي) هذه الألفاظ (جميعها) أى : المثني وما ألحق به (الألف * جرًّا ونصبًا
 بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرا ونصبا :
 نصب على الحال من الجرور يافى ، أى : مجرورة ومنصوبة ، وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار
 بأنها خلف عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ما قاله أن المثني وما ألحق به يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها ،
 ﴿تنبيهان﴾ الأول : في المثني وما ألحق به لغة أخرى ، وهى لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا ؛
 وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل آخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة ،
 قال الشاعر :

٢١ — فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَسَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَ

(١) قد وردت في قول الراجز :

كَأَنَّ خُصِيَّتَهُ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وفي هذا البيت عدّة أمور : (الأوّل) : ما ذكرناه من أجله وهو استعمال ثنتا ، (والثاني) : الإضافة
 في قوله « ثنتا حنظل » والأكثر ألا يؤتى مع الواحد والمثنى بلفظ العدد ، فلا يقال : واحد رجل ،
 ولا يقال : اثنا رجلين ؛ لأن رجلا يدل على الوحدة والنوع من غير حاجة إلى شيء ، وكذا
 رجلان ، يدل على النوع بأصله ، وعلى العدد بأداة التثنية ؛ والثالث في قوله « خصيية » وهى
 مشى خصية لحذف التاء ، والأصل إثباتها ، كما تقول : ثمرتان ، وحنظلتان ، ونحو ذلك

٢١ — هذا البيت للمتمسك — واسمه جرير بن عبد العزى ، ويقال : جرير بن عبد المسيح —

من كلمة له ممتعة رواها أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ، وقبل البيت الشاهد قوله :

وَمَا كُنْتُ إِلَّا مِثْلَ فَاطِيعٍ كَفَّ بِكَفِّ لَهْ أُخْرَى فَأَصْبَحَ أَجْذَمًا

فَلَمَّا اسْتَقَادَ الْكَفَّ بِالْكَفِّ لَمْ يَجِدْ لَهُ دَرَكًا فِي أَنْ تَبَيَّنَا فَأَحْجَمًا

يَدَاهُ أَصَابَتْ هَذِهِ حَتَفَ هَذِهِ فَلَمْ تَجِدِ الْآخِرَى عَلَيْهَا مُقَدَّمًا

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ «البيت»

اللفظة : «أجذم» : هو المقطوع اليد ، وباب فعله طرب «استقاد» : طاب العود — بفتح القاف

والواو — وهو القصاص «تبينا» : تمتطعا «أحجما» : كفّ وتأخر «حتف» : هو الموت والهلاك

« أطرق » : سكت فلم يتكلم ، وأرخی عينيه ينظر إلى الأرض « الشجاع » بضم الشين وكسرهما : ضرب من الحيات لطيف دقيق وهو - زعموا - أجروها ، كذا في اللسان ، وقال كمال الدين التميمي في حياة الحيوان : « هو الحية العظيمة التي تثب على الفارس والراجل وتقوم على ذنبها ، وربما بلغت رأس الفارس ، وتكون في الصحارى » اهـ « مساغا » : هو اسم مكان من ساغ يسوغ : إذا دخل ونفذ « لصمما » : عض ونيب

الاعراب : « أطرق » : فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى قاطع كفه في الأبيات السابقة « إطراق » مفعول مطلق « الشجاع » مضاف إليه « ولو » : الواو حالية ، ولو شرطية غير جازمة « رأى » فعل ماض « مساغا » : مفعول تقدم على الفاعل « لناباه » اللام جارة ، ونابا : مجرور بها ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والهاء مضاف إليه « الشجاع » : فاعل رأى « لصمما » اللام واقعة في جواب لو ، وصمم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير يعود إلى الشجاع

الشاعر في : قوله « لناباه » حيث جاء المثنى في حالة الجر بالألف ؛ فدل ذلك على أن من العرب قوما يجعلون المثنى بالألف في أحواله كلها ، وهذه لغة يحكيها العلماء عن كنانة ، وبنى الحرث ابن كعب ، وبنى العنبر ، وبنى المجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخشم ، ومحمدان ، وعذرة ، ويخرج جماعة على هذه اللغة قوله تعالى : (إن هذان لاسحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » ومن شواهدا - سوى ما أنشده الشارح - قول أبي النجم ، أو رؤبة ، الذي سبق الاستشهاد به (رقم ١٦) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ

وسياتي في الأصل في كلام الشارح لهذه المسألة شاهد آخر (رقم ٣١) فالذي ذهب إليه أبو العباس المبرد رحمه الله من إنكار هذه اللغة مع كثرة هذه الشواهد التي نقلها أئمة اللغة مما لا يمكن التسليم به ، غير أن ابن منظور يقول بعد أن روى البيت الذي استشهد به الشارح ولكنه رواه « لنابيه » على اللغة المشهورة : « وأنشده بعض المتأخرين من النحويين « لناباه » ، قال الأزهرى : هكذا أنشده الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب » اهـ ، فترى الأزهرى كالمنكر لهذه الرواية بإسنادها إلى المتأخرين ثم يذكر أنها لغة قديمة لبعض العرب قد هجرتها ألسنتهم ونسوها في كلامهم بعد تغلب الفصحى من اللغات بفعل الأسواق ونحوها ، فكان أن أبا العباس المبرد ينكر استعمال العرب لهذه اللغة بعد أن استقامت ألسنة الجميع على اللغة المشهورة المعروفة ، وهجر أولئك الذين سميناهم لعثم التي كانوا قد درجوا عليها

وجعل منه : « إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ » و « لَا وَتَرَانِ فِي كَلِمَةٍ »

الثاني : لو سمي بالمتنى ففي إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثاني يجعل كعمران ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيدته في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشهيباً بين لم يجز إعرابه بالحركات

(وَارْفَعْ بِوَاوٍ) نيابة عن الضمة ، (وَيَا أَجْرُزْ وَانْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَأَلِمَ جَمْعَ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المتنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة .

وأشار بقوله (وَشِبْهُ ذَيْنِ) إلى أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالاسم ما كان كعامر : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم ، كرجل ، أو علماً لمؤنث ، كزنب ، أو غير عاقل ، كلاحق ، علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجي ، كمعد يكر ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادي ، كبرق تحر ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزيدين أو الزيدين علماً .

والصفة ما كان كذنب : صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَلِ فَعْلَاءَ ، ولا من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ، ولا مما يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كعلامة ونسابة ، أو كان من باب أَفْعَلِ فَعْلَاءَ ، كأحر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَالِئِلَ أَسْوَدِينَ وَأُحْمَرِينَ

٢٢ — البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش ، أحد شعراء الشام ، وقد هجا بها مضر ورمى امرأة الكهيت بن زيد بأهل الحبس ، وذلك حين حبس خالد القسري — عامل هشام ابن عبد الملك — الكهيت ، فوجه إلى امرأته ، ولبس ثيابها ، وتركها في موضعه وهرب ، والمحفوظ في رواية بيت الشاهد :

أو من باب فَعْلَان فَعَلَى ، كسكران ؛ فإن مؤنثه سَكْرَى ، أو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُلٌ صبور وجريح ، وامرأة صبور وجريح

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع

الثاني : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو

« عِدَّة » أو من لامه نحو « ثُبَّة » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

* فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ *

ويؤيدها ما ذكرنا من قصة الكلمة التي منها هذا البيت

اللفظة : « نزار » بكسر النون - هو والد مضر بن نزار بن معد بن عدنان « حلائل » : جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للمرأة « حليلة » سمياً بذلك لأن كلا منهما يحلّ من الآخر محلاً لا يحلّه سواه ، أو لأن كلا منهما يحلّ صاحبه ، أى : ينزل معه في محله ، أو لأن كلا منهما يحلّ للآخر بعد أن كان حراماً عليه ، والتعليان الأول والثاني أحسن من الثالث ؛ لأن هذا الاسم كان يطلق عليهما قبل ورود الشرع

الإعراب : « فَمَا » نافية « وجدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنات » فاعل « بنى نزار » مضاف إليه « حلائل » مفعول به « أسودين » صفة لحلائل « وأحمرين » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر - اللذين مؤنثهما سوداء وحمراء - جمع المذكر السالم ، بالياء والنون ، وجمع هذين الوصفين وأمثالهما - من كل صفة لا يكون مؤنثها بالتاء - شاذ عند جمهرة النحاة ، قال المحقق الرضى : « فكل صفة لا تلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعال فعلاء ولا فعلان فعلى » اه ، وإنما اشترطوا في جمع الصفة جمع المذكر السالم أن يكون لفظها مما يؤنث بزيادة تاء التأنيث ، لأن قبولها التاء يقرب شبهها من الفعل ، وذلك لأن الفعل يسند للمذكر بلا تاء ، فإذا أسند للمؤنث زيدت عليه تاء دالة على التأنيث ، وإنما تجمع الصفة هذا الجمع لتكون الواو فيها كالواو في نحو « يكتبون » و « يضرّبون » فإذا بعد شبه الصفة من الفعل بعدم قبولها التاء لم تجمع ، وذهب ابن كيسان إلى جواز جمع الصفة جمع تصحيح ، وإن لم تقبل التاء ، فيجوز عنده أن يقال « أسودون » ، و « أحمرّون » بلا شذوذ ، وهو مذهب ضعيف

٢٣ — مِّنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر

والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حجة لهم في البيت لشذوذه

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسعين (أَلْحَقَ) في الإعراب

بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلاً على تسعة ، و « عشرين »

على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) أَلْحَقَ بِهِ أَيْضاً (الْأَهْلُونَ) لأنه وإن كان جمعاً لأهل فأهل ليس

بِعَلَمٍ ولا صفة ، وألحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لاجمع (وَ) أَلْحَقَ بِهِ أَيْضاً (عَالَمُونَ) لأنه :

إما أن لا يكون جمعاً لعالم ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعالم يُقال على كل

٢٣ — نسب ابن السيرافي وابن منظور هذا البيت لأبي قيس بن أبي رفاعه ، وهو شاعر

جاهلي ، كان معاصراً للنعمان بن المنذر اللخمي ، وللحارث بن أبي شمراة الغساني ، وكان يفد عليهما ،

وسماه البكري في التنبية (ص ٢٢) دثاراً — بكسر الدال بزنة كتاب .

اللفظة : « طَرَّ شَارِبُهُ » يقال : طرّ الثبت والشارب والوبر ، يطر — بضم الطاء في المضارع —

أى : طلع ونبت « العانسون » جمع عانس ، وهو هنا الرجل يطعم في السن ولم يتزوج « المرء » :

جمع أمرد ، وهو الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطرشاربه ولم تبد لحيته « الشيب » : جمع أشيب

وهو المبيض الرأس ، ولا يقال « امرأة شيباء » اكتفاء بقولهم « امرأة شمطاء »

الإعراب : « منا » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول مبتدأ

مؤخر « هو » مبتدأ « ما » نافية « إن » زائدة « طر » فعل ماض « شاربه » فاعل ، والهاء

مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة

الموصول « والعانسون » معطوف على الاسم الموصول « ومنا المرء » جملة من مبتدأ وخبر على

قياس السابقة معطوفة عليها « والشيب » معطوف على المرء

الشاهد فيه : قوله « والعانسون » حيث جمع عانسا بالواو والنون جمع تصحيح ، وذلك عند

البصريين شاذ من وجهين (الأول) أنه أطلق العانس على الرجل ، وهو قليل نادر ، وإنما الأكثر

إطلاقه على المرأة . قال المرتضى : « وأكثر ما يستعمل العانس في النساء » اه ، (والثاني) أنه

— بعد تجويز إطلاقه على الرجل — صفة غير قابلة للتاء ، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة

تاء التأنيث ، وقد عرفت أنهم يشترطون في جمع الصفة جمع المذكر السالم أن يكون لها مؤنث بالتاء ،

أما الكوفيون فيرون جمع مثل هذه الصفة سائغاً جائزاً ؛ لأنهم لا يشترطون هذا الشرط ، وقد

استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بيت الشاهد ، وردّه البصريون لشذوذه .

ماسوى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفردة ، أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب من يعقل ، فهو جمع لغير علم ولا صفة ، وألحق به (عَلِيُّونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَ) - بفتح الراء - جمع أَرْضٍ - بسكونها - (شَذَّ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفردة مؤنث بدليل « أَرِيضَة » ، وغير عاقل ، وكذلك (السُّنُونَا) - بكسر السين - جمع سَنَةٍ - بفتحها - (وَبَابُهُ) كذلك شذ قياساً ، والمراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر ، فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جراً ونصباً ، نحو « عِصَّةٌ وَعِصِينَ » ، و « عِزَّةٌ وَعِزِينَ » ، و « إِرَّةٌ وَإِرِينَ » ، و « ثُبَّةٌ وَثُبِينَ » ، و « قَلَةٌ وَقَلِينَ » قال الله تعالى : « كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ » « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » « عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ » وأصل سَنَةٌ سَنَوٌ أَوْسَنُهُ ، لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٌ ، وَسَنَهَاتٌ ، وفي الفعل سَأْنَيْتُ وَسَأْنَيْتُ ، وأصل سَأْنَيْتُ سَأَنَوْتُ ؛ لقبوا الواو ياء حين جاوزت - متطرفة - ثلاثة أحرف ، وأصل عِصَّةٌ عِصَوٌ مِنَ الْعِصْوِ واحد الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعضاءً ، أى : مُفَرَّقًا ، يقال : عَصَيْتُهُ وَعَصَوْتُهُ تَعْصِيَةً ، أى : فرقته تفرقة ، قال ذو الرمة :

٢٤ — وَلَيْسَ دِرْنُ اللَّهِ بِالْمُعْصَى

٢٤ — نسب الشارح العلامة هذا الشاهد لدى الرمة ، كما في جميع النسخ التى بأيدينا ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس ولم ينسباه لقائل ، والشاهد من أرجوزة طوييلة لرؤية ابن العجاج يمدح فيها تهما وسعدا ونفسه ، وهى مذكورة فى ديوان رجزه ، وأولها :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

وقبل بيت الشاهد بأبيات قوله :

وَإِنْ وَهَى الدِّينُ شَدَدْنَا الْقَبْضَا عَلَى الْمَعَاصِينَ وَنَجَزَى الْقَرْضَا

وقد وجدت صاحب اللسان نسب كثيراً من أبيات هذه الأرجوزة إلى رؤية ، وإن كان لم ينسب بيت الشاهد نفسه إليه كما أسلفت

اللفظ : « أروى » اسم امرأة « مطلت » لوت ولم تف ، وأصل المادة من قولهم : مطل الحديد ؛ إذا ضربها ومدّها لتطول ، فكأن من يملك يد الأجل ويطيله « وهى » ضعف ، وأصله من قولهم : وهى السقاء ، إذا تحرق واشق « القبضا » هو السوق السريع ، يقال : هذا حاد قابض ؛ إذا كان يسوق الإبل سوقاً سريعاً ، قال الراجز :

أى : بالمفروق ؛ لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عَصَهُ ، من الْعَصَةِ ، وهو البهتان ، وَالْعَصَةُ أيضا : السَّحَرُ في لغة قريش ، قال الشاعر :

٢٥ — أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَاتِ تِ فِي عَقَدِ الْعَاضِيَةِ الْمَعْصِيَةِ

* كَيْفَ تَرَاهَا وَالْحَدَاةُ تَقْبِضُ *

« المعاصين » المعارضين ، مأخوذ من قولهم : عاصاني فعصوته ؛ إذا خاشنك وعارضك فغلبته في ذلك ، أو هم المجتمعون ، من قولك : عصوت القوم أعصوهم : إذا جمعتهم « القرضا » هو ما يتجازى به الناس بينهم

البرعاب : « ليس » فعل ماض ناقص « دين الله » اسم ليس ، ومضاف إليه « بالمعصية » الباء زائدة ، والمعصية : خبر ليس

الشاهر فيه : قوله « بالمعصية » فانه اسم مفعول من عصى الشيء - بتشديد الضاد - أى : جزأه وفرقه ، ومثاله : موفى دينه ؛ وزكى ماله - بتضعيف العين فيهما - فإنه يقال على الدين والمال « موفى ومزكى » بضم الميم وفتح فاء الكلمة وتشديد عينها مفتوحة ، فيدل ذلك على أن لام هذه الكلمة حرف معتل ، فيكون قولهم « عضة » مأخوذاً من ذلك ، وقد حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث ، ومثل هذه الكلمة في الاستشهاد قولهم : عضيت الديبحة تعضية ، إذا جعلتها أعضاء وقسمتها ؛ وفي حديث جابر في وقت صلاة العصر « ما لو أن رجلاً نحر جزوراً وعضاها قبل غروب الشمس » أى : قطعها وفصل أعضائها ، فكل هذه الاستعمالات دالة على أن لام الكلمة حرف علة ، وقولهم « العضو » - الذى هو واحد أعضاء الشاة وغيرها - دليل على أن اللام واو في الأصل ، فإن التعضية التى هى التفريق مأخوذة من الأعضاء ، ويدل على أن الاشتقاق الأصلى ملاحظ في « عضة » بخصوصها ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال في تفسير قوله تعالى : (الذين جعلوا القرآن عضين) أى : جزعوه أجزاء ، فقد لحظ معنى التعضية وهو التقسيم والتفرقة ، قال ابن منظور : « والعضة من الأسماء الناقصة ، وأصلها عضوة ، فنقصت الواو ، كما قالوا : عزة ، وأصلها عزوة - بكسر فسكون فى الكلمتين - وثبة وأصلها ثبوة - بضم فسكون - » اهـ

٢٥ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائله ، وقد استشهد به صاحب اللسان والتاج ، ولم ينسبها ، ونسبه قوم لبعض قريش ، ولم يعينوه ، وكأن السرّ في هذه النسبة أن العضه السحر في لغة قريش

اللفظة : « النافثات » جمع نافثة ، وهى الساحرة ؛ فإنها تنفث في العقد بلا ريق ، والنفث : شبيه بالنفخ « عقد » بضم ففتح - جمع عقدة ، وذلك أن من عادة الساحر أن يأخذ خيطاً فيقول كلاماً ثم يعقد عقدة وينفث فيها ، ويروى في مكانه في في عضه « العاضه » الساحر أو الكاهن ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ إذ كان مقتضى الظاهر أن يقول : أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ

وأصل عِزَّة — وهى الفرقة من الناس — عِزُّوْ، وأصل إِرَّة — وهى موضع النار — إِرَى،
وأصل ثبة — وهى الجماعة — ثبو، وقيل: ثبى، من ثبتت، أى: جمعت، والأول أقوى

النافثات فى عقدهم، والعضه — بفتح فسكون، أو بكسر ففتح، أو بفتحتين — السحر والكهانة
بلغة قريش، وأصل العضه البهتان والإفك، وسمى السحر عضها لأنه كذب وتخيل ولا حقيقة له
«العضه» — على زنة اسم الفاعل من المزيدي — هكذا وقع فى رواية اللسان والتاج، وقال العلامة
الصبان: «والعضه: مبالغة العاضه» اهـ، وكأنه حسبه بفتح العين وكسر الضاد فظن أنه مثل
حذر لشديد الحذر، وهو حسن لو ساعدته الرواية

الإعراب: «أعوذ» مضارع، فاعله مستتر فيه وجوبا «بربى، من النافثات» متعلقان
بقوله أعوذ «فى عقد» متعلق بالنافثات «العاضه» مضاف إليه «العضه» صفة للعاضه
الساهر فيه: قوله «العاضه العضه» فإنهما اسماء فاعلين: الأول من عضه الثلاثى، وبابه
فرح وفتح، والثانى من أعضه المزيدي بالهمزة، وهما يدلان على أن لام الكلمة هاء، وليست
حرفا معطلا، وإلا لكان اسم الفاعل «عاضيا» و «معضيا»، وهذا أحد رأيين فى هذه
الكلمة، وتقدم لك الرأى الثانى، قال ابن منظور: «وأما قوله تعالى: (الذين جعلوا القرآن
عضيين) فقد اختلف أهل العربية فى اشتقاق أصله وتفسيره، فمنهم من قال: واحدها عضه،
وأصلها عضوة، من عضيت الشيء إذا فرقته، جعلوا النقصان الواو، والمعنى أن المشركين فرقوا
أقوالهم فى القرآن فجعلوه كذبا وسجرا وشعرا وكهانة، ومنهم من جعل نقصانه الهاء، وقال: أصل
العضه عضه، فاستتقوا الجمع بين هاءين، فقالوا: عضه، كما قالوا: شفه، والأصل شفهة —
بفتح فسكون — وقالوا: سته، والأصل ستهه، وقال الفراء: العضون فى كلام العرب السحر،
وذلك أنه جعله من العضه الذى هو السحر» اهـ. وتلخيص الكلام أن نقول لك: إن من زعم
أن أصل لامها الهاء يستدل على ذلك بأربعة أمور: الأول: جمعها على عضاه، مثل شفاه،
والثانى: تصغيرها على عضيهه، وقد علم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، والثالث:
أنه ينسب إليها فيقال: بعير عضهى، وعضاهى، وإبل عضاهيه، والرابع: مجئ العضيهه
والعضه بمعنى الإفك والبهتان، ولامهما هاء

وكل واحد من هذه الأدلة الأربعة معارض بمثله ممن ذهب إلى أن لامها واو فى الأصل، فقد
جمعوها على عضوات، وأنشد عليه سيبويه:

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَا وَعِصَّوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا

وقد قالوا فى النسب إليه: عضوى، وقد ورد قولهم: عضيت نعضيه
ولما رأى الفارسى رحمه الله تعارض هذه الأدلة قال: «إن هذه الكلمة تصلح لامها أن
تكون هاء، وأن تكون واوا» اهـ

وعليه الأكثر، لأن ما حذف من اللامات أكثره واو، وأصل قلة - وهي عودان يلعب بهما الصبيان - قلو

ولا يجوز ذلك في نحو «تمة» لعدم الحذف، وشذ «إضون» جمع أضاة كقناة، وهي الغدير، و«حرون» جمع حرة، و«إحرون» جمع إحرة، والإحرة والحرة: الأرض ذات الحجارة السود، و«إوزون» جمع إوزة، وهي البطة، ولا في نحو «عدة، وزنة» لأن المحذوف الفاء، وشذ «رقون» في جمع رقة، وهي الفضة، و«لدون» في جمع لدة، وهي التراب، و«حشون» في جمع حشة، وهي الأرض الموحشة، ولا في نحو «يد، ودم» لعدم التعويض، وشذ «أبون، وأخون» ولا في نحو «اسم، وأخت» لأن المعوض غير الهاء؛ إذ هو في الأول همزة، وفي الثاني التاء، وشذ «بنون» في جمع ابن، وهو مثل اسم، ولا في نحو «شاة، وشفة»؛ لأنهما كسرا على شياه وشفاه، وشذ «ظبون» في جمع ظبية، وهي حد السهم والسيف، فإنهم كسروه على ظبي، بالضم، وأظب، ومع ذلك جمعه على ظيين

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سنة - مفتوح الفاء - كسرت فاءه في الجمع، نحو سنين، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح، نحو «مئين» وحكى مؤون وسنوف وعزون - بالضم - وما كان مضموم الفاء فقيه وجهان: الكسر، والضم، نحو «ثيين، وقلين» (ومثل حين قد يرد * ذا الباب) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء، كقوله:

٢٦ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنٌ بِنَاشِيَاً وَشَيْئَنَا مُرْدَاً

٢٦ - البيت من قصيدة للصمة بن عبد الله القشيري، من كلمة له أولها قوله:

خَلِيلِي إِنْ قَابَلْتُمَا الْهَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَدُّ الْوَرَكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا
سَلَا عَبْدٌ أَعْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّةً خَزَا زَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسَى النَّجْدَا
فَمَا عَنْ قَلِي لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هَهُنَا إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَحْيَاً بَرْدَا

وكان الصمة بن عبد الله القشيري قد خطب ابنة عمه، فاشتط عليه عمه في المهر، وبخل عليه أبوه بالجمال، فزوجت من غيره، فخرج مغاضباً لأبيه وعمه، إلى طبرستان، وأقام بها حياته،

وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنيين يوسف» في إحدى الروايتين (وهو) أي: مجيء الجمع مثل حين (عند قَوْمٍ) من النجاة منهم الفراء (يَطْرِدُ) في جمع المذكر وما حمل عليه، وخرجوا عليه قوله:

فهو تارة يحن إلى نجد، وتارة يذمه، كذا قال ابن هشام، وقال التبريزي في شرح الحماسة (٣: ١٩٦): «هوى الصمة بنت عم له يقال لها ريا، فخطبها إلى عمه، فزوجه إياها على خمسين من الإبل، فجاء إلى أبيه فسأله ذلك، فساق عنه تسعا وأربعين، وقال: عمك لا يناظرنا بنقصان ناقة، فساقها إلى عمه، وذكر له ما قال أبوه، فأبى أن يقبلها إلا أكلاً، فلج أبوه ولج عمه، فقال: والله ما رأيت ألام منكما جميعاً، وإني لألأم إن أفتت معكما، فرحل إلى الشام، فتتبعها نفسه» اهـ

اللفظ: «دعاني» أي اتركاني، ويروى في مكانه «ذراني» وهما بمعنى واحد «نجد» أحد أقسام بلاد العرب، وهو كل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق، وما عداه فهو الغور - بفتح الغين المعجمة وسكون الواو - «سنيته» جمع سنة، ومعناها العام أو القحط

الإعراب: «دعاني» فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول «من نجد»: متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «سنيته» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء مضاف إليه «لحين» فعل ماض، ونون النسوة فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلب «شيبا» حال من الضمير المجرور بالباء «وشيدنا» الواو عاطفة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن «مردا» حال من المفعول الذي هو ضمير المتكلم ومعه غيره

الشاهد فيه: قوله «سنيته» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة في نحو غسيل ومسكين، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لحذفها للإضافة؛ فإنك تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في الجمع تحذف كما تحذف التنوين من الاسم المفرد عند الإضافة. وإعراب جمع المذكر السالم بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء لغة جماعة من العرب منهم أسد، وتميم، وعامر، وقد صرح بذلك الفراء، وحمل جماعة من العلماء ذلك على الضرورة الشعرية، منهم ابن جني، وابن عصفور، وهل هذا إعراب قاصر على باب «سنين» أو مطرد في كل جمع المذكر السالم؟ الذي عليه الجمهور أنه يختص بجمع ما حذف لامه، وذهب جماعة منهم ابن جني إلى أنه يجري في الجميع ضرورة، ولم أجد في كلام الفراء ما يصحح نسبة القول على هذا النحو إليه، بل وجدت فيه ما يؤيد أنه يذهب إلى تخصيصه بباب سنين، ولكنه لا يراه ضرورة كما أسلفت لك، ولست أدري من أين جاء الشارح العلامة بنسبة هذا إليه، ولولا أن يطول بك القول هنا لأنتيتك بنص كلامه، ولكننا سنذكره في الشاهد الآتي فارتقبه

٢٧ - رَبِّ حَيِّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

وقوله :

٢٨ - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

٢٧ - لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين مع كثرة المستشهدين به

اللفظة : «عرنديس» بزنة سفرجل : هو في الأصل الأسد الشديد ، والأنثى من ذلك بالهاء ، ويقال : حَيَّ عرنديس ، إذا أريد وصفهم بالعزّ والمنعة ، قاله ابن منظور « طلال » - بفتح الطاء المهملة - اسم جمع لطلالة ، وهي الحال الحسننة والهيئة الجميلة ، أو هي الفرح والسرور ، أو هي الحسن والماء « ضار بين القباب » يروى في مكانه « ضار بين الرقاب »

الإعراب : « ربّ » حرف تقليل وجرّ شبيهه بالزائد « حَيّ » لفظه مجرور بربّ ، وهو مرفوع تقديرًا بالابتداء « عرنديس ، ذِي طلال » صفتان لحى على اللفظ « لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقص ، وواو الجماعة اسمه ، والواو تعود إلى الحى باعتبار معناه « ضار بين » خبر يزال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « القباب » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ضار بين القباب » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون ؛ ولذلك أثبت هذه النون مع إضافته إلى ما بعده ، ولو كان الإعراب بالياء كما هو المشهور لحذف النون للإضافة أو نصب ما بعده على المفعولية ، وليست هذه الكلمة مما ألحق بجمع المذكر مما حذفت لامه كسنيين وعزين ، بل هي من جمع المذكر السالم ، ومذهب أكثر العلماء أن إعرابه بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء شاذ ، مع كثرة الشواهد عليه

قال الفراء رحمه الله : « ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها ، وإنما جاز ذلك في المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه ، لأنهم لما جمعوه بالنون توهموا أنه فاعول إذ جاءت الواو وهي واو الجمع فوقعت في موقع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية وأن الكلمة على فاعول ، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه ، وما كان مما حذفت منه حرف من أوله نحو زنة ودية ولدة فإنه لا يقاس على هذا ، فما كان منه مؤنثاً أو مذكراً فأجره على التمام ، مثل الصالحين » اهـ

ومنه يتبين لك ما في كلام الشارح رحمه الله - من نسبة إجراء جمع المذكر السالم بجميع أنواعه مجرى غسيلين - إليه ، ولنا على كلامه اعتراض ، ذلك أن آخره لا يلتئم مع أوله ، فإنه جعل اللغة لزوم الياء والإعراب بحركات على النون ، ثم علل بتعليل يعطى لزوم الواو والإعراب بحركات على النون ، إلا أن يتحلل له أنه قصد تشبيه الياء بالواو ، وصيغة فاعول بصيغة فاعول ، وهو بعيد ، فافهم ذلك كله ، والله المسئول أن ينفعك به

٢٨ - هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، وصدره قوله :

والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حدّه مخالف للقياس من

* وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي *

اللفظة : « يدرى » بتشديد الدال المهملة - مضارع ادراه ، إذا ختله وخذعه ، ويرى في مكانه « يبتنى »

المعنى : يقول : كيف يطعم الشعراء في خديعتي ويرغبون في ختلي وقد تجاوزت أر بعين سنة فبلغت سنّ التجربة والاختبار ، وأدركت عمر الحنكة والابتلاء ، فما عاد ينفعهم الحبّ وصرت وما تجوز على الحيلة

الإعراب : « وماذا » : اسم استفهام مفعول به مقدّم لتبتنى ، مبنى على السكون في محلّ نصب « تبتنى الشعراء » فعل وفاعل « منى » جار ومجرور متعلق بتبتنى « وقد » الواو واو الحال ؛ قد : حرف تحقيق « تجاوزت » فعل وفاعل ، والجملة في محلّ نصب حال من ياء التكلم « حد » مفعول به « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » حيث أعربه بالكسرة الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، ومن العلماء من ذهب في هذا الشاهد ونحوه إلى أن الإعراب بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون غرض عن التنوين في الاسم المفرد ، إلا أنهم اختلفوا في سبب كسرها : فذهب جماعة إلى أن كسرها لغة من لغات العرب ، وسبب الشرح إليه ، ويستشهد بهذا البيت عليه (ص ٦١) ، ومنهم من ذهب إلى أن كسرها للتخلص من التقاء الساكنين ، على الأصل فيه ، ونسبوه إلى أبي العباس المبرد

ومثل بيت الشاهد في الإعراب بالحركات على النون قول ذى الأصبع العدوانى :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَأَبْنُ أَبِيِّ أَبِيِّ مِنْ أَبِيَّيْنِ
وقول الفرزدق :

إِنِّي لَبَاكٍ عَلَى أَبْنَى يُوسُفٍ جَزَعًا وَمِثْلُ فَقْدِهِمَا لِلدِّينِ يُبْكِيْنِي
مَا سَدَّ حَيُّ وَلَا مَيِّتٌ مَسَدَهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّيْنِ

وقول الآخر :

وَلَقَدْ وَلَدْتُ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةٍ وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

وقوله :

وَإِنْ أَتَمَّ تَمَانِينَا رَأَيْتَ لَهُ شَخْصًا ضَيَّالًا وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

وجهين : (الأول) من حيث الإعراب بالحروف ، (والثاني) من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو، ونصبه ليس بالألف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع الفرع طلباً للمناسبة ، وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد — وهى الأسماء الستة — بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف — وهى علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، والإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو « رأيت زيداك » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل : اسماً فى نحو « اضربا » ، وحرراً فى نحو « ضربا أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية فى الفعل : اسماً فى نحو « اضربوا » ، وحرراً فى نحو « أكلوني البراغيث » ، وجراً بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجردون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث الخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين

الثانى : ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف — هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجى ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيديويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف

(وَوُنَ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ) فى إعرابه (فَافْتَحْ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفاقاً بينه وبين نون المثنى (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ) من العرب ، قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به فى شرح الكافية ، ومما ورد منه قوله :

٢٩ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

٢٩ — البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية يخاطب بها فضالة العرنى ، وقبلة :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ

اللفظ : « عرين » بفتح فكسر — هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو من آباء فضالة العرنى « عرينة » بضم ففتح — بطن من بجيلة « جعفر » هو أخو عرين ، فهو ابن ثعلبة أيضا « وبني أبيه » إخوته ، وهم جعفر ، وجهور ، وعبيد ، أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروى * عرفنا جعفرا وبني عبيد * « زعانف » جمع زعنفة — بكسر الزاي وسكون العين وكسر النون — والزعانف هم الأتباع والملاحقون ، ويقال للثام الناس وردالهم ، وأصل الزعانف أهداب الثوب التي تنوس منه ، وأطراف الأديم

الإعراب : « عرين » مبتدأ « من عرينة » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ليس منا » جملة من ليس واسمها المستتر فيها وخبرها الظرف في محل رفع خبر ثان « برئت » فعل وفاعل « إلى عرينة ، من عرين » متعلقان ببرىء « عرفنا جعفرا » فعل وفاعل ومفعول « وبني أبيه » معطوف على جعفر ، ومضاف إليه « وأنكرنا زعانف » جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة « آخري » صفة لزعانف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم

الشاهد فيه : قوله « آخري » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم وكسر النون ، ولا يتأتى في هذا البيت أن يفرض الإعراب على النون بالحركة الظاهرة ، كأتأتى في الشاهد السابق وذلك لأن قوله « الأربعين » في البيت السابق الذى سيعيده الشارح بعد هذا مجرور بالإضافة ؛ فيسوغ لك أن تفرض جره بالكسرة وأنه عامله معاملة المفرد ، كما يجوز لك أن تفرض جره بالياء وأنه كسر النون الواقعة بعد علامة الإعراب : إما على لغة من لغات العرب ، وإما على الأصل فى التخلص من الساكنين ، كما أسلفنا ، ولكن هنا قوله « آخري » منصوب لكونه نعتا للمنصوب ، والنون مكسورة ، فلا يعقل أن تكون الكسرة علامة إعراب ، وبهذا التقرير يتبين لك فساد ما قاله البغدادي فى شرح هذا الشاهد

هذا ، وقد مثل لك الشارح على أن من العرب من يجرى جمع المذكر إجراء مسكين فى لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولكنه لم يجئك بشاهد على ضم النون مع الياء ، ومنه قول سعيد بن قيس لمعاوية بن أبى سفيان :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجُمُ الْعَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ
بَأَنَّا لَا نَزَالَ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سَمِعَ الْحَنِينُ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ وَالَيْنَا عَلِيًّا أَبُّ بَرُّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

وقوله :

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(١)

(وَنُونُ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بِعَكْسِ ذَلِكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ)

فكسروه كثيراً على الأصل في النقاء الساكنين ، وفتحوه قليلاً بعد الياء (فَأَنْتَبِهْ) لذلك .
وهذه اللغة حكاهما الكسائي والفراء ، كقولهم :

٣٠ — عَلَى أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَهِ إِلَّا لَمَحْصَةً وَتَغَيْبُ

وقد قال أبو نواس :

* تَخَيَّرَهَا بَعْدَ الْبَنِينَ بَنِينَ *

وقد خطأه العلماء في هذا ؛ لأنه جمع في هذا الشطر بين لغتين في كلمة واحدة : فأعرب البنين بالياء بدليل نصب النون ، ثم أعربه ثانياً بالضممة التي على النون ، ومثل هذا الجمع غير مسموع في كلام العرب

ولم يتعرض الشارح رحمه الله للاستشهاد باللغة من لغات العرب في بعض أنواع الملحق بجمع المذكر السالم ، وهي إلزامة الواو وإعرابه بحركات ظاهرة على النون تشبيهاً له بزيتون ، وذلك فيما سمي به ، ومن شواهد قول أبي دهب الخزامي :

طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَجْنُونِ وَأَعْتَرَتْنِي الْمُحُومُ بِالْمَاطِرُوفِ

وقول يزيد بن معاوية بن أبي سفيان :

وَلَهَا بِالْمَاطِرُوفِ إِذَا مَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

في رواية صاحب الصحاح ، وقد رواه جماعة بفتح النون ، وهي لغة رديئة حكوها في هذا النوع وسيأتى للشارح ذكر هذه اللغة مع غيرها ولا يستشهد لها فاحفظ ذلك

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر أوجه الاستشهاد به (انظر ص ٥٧ من هذا الجزء)

٣٠ — هذا البيت من قصيدة لحيد بن ثور الهلالي يصف فيها القطاة

اللغة : « أحوذيين » الأحوذى في الأصل : السريع في سفره ، ثم استعمل في السريع في كل مأخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف في الشيء يحذقه ، وأراد حميد هنا جناح القطاة « استقلت » : ارتفعت وتحملت وعلت في الجو

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين فأنت لاتقع عينك عليها إلا لحظة

واحدة تغيب عنك بعدها

الإعراب : « على أحوذيين » جارّ ومجرور متعلق باستقلت « استقلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى القطاة المذكورة في أبيات سابقة « عشية » : ظرف

وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافي ، كقوله :

٣١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

زمان متعلق باستقل « فما » : نافية مهملة لوقوع إلا قبل خبرها « هي » : مبتدأ « إلا » : استثنائية ملغاة « لحة » : خبر المبتدأ ، والحل على تقدير مضافين ، أي : فما زمن رؤيتها إلا لحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع فاعله ضمير القطاة ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ، وفي عطف الجملة الفعلية على الاسم والنعكس ثلاثة أقوال : قيل : يمتنع ، وقيل : يجوز بلا شرط إلا أن الأرجح توافقهما ، وقيل : إذا كان العطف بالواو جاز وإلا فلا

الشاهد في : قوله « أحوزين » حيث فتح نون المثني بعد إعرابه بالياء ، وهل هذا ضرورة أولغة لبعض العرب ؟ عامة العلماء على أن هذه لغة بني أسد ، وقد نقلها عنهم الفراء ، ولا يتصور أن يكون الفتح في هذا البيت ضرورة لأنه لا محوج إليه من قافية أو وزن ، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلاً مع الكسر كما يستقيم مع الفتح ، فلما كان الأمر على هذه الحال وجاءت الرواية بفتح النون أيقنا أن فتحها لغة ، وقد تأيد ذلك بنقل العلماء

٣١ — نسب أبو زيد هذا البيت إلى رجل من ضبة ، ولم يسمه ، وقيل : هو لرؤبة ابن العجاج ، وقد ذكره جامع ديوان رجزه وناسره في زيادات الديوان مع أبيات أخرى ، وليس هذا بصحيح ، وقد روى البيت جماعة منهم أبو زيد ، والسيرافي ، وابن عصفور ، قال أبو زيد في النوادر (ص ١٥) : « وأشدني الفضل لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة :

إِنَّ لِسَعْدَى عِنْدَنَا دِيْوَانَا يُخْزِي فَلَانًا وَابْنَهُ فَلَانَا
كَانَتْ عَجُوزًا عَمِرَتْ زَمَانًا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانًا
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللفظ : « الجيد » العنق « منخرين » ثنية منخر - بزنة مسجد ، وقد تكسر الميم إتباعاً لكسرة الحاء - وهو موضع النخبر ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، هذا أصله ، ثم سمي به خرق الأنف « ظبياناً » زعم جماعة منهم المروى أنه ثنية ظبي ، وهو خطأ ولا معنى له ، وإنما هو اسم مفرد علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : « ظبيان : اسم رجل ، أراد منخرى ظبيان ، خذف ، كما قال عنّ وجلّ : (واسأل القرية) يريد : أهل القرية » اهـ

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا « منها » متعلق بأعرف ، والضمير يعود إلى سلمى المذكورة في بيت سابق « الجيد » مفعول به « والعينانا » معطوف على الجيد ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين

... ..

في الاسم المفرد ، كذا قالوه ، وسند كرك لك مافيه « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وهو في رواية أبي زيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف كسابقه « أشبها » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول منصوب بالفتحة ، والجملة في محل نصب نعت لمنخرين ، والأصل : أشبها منخرى ظبيان ، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه

الشاهر فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح الشاعر فيه نون المثنى بعد الألف ، والكثير في لسان العرب كسرهما ، ولا شاهد في قوله « ظبيانا » خلافا للهروى ، وقد أشرنا إلى ذلك في صدر الكلام

واعلم أن العلماء يذكرون في هذا الموضع أن فتح نون المثنى بعد الألف إنما هو لغة لمن يلزم المثنى الألف في جميع أحواله ، وكلهم استشهدوا بهذا البيت ، وقد عرفت في شرح الشاهد (رقم ٢١) القبائل التي تلمز المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، ووقفناك هناك على شواهد كثيرة ، وأما هذا البيت وما جرى به للاستشهاد عليه ففيه نظر من وجوه : الأول : أن كثيرا من العلماء استظهر أنه مصنوع . قال ابن هشام : « وقيل البيت مصنوع » اه ، ولكننا قد بينا لك أن أبا زيد رواه عن المنضل لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت ، ولكن العلماء كانوا يردون روايات الفضل . الوجه الثاني : أن قولهم : إن فتح النون لغة لمن يلزم المثنى الألف غير صحيح بنفس ما استشهدوا به ، قال الدماميني : « وهو قول عجيب ، فإن في البيت شاهدا مقبولا على رد هذه الدعوى ، وذلك أن قائله قال : ومنخرين ، بالياء ، في رواية أكثر النحاة ، فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة لا يلتزمون الألف ، بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا ، وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة » اه ، ونحن نستبعد أن نسلم صحة الشاهد وتخرجه على نحو ما ذهب إليه الدماميني لسببين : الأول : أن العلماء قد نصوا على أنه يبعد جدا أن يحجى العربى في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيما يشبهها ، وأكبر ظننا أن هذا وجه من حكم بأن البيت مصنوع ، ولكنك قد رأيت أبا زيد يرويه لك على غرار واحد بالألف في « العينانا » وفي « منخران » ، فلم يبق لهذا الاستشكال على هذه الرواية وجه . الثاني : أن المعروف عن بنى الحرث بن كعب أنهم لا يجيئون في كلامهم بياء ساكنة قبلها فتحة ، بل هم يقلبون الياء في ذلك كله - مثنى أو غير مثنى - ألفا ، فيقولون في « عليك » ، و « إليك » وفي « الدرهمين » و « الثوبين » : « علاك » ، و « إلالك » ، و « الدرهمان » ، و « الثوبان » وقد روى أنهم يقولون : « السلام علاكم » وروى العلماء قول راجزهم :

أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا فَاشْدُدْ بِمِثْنَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا

وحكي الشيباني ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب : « هُمَا حَلِيلَانُ »
وقوله :

٣٢ - يَا أَبَتَا أَرَقَيْتِ الْقِدَانُ فَالنُّومُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

نَاجِيَّةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرَ عَلَاهَا

فلا يتصور أن يكون لهؤلاء مع هذا كله لغتان على نحو ما ذكر الساماني
بقي أن يكون من يفتح نون المثني بعد الألف جماعة من العرب غير من ذكرنا ، وعندنا أنه
إذا صح ذلك كانت لغة هؤلاء التزام الألف والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، فتكون فتحة
النون في قوله « والعينان » هي الحركة الإعرابية ، كما جرى ذلك في الجمع ، ويدل لهذا أنهم
يضمون النون مع الألف أيضا كما في الشاهد الآتي ، ولو وقع لنا شاهد ثبتت فيه النون مع
الإضافة كما ثبتت في الجمع في نحو « فإن سنينه » و « ضاربين القباب » لما ترددنا في ذلك
لحظة ، فاحرص على هذا البحث فإنه نفيس لم أجده من تعرض له على هذا النحو ، والله المسئول
أن يرشدك

٣٣ - لم أجده من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين

اللفظة : « قذان » - بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة - البراغيث ، وقال الشاعر :

* يُورِّقُنِي قَذَانُهَا وَبَعُوضُهَا *

وواحدها قذة - بضم القاف بعدها ذال معجمة مشددة - وقذذ - بزنة صرد - قال الراجز :

* أَسْهَرَ لَيْلِي قُذْذُ أَسَكْتُ *

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبنا » منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم
المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « أرقى » فعل ماض ، والنون لوقاية ، والياء
مفعول به « القذان » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « فالنوم » الفاء للتفريع ، والنوم :
مبتدأ « لا » نافية « تألفه » فعل مضارع ، والهاء ضمير النوم مفعول به « العينان » فاعل
تألف ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين
في الاسم المفرد

الشاهد فيه : قوله « العينان » حيث ضم نون المثني الواقعة بعد ألفه ، كذا قالوا ، وقد سبق
في شرح الشاهد السابق أنا ذكرنا لك أن ضم هذه النون في هذا الشاهد مع فتحها في قوله :
« والعينان » من الشاهد السابق ، يدل لما ذهبنا إليه ، من أن قوما يعربون المثني بالحركات
الظاهرة على النون مع التزام الألف ، والذي يقوى هذا عندنا أن النون مفتوحة في « العينان »
هو مفعول به ، ومضمومة في « العينان » وهو فاعل ، فما يمنع أن تكون هذه الفتحة هي التي

﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام — وإن كان التنوين يحذف معهما — نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً . وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو « جاءني خليلان موسى وعيسى » و « مررت بينين كرام » ، ودفع توهم الأفراد في نحو « جاءني هذان » و « مررت بالمهتدين » ، وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق ، وجعلت فتحة طلباً للنفخة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقاً لتخلفه في نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو شيآن : ما جمع بألف وتاء ، ومالا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : (وَمَا بِنَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أى : ما كان جمعا بسبب ملاسته للألف والتاء ، أى : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا) كسر إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لغاتهم » ، ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن رد إليه نصب بالكسرة : كَسَنَوَات ، وَعِصَوَات .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كحماقات وسرادقات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : بنات وأخوات ، ولا يرد عليه نحو أُنْيَات وَقُضَاة ؛ لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أُولَاتُ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقاً له بالجمع

اقتضاه العامل وتكون هذه الضمة كذلك ، ومع هذه الشبهة القوية عندنا فإننا لا نجزم بما ذهبنا إليه حتى نجد في كلامهم ثبوت النون مع الإضافة

المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمَلٍ » (وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ) من هذا الجمع (كَأَذْرَعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة ، أصله جمع أَذْرَعَةٍ التي هي جمع ذَرَاعٍ (فِيهِ ذَا) الإعراب (أَيْضًا قُبْلُ) على اللغة الفصحى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأَرْطَاةً عَلَمًا ، فلا ينوّنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ - تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالِي

٣٣ - البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر ، ومطالع هذه القصيدة قوله :

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَتَيْهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

اللفظ : « عم صباحا » هذه الكلمة تحية عند العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وعم : فعل أمر من النال ماضيه وعم ، مثل وصف ، وذهب قوم إلى أن « عم » مقتطع من « انعم » ، والصبح : من أول نصف الليل الثاني إلى الزوال ، والمساء : من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول « الظلل » ما شخص وارتفع من آثار الديار « العصر » بضمين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وهو الدهر « الخالي » الماضي « تنوّرتها » نظرت إلى نارها من بعيد ، وهذا تحزن وتمنّ منه ، وليس يقصد أنه رأى بعينه شيئا ، إنما أراد رؤية القلب ، قاله ابن قتيبة « أذرعَات » بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، والنسبة إليها أذرعي « أدنى دارها » أقربها منه « عال » مرتفع « يثرب » المدينة التي شرفت بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم المعنى : يريد أن يظهر حزنه على بعده عن محبوبته ، وتمنيه رؤيتها ، فذكر أنه نظر إلى نارها من بعيد ، وكيف له برؤيتها وأقرب مكان من ديارها بعيد منه محتاج إلى نظر عال ؟

الإعراب : « تنوّرتها » فعل وفاعل ومفعول « من أذرعَات » جار ومحرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال ، أهل : مبتدأ ، وها : مضاف إليه « يثرب » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من المفعول « أدنى » مبتدأ « دارها » مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، على تقدير مضاف ، تقديره : أدنى دارها ذو نظر عال « عال » صفة لنظر

الشاعر فيه : قوله « من أذرعَات » حيث يروى بثلاثة أوجه ، كل وجه على لغة من لغات العرب : الأوّل بكسر التاء منوّنة ، وهذا هو الذي عليه أكثر النحويين ؛ بناء على الأصل في جمع المؤنث السالم وما ألحق به ، ومنشأ هذا الوجه ملاحظة حاله قبل التسمية به من أنه جمع ، والذين يذهبون إلى هذا يرون التنوين في جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم ، فهم لا يحذفونه مما سمي به مع وجود العلمية والتأنيث المقتضيين لمنع الصرف ، ذهابا منهم إلى

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المثني إذا سمي به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه: الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثاني أن يكون كعِسلين ، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منوثة ، والثالث : أن يجرى مجرى عَرَبُونَ ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منوثة ، والرابع : أن يجرى مجرى هَارُونَ ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزم الواو وفتح النون ، ذكره السيرافي ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله ، وشرط جعله كعِسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشمياً بين تعين الوجه الأول ، قاله في التسهيل

(وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابة عن الكسرة (مَا لَا يَنْصَرِفُ) ، وهو مافيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء ، كما سيأتي في بابه ؛ لأنه شابه

ما ذكرنا ؛ لأن الذي يحذف لوجود ما يقتضي منع الصرف هو تنوين التكمين ، لا تنوين المقابلة ، والوجه الثاني : بكسر التاء غير منوثة ، وهو تجويز جماعة منهم المبرد والزجاج ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة حالتين تقتضي كل منهما الإخلال بالأخرى ، فأعطوه من كل حالة شها ، حتى لا يكونوا قد نظروا إلى ناحية من نواحيه دون الأخرى ، وبيان هذا أنه من جهة كونه جمعا لمؤنث بحسب لفظه يستلزم الكسر والتنوين ، ومن جهة كونه علما على مؤنث بحسب معناه يقتضي الفتح وحذف التنوين ، فلاحظوا لفظه فأعطوه الكسر ، ولاحظوا معناه فأعطوه حذف التنوين ، والوجه الثالث : بفتح التاء غير منوثة كسائر ما لا ينصرف ، وهو تجويز جماعة منهم ابن جني وسيبويه ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة ما طرأ عليه من التسمية ؛ لأنه صار علما لمؤنث ، وذلك يقتضي منع تنوينه وجره بالفتحة ، قال أبو الفتح بن جني : « واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات - علما - بتاء التأنيث في طلحة فيمنعها حينئذ الصرف ، فيقول : هذه مسلمات مقبلة ، وعلى هذا بيت امرئ القيس * تنورتها من أذرعات . . إلخ وقد أنشدوه بالتنوين ، وقال الأعشى :

نَحْيَرُهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم : هذه قرشيات ؛ غير منصرفة » اه كلامه ، وقد عرفت من قوله « واعلم أن من العرب » أنهم لم يذهبوا إلى شيء من هذا كله بالقياس من غير أن ينقلوه ويسمعه من الأعراب المحتج بعريتهم ، وإنما كان منهم التعليل للوارد والتماس السبب له ، وعانات في شعر الأعشى : موضع بالجزيرة إليه ينسب نوع من الخمر

الفعل فنقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتأخيرهما في اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقود خلاً وراقود خلّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو : « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا » وهذا (مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ « أَل » رَدِفٌ) أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أَل » ضعف شبه الفعل ؛ فربّع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو : « فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ » ولا فرق في « أَل » بين المعرفة كما مثل ، والموصولة ، نحو : « كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ » وقوله :

٣٤ — وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهَوَّاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

٣٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق
اللفظ : « اليقظان » التنبيه الحذر ، وتقول : رجل يقظ ويقظ - بكسر القاف في الأول وضمها في الثاني ، ويقظان ، وامرأة يقظى ، وجمع الأولين أيقاظ ، وأنكر سيبويه أن يكون أيقاظ جمعاً لمضموم القاف ، وذهب إلى أنه جمع لمكسورها لا غير ، وجمع يقظان يقاظ - بزنة رجال - وجمع يقظى يقاظى - بوزان ندأى - « ناظره » أصل الناظر ما تراه كأنه النكتة السوداء في العين ، وقد يقال للعين كلها : ناظر ، من تسمية الكل باسم جزئه ، وربما أطلق على البصيرة

المعنى : إذا كنت تنسى بسبب من تحبه عواقب أمورك ولا تلتفت إلى أخريات أحوالك بما يغطي على بصرك من الهوى ؛ فإنك لست بالرجل الحذر التنبيه
الإعراب : « ما » نافية ، حجازية أو تميمية « أنت » اسم « ما » على الأول ، ومبتدأ على الثانى ، وعليهما فهو في محل رفع « باليقظان » الباء زائدة ، اليقظان : خبر ما ، أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب بفتحة مقدرة على الأول ، ومرفوع بضمّة مقدرة على الثانى ، وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ناظره » فاعل يقظان ؛ لأنه صفة مشبهة ، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، وقيل : إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو « أَل » في اليقظان ؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذى ، والصفة المشبهة مع فاعلها صلته « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « نسيت » جملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « بمن تهواه » الباء للنبية ، ومن اسم موصول في محل جرّ بها ، وجملة « تهواه » لا محلّ لها صلة الموصول ، والجارّ والمجرور متعلق بقوله نسيت « ذكر » مفعول به لنسيت « العواقب » مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف دلّ عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره

بناء على أن « أل » توصل بالصفة المشبهة ، وفيه ماسيأتى ، والزائدة كقوله :

٣٥ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

الشاهر فيه : قوله « باليقظان » حيث دخلت « أل » الموصولة - عند بعض العلماء - على الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهى يقظان ، فجرّ بالكسرة ، مع وجود الوصفية وزيادة الألف والنون واعلم أنهم أجمعوا على أن « أل » الموصولة توصل باسم الفاعل واسم المفعول ، إذا كانا بمعنى الحدوث كما هو الغالب فيهما ، نحو : القائم والمضروب ، ومثلهما أمثلة المبالغة : كالقوام والمضرب ، وأجمعوا كذلك على أنها لا توصل بأفعل التفضيل ، لأنه لا يؤول بالفعل كما يؤول به اسم الفاعل واسم المفعول الدالان على الحدوث وأمثلة المبالغة ، واختلفت كتبهم فى الصفة المشبهة وما يدل على الثبوت من اسمى الفاعل والمفعول ؛ فمنهم من جعل ذلك بمنزلة أفعل التفضيل فمنع أن توصل « أل » به ، ووجه المشابهة أن أفعل التفضيل إنما امتنع عندهم وصل أل به لعدم تأوله بالفعل ؛ لأن الفعل يدل على الحدوث والتجدد ، واسم التفضيل يدل على زيادة ذات فى شيء عن ذات أخرى ، فلما امتنع فيه لذلك وشاركته فى هذه العلة الصفة المشبهة أخذت حكمه ، ومن العلماء من أعطى الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل واسم المفعول بناء على أن علة الجواز فيهما أنهما يرفعان الظاهر باطراد ، بخلاف اسم التفضيل ؛ فإنه لا يرفع الظاهر إلا فى المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، والصفة المشبهة تشاركهما فى أنها ترفع الظاهر باطراد ؛ وقد اضطربت كلمة ابن هشام فى هذا الموضوع ، وستعرف هذا تفصيلا فى باب الموصول إن شاء الله

٣٥ — هذا صدر بيت من قصيدة لابن ميادة أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ؛ وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، وميادة : اسم أمه ، واسم الرماح بن أبرد بن ثوبان ابن سراقه ، وقيل : ابن سراقه بن ثوبان ، يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان ، وعجزه قوله :

* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

اللفظ : « أعباء » جمع عبء - بكسر فسكون - وهو ما يثقل عليك حمله ، أو يبهظك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التى يشق حملها ، ويروى فى مكانه « بأحناء الخلافة » وهو جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، والأصل فيه حنو العين لطرفها ويقال « أحناء الأمور » لما التبس منها وتشابه « كاهله » الكاهل ما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة

الإعراب : « رأيت » بمعنى أبصرت : فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » صفة « اليزيد » مضاف إليه « مباركا » حال من المفعول ، أو مفعول ثان ؛ إذا جعلت رأيت بمعنى علمت « شديدا » معطوف على مباركا ، بإسقاط حرف العطف « بأعباء » جار ومجرور متعلق بقوله

ومثل آل « أم » في لغة طى ، كقوله :

٣٦ — أُنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلَّقَا تَبَيَّتْ بِلَيْلٍ أُمَّا رَمَدٍ أَعْتَادَ أَوْلَقَا

« شديدا » وهو مضاف ، و « الخلافة » مضاف إليه « كاهله » فاعل بشديد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والمهاء ضمير الوليد مضاف إليه

الشاعر في : قوله « اليزيد » حيث دخلت « آل » الزائدة على « يزيد » العلم الموازن للفعل ضرورة ، وقد جرّه الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن « آل » فيه زائدة ، ومع وجود العلمية ووزن الفعل

واعلم أن اعتبار « يزيد » علما ممنوعا من الصرف مبنى على اعتبار أنه منقول عن الفعل المضارع وحده ، فإن اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع مع ضميره المستتر فيه كان منقولا عن الجملة ، ولزمك أن تحكيه كما حكاه الراجز في قوله :

نُبْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَيَدُ

وسياتي مزيد إيضاح لهذا في باب العلم في موضعه من الكتاب ، إن شاء الله

٣٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لشاعر معين ، وأكثر ما قالوه أنه لأحد الطائيين ، ولم يعينوه

الافه : « شمت » تقول : شمت السحاب والبرق شيئا ، إذا نظرت إليه أين يقصد وأين يطر ، وقيل : هو أن تنظر إليهما من بعيد ، وهو من باب باع يبيع « تألقا » ومض ، ولع ، وألفه للإطلاق « أمأرمد » أى الأرمد ، وهو الذى فى عينه الرمى ، وهو وجع العين وانتفاخها ، و باب فعله طرب « أولقا » هو شبه الجنون ، منه قول الأعشى :

وَتُصْبِحُ عَنْ غِيبِ الشَّرَى وَكَأَنَّهَا أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقُ

واختلف في زنته ، ف قيل : وزنه « أفعل » والهمزة زائدة ؛ لسقوطها في قولهم : ولقى يلقى ، وقيل : وزنه « فوعِل » والواو هى الزائدة ، لسقوطها في قولهم : ألقى - بالبناء لما لم يسم فاعله - فهو مألوق ، ويطلب ترجيح أحد هذين من المطولات

المعنى : أنبت مسهد الجفن قريح العين مستطار القلب كن به خبل أوجنون ؟ لأنك أبصرت السحاب آتيا من جهة نجد التى يقطنها أحباؤك ؟

الإعراب : « أن » الهمزة للاستفهام ، و « أن » قال العلامة الصبان : « يحتمل أن تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل ، وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض « اه ، قلت : وعلى الأول فهمزتها مفتوحة ، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة ، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأول أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر « شمت » فعل ماض وفاعله ، وأن

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهي ظرفية مصدرية ، أى :

مدة كونه غير مضاف ولا تابع لآل

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « آل » يكون باقيا على منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة — منهم المبرد ، والسيرائى ، وابن السراج — إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فنصرف ، نحو بأحمدكم ، وإن بقيت العلتان فلا ، نحو بأحسنكم

ولما فرغ من مواضع النيباة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ لِنَحْوٍ يَفْعَلَانِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أسما أو حرفا (النُونَا * رفعا) الأصل علامة رفع ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على ذلك ما بعده ، والتقدير : اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان ، (وَ) لنحو (تَدْعِينَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتساؤلونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع أسما أو حرفا ؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين ، وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلَيْنِ ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيباة عن الضمة ، (وَحَذْفُهَا) أى : النون (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً) أى : علامة ، نيباة عن السكون فى الأول ، وعن الفتحة فى الثانى (كَلِمٌ تَكُونُ لِتَرْوِى مَظْلَمَةً) الأصل تكونين وترومين ، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو « لم » ، وللنائب فى الثانى وهو « أن » المضمر بعد لام الجحود

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ محذوف قياسا ، والجارّ والمجرور متعلق بقوله : « تبئت » الآتى « من نجد » متعلق بشمت « بريقا » مفعول به لشمت « تألقا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى بريق ، والجملة فى محلّ نصب صفة لبريق « تبئت » فعل وفاعل « بليل » جارّ ومجرور متعلق بتبئت « أمأرمد » مضاف إليه « اعتاد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى أمأرمد « أولقا » مفعول به لاعتاد ، والجملة من الفعل والفاعل فى محلّ نصب حال من أمأرمد ، أو هى فى محلّ جرّ صفة له ؛ لأن الحلى بأل الجنسية معرفة لفظا فى قوة النكرة

الشاهد فيه : قوله « أمأرمد » حيث جرّ بالكسرة ، مع أن فيه علتين فرعيتين : إحداها الوصفية ، وثانيتهما وزن الفعل ، وإنما جرّ بالكسرة لما دخلت عليه « أم » المعرفة فى لغة حمير كما يفعل به ذلك مع الألف واللام للمعرفتين فى لغة سائر العرب

﴿تنبيهان﴾ الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل الثاني : إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى : «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ» لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبنى ، مثل : «يَتَرَبَّصْنَ» ووزنه يَعْفُلْنَ ، بخلاف «الرجال يَعْفُونَ» ؛ فإنه من هذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ووزنه تَعْفُوا ، وأصله تَعْفُوا .

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَسَمٌ مُّعتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى : الاسم للعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كالمُصْطَفَى) ومُوسَى والعَصَى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة : كالدَّاعِي (وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا) ﴿تنبيه﴾ إنما سمي كل من هذين الاسمين معتلاً لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يُعَلُّ آخره بالقلب : إما عن ياء ، نحو الْفَتَى ، أو عن واو ، نحو الْمُصْطَفَى ، والثاني يعل آخره بالحذف ؛ فخرج بالمعرب نحو مَتَى وَالَّذِي ، وبذكر الألف في الأول المنقوص ، نحو الْمُرْتَقِي ، وبذكر اللينة المهموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني للمقصور ، نحو الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو «رأيت أخاك» ، و «جاء الزيدان» في الأول ، و «مررت بأخيك وغلاميك وَبَنِيكَ» في الثاني ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظَنَى وكُرْسَى .

(فَالْأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا * جَمِيعُهُ) على الألف ؛ لتعذر تحريكها (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا) أى : سمي مقصوراً ، والقصر : الحبس ، ومنه «حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ» أى : محبوسات على بُعُوثهن ، وسمى بذلك ؛ لأنه محبوس عن المد ، أو عن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقي (مَنْقُوصٌ) سمي بذلك لحذف لامة للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ ظَهَرَ) على الياء خلفته ، نحو : «رَأَيْتُ الْمُرْتَقِيَّ» ، و «وَمُرْتَقِيًّا» و «أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ» «وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ يَازُنَهُ» «وَرَفَعَهُ يُنَوَّى» على الياء ولا يظهر ، نحو : «يَوْمَ يَدْعُوا الدَّاعِيَ» «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»

فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة ، و (كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ) بكسر منوى ، نحو « أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِي » ، « وَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استقلالا ، لا تعذرا ، لإمكانهما ، قال جرير :

٣٧ — فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي

٣٧ — هذا صدر بيت من قصيد طويلة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل ، وعجزه قوله :

* وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ *

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَجِدْكَ لَا يَصْنَحُ الْفُؤَادُ الْمَلَلُ وَقَدْ لَاحَ مِنْ شَيْبٍ عِذَارُهُ وَمِسْحَلُ
أَلَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ بِذِي الْغَضَى أَقَامُوا ، وَبَعْضَ الْقَاطِنِينَ تَرَخَّلُوا

اللفظة : « مسحل » بزنة منبر ، هو عارض الرجل ، يريد أن الشيب قد انتشر في عذاره وعارضه فكيف لا يرجع عن الصبوة « بذى الغضى » هو مكان بعينه بنجد « القاطنين » الساكنين المقيمين « يجازين » يروى بالزاي المعجمة ، ويروى بالراء المهملة ، ويروى في مكانه « يوافين » كما رواه الشارح رحمه الله ، قال ابن منظور : « قال ابن بري : وروى يجازين بالراء ، وبحجراتهن الهوى يعني بالأسنهن ، أى : يجازين الهوى بالأسنهن ولا يمتصينه » اهـ ، وأما الروايتان الأخريان فبمعنى واحد « غير ماضى » أى غير نافذ ، يريد أنهن لا يكملن ما يقطنه ولا يعملن بمقتضاه « غولا » حيوان يصفه العرب بنعوت غريبة ولا يعرفونه ، وكل ما غتال الإنسان فأهلكه فهو غول « تغول » أصله تتغول ، خذف إحدى التاءين ، وتقول : تغولت الغول ، تريد تخيلت وتلونت الإعراب : « فيوما » منصوب على الظرفية بالفعل بعده « يوافين » فعل مضارع ، ونون النسوة فاعله « الهوى » مفعول به « غير » قال العيني : « هو مفعول ثان ، أو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : يوافين وفاء غير نافذ » اهـ ، وعندى أنه على أية حال صفة لموصوف محذوف ، غير أنك لو قدرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا كما قدره ، ولو قدرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا ، أى : يجازين الهوى حديثا غير نافذ ، أو ما فى معنى ذلك « ماضى » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ، ومثلها لفظ مثل ، وما أشبهها « ويوما » الواو عاطفة ، يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده ، وقول العيني « إنه معطوف على يوما الأول » خطأ ؛ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة ، وإلا لكان اليومان معمولين للفعل السابق ، وذلك ما لا يذهب إليه أحد « ترى » فعل مضارع ، وهى بصرية أولى من أن تكون علمية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « منهن » جارٌّ ومجرور متعلق بترى « غولا » مفعول به « تغول » فعل مضارع ، فاعله

وقال الآخر :

٣٨ — لَعْمَرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمَرِ عَاجِلُ

﴿ تنبيه ﴾ من العرب من يسكن الباء في النصب أيضا ، قال الشاعر :

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا

ضمير النول المستتر فيه ، والجملة في محل نصب صفة لغولا ، وإن جعلت ترى عامية كانت الجملة في محل نصب على أنها مفعول ثان

الشاهد فيه : قوله « غير ماضى » حيث جرّ المنقوص - وهو ماضى - بالكسرة الظاهرة على الباء ، والقياس أن يحذفها ؛ لأنها تكون ساكنة - لتقل الكسرة عليها - والتنوين بعدها ساكن ، فتحذف للتخلص من التقاء الساكنين ، قال ابن سيده : « هكذا أشده سيبويه » اه ، وقال الجوهري : « إنما رده إلى أصله للضرورة ؛ لأنه يجوز في الشعر أن يجرى الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه لأنه الأصل » اه ، وقال ابن برى : « ويروى * غير ماصبا * أى : من غير صبا منهمن إلى » اه ، وقال ابن القطاع : « الصحيح * غير ماصبا * وقد صحفه جماعة » اه

٣٨ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا اللفظ : « لعمرك » العمر بفتح العين وضمها - أحد أعمار الإنسان ، والحياة ، قال صاحب المختار : « ولم يستعمل في القسم إلا المفتوح منهما ، تقول : لعمر الله ، فاللام لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : لعمر الله قسمي ، أو لعمر الله ما أقسم به ، فإن لم تدخل عليه اللام نصبته نصب المصادر » اه ، ومثله في اللسان « تدرى » تعلم « عاجل » قريب لإعراب : « لعمرك » يفهم إعرابه مما نقلناه عن المختار « ما » نافية « تدرى » فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه « متى » اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجائى « أنت » مبتدأ « جائى » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ولكن » حرف استدراك ونصب « أقصى » اسم لكن « مدّة العمر » مضاف إليه « عاجل » خبر لكن الشاهد فيه : قوله « جائى » حيث رفعه بالضمة الظاهرة على الباء ، وقياسه حذفها ، كما ذكرنا

في الشاهد السابق ، ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ حَبِثُ الثَّرَى كَابِي الْأَزْنُدِ

وقول الآخر :

تَرَاهُ وَقَدْ بَدَّ الرُّمَّةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ عَنْهُمْ مُضْعِي الْخَدِّ

٣٩ — هذا البيت مما ينسب إلى مجنون بن عامر : قيس بن الملوح بن مزاحم ، وقبله قوله :

خَلِيلٌ ، لَا ، وَاللَّهِ لَا أَمْلِكُ الَّذِي قَضَى اللَّهُ فِي لَيْلٍ ، وَلَا مَا قَضَى لِيَا
قَضَاهَا لِنَعِيرِي وَأَبْتَلَانِي بِحُبِّهَا فَهَلَّا بَشَى غَيْرَ لَيْلَى أَبْتَلَانِيَا
وبعده البيت الشاهد ، وبعده قوله :

وَمَاذَا لَهُمْ ؟ لَا أَحْسَنَ اللَّهُ قِسْطَهُمْ !! مِنْ الْحَطِّ فِي تَصْرِيمٍ لَيْلَى حِبَالِيَا

اللفظة : « واش » ومثله الوشاء - بزنة المبالغة - النعام الذي يفسد بين الناس « اليمامة » موضع محدود من نجد ، بينه وبين البحرين عشرة أيام ، وكان اسمها قديماً جوا ؛ فسميت اليمامة ، باليمامة بنت سهم بن طسم ، وتسمى العروض - بفتح العين وتخفيف الراء - أيضاً ، قاله ياقوت « حضرموت » قال ياقوت في معجم البلدان : « بالفتح ثم السكون وفتح الراء واليم : اسمان مركبان ، طولها إحدى وسبعون درجة وعرضها اثنتا عشرة درجة ، فأما إعرابها فإن شئت بنيت الاسم الأول على الفتح وأعربت الثانية بإعراب مالا ينصرف ، فقلت : « هذا حضرموت » وإن شئت رفعت الأول في حال الرفع وجررتَه ونصبته على حسب العوامل وأضفته إلى الثانية فقلت « هذا حضرموت » أعربت حضرا وخفضت موتا ؛ ولك أن تعرب الأول وتخبر في الثانية بين الصرف وتركه ، ومنهم من يضم ميمه فيخرج مخرج عنكبوت » اه ، ثم قال : « وحضرموت : ناحية واسعة في شرق عدن بقرب البحر ، وحولها مال كثيرة تعرف بالأحقاف . وقال ابن الفقيه : حضرموت مخلاف من اليمن بينه وبين البحر رمال ، وبينه وبين مخلاف صداء ثلاثون فرسخا ، وبين حضرموت وصعاء اثنتان وسبعون فرسخا ، وقال الإصطخرى : بين حضرموت وعدن مسيرة شهر » اه كلامه

الإعراب : « لو » حرف تعليق « أن » حرف تأكيد ونصب « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور « باليمامة » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « داره » مبتدأ مؤخر ، والهاء ضمير الواشى مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف يلي لو ، تقديره : ولو ثبت كون واش - إلخ ، وذلك على الأرجح عند العلماء في تقدير المصدر المنسبك من أن ومعموليها التالية للو ، وسنفضل المذهب فيه في موضعه من الكتاب « وداري » الواو واو الحال ، داري : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « بأعلى » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال « حضرموت » مضاف إليه ، وتفصيل إعرابه تفهمه من كلام ياقوت الذي نقلناه لك في لغة الشاهد « اهتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير الواشى المستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب لو « ليا » جارّ ومجرور متعلق باهتدى ، والآنف للإطلاق

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر .

(وَأَيُّ فِعْلٍ) كان (آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ) نحو يَحْشَى (أَوْ وَآوُ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَأَى) نحو يَرْمِي (فَعْتَلًا عَرَفَ) أى : شرط ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْلٌ » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانية ، و « آخر منه ألف » جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ، و « آخر » اسمها ، و « ألف » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربعية ، و « عرف » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكنّ نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجملة الجواب معا ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و « معتلا » حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى

الشاهر فيه : قوله « واش » حيث سكن الياء فى حالة النصب كما يسكنها فى حالتي الرفع والجر ، فالتقت ساكنة مع التنوين الساكن ، فاضطرّ إلى حذفها تخلصا من التقاء الساكنين ، ولو عامله بمقتضى القياس لقال « ولو أن واشيا » ؛ لأن الفتحة تظهر على الياء والواو لحفتها عليهما ، وروى بعض الناس منهم ابن قتيبة فى الشعراء (ص ٣٦٤) هذا البيت هكذا
* وَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالْجَمَةِ دَارُهُ *

وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه ؛ لأنه مرفوع كما هو واضح ، ومن شواهد هذه المسألة قول الراجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدَى جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِقِ
وقول الآخر :

يَا بَارِى الْقَوْسِ بَرِيًّا لَسْتَ تُحْكِمُهُ لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ ، أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا
وقول بشر بن أبى خازم أحد شعراء الجاهلية :

كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ وَلَيْسَ لِلنَّائِي إِذْ طَالَ شَافٍ

فقد سكن الياء فى « أَيْدِيَهُنَّ » مع أنه اسم « كَأَنَّ » وسكن الياء فى « بَارِيهَا » مع أنه مفعول لأعط ، وسكن الياء فى قوله « كَافٍ » مع أنه حال من النائى الذى هو فاعل كفى ؛ ويقال « كَافٍ » مفعول مطلق بمعنى كفاية ، وفيه شاهد على هذا الوجه أيضا ، ومثل هذين الوجهين يجران فى قول شاعر الحماسة ولكنه لاشاهد فيه لما نحن بصدده :

أَعَانَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَكَ بَرَكُهُ كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتُهُ بِي كَافِيَا

معتلا (فَالْأَلْفُ أَنْوٍ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْعَى » « وَلَنْ يَحْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده (وَأَبْدِ) أى : أظهر (نَصَبَ مَا) آخره واو (كَيْدَعُوْ) أو ياء نحو (يَرَى) خلفه النصب ، وأما قوله :

٤٠ — أَيْ اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأَمْ وَلَا أَبِ

وقوله :

٤١ — مَا أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحْطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ

٤٠ — هذا عجز بيت من قصيدة لعامر بن الطفيل العامري الجعدي ، وصدره قوله :

* فَمَا سَوَدَّتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ *

و بعد بيت الشاهد قوله :

وَلَكِنِّي أَحْمِي حِمَاهَا ، وَآتَقِي أَذَاهَا ، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبِ

اللفظ : « سودتني » جعلتني سيذا « عامر » قبيلته « أحمي حماها » أمنعه من الغيرين عليه فلا يقربه أحد « بمنكب » هو الجماعة من الفرسان وأعوان العرفاء ، والنكابة مثل العرافة والنقابة

المعنى : يريد أن ماهو عليه من المجد والعزة ليس هو الذي ورثه عن قومه ، ولكنه مجد ناله بنفسه ، وعز استولى عليه بغلبته وقوته ، ولا يقصد أن يرمى قومه بنقيض هذه الصفات ؛ فإن من أخلاقهم أن يعير بعضهم بعضا بلؤم آباءه ودناءة أصوله ، وإنما يريد أنه لم يركن إلى الاكتفاء بما ورثه عنهم ، وإنما استحدث لنفسه مجدا فوق مجد

الإعراب : « فَمَا » نافية « سودتني » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « عامر » فاعل « عن ورائه » متعلق بسود « أَيْ اللهُ » فعل وفاعل « أن » مصدرية ناصبة « أسمو » مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير المتكلم المستتر فيه « بأَمْ » جار ومجرور متعلق بأسمو « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي المستفاد من معنى العامل وهو أَيْ « أَب » معطوف على أَمْ

الشاهر في : قوله « أسمو » حيث نصبه بفتحة مقدرة على الواو ، مع أن الفتحة خفيفة على الواو وليست متعذرة الظهور ، وقياس مثل ذلك أن تظهر الفتحة على الواو والياء لما ذكرنا

٤١ — هذا البيت من كلمة لخندج بن خندج - بضم الحاء والبدال بينهما نون ساكنة

فيهما - المرى ، يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبائه ، وأول هذه الكلمة - وهى من شعر الحماسة - قوله :

فِي لَيْلٍ صَوْلٍ تَنَاهَى الْعَرْضُ وَالطُّولُ كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ
لَا فَارَقَ الصُّبْحُ كَفِّيَ إِنْ ظَفِرْتُ بِهِ وَإِنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْهُ وَتَحْجِيلُ

وبعد البيت المستشهد به قوله :

اللَّهُ يَطْوِي بِسَاطِ الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا حَتَّى يُرَى الرَّبْعُ مِنْهُ وَهُوَ مَأْهُولُ

اللفظ : « صول » مدينة من بلاد الحزر فى نواحى باب الأبواب ، وهو الدربند ، قاله ياقوت « مأهول » مسكون ، عامر بأهله « شحط » بفتح الشين ، و بفتح الحاء المهملة ، أو سكونها لكن فى غير البيت - هو البعد ، وتقول : شحطت الدار تشحط - من باب فتح - إذا بعدت « الحزن » بفتح الحاء وسكون الزاى - موضع بعينه ، قال الأزهري : « فى بلاد العرب حزان : أحدهما حزن بنى يربوع ، وهو مربع من مراح العرب فيه رياض وقيعان ، وكانت العرب تقول : من تربح الحزن ، وتشقى الضان ، وتقيظ الشرف ؛ فقد أخصب ؛ والحزن الآخر : ما بين زباله فما فوق ذلك مصعدا فى بلاد نجد ، وفيه غلظ وارتقاع » اهـ ، عن اللسان

الاعراب : « ما » تعجبية مبتدأ « أقدر » فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى « ما » مستتر فيه وجوبا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « أن » حرف مصدرى ونصب « يدنى » فعل مضارع ، منصوب بفتحة مقدرة على الياء ، وتستعرف ما يعنى لنا فيه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى على إدانته ، والجار والمجرور متعلق بأقدر « على شحط » جار ومجرور متعلق بيدنى ، وعلى بمعنى مع « من » اسم موصول ، مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ليدنى به « داره الحزن » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول « ممن » جار ومجرور متعلق بيدنى أيضا « داره صول » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله « ممن »

الشاعر في : قوله « أن يدنى » حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله « يدنى » - بفتحة

مقدرة على الياء ، مع أن القياس إظهار الفتحة على الياء لحقتها

هذا توجيه كلام الشارح العلامة هنا لهذا البيت ، وسيأتى فى باب نواصب المضارع ، إن شاء الله ،

أن من العرب من يهمل « أن » المصدرية ، فلا ينصب بها المضارع تشبيها لها بما المصدرية : ﴿ فكأن أن » ما » المصدرية لا تنصب فكذلك « أن » ؛ لأنهما تشا كلا فى أن كلا منهما يسبك الفعل بالمصدر ، وقد ورد من ذلك - وهو إهمال « أن » المصدرية - عدة أبيات ، منها قول الشاعر :

فضرورة .

(وَالرَّفْعُ فِيهِمَا) أَيْ : الواوِ والياءِ (أَنُو) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلَاثِهِنَّ) وأبقى الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا) نحو «لَمْ يَحْشَ» ، و«لَمْ يَغْزُ» و«لَمْ يَرْمِ» فالرفع : نصب بالمفعولية لِأَنُو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لأحذف والضمير في «ثلاثهن» لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف ، وهي الأفعال الثلاثة المعتلة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما للأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولاً للحال ، والضمير للأفعال ، ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما للأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدي ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿خاتمة﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكُمَا - مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وقول الآخر :

إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ مَجْزُوعِهِمْ فَلَا بُدَّ أَنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ تَبَابٍ

وقول عبد الله بن السمينه :

وَلِي كَيْدٌ مَقْرُوحَةٌ مَنْ يَدْبِغُنِي بِهَا كَيْدًا لَيْسَتْ بِذَاتِ قُرُوحٍ ؟

أَيُّ النَّاسِ - وَيَحِ النَّاسِ - أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحٍ ؟ !

فقول الأول « أن تقرأ » وقول الثاني « أن يلقون » وقول الثالث « أن يشترونها » بإثبات نون الرفع في الشواهد الثلاثة دليل على أنهم قد يهملون « أن » المصدرية ، فلو قلت في بيت الشاهد : إن حنذا قد أهمل أن المصدرية كما أهملها هؤلاء الشعراء ، لم تكن قد أبعدت ، قال جار الله في الفصل : « وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبها بما ، قال ❦ أن تقرأ .. الخ ❦ وعن مجاهد (أن يتم الرضاعة) بالرفع » اه كلامه

وسنتكلم على هذه المسألة بأوسع من ذلك في باب « إن وأخواتها » وفي باب « نواصب المضارع » ، إن شاء الله تعالى

٤٢ — وَتَضَحُّكَ مَنِيَّ شَيْخَةٍ عُبْشَمِيَّةٍ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا

٤٣ — هذا البيت من كلمة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي اختارها المفضل في المفضليات ، وأبو علي القالي في ذيل الأمالي ، وأولها قوله :

أَلَا لَا تُلُومَانِي ، كَفَى اللُّومَ مَا بِيَا فَمَا لَكُمْ فِي اللُّومِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْحِي أَخْيَ مِنْ شِمَالِيَا

اللفظ : « عبشمية » نسبة إلى عبد شمس ، بطريق النحت ، وذلك أن لك في كل مركب إضافي أردت أن تنسب إليه ثلاثة وجوه : أحدها أن تنسب إلى صدره وتترك عجزه ، فتقول : « امرئى » في النسب إلى « امرئ القيس » قال ذو الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرْئِيُّ لَعْوًا كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا

وتقول : « عبدى » في النسبة إلى « عبد القيس » ، قال سويد بن أبي كاهل :

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ تَحْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

الوجه الثانى : أن تنسب إلى عجزه وتترك صدره ، إذا كان الصدر معرّفا بالعجز ، أو خشيت أن يلتبس الأمر لوجود الصدر مضافا إلى متعدّد ، فمثال الأوّل : « ابن عمر ، وابن عباس ، وابن عوف ، وابن الحسين » ومثال الثانى : « عبد الدار ، وعبد قيس ، وعبد شمس ، وعبد مناف » تقول في النسب إليها : « عمرى ، وعباسى ، وعوفى ، وحسينى » وتقول : « دارى ، وقيسى ، وشمسى ، ومنافى »

الوجه الثالث : أن تأخذ من الصدر حرفين ومن العجز حرفين فتصير المجموع بزنة جعفر من الرباعى ثم تنسب إليه ، فتقول : « عبدرى ، وعبقسى ، وعبشمى ، وعبمقى » وقد قالوا : تعبشم الرجل ، وتعبقس ، إذا تعلق بسبب من أسباب عبد شمس ، أو عبد قيس ، بنحو حلف أو جوار ، فأخذوا من المركب فعلا على طريق النحت أيضا

الإعراب : « تضحك » فعل مضارع « منى » جار ومجرور متعلق به « شيخه » فاعل « عبشمية » صفة لشيخه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف « لم » نافية جازمة « ترى » مضارع مجزوم بلم ، وستعرف علامة جزمه ، والرؤية بصرية ، وفاعله ضمير مستتر « قبلى » ظرف متعلق بترى ، وياء المتكلم مضاف إليه « أسيرا » مفعول به لترى « يمانيا » : صفة لأسير ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف مع الجازم ، وقد اختلف العلماء في توجيه ذلك ؛ فقال الزجاجى والأعلم : « إن ذلك لغة ضعيفة استعملها الشاعر عند احتياجه إليها لإقامة الوزن » وأنكر ابن السيد والصفار كون ذلك لغة ، وجزما بأنه ضرورة من ضرورات

وقوله :

٤٣ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

الشعر ، ويؤيد مذهبهما أن سيويوه قد اعتبر هذا من ضرورات الشعر ، نسب هذا إليه البغدادى نقلا عن ابن خلف ، وقد بحثت عن قوله في هذا فلم أعثر عليه ، وعلى أنه ضرورة يكون جزمه بحذف الحركة المقدرة على حرف العلة إجراء للمعتل مجرى الصحيح في أن كلا منهما ينجزم بحذف الحركة ، والفرق بينهما أن حركة الصحيح المحذوفة كانت ظاهرة ، والحركة المحذوفة من المعتل كانت مقدرة ، ويدل ذلك على تقدير الحركة على حرف العلة وتقدير حذفها أنهم ربما اضطروا فحركوا الواو والياء كما سبق القول في الشاهدين (رقم ٣٧ و ٣٨) وكما سيأتى لنا ذكره قريبا (ص ٨٤) هذا كله على اعتبار أن هذه الألف الموجودة في قوله « لم ترى » ؛ هي لام الفعل ، ومن العلماء من ذهب إلى أن اللام حذفت للجازم ، وعليه فهو مجزوم بحذف حرف العلة ، ولكنه لما أبقى الفتحة قبلها لتدل على أن المحذوف ألف أشبعت هذه الفتحة فنشأت عنها ألف ، فهذه الألف - على هذا الوجه - ألف الإشباع ، لا لام الفعل ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذا

٤٣ - البيت أول كلمة لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسى ، وبعده قوله :

وَمُحِبِّسَهَا عَلَى الْقُرْشِيِّ تُشْرَى بِأَذْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادٍ
بِمَا لَاقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ
فَهُمْ فَخَرُوا عَلَى بَغِيرٍ فَخَرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي

اللفظة : « الأنباء » : جمع نباء ، مثل سبب وأسباب ، وبطل وأبطال ، وهو الخبر وزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بذى الشأن من الأخبار « تنمى » تزيد وتكثر ، وهو من باب ضرب ونصر ، والأول أكثر رواية ، قاله في اللسان « لبون » هي الإبل ذوات اللبن « بنو زياد » هم الكلمة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسى ، وأهمهم فاطمة بنت الخرشب الأمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلا للربيع بن زياد في قصة قد اشتهرت اشتهارا يمنع من ذكرها

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام ، لم نافية جازمة « يَأْتِيكَ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، كما تقدم في الشاهد الذى قبله ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعول « وَالْأَنْبَاءُ » الواو للحال ، الأنباء : مبتدأ « تَنْمِي » فعل مضارع ، فاعله ضمير الأنباء مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال « بِمَا » اختلف العلماء في هذه الباء

وقوله :

٤٤ — هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُوْا لَمْ تَدَعِ

على أقوال كثيرة ، وطال بينهم الجدل في أمرها ، وأظهر ما ذهبوا إليه أنها زائدة ، وما: اسم موصول فاعل يأتي « لاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لبون » فاعل « بنى زياد » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره « لاقت » . وزيادة الباء في الفاعل هنا ضرورة شعرية ، قال ابن هشام بعد أن ذكر أن الباء التي تزداد مع الفاعل على ثلاثة أنواع : واجب ، وغالب ، وضرورة : « فالأول الذي يجب أن يكون : في فاعل أفعال الذي على صورة الأمر في باب التعجب ، نحو أحسن بأبي بكر أبا ، والنوع الثاني الذي يغلب أن يكون : في فاعل « كفى » التي ليست بمعنى وقى ، ولا بمعنى أجزأ وأغنى ، نحو « كفى بالله شهيدا » - قال : « والضرورة نحو قوله * ألم يأتيك - الخ * وقول الآخر :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهُ أَوْدَى بِنَعْلِي وَسِرْبَالِيهِ

وقال ابن الضائع في ألم يأتيك : إن الباء متعلقة بِنَعْلِي ، وإن فاعل يأتي محذوف ، فالبيت من باب التنازع ؛ لأن كلا من يأتيك وتنمى يطلب « ما لاقت » : فالأول يطلبه على أنه فاعل ، والثاني يطلبه على أنه مفعول ، فأعمل الثاني وعداء إليه بالباء ، وأضمر في الأول فاعله ، على ما اختاره البصريون ، وذهب ابن الحاجب في « أودى بنعلي » إلى أن الباء للتعديدية وهي متعلقة بأودى ، ولم يتعرض لذكر الفاعل ولا بين مرجعه إذا قدر ضميرا ، ويجوز أن يكون ضميرا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من أودى ، والتقدير : أودى هو ، أى : مرد « اه كلامه مع إيضاح كثير

الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء مع الجازم ، والقول فيه كالقول في الشاهد السابق ، وقد روى * وهل أتاك والأنباء تنمى * وعليها لا شاهد فيه ، قاله الأصمعي ، وقال ابن جني : روى * ألم يأتك والأنباء تنمى * من غير ياء ، ولا شاهد فيه على هذا أيضا

٤٤ — نسب جماعة من الناس هذا الشاهد لأبي عمرو بن العلاء يقوله للفرزدق الشاعر المعروف ، وكان الفرزدق كثير الهجاء له ، ثم أتاه معتذرا إليه عما كان منه ، وقال فيه أبياتا منها قوله :

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ

وقد بحثت طويلا فما عثرت لبيت الشاهد على سابق أو لاحق ، وقد رواه المرتضى رحمه الله في شرح القاموس مرتين غير أنه جعل يحزه * لم أهجو ولم أدع * وهذا يدل على أن قائله غير أبي عمرو ، بل قائله على هذه الرواية هو الذي كان يهجو

اللفظة : « ز بان » بفتح الزاي وتشديد الباء - اسم رجل ، وقد ذكر المحجد في القاموس جماعة تسموا بهذا الاسم ، منهم أبو عمرو بن العلاء المازني النحوي اللغوي المقرئ ؛ قيل : اسمه ز بان ، وقيل : ذلك لقبه ، واسمه العريان أو يحيى ، وقيل : غير ذلك ، قاله السيد المرتضى ، وقال ابن منظور : « وز بان : اسم ، فمن جعل ذلك فعلا من ز بن صرفه ، ومن جعله فعلا من ز ب لم يصرفه » اه . قلت : وهو مذكور في هذا البيت مرتين على المنع

الوعراب : « هجوت » فعل وفاعل ، والتاء في رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب ، وهي فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للتكلم « ز بان » مفعول به « ثم » حرف عطف « جئت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « معتذرا » حال من الفاعل « من هجو » جار ومجرور متعلق بمعتذر « ز بان » مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تهجو » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو ، كما تبين مما سبق « ولم » الواو عاطفة ، ولم : نافية جازمة « تدع » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للروى الشاهد فيه : قوله « لم تهجو » حيث أثبت الواو مع الجازم ، وقد تقرر أن الواو والياء والألف التي تكون آخر المضارع تحذف عند دخول الجوازم ، وقد عرفت اختلاف العلماء في أن ذلك لمة لبعض العرب أو ضرورة من ضرورات الشعر

ومثل هذه الأبيات ما ينسب إلى رؤبة بن العجاج من قوله :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ

وقول الآخر :

* مَا أَنَسَ لَا أَنْسَاءُ آخِرَ عَيْشَتِي *

وقد قدمنا أن من العلماء من يدعى أن هذه الأحرف ليست لامات فتحذف للجزم ، وإنما هي ناشئة عن إشباع الحركات التي قبلها ، وقد سهل هذا المذهب عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أشبع الحركة فنشأ عن ذلك حرف معتل مجانس لها ، كما في قول الشاعر - وأنشده الفراء وابن جني وابن فارس والفارسي - :

وَأَنْنِي حَيِّمًا يَثْنِي الْهُوَى بَصْرِي مِنْ حَيِّمًا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

وكقول عنزة بن شداد العبسي من معلقته :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْقَرَمِ

أراد الأول « أدنو فأنظر » فأشبع ضمة الظاء فنشأ عنها واو ، وأراد الثاني « ينبع » بوزان

فقل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في « ترَ » فنشأت ألف ، والكسرة في « يأتك » فنشأت ياء ، والضمة في « تهجُ » فنشأت واو ، وأما « سَنُقِرُّكَ فَلَا تَنْسَى » فلا نافية لانهائية ، أي : فلست تنسي

يفتح فأشبع فتحة الباء فنشأ عنها ألف ، هكذا وجهه جماعة ، وقيل : هو بوزان يفعل كينقاد وينداح ؛ والذفرى : الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن ، والغضوب : الناقة العبوس الصعبة الشديدة المراس ، والجسرة : الجاسرة فى السير ، والزيافة : المتبخرة ، والفنيق : الفحل المكروم لا يركب لكرامته عند أهله ، والمقرم : الذى لا يحمل عليه ولا يذلل وإنما هو للفحلة - بكسر الفاء وسكون الحاء - وروى فى مكانه « المكدم » بضم الميم وفتح الدال بينهما كاف ساكنة - وأصله من « الكدم » وهو العض بأذن الفم ، وقياس هذه الكلمة أن يكون فعلها « أ كدم » بالهمزة الزائدة ؛ لكن المحفوظ « كدم » من بابى نصر وضرب

فها تمه : بقى مما لم يذكره الشارح فى هذه المسألة أن من الشعراء من تحمله الضرورة على إظهار الضمة على الواو والياء فى الفعل ، كما أظهروا الكسرة والضمة عليها فى الاسم ، وذلك مثل قول الأعرابي ، وقد ضافه رجل فذبح له عنزا فجراه الضيف عنها مالا كثيرا :

فَقُمْتُ إِلَى عَنزٍ بَقِيَّةٍ أَعْنُرُ فَأَذْبَحُهَا فِعْلٌ أُمْرِي غَيْرِ نَادِمٍ
فَعَوَضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ

وقول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو قِيَصَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ

النكرة والمعرفة

(نَكْرَةٌ قَابِلُ أَلٍ مُؤَثِّرًا) فيه التعريف؛ كرجل، وفرس، وشمس، وقمر (أَوْ وَاقِعٌ مُّوَقِعٌ مَّا قَدْ ذُكِّرَا) أى: ما يقبل أَل، وذلك كذئب، بمعنى صاحب، و«مَنْ» و«مَا» في الشرط والاستفهام، خلافا لابن كَيْسَانَ في الاستفهاميتين؛ فإنهما عنده معرفتان، فهذه لا تقبل «أَل» لكنها تقع موقع ما يقبلها، إذ الأولى تقع موقع صاحب، و«مَنْ» و«مَا» يقعان موقع إنسان وشيء، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام، فإن ذلك طارئ على «مَنْ» و«مَا»؛ إذ لم يوضعا في الأصل له، ومن ذلك أيضاً «مَنْ» و«مَا» تكرر في موصوفتين، كما في «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ»، و«بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ» فإنهما لا يقبلان أَل، لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء، وكلاهما يقبل أَل، وكذلك «صَه» و«مه» بالتنوين، لا يقبلان أَل، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها، وهو سكوتا وانكفاً، وما أشبه ذلك، ونكرة: مبتدأ، والمسووغ قصد الجنس، وقابل أَل: خبر، ومؤثراً: حال من المضاف إليه، وهو «أَل»، وشرط جواز ذلك موجود، وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها، واحترز بمؤثراً عما يدخله «أَل» من الأعلام لضرورة أو لمخ وصف، على ما سيأتى بيانه، فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً؛ فليس بنكرة.

(تنبيه) قدم النكرة لأنها الأصل، إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقل أولى بالأصالة، وأيضاً فالشئ أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم: العلم، واللقب، والكنية. وأنكر النكرات: مذكور، ثم موجود، ثم مُحدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم، فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه، فتقول: كل عالم رجل، ولا عكس، وهكذا كل رجل إنسان، إلى آخره.

(وغيره) أى: غير ما يقبل «أَل» المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة)؛ إذ لا واسطة، واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة، قال في شرح التسهيل: مَنْ تعرض لحد المعرفة تجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

وأَنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة : المضمَر (كَهُمْ ، وَ) اسم الإشارة ، نحو (ذِي ، وَ) العلم نحو (هِنْدَ ، وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِي ، وَ) المحلى بأل نحو (الْغُلَامَ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِي) ، وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيارْجُلُ ، واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله في شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما استراه ، فأعرفها المضمَر على الأصح ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف من الموصول ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه ، مطلقا عند الناظم ، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمَر في رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم .

(فَمَا) وضع (لِذِي غَيْبَةٍ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكماً ، على ماسيأتي في آخر باب الفاعل ، (أَوْ) لذي (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهُوَ) وفروعها (سَمَّ) في اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمَر ، وسماه الكوفيون كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا ﴿تنبيه﴾ رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل .

(وَدَوَّاتُصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ) به ، (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (اخْتِيَاراً أَبَدًا) وقد يليها اضطراباً ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَرِيَارُ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها مع كثرة استشهاد النحاة به ووجوده في أكثر كتب النحو ، وقد نسب أكثر النحاة روايته إلى أحمد بن يحيى ثعلب ، وقال البغدادى : « وهذا البيت أنشده الفراء في تفسيره ، ولم يعزه إلى أحد » اه
اللفظة : « نُبَالِي » مضارع من المبالاة ، وهي الأكثر ثباتاً بالشيء ، وأن تأبه له ، وأكثر ما تستعمل بعد النفي ، كما في بيت الشاهد ، وربما استعملت في الإثبات ؛ إذا جاءت أخرى بعدها منفية ، وذلك مثل قول زهير :

لَقَدْ بِالْيَتِّ مَطْعَنٌ أَمْ أَوْفَى وَلَكِنْ أَمْ أَوْفَى لَا تُبَالِي

... ..

« ديار » من الأسماء المستعملة في النفي العام ، يقال : « مافي الديار ديار وديور » أي : مافيها أحد ، قال جابر الله الزخشمي « ووزنه فيعال من الدور ، أو من الدار ، وأصله ديوار ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ولو كان وزنه فعالا - بتكرير العين - لكان دوارا » انتهى عن الكشف في تفسير سورة نوح مع بعض إيضاح ، قال أبو رجاء : هذا إذا كان أصله من الدور أو من الدار كما ذكر ذلك في أول كلامه ، ولو كان من المدير لكان وزنه فعالا

المعنى : إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد مغتفرة غير مبالي بها ؛ لأنك المطلوبه لنا دون كل من عداك ، فإذا خلصت لنا فلا التفات إلى غيرك
الإعراب : « ما » نافية « نبالي » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « كنت » فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطبة اسمه « جارتنا » خبر كان ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية ناصبة « لا » نافية « يجاورنا » مضارع منصوب بأن ، والضمير في محل نصب مفعول به ليجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي « إلّاك » إلا استثنائية ، والكاف مستثنى تقبّلم على المستثنى منه « ديار » فاعل يجاور ، وهو المستثنى منه

الشاهد في : قوله « إلّاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد « إلّا » شذوذا ، والقياس وقوعه بعدها منفصلا ، نحو « أن لا يجاورنا إلّا إياك أحد » فيجىء بإيّاك مكان الكاف ، كما قال عمرو ابن معديكرب :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتُهَا . مَا قَطَّرَ الْفَارَسَ إِلَّا أَنَا

وإنما سهل وقوع الكاف بعد « إلّا » في بيت الشاهد أربعة أمور :
أحدها : أن الأصل في الضمير الاتصال

الثاني : أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو « إنك ، وإعالك ، وكأنك » و « إلّا » في معنى العامل ، إذ كانت مقوية له ، حتى ذهب بعضهم إلى أنها العاملة
الثالث : أن « إلّا » تشبه « غير » فيسهل إجراؤها مجراها ؛ فكما تقول « غيرك » تستسيغ أن يقول « إلّاك »

الرابع : أن فيه عدولا إلى الأخف الأوجز

هذا ، واعلم أولا أن ابن الأنباري يحيز أن يقع المتصل بعد « إلّا » مطلقا ، وثانيا أن رواية هذا الشاهد على الوجه الذي ذكره الشارح هي رواية الكوفيين ، وأما البصريون فأنهم لا يروونه إلا على وجه مستعمل كثيرا ، وقد ردّوا على الكوفيين بعدم تسليم صحة روايتهم ، ولو فرضنا أنها

وذلك (كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكَ * وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ) مِنْ قولك (سَلِيهِ مَمْلَكَ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثاني — وهو الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير المخاطبة مرفوع ، والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لاتتأني البداءة بها ، ولاتقع بعد إلا .
(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ) باتفاق النحاة ، واختلف في سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمر مُضْمَنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف .

وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ؛ لأن المضمر لاتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له في الجمود ؛ فلا يَتَصَرَّفُ في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغته لاختلاف المعاني .

قال الشارح : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها

رواية صحيحة فهي شاذة لا يقاس عليها ؛ فكل ما ذكرناه على فرض تسليم رواية الكوفيين ، قال صاحب اللب : ورواية البصريين

* أَنْ لَا يَجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دَيَّارُ *

اه ؛ ورواه البرد :

* أَنْ لَا يَجَاوِرَنَا سِوَاكَ دَيَّارُ *

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه ، وهما الروايتان اللتان يمسك بهما البصريون ، وكان أبو العباس البرد لا يجيز أن يقع الضمير المتصل بعد « إلا » مطاقا ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَى ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ

بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (وَلَقَدْ مَاجِرٌ كَلَفَظَ مَا نَصِبَ) نحو : «إنه» ، و«له» ، و« رأيتك » ، و« مررت بك » (لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّتَا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ) فناً في « بِنَا » في موضع جر بالياء ، وفي « فَإِنَّا » في موضع نصب بـ « بِنَا » ، وفي « نِلْنَا » في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و« هُم » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يشبهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميراً متصلاً فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربى ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي ، وإني ، و« هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ، إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لَمَّا غَابَ وَغَيْرُهُ) أى : المخاطب ، فالغائب (كَقَامَا) وقاموا ، ومَن ، (وَ) المخاطب نحو (اعلموا) واعلموا ، واعلمن .

﴿ تنبيه ﴾ رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرُهُ » المتكلم بالتمثيل

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز — وهو ما له وجود في اللفظ — ومستتر — وهو ما ليس كذلك — وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَأَفْعُلُ) يازيدُ ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوْافِقُ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَفْتَبِطُ) ، أو ببناء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كحَلَا وَعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خلا زيدا » ، و« ما عدا عمرًا » ، و« لا يكون بكرًا » ، أو بأفعل التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمُ أَحْسَنُ أَثَاثًا » أو باسم فعل ليس بمعنى المضى : كـ« نَزَالَ » ، و« مَهْ » ، و« أَفَّ » ، و« أَوْهَ » والثاني : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة

قال في التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زَيْدٌ قام أبوه » أو « مَا قامَ إِلَّا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كَأَقْرَبِمْ ، وإلى ما يرفعهما كقام ، انتهى

﴿ تنبيه ﴾ إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودها إذا عدما من اللفظ

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُوَ) للغائب ، (وَأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لَا تَشْتَبِهْ) عليك (وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَ * إِيَّايَ) وفروعه ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا) فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أَنَا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين — واختاره الناظم — أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل : فُصْحَاهُنَّ إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلا ، والثانية إثباتها وصلا ووقفاً ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آنَ » بمد بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قلب « أَنَا » كما قال بعض العرب : « رَاءَ » فى « رَأَى » والخامسة « أَنْ » كَعَنْ ، حكاهما قطرب

وأما « هُوَ » فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك « هِىَ » وأما « هَا » و « هُم » و « هُنَّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أَنْتَ » فالضمير عند البصريين « أَنْ » ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفاً .

وأما « إِيَّايَ » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّايَ » هو الضمير ، ولواحقه — وهى الياء من إِيَّايَ ، والكاف من إِيَّاك ، والهاء من إِيَّاه — حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم

(وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِئُ *) الضمير (الْمُنْفَصِلُ * إِذَا تَأْتَتْ أَنْ يَجِئُ) الضمير (الْمُتَّصِلُ) ؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخضر من المنفصل ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :

٤٦ — وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ

٤٦ — البيت لزياد بن منقذ العدوي التميمي ، كذا نسبه ياقوت وابن منظور والحريري والعيني ، وقال جماعة منهم الدنوشري : إنه زياد بن حمل ، وفي اللسان أيضا : « ابن حمد » بيم ساكنة ودال مهملة وأظنه محرفا عن « حمل » بيم مفتوحة فلام ، وهو من قصيدة لزياد يقولها في تذكرة أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوأها وكان منزله بنجد في وادي أشي — بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء — وأولها قوله :

لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءَ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شَعُوبُ هَوًى مِثِّي وَلَا نَقَمُ
وَحَبْدًا حِينَ تُمَسِّي الرِّيحُ بَارِدَةً وَادِي أَشْيٍ وَفَتَيَانُ بِهِ هُضْمُ
مُحَدِّمُونَ كِرَامٌ فِي مَجَالِسِهِمْ وَفِي الرَّحَالِ إِذَا صَاحَبْتَهُمْ خَدَمُ
الْوَاسِعُونَ إِذَا مَا جَرَّ غَيْرُهُمْ عَلَى الْعَشِيرَةِ ، وَالْكَافُونَ مَا جَرُّمُوا
لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ إِذَا يَغْدُونَ أَرْدِيَّةً إِلَّا جِيَادُ قَسِيٍّ النَّبْعِ وَاللَّجْمُ

وبعد هذه الأبيات بيت الشاهد

اللائحة : « لاجبدا » كلمة تقال عند النعم والهجاء « صنعاء » : اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهي قصبة اليمن وأحسن بلادها ، والثاني قرية بالعوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح الشين — اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضمين أو بفتحيتين — جبل مطل على صنعاء قرب غمدان « أشي » قال ياقوت في معجمه : « موضع بالوشم ، والوشم : واد بالجماعة فيه نخل ، وهو تصغير الأشاء الذي هو صغار النخل ، وواحدته أشاء وهو لعدى الباب ، وقيل : هو الإحمال من بلعدوية » اه « هضم » بضمين — جمع هضوم ، وهو بفتح الهاء — الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ؛ إذا كانت تجود بما لديها تلقية فما تبقى « جر » : جنى ، يريد أنهم إذا جنى غيرهم تحملوا عنه الديات ، فإذا كانوا هم الجناة كفوا غيرهم مؤنة الاشتراك معهم في الحالات

الإعراب : « ما » نافية « أصحاب » مضارع ، فاعله ضمير التكلم المستتر فيه « من » زائدة « قوم » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « فأذكركم » الفاء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الفاء ، ويجوز أن يكون مرفوعا عطفا على أصحاب ، والفاعل ضمير مستتر ، وهم : ضمير عائد إلى قومه ، وهم الفتيان الهضم بوادي أشي ، وهو مفعول به « إلا » أداة استثناء ملغاة « يزيدهم » فعل مضارع ، وهم : مفعول أول ، وهو عائد على قومه أيضا « حبا » مفعول ثان « إلى » متعلق بيزيد « هم » فاعل ، وهو عائد على القوم الذين يصاحبهم

وقوله :

٤٧- بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ وَقَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

والمعنى على هذا أنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر قومه أمامهم إلا أثنوا عليهم وبالغوا في مدحهم فيزيدونه تعلقا بأهلهم ، كذا قالوا ، وربما كان المعنى : أنه ما يباو جماعة من الناس يصاحبهم إلا تكشفوا له عن أخلاق وصفات فاسدة فيتذكر ماثر قومه فيزداد لهم حبا ويشتد حنينه إليهم لحبه لمكارم الأخلاق

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا إلى هم » حيث فصل الضمير المرفوع - وهو « هم » الذي في آخر البيت - وكان قياسه أن يحجب به ضميرا متصلا بالعامل الذي هو « يزيد » فيقول « إلا يزيدونهم » قال ابن مالك : « الأصل إلا يزيدون أنفسهم حبا إلى » ثم حذف المضاف - وهو أنفس - وأقام المضاف إليه مقامه فصار « إلا يزيدونهم » ثم فصل الضمير المتصل ضرورة ، وأخره عن العامل « اه بايضاح ، وقال ابن هشام : « وإنما حمله على ذلك ظنه أن الضمير ين يعودان على شيء واحد ، وليس كذلك ، بل الضمير المنصوب يعود إلى أهله والمرفوع يعود إلى من يصاحبهم » اه بايضاح أيضا ، ومثله للخطيب التبريزي ، وقد رد البماميني في حواشي المعنى على ابن هشام رحمه الله بما لا نشايه عليه ، وقال ابن هشام أيضا في شرح الشواهد : « ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضميرا مستترا عائدا إلى المصدر المفهوم من أذكركم ، ويكون الضمير المنفصل في آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، ولا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه على هذا التوجيه » اه عن العليمي مع إيضاح لعبارته

٤٧ - البيت للفرزدق ، من قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك ، وقبله قوله :

يَاخَيْرَ حَيٍّ وَقَتٌ نَعْلُهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ
إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فَنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

اللفظ : « وقت » من الوقاية ، وهي الحفظ « فند » - بفتح الفاء والنون - الكذب « فناء » بزنة كتاب - ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام ، وبالساعين الذين يسعون إليه من جميع أقطار الأرض « بالباعث الوارث » هما من أسماء الله الحسنى ، والوارث : الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، والباعث : الذي يحيي الخلق بعد الموت « ضمنت » تضمنتهم واشتملت عليهم « دهر الدهارير » أول الأزمنة السالفة

الإعراب : « بالباعث » : جار ومجرور متعلق بقوله حلفت في البيت الذي قبله « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعا وأعمل فيه أحدهما ، ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين « قد » حرف تحقيق « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم »

الأصل « إلاً يزيدونهم » و « قد ضمنتهم » ، أو تقدم الضمير على عامله ، نحو « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » أو كونه محصوراً بإلاً أو إنمّا ، نحو « أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » ونحو قوله :
٤٨ — أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارِ ، وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

مفعول « الأرض » فاعل « في دهر » : جارّ ومجرور متعلق بضمنت « الدهارير » مضاف إليه لدهر ، وجملة ضمن وفاعله في محلّ نصب على الحال من الأموات ، أو في محلّ نصب أو جرّ صفة للأموات أيضاً لأن « أل » الداخلة على الأموات جنسية ، ومدخول أل الجنسية معرفة لفظاً نكرة معنى ، فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التي بعده حالا فهي في محلّ نصب ، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف ، وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما ، لاجرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما في محلّ جرّ وإما في محلّ نصب

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث فصل الضمير ضرورة ، وكان القياس أن يقول « ضمنتهم » والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من وجهين : الأول : أن الضمير الذي فصل ضرورة مرفوع في البيت السابق ، ومنصوب في هذا البيت ، والوجه الثاني : أن الضمير في البيت السابق قد وقع الفصل بينه وبين عامله ، وفي هذا البيت جاء به والياً للعامل ، وهذا مما تقبح معه الضرورة ، ومثل الشاهد السابق في هذين الوجهين قول طرفة (نسبة إليه البغدادى ، ولم أجده في ديوانه المطبوع في أوربا وفي قازان) :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِرْ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالُ هُمْ

٤٨ — البيت من قصيدة للفرزدق عارض بها جريراً وافتخر فيها عليه ، وبعده قوله :

فَهَمَّا أَعِشْ لَا يَضْمَنُونِي ، وَلَا أَضِعْ لَهُمْ حَسَبًا مَاحَرَّكَتْ قَدَمِي نَعْلِي

اللفظ — « الذائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده : إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، أى أنه يدفع الأذى عنهم ويردّ غائلة الأعداء وسطوتهم « الدمار » بزنة كتاب ما يلزمك حفظه وحمايته « أحساب » جمع حسب — بفتحيتين — وهو ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه ، وقيل : حسب الرجل دينه ، وقيل : حسب المال ، والأول أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجبر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفأونه أو يغرمون عنه « ولا أضع » من الإضاعة « ماحركت » قدمي نعلي « أراد طول حياته

الإعراب : « أنا » مبتدأ « الذائد » خبره « الحامى » صفة له ، أو خبر ثان « الدمار » مضاف إليه ، أو منصوب على أنه مفعول للحامى « وإنمّا » أداة قصر مركبة من « إن » المؤكدة ، و « ما » الكافة « يدافع » فعل مضارع « عن أحسابهم » جارّ ومجرور متعلق بيدافع

لأن المعنى « لا يدافع إلا أنا » ، أو كون العامل محذوفاً أو معنوياً ، نحو « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ »
و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي
(وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءُ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهُهُ) أى : وما أشبهه هاء سَلْنِيهِ ، من كل ثانى
ضميرين أو لهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلاً نحو
« سَلْنِيهِ » ، و « سَلْنِي إِيَّاهُ » ، و « الدرهم أعطيتك » ، و « أعطيتك إياه » والاتصال حينئذ
أرجح ، قال تعالى : « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ » ، « أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا » ، « إِنْ يَسْأَلُكُمْ هُا » ،
« إِذْ يُبَيِّكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَاهُمْ كَثِيرًا » ومن الفصل « إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ
إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ » أو اسماً ، نحو « الدرهم أنا معطيك » ، و « معطيك
إياه » والانفصال حينئذ أرجح ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ - لَنْ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبُّكَ حَقًّا يَقِينًا

والضمير مضاف إليه « أنا » فاعل « أو » حرف عطف « مثلى » معطوف على الفاعل ، و ياء المتكلم
مضاف إليه

الشاعر فيه : قوله « وإنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل - وهو
« أنا » - لكونه والياً لإلا فى المعنى ، وأنت تعلم أن الضمير المتصل لا يقع بعد إلا ، وإنما قلنا إن
الضمير هنا وال « إلا » معنى من قبيل أن قوله « وإنما يدافع أنا » مثل قولك « ما يدافع
إلا أنا » ومعناها واحد

واعلم أن غرض الشاعر فى هذا البيت أن يقصر الدفاع عن الأحساب على نفسه أو مثله
فى استجماع الكلمات ، وذلك لا يتأتى إلا إذا أخرج الضمير وفصله كما فعل ، ألا ترى أنه لو قال
« وإنما أدافع عن أحسابهم » فقدم الضمير ، للزمه أن يجيء به مستترا ، ولكن يلزم على ذلك
محذور ، وهو أن يصير المقصور عليه هو قوله « عن أحسابهم » ، ويكون المعنى حينئذ « ما أدافع
إلا عن أحساب قومى » وشتان ما بين المعنيين : المعنى الذى قصد إليه ، والمعنى الذى تدلّ عليه
العبارة ، وإذا فهمت ذلك كله عرفت أن انفصال الضمير ههنا ليس ضرورة ولا شذوذاً ، بل
لغرض معنوى لا يوصل إليه بغير الفصل

٤٩ - البيت من قطعة اختارها أبو تمام فى حماسه ، ولم ينسبها إلى أحد معين ، ولا نسبها
أحد شراحه ، وقبلة :

لَنْ كُنْتُ أَوْطَأُ تَنِي عَشْوَةً لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْتُكَ الْوَدَّ حِينَا
وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَذِي نُهْزَةٍ تَبَدَّلَ غَثًا وَأَعْطَى سَمِينَا

وقوله :

٥٠ — وَمَنْعُكُمَا بَشَى يُسْتَطَاعُ

اللفظة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين - هي الأمر الملتبس الخفى الذى استتر عنك صوابه ، ويقال : وطى فلان عشوة ، وأوطأته إياها ؛ إذا ركب أمرا على غير بيان أو أركبته إياه « نهزة » بضم النون وسكون الهاء - وهى الفرصة ، ويروى فى مكان هذا اللفظ « بهزة » بالياء الموحدة التحتية ، وهى الغلبة ، و « حبك » فى بيت الشاهد قد ورد مرتين : أولاها بكاف المخاطبة دون ياء المتكلم ، ولا شاهد فيها ، والثانية بالياء والكاف جميعا وهى محل الشاهد ، ورواه العينى بالياء والكاف فهما نقلا عن خط أبى حيان ، وسيأتى إيضاحه

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « حبك » اسم كان ، والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « لى » : متعلق بحب ، وفى الإتيان باللام تقوية لعمل المصدر فى مفعوله ؛ فإن المصدر فرع عن الفعل فى العمل « كاذبا » خبر كان « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم الذى مهدت له اللام الأولى ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « حبيك » اسم كان ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والكاف ضمير الخطاب مفعوله « حقا » خبر كان « يقينا » صفة له ، أو خبر بعد خبر

الشاعر فيه : قوله « حبيك » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو الكاف - متصلا ، ولو أنه جاء به منفصلا لقال « حى إياك » ، ويجب أن نعلم أن الجبىء ثنائى الضميرين متصلا أو منفصلا إذا استوفيا الشروط التى ذكرها الشارح أمر جائز لضرورة فيه ولا شذوذ ، وغاية ما فى الأمر أن الاتصال فى مثل هذا البيت أقل استعمالا من الانفصال ؛ لأن العامل اسم

٥٠ - هذا عجز بيت من مقطوعة أوردها أبو تمام فى حماسته ، ونسبها إلى رجل من تميم ، ولم يزد شراحه فى تعريف القائل عن ذلك ، وذكر أن أحد الملوك كان قد طلب من الشاعر فرسا له واسمها سكاب ، بفتح السين والكاف - فضن عليه بها وأنشأ يقول :

أُبَيَّتَ اللَّعْنُ !! إِنْ سَكَابَ عِلْقُ نَفْسٍ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ
مُقَدَّاةٌ ، مُكْرَمَةٌ عَلَيْنَا ، يُجَاعُ لَهَا الْعِيَالُ وَلَا تُجَاعُ
سَلِيلَةُ سَابِقَيْنِ تَنَاجَلَاهَا إِذَا نُسِبَا يَضُمُّهُمَا الْكَرَاعُ
فَلَا تَطْمَعُ - أُبَيَّتَ اللَّعْنُ - فِيهَا وَمَنْعُكُمَا « البيت »

اللفظة : « أبيت اللعن » هى تحية الملوك فى الجاهلية ، ومعناها : امتنعت عن الأمر الذى تلعن عليه إذا أنيته « سكاب » اسم فرس الشاعر كما أسلفنا ، وفى هذا الوزن لغتان : إحداهما لغة

و (في) هاء (كُنْتُه) وبابه (الخُلف) الآتي ذكره (انْتَمَى) أى : انتسب، و (كَذَلِكَ) في هاء (خِلْتَنِيه) وما أشبهه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (وَاتِّصَالًا * أَخْتَارُ) في البابين ؛ لأنه الأصل ، ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » وقول الشاعر :

تيم ، وهى لغة الشاعر ، وهذه اللغة تعربه وتمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث أولالعلمية والعدل ، والثانية ، وهى لغة الحجاز ، تبنيه على الكسر لمشايمته المبني من نحو نزال « علق » بكسر فكون - أى نفيس تضق به النفس « مفداة » يريد أنها عزيزة عليهم غاية العزة حتى إنهم ليفدونها بالآباء والأمهات ، وإنهم ليؤثرونها عند الضيق والعوز على العيال فيجمعونهم ولا يجمعونها « تناجلها » ولداها « الكراع » بضم الكاف وتخفيف الراء - أصله أنف الجبل الذى يتقدمه ، سمي به الفحل الكريم من الخيل لعظمته

الإعراب : « فلا » القاء للتعليل ، لا : ناهية « تطمع » مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه « أبيت اللعن » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة اعتراضية لاجل لها من الإعراب « فيها » جار ومجرور متعلق بتطمع « ومنعكها » الواو واو الحال ، منع : مبتدأ ، والكاف مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ، والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان « بشيء » اختلاف العلماء في هذه الباء ؛ فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخفش إلى أنها زائدة ، و « شيء » خبر المبتدأ ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : (جزاء سيئة بمثلها) فالباء زائدة في الخبر الموجب ، وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية ، والجار والمجرور في « بمثلها » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفي « بشيء » يجوز أن يكون متعلقا بمنع ، وخبر المبتدأ جملة قوله « يستطيع » الآتى ، والمعنى على هذا : ومنعكها بأى شيء أردت ممكن ميسور ، ويجوز أن تتعلق يستطيع ، أى : ومنعكها يستطيع بشيء من الأشياء ، وسبب من الأسباب ،

الشاهد فيه : قوله « منعكها » حيث أتى بالضمير الثانى الذى هو « ها » متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال « منعك إياها » ، قال ابن هشام في شرح الشواهد : « هذا مما اتفق على أن فصله أرجح » اه ، وزعم العيني أن ابن الناظم والبرادى قد استشهدا بهذا البيت على أن وصل الضمير الثانى في مثله ضعيف ، وقد راجعت قولهما في هذا فلم أجدهما قد ذكرا شيئا منه ، بل نصريهما أن الوصل والفصل جائزان في سعة الكلام من غير تضعيف ،

٥١ — فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

٥١ — البيت لأبي الأسود الدؤلى ، وكان له غلام يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان كلما مضى بها تناول الشراب فاضطرب أمر بضاعته ؛ ففي ذلك يقول أبو الأسود :

دَعِ الْحَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّى رَأَيْتُ أَخَاها مُجْزِئًا بِمَكَايَا

و بعده البيت المستشهد به

اللفظة : « دَعِ الْحَمْرَ » اتركها ، ولا تقربها « الغواة » جمع غاو ، وهو الضال « أَخَاها » أراد به النبيذ المتخذ من الزبيب ، قاله الأعلام فى شرح أبيات الكتاب ، وابن السيد البطليوسى فى شرح أبيات أدب الكاتب ، وذهب الجوالقى فى شرح أدب الكاتب وابن الأنبارى فى الإنصاف إلى أنه أراد به الزبيب نفسه ، استبعادا منهما أن يبيح أبو الأسود لغلامه شرب النبيذ « مجزئا » كافيا أو مغنيا ، وبه روى « غذته أمه بلبانها » أراد أنهما من شجرة واحدة

المعنى : دَعِ الْحَمْرَ ولا تشربها فَإِنِّى رَأَيْتُ النبيذ أوالزبيب الذى هو أخوها ومن شجرتها قائما مقامها وكافيا عنها ، فَإِنْ لم يكن النبيذ نفس الحمرا لم تكن الحمرا نفس النبيذ فَإِنِّى شربا من عروق كرمه واحدة

الإعراب : « فَإِنْ » الفاء للتفريع ، إن : شرطية « لا » نافية « يَكُنْهَا » مضارع ناقص فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأخ ، وهو اسمه ، وها : ضمير يعود إلى الحمرا ، وهو خبره « أَوْ » عاطفة « تَكُنْهُ » مضارع ناقص أيضا ، معطوف على المضارع السابق ، وضميره المستتر عائد إلى الحمرا ، وهو اسمه ، والهاء العائدة إلى الأخ خبره « فَإِنَّهُ » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : توكيدية ناصبة ، والهاء اسمها « أَخُوها » خبر إن ، والضمير مضاف إليه « غَذَتْهُ » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والهاء مفعول « أُمُّهُ » فاعل ، والهاء مضاف إليه « بِلَبَانِهَا » جار ومجرور متعلق بغذا ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ » حيث أتى بالضمير المنصوب بالفعل الناسخ — وهو يكون — متصلا ، لأنه الأصل ، كما هو مختار الناظم من ترجيح الاتصال موافقا للرمانى وابن الطراوة ، ولو أنه أتى به على ما ذهب إليه سيبويه من ترجيح الإتيان به منفصلا ؛ أقال « فَإِنْ لَا يَكُنْ إِيَّاهُ أَوْ لَا تَكُنْ إِيَّاهُ » قال العلامة الصبان رحمه الله : ومحل جواز الوجهين فى « كان » وأخواتها فى غير الاستثناء ، أما فيه فيجب الفصل ، نحو « زيد قام القوم ليس إِيَّاهُ » أو « لا يكون إِيَّاهُ » فلا يجوز « ليسه ، ولا يكونه » كما لا يجوز « إِيَّاهُ » فكما لا يقع المتصل بعد « إلا » لا يقع بعد ما هو بعينها ، والظاهر أن « كاد » وأخواتها لا تدخل فى باب كان ؛ لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعا

وأما الاتصال في باب « خال » فلشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه ، وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ — بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بَرٍّ إِخَالِكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كِتْسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

وأما (غَيْرِي) سببويه والأكثر فإنه (اخْتَارَ الْأَنْفَصَالَ) فيهما ؛ لأن الضمير في البابين خبر في الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأول قوله :

إلا في ندور ، وجزم في شرح التسهيل بأن جواز الاتصال والانفصال خاص بـ « كان » دون ماعداها ، وأن الفصل متعين في أخواتها ، وأن قولهم: ليسى ، وليسك ؛ شاذ انتهى كلامه ، وقوله « ليسى شاذ » مثاله قول رؤبة بن العجاج :

عَهَدْتُ قَوْمِي كَعْدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى

وسياتى هذا البيت مشروحا قريبا (انظر الشاهد رقم ٥٧) والحكم بشذوذه ذهب إليه جماعة ، قال الزنجاني : « هذا البيت (قول رؤبة : عاهدت قومي إلخ) أنشده السيرافي ، وفيه شذوذ من وجهين : الأول أنه أتى بخبر « ليس » متصلا ، والثاني : أنه أسقط نون الوقاية ، وحقه أن يقول ليسنى » اهـ

٥٢ — هذا البيت أنشده كثير من النحاة ، ولم ينسبوه إلى أحد

اللافة : « برّ » بفتح الباء — هو الصادق ، ومنه قولهم : برّ فلان في يمينه ، أى : صدق « إخالكه » بكسر همزة المضارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل : أى أظنكه « مبتدرا » مسرعا ، تقول : ابتدر فلان الشيء ، وبادر إليه ، وبدر إليه — من باب دخل — : إذا أسرع الإعراب : « بلغت » فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « صنع » مفعول ثان « امرى » مضاف إليه « برّ » صفة لامرئ « إخالكه » فعل مضارع فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والكاف : مفعول أول ، والهاء : مفعول ثان « إذ » تعليلية « لم » نافية جازمة « تزل » مضارع ناقص ، محزوم بلم ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه « لا كتساب » جار ومجرور متعلق بقوله « مبتدرا » الآتى « الحمد » مضاف إليه « مبتدرا » خبر تزل

الشاهر فيه : قوله « إخالكه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو الهاء — متصلا ، وهو الراجح في مثل هذا الموضع عند ابن مالك في الألفية والرماني وابن الطراوة ، كما قلنا في الشاهد السابق ، لأن العامل فاعل ناسخ — وهو إخال — وأول الضميرين — وهو الكاف — أعرف من ثانيهما ، وليس الأول مرفوعا ، ومختار سببويه والجمهور وابن مالك في التسهيل ترجيح الانفصال ، ولو أن الشاعر جاء به على ما اختاروه لقال « إخالك إياه » فكان ما جاء به الشاعر مستندا لابن مالك في هذا الكتاب ومن معه

٥٣ - لَيْنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

٥٣ هذا البيت من قصيدة طويلة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، ومطلعها :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ غَدَاةَ غَدٍ ؟ أَوْ رَائِحُ فَهَجْرٍ ؟ ؟

اللفظة : « غاد » اسم فاعل ، من غدا غدوا ، وبابه سما ، ومعنى « غدا » جاء في وقت الغداة ، وهى من أول النهار « فمبكر » اسم فاعل ، من أبكر أبكارا ، إذا جاء في وقت البكرة ، وتقول : بكر - من باب دخل - وأبكر وبكر تبكيرا ، إذا باكر وأسرع في الوقت المبكر « رائح » آت وقت الرواح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل « فهجر » : سائر في وقت الهجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » تغير ، من قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها التي عمرت عليها وحصل في قالها اعوجاج « عن العهد » أى : عما عهدنا من شبابه وجماله

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « إياه » خبر كان « لقد » اللام واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « يتغير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال

الشاعر فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير - وهو « إياه » - منفصلا ، لكونه خبرا اسكان ، والمختار عند سيبويه والجمهور فيه الانفصال ؛ وهذا البيت مما يتمسكون به ، وإنما ذهبوا إلى هذا لكون الضمير حينئذ خبرا ، والأصل في الخبر الانفصال ، وكلام الناظم هنا أن الاتصال أرحح فيما إذا كان الضمير خبرا اسكان أو إحدى أخواتها أو مفعولا ثانيا لحال أو إحدى أخواتها ، وقد وافق الناظم في هذا ابن الطراوة والرماني ؛ وحملهم على هذا أن الأصل في الضمير الاتصال وأن الحجيء به متصلا ثابت في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : (إذ يريكم الله ... ولو أراكمهم) وقد رأيت أن الاتصال والانفصال وردا جميعا في الشعر العربي ، وأن كل واحد من الفريقين يستند إلى أصل ثابت متقرر عند عامة النحويين ؛ فيكون التفضيل بين الحالين بما يكثر وروده ، والأكثر ورودا هو الاتصال ، وبخاصة إذا لاحظنا أن الانفصال لم يحجىء في القرآن أصلا في أحد البابين ، والعجيب أن الناظم قد سوى هنا بين خبر كان والمفعول الثاني لحال ، وأن ابنه قد علل بمختار أبيه بما لا يخرج عما ذكرناه ، ثم تجد الناظم نفسه قد رجح في التسهيل في مفعول خال الانفصال ، مع أن المستعمل كثيرا في النظم والنثر الاتصال بشهادة القرآن الكريم . وقد عرفت في شرح الشواهد السابقة نواحي اختلاف أخرى في كلام الناظم

ومن الثاني قوله :

٥٤ -- أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

﴿ تنبيه ﴾ وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب « خلتني » قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء « كنته » فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبهه بهاء « ضربته » في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة .

(وَقَدْ مِ الْأَخْصَ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ، وجوبا (في) حال (اتَّصَلَ) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في « سَلِّني » ، و « وَأَعْطَيْتُكَه » ، و « كنته » ، و « خلتني » ، و « ظننتكه » ، « وَحَسْبُتُكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال ، (وَقَدْ مِ مَاشَيْتُ) من الأخص وغير الأخص (في انفصال) نحو « سَلِّني إِيَّاهُ » و « سله إِياي » ، و « الدرهم أعطيتك إِياه » ، و « أعطيته إِياك » ، و « الصديق كنت إِياه » ، و « كان إِياي » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إِنْ اللهُ مُلْكُكُمْ إِياهم وَلَوْ شَاءَ لَمَلِكُكُمْ إِياكم » .

٥٤ -- لم أجد أجدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظة : « أَرْجاء » : جمع رجا - بزنة عصا - وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن - بكسر الضاد وسكون الغين - وهو الحقد « الإحن » - بكسر الهمزة وفتح الحاء - جمع إحنة - بكسر فسكون - الحقد أيضا ، فهو من عطف أحد المترادفين على الآخر للتفسير مثلا

المعنى : كنت أظنك أخي ، فوجدتك ممتلىء نواحي الصدر بالأضغان والأحقاد

الوعراب : « أَخِي » مبتدأ ، ويا المتكلم مضاف إليه ، أو مفعول لفعل محذوف يفسره حسبك الآتي ؛ فهو حينئذ من باب الاشتغال ، وقد أعربه العيني منادى بحرف نداء محذوف ، وليس بشيء « حسبك » فعل وفاعل ومفعول أول « إِياه » مفعول ثان « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيث « أَرْجاء » نائب فاعل « صدرك » مضاف إليه ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملىء « والإحن » معطوف على الأضغان

الشاهد في : قوله « حسبك إِياه » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو « إِياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثان لحسب ، وذلك مختار الجمهور وسيبويه ، وقد عرفت تفصيل الموضوع فيما مضى

﴿تنبيه﴾ حاصل ما ذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أو لهما أخص وغير مرفوع ، نخرج مثل الكاف من نحو « أكرمك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

* وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ ^(١) *

فإن الهاء ثانى ضميرين أولها — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (الزَّمْ فَضْلًا) نحو « سَلِّنى إِيَّى » ، و « أَعْطَيْتَكَ إِيَّاكَ » ، و « خَلْتَهُ إِيَّاهُ » ولا يجوز « سَلِّينِى » ، ولا « أَعْطَيْتَكَ » ، ولا « خَلْتَهُ » (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ) أى : كونهما للغيبة (فِيهِ) أى : فى الاتحاد (وَضَلًا) : من ذلك مارواه الكسائى من قول بعض العرب : هم أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا وَأَنْصَرُّهُمْ وَمَا ، وقوله :

٥٥ — لَوْجْهَكَ فِى الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَا قَفْوٌ أَكْرَمٌ وَالِدٌ

(١) قد سبق قريباً شرح هذا البيت و بيان الاستشهاد به ؛ فارجع إليه (ص ٩٥) من هذا الجزء

٥٥ — لم أقف لهذا البيت على قائل معين ، وقد استشهد به جماعة من النحويين

اللفظ : « بسط » بشاشة ، وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « قفو » مصدر قفاه يقفوه ، أى : تبعه وسار على أثره

الإعراب : « لوجهك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فى الإحسان » جار ومجرور متعلق ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » معطوف عليه « أنا لهما » أنال : فعل ماض ، وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول ، وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان « قفو » فاعل « أكرم » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « والد » مضاف إليه ، ورجح الزرقانى أن يكون ضمير التثنية مفعولاً ثانياً تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير الوجه ، وذلك مبنى على أن الأصل فى المفعول الأول فى باب أعطى — من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — أن يكون هو الذى يصلح أن يكون فاعلاً ، وأنت تقول : نال وجهك البسط والبهجة ، فيكون الوجه هو الفاعل ؛ فيلزم أن يكون هو المفعول الأول ؛ وليس ما ذهب إليه بلالزم ؛ فقد يكون المعنى على المبالغة

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْغَمَةٍ لِضْغَمَهُمَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

الشاهر فيه : قوله « أنا لها » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو الهاء - متصلا ، والأكثر في مثله الانفصال ، فتقول : « أنا لها إياه » ، وإنما جاز الاتصال والانفصال في الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميري غيبة لصحة تعدد مدلوليهما ؛ ألا ترى أن الضمير الأول هنا مدلوله مثنى غائب ، والثاني مدلوله مفرد غائب ، وليس أحدهما الآخر ولا بعضه ، بل مرجع كل منهما غير مرجع الآخر بالكلية ، بخلاف ضميري المتكلم مثلا ؛ فإنهما - وإن جاز اختلاف لفظهما بأن يكون أحدهما « نا » والآخر الياء - ليس مدلول أحدهما مخالفا لمدلول الآخر ، بل مدلول الياء إما نفس مدلول « نا » وإما بعضه ، فإن الياء للتكلم وحده ، و « نا » له وحده معظما نفسه أو له مع غيره ، ومن ثمت لم يجز الاتصال في ضميري المتكلم ، ولا في ضميري المخاطب ، ونجاز في ضميري الغيبة ، فافهم

٥٦ — هذا البيت من كلمة لمغلس بن لقيط ، وكان رجلا كريما حلما شريفا ، وكان له ثلاثة إخوة : أحدهم أطيظ - بضم الهمزة وفتح الطاء بعدها ياء مثناة ساكنة - وكان أطيظ به بارا ، وله مكرما ، وعنه مدافعا ، والآخران - وهما مرة ، ومدرئ - كانا على تقيض ذلك ، ولكنهما كانا يستتران ما في أنفسهما ، ثم مات أطيظ ، فأظهرا له العداوة ، وكشفا عما في خواطرهما ، ففهيما وفي رثاء أطيظ يقول مغلس :

وَأَبَقْتُ لِي الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا وَرَمَّةً ، وَالْدُّنْيَا قَلِيلٌ عِتَابُهَا
قَرِينَيْنِ كَالذَّئْبَيْنِ يَبْتَذِرَانِي وَشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذُنَابُهَا
إِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ نَجَوْتُ تَلَمَّسَا لِرَجُلِي مَعْوَاةً هَيَامًا تُرَابُهَا
وَأَعْرَضْتُ أَسْتَبْقِيهِمَا ثُمَّ لَا أَرَى حُلُومَهُمَا إِلَّا وَشِيكًا ذَهَابُهَا
لَعَلَّ جَوَازِي اللَّهِ يَجْزِيَن مِنْهُمَا وَمَرُّ اللَّيَالِي صَرَفُهَا وَأَنْقِلَابُهَا

وبعد ذلك بيت الشاهد

اللافة : « والدنيا قليل عتابها » كناية عن عدم نفعه ، فعباب الأيام لا يستكثر منه « قرينين كالذئبين » أراد أنهما خبيثان ؛ فشبههما بالذئب ؛ لأنه أخبث السباع « معوأة » بضم الميم وفتح الغين وتشديد الواو - حفرة كالذبية « هياما » بفتح الهاء وتخفيف الياء - هو الرمل الذي لا يثبت « وشيكا » قريبا ، سريعا « ضغمة » هي العضة بالناب
الأمي : يريد في البيت المستشهد به أن نفسه شرعت تطيب لأن يضغعهما ضغمة يقرع لها الناب العظم

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاها ، كما في هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا — في الغيبة ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً — وجب كون الثاني بلفظ الانفصال ، نحو : « فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ » ولو قال « فَأَعْطَاهُوه » بالاتصال لم يجز ، لما في ذلك من استتقال توالى المثليين مع إيهام كون الثاني تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا في الأفراد والتأنيث نحو « أَعْطَاهَا إِيَّاهَا » أو في التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إِيَّاهُمَا » ، أو « أَعْطَاهُم إِيَّاهُم » ، أو « أَعْطَاهُن إِيَّاهُن » فالأصل في هذا وأمثاله متمنع . هذه عبارته في بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أَعْطَاهُوهَا » ، و « أَعْطَاهَاهُ » أزداد الانفصال حسناً وَجُودَةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو « أَعْطَاهُوهَا » وبالألف في نحو « أَعْطَاهَاهُ » بخلاف « أَنْضَرُهُمُوهَا » و « أَنْأَلَهُمَاهُ » وشبهه .

(تنبيه) قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله « وَصَلًا » — بلفظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً ، بل بقيد ، وهو الاختلاف في اللفظ

الإعراب : « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نفسى » اسم جعل ، وياء التكامل مضاف إليه « تطيب » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائد إلى النفس ، والجملة خبر جعل « الضغمة » متعلق بتطيب « لضغهماها » الجار والمجرور متعلق بيقوع الآتى ، والمصدر — وهو ضم — مضاف إلى المفعول ، وفاعله محذوف هو المتكلم — أى : اضغمتى ، و « ها » ضمير الضغمة مفعول مطلق ، مثل الهاء في قوله تعالى : (إِنَّ هَذَا لِمَكْرٌ مَكْرَتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ) « يقرع » فعل مضارع « العظم » مفعوله « ناهيا » فاعل ، والجملة في محل جر صفة لضغمة

الشاعر فيه : قوله « لضغهماها » حيث جاء بالضمير الثانى — وهو « ها » — متصلاً ، والكثير الإتيان به منفصلاً ، فيقول : لضغهما إياها ، ولكن الاتصال ليس شاذاً ، قال سيبويه رحمه الله : « إذا ذكرت المفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها ، وأعطاهاه : جاز ، وهو عربى ، ولا عليك بأيهما بدأت ؛ من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم ، والكثير في كلامهم أعطاه إياها ، على أن الشاعر قال : وقد جعلت نفسى . . البيت » اه كلامه ، وهو ما ذهب إليه الناظم رحمه الله ، وقد زعم المحقق الرضى أن الاتصال شاذ إذا استوت رتبة الضميرين مطلقاً ، وهو غير ماسمعت سن إباحته في الغيبة

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (الْتَزِمَ * نُونُ وَقَايَةِ) مكسورة نحو: «دعاني»، و «يكرمني»، و «أعطني»، و «قام القوم ما خلاني»، و «ماعداني»، و «حاشاني» إن قدرتهم أفعالا، و «ما أحسنني إن اتقيتُ الله»، و «عليه رجلاً لَيْسَنِي» ونذر «لَيْسِي» بغير نون كما أشار إليه بقوله: (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) أى فى قوله :

٥٧ — إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

٥٧ — نسب جماعة، منهم ابن منظور فى اللسان، هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو موجود فى زيادات الديوان، وليس موجودا فى أصله، وقبله قوله :

* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهذه رواية اللسان وأكثر النحويين، وقال البغدادى: «قال ابن المستوفى فى شرح أبيات المفضل: كذا أنشد العلماء هذا البيت، و يروى :

* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهو الصحيح، وأنشده الخليل فى العين فى طيس لرؤبة « اه
اللفظ: «الطيس» قال فى اللسان «واختلفوا فى تفسير الطيس؛ فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو الخيل والنباب والهوام، وقيل: يعنى الكثير من الرمل» اه «ليسى» أراد غيرى، استثنى نفسه من القوم الكرام الداهيين
المعنى: يفتخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم؛ فيقول: عهدي بقومى الكرام، الكثيرين مثل كثرة الرمل؛ حاصل، إذ ذهبوا إلا إياى؛ فأنى بقيت بعدهم خلفا عنهم، وقد يكون المعنى إني أرى أقواما كثيرين كثرة الرمل ولكنى لا أجدهم كريما؛ فقد ذهب من عدائى من الكرام، فهو فى هذا المعنى مثل قول الشاعر :

إِنِّى لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ، وَلَكِنْ لَأَرَى أَحَدًا

بل هذا المعنى الثانى هو الظاهر

الإعراب: «عهدى» مبتدأ حذف خبره جوازا - أى: عهدي حاصل - «بقومى» جار مجرور متعلق بعهد، وياؤه التمسك مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوم، أوصفة لموصوف محذوف، أى: عدا كعديد «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق

وجوز الكوفيون « مَا أَحْسَنِي » بناء على ما عندهم من أنه اسم لافعل ؛ وأما نحو « تَأْمُرُونِي » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع ^(١) .

بعمدي « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة له « ليسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وياء المتكلم خبره ، والتقدير ليس هو أى الذهاب إياي
الشاهر فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم ، وقد مضى قولنا إن فى هذا البيت شاهدا آخر ، وهو مجئ خبر ليس ضميرا متصلا ، وقد عرفت تفصيل القول فيه ، (فانظر الشاهد رقم ٥١) قال ابن هشام رحمه الله : « والذى سهل ذلك مع الاضطرار أمور ، أحدها : أن الفعل الجامد يشبه الأسماء ، فجاء « ليسى » كما تقول : « غلامى » و « أختى » ومن ثم جاز « إن زيدا ليسى أن يقوم » كما جاز « إن زيدا لقيام » ، فدخلت لام الابتداء على الفعل الجامد كما تدخل على الاسم ، ولا يجوز « إن زيدا لقيام » لأن الفعل متصرف ، والثانى : أن « ليس » ههنا للاستثناء ، فحق الضمير بعدها الانفصال ، وإنما وصله للضرورة كقول الآخر :

* أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دَيَّارُ *

ونون الوقاية لا تتأتى مع الضمير المنفصل ، فتركها مع الاتصال التفاتا إلى ما يستوجبه الكلام ، الثالث : أن « ليس » بمعنى غير ، ولا تتصل نون الوقاية بغير ، فحملت هنا ليس عليها « انتهى كلامه بإيضاح ، ولك فى هذا مقنع وكفاية .

(١) اعلم أنه إذا اجتمع نون الرفع ونون الوقاية نحو « تضر بونى » و « تنصروننى » فإن العرب فيهما ثلاث استعمالات : الأول الإتيان بهما على الأصل : أولاها - وهى نون الرفع - مفتوحة ، والثانية - وهى نون الوقاية - مكسورة ، وعلى هذا جاء قوله تعالت كلمته (لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) والاستعمال الثانى : إثباتهما مدغمين ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (قل أغير الله تأمرونى أعبد أياها الجاهلون) والاستعمال الثالث : حذف إحداها وإثبات الأخرى ، ومن ذلك قول أبى حية النخري :

أَبَا مَوْتِ الَّذِي لَا بَدَّ أُنَى مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

وقد اختلف العلماء فى المحذوفة منهما ؛ فقليل : المحذوفة نون الوقاية ؛ لأن نون الرفع إنما تحذف للعامل المقتضى للحذف ، وهو الناصب أو الجازم ، ولا عامل حينئذ ، ونون الوقاية إنما جئ بها لغرض وقاية الفعل من الكسر الممتنع فيه ، وهذا الغرض حاصل بدونها الآن فلاحاجة إليها ، وقيل : المحذوفة نون الرفع ، وذلك لأن نون الوقاية هى المقصودة لوقاية الفعل من الكسر فلا يعول على غيرها ، ولأن نون الرفع قد عهد حذفها من غير عامل يقتضى الحذف ، وذلك عند توالى

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر، وقال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في « أَكْرَمَنِي » في الأمر، فلولا النون لا لبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حل الماضي والمضارع على الأمر

(وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَأْ) حملاً على الفعل؛ لمسابتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتَنِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله :

٥٨ — كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي

الأمثال في التوكيد، وكل مافي الأمر أننا نزلنا توالى مثلين منزلة اجتماع ثلاثة الأمثال؛ من قبل أن توالى المثلين مستكره عندهم فهم يفرّون منه ولا يقبلونه .

٥٨ — هذا صدر بيت لزيد الخيل الطائي - وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم زيد الخير - والبيت من قطعة له، وهى قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَ أَخَا ثَقَّةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَقْدَدَ جُلٍّ مَالِي
تَلَاقَيْنَا فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ: يَا زَيْدُ قَدْنِي؛ لَقَدْ قَامَتْ نُؤِيرَةٌ بِالمَالِي
شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمُطَرِّدِ الْمَهْزَةِ كَالْحِلَالِ

اللفظة: « مزيد » بفتح فسكون: رجل من بنى أسد، وكان يتمنى لقاء زيد، فلما التقيا طعنه زيد طعنة فهرج « أخا ثقة » أى صاحب وثوق وشجاعة نفسه واصطباره في الحرب ويجوز في هذه العبارة الإضافة كما يجوز تنوين أخا وجعل ثقة وصفا له من باب قولهم: رجل عدل، ورجل رضا، وما أشبه ذلك « العوالى » جمع عالية، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها ومجيئها عند الطعان « جابر » رجل من غطفان تمنى لقاء زيد فالتقيا فاختلفا طعنتين، وهما دارعان، فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا، وطعنه زيد برمح كان على كعب من كعابه ضبة من حديد، فانقلب ظهرا لبطن وانكسر ظهره « منية » بضم فسكون - اسم للتمنى وهى فى الأصل الشيء الذى تتمناه

الإعراب: « كمنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف - أى تمنى تمنيا مماثلا لمنية جابر - وجابر: مضاف إليه « إذ » ظرف متعلق بمنية « قال » فعل ماض،

وهو ضرورة ، وقال الفراء : يجوز « ليتي » و « ليتني » وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَ
لَعَلَّ أَعْكِسَ) هذا الحكم ؛ فالأكثر « لعلّي » بلا نون ، والأقل « لعلّني » ومنه قوله :
٥٩ — قُلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

فاعله مستتر « ليتي » حرف تمن ونصب ، وباء التكلم اسمه « أصادفه » فعل مضارع ، فاعله
مستتر فيه ، والهاء مفعول ، والجملة في محل رفع خبر ليت « وأفقد » الواو الواو المعية ، أفقد :
مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو المعية ، وفاعله مستتر فيه ، ومنع قوم أن تكون الواو
للمعية ، وأوجبوا رفع الفعل ، وهو غير لازم ، فلا تلتفت إليه « جلّ مالي » مفعول به ومضاف
إليه ، فإن أبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره :
وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية ، والقياس أن يقول « ليتني » ومذهب
سيبويه رحمه الله أن ذلك الحذف شاذ ، قال : « وقد قالت الشعراء ليتي إذا اضطروا ، كأنهم
شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي ، والضمير منصوب ، قال زيد الخيل * تمنى جابر . . . البيت »
اه ، ومذهب الفراء أن المجيء بالنون مع ليت ليس بلازم ، وتركه ليس ضرورة ولا شاذا ،
فيجوز أن تقول : ليتي ، في سعة الكلام ، كما تقول : ليتني ، وإن كان ذكر النون أكثر من تركها ،
والناظم متابع للفراء هنا ، فإنه جعل التجرد من النون نادرا لا شاذا ، ومثل بيت الشاهد قول
ورقة بن نوفل :

فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْ لَهْمُ وَلُوجَا

وعلى أكثر الوجهين استعمالا جاء قوله تعالى (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) وقول عمرو بن ضائي البرجمي :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِيْلُهُ

وقول الراجز :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةِ لَيْسَ بِهَا أَنْسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وقول الشاعر ، ويقال : هو المجنون

يَقُولُونَ لَيْلِي بِالْعِرَاقِ مَرِيضَةٌ فَيَا لَيْتَنِي كُنْتُ الطَّيِّبَ الْمَدَاوِيَا

وما لا يحصى من الشواهد

٥٩ — هذا البيت أنشده الفراء وجماعة ، واستشهد به ابن منظور ، وابن الناظم ،

وابن عقيل ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين

ومع قلته هو أكثر من « ليتي » نَبَّه على ذلك في الكافية ، وإنما ضعفت « لعل » عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ — لَعَلَّ أَيْ الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

اللفظ : « أعيراني » ويروى في مكانه « أعيروني » وهما أمر من الإعارة مسند لألف الاثنين أو الواو الجماعة « القدوم » بفتح القاف وتخفيف الدال ، قال ابن السكيت : ولا تقل قدوم - بالتشديد - وهي الآلة التي ينحت بها ، قاله ابن منظور ، وقال العيني : الآلة التي ينجر بها الخشب ، ويجمع على قدائم وقدم - بضمين - وقيل : القدائم جمع القدم ، فهي جمع الجمع ، مثل قلوب وقلص وقلاص « أخط بها » أنحت « قبرا » أراد به قراب السيف وغلافه ، فعبّر عنه بالقبر على التشبيه ؛ لأنه يستر السيف ويواريه « أبيض ماجد » هو السيف ، ويمكن أن يكون المراد طلب القدوم ليحفر به قبرا لرجل شريف ، وهم يعبرون بالبياض ويريدون الشرف ، يقولون : فلان أبيض القلب ، ويقولون : فلان ناصع الجيب

الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أعيراني » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « القدوم » مفعول ثان « لعلني » لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم لعل « أخط » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « بها » متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لعل « لأبيض » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع « لعل » ؛ ومثله قول حاتم الطائي :

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَحْيِلًا مَحَلَّدًا

وحذفها أعرف وأشهر كما في قوله تعالى : (لعل أبلغ الأسباب ، لعل أعمل صالحا) ، وقول الشاعر الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

٦٠ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي ، وقبلة

تَقُولُ سُلَيْمَى : مَا لِحَسْمِكَ شَاحِبًا كَأَنَّكَ يَحْمِيكَ الطَّعَامَ طَبِيبُ

فَقُلْتُ وَلَمْ أَعِ الْجَوَابَ لِقَوْلِهَا وَلِلدَّهْرِ فِي صُمِّ السَّلَامِ بَصِيبُ

تَتَابَعُ أَخٌ—دَثُّ تَحَرَّمَ مِنْ إِخْوَتِي وَشَـيَيْنَ رَأْسِي وَالْخُطُوبُ تُشِيبُ
وقبل بيت الشاهد قوله :

وَدَاعٍ دَعَا : يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أُنِى الخ

وهي قصيدة مستجادة يرثي فيها كعب أخاه أبا المغوار - واسمه هرم ، وقيل : اسمه شبيب - وبعض الرواة ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوى ، والصواب ماقدمناه ، وعليه أبو على القالى ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس محمد بن الحسن الأحول ، ومحمد بن يزيد ، وأحمد بن يحيى

اللفظ : « داع » هو هنا السائل ، والواو واو رب « يجيب » يردّ عليه الجواب « الندى » الغاية ، وبعد ذهاب الصوت ، والحدود ، هكذا فسرّه في الصحاح « فلم يستجبه » قال ابن قتيبة : يقال : استجبتك ، واستجبت لك ، يريد أنه يتعدى بنفسه تارة وباللام تارة أخرى ، قال ابن السيد : كذلك قال يعقوب ومن كتابه نقل ابن قتيبة أكثر ما أورده في هذا الباب ، وقد يمكن أن يقال : إنه أراد فلم يجبه ، ويدل على ذلك أنه قال « مجيب » في آخر البيت ، ولم يقل « مستجيب » فيكون الشاعر قد أجرى صيغة استفعل مجرى صيغة أفعل ، كما يقال : استخلف لأهله ، بمعنى أخلف ، واستوقد نارا بمعنى أوقد

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر ، شبيه بالزائد « أُنِى » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وإنما لم تذكر الواو لاشتغال محلها بالحرف المجتب لما يقتضيه حرف الجر الشبيه بالزائد « المغوار » مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بقريب الآتى « قريب » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لعل أُنِى » حيث جر بلعل لفظ « أُنِى » وإن كان محله رفعاً بالابتداء كما قررنا في الإعراب ، والجر بها لغة عقيل - بضم العين وفتح القاف - وهو أبو قبيلة ، وهو عقيل ابن كعب بن ربيعة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة - بفتح كل من الحاء المعجمة والصاد المهملة وبعدها فاء - ابن قيس عيلان ، ومع أنها جارة فلا تحتاج إلى متعلق ، قال ابن هشام : « ويستثنى من قوائنا لا بد لحرف الجر من متعلق أمور : منها لعل في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ، قال :

* لَعَلَّ أُنِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وفي بعض لغاتها لَعَنَّ — بالنون — فيجتمع ثلاث نونات
(وَكُنْ مُحْيِرًا فِي) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَّاتِ) على السواء ، فنقول : « إني وإني ،
وكأني وكأنتي ، ولكني ولكنني » فتبوتها لوجود المشابهة المذكورة ، وحذفها لكرهه
توالي الأمثال .

(واضطرراً خففاً * مَنِيَّ وَعَنَى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب ، فقال :

٦١ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنَى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وهو في غاية الندرة ، والكثير « مَنِيَّ » و « عَنَى » بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون
الوقاية مِنْ وَعَنَ لحفظ البناء على السكون .

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل — كما تدخل الباء في نحو قولك « خرجت يزيد » ؛ فإنها إنما دخلت
لتوصيل معنى الخروج إلى زيد ، إذ كان الخروج لا يصل إلى زيد بنفسه لقصوره — وإنما دخلت
« لعل » الكلام لمجرد إفادة التوقع ، ثم إنهم جروا بها لاختصاصها بالأسماء تنبيهاً على أن الأصل
في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العمل الخاص به وهو الجر ، فعملها الجز في الواقع ليس إلا
مراجعة لأصل مرفوض « اه كلامه بياض كثير ، وستنكم على هذا البيت مرة أخرى في باب
« حروف الجر » إن شاء الله تعالى

٦١ — هذا بيت لا يعلم له قائل ، وقد نسب ابن الناطم لبعض النحويين ذاهبا إلى أنهم صنعوه
وقال ابن هشام في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأننا لم نعرف له قائلا ، ولا نظيرا
لاجتماع الحرفين فيه وهما من وعن » اه ، يعني أن أثر التعليل والصنعة ظاهر في ذكر الحرفين المراد
الاستدلال على أن بعض العرب يخففهما ، ومجىء ذلك والكلام مرسل على طبيعته مما يندر
كل الندرة

الإعراب : « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ،
وها : حرف تنبيه « السائل » نعت لأي « عنهم » جار ومجرور متعلق بسائل « وعن » معطوف على
الجار والمجرور السابق « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من قيس » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة . لا : نافية « قيس » مبتدأ « مني » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها ، وقيس
— في الموضعين — ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة
الشاهد فيه : قوله « عني ، مني » حيث حذف نون الوقاية التي تلتزم قبل ياء المتكلم إذا كانت
في موضع جر بمن أو عن ، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه ، والقياس مني ، وعني — بتشديد
النون في الحرفين — لتكون نون الوقاية حفظا للسكون ؛ لأنه الأصل فيما بينون

(وفي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف (قَلَّ أَى : لدنى — بغير نون الوقاية — قَلَّ فى لدنى — بثبوتها — ومنه قراءة نافع « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا » بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد .

(وَفِي * قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (الْحَذْفُ) للنون (أَيْضًا قَدْ يَفِي) قليلا ، ومنه قوله جامعا بين اللغتين فى قدنى :

٦٢ — قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبَيْنِ قَدِي

٦٢ - نسب الجوهري هذا البيت لحمد بن ثور الهلالي ، وقال ابن منظور بعد أن ذكره منسوباً لحمد بن ثور : « قال ابن برى : البيت المذكور لحمد بن ثور هو لحمد الأرقط ، وليس هو لحمد بن ثور الهلالي كما زعم الجوهري » وقد نسب ابن منظور فى مادة « قدد » لحمد الأرقط ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل لأبى بحدلة ، وهو غير معروف بالنسبة له ، ونقل البغدادى عن ابن المستوفى أنه وجد فى ديوان حميد الأرقط مقطوعة على هذا الروى وفى هذا المعنى ، ولم يجد من بينها بيت الشاهد ، وبعد هذا البيت قوله :

* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ *

اللفظ : « قدنى » هى اسم بمنزلة « قط » ومعناها حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكفينى « الحبيبين » يروى على صيغة المثنى ، ويروى على صيغة الجمع ، فمن رواه مثنى ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً ، أو عنى عبد الله وابنه خبيبا ، وكان عبد الله بن الزبير يكنى أبا خبيب ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكَدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ

ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه أراد عبد الله وشيعته ، ومن هؤلاء الرواة أبو زيد فى نوادره ، ويعقوب بن السكيت فى إصلاح المنطق ، وأنوعبيدة ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو العباس المبرد فى الكامل « الإمام » هو الخليفة ، وأراد التعريض بأبن الزبير ، يريد أن الخليفة لا يكون شحيحاً بخيلاً « الشحيح » هو البخيل ، وفعله من باب قتل ، وفيه لغتان أخريان من بابى ضرب وتعب « الملحد » هو من قولهم : أُلْحِدَ فى الحرم ، إذا استحل حرمة واتهكها ، وكان ابن الزبير مبخلاً لا تبص يده

الاعراب : « قدنى » اسم بمعنى حسب مبتدأ ، والنون للوقاية ، والياء مضاف إليه « من نصر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، نصر مضاف ، و « الحبيبين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله « قدى » توكيد للأولى ، ويجوز أن يكون « قد » اسم فعل ، فإذا جعلته

كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه ؛ فجعله ابن هشام مضارعا : أى يكفىنى ، وجعله غيره ماضيا : أى كفاني ، ورجح قوم أنه أمر ، وقدروه ليكفى

الشاهر فيه : قوله « قدنى ... قدى » حيث أثبت نون الوقاية في الأولى ، ولم يأت بها مع الثانية ، وقد اضطربت كلمة العلماء في هذا الأمر اضطرابا شديدا ؛ فذهب قوم منهم سيبويه إلى أن نون الوقاية لازمة مع « قد » و« قط » لا تسقط إلا في ضرورة الشعر ، وعبارته (ج ١ ص ٣٨٧) : « وقد يقولون في الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطرب الشاعر فقال : قدى ؛ شبهه بحسبى ؛ لأن المعنى واحد » اهـ ، وقال الأعمى : « وإثبات النون في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ؛ فتأخرهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثي غير آخرها عن السكون » اهـ ، وقال ابن يعين (ج ٣ ص ١٢٤) : « اعلم أن من وعن من الحروف المبنية على السكون ، وقد وقط - بمعنى حسب - اسمان مبنيان أيضا على السكون ، ومن الحروف والأسماء ما هو متحرك بحركة بناء أو إعراب ، وياء التكلم يكون ما قبلها متحركا مكسورا ؛ فكهوا اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر أو آخرها فتلتبس بما هو مبنى على حركة أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين مثل يد ودم وهن وأخ وأب فجاءوا بالنون ؛ حراسة لسكون هذه الكلم ، وإشارة لبقاء سكونها ، لثلاثي بقوا في بلس ، فلذلك قالوا : منى وعننى وقدى وقطنى » اهـ فأنت ترى أن هؤلاء الأعلام الثلاثة لم يذكروا في « قد ، وقط » إلا أنهم بما معنى حسب ، كالم يذكروا إلا أنهم مبنيان على السكون ، وقد وافقهم على ذلك ابن مالك ، ولكنه خالفهم في حكم لحاق نون الوقاية : فهم يذكرون أن لحاقها واجب لا يجوز تركه إلا في ضرورة الشعر ، وهو يزعم أن تركها سائغ مستعمل ، ولكنه قليل بالمقارنة بالإتيان بها ، وكأنه نظر إلى أنهم بما معنى حسب ، وهى كلمة لاتجىء معها نون الوقاية ، فإذا انفق لها أمران - وهما البناء ، وموافقتهما حسب في المعنى - كل منهما يقتضى أمرا لا يقتضيه الآخر ، أخذتا من كل واحد منهما شيئا ، وفاته أن حملهما على حسب إنما هو تمحل واعتذار لما جاء شاذا في كلامهم ، ولم تجربه عادة ، ولا استمرت عليه قاعدة ، فلا يجوز أن تأخذا حكمها ؛ ألسنت ترى أن « حسب » معربة ، وهما مبنيان ؟ فترك النون مع « حسب » أمر لازم كتركها مع سائر المعربات ؛ فتقول « حسبى » كما تقول « صديقى ، وأخى ، وضاربى ، ومكرهى » وما أشبه ذلك ؛

وذهب الكوفيون إلى أن « قد ، وقط » يحيثان بمعنى « حسب » فلا تذكر معهما النون كما لا تذكر مع حسب ، ويحيثان اسم فعل بمعنى « كفى » فتذكر معهما النون كما تذكر مع كفى في قولك : كفاني ، وزاد ابن هشام رحمه الله مذهبهم هذا تفصيلا ؛ فذهب إلى أن التي بمعنى « حسب » لها حالتان : حالة بناء ، وحالة إعراب ، فإذا استعملت مبنية لزمها النون ؛ حرصا على بقاء السكون ، وإذا استعملت معربة لم تذكر معها النون ؛ كما لم تذكر مع سائر المعربات ، فيكون

وفي الحديث « قَطَّ قَطَّ يَعِزَّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرهما مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطَّ قَطَّ » بالتنوين ، والنون أشهر ، ومنه قوله :
 ٦٣ — اَمْتَلًا الحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

سقوط النون من بيت الشاهد على أحدهذه الوجوه واجبا ، لا جائزا ، كما قال الناظم ، ولا شاذا ، كما قال سيبويه ، وهذه كلها تفصيلات ما كان المتقدمون يذكرونها ، بل وما كانوا يعرفونها ، وهي - مع ذلك - لا مستند عليها ، ولا شاهد لها من كلام العرب ، والذي يؤكد لك ذلك أن الجوهري قال : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، تقول : قدى ، وقدنى أيضا بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها ، مثل ضربنى وشتمنى » انتهى كلامه ، وقد شنع عليه العلماء لهذه المقالة . قال ابن برى : « وهم الجوهري في قوله إن النون في قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصة بالفعل لاغير ، وليس كذلك ، وإنما تزداد وقاية لحركة أوسكون في فعل أو حرف ؛ كقولك في من وعن إذا أضفتها إلى نفسك : منى وعن ، فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك في قد وقط ، تقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونهما ، وكذلك زادوها في ليت ، فقالوا : ليتنى ؛ لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا في ضرب : ضربنى ؛ لتبقى حركة الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية عليه ؛ لتبقى الباء على سكونها » انتهى كلامه بحروفه ، فلو أن « قد » تسكون معربة فتمتنع معها النون كما يقول ابن هشام لكان لكلام الجوهري مساغ ولم يجزأن يعتبره رجل كابن برى وهما ويبادر إلى توهين قوله ، ومن العجيب أن ابن الناظم ذهب في شرحه إلى مثل ما ذكرناه لك عن الجوهري ؛ فلم يرض ابن هشام مقالته ، بل قال في توضيحه : « وغلط ابن الناظم فجعل الحذف في قد وقط أعرف من الإنبات » اهـ ؛ فكيف يعتبره غلطا على الإطلاق مع التفصيل الذى أتى به ؟ ولولا أن يعتريك اللال والسأم لذنتك حتى يطمئن قلبك .

٦٣ — البيت من الشواهد التى لم نجد أحدا نسبها إلى راجز معين ، وقد استشهد به جماعة ، منهم ابن منظور ، وابن الناظم ، وشارح القاموس

اللافة : « وقال » أراد أن الحوض قد امتلأ امتلاء عظيما فلم يعد يتسع لشيء ، والقول يطلق على خمسة معان : أحدها : اللفظ الدال على معنى ، سواء أكان مفيدا أم لم يكن ، الثانى : حديث النفس ، ومنه قوله تعالى (ويقولون فى أنفسهم) الثالث : الحركة والإمالة ، يقال : « قالت النخلة » أى : مالت ، الرابع : ما يشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة ، كما فى هذا البيت ، وعليه حملوا نحو قوله تعالى (قالتا أتبنا طائعين) الخامس : الاعتقاد ؛ كما تقول : « هذا قول المعتزلة » و « هذه مقالة الأشاعرة » أى : ما يعتقدونه « قطنى » اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكتنى ، وسيأتى مزيد إيضاح لهذا « مهلا » هو مصدر ناب عن الفعل ، قال ابن منظور « وقولهم : مهلا يارجل ،

.....

وكذلك للآشعريين والجمع والمؤنث ، وهي موحدة ، بمعنى أمهل « اه « رويدا » هذه اللفظة تأتي على أربعة أوجه : الأول : أن تكون اسم فعل بمعنى أرود : أى أمهل ، الثانى : أن تكون مصدرا نائبا عن فعله ، الثالث : أن تكون صفة ، الرابع : أن تكون حالا . قال الأزهرى : « ورويد فى موضع الفعل ومتصرفه ، تقول : رويد زيدا ، كما تقول : أرود زيدا » اه ، ثم قال : « واعلم أن رويدا تلحقها الكاف ، وهى فى موضع أفعال (يريد فعل الأمر) وذلك كقولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا ، فهذه الكاف التى ألحقت لتبيين المخاطب فى رويدا ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها ليست باسم ، ورويد غير مضاف إليها ، وهو متعلق إلى زيد ؛ لأنه اسم سمي به الفعل » اه . وقال ابن سيدة : « ومن العرب من يقول : رويد زيد ، مثل : غدر الحى ، وضرب الرقاب ، وقد يكون رويد صفة فيقولون : ساروا سيرا رويدا ، ويحذفون السير فيقولون : ساروا رويدا ، يجعلونه حالا له » اه

الإعراب : « امتلاء الحوض » فعل وفاعل « وقال » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى الحوض فاعله « قطنى » هو مقول القول ، وهو إما اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية ، والياء مضاف إليه ، والخبر محذوف . وتقدير الكلام : حسبى ما عندى ، أو نحو ذلك ، وإما اسم فعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا « رويدا » صفة له ، أو هو اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا ، أو هو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقديره فى الأصل أرود إروادا ، حذف الزوائد من المصدر وصغره على مابقى بعد الحذف ، وعلى هذين الوجهين فهو جملة برأسه « قد ملأت » فعل وفاعل « بطنى » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قطنى » حيث استعمله بنون الوقاية ، وإنما اجتلب هذه النون ليسلم السكون الذى بنى الاسم عليه ، على نحو ماقررناه فى « قد » فى الشاهد السابق واعلم أن « قط » تأتي فى العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ماضى ، وهى حينئذ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات ، وقد تكسر الطاء ، وقد يضمون قافه مع ضم الطاء ، وقد تخفف الطاء ساكنة أو مضمومة ، ولا تقع إلا بعد نون ماض ، تقول : ما فعلت المنكر قط ، ولا نقل : أزورك قط ؛ فانه لحن ، وهى حينئذ مبنية لتضمنها معنى مبدؤ إلى ؛ فان معنى المثال : ما فعلته مذ خلقت إلى الآن

الوجه الثانى : أن تكون اسما بمعنى حسب ، وهى حينئذ مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، ولم يسمع منهم إلا مقرونا بالفاء ، يقولون : أخذت خمسة دراهم فقط ، وهذه الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، كالفاء فى حسب ، و « قط » حينئذ مبنية لوضعها على حرفين ، وتدخل عليها نون الوقاية إذا أضيفت لياء المتكلم ، حراسة لسكون البناء

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب في اللفتين هو مذهب الخليل وسيدويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِي » ، و « قَطِي » بغير نون كما تقول : حسبى ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : « قَدْنِي » ، و « قَطْنِي » بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أتم صَادِقُونِي » وقول الشاعر :

٦٤ — وَلَيْسَ بِمَعِينِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

الوجه الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي ، فيقال : قطنى ، بنون الوقاية ، كما يقال : يكفينى ، ولا يجوز حينئذ ترك هذه النون ، وزعم بعض النحاة أن النون في « قطنى » من أصل الكلمة ، وأنها موضوعة على ثلاثة أحرف ، وهو قول لا يعتد به . قال ابن منظور بعد أن حكاه : « ولو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا : قطنك ، وهذا غير معلوم » اهـ

٦٤ — بحثت كثيرا عن هذا البيت فلم أجد من استشهد به فنسبه إلى قائل

اللفظة : « بمعينى » هو اسم فاعل من قولهم : أعياك الأمر ، إذا أعجزك « تمتع » أقرب ما فى هذا اللفظ عندي أنه اسم مكان ، من قولهم « رجل مائع » أى : كامل فى خصال الخير ، ومنه قول عدى :
أَنَادِمُ أَكْفَانِي ، وَأَحْمِي عَشِيرَتِي إِذَا نَدَبَ الْأَقْوَامُ أُنْدُبُ مَا نَعَا

وأصل هذه المادة المتاع ، وهو كل شيء يمتنع به ويتبلغ به ويتزود به ، ولا بأس بأن تجعله اسم فاعل من نحو قولك : أمتعنى الله بك ، ولكنه دون الأول فيما نرى « أعيا » شق وصعب

المعنى : يقول : إذا شق على بعض الأصدقاء وعاملنى معاملة المجران والصدود فليس يعجزنى أن أجد صديقا غيره يكون حسن العشرة طيب الصحبة مادام بين الناس الكاملون فى صفات الخير الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « بمعينى » الباء زائدة ، بمعينى : خبر ليس تقدم

على اسمها . والمشهور فى تحريجات النحويين أن النون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مضاف إلى معني ، وهى من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم ليس ، وساغ عوده عليه مع أنه متأخر لأن رتبته التقدم « وفى الناس » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تمتع » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب على الحال « صديق » اسم ليس مؤخرا « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أعيا » فعل ماض « على » جار ومجرور متعلق به « صديق » فاعل أعيا ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جر باضافة « إذا » إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يرشد إليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « بمعينى » حيث أثبت النون التى للوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم ، تشبيها لاسم الفاعل بالفعل ، وذلك شاذ ، لأن هذه النون إنما دخلت الفعل وبعض

وقوله :

٦٥ - وَلَيْسَ الْمُوَافِقِيُّ لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا

المبنيات من الحروف والأسماء لتقي سكون البناء أو حركته ، ولا موجب لذلك في اسم الفاعل ؛
اكونه معربا ، فآخره بصدد أن يتغير ، سواء أ كان مع الإضافة أم كان مع غيرها ، هذا توجيه
كلام الشارح العلامة

وذهب قوم - منهم هشام على ما حكاه ابن هشام في المغني - إلى أن هذه النون ليست نون
الوقاية ، وإنما هي التنوين تحرك بالكسر ليتناسب مع الياء وللتخلص من الساكنين ، وهذه
الياء في محل نصب على أنها مفعول لاسم الفاعل ، ومثلها في ذلك مثل الاسم الظاهر في نحو قولك :
هذا ضارب زيدا (بتنوين ضارب ونصب زيد)

وهذا الكلام لا يتجه عندي لأمر : الأول : أن هذه النون لو كانت تنوينا لما بقيت معه
ياء المنقوص ، ألسنت ترى أنك تقول « هذا داع عمرا » ، و « غاز عدوه » ، و « راج الخير »
فتحذف الياء إذا نصبت ما بعد اسم الفاعل ، الوجه الثاني : أن هذه النون قد اجتمعت مع الألف
واللام في قول الشاعر ✽ وليس الموافيني ... البيت ✽ وسيأتي عقب هذا مشروحا ، فلو كانت
تنوينا لم تجامع الألف واللام في كلمة واحدة ، الوجه الثالث : أن الاسم العامل إذا نون لم يتصل به
الضمير ، وإنما ينصب الاسم الظاهر ؛ تقول : هذا ضارب أخاك ؛ فتنبون ضاربا ؛ فإذا أردت أن
أن تصله بالضمير لم يكن بد من حذف هذا التنوين ، فنقول : هذا ضاربك ، ولا ينفع هشاما
أن يزعم أن الكاف في « ضاربك » محلها النصب ؛ لأنه لا يمكن أن يذهب إلى جواز التنوين
في « ضاربك » كما أجازته في « ضاربي » تقديرا ، الوجه الرابع : أن ما ذهب إليه لم يخرجنا من
شدوذ إلا إلى شذوذ أشنع منه

٦٥ - لم أقف على اسم قائل هذا البيت

اللفظ : « الموافيني » هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة ، إذا جاءك وأناك « ليرفد »
بالبناء للجهول ، مأخوذ من الرصد - بفتح الراء - مصدر قولك : رصدته ، إذا أعطيته ، والرصد -
بكسر الراء - العطية والصلة « أملا » بتشديد الميم - رجا

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « الموافيني » اسم ليس ، والنون للوقاية ، والياء
مفعول موافى « ليرفد » اللام للتعليل ، يرفد : فعل مضارع مبني للجهول ، منصوب بأن المضمرة
بعد لام كى ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى موافى « خائبا » خبر ليس « فإن » توكيدية ناصبة
« له » متعلق بمحذوف خبر إن مقدما « أضعاف » اسم إن « ما » اسم موصول في محل جر
بالإضافة إلى أضعاف « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير موافى
« أملا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل في محل
نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب

للتنبية على أصل متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء العربية المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نَبَّهُوا عليه في بعض الأسماء العربية المشابهة للفعل

ومما لحقته هذه النون من الأسماء العربية المشابهة للفعل أَفْعَلُ التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفِي عَلَيْكُمْ » ؛ لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنِي إِنْ أَتَيْتُ اللَّهَ » والله أعلم

على أنه مفعول به لقوله « أمل » تقديره : ما كان أمله
الشاهد فيه : قوله « الموافيني » حيث أتى بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم ، إلحاقه بالفعل ، على نحو ما سبق في البيت الذي قبل هذا ، ومثل هذين الشاهدين قول يزيد بن مخزوم :

وَمَا أَدْرِى وَطَّيَّ كُلُّ ظَنٍّ أُمْسِلُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي
وقول أبي محم السعدى :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلِي إِلَّا ابْنُ حَمَلٍ
فقول يزيد « أمسلمني » وقول أبي محم « حاملي » كلاهما شاذ ، والقياس فيهما « أمسلمي » ، و « حاملي » كما تقول : ضاربي ، ومكرمي ، وناصرى ، وما أشبه ذلك
هذا ، وكما شبهوا اسم الفاعل وأفعال التفضيل بالفعل فألحقوا بهما نون الوقاية كما يلحقونها به ، فقد عكسوا الأمر : فشبّهوا الفعل باسم الفاعل ونحوه مما لا تلحقه النون ، وأسقطوها من الفعل حملا له على اسم الفاعل ، ومن ذلك قول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي
أراد « فليئني » بنون جماعة الإناث ونون الوقاية ؛ فحذف نون الوقاية ، وأبقى نون النسوة ، وهذا أرجح من أن تذهب إلى أن المحذوف نون النسوة والباقي نون الوقاية ، قال ابن منظور : « أراد فليئني بنونين فحذف إحداها استئقالا للجمع بينهما ، قال الأخفش : حذفت النون الأخيرة ؛ لأنها وقاية للفعل ، وليست باسم ؛ فأما النون الأولى فلا يجوز طرحها ؛ لأنها الاسم المضمر ، ومثله قول أبي حية النخعي :

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنَى مُلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفُنِي ؟
أراد تخوفيني ، فحذف ، وعلى هذا قرأ بعض القراء : (فم تبشروني ؟) فأذهب إحدى النونين استئقالا ، كما قالوا : ما أحست منهم أحدا ، وهم يريدون ما أحسست ، فألقوا إحدى السينين استئقالا ، فهذا أجدر أن يستقل ؛ لأن النونين جميعا متحركان « اه بايضاح يسير

العلم

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ، فاسم : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة في موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلَمُ الْمُسَمَّى اسمٌ يعين المسمى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية ، فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، وبقوله « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالخضور والغيبة

ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومُسَمَّاه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَحَرِيقًا) لامرأة ، وهى أخت طَرْفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرَن) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسُ القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلَا حِقٍ) لفرس (وَشَذَقَمٍ) لجل (وَهَيْلَةَ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب

(وَأُسْمَاءٌ أَتَى) العلم ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أتى (كُنْيَةً) وهى : ما صدرّ بأب أو أم : كأبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أتى (لقباً) وهو ما أشعر برفعة مسماه أو ضعفته : كزين العابدين ، وبَطَّة (وَأَخْرَنَ ذَا) أى : آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحِيحًا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ الْعَابِدِينَ زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخير ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

٦٦ — أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو ، وَجَدَّيْ أَبُوهُ مُنْذِرُ مَاءِ السَّمَاءِ

٦٦ — هذا البيت لأوس بن الصامت بن قيس بن أصرم ، وهو شاعر خزرى أنصارى ، له صحبة ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث فى الإسلام ، وهو أخو عبادة ابن الصامت ، رضى الله عنهما

اللفظ : « مزيقيا » بضم ففتح فسكون فكسر ففتح - قال ابن منظور « ومزيقيا : لقب عمرو بن عامر بن مالك ، ملك من ملوك اليمن جد الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل يوم حلة

وقوله :

٦٧ - بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا بِيْطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذَّبِيبُ

فيخلعها على أحبابه ، وقيل : إنه كان يلبس كل يوم حلتين فيمزقهما بالعشى ، ويكره أن يعود فيهما ، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره ، وقيل : إنه سعى بذلك لأنه كان يلبس كل يوم ثوبا فإذا أمسى مزقه ووهبه « اه كلامه » « أبوه منذر » هذه رواية النحويين ، وهي لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس في آبائه من هو بهذا الاسم ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم « ماء السماء » هو لقب عامر بن مالك ، وإنما لقب به لأنه كان يموت قومه إذا أجذبوا حتى يأتيهم الخصب ، فكان بينهم نائبا عن المطر ؛ فلذلك لقبوه به ، وذكر النحاة الذين رَوَوْا « أبوه منذر ماء السماء » أن هذا لقب منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة ، وزعموا أنه جده لأمه ، ولم أقف على هذا في كتب الأنساب التي تعرضت لترجمة أوس

الوعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره « مزيقيا » مضاف إليه « عمرو » بدل من مزيقيا « وجدى » الواو عاطفة ، جد : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « أبوه » أعربه العيني مبتدأ ثانيا ، مع أنه اعترف بأن ماء السماء لقب عامر ، وعندى أنه بدل من المبتدأ والضمير المضاف إلى « أبو » لا يعود على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبي هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتذكر ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول الكلام على نسب الشاعر « عامر » خبر المبتدأ « ماء السماء » بدل أو عطف بيان لعامر ، وجعله العيني صفة لعامر ، وبعد معرفة أنه لقبه يتبين لك خطأ ذلك

الشاعر فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث قدم اللقب - وهو قوله « مزيقيا » - على الاسم - وهو قوله « عمرو » - والقياس أن يقدّم الاسم على اللقب كما صنع في قوله « عامر ماء السماء » حيث قدّم الاسم - وهو قوله « عامر » - على اللقب - وهو قوله « ماء السماء » - وهذا كلام ظاهر إن شاء الله

٦٧ - هذا بيت لجنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب ، من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو ابن العجلان ، وأول هذه الكلمة :

كُلُّ امْرِئٍ بِمَحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ

وقبل بيت الشاهد قولها :

أَبْلَغُ هُذَيْلًا وَأَبْلَغُ مَنْ يُبَلِّغُهَا عَنِّي حَدِيثًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

اللفظ : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب - هو كيد أو مكره ، وقيل : قوته وشدته « بطن شريان » بكسر الشين وسكون الراء - هو اسم مكان ، وقيل : واد ، وأصله اسم شجر

﴿ تنبيه ﴾ لا ترتيب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ — أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

تعمل منه القسي ، والشريان - بفتح الشين - الحنظل « يعوى حوله الذيب » : كناية عن موته الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، أن : توكيدية ناصبة « ذا » اسم أن « السكب » مضاف إليه « عمرا » بدل أو عطف بيان « خيرهم » نعت لعمرو ، والضمير مضاف إليه « حسبا » تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن « شريان » مضاف إلى بطن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « أبلغ » في البيت الذي قبله « يعوى » فعل مضارع « حوله » ظرف متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الذيب » فاعل ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال من « عمرو » ، ويجوز أن تكون الجملة في محل رفع خبر أن ، ويكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من « عمرو »

الشاهر فيه : قوله « ذا السكب عمرا » حيث قدمت اللقب - وهو قولها « ذا السكب » - على الاسم - وهو قولها « عمرا » - والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب مؤخرا ، فلو أنت بما يقتضيه القياس لقلت : « بأن عمرا ذا السكب » فلما كان ذلك لا يستقيم معه وزن الشعر عكست الترتيب

والسرفي وجوب تأخر اللقب أنه يدل على الذات ووصف من أوصاف المدح أو الذم ؛ فلو قدم لكان ذكر الاسم بعده عبثا ؛ لأنه يدل على الذات من غير زيادة

هذا ، وقد نص ابن الأنباري على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم تقدم على الاسم ، ومن ذلك قوله تعالى : (إنا المسيح عيسى ابن مريم) فإن المسيح لقب وعيسى اسم ، وقد قدم في أفصح الكلام من غير ضرورة ؛ لأن المسيح لا يطلق على غيره ، بخلاف عيسى ؛ فإنه قد تسمى به كثير ، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء ؛ لأنها أشهر من أسمائهم

٦٨ — البيت لأعرابي كان قد أتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، واستحمله - أي : طاب منه أن يحمله على ناقة غير ناقته - فظنه كاذبا ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابي وهو يقول :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ
فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

اللفظة : « أبو حفص » كنية عمر رضي الله عنه ، وحفص : هو الأسد ، وتكنية عمر رضي الله عنه بذلك إيماء إلى شجاعته ، ويقال : حفص ابنته زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم « نقب » أراد به ههنا رقة الأخفاف ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أنقب ، وناقة نقباء « دبر » بفتح

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ - وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرٍو

الدال والباء جميعا - هو الجرح الذى يكون في ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أدبر ، وناقاة دبراء « فجر » كذب ، ومال عن الصدق الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » متعلق به « أبو حفص » فاعل ، ومضاف إليه « عمر » بدل أو عطف بيان ، مرفوع بالضممة ، ومنع من ظهور هذه الضمة سكون الوقف الشاهر فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث قدم الكنية - وهى قوله « أبو حفص » - على الاسم - وهو قوله « عمر » - والنحويون على جواز ذلك وعكسه ، وإذا كانوا يقدّمونها على الاسم الذى يجب تقديمه على اللقب في غير ما استثنيناه فإنهم يقدّمونها على اللقب من باب الأولى ؛ فكان الاستدلال على جواز تقديمها على الاسم كافيا

٦٩ - نسب كثير من العلماء هذا البيت لحسان بن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولم أجده في نسخ ديوانه المطبوعة ، وهو يرثى به سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس رضى الله عنه ، وسنترجمه

اللفظ : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن « سعد بن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بنى قريظة ، وأجيبت دعوته في ذلك ، ثم انتقض جرحه ، فمات » ، وأخرج ذلك البخارى ، وذلك سنة خمس ، وقال الحافظ : « وفي الصحيحين وغيرهما من طرق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » اه « سعد » : هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحرث ابن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهل ، وأمه كبشة بنت رافع ، لها صحبة ، وكنية سعد أبو عمرو ، شهد بدرًا باتفاق ، وحضر الخندق ، ومات بعدها بشهر متأثرا بجرح أصابه في يومها ، وقد اختلفوا فيمن رماه ؛ فقيل : رماه حبان بن عبد مناف من بنى عامر ابن لؤى ، وقيل : أبو أمامة الجشمى

الإعراب : « وما » نافية « اهتز » فعل ماض « عرش الله » فاعل ، ومضاف إليه « من أجل » جارٌّ ومجرور متعلق بقوله اهتز ، وأجل مضاف ، و « هالك » مضاف إليه « سمعنا » فعل وفاعل « به » متعلق بسمع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جرّ صفة لهالك « إلا » أداة حصر « لسعد » جارٌّ ومجرور متعلق بقوله اهتز السابق « أبى عمر » بدل من سعد أو عطف بيان عليه ، وأبى مضاف ، وعمرو : مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدم الاسم - وهو قوله « سعد » - على

وكذلك يفعل بها مع اللقب . ١٥

وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله « سواء » بقوله : (وَإِنْ يَكُونَا) أى : الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأَصِفْ) الاسم إلى اللقب (حَتَّى) إِنْ لم يمنع من الإضافة مانع على ماسياتى بيانه ، هذا مذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدٌ كُرْزٌ » يتأولون الأول بالمسمى ، والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ » ، و « رَأَيْتُ سَعِيدًا كُرْزًا » ، و « مررت بسعيدٍ كُرْزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مررتُ بسعيدٍ كُرْزًا وكُرْزٌ » أى : أعنى كُرْزًا ، وهو كُرْز

(وَإِلَّا) أى : وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنفُ الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقب ، نحو « زَيْدٌ أَنْفُ الناقة » — امتنعت الإضافة للطول ، وحينئذ (أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب : بيانا ، أو بدلا ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إِنْ كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كآل ، نحو « الْحَارِثُ كُرْزٌ » (وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَنْقُولٌ) عن شىء سبق استعماله فيه قبل العلمية ، وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلٍ) اسم عين مثل (أَسَدٌ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماضٍ كسَمَرٌ — علم فرس — قال الشاعر :

٧٠ — أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدْدِي يَأْجَجُ فَارِسُ شَمْرَا

الكنية — وهى قوله « أبى عمرو » — فدل ذلك على جواز تأخير الكنية عن الاسم ، وقد دل البيت السابق على جواز تقديمها عليه ، فيكون مجموع البيتين دليلا على أنه لا ترتيب بينهما ؛ بل يجوز أن تبدأ بأيهما شئت وتؤخر الآخر

٧٠ — هذا البيت لجليل بن عبد الله بن معمر العذرى ، صاحب بثينة

اللفظ : « حباب » بضم الحاء المهملة ، بزنة غراب — أراد به الحبيث الساكر ، من قولهم للحية : حباب ، وقولهم للشيطان : حباب ، ونحو ذلك « سارق الضيف برده » ذهب العلامة الصبان رحمه الله إلى أن إضافة « سارق » إلى « الضيف » من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، و « برده » مفعول به لسارق ، وعليه فالمراد بالعبرة فى نظره أنه جبان ، وهذا لا يوافق سابق الكلام ، وعندى أن الفاعل ضمير مستتر فى « سارق » يعود إلى قوله « أبوك » وإضافة

وفعل مضارع كَيْشْكُرْ ، قال الشاعر :

٧١ - وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ

« سارق » إلى « الضيف » من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و« برده » بدل من الضيف ، بدل اشتغال ، وقد روى بجر « برده » ونصبه ، كما ضبطه في اللسان ، فرواية الجر على أنه بدل على اللفظ ، ورواية النصب على أنه إبدال منه باعتباره مفعولا « يحاجج » روى مكانه ابن منظور « يا عباس » الإعراب : « أبوك » مبتدأ « حباب » خبره « سارق » صفة لحباب ، وأخبر ثان « الضيف » مضاف إلى سارق ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ « برده » بدل من الضيف ، والضمير مضاف إليه « وجدى » الواو عاطفة ، جد : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « يا » حرف نداء « حجاج » منادى ، وقد اعترض بين المبتدأ وخبره بحمالة النداء « فارس » خبر المبتدأ « شمرا » مضاف إليه ، وألفه للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « شمرا » فإن أصله فعل ماض من التسمير ، تقول : شمر إزاره : إذا رفعه ، وتقول : شمر في الأمر ، إذا خف ، ومنه قولهم : ناقة شمير : أى سريعة ، وقد نقل هذا اللفظ من ذلك ؛ فسموا به فرسا ، كما في بيت الشاهد ، وسموا به ناقة كما في قول الشماخ :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ بِشَمْرَا

وسموا به رجلا ، كما في قول امرئ القيس :

فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوْطٍ وَحَيَّةٍ ؟ وَهَلْ أَنَا لَاقٍ حَيَّ قَيْسٍ بِنِ شَمْرَا

ومثل ذلك « خضم » ، و« بقم » ، و« كعسب » ، و« ترجم » ، كل هذه أعلام منقولة عن الفعل الماضي

٧١ - قد بحثت عن هذا الشاهد طويلا فلم أجده أحدا استشهد به سوى الشارح رحمه الله ولم أقف له على تمة ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا . والشاهد على ما في الشرح شطر من مخلع البسيط ؛ ولعل هذا محرف عن بيت من المتقارب لزيد الأعجم رواه جاز الله الزمخشري ، وهو قوله :

وَيَشْكُرُ تَشْكُرُ مَنْ ضَامَهَا وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا تَشْكُرُ

اللفظة : « يشكر » : علم منقول من الفعل المضارع ، وقد سمعت به العرب أبوى قبيانين عظيمتين : إحداهما من بكر وائل ، والثانية في الأزدي ؛ فأما الأولى فأبوها يشكر بن علي بن بكر ابن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة ، وأما الثانية فأبوها يشكر بن مبشر بن صعب « يشكره » : يثنى عليه ، ويحمده

الإعراب : « يشكر » : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة إذا اعتبرت منقولا عن الفعل المضارع وحده ، ومرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية

وجملة وستأتي ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو اَرْتِجَالٍ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغالبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتل هو : ما استعمل من أول الأمر علما (كَسَعَادَ) علم امرأة (وَأَدَدَ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةً) فعلية والفاعل ظاهر : كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَاكَبَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز : كأطرقا — علم مفازة — قال الشاعر :

إذا اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع المشتمل على الضمير « الله » يجوز أن يروى منصوبا ، ويجوز أن يروى مرفوعا ؛ فإن رويته منصوبا فهو منصوب على التعظيم بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : ويشكر لا يشكر الله لا يشكره ، وإن رويته مرفوعا فهو مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، والضمير المرفوع المستتر في « لا يشكره » عائد إلى يشكر ، والضمير المنصوب البارز عائد إلى لفظ الجلالة ؛ وهذان الوجهان على أنه من باب الاشتغال في قوله « الله لا يشكره » ويجوز وجه آخر ، وهو أن يكون « الله » مبتدأ ثانيا ، و« لا » نافية « يشكره » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المبتدأ الثاني الذي هو لفظ الجلالة ، والضمير البارز المتصل يعود إلى المبتدأ الأول ، وهو مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وقد عرفت العائد من كل جملة على مبتدئها ، ومعنى « لا يشكره » على الوجه الأخير لا يجازيه جزاء الشاكرين

الشاهد فيه : قوله « يشكر » حيث استعمل علما ، وأصله فعل مضارع من شكره يشكره — من باب نصر — إذا أثني عليه ومدحه ، وقد عرفت في صدر الكلام أن هذا اللفظ في هذا الموقع يحتمل أن يكون منقولا عن المضارع وقع موقع المرفوع ؛ إذ يجوز أن يكون رفعه الخالي هو الذي تطلبه عامل الرفع ؛ ويجوز أن يكون هو رفعه الأصلي الذي كان معه قبل النقل ؛ فإن كان في موقع المنصوب أو المجرور تبينت حاله ، ولم يحتمل إلا وجهها واحدا ، ومن هنا جزمنا لك في شرح الشاهد (رقم ٧٣ الآتي) بأن « يزيد » في قول الراجز :

* نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ *

علم منقول عن الجملة ؛ وذلك لأن الرواية برفع « يزيد » وموقعه موقع المجرور ؛ لأنه مضاف إلى ما قبله ، فلو كان منقولا عن المضارع وحده لجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، كما يعامل سائر ما لا ينصرف ، ومثل بيت الشاهد قوله :

وَيَشْكُرُ لَا تَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ وَتَعْجِزُ يَشْكُرُ أَنْ تَعْدِرَا

وهو في هذا البيت أيضا محتمل للوجهين في الموضعين جميعا ؛ فلا تغفل عما قدمناه

٧٢ — عَلَى أَطْرِقًا بِأَلْيَاتِ الْحَيَامِ

٧٢ — هذا صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وعجزه قوله :

* إِلَّا الثَّمَامُ وَإِلَّا الْعَصَى *

والبيت من قصيدة له عدة أبياتها في « أشعار الهذليين » أربعة عشر بيتا ، بدأها بذكر الأطلال ودروسها وعفاء رسومها ، ويقع بيت الشاهد خامس بيت فيها ، ثم رثى ابن عمه نشيبة بأبيات من آخرها ، ومطلع هذه الكلمة :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوَاةِ يَزْبُرُهَا الْكَاتِبُ الْحَمِيرِيُّ

اللفظة : « رقم » أصله مصدر رقم الكتاب يرقه - من باب نصر - إذا أعجمه وبينه ، ومنه (كتاب مرقوم) أى : مكتوب ، وتقول : رقت الكتاب فهو كتاب مرقوم : إذا كنت قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط ونحوه « يزبرها » من بابى ضرب ونصر - يكتبها « الحميرى » المنسوب إلى حمير - بزنة درهم - وخصه بالذكر لأن الكتابة أصلها من اليمن « أطرقا » بفتح الهمزة وكسر الراء بينهما طاء مهملة ساكنة - اسم موضع من منازل هذيل ، وهو المراد هنا ، وهو أيضا اسم موضع من نواحي مكة من منازل كعب بن خزاعة ؛ قال أبو عمرو : « أطرقا : اسم لبلد بعينه ، مأخوذ من فعل الأمر ، وفيه ضمير علامته الألف ، كأن سالكه سمع نبأه فقال لصاحبيه : أطرقا » اه ، وقال الأصمى : « كان ثلاثة نفر بهذا المكان ، فسمعوا أصواتا ، فقال أحدهم لصاحبيه : أطرقا ، فسمى بذلك » اه ، وقال أبو الفتح : « و يروى * علا أطرقا . . * - أى بفتح الهمزة وضم الراء أو كسرها والتنوين - فعلى هذا يكون « علا » فعلا ماضيا ، و « أطرق » جمع طريق : فمن أنت الطريق جمعه على أطرق مثل عناق وأعنق وذراع وأذرع ، ومن ذكره جمعه على أطرقاء ، مثل صديق وأصدقاء ، فيكون قد قصره للضرورة » اه كلامه بإيضاح يسير ، وعليه لا شاهد في البيت « الحيام » جمع خيمة ، وهى - عند العرب - بيت من عيدان « الثمام » بضم التاء ، بزنة غراب - بنت ضعيف يحشى به خصاص البيوت ويستتر به جوانب الخيمة « العصى » خشب بيوت الأعراب

الأعراب : « على أطرقا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار ، وأطرقا : مجرور بكسرة مقترنة على آخره منع من ظهورها الحكاية « باليات » حال ثانية من الديار « الحيام » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « الثمام » يروى مرفوعا ومنصوبا ، فمن نصبه فلا إشكال في أنه منصوب على الاستثناء ؛ لأنه مستثنى من كلام تام موجب ، ومن رفعه فإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير إلا الثمام باقية ، أو لم تبل ، أو نحو ذلك « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة « العصى » : معطوف على الثمام ، والقصيدة تروى مرفوعة القوافى وتروى ساكنتها ؛ فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تحملها على محملى « الثمام » فى روايته ، ومن رواها مرفوعة فإن كان

أو مستتر : كيزيد ، في قوله :

٧٣ - نُبْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

« الثَّام » مرفوعاً فالأمر بين ، وإن كان منصوباً كان محمله على المعنى ، وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبي ، ثم استثنى منها الثَّام ؛ كان كأنه قد قال : بليت الديار وبقى الثَّام ، فاستاغ أن يعطف عليه بالرفع ؛ لأنه مرفوع في المعنى ؛ وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظاً ببدع في كلامهم ، ألا ترى أن الفرزدق يقول :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مَجْلَفٌ

انظر إليه كيف رفع « أو مجلف » مع أن المعطوف عليه - وهو قوله « إلا مسحتاً » - منصوب ، وليس ذلك إلا لأنه راعى معنى : ذهب كل المال وبقى مسحت أو مجلف ، ومثله قول الآخر :

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَيْبِطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمَرُ

فرفع « الحمر » مع عطفه على « عيبطات » على تقدير : وحلت له الحمر

الشاهد فيه : قوله « أطرقاً » حيث سمي به ، وأصله فعل أمر - مأخوذ من قولهم : أطرق يطرق ؛ إذا أنصت - مسند إلى ضمير الاثنين ، وهو الألف ، فهو في الأصل جملة من فعل وفاعل ؛ وقد أوضحنا لك في صدر الكلام اختلاف العلماء في ذلك

٧٣ - نسب العلماء هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ولم أجده في أصل ديوانه ، وإنما ذكره جامع الديوان في زيادته ، وروى معه بيتاً آخر ، وهو :

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدٌ

اللفظ : « نبئت » بالتضعيف وبالبناء للجھول - أعلمت وأخبرت « أخوالى » الأخوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع في رواية النحويين ، ومنهم الرخمشى ، وقال ابن يعيش : « صوابه بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اه ، لكن قد عرف في أسماء العرب من سمي « يزيد » بالياء المثناة التحتية ، ومن هؤلاء : يزيد بن معاوية ، ويزيد بن قسم بن ربيعة ، ويزيد بن منصور الحميرى « ظاما » الظلم : هو وضع الشيء في غير محله ، أو منعه من محله « فديد » هو الصياح والجلبة « السخون » بفتح السين المهملة ، وضبطه في الديوان بالضم ، وهو خطأ - مايسخن من المرق « البرود » - بفتح الباء - بمعنى البارد ، ويروى في مكانه « العصيد » وهو العصيدة ، وهو دقيق يلت بالسمن ويطبخ « والتمر » روى ناشر الديوان في مكانه « والقز » وهو تصحيف « حبا ماله مزيد » قال ابن منظور : يروى حتى ماله مزيد

الإعراب : « نبئت » : فعل ونائب فاعل ، وهو مفعوله الأول « أخوالى » مفعول ثان ،

وياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوالى « يزيد » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية « ظلمنا » مفعول لأجله ، أو حال بتأويل المشتق ، أى : ظالمين « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله « ظلمنا » أو بقوله « فديدا » الآتى . « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديدا » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لنبت

الشاعر فيه : قوله « يزيد » حيث سعى به ، وأصله فعل مضارع من « زاد » مشتمل على ضمير مستتر فيه ، فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العامية فإن قلت : فما السرى حملكم إياه على النقل من الجملة ، ولم تقدروا نقله من الفعل المضارع وحده ؟

فالجواب أنا وجدنا العرب قد جرت عادتهم إذا نقلوا عن الفعل المضارع وحده أعربوه إعراب ما لا ينصرف ، ولم يحكوه ، فإذا قدروا النقل عن مجموع الفعل والفاعل حكوه على حاله التى كان عليها قبل النقل فى جميع مواقع الإعراب ، فلو أنه كان منقولاً عن الفعل وحده لكان بنصب الدال لا ضمها . قال ابن منظور : « أما قوله » نبت أخوالى إلخ » قال ابن سيده : فعلى أنه ضمن الفعل الضمير فصار جملة ، فاستوجبت الحكاية ؛ لأن الجمل إذا سعى بها فحكها أن تحكى فافهم ، ونظره ثعلب بقوله :

بَنُو يَدْرُ إِذَا مَشَى وَبَنُو يَهْرُ عَلَى الْعَشَا

وقوله :

لَا ذَعَرْتُ السَّوَامَ فِي فَلَقِ الصُّبْحِ مُغَيَّرًا وَلَا دُعِيتُ يَزِيدُ

أى : لادعيت الفاضل ، والمعنى : هذا يزيد ، وليس يتمدح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس موضوعا بعد النقل له عن الفعلية إلا للعامية « اه كلامه بحروفه . وقد سما « تغلب » من الفعل المضارع أيضا وهو اسم قبيلة مشهورة ، وقال الفرزدق :

لَوْلَا قَوَارِسُ تَغْلِبُ ابْنَةُ وَاثِلٍ وَرَدَّ الْعَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَابِ

وسموا أيضا « يعصر » وهو اسم قبيلة منها باهلة ، وقال الشاعر :

لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ أَبْنَاءَ يَعْصُرٍ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

وسموا « يشكر » أيضا ، وهو اسم قبيلة فى بكر بن وائل ، وشاهدها سبق قبل هذا ، وكل هذا إذا قدر النقل فيه عن الفعل وحده أعربته إعراب ما لا ينصرف ، وإن قدرته منقولاً عن الفعل والفاعل ألزمت آخره الرفع حكاية لحاله قبل التسمية به ، وشاهد معاملة المنقول عن المضارع معاملة الاسم الذى لا ينصرف قول ليلى الأخيلية :

ومنه إصميت — علم مفارة — قال الشاعر :

٧٤ — أَشْلَى سُلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

لَنْ تَسْتَطِيعَ بِأَنْ تُحَوِّلَ مُجْدَهُمْ حَتَّى تُحَوِّلَ ذَا الْهَضَابِ يَسُومًا

يسوم : اسم جبل ، وهو مسمى بالفعل المضارع من السوم ، وقال أبو ذؤيب الهذلي :

يَعْتُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّما كُسِيتَ بَرُودَ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعُ

ومثال حكايته على أنه منقول من الجملة قول عقيبة الأسدي :

فَهَبْهَا أُمَّةً هَلَكْتَ ضَامِعًا يَزِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

وقول الأسود بن يعفر :

فَلَوْحِي إِنْ بَدَا لِكَ أَوْ أَفِيقِي فَقَبْلِي قَدْ مَضَى وَهُوَ الْحَمِيدُ

أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْمَدْ عَلَيْهِ وَقَفِسُ فَاتِنِي وَأَبُو يَزِيدُ

٧٤ — البيت للراعي ، واسمه عبيد بن حصين النخعي ، من قصيدة له يمدح بها عبد الله بن

معاوية بن أبي سفيان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَافَ الْخَيَالُ بِأَسْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ عُلُوَانٍ لَانْحُوَ وَلَا صَدْدُ

وقبل بيت الشاهد أبيات يصف فيها الثور ، وهي قوله :

أَوْ نَاشِطُ السَّفْعِ الْخَدَيْنِ الْجَاهُ نَفْحُ الشَّامَلِ فَأَمْسَى دُونَهُ الْعَقْدُ

حَتَّى إِذَا هَبَطَ الْأُحْدَانُ وَانْقَطَعَتْ عَنْهَا سَلَاسِلُ رَمَلٍ بَيْنَهَا وَهُدُ

صَادَفَ أَطْلَسَ مَشَاءَ بِأَكْلِهِ إِثْرَ الْأَوَابِدِ مَا يَنْمِي لَهُ سَبْدُ

اللفظ : « طاف » مرّ ، ومنه قيل للعسس : طائف ، وبابه قال « هجدوا » رقدوا ،

وناموا « نحو » توجه وقصد ، وهو مبتدأ حذف خبره ، وتقديره : لا توجه منها إلينا « صدد »

بزنة حمل — هو القرب ، ومنه يقال : دارى صدد داره ، أى : قبالتها قريبة منها ، والناشط : الثور

الوحشي ، والأسفع : الأسود المشرب حمرة « ألجأه » : اضطره « العقد » — بفتح العين وفتح القاف

أو كسرهما — جمع عقدة ، وهي مانرا كم وتعد من الرمل « الأحدان » بضم الهمزة — قطع رمل

متفرقة ، والأصل وحدان — بالواو — فقلبت واوه همزة « هدد » بضمين ، بزنة كتب — جمع

وهاد ، والوهاد : جمع وهدة — بفتح فسكون — وهي المكان المظلم ، وضمير « صادف » المستتر

فيه يعود إلى الناشط « أطلس » يريد به الصياد القانص ، وأصله الذئب « مشاء » هو صيغة مبالغة

من مشى « أكليه » جمع كلب « الأوابد » جمع أبدة ، وهي الوحوش « ينمى » يزيد « سبد »

أصله الصوف ، وأراد به المال والماشية « أشلى » أغرى ، كذا قيل ، وانتقده غير واحد من أئمة اللغة ؛ قال ابن منظور : « قال ثعلب : وقول الناس : أشليت الكلب على الصيد ؛ خطأ ، وقال أبو زيد : أشليت الكلب : أى دعوته ، وقال ابن السكيت : يقال : أوسدت الكلب بالصيد ، وأسدته : إذا أغريته ، ولا يقال أشليته ، إنما الإشلاء الدعاء ، يقال : أشليت الشاة والناقة ، إذا دعوتهما بأسمائهما لتحلبهما » اه كلامه ، وقد ثبت حجة أشليت الكلب بمعنى أغريته وقد وقع ذلك كثيرا فى الشعر العربى وفسره به جماعة من أئمة اللغة ، انظر قول زياد الأنجم :

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلَابَهُ عَلَيْنَا فَكَدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُوْ كُلُّ

وانظر قول الفرزدق يهجو جريرا :

تُشَلِّ كِلَابَكَ وَالْأَذْنَابُ شَائِلَةٌ عَلَى قُرُومٍ عِظَامِ الْهَامِ وَالْقَصْرِ

وانظر ما أنشده أبو هلال العسكري :

أَلَا أَيُّهَا الْمُشَلَّى عَلَى كِلَابِهِ وَلَى - غَيْرَ أَنْ لَمْ أَشْلِهِنَّ - كِلَابُ

تجد معنى الإغراء واضحا من هذه الأبيات كلها . وقوله فى البيت المستشهد به « سالوقية » أراد كلابا سالوقية ، وهى المنسوبة إلى سالوق - بفتح السين وضم اللام مخففة - وهو موضع باليمن تنسب إليه الدروع والكلاب ، وقيل : هو موضع ببلاد الروم « إصمت » قال ياقوت : « هو اسم علم لبرية بعينها ، وقال بعضهم : العلم هو : وحش إصمت ، الكلمتان جميعا ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته بوحش إصمت ، وببلدة إصمت ، أى : بمكان قفر » اه « أصلها » جمع صلب ، وهو وسط الظهر من العنق إلى العجز « أود » بفتح الحين ، بزنة حمل - هو الاعوجاج ، قال الأصمى : « إذا كان فى ظهر الكلب احديداب قليل كان أفره له ، وإذا كان الكلب واسع الففحة كان ذلك أسرع لجريه » اه

المعنى : أغرى هذا الصياد كلابه السالوقية الموصوفة بأنها فى أصلها اعوجاج بوحش هذه البرية .

الاعراب : « أشلى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأطلس ، وهو فاعله « سالوقية » مفعول به « باتت » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وخبره محذوف يدلّ عليه ما بعده « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « لها » متعلق بمحذوف خبر بات « بوحش » جارّ ومجرور متعلق بقوله « أشلى » السابق « إصمت » مضاف إليه « فى أصلها » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أود » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لسالوقية

﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد — وهو المنقول من جملة — أن يحكى أصله ، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه
(و) من العلم (مَا يَمْزَجُ رُكْبًا) وهو : كل اسمين جعلاً اسماً واحداً ، منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبِكَ ، وَحَضْرَمَوْتَ ، وَمَعْدِي كَرِبَ ، وَسَيَبَوِيَهْ ، و (ذَا) المركب تركيب مزج (إِنْ بَغَيْرِ « وَيَوْ » تَمْ) أى : ختم (أَعْرَبَا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كعدي كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ماتم بغير « وَيَوْ » على الفتح تشبيهاً بِخُمُسَةِ عَشَرَ ، وقد يضاف صدره إلى مجزئه . والأول هو الأشهر ؛ أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وَعَمْرَوِيَهْ ، فإنه مبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير « وَيَوْ » .
(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ) وهو : كل اسمين جعلاً اسماً واحداً ، مُنْزَلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَ) كنية ، مثل (أَيْ قُحَافَهْ) وإعرابه إعراب غيره من المتضافين
(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التى لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش والأحناش (عِلْمٌ)

الشاهد فيه : قوله « اصمت » حيث سمي به ، وأصله فعل أمر وفيه ضمير مستتر ، فهو من باب نقل الجملة المركبة من فعل وفاعل إلى العامية ، وليس منقولاً عن فعل الأمر وحده كما زعم جماعة بقى أن تتساءل قائلاً : إن المعروف في فعل الأمر من « صمت » إنما هو « اصمت » بهمزة وصل مضمومة ، وضم الميم ؛ والمنقول في هذا العلم قطع الهمزة مكسورة وكسر الميم ، فكيف تغير عما كان عليه من ثلاث جهات ؟

والجواب : أما عن قطع الهمزة فقد قال ياقوت : « وقطعت همزته ليجرى على غالب الأسماء ، وهكذا جميع ما يسمى به من فعل الأمر » اه ، ومثله للمحقق الرضى ، واستشهد بالبيت على أنه إذا سمي بفعل فيه همزة وصل قطعت . وأما كسر الهمزة وكسر الميم فقد وجهه العلماء بأحد ثلاثة توجيهات : الأول : أن يكون ذلك لغة لم تصل إليهم إلا عن طريق هذا البيت ، يعنى أن صمت يصمت قد ورد من باب نصر و باب ضرب ؛ فأما باب نصر فهو المشهور المعروف ، وأما باب ضرب فهو قليل لم يسمع إلا في هذا البيت ، والثانى : أن يكون التغيير قد حصل لأجل النقل للعامية ، والثالث — وهو يخرج عن الاستشهاد — أن يكون علماً مرتجلاً على هذه الزنة ، وغايته أن مادته وافقت مادة فعل الأمر من صمت . قال ياقوت : « وكسر الهمزة إما لغة لم تبلغنا ، وإما أن يكون غير فى التسمية به عن « اصمت » بالضم الذى هو مشهور فى مضارع « صمت » ، وإما أن يكون مجرداً مرتجلاً » اه باختصار وإيضاح يسيرين ، ومثله لابن يعيش ، وابن جنى ، وابن المستوفى

عوضاً عما فاتهما من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا) ؛ فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، ويبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى « أُسَامَةُ » ، و « ثَعَالَةَ » ، ووزن الفعل فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » ، و « ابن آوى » ، والزيادة فى « سُبْحَانَ » علم التسبيح ، و « كَيْسَانَ » علم على الغدر .

وعَلِمَ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . وَلَفْظًا : تمييز ، أى : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهُوَ) من جهة المعنى (عَمَّ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ، لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن « أُسَامَةَ » ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه فى الشيع كَأَسَد . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضاً ، وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أن « أسداً » موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه فى أصل وضعه ، و « أسامة » موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن ، فإذا أطلقت « أسداً » على واحد أطلقته على أصل وضعه ، وإذا أطلقت « أسامة » على واحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمناً ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسى شارح الجزولية : وهى مسألة مشككة .

(مِنْ ذَاكَ) الموضوع علماً للجنس (أُمُّ عَرِيْطٍ) وَشَبْوَةٌ (لِلْعَقْرَبِ * وَهَكَذَا ثَعَالَةُ) وأبو الحُصَيْنِ (لِلثَّعْلَبِ) ، وأسامة وأبو الحارث للأسد ، وذوالة وأبو سَعْدَةَ للذئب ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) علم (لِلْبَرَّةِ) بمعنى البر ، و (كَذَا فَجَارٍ) بالكسر كَحْدَامٍ (عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ) بمعنى الفجور ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعهما الشاعر فى قوله :

٧٥ - إنا اقتسمنا خطبتنا بيننا فحمت برّة وأحتملت فجار

٧٥ - البيت من قصيدة للناطقة الديباني ، ومطلعها :

طال الثواء على رؤوم ديارٍ قفر أسائلها ، وما استخباري ؟!

وسببها أن زرعة بن عمرو بن خويلد كان قد لقي النابغة بسوق عكاظ ، فأشار عليه أن يحرض قومه على قتال حلفائهم من بني أسد ، فأبى النابغة ذلك ، ثم بلغه أن زرعة يتهده ، فقالها يهجو ؛ وقبل بيت الشاهد - وهو أول القصيدة في بعض الروايات - قوله :

نبئت زُرعة والسفاهة كاسمها - يهدي إليّ غرائب الأشعار

فحلفت يا زرع بن عمرو إني رجل يسق على العدو ضارري

أرايت يوم عكاظ حين لقيتني تحت العجاج فما شقت غباري

اللفظ : « الثواء » بفتح التاء المثناة - الإقامة « رؤوم » جمع رسم ، وهو ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار « قفر » هو صفة للديار ، ومعناها التي لانبات بها ولا ماء « وما استخباري » ينكر على نفسه أن يسائل ديارا لا تجيب سائلها « نبئت » بالبناء للجهول وبالتضعيف ، من « نبأه » إذا أخبره « والسفاهة كاسمها » أي : أن اسم السفاهة قبيح وفعلها قبيح مستشنع كقبح اسمها وشناعته ، والسفاهة : نقيض الحلم « ضارري » مصدر ضاره - بتشديد الراء - بمعنى ضره « شقت غباري » يريد أنك لم تلحقني ولم تكن مثلي « برّة ، جّار » قال ابن منظور : « جّار : اسم للفجرة - بفتح الفاء وسكون الجيم - وهي الفجور ، وهو معرفة ، وزنته كقطام ، قال النابغة : إنا اقتسمنا . . . البيت ، قال ابن سيده : قال ابن جني : جّار معدولة عن فجرة ، وفجرة علم غير مصروف ، كما أن برّة كذلك ، وقول سيبويه : إنها معدولة عن الفجرة - تفسير على طريق المعنى لاعلى طريق اللفظ ، وذلك أن سيبويه أراد أن يعرف أنه معدول عن فجرة علما فيريك ذلك ، فعدل عن لفظ العالمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد ؛ وكذلك لو عدلت عن برّة قلت : برار ، كما قلت : جّار ، وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة ، وهما علمان ، فكذلك يجب أن تكون جّار معدولة عن فجرة علما أيضا » اهـ

الإعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « اقتسمنا » فعل وفاعل « خطبتنا » مفعول به ، ونا : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر إن « بيننا » ظرف متعلق باقتسم ، والضمير مضاف إليه « فحمت » الفاء عاطفة ، حمت : فعل وفاعل « برّة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « واحتملت » الواو عاطفة ، احتملت : فعل وفاعل « جّار » مفعول به ، مبنى على الكسر في محل نصب

الشاهد في : قوله « جّار » حيث استعمله علما على الفجرة ، وهي الفجور الذي هو الميل عن الحق ، وقد عرف ما فيه من عبارة ابن منظور التي سقناها في صدر الكلام

ومثله « كَيْسَان » علم الغدر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَذْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذا « أُمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أُمُّ صَبُورٍ » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعاني ، ويكون اسما وكنية

﴿خاتمه﴾ قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيَّانُ بْنُ بَيَّانٍ »

وللفرس : « أَبُو الْمَضَاءِ » ، وللأحقق : « أَبُو الدَّغَفَاءِ » ، وهو قليل

٧٦ — البيت لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن ، وقبله :

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمْ غَرِيبًا فَلَا يَغْرُوكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ

وذكر ابن دريد أن البيتين للنمر بن تواب في بني سعد ، وهم أخواله ، قاله في اللسان . وقد روى ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء (طبع أوروبا) وأبو العباس المبرد في الكامل ، البيت السابق على بيت الشاهد منسوبا إلى النمر بن تواب ، وذكرنا معه بيتا آخر ، وهو :

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُضْعَى إِنَاؤُهُ إِذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدٍ

وليس في كتاب الشعر والشعراء المطبوع في مصر سوى هذا البيت

اللفظ : « كيسان » اسم للغدر ، وقال ابن الأعرابي : « الغدر يكنى أبا كيسان ، وقال كراع :

هي طائية » ، وكل هذا أصله من الكيس ، وهو العقل « كهولهم » الكهول : جمع كهل ، وهو الذى وخطه الشيب « أدنى » روى صاحب اللسان في مكانه « أسمى » وروى بدله « أولى » وقوله « المرء » جمع أمرء ، وهو الغلام الذى لم ينبت الشعر فى وجهه ، ويقال : غلام أمرء ، ولا يقال : جارية مرداء « مصغى إنناؤه » يريد أنه ينقص حقه ، ولا يستوفى حظه ، وأصل إصغاء الإناء إيمالته ، فإذا مال الإناء أربق ما فيه

الإعراب : « إذا » ظرفية مضمنة معنى الشرط « ما » زائدة « دعوا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط « كيسان » بالنصب مفعول به ، وبالضم منادى بحرف نداء محذوف : أى يا كيسان « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « كهولهم » اسم كان ، والضمير مضاف إليه « إلى الغدر » متعلق بقوله « أدنى » الآتى « أدنى » خبر كان « من شبابهم » متعلق بأدنى أيضا ، والضمير مضاف إليه « المرء » صفة لشباب

الشاعر فيه : قوله « كيسان » حيث استعمله اسما للغدر ، والبيت ظاهر الدلالة على ذلك

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعد ، وهي ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بذاً) مقصوراً (لِمَفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرُّ) ، وقد يقال « ذاء » - بهمزة مكسورة بعد الألف - و « ذاته » - بهاء مكسورة بعد الهمزة - - (وِ بِيْذِي وَذِي) وتِه - بسكون الهاء ، وبكسرها أيضاً : بإشباع ، وباختلاس فيهما - و (قِي) و (تَا) وذات (عَلَى الْأُنْثَى) المفردة (اِقْتَصِرْ) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها في التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِلْمُتَنَبِّهِ الْمُرْتَفِعِ) : الأول لمذكوره ، والثاني لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أي : سوى المرتفع ، وهو المجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اِذْ كَرُّ تَطْعِ) ، وأما « إِنْ هَذَا نِ لَسَاحِرَانِ » فهو قول^(١) (وَبِأُولَى أَشِرُّ لِمَجْمَعٍ مُّطْلَقًا) أي : مذكراً كان أو مؤنثاً (وَالْمَذْأُولَى) فيه من القصر ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم ﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » في غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ — ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللّٰوِي وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوَّلِكَ الْيَّامِ

(١) ذكروا له تأويلات كثيرة ؛ منها أن هذه الآية قد جاءت على لغة من يلزم اللثني الألف في جميع أحواله ؛ ومنها أن « إِنْ » هنا حرف جواب بمعنى نعم ، مثل قول ابن الزبير « إِنْ وراكبها » جواباً لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك ، ومنها أن اسم إن ضمير شأن محذوف ، وهذان ساحران جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر إن

٧٧ — البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، وقبلة - وهو المطلع -

قوله :

سَرَّتِ الْهُمُومُ فَبِشْنٍ غَيْرِ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

اللفظ : « مرام » يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً من قولهم : رام الشيء يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو زمان من هذا الفعل أيضاً ، والميم زائدة في كل حال ، وزنته مفعول ، مثل مفتوح ومدخل ؛ فأصله مروم - بسكون الراء وفتح الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها أصالة وانفتاح ما قبلها بعد نقل الحركة ، فصارت مراما « ذم » قال ابن هشام : « الأرجح فيه كسر الميم الذي هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ، ودونه

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (أَنْطَقًا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرَفًا) ألف « أَنْطَقًا » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرَفًا : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غُلَامُكَ » ولحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه — وهى ستة كما تقدم — فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال

الفتح للتخفيف ، وهو لغة بنى أسد ، والضم ضعيف ، ووجهه إرادة إتباع اللام للفاء « اه ، وانظر كتابنا دروس التصريف (القسم الأول ص ١٧٠ وما بعدها) وقوله « المنازل » هو جمع منزل أو مسنزة ، وكونه جمع منزلة هنا أولى لقوله فيما بعد : منزلة اللوى ، ويقال : منزل ومنزل ، مثل مكان ومكانة ومقام ومقامة . وقوله « اللوى » قال ياقوت : « اللوى — بكسر اللام وفتح الواو والقصر — وهو فى الأصل منقطع الرملة ، يقال : قد ألويتم فانزلوا ، إذا بلغوا منقطع الرمل ، وهو أيضا : موضع بعينه قد أكرت الشعراء من ذكره ، وخلطت بين ذلك اللوى والرمل ، فعز الفصل بينهما ، وهو واد من أودية بنى سليم ، ويوم اللوى وقعة كانت فيه لبنى ثعلبة على بنى يربوع » اه كلامه

الإعراب : « ذم » : فعل أمر ، مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التثاق الساكنين ، أو حرك بالفتح قصدا إلى التخفيف ، أو حرك بالضم للإتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « المنازل » مفعول به « بعد » ظرف متعلق بزم : أو متعلق بمحذوف حال من المنازل « منزلة اللوى » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى بعد « والعيش » معطوف على المنازل « بعد » مثل سابقه « أولئك » اسم إشارة فى محل جر بالإضافة إلى بعد ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، وهو جمع يوم ، وهو من غير العقلاء ؛ فيكون ذلك دليلا على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع مطلقا : سواء أكان من العقلاء ؛ أم لم يكن ، ومثله قوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) هذا توجيه كلام الشارح . وقال ابن هشام : « ويروى الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه ، وزعم ابن عطية أن رواية الأقوام هى الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج تبعه فى هذا الغلط » اه ، ورواية النقائض لمحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذهب إليه ابن عطية

منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئاً منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالثنى كذلك ، ثم بالجمع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ، ثم بالثنى ، ثم بالجمع ، ثم بالمخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم بالثنى ، ثم بالجمع .

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذَانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أُولَئِكَ	الرجالِ	يا رجلُ	كيف	أُولَئِكَ	النساءِ	يا رجلُ
كيف	ذَاكُمْ	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تَيْكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرَّجُلَانِ	يا رَجُلَانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساءِ	يا رجلانِ
كيف	ذَاكُمْ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تَيْكُمْ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذَانِكُمْ	الرجلانِ	يا رجالُ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أُولَئِكُمْ	الرجالِ	يا رجالُ	كيف	أُولَئِكُمْ	النساءِ	يا رجالُ
كيف	ذَاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذَانِكِ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أُولَئِكِ	الرجالِ	يا امرأةُ	كيف	أُولَئِكِ	النساءِ	يا امرأةُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تَيْكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالِ	يا امرأتانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساءِ	يا امرأتانِ
كيف	ذَاكُنَّ	الرجلُ	يا نساءِ	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساءِ
كيف	ذَانِكُنَّ	الرجلانِ	يا نساءِ	كيف	تَانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساءِ
كيف	أُولَئِكُنَّ	الرجالِ	يا نساءِ	كيف	أُولَئِكُنَّ	النساءِ	يا نساءِ

وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال ، وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُونَ لَامٍ) كما رأيت ، وهي لغة تميم (أَوْ مَعَهُ) وهي لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقا نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصورا نحو « أُولَاكَ » ، و « أُولَاكَ »^(١) . وأما المثني مطلقا ، و « أُولَاكَ » المددود ؛ فلا تدخل معها اللام (وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهي (مُتَمَنِّعَةٌ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتفاقا « هَذَا لِكَ » ولا « هَاتِلِكَ » ولا « هُوَذَا لِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد

(تنبيه) أفهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو « هَذَا » ، و « هذه » ، و « هَذَانِ » ، و « هَاتَانِ » ، و « هُوَلاء » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هَذَاكَ » ، و « هَاتِيكَ » ، و « هَذَانِكَ » ، و « هَاتَانِكَ » ، و « هُوَلائِكَ » . لكن هذا الثاني قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ - رَأَيْتُ بَنِي غُبَرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

(١) قد ورد منه قول الشاعر :

أُولَاكَ قَوِيٍّ لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْطُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُولَاكَ

٧٨ - البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته التي مطلعها :

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِبَرْقَةٍ شَهْمَدٍ تَلُوحُ كِبَاكِي الْوُشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَايَ الْخُمُورَ وَلَدَنِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِي

إِلَى أَنْ تَحَامَتَنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللفظ : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الدار « برقة »

بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين ، أو حجارة وطين يختلطان ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ، وذكر منها برقة شهمد . « شهمد » اسم موضع بعينه ، وقال ياقوت : « قال نصر : شهمد جبل أحمر فارد من أخيلة الحمى حوله أبارق كثيرة في ديار غنى ، وقال غيره : شهمد موضع في ديار بني عامر ، وأنشد بيت طرفة » اه بحروفه « تلوح » : تبدو وتظهر « الوشم » أن يعرز بالإبر في الجلد ثم يذرع عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهرا

(وَهِنًا) المجردة من «ها» التنبيه (أَوْ هُنَا) المسبوقة بها (أَشْرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِهِ الْكَافُ صِلَا فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وَهَا هُنَاكَ ، (أَوْ بِمَنْ فَهُ) أى : انطق في البعد بِمَنْ ، نحو « وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ » (أَوْ هُنَا) بالفتح والتشديد (أَوْ هِنَالِكَ) أى : بزيادة اللام مع الكاف (انْطِقَنَّ) على لغة الحجاز ، كما تقول « ذلك » نحو « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ » ولا يجوز « هاهنالك » كما لا يجوز « هذا لك » على اللغتين (أَوْ هِنَا) بالكسر والتشديد ، قال الشاعر :

« تشرابي » بفتح التاء وسكون الشين - هو تفعال من الشرب ، والفرق بين الشرب والتشرب أن الشرب يطلق على القليل والكثير ، والتشرب يطلق على الكثير دون القليل ، وكذا كل ما كان على زنة التفعال مثل التكرار والتلعاب والترداد والتجوال والتهدار ، وهذا مذهب سيبويه ، وزعم الفراء والكوفيون أن التفعال هو التفعيل نفسه ، إلا أن الياء قلبت ألفا ، وليس بشيء « طريقي » ومثله الطارف ، هو ما استحدثه الرجل واكتسبه « ومتلدى » ومثله التالذ والتلبد والتلاد ، وهو : ماورثه عن آبائه « تحامتنى » تركتني وابتعدت عني وطلبت لنفسها الحماية منى « العشيرة » أراد معاشريه ومخالطيه ، سواء آكانوا من أهل بيته أم لم يكونوا ، و « البعير المعبد » بزنة اسم المفعول - هو الأجر ، وقيل : هو المهنوء الذى سقط وبره فأفرد عن الإبل . وقوله « بنى غبراء » الغبراء : هى الأرض ، وبنوها : هم الفقراء ، ويدخل فيهم الأضياف « الطراف » - بزنة كتاب - قبة من جلد يتخذها المياسير والأغنياء خاصة . « الممدد » : الذى قدم بالأتان ؛ يريد أنه معروف للناس عامة : للفقراء لأنه يعطيهم ويمنحهم ، وللأغنياء لأنه جليل عظيم القدر الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « بنى غبراء » مفعول أول ، ومضاف إليه « لا ينكرونى » جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لراى « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أهل » معطوف على ضمير الجمع فى « ينكرونى » الواقع فاعلا ، وهو الواو ، ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل « هذاك » اسم الإشارة فى محل جر بالإضافة إلى أهل ، والكاف حرف خطاب « الطراف » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان « الممدد » صفة للطراف الشاهم فيه : قوله « هذاك » حيث لحقت « ها » التنبيه اسم الإشارة المصاحب لكاف الخطاب ، وذلك مما يقل وجوده فى كلام العرب ، بل لم يقع لى فى كلامهم غير البيت مما اجتمعت فيه « ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم الإشارة ، وأما اجتماع « ها » مع لام البعد فلم يرد عن العرب منه شيء ، ولا أدرى لماذا اعتبر العلماء لحاق « ها » التنبيه اسم الإشارة المتصل بالكاف جائزا مادام لم يرد سوى هذا البيت ، ولم يعتبروه ممتنعا كما لو كانت اللام موجودة ثم يحكموا على هذا البيت بالشذوذ ؟ ! ولعلهم حفظوا ما لم يبلغنا ، أو سمعوا عن يوثق بعريته استعمال ذلك فى غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؟ فلذلك جعلوه قاعدة مطردة ! !

٧٩ — هُنَا وَهِنَا وَمِنْ هُنَا لَهْنٌ بِهَا ذَاتَ الشَّائِلِ وَالْإِيْمَانِ هَيْنُومُ

٧٩ — البيت لدى الرمة ، غيلان بن عقبة ، من قصيدة طويلة مطلعها :

أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

وهو يصف فيها فلاة بعيدة الأطراف مترامية الأرجاء ، وقبل بيت الشاهد قوله :

لِلْجَنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجَائِهَا زَجْلٌ كَمَا تَنَآوَحَ يَوْمَ الرِّيحِ عَيْشُومُ

هَنَا وَهِنَا وَمِنْ هُنَا البيت ، وبعده :

دَوِيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهَا يَمُّ تَرَاطُنُ فِي حَقَائِدِ الرُّومِ

اللفظ : « أن » هذه الهمزة هي همزة الاستفهام ، وأن : هي المصدرية ، واللام الجارّة التي تفيد التعليل مقدّرة قبلها ، وهذه اللام متعلّقة بقوله « مسجوم » آخر البيت ، أي : أماء الشوق منسكب لترسّمك منزلة كانت تسكنها خرقاء « ترسّمت » : تبيّنت ، ونظرت ، والأصل فيه رسم الدار ، أي تعرفت رسم دارها « خرقاء » : هو لقب مية صاحبتها « الصبابة » هي رقة الشوق « مسجوم » سائل ، منسكب ، وباب فعله دخل « زجل » بفتحتين - هو اللعب والجلبة ورفع الصوت ، ويخصّ بالطّريب ، وباب فعله فرح « تنأوح » تحرك واهتز ، أو أحدث صوتا شديدا بالنوح « عيشوم » بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة بعدها شين - هو شجر يسمع له صوت مع الريح « هنا » ضبطه في اللسان بفتح الهاء في الكلمات الثلاث . وكذلك ضبطه العلامة الصبان نقلا عن الروداني ، أما الشارح العلامة فقد وزع الحركات الثلاث عليها ؛ فأعطى كل كلمة حركة ، وقد نقل ابن منظور كسر الهاء مع تشديد النون عن الفراء على لغة تقولها قيس وتيم ، ونقل عن الأزهري الفتح وإنكار الكسر ، وقد حكى السيرافي فتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، لكنه قضى بأن الكسر رديء « لهن » الضمير يعود إلى الجن « بها » الضمير يعود إلى الفلاة « هينوم » صوت لا يفهم ولا يتميز « دوية » بفتح الدال وكسر الواو مشدّدة وفتح الياء مشدّدة أيضا - ومثلها الدو ، والدواية - بكسر الواو والياء بعدها مشدّدة أو مخففة - وهي الفلاة الواسعة ، وقيل : الفلاة إذا كانت بعيدة الأطراف مستوية واسعة فهي دوية ودواية « تراطن » تكلم بكلام لا يفهمه العرب ، وباب المجرد منه نصر ، وهذا الفعل يحتمل أن يكون ماضيا فنونه مفتوحة ويحتمل أن يكون مضارعا حذفت منه إحدى التاءين وأصله تراطن فنونه مرفوعة

الإعراب : « هنا » ظرف مكان متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به قوله « للجن » في البيت

السابق ، مبنى على السكون في محلّ نصب ، وجعله العين متعلّقا بقوله « زجل » وليس بذلك

« وهنا ، ومن هنا » : الأول ظرف مكاني والثاني جار ومجرور ، وهما معطوفان على السابق « لهن »

جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقلّم « بها » متعلق بما يتعلق به السابق « ذات » منصوب على

تروى الأولى بالفتح ، والثانية بالكسر ، والثالثة بالضم ، بتشديد النون في الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الأولى للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ، ومنه قوله :

٨٠ — حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنَّتِ

الظرفية متعلق أيضا بما تعلق به الجاران قبله « الشمائل » مضاف إليه « والأيمان » معطوف على الشمائل « هينوم » مبتدأ مؤخر
الشاهر فيه : قوله « هنا وهنا ومن هنا » حيث استعملت هذه الكلمات الثلاث مشارا بها إلى المكان

واعلم أن الأصل في « هنا » - بتخفيف النون وتشديدها - أنها ظرف مكان ، قال ابن منظور : « هنا - بضم الهاء والنون مخففة - ظرف مكان ، تقول : جعلته هنا ، أى : في هذا الموضع . وهنا - بتشديد النون - بمعنى هنا - بتخفيفها - ظرف أيضا » اهـ ببعض إيضاح ثم أشربت معنى الإشارة فصارت - مع كونها ظرفا - يشار بها إلى المكان ، وهى لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن أو إلى ، والمقصود أنها في محل نصب مالم تسبق بأحد هذين الحرفين فتكون في محل جر ، فإن كانت مضمومة الهاء مشددة النون فهى للقريب ؛ وإن كانت مخففة النون ، ولا تكون حينئذ إلا مضمومة الهاء ؛ فإن كانت مع ذلك مجردة عن اللواحق أو معها « ها » التنبيه وحدها فهى للقريب أيضا ، وإن كانت مخففة النون ولحقها الكاف وحدها أو الكاف مع اللام فهى للبعيد ، وكذا إن كانت مشددة النون مفتوحة الهاء أو مكسورة ، هذا ملخص كلام الشارح ، وقال ابن هشام : إن « ها » التنبيه لا تدخل على اسم الإشارة المختص بالبعيد ؛ فيؤخذ منه مع كلام الشارح أنها لا تدخل على « هنا » المشددة النون المفتوحة الهاء أو المكسورة ، لكن حكى ابن منظور عن الفراء والأزهري دخولها عليهما فيقال ههنا - بهاء التنبيه مع تشديد النون - أما هاء « هنا » فالفراء يروىها مكسورة ومفتوحة ، والأزهري يروىها مفتوحة ، فلا يكون كلام ابن هشام على عمومها ، قال ابن منظور : « والعرب تقول إذا أرادت البعد : هنا ، وههنا ، وههناك ، وههناك » اهـ ، والنون في كل ذلك مشددة الهاء مفتوحة ، وهو كلام في غاية الصراحة في مخالفة ما ذكره ابن هشام

٨٠ — قال ابن برى : « هذا البيت لحجل - بفتح الحاء وبسكون الجيم - ابن نضلة - بفتح فسكون - وكان سبي النوار بنت عمرو بن كاثوم » اهـ . وقيل : قائله شبيب بن جعيل - بضم الجيم وفتح العين - وهو ابن النوار بنت عمرو بن كاثوم ، وكان بنو قينة الباهليون أسروا شبيبا هذا في حرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار (أى ناحت) فقال هذا ، وبعده :

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَى مَشْرُوبًا وَالْفَرْثَ يُعْصَرُ فِي الْإِنَاءِ أَرَنْتِ

اللفظ : « حنت » مأخوذ من الحنين ، وهو الشوق ونزاع النفس إلى الشيء « نوار » من أسماء النساء ، وأصل أخذه من قولهم « نارت المرأة تنور » إذا نفرت من الريبة ، وهو مبنى على الكسر في لغة جمهور العرب ، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف « بدا » ظهر « أجنّت » أخفت وكتمت وسترّت « السلى » بفتح السين وبالقصر - الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد من البهائم ، وهي المشيمة له « الفرث » بفتح فسكون - السرجين مادام في الكرش « أرنّت » صاحت وصوتت ، وبكاؤها لما توقعته من الهلاك

المعنى : يقول : إن النوار قد أظهرت من الحنين ونزوع النفس إلى أهلها ما كان خافيا من قبل ، وليس ذلك الوقت وقت الحنين وإظهار الجزع ، وإنما لما رأتنا في فلاة محرقة موحشة ولا ماء لنا إلا ما نعصره من فرث الإبل وما خرج من المشيمة جزعت أشد الجزع

الإعراب : « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نوار » فاعل ، مبنى على الكسر في محل رفع ، أو مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولات » الواو للحال ، لات : حرف نفي « هنا » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب خبر لات ، واسمها محذوف ، والتقدير ولات الحين حين حنين « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة في محل جرّ بإضافة « هنا » إليها « وبدا » الواو عاطفة ، بدا : فعل ماض « الذي » اسم موصول فاعل بدا « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نوار » اسم كان « أجنّت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « لات هنا » حيث استعمل « هنا » اسم زمان ، بدليل وقوعها معمولة للات النافية ، وذلك لأن « لات » مختصة بدخولها على أسماء الأحيان ، كما سيحییء مفصلا في بابه إن شاء الله ، فتكون هنا قد استعيرت من الظرفية المكانية للظرفية الزمانية ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وهو الذي جرينا عليه في الإعراب ، وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن « لات » التي تليها « هنا » تكون أيضا عاملة عمل ليس ، وليست مهملة ، وأنها في هذه الحالة أيضا تستوجب من الشروط ما كانت تستوجب قبل دخولها على هنا . وقد ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة ؛ منهم المحقق الرضی ، وهو مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسی ، وتبعه ابن مالك ، إلى أن « لات » في هذا الموضع نافية مهملة لا عمل لها ، وأنها ليست على ما كانت تقتضيه حين العمل ، وأن « هنا » باقية على معناها من أنها اسم يشار به إلى المكان ، وهي متعلقة بمحذوف خبر ، وما يذكر بعدها فإما أن يكون اسما ، وإما أن يكون فعلا ؛ فإن كان اسما فهو المبتدأ ، كما في قول الأعشى :

لَاتَ هَئِنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

﴿ خاتمة ﴾ يفصل بين « ها » التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : « ها أنا ذا ، وها نحنُ ذانِ ، وها نحنُ أولاءُ ، وها أنا ذِي ، وها نحنُ تانِ ، وها نحنُ أولاءُ ، وها أنتَ ذا ، وها أنتما ذانِ ، وها أنتمُ أولاءُ ، وها أنتِ ذِه ، وها أنتما تانِ ، وها أننِ أولاءُ ، وها هو ذا ، وهاهما ذانِ ، وهاهمُ أولاءُ ، وهاهي تآ ، وهاهما تانِ ، وهاهنُ أولاءُ » وبغيره قليلا ، نحو :
 ٨١ — ها إن ذِي عِذْرَةٍ

وكا في قول الطرماح :

لَاتَ هَنَا ذِكْرِي بِلَهْنِيَةِ الدَّهْرِ وَأَنِّي لِنَدَى السَّيْنِ الْمَوَاضِي

وإن كان مابعدھا فعلا كما في بيت الشاهد ، فهو منسبك بمصدر بواسطة أن المصدرية محذوفة ، كما حذفت في قولهم : تسمع بالعبيدي خبر من أن تراه ؛ وهذا المصدر مبتدأ كالاسم الصريح ، ومثال ذلك بيت الشاهد ، وإعنا ذهبنا إلى ذلك لأن « هنا » في الأصل اسم إشارة للكان ، فلو كانت اسم « لات » أو خبرها للزم على ذلك عدة أمور كلها مخالف لأصل عمل « لات » : الأول : أن يكون معمولها معرفة ، والثاني أن يكون معمولها اسم مكان ، الثالث : أن جعل جملة « حنت » مع فاعله المستتر مضافة إلى « هنا » كما ترعمون يلزم عليه إضافة اسم الإشارة وهو ما لا يجوز ، وسيأتي لهذا مزيد إيضاح في باب النواسخ ، إن شاء الله تعالى

٨١ — هذه قطعة من بيت للناطقة الديباني ، وهو بتمامه :

هَإِنِّ ذِي عِذْرَةٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

وهذا بيت من قصيدة طويلة له تعتبر من المعلقات ، ومطلعها قوله :

يَا ذَارِمِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَافُ الْأَمَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله يعتذر إلى النعمان بن المنذر عما بلغه عنه من الوشائات :

فَلَا لَعَمْرُ الَّذِي قَدْ زُرْتُهُ حِجْبًا وَمَا هُرَيْقَ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ وَالسِّنْدِ

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَا فَلَا رَفَعْتَ سَوْطِي إِلَى يَدِي

إِذَا فَعَاقَبَنِي رَبِّي مُعَاقِبَةً قَرَّتْ بِهَا عَيْنُ مَنْ يَأْتِيكَ بِالْحَسَدِ

اللفظ : « ذِي » اسم أشار به إلى ما ذكره من الحلف على أنه لم يأت بشيء يكرهه ، وقال التبريزي : الإشارة إلى القصيدة « عذرة » - بكسر العين المهملة وسكون الدال المعجمة - اسم العذر ، ويقال : عذرتة فيما صنع عذرا - من باب ضرب - أي : رفعت عنه اللوم « إن لم تكن » يروى في مكانه « إلا تكن نفعت » وقوله « صاحبها » أي : صاحب العذرة ، وأراد به نفسه

وقد تُعاد بعد الفصل توكيدا ، نحو : « هَا أَنْتُمْ هُوَ لَاءَ » والله أعلم

« تاه » ضل عن الطريق « البلد » : الأثر ، والطريق . وقيل : المراد به هنا المفازة ، وذلك لأن من ضلّ في المفازة فقد هلك ، فكُنّي بذلك عن الهلاك ، و يروى الشطر الثاني هكذا فان صاحبها مشارك النكد ❦

الإعراب : « ها » حرف تنبيه « إن » حرف توكيد ونصب « ذى » اسم إشارة للمؤنث ، اسم إن « عذرة » خبر إن « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم لم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير يعود إلى العذرة مستتر فيه « نفعت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم تكن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر تكن « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « صاحبها » اسم إن ، والضمير مضاف إليه « مشارك » خبر إن « النكد » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط

الشاعر في : قوله « ها إن ذى » حيث فصل بين « ها » التي للتنبيه وبين اسم الإشارة - وهو قوله « ذى » - بفصل ، وهو إن المؤكدة ، وكلام الشارح رحمه الله تعالى يفيد أن الفصل بأن أو إحدى أخواتها كالفصل بغيرهن ، وأن الجميع يستوى في قلة الفصل بهن . لكن الذى ذكره المحقق الرضى أن الفصل بغير إن وأخواتها قليل ، واستشهد صاحب المفصل بالبيت على دخول « ها » التنبيه على الجملة الاسمية ، ولم يبال بأن المبتدأ فيها اسم إشارة ، بدليل تمثيله قبل ذكر البيت بنحو « ها إن زيدا منطلق » ويؤيده قول صاحب اللسان : « ها - مقصورة : كلمة تنبيه للمخاطب ، ينبه بها على ما يساق من الكلام . وقالوا : ها السلام عليكم ، فها : منبهة مؤكدة ، قال الشاعر :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا هَا السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَأَنْكَرَهَا ضَيْقُ الْمَجْمُ غَيُورُ

وقال الآخر :

هَإِنَّهَا إِنْ تَضِقِ الصُّدُورُ لَا يَنْفَعُ الْقُلُ وَلَا الْكَثِيرُ

وعلى ما نحن فيه اعلم أنه قد يفصل بين اسم الإشارة وبين « ها » التنبيه بالقسم كما في قول زهير :

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَأَقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وقد يفصل بينهما بالواو العاطفة كما في قول الشاعر ، وينسب إلى لبيد ، ولا يوجد في ديوانه :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَالِهَا

وكل شيء يفصل به بين « ها » التنبيه واسم الإشارة فإن استعماله قليل جدا ، إلا أن يكون ذلك الفاصل إن أو إحدى أخواتها ، كما عرفت عن الرضى

الموصول

(مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبداً إلى عائِد أو خَلْفه ، وجملة صريحة أو مؤولة ، كذا حده في التسهيل ، فخرج بقيد « الأسماء » الموصول الحرفي ، وسيأتي ذكره آخر الباب ، وبقوله « أبداً » النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها إنما تقتقر إليها حال وصفها بها فقط ، وبقوله « إلى عائِد » حيثُ وإذُ وإِذَا ؛ فإنها تقتقر أبداً إلى جملة ، لكن لا تقتقر إلى عائِد ، وقوله « أو خلفه » لإدخال نحو قوله :

٨٢ — * سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا *

٨٢ — هذا صدر بيت لم أقف على نسبته لبقائل معين ، وعجزه :

* وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا *

اللفظة : « سعاد » اسم امرأة « أضناك » أورتك الضنى ، وهو المرض ، وتقول : ضنى الرجل - بكسر النون - يضنى - بفتحها - إذا كان به مرض مخامر ، وكلما ظننت أنه برأ نكس « إعراضها » قال الراغب رحمه الله : « وإذا قيل أعرض غنى فمعناه ولى مبدئياً عرضه ، قال تعالى : (ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا) ، (فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَعِظُهُمْ) ، (وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ) ، (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي) ، (وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ) . وربما حذف « عنه » استغناء عنه ، نحو (إذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ) ، (ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ) ، (فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ) » اهـ

الإعراب : « سعاد » : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذه سعاد ، أو هي سعاد ، أو نحو ذلك « التي » اسم موصول نعت لسعاد « أضناك » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعوله « حب » فاعل أضنى « سعاد » مضاف إليه « وإعراضها » الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « عنك » جارٌّ ومجرور متعلق بإعراض « استمر » فعل ماض ، فاعله ضمير الإعراض مستترا فيه ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لاجل لها عطف على جملة الصلة « وزادا » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع عطف على جملة الخبر

الشاهر فيه : قوله « التي أضناك حب سعاد » حيث وضع الاسم الظاهر - وهو قوله « سعاد »

... ..

موضع الضمير؛ فربط جملة الصلة بالموصول، والأصل أن يقول: «سعاد التي أضناك حبها». وقد اختلفت كلمة العلماء في وضع الظاهر موضع الضمير في كل الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بمن هي له - وهذه هي جملة الخبر، وجملة الصفة، وجملة الحال، وجملة الصلة، ونحوهن - بوجه عام، واختلفوا في وضع الظاهر موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص فأمّا ابن مالك فعبّارة في التسهيل صريحة في أن ذلك جائز سائغ، لاقلة فيه ولا شذوذ؛ وذلك لأنه عرّف الموصول بأنه «ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية» فأشار بقوله «أو خلفه» إلى ما أنشده الشارح ونحوه من كل ما وضع فيه الاسم الظاهر موضع الضمير.

واضطربت مقالة ابن هشام رحمه الله: فذكر في الباب الخامس من المغنى في أوائل الجهة الثالثة أن وضع الظاهر موضع المضمير في جملة الصلة خاص بالشعر، لا يجوز في سعة الكلام، ولا يصح التخرّج عليه في الفصيح، وذكر في الباب الرابع أن ذلك قليل لا شاذ، قال: «الثالث - مما يحتاج إلى رابط - الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً، نحو: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)، (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)، (يَأْكُلُ كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ). وإما مقدّراً، نحو: (أَبْهَمُ أَشَدُّ)، (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)، (وَفِيهَا مَا تَشْتَهَى الْأَنْفُسُ)، (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) والحذف من الصلة أقوى منه من الخبر، وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله:

* ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ *

وهو قليل «اه كلامه

ومذهب سيبويه رحمه الله والأعلم وأبي جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة أن وضع الظاهر في موضع الضمير إنما يسوغ لضرورة الشعر مع القبح، فأما في الكلام فلا يجوز ذلك وقيد المحقق الرضى هذا الإطلاق فذهب إلى أنه إذا أراد التكلم بالتفخيم، وكان الثاني بلفظ الأول ساغ في الشعر والكلام جميعاً، نحو: (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)، (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ). فإن لم يكن الكلام للتفخيم، أو لم يكن الثاني بلفظ الأول؛ لم يجز، وحمل على هذا كلام سيبويه

وقوله :

٨٣ — وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

٨٣ — هذا عجز بيت نسبه كثير من النحويين لمجنون ليلى ، وقد بحثت نسخة ديوانه المطبوعة في بولاق عام ١٢٩٤ فلم أجده ، وصدره :

* فَيَا رَبَّ لَيْلِي أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ *

ومنهم من يروى صدره هكذا :

* فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ *

اللفظة — « موطن » اسم مكان من قولهم : وطن بالمكان : إذا أقام فيه ، ويقال : وطن وأوطن ، والأخيرة أعلى ، ثم كثر الاستعمال حتى سموا المحل موطناً ؛ لأن الإنسان يقيم فيه

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، ربّ : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ليلى » مضاف إليه ، وفي الرواية الثانية ربّ منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف « أنت » مبتدأ « في كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أى : أنت حاضر في كل موطن ، وكل مضاف ، و « موطن » مضاف إليه « وأنت » الواو عاطفة ، أنت : مبتدأ « الذى » اسم موصول خبر المبتدأ « في رحمة » متعلق بقوله « أطمع » الآتى « الله » مضاف إليه « أطمع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الذى في رحمة الله » حيث وضع الظاهر ، وهو لفظ الجلالة ، موضع المضمّر ، وكان القياس أن يقول : « وأنت الذى في رحمتي » قال ابن هشام : « قالوا : وتقديره وأنت الذى في رحمتي ؛ على أن الظاهر قد خلف ضمير الغيبة ، وقد كان يمكنهم أن يقدّروه « وأنت الذى في رحمتك » على أن الظاهر قد خلف ضمير المخاطب ، فإن وقوع ضمير المخاطب رابطاً للجملة الصلة بالموصول مستعمل مثل قوله — وهو من شعر الحماسة — :

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

ومثل قول ابن الدمينية :

وَأَنْتَ الَّتِي أَحْفَظْتَ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرَّضَا دَانِي الشُّدُودِ كَظِيمُ

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ؛ إذ الغالب أن يقال : « أنت الذى فعل » وإن كان قولك : أنت الذى فعلت ، مستعملاً مقيساً ، إلا أنه بالنظر إلى الأول قليل « اه كلامه بإيضاح ، وقوله « بناء قليل على قليل » معناه أن الربط بضمير الخطاب قليل ، والربط بالاسم الظاهر قليل ، بل أقل منه ، وأما الربط بضمير الغائب فكثير شائع في كلامهم : فلو قدّروه في رحمتك ؛ لكان فيه نيابة الظاهر الذى هو قليل عن ضمير الخطاب الذى هو قليل أيضاً ؛ وذلك غير ما لو قدّروه

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرف والجورز والصفة الصريحة ، على ماسياتى بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نصّ ، ومُشْتَرَك ، فالتص ثمانية : (الَّذِي) للفرد المذكور ، عاقلاً كان أو غيره ، و « الْأُنْثَى » المفردة لها (الَّتِي) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة ومضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والْيَا) منهما (إِذَا مَاثْنِيًا

« في رحمته » ؛ فانه حينئذ يكون عبارة عن نيابة الظاهر الذى هو قليل مناب ضمير الغيبة الذى هو كثر ، وقد عرفت في شرح الشاهد السابق مافى المسألة من الآراء ، وهاك كلام الأعلم رحمه الله حتى ينجلي لك الأمر ، قال : « وفي إعادة الظاهر موضع المضمير قبج ، إذا كان تكريره في جملة واحدة ؛ لأنه يستغنى بعضها عن بعض ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة ، وذلك كقولك : زيد ضربت زيدا ؛ فإن كان إعادته في جملتين حسن ، كقولك : زيد ضربته وزيد أهنته ؛ لأنه قد يمكن أن تسكت عن الجملة الأولى ثم تستأنف الأخرى بعد ذكر رجل غير زيد ، فلو قيل : زيد ضربته وهو أهنته ، لجاز أن يتوهم الضمير لغير زيد ، فإذا أعيد مظهرها زال التوهم ، ومع إعادته مضمرا في الجملة الواحدة ، كقولك : زيد ضربته ، لا يتوهم الضمير لغيره ؛ لأنك لا تقول : زيد ضربت عمرا » اه كلامه ، ومثال وضع الظاهر موضع المضمير في جملة واحدة قول عدى ابن زيد ، وقيل : هو لابنه سودة بن عدى

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغَنَى وَالْفَقِيرَا

فقد كان من حقه أن يقول : لا أرى الموت يسبقه شيء ، وجملة « يسبق الموت شيء » من الفعل والمفعول والفاعل في محل نصب مفعول ثان لأرى ، ومثاله من جملتين قول الفرزدق :

أَعْمُرُكَ مَا مَعْنُ بِنَارِكَ حَقُّهُ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَسِّرٌ

في رواية من روى « منسى » بالرفع على أنه خبر مقدم ، و « معن » الثانى : مبتدأ مؤخر ، وهكذا رواه سيدييه ، فأما من رواه بجر « منسى » بالعطف على مدخول الباء الزائدة - وهو « تارك » - باعتبار لفظه ، ومعن - على هذا - فاعله ؛ فإن الجملة عنده واحدة ، فيكون من مثل قول عدى المتقدم ، وقد عرفت حكمه على الحالين مما تقدم لك من كلام الأعلم ، وقال الهمامى في شرح التسهيل : « وقد يخلف الظاهر الضمير ، كقوله : * فيارب ليلى . . . البيت * فالاسم الشريف خلف عن ضمير غائب يعود إلى الذى ، لكن قال أبو على في التذكرة : من الناس من لا يحيز هذا ، وقال بعضهم : هذا لم يحيزه سيديويه في خبر المبتدأ ؛ فأحرى أن لا يحيزه في الصلة » اه

لَا تُثْنِي * بَلْ مَا تَكْلِيهِ (الياء ، وهو الذال من الذى ، والناء من التى (أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ) الدالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ، والياء فى حالتى الجر والنصب ؛ تقول « اللذان » ، و « اللتان » ، و « اللذين » و « اللتين » وكان القياس « اللذيان » ، و « اللتيان » ، و « اللذيين » ، و « اللتين » بإثبات الياء ، كما يقال « الشَّحِيان » ، و « والشَّحِيَّين » فى تثنية « الشَّحِي » وما أشبهه ، إلا أن الذى والذى لم يكن لياثهما حظ فى التجريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فخذت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من شتى الذى والذى (إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ) على مُشَدِّدِهَا ، وهو فى الرفع متفق على جوازهِ ، وقد قرئ « وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ » وأما فى النصب فمنعه البصرى ، وأجازه الكوفى ، وهو الصحيح ، فقد قرئ فى السبع : « رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا » (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) تثنية ذاوتا (شُدَّادًا أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ « فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ » « إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ » بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضُ بِذَلِكَ) التشديد من الحذف ، وهو الياء من الذى والذى ، والألف من ذاوتا (قُصْدًا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس ، وألف « شُدَّادًا » و « قُصْدًا » للإطلاق ، انتهى حكم تثنية الذى والذى .

وأما (جَمْعُ الَّذِي) فشيآن : الأول (الْأَلِي) مقصورا ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ — وَتُبْلِي الْأَلِيَّ يَسْتَلْمُونَ عَلَى الْأَلِي تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ

٨٤ — هذا البيت لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبَّهَا فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْ لَا يُنَازِعُنِي شَعْلِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى أَنَّهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ خُوَيْلِدًا تَنَكَّرَ حَتَّى عَادَ أَسْوَدَ كَالْجَذَلِ

فَتَلَّكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا ، فَتُبْلِينَا الْخُطُوبُ وَمَا نُبْلِي

اللفظة : « تنكر » يريد تغير حتى صار الرائي له ينكره ولا يعرفه « الجذل » بكسر فسكون - هو أصل الشجرة ، وقيل : هو العود اليابس « خطوب » جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا » استمتعت بهم طويلا ، قال ابن السكيت : تملأت من الطعام تملؤا ، وقد تملت العيش تمليا ، إذا عشت مليا ، أى : طويلا ، وفى التنزيل : (واهجرنى مليا) قال الفراء : أى طويلا ، هذا أصل هذا الفعل « تبلينا » تفيننا « يستلمون » يلبسون اللأمة ، وهى - بفتح اللام وسكون الهمزة - الدرع ، وجمعها لأم - بفتح فسكون أيضا - وأوم - بضم ففتح ، بفتح اللام وسكون الهمزة - الدرع ، وجمعها لأم - بفتح فسكون أيضا - وأوم - بضم ففتح ،

بزنة صرد - والأخير على غير قياس ، وكان واحده لؤمة - بضم فسكون - « يوم الروع » الفزع والخوف ، وأراد به يوم الحرب ؛ لأنه قلما يخلو عن فزع « الحدأ » بكسر الحاء ، ور بما فتحوها ، وفتح الدال - جمع حدأة - بوزن عنبة وعنب - وهي طائر معروف ، وأراد بها الخيول « القبل » بضم القاف المثناة وسكون الباء - جمع قبلاء ، وهي التي في عينها القبل ، والقبل - بفتح القاف والباء جميعا - إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى ، وقيل : إقبالها على الأنف ، وقيل : هو الحول ، وقد وصفت الخنساء الخيل بالقبل (وقيل : بل البيت لليلي الأخيلية تقوله في فائض بن أبي عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل) في قولها :

وَمَا أَن رَأَيْتَ الْخَيْلَ قُبَلًا تَبَارَى بِالْخُدُودِ شَبَابَ الْعَوَالِي
نَسِيتَ وَصَالَهُ وَصَدَدَتْ عَنْهُ كَمَا صَدَّ الْأَزْبُ عَنْ الظَّلَالِ

المعنى : إن حوادث الدهر قد تمتعت بشبابنا قديما فتبلىنا المنون وما نبليها ، وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها

الإعراب : « تبلى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الخطوب مستترا فيه « الألى » اسم موصول بمعنى الذين : مفعول لتبلى « يستلثمون » جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول « على الألى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا « تراهن » فعل مضارع ، فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا ، هنّ : مفعول ل ترى « يوم » ظرف زمان متعلق ب ترى « الروع » مضاف إليه « كالحدأ » جار ومجرور متعلق ب ترى ، أو متعلق بمحذوف حال من « الألى » المجرور يعلى ، والجملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول « القبل » صفة للحدأ

الشاهد فيه : قوله « تبلى الألى . . . على الألى » حيث استعمل لفظ « الألى » أولا في مكان الذين ؛ بدليل أو جماعة المذكور في قوله « يستلثمون » الواقع صلة ، واستعمله مرة ثانية في جمع المؤنث الذي لا يعقل ، حيث أطلقه على الخيل ؛ بدليل ضمير جماعة الإناث في قوله « تراهن » الواقع صلة ؛ فدلّ ذلك على أن « الألى » يستعمل في أحد ثلاثة أشياء : جماعة الذكور ، وجماعة الإناث العاقلات ، وجماعة الإناث غير العاقلات ؛ أما دلالة البيت على الأوّل والأخير فظاهرة ، وأما دلالاته على الثاني فلا أنه إذا استعمل في جمع التي مكان « اللات » وهو لا فرق فيه بين العاقل وغيره دلّ على أنه مثله في الموضعين ، ومن استعمال « الألى » في جمع المؤنث العاقل قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك وابنه ولم ينسباه لأحد :

فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتَرَكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا

ومثله الشاهد رقم (٨٦) الآتي

وقال الآخر :

٨٥ - أَيْ اللَّهِ لِلشَّمِّ الْأُلَاءُ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صَقَلَهَا

٨٥ - البيت لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إلياس بن عبد العزى

اللفظ : « أَيْ » الإباء : الامتناع ، أو أشده ، وإباء الله : قضاؤه ألا يكون الأمر ، أو عدم قضاؤه أن يكون « الشَّم » بضم الشين - جمع أشم ، مأخوذ من الشمم - بفتحين - وهو ارتفاع في قصبه الأنف مع استواء أعلاه ، وذلك مما يتمدح به العرب ؛ لأنه عندهم سيما الكرماء « الأُلَاء » الذين « أجاد » أحكم « القين » بفتح القاف وسكون الياء - الحداد ، وجمعه قيون - بضمين - مثل بيت وبيوت ، ونسر ونسور « صَقَلَهَا » بكسر الصاد وفتح القاف مخففة - الجلاء وزنا ومعنى ، قال ابن منظور : « الصقل : الجلاء ، صقل الشيء يصفله - من باب نصر - صقلا وصقلا فهو مصقول وصقيل : جلاء ، والاسم الصقال ، وهو صاقل ، والجمع صقلة ، مثل كاتب وكتبة » اهـ

البراب : « أَيْ اللَّهِ » فعل وفاعل ، والمفعول محذوف ، أَيْ : أَيْ اللَّهِ فعل النقص « للشَّم » جار ومجرور متعلق بأَيْ « الأُلَاء » اسم موصول بمعنى الذين : صفة للشَّم ، مبنى على الكسر في محل جر « كَأَنَّهُمْ » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الشَّم اسمه « سيوف » خبر كأن « أجاد » فعل ماض « القين » فاعل « يوما » ظرف زمان معمول لأجاد « صَقَلَهَا » مفعول لأجاد ، والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه ، وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به في محل رفع صفة لسيوف ، وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الشاهد فيه : قوله « الأُلَاء » حيث استعمله في مكان « الذين » ؛ بدليل ضمير جماعة المذكور الواقع في قوله « كَأَنَّهُمْ » عائدا إليه ؛ فدل ذلك على أن من أسماء الجموع التي تستعمل في جمع المذكر لفظ « الأُلَاء » ممدودا مبنيًا على الكسر ، قال ابن منظور : « وأما الأولى - بوزن العلاء - فهو أيضا جمع لا واحد له من لفظه ، واحده الندى - التهذيب : الأولى بمعنى الذين ، ومنه قوله :

فَإِنَّ الْأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَسَاوَوْا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ التَّاسِيَا

وأتى به زياد الأعجم نكرة بغير ألف ولا م في قوله :

فَأَنْتُمْ أُولَى جِسْتُمْ عَ الْبَقْلِ وَالْدَبَى فَطَارَ وَهَذَا شَخْصُكُمْ غَيْرُ طَائِرٍ

قال : وهذا البيت في باب الهجاء من الحماسة ؛ قال : وقد جاء ممدودا . قال خلف بن حازم :

إِلَى النَّفْرِ الْبَيْضِ الْأُلَاءُ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

والكثير استعماله في جمع من يعقل ، ويستعمل في غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضا جمعا للتي ، كما في قوله في البيت الأول « عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ »
وقوله :

٨٦ - مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا

قال : والكسرة التي في « أولاء » كسرة بناء لا كسرة إعراب ، يدل على ذلك قول الآخر :
* فَإِنَّ الْأَلَاءَ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمْ *

قال : وهذا يدل على أن « أولى » و « أولاء » نقلتا من أسماء الإشارة إلى معنى الدين ، ولهذا جاء فيهما اللد والقصر ، وبنى الممدود على الكسر » انتهى كلامه بحروفه ، وهذه المقالة التي ذهب فيها إلى نقل « الألى » الموصولة عن « الألى » الإشارية : إن أراد بها أن لفظهما واللغات فيهما واحدة فسلم ، وإن أراد أن الأصل استعمال هذا اللفظ في الإشارة ثم نقل منها إلى الموصولية فغير متجه ، ولا نسلم له ، وما استدلل به لا يتم به الاستدلال ؛ وكيف يكون اتفاق لفظين مع اختلاف معانها دليلا على أن أحدهما منقول عن الآخر ؟ وقد نجد في العربية أسماء مشابهة للحروف في لفظها ، وقد تكون معانيها متقاربة أو متوافقة ، ومع هذا لم يقولوا إن أحدها منقول عن الآخر .

٨٦ - هذا صدر بيت ينسب لمجنون ليلي ، وعجزه مع بيتين سابقين عليه هكذا :

أُظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ مِنْ الْأَرْضِ لَأَمَالُ لَدَيَّ وَلَا أَهْلُ
وَلَا أَحَدٌ أَفْضَى إِلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا الْمَطِيَّةُ وَالرَّحْلُ
مَحَا حُبُّهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

وهذه الأبيات لم أجدها في ديوانه من رواية أبي بكر الوالبي المطبوع في بولاق

اللفظ : « مضلة » بفتح الميم واللام المشددة ، بينهما ضاد معجمة مكسورة أو مفتوحة - أي : يضل الناس فيها ولا يهتدون إلى الجادة ، ومن العلماء من التزم كسر الضاد « أفضى » بضم همزة المضارعة - أصله أن يقال : أفضى فلان إلى فلان ، إذا وصل إليه ، وكان في فرجه وفضائه وحيزه ، والأكثر أن يتعدى إلى اثنين بحرفين : لأحدهما بالباء ، وللآخر بالياء ، تقول : أفضى إليه بسره ، وأنت تريد معنى أبلغه إياه وأخبره به ، وقد عداه هنا إلى الثاني بنفسه ؛ فإما أن يكون ذلك مستعملا ، وإما أن يكون على طريق الحذف والإيصال ، أو على طريق التضمين ، ولكن الوجهين الثاني والثالث خالصان بالسمع

والثاني (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أي : رفعوا ونصبوا وجرا (وَبَعْضُهُمْ) وهم هُذَيْلٌ أو عَقِيلٌ (بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظْفًا) قَالَ :

٨٧ — نَحْنُ الذُّنُونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاخَا

الإعراب : « محَا » فعل ماض « حبها » فاعل ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه « حب » مفعول به ، وهو مضاف ، و « الألى » اسم موصول بمعنى اللاتي : مضاف إليه « كن » فعل ماض ناقص ، ونون النسوة اسمه « قبلها » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « مكانا » مفعول به « لم » نافية جازمة « يكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى مكان « حل » ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى « مكان » مستتر فيه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر « يكن » ، وجملة « يكن » واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة الإناث العاقلات ، والدليل على استعماله إياه في ذلك ضمير النسوة في جملة الصلة ، وهي قوله « كن قبلها » فإن هذا الضمير هو العائد من جملة الصلة إلى الموصول ، وقد سبق لك إيضاح هذا في الشاهد (رقم ٨٤)

٨٧ — قال العيني : « أقول : قائل هذا البيت هو رؤبة بن العجاج ، ويقال : قائله رجل من بني عَقِيلٍ جاهلي » ، كذا قال أبو زيد في نوادره وابن الأعرابي ، واختلفا في اسمه : فقال أبو زيد : اسمه أبو حرب الأعلم ، وقال ابن الأعرابي غير ذلك ، وقال الصاغاني في العباب : قالت ليلي الأخيلية في قتل دهر الجعفي . . وذكر أبياتا فيها بعض بيت الشاهد « اه كلامه بحروفه . وأقول : أما نسبة بيت الشاهد لرؤبة فإني بحثت ديوانه فلم أجده فيه ، وقد زاده ناشر الديوان مع أبيات آخر التقطها عن أمثال عبارة العيني السابقة ، وأما الصاغاني فقد قال البغدادى إنه بحث العباب في مواد هذه القطعة كلها فلم يجد منها شيئا ، وأما رواية أبي زيد في النوادر فقد قال (ص ٤٧) : « قال أبو حرب بن الأعلم من بني عَقِيلٍ وهو جاهلي :

نَحْنُ الَّذِينَ صَبَّحُوا صَبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاخَا

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَجَجَاخَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحٍ مِرَاخَا

إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مُفَاخَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاخَا

* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَاخَا *

اللفظة : « نحن الدين » هكذا هو في رواية أبي زيد ، وروى الصغاني في مكانه « قومي الدين » وليس في هاتين الروايتين شاهد كما ترى « صبحوا » بتشديد الباء أو تخفيفها - ومعناه جئنا وقت الصباح ؛ والعرب تعبر بذلك وتريد به الغارة والمجئ للقتال ، قال بجير بن زهير بن أبي سلمى المزني :

صَبَحْنَاَهُمْ بِالْفِ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبَعِ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي

والسرّ في ذلك أن وقت الصبح يكون وقت غفلة المغار عليهم ، وعلى هذا يجري قوله تعالى : (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ) . وقوله « يوم النخيل » هو بضم النون وفتح الحاء المعجمة - وهو اسم لعدة أماكن ، قال ياقوت : « هو اسم عين قرب المدينة على خمسة أميال ، وذو النخيل - أيضا - قرب مكة بين مغمس وأثيرة وهو يفرغ في صدر مكة ، وذو النخيل - أيضا - موضع دوين حضرموت ، والنخيل - أيضا - ناحية بالشام ، ويوم النخيل : من أيام العرب » اهـ « غارة » الاسم من قولهم : أغار على العدو إغارة « ملحاحا » صيغة مبالغة من أصل قولهم : ألحّ الماء ، إذا دام وتتابع ، أو من قولهم : ألحّ السائل : أي ألحف ، وعنى أنها غارة شديدة لازمة « الجحجحا » يجيمين مفتوحتين بينهما حاء مهملة ساكنة وآخرة حاء كذلك - هو السيد ، وجمعه جحاجيح وجحاجحة « اسارح » هو المال السائم وأراد الإبل والغنم لأنها مال العرب « مراحا » بضم الميم - هو المكان الذي تأوى إليه الإبل والغنم ليلا « مفاحا » بضم الميم - اسم مفعول من قولهم : أفاح دمه إفاحة ، إذا أريق وسال ، ويقال : فاح وأفاح ، وأنكر الرياشي وأبو حاتم الأخيرة « صراح » بزنة غراب - أي : خالص محض لاشبهة فيه ولا ظنة ، كقولهم : كأس صراح ، أي لم تشب بمزاج ، وذكر العيني والبغدادى أنه بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام الإعراب : « نحن » مبتدأ « الذون » خبره « صبحوا » جملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « الصباحا » منصوب على الظرفية عامله صبحوا ، أي : في وقت الصباح ، ومفعول « صبحوا » محذوف ، تقديره : صبحوهم ، والمراد بالضمير المغار عليهم « يوم » منصوب أيضا على الظرفية بصبحوا « النخيل » مضاف إليه « غارة » منصوب على أنه مفعول لأجله ، أي : صبحوهم للغارة ، أو هو في تأويل المشتق حال من فاعل صبحوا ، أي : صبحوا مغيرين « ملحاحا » صفة للغارة

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو ، وهي لغة ينسبها بعض العلماء إلى هذيل ، وينسبها آخرون إلى عقيل ، وبعض النحويين يمتسك بهذا البيت ، فيدعى أن « الدين » معرب لأنه جمع ، والجمعية من خصائص الأسماء ، فعارضت شبه الحرف الذي من أحله بنى الموصول ، ولأنه

﴿ تنبيه ﴾ من المعلوم أن « الألى » اسم جمع ، لاجمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما « الذين » فإنه خاص بالعقلاء ، و « الذى » عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالم والعالمين . اهـ (باللات واللاء) بإثبات الياء وحذفها فيهما (التى قد جُمعا) التى : مبتدأ ، و « قد جمع » خبره ، و « باللات » متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللاتى ، نحو « واللاتى يأتين الفاحشة من نساءكن » « واللاتى يتسنن من المحيض » وقد تقدم أنها تجمع على « الألى » وتجمع أيضاً على « اللواتى » بإثبات الياء وحذفها ، وعلى « اللواء » ممدودا ومقصورا ، وعلى « اللا » بال قصر ، و « اللاآت » مبني على الكسر ، أو معربا إعراب أولات ؛ وليست هذه بمجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جموع

ورد بالواو فى حالة الرفع ؛ كما فى بيت الشاهد ، فيكون قد عومل معاملة جمع المذكر السالم ، واختار الناظم فى شرح التسهيل إعراب « الذين » « واللتين » وبناء « الذين » مستندا إلى الفرق بينهما ، قال : « لما كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ، ولحقت الذى والذى ؛ جعل لحاقها لهما معارضا لشبهها بالحرف ، فأعربا فى التثنية ، كما جعلت إضافة أى معارضا لشبهها بالحرف ، فأعربت ، ولم يعرب أكثر العرب الذين ، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة ؛ لأن الذين مخصوص بأولى العلم ، والذى عام ؛ فلم يجر على سنن المجموع لفظا ومعنى » اهـ بحروفه ونحن نلاحظ عليه أنه غير مستقيم لأمرين :

الأول : أن الذين واللتين أيضا لم يجرىا على سنن المثنيات لفظا ؛ وذلك لأن قياس نظيرهما من الاسم المتمكن الناقص ثبوت يائه فى التثنية ، ألس ترى أنك تثنى الشجى والقاضى ؛ فتقول : الشجيان والقاضيان ؟ فأما الذين واللتين فقد سقطت منهما ياء المفرد والأمر الثانى : أن اختلاف المعنى بين الذى والذين - على نحو ما ذكره - لا يمنع من أن يكون الثانى جمعا للأول عنده هو ، فإنه قد ذهب فى لفظ العالمين - بفتح اللام - إلى أنه جمع حقيقى للعالم ، مع أن العالم اسم لجميع ماسوى الله تعالى من إنسان وحجر وشجر وغير ذلك ، والعالمين خاص بالعقلاء ، فأما أن تكون مغايرة اللفظ المبني سنن الاسم المتمكن فى تثنيته وجمعه سببا فى بقاء علامة البناء ، فيلزم بناء الذين واللتين كما بنى الذين ، وإما أن يكون الذين جمعا حقيقيا كما أن الذين واللتين مثنيان حقيقة ، فيلزم إعراب الذين كما أعرب الذين واللتين ؛ لأن تخصيص المعنى عنده ليس قادحا فى الجمعية

هذا ؛ وكلامه يشعر بأن بناء الذين إنما هو عند من التزم الياء فى الأحوال كلها ؛ فأما من يأتى به بالواو كما فى بيت الشاهد فالظاهر أنه يراه إعرابا ، وقد التزم جماعة القول ببناؤه مع ذلك كما التزموا بناء المثنى ، وإن جاء بالآلف وبالياء

(وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعًا) اللاء : مبتدأ ، و « وقع » خبره ، و « كالذين » متعلق به ،
و « نزا » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للإطلاق
والمعنى أن اللائى وقع جمعا للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :
٨٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللّٰءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

٨٨ — أنشد الفراء هذا البيت ، ونسبه لرجل من سليم ، ولم يزد في تعريفه عن هذا المقدار
اللفظ : « أمن » هو أفعال تفضيل من قولهم : من عليه منا ، إذا تفضل عليه وأنعم « مهدوا »
بفتح الهاء مخففة - من قولك : مهدت الفراش مهدا ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمي
الفراش مهدا لثوارته وبسطه ، قال الأزهرى : « أصل المهد التوثير ، يقال : مهدت لنفسى ومهدت
- بفتح الهاء مخففة ومشددة - أى : جعلت لها مكانا وطيبا سهلا ، ومهدت لنفسه خيرا ، وامتهده :
هيأه وتوطأه ، ومنه قوله تعالى : (فَلَا نَفْسٍ مِنْهُمْ يَمَّهْدُونَ) أى : يوطئون » اه « الحجور »
جمع حجر - بثلاث الهاء مع سكون الجيم - هو فى الأصل حضن الإنسان - بكسر الهاء وسكون
الضاد - ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان - بكسر الحاء أو فتحها - أى : فى حفظه وستره
المعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وسهلوا أمورنا وجعلوا حجورهم لنا كالهدى - مع
عظيم نعمتهم علينا - بأكثر نعمة ، ولا أشد امتنانا علينا ؛ من هذا الممدوح

الإعراب : « ما » نافية حجازية أو تميمية « آباؤنا » اسم ما ، أو مبتدأ ، مرفوع
بالضمة ، والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، أمن : خبر ما النافية ، أو خبر المبتدأ ،
وقد منعت الحركة المجتلية من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التى يقتضيه موقع الكلمة
من الإعراب « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله « أمن » ، وقوله « اللاء » : اسم
موصول نعت لآباء ، مبنى على الكسر فى محل رفع « قد » حرف تحقيق « مهدوا » فعل وفاعل
« الحجورا » مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول
الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث استعمله فى معنى الذين ، فأطلقه على جمع مفردة مذكر ،
وهو آباء ؛ إذ هو جمع أب ، والأب مذكر ، فدلّ ذلك على أن « اللاء » قد يقع جمعا للذى ،
كما وقع « الألى » جمعا للتى ، وتسمية الشارح رحمه الله هذا اللفظ جمعا مبنى إما على شئ من
التساهل ؛ لأن هذه الكلمة ليست جمعا حقيقيا لأمرين : الأول : لأن واحدها - وهو الذى هنا -
ليس من لفظه ، والثانى : أن معنى الجمع غير متحقق فيه ، وإما أن يكون جاريا على التزام أن
الذين واللتين مثليان حقيقة ، و « الذين واللاتى واللائى واللاوى » جموع حقيقية ؛ فتكون
عنده معربة ، وهذا غير التحقيق ، كما سبقت الإشارة إليه

والمشترك ستة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ، وَأَيُّ ، على ماسياتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي) أى فى الموصولية (مَاذُ كَرِ) من الموصولات (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّ شَهْرٍ) بهذا

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالم ، وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به ، كقوله :

٨٩ — أَسِرْبَ الْقَطَاهِلَ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

٨٩ — ذكر بعض من أنشد هذا البيت أنه لجنون بنى عامر ، وذكر آخرون أنه للعباس ابن الأحنف ، وقد بحث ديوان العباس بن الأحنف المطبوع فى القسطنطينية بمطبعة الجوائب عام (١٢٩٨) فوجدت البيت من كلمة عدّة أبياتها ستة أبيات ، وهاكها :

أُظُنُّ - وَمَا جَرَّبْتُ مِثْلَكَ - أَمَّا قُلُوبُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ صُخُورُ
ذَرِينِي أَنَّمْ إِنْ لَمْ أَتْلُ مِنْكَ زُورَةً لَعَلَّ خَيَالًا فِي الْمَنَامِ يَزُورُ
بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَاحِينَ مَرَّبِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ الْقَطَاهِلَ مِنْ مُعِيرِ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ
وَالَا فَمَنْ هَذَا يُودِي تَحِيَّةً فَأَشْكُرُهُ ؟ إِنْ الْمُحِبِّ شَكُورُ
وَأَيُّ قِطَاةٍ لَمْ تُسَاعِدْ أَخَا هَوَى فَعَاشَتْ بِضُرٍّ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبحث ديوان الجنون المطبوع فى مطبعة بولاق فوجدت بيت الشاهد أحد أبيات قصيدة عدّة أبياتها عشرون بيتا ، وأولها :

شَكُوتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده :

وَأَيُّ قِطَاةٍ لَمْ تُعَرِّنِي جَنَاحَهَا فَعَاشَتْ بِضُرٍّ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبعده البيت الخامس من القطعة المنسوبة للعباس بن الأحنف ، وأنت ترى أن أكثر هذه الأبيات منسوب للشاعرين ، فهل يعتبر هذا من توافق الخواطر ؟ أو يكون أحد الرواة قد ضم أبيات أحدهما إلى الآخر ؟ ومعانى الأبيات كلها واضحة

الإعراب : « أَسِرْبَ » الهمزة لنداء القريب ، سِرْب : منادى منصوب بالفتحة ، وهو مضاف ، و « الْقَطَا » مضاف إليه « هَلْ » حرف استفهام « مَنْ » - كهاى رواية الشارح وغيره من النحاة - اسم موصول ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يعير » فعل مضارع ، فاعله

وقوله :

٩٠ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي؟

مستتر فيه « جناحه » مفعول به ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر المبتدأ الذي هو من محذوف ، وتقدير الكلام : هل الذي يعبر جناحه موجود ، أوفيكم ، أو نحو ذلك ، وجعل العيني جملة « يعبر » وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ولا أوافق على هذا مطلقا « اعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إلى » جارة « من » موصولة في محل جر بإي ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أظير » الآتي « قد » حرف تحقيق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « من » المجرورة بإي ، والعايد محذوف تقديره هو يته ، وقوله « أظير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر « لعل »

الشاهد فيه : قوله « من يعبر جناحه » حيث أطلق « من » الموصولة على غير العاقل ، وهو معبر الجناح من بين سرب القطا ، وإنما استساغ ذلك لأنه تقدم قبل ذلك بنداؤه ، والنداء طلب الإقبال ، وهو إنما يتصور من العاقل ؛ لأنك إنما تطلب إقبال من تتصور فيه أنه يفهم كلامك ويحيبك إلى مرادك ؛ فأما من لا يفهم أو لا يجيب فليس معقولا أن تتوجه إليه ولا أن تدعوه ؛ فكان النداء لهذه العلة تنزيلا له منزلة العقلاء ، ونسبها له بهم ، فلما استقر له ذلك ساغ بعده أن يجري عليه اللفظ الذي يستعمل في العاقلين

٩٠ - هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وبعده :

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مُحَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالٍ
وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ حَوْلًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

اللفظ : سبق شرح المطلع الذي هو بيت الشاهد ، مع الشاهد رقم (٣٣) فانظره في (ص ٦٦) وقوله « محلد » قد اختلف العلماء في معناه ؛ فقال قوم : هو أطويل العمر الرخي البال ، وقيل : هو الذي لا يزال في ميعة شبابه وطراءة عمره لم ينزل به الشيب ، وقيل : هو القرط ، أي : اللابس القرط ، والقرط يسمى خلدة - بفتح الحاء واللام جميعا - وبعضهم يرويه :

* وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا خَلِيٌّ مُحَلَّدٌ *

وقوله « أوجال » هو جمع وجل - بفتح الخوف ، وباب فعله طرب « أحوال » اختلف العلماء في المراد منه ؛ فذهب العسكري - نقلا عن الأصمعي ، وابن السكيت - إلى أنه جمع حول ، بمعنى السنة والعام ، وقال البغدادى : إنه جمع حال ، وعلى الأول يكون المعنى : كيف ينعم من كان

أو تغليبه عليه في اختلاط ، نحو « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ »
أو اقترانه به في عموم فصل بمن ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى
رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لا قترانه بالعقل في « كل دابة » ، وتكون بلفظ واحد
للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ
مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ
إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ — تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ — يَأْذِئُ بِصَطْحَانِ

أقرب عهده بالرأفة ثلاثين شهرا من ثلاثة أحوال ، وعلى الثاني يكون المعنى : كيف ينعم من كان
أقرب عهده بالنعم ثلاثين شهرا وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ؟ وهى : اختلاف الرياح عليه ،
وملازمة الأمطار له ، وتقديم العهد المغير لرسمه

الاعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر « صباحا » منصوب على الظرفية
عامله عم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه « الطلل » بدل أو
عطف بيان من أى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع
مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « من » اسم موصول ، فاعل يعمن « كان » فعل
ماض تام ، فاعله مستتر فيه عائد على من « فى العصر » جار ومجرور متعلق بكان « الخالى »
صفة للعصر ، وجملة الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، ويجوز أن تجعل كان ناقصة ، واسمها
حينئذ ضمير مستتر ، وخبرها هو متعلق الجار والمجرور ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها
صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « يعمن من — إلخ » حيث أوقع « من » على الطلل ، وهو غير عاقل ،
والذى سوغ ذلك تقدم نداء الطلل في قوله « أيها الطلل » ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد
السابق ، قال ابن هشام رحمه الله : « ونداء القطا في قوله * أسرب القطا — إلخ * ونداء الطلل
في قوله * أيها الطلل — إلخ * سوغ وقوع « من » على السرب والطلل لما كانا مناديين ، وقد
علم أنه لا يدعى وينادى غير العقلاء ، فأما نداء غير العاقل في نحو (يا جبال أوتى . وياسماء
أقلى) ونحوهما فليس بالأصالة » اهـ بإيضاح

٩١ — البيت من كلة للفرزدق يصف فيها ذئبا طرقة ليلا وهو في بعض أسفاره ، وأول
هذه الكلمة قوله :

وَأَطْلَسَ عَسَلًا وَمَا كَانَ صَاحِبًا دَعَوْتُ إِنِّارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي
فَلَمَّا أَتَى قُلْتُ : أَذْنُ ، دُونَكَ ، إِنِّانِي وَإِيَّاكَ فِي زَادِي لَكْشَرِكَانِ

... ..

فَبَيْتُ أَقْدُ الزَّادَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ عَلَى ضَوْءِ نَارٍ مَرَّةً وَدُحَانٍ
قَقْلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكًا وَقَامُ سَيِّفِي فِي يَدِي بِمَكَانٍ :
تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي البيت ، وبعده :

وَأَنْتَ أَمْرُو يَا ذَنْبُ وَالْعَدْرُ كُنْتُمَا أُخَيَيْنِ كَانَا أَرْضِـمَا بِلَبَانٍ

اللفظ : « أطلس » هو كل ما كان في لونه غبرة إلى السواد ، وقالوا : ذئب أطلس ؛ لأن لونه كذلك ، وسماوا اللص أطلس ، تشبيها له بالذئب « عسال » صيغة مبالغة ، من غسل - بفتح السين - يعسل - بكسرهما - إذا مضى مسرعا واضطرب في عدوه وهزّ رأسه « موهنا » ومثله الوهن - بفتح الواو وسكون الهاء - نحو من نصف الليل ، وقيل : بعد ساعة منه ، وقيل : حين يدبر الليل ، وقيل : ساعة مضى من الليل ، وتقول : أوهن الرجل ، إذا صار في ذلك الوقت « أقد الزاد » أقطعه وأقدره « تكشّر » أصله أن تبدو الأسنان عند الضحك . وقوله « تعش » روى سيديويه في مكانه (ج ١ ص ٤٠٤) « تعال » « أخيين » بضم الهمزة وفتح الحاء وفتح الياء المشددة - قال العيني « تصغير أخوين » ومراده أنه صغر الأخ فردّه للام المحذوفة ، وأصلها الواو فصار « أخيو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير فصار « أخى » بهمزة مضمومة فاء مفتوحة فياء مشددة - ثم ثناء فصار كما ترى ، هذا تقديره

الإعراب : « تعش » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فَإِنْ » شرطية « عاهدتني » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « لاتخونني » لانافية ، تخون : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر وجوبا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب على الحال صاحبه ضمير المخاطب ، أو الجملة لالمحلّ لها جواب القسم الذى تضمنه قوله « عاهدتني » ؛ وقوله « نكن » فعل مضارع ناقص جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر « مثل » خبره « من » اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى مثل « يا » حرف نداء « ذئب » منادى مبنى على الضم في محل نصب ، وهو نكرة مقصودة « يصطحبان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة لالمحلّ لها صلة الموصول

الشاهر فيه : قوله « من . . . يصطحبان » حيث أعاد الضمير من الصلة مثنى على « من » ؛ مراعاة لمعناها ؛ فإن المقصود منها هنا اثنان ، وهما الشاعر والذئب

قال سيديويه رحمه الله : « هذا باب إجراءاتهم صلة من خبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين ، وإذا عنيت جمعا كصلة الذين - فمن ذلك قوله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) :

وأما « ما » فإنها لغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل في غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضاً في صفات العالم ، نحو « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنْ لَنَا » وقيل : بل هي فيها لذوات من يعقل ، وتستعمل في المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعد — : أنظر إلى ما أرى ، وتكون بلفظ واحد كمن

﴿ تنبيه ﴾ تقع « مَنْ » ، و « ما » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين ^(١) ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟

ومن ذلك قول العرب — فيما حدثنا يونس — : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ ؛ وَأَيُّهِنَّ كَانَتْ أُمُّكَ ؟ .
ألحق تاء التانيث لما عني مؤثنا ، كما قال : (يستمعون إليك) حين عني جمعا ، وزعم الخليل أن بعضهم قرأ (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْ كُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) . فجعلت كصلة التي حين عني مؤثنا ، فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والتون في الجمع ، قال الشاعر حين عني الاثنين :
* تعال فإن عاهدتني . . . * اه كلامه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه تنبيه يصطحبان ، حملا على معنى من ؛ لأنها كناية عن اثنين » اه
وقال الفراء : « ثنى يصطحبان — وهو صلة لمن — لأنه نواه ونفسه » اه
وفي البيت شاهد آخر في هذه الجملة نفسها ، وذلك أنه فصل بين الموصول — وهو قوله « من »
— والصلة — وهي قوله « يصطحبان » — بفصل ، وهذا الفاصل هو جملة النداء
وقال الأعلم رحمه الله : « وفرق بين من وصلتها بقوله « ياذنب » ، وساغ ذلك لأن النداء موجود في الخطاب ، وإن لم يذكره ، وإن قدّرت « من » نكرة ، وجملة « يصطحبان » في موضع الوصف كان الفصل بينهما أسهل وأقرب » اه كلامه

قال أبو رجاء : وإنما كان الفصل بين الصفة وموصوفها أسهل من الفصل بين الصلة وموصولها لأن افتقار الموصول إلى صلاته أقوى وأشد من افتقار الموصوف إلى الصفة ، وآية ذلك أنه لا يمكن أن يستعمل الموصول بغير صلة تعرفه وتتممه ، من قبل أنه اسم مبهم ناقص لا يكمل إلا بها ، وأما الموصوف فقد لا يكون بحاجة إلى وصفه فلا تجيء معه بالصفة ، فلما كان ارتباط الصلة بالموصول هكذا قبح الفصل بينهما

(١) من شواهد ما للاستفهامية قول الخليل السعدي يهجو ابن عمه الزبرقان بن بدر :

وَمَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى » ، و « مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ الْيَكْمُ » ونكـرـتـين موصوفتين ، كقوله :

٩٢ — أَلَا رَبَّ مَنْ تَغْتَشُهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَّ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ
هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَالْأَسْكَتَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَطْرُ

وقول السفاح بن بكير اليربوعي :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطًا الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاعِ

وقد تضمن الشاهد الأول مع الاستفهام التحقير ، وتضمن الشاهد الثاني التعظيم مع الاستفهام
٩٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) ولم ينسبه الأعلام إلى قائل ، وقد سقط عجزه من بعض نسخ الشرح

اللفظ : « تغتشه » تظن به الغش والخديعة « مؤتمن » تراه أمينا ناصحا

المعنى : قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش ، وقد يغشه ويخدعه إنسان يأمنه ويشق به

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « رب » حرف جر شبهه بالزائد « من » نكرة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تغتشه » فعل مضارع ، فاعله ضمير الخطاب المستتر فيه ، والهاء ضمير عائد إلى « من » في محل نصب مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لمن مراعاة لجرها برب أو في محل رفع صفة لمن أيضا لأنها مبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بناصح « ناصح » رواه الأعلام مجرورا ، وقال : إنه صفة ثانية لمن . وعليه خبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : رب إنسان ناصح لك نظنه غاشا موجود ، وعندى أن الأحسن رفع « ناصح » على أنه خبر المبتدأ « ومؤتمن » الواو عاطفة ، مؤتمن : معطوف على « من » ، فهو مرفوع تقديره على أنه مبتدأ « بالغيب » جار ومجرور متعلق بمؤتمن « غير أمين » جره الأعلام على أنه صفة لمؤتمن ، وخبره محذوف ، وعندى أنه مرفوع على أنه خبر ، كما تقدم في المعطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « رب من تغتشه » حيث استعمل « من » نكرة ، ووصفها بجملة

« تغتشه »

والدليل على أن « من » في هذا الموضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها « رب »

وقوله :

٩٣ - رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

وهي حرف لا يدخل إلا على النكرات ؛ ومثله في ذلك كله الشاهد الآتي ، وقول عمرو بن قبيصة الضائع البشكري :

يَا رَبِّ مَنْ • يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنًا عَلَى بَغْضَائِهِ وَأُعْتَدَيْنِ
وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) :

أَلَا رَبِّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ

٩٣ - البيت لسويد بن أبي كاهل بن حارثة بن حسل بن مالك بن عبد سعد بن جشم ابن ذبيان البشكري ، من قصيدة له رواها صاحب الفضليات ، ومطلعها :

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا أَسْعَ
حُرَّةٌ تَجْلُو شَتِيَّتًا وَاضِحًا كَشَعَاعِ الْبَرْقِ فِي الْقَيْمِ سَطَعَ

وقبل بيت الشاهد قوله :

كَيْفَ بِاسْتِقْرَارِ حُرٍّ شَاحِطٍ بِلِلَادٍ لَيْسَ فِيهَا مُتَسَّعٌ
رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ البيت ، وبعده :

وَيَرَانِي كَالشَّجَا فِي حَلْقِهِ عَسِرًا مَخْرَجُهُ مَا يُنْتَزَعُ
مُزِيدٌ يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرْنِي فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي أُنْقَعُ
قَدْ كَفَانِي اللَّهُ مَا فِي نَفْسِهِ وَمَتَى مَا يَكْفِ شَيْئًا لَا يُضَعُ

اللفظة : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » يطلق على عدة معان : منها المودة والوصل ، ومنها العهد والميثاق يكون بين القوم ، ومنها السبب يتعلق به الرجل من صاحبه ، وقوله « ما اتسع » يريد ما امتد واستقام أمره ، و « ما » هي المصدرية الظرفية ، أي : مدة اتساعه واستقامته وامتداده « شتيئا » أراد ثغرا مفلجا متفرقا الأسنان في حسن « كشعاع البرق » يروى في مكانه « كشعاع الشمس » وقوله « كيف باستقرار حرّ شاحط » الاستقرار معناه الإقامة في هدوء بال ، والشاحط : البعيد الدار ، الغريب عن أهله ، وقوله « رب من أنضجت - إلخ » . قال ابن الأنباري : يروى هكذا :

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

وروى في مكان « قد تمنى لي موتا » : « قد تمنى لي شرا » وقوله « أنضجت - إلخ » هو كناية عن

وقوله :

٩٤ — لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ لَشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

نهاية الكمد الحاصل للقلب ، أو استعارة ، شبه تحجير القلب وإكاده بانضاج اللحم الذي يؤكل . و « غيظا » مصدر غاظه يغيبه إذا أغضبه وآلمه « الشجا » الغصص يعترض في الخلق فتضييق به النفس « مزبد » اسم فاعل من أزد ، إذا أخرج الزبد من فمه ، هذا أصله ، ويكنى به عن التوعد والتهديد « يخطر » أصل معناه أن تحرك يديك إذا مشيت ، وهو عبارة عن الخلاء والعجب « انقمع » دخل بعضه في بعض ، والمراد أنه يتضاءل ويرجع عما كان عليه من زهو واستكبار

الإعراب : « رب » حرف جر شبه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان ، مبتدأ ، مبنى على السكون ، وله محلان : محل جر برب ، ومحل رفع بالابتداء « أنضجت » فعل وفاعل « غيظا » تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : أنضج غيظي إياه قلبه ، أو مفعول لأجله ، والمعنى أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه « قلبه » مفعول لأنضج ، والمهاء مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع صفة لـ « من » ، « قد » حرف تحقيق « تمنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير « من » مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « موتا » مفعول لتمنى « لم » نافية جازمة « يطع » مضارع مجزوم بلم مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى « من » أيضا ، وخبر المبتدأ الذي هو « من » إما جملة « لم يطع » وعليه تكون جملة « قد تمنى لى موتا » صفة ثانية لمن ، وإما أن تكون جملة الخبر هي « قد تمنى » ، وعليه تكون جملة « لم يطع » في محل رفع خبر ثان ، ولوقلت : إن هاتين الجملتين وما بعدهما صفات لمن ، وجملة الخبر هي قوله « قد كفاني الله ما في نفسي » في البيت الذي بعد بيت الشاهد لم تكن قد ذهبت بعيدا

الشاهد فيه : قوله « رب من أنضجت » حيث استعمل « من » فيه نكرة ووصفها بجملة « أنضجت » ؛ بدليل دخول « رب » عليها ، وقد عرفت إيضاح ذلك في الشاهد السابق ، ومن رواه « ربما أنضجت - الخ » لم يكن فيه شاهد على روايته ، و « ما » هي الكافة التي تهيب « رب » للدخول على جمل الأفعال

٩٤ — هذا البيت من شواهد معنى الليب ، ولم ينسبه أحد شراحه إلى قائل معين

اللمة : « الليب » العاقل الحازم

المعنى : إن العاقل يسمى لإدراك الشيء النافع ؛ فلا تكن ساعيا لشيء ترى نفعه بعيدا

الإعراب : « لما » اللام حرف جر ، وما : نكرة بمعنى شيء مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسمى الآتي « نافع » صفة لما « يسمى الليب » فعل وفاعل « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، أو للتفريع ، لا : ناهية « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بالناهية

وقوله :

٩٥ — رَبِّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنْ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

واسمه ضمير مستتر فيه « لشيء » جار ومجرور متعلق بقوله « ساعيا » الآتي « بعيد » صفة لشيء « نفعه » فاعل لبعيد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والهاء مضاف إليه « الدهر » منصوب على الظرفية ، وناصبه قوله « ساعيا » أيضا ، وجعل الدسوقي ناصبه قوله « نفعه » السابق ؛ وفيه بعد « ساعيا » خبر تكن

الشاهد فيه : قوله « لما نافع » حيث استعمل « ما » نكرة بمعنى شيء ، ووصفها بقوله « نافع » قال ابن هشام : « والثاني من أوجه ما الاسمية أن تكون نكرة مجرّدة عن معنى الحرف ، أي : ليست متضمنة معنى الحرف ، بخلاف التي تضمنت معناه ، وهي نكرة كالشرطية والاستفهامية ، وهذه أيضا نوعان : ناقصة ، وتامة ، فالناقصة هي الموصوفة بمفرد أو جملة ، وتقدر بقولك شيء ، كقولهم : مزرت بما معجب لك ، أي : بشيء معجب لك ، فما : نكرة موصوفة ، ومعجب : صفتها ، ومثل ذلك قوله * لما نافع يسعى الليب ... البيت * » انتهى كلامه بإيضاح كثير فإن قلت : فهل يجوز لي أن أجعل ما في هذا البيت زائدة بين الجار والمجرور ، وأجعل اللام جارة لنافع ؟

فالجواب أن ذلك لا يسوغ لك ، وإنما لم نسوّغ لك في هذا البيت أن تجعل ما زائدة بين الجار والمجرور غير كافية للجار عن عمله ، مع أنه قد جاءت ما على هذا النحو كثيرا في كلامهم : من ذلك قول الله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، مِمَّا خِطِيئَاتِهِمْ أَنْعَرَفُوا ، عَمَّا قَلِيلٍ) . وقول الشاعر :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُهُ

وقول الآخر :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْـلَاءَ

وسأتي ذلك مشروحا في باب حروف الجر ، إن شاء الله ؛ نقول : إننا لم نجز لك ذلك لأن زيادة « ما » بين الجار والمجرور كثيرا مختصة بحروف ثلاثة ، وهي : من ، وعن ، والباء ، فأما مع اللام فلم تسمع زيادتها ، وإنما تخرج الشواهد على الوجوه التي لها نظير في كلامهم

٩٥ — هذا البيت يروي في عدة كلمات : إحداها منسوبة إلى أمية بن أبي الصلت ، والثانية رواها الأصمعي منسوبة إلى أبي قيس اليهودي ، وقيل : هي لابن صرمة الأنصاري ، والثالثة منسوبة إلى حنيف بن عمير البشكري ، وقيل : هي لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ، فأما كلمة أمية فهي قصيدة طويلة عدتها — كما قاله البغدادى — تسعة وسبعون بيتا ، ذكر فيها من قصص

الأنبياء كثيرا : من ذلك قصة إبراهيم وابنه الذبيح عليهما السلام ، وذلك قوله :
يَا بُنَيَّ إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّهِ شَحِيحًا فَاصْبِرْ فِدَىٰ لَكَ خَالِي
وأما كلمة أبي قيس ، أو ابن صرمة ، فمطلعها :

سَبَّحُوا لِلْمَلِكِ كُلِّ صَبَاحٍ طَلَعَتْ شَمْسُهُ وَكُلَّ هِلَالٍ
وأما كلمة حنيف بن عمير ، أو نهار ، فمطلعها :

يَا سَعَادَ الْقَوَادِ بَنَتْ أَثَالَ طَالَ لَيْلِي بِفِتْنَةِ الرَّحَالِ
إِنَّهَا يَا سَعَادُ مِنْ حَدَثِ الدَّهْرِ عَلَيْكُمْ كَفِتْنَةِ الدَّجَالِ
وقيل بل هي قوله :

يَا قَلِيلَ الْعَزَاءِ فِي الْأَهْوَالِ وَكَثِيرَ الْهُمُومِ وَالْأَوْجَالِ

ونسبت هذه الكلمة الأخيرة إلى حنيف ، ونهار ، ولأعرابي لم يسم ، وقد نسبها العيني رحمه الله خطأ إلى أمية بن أبي الصلت ، ولم نجد له سابقا إلى ذلك

اللفظ : « بني » ثلاث ياءات : أولاهن ياء التصغير ، والثانية لام الكلمة التي أصلها الواو ، وثالثتهن ضمير المتكلم - وهو تصغير « ابن » بحذف الهمزة المعووض بها عن اللام ورد اللام المحذوفة ، والأصل - قبل الإضافة « بنو » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء « شحيطا » هو فاعيل بمعنى مفعول ، مأخوذ من : شحطه يشحطه شحطا - من باب فتح - إذا ذبحه ، وتقول : شحطه وسحطه - بالشين المعجمة وبالسین المهملة - قال ابن سيده : والسين أعلى « الرجال » لعله يريد به عروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب الذي قتله البراء في قصة لطيمة كسرى ؛ فإن الرجال لقبه « حدث الدهر » واحد أحداثه ، مثل سبب وأسباب ، وهي طوارقه ونوازل « العزاء » بفتح العين ، بزنة سحاب - التنصير والتجلد « الأهوال » جمع هول ، وهو الأمر العظيم المفظع « الأوجال » جمع وجل ، وهو الخوف

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجزّ شبهه بالزائد ، ما : نكرة بمعنى شيء مبتدأ « تكره النفوس » فعل وفاعل ، والجملة صفة لما ، في محل رفع أو جر ، على ما عرفت في الشواهد السابقة « من الأمر » جار ومجرور متعلق بتكره « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرجة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل جرّ صفة للأمر ؛ لأنه محلى بأل الجنسية ، ومدخولها مثل النكرة ؛ كذا قال غير واحد ، وعندى أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « ما » الموصوفة « لكل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و« العقل » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ربما تكره » حيث استعمل « ما » نكرة موصوفة بالجملة بعدها

ومن ذلك فيهما قولهم : « مَزَرْتُ بَيْنَ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » ،
ويكونان أيضاً نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبي علي ، زعم أنها في قوله :
٩٦ — * وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ *

وتضمن ذلك أمرين : الأول : أن « ما » هذه ليست حرفاً ، وإنما هي اسم ، والثاني : أن
« ما » هذه بعد كونها اسماً هي نكرة لا معرفة
أما الدليل على الأول فإنه أعاد عليها الضمير مرتين : أما الضمير الأول فهو ضمير عائذ من
جملة الصفة حذف لكونه منصوباً بفعل وهو مراد ، وتقديره « رب شيء تكرهه النفوس » وأما
ثاني الضميرين فهو الضمير الذي في جملة الخبر ، وهو المجرور باللام في « له فرجة » وأنت خير
أن الضمائر لا تعود إلا إلى الأسماء

وأما الدليل على أنها نكرة لا معرفة فدخل « رب » عليها ، وقد عرفت أن « رب »
حرف يختص بالدخول على النكرات ، وقد أنشد سيبويه رحمه الله تعالى هذا البيت مرتين في
كتابه بعد قوله « رب لا يكون بعدها إلا نكرة » اه ، وقال الأعمى في تقرير الشاهد : « استشهد
به على أن ما نكرة ، بتأويل شيء ، ولذلك دخلت عليها رب » ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ،
ولا تكون ماهناً كافية ؛ لأن في « تكره » ضميراً عائداً عليها ، ولا يضر إلا الاسم ، وكذلك الضمير
في له عائذ عليها ، والمعنى : رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب
الضيق والشدة كحل عقال المقيد ، والفرجة - بالفتح - في الأمر ، وبالضم في الحائط ونحوه « اه
كلامه بحروفه ، ولك فيه المقنع ، وبيانه مفهوم مما قدمناه لك

٩٦ — هذا عجز بيت أنشده ابن منظور في مادة « زكأ » من اللسان ، ولم ينسبه إلى قائل
وأنشده السيد المرتضى في شرح القاموس ولم ينسبه ، وقال العيني : « أنشده أبو علي ولم ينسبه » اه
وهاك البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ لَهُ وَقَدْ زَكَّاتُ إِلَى بَشَرِ بْنِ مَرْوَانَ
وَنِعْمَ مَزَكَّا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

اللفظة : « أَرْهَبُ » أخاف ، وأخشى « أُرَاعُ » بالبناء للجهول - من الروع ، وهو الفرع
وشدة الخوف « زَكَّاتُ » لجأت واستندت « بَشَرِ بْنِ مَرْوَانَ » هو بشر بن مروان بن الحكم بن
أبي العاص بن أمية القرشي العبشمي الأموي ؛ كان سمحاً جواداً كريماً ، ولى إمرة العراقيين لأخيه
عبد الملك بن مروان ، ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين عن نيف وأربعين سنة « مزكأ » اسم
مكان من زكأ المتقدم ، ومعناه الملجأ والمستند

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على المدح « مزكأ » بالرفع فاعل نعم ، وبالنصب تمييز

وفاعل نعم ضمير مستتر « من » اسم موصول عند ابن مالك ، ونكرة موصوفة بالجملة بعدها عند الأخفش ، وعلى أية حال فهي في محل جرّ بإضافة مزكاً إليها « ضاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مذاهبه » فاعل ضاق ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول عند ابن مالك ، وفي محل جرّ صفة لمن عند الأخفش على ما علمت « ونعم » الواو عاطفة ، نعم : فعل ماض دالّ على المدح « من » اختلف العلماء في إعرابها وفي معناها على مذاهب شتى : فقال أبو علي : إن من هذه نكرة تامة - أي : لا تحتاج إلى صفة - وهي تمييز ، وفاعل « نعم » على هذا ضمير مستتر ، وقوله « هو » في البيت هو المخصوص بالمدح ؛ فهو مبتدأ خبره جملة « نعم » مع فاعلها ، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وهذا الوجه هو الذي من أجله أنشد الشارح رحمه الله البيت ؛ وقال غير أبي علي : إن « من » هذه معرفة ناقصة - أي : هي اسم موصول - وهي فاعل نعم ، و « هو » في البيت مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لا محلّ لها صلة الموصول ، وهذا الخبر المحذوف قدره ابن هشام في المغني تبعا لابن مالك في شرح الكافية بـ « هو » آخر ، فتكون جملة الصلة هكذا « هو هو » مثل قول الشاعر :

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي *

وسأتي مشروحا في باب المبتدأ والخبر ، وتبعهما في هذا التقدير الشارح العلامة والعبني وغيرها ، ولكنّ أبا علي رحمه الله أنكر ذلك كل الإنكار ، وسنقل عبارته قريبا ، وقال أبو علي أيضا : إنه يجوز أن تكون « من » نكرة ناقصة ، وهي فاعل « نعم » ، ويكون قوله « هو » في البيت مبتدأ خبره محذوف ، وفي تقديره ماسبق من الكلام ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لمن وقوله « في سر » جارّ ومجرور جعله ابن هشام - وتبعه عليه العبني - متعلقا بخبر المبتدأ - الذي هو قوله « هو » - وذلك لأنه فيما ظنّ بمعنى الفعل - أي : هو الثابت في سرّ - ولم يرتض ذلك أبو علي ، بل قال : إنه متعلق بنعم . وقوله « وإعلان » معطوف على سر

الشاهد فيه : قوله « نعم من » حيث ذهب أبو علي إلى أن « من » نكرة تامة تمييز لنعم على نحو ما قدّمنا إليك في إعراب البيت

واعلم أن الشارح رحمه الله تبع ابن هشام في نسبة هذا التخرّيج دون ما عداه إلى أبي علي ، والحقيقة ليست كذلك ، بل إن له في البيت ثلاثة تخرّيجات هذا أحدها ، وهالك عبارته . قال : « قال الشاعر : ونعم مزكاً . . . (البيتين) . . . القول في الظرف (يريد بالظرف قوله « في سر ») أنه يتعلق بنعم ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون الظرف خبرا عن الضمير وتكون الجملة من المبتدأ والخبر لا محلّ لها صلة الموصول وهو « من » ، وإما أن يكون الظرف متعلقا بنعم ، ولا يجوز أن يكون الظرف متعلقا بمحذوف في موضع خبر « هو » التي في الصلة ؛ لأن التقدير قبل كون الجملة

صلة يكون « هو كائن في سر وإعلان » وهذا كلام لامعنى له ، وإنما المعنى كرم هذا الإنسان في سره وإعلانه ، أى : ليس ما يصنعه من الخير لتصنع وتكاف ، فهو يفعل الخير في سره كما يفعله في العلانية ؛ فيكون الطرف متعلقاً بنعم ، وإذا كان كذلك احتاج « هو » إلى جزء آخر حتى تتم الصلة ، وذلك الجزء ينبغي أن يكون لفظ « مثله » فيكون التقدير « نعم الذى هو مثله » ولا يجوز أن يكون التقدير « نعم الذى هو هو » لتكون الصلة شائعة ، فلا تكون « من » مخصوصة ، لأنها فاعل نعم ، نعم لو قدرت « نعم الذى هو هو » على أن الأصل « نعم الذى هو مثله » لحذف المضاف وهو « مثل » وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع ؛ جاز ذلك ، وقد يجوز في القياس أن تجعل « من » نكرة ، فإذا جعلتها نكرة احتاجت إلى صفة ، فتكون جملة « هو مثله » صفة لها ، وهى الجملة التى قدرتها صلة لها فى الوجه السابق ، ويكون المقصود بالمدح مضمرًا ؛ لأنه قد جرى ذكره كما قد جرى ذكر أيوب قبل قوله تعالى : (نعم العبد) فاستغنى عن ذكر ما يخصه بالمدح وإظهاره . ويجوز في القياس أن تجعل « من » نكرة ، ولا تجعل له صفة ، كما فعل ذلك فى « ما » من قوله تعالى : (فنعمنا هـى) فإذا جعلتها كذلك كان كأنه قال « فنعم رجلا » فيكون موضع « من » نصبا على التمييز ، ويكون « هو » كناية عن المقصود بالمدح ، ووجه القياس فى الحكم على « من » أنها نكرة غير موصوفة أنهم قضوا لما أختها بذلك ، مع أن « ما » أشد إبهاما وشيوعا من « من » ؛ ألت ترى أن « ما » تطلق على « شئ » وأما « من » فإنها تطلق على « إنسان » ولا ريب أن شيئا أعم من إنسان وأشد إبهاما وتنكيرًا ؛ فلما استجازوا فى « ما » أن تحيى نكرة غير موصوفة مع هذه الحال من الشيوع والإبهام فلائ يستجاز يحيى « من » نكرة تامة أولى وأجوز ، إلا أننا لم نعلمهم فى الاستعمال تركوا « من » بغير صفة كما تركوا « ما » بغير صفة ، كما فى التعجب ، وكما فى الآية التى تلوانها « اه كلام أبى على مع إيضاح للمعنى يسير . ومنه تعلم ما فى كلام الشارح وغيره من القصور

وقد رد ابن مالك رحمه الله فى شرح التسهيل الوجه الثالث الذى استشهد الشارح بالبيت من أجله فقال : « لا يصح لوجهين : أحدهما أن التمييز لا يقع فى الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة لسخول الألف واللام ، ومن ليست بهذه المثابة ؛ فلا يجوز كونها تمييزا ، الثانى : أن الحكم عليها بكونها تمييزا عند القائل به يترتب على كونها نكرة غير موصوفة ، ويحيى من نكرة غير موصوفة لم يذهب إليه أحد فى غير هذا البيت ، فلا يجوز الذهاب إليه بغير دليل يدل عليه . وعلى هذا تكون « من » مرفوعة بنعم على أنها فاعل موصولة والجملة صلتها إذ لا قائل بقول ثالث » اه ونقول : يجوز أيضا أن تكون موصوفة بالجملة بعدها ، وهى مع ذلك فاعل نعم ، كما هو الوجه الثانى من كلام أبى على ، وإن كان كلام ابن مالك صريحا فى أنه لا يعلم من قال به ، ولك فى هذا الكلام مقنع أى مقنع

تمييز ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو المخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول فاعل ، وقوله « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعري شعري * (١)

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأَخْفَشُ في نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شيء حسن زيدا ، على ماسيأتى بيانه في بابه ، وفي باب نعم وبئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشري ، نحو « غسلته غسلًا نعمًا » أى : نعم شيئًا ؛ فما : نصب على التمييز . وأما « آل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول ، والأَخْفَشُ إلى أنها حرف تعريف والدليل على اسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها في نحو « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ » ، وقال المازني : عائد على موصوف محذوف ، وردَّ بأن لحذف الموصوف مَطَّانٌ لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ، وليس هذا منها

الثاني : استحسان حلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو « جاء الكريم » ، فلو أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضَيِّ ، فلو أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها . الرابع : دخولها على الفعل في نحو :

٩٧ — * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّوَضَّيْ حُكُومَتُهُ *

(١) هذه قطعة من بيت لأبي النجم العجلي ذكرناه في أثناء شرح الشاهد (رقم ٩٦) وسيأتى مشروحا في باب المبتدأ والخبر

٩٧ — هذا صدر بيت للفرزدق يهجو به رجلا من بني عذرة ، كان قد دخل على عبد الملك ابن مروان يمدحه وعنده جرير والأخطل والفرزدق ، والأعرابي لا يعرفهم ، فعرفه عبد الملك بهم فقال :

فَحَيَّا إِلَاهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ
وَجَدَّ الْفَرَزْدَقِ أَنْعَسَ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِيمَهُ الْجَنَدَلُ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

وقال له الأخطل :

وقال جرير مدافعا عنه :

اللفظة : « أبا حزره » هو جرير « أرغم أنفك » أصله أن يلصقه بالرغام ، وهو التراب ، ثم استعمل كناية عن الذلّة والهوان « الخنى » الفحش « الحطل » المنطق الفاسد المضطرب والتفحش فيه « الحكم » الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدّة الخصومة « سفل » وردت هذه الكلمة فى بيتى الأخطل وفى أبيات جرير ، وضبطت بفتح فكسر ، وقد قال صاحب اللسان : « والعامّة تقول رجل سفلة - بفتح فكسر - من قوم سفل ، قال ابن الأثير : وليس بهربى » اه ، ويمكن أن تكون هذه اللفظة بضم السين والفاء جميعا ، وأصلها بضم فسكون جمع أسفل ، وهو السافل ، ويقال لأرذل الناس وسقاطهم : سفلة - بفتح فكسر أو بكسر ، فسكون - « تنضّل » قال ابن منظور : « واتنضلّ القوم وتناضلوا ، أى : رموا للسبق ، ومنه قيل : اتناضوا بالكلام والأشعار » اه « سفال » بفتح السين والفاء مخففة - أى : حطة وانخفاض وانضاع الإعراب : « ما » نافية « أنت » مبتدأ « بالحكم » الباء زائدة ، الحكم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « الترضى » أل : موصولة صفة للحكم ، ترضى : فعل مضارع مبنى للجهول « حكومته » نائب فاعل ، والهاء ضمير عائذ إلى أل ، والجملة صلة أل « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفي « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » كسابتها « ذى الرأى » معطوف على الحكم أيضا « والجدل » معطوف على الرأى الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث وصلت « أل » بالفعل المضارع كما يوصل به « الذى » و « التى » وغيرها ، فدلّ ذلك على أن « أل » اسم ، كما أن « الذى » اسم ؛ لأن « أل » لو كانت حرف تعريف ، كما ذهب إليه الأخفش ، لما أمكن اعتباره فى هذا البيت ؛ فإن حرف التعريف لا يدخل إلا على الأسماء النكرة لتعرّف فيها

.....

واعلم أن دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه : فذهب الكوفيون إلى جوازه ؛ تمسكا بهذا البيت ، وبقول ذى الحرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَلَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ
وبقول ذى الحرق أيضا :

فَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَاقِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ
وبقول الآخر :

وَلَيْسَ الْيَرْبَى لِلْخِلِّ مِثْلَ الَّذِي يَرَى لَهُ الْخِلُّ ؛ أَهْلًا أَنْ يَعُدَّ خَلِيلًا
وقول الآخر :

مَا كَأَلْيَرْوَحُ وَيَعْدُو لَاهِيًا فَرِحًا مُشْمَرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزَمَ ذُو رَشَدٍ
وقول الآخر :

لَا تَبْعَثَنَّ الْحَرْبَ إِنِّي لَكَ أَلْمُنْدِرُ مِنْ نِيرَانِهَا فَاتَّقِ
وقول الآخر :

فَذُو الْمَالِ يُؤْتِي مَالَهُ دُونَ عَرَضِهِ لَمَّا نَابَهُ وَالطَّارِقُ الْيَتَعَمَّلُ
وقول الآخر :

أَحِينَ أُضْطَبَّابِي أَنْ سَكَتُ ، وَإِنِّي لَفِي شُغْلٍ عَنْ دَخْلِي الْيَتَبَعُ

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في الكلام وصل « أل » بغير الصفة الصريحة ، واعتذروا عن هذه الأبيات بأن أكثرها لا يعرف له قائل ، ولم تسمع له تنمة ، ولا عرفت كلماتها التي منها هذه الأبيات ، وما عرف منها كبيت الفرزدق وبيت ذى الحرق فشاذ لا يقاس عليه وذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ؛ فحكم بأن وصل « أل » بالمضارع قليل ، وليس شاذًا

قال في التصريح : « بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا ، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة ، وابن مالك يقول بالجواز على قلة ؛ فهو قول ثالث ، والمدرّك مختلف ؛ فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ، ولهذا قال : إن الفرزدق متمكن من أن يقول « المرضى » ، والجمهور يرون الضرورة ما وقع في الشعر ولم يجيء في الكلام ، سواء اضطر الشاعر إليه أم لا ، فلم يتوارد الخلاف على محل واحد » اهـ

ومن العلماء من ذهب إلى أن « أل » هذه هي « الندى » حذفت منه الذال والياء وبقيت

والمعرفةُ مختصة بالاسم

واستدل على حريتها بأن العامل يتخطاها، نحو « مررتُ بالضارب » فالجور « ضارب » ولا موضع لأل، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب

قال الشلوين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائم » فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً ، واستحق « قائم » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مهمل ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسقط عليها عامل الموصول

وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجل لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى ، ويلزم في ضمير « أل » اعتبار المعنى ، نحو « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضاربين » ، و « الضاربات »

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ — ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلَهُ

الألف واللام ، حكى ذلك ابن عصفور ، ورده بأنه لو كان صحيحاً لوصلت « أل » بكل ما يوصل به « الذي » ، ومن ذلك الفعل الماضي ، ولم يسمع ذلك عنهم ، ولا على سبيل الشذوذ ؛ فدل ذلك على أن « أل » ليست هي « الذي » ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٩٨ — أنشد أبو عبيد هذا البيت كما هو في رواية الشارح ، ولم ينسبه لقائل ، وقال ابن برّي : إنه لبجير بن عزمة الطائي ، وقد ركب النجاة هذا البيت من بيتين مع تغيير في صدر أولهما ، والصواب في الإنشاد هكذا :

وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يُعَاتِبُنِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَهُ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلَهُ

اللفظة : « مولاى » للولى معان كثيرة : منها السيد ، ومنها ابن العم ، ومنها الناصر والعين ، وهذا أقرب المعاني للراد هنا ، بدليل رواية « خليلي » بدله « ذو » أى : الذى ، وهذه لغة طيء « يعاتبنى » روى في مكانه « يعايرنى » وروى أيضاً « يعيرنى » وروى أيضاً « يواصلى » وهذه الأخيرة أنسب للسياق ، وهى رواية الشارح تبعا للناظم وإينه « إحنة » بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة - هى الحقد فى الصدر ، وقد أحن - بكسر الحاء ، وروى كراع فتحها - « جرمه » بفتح

الجيم وكسر الراء -: الجرم والجريمة « بامسهم » أراد بالسهم ، فجاء بأم التي هي حرف التعريف في لغة حمير « وامسلحه » أراد بالسلمة ، ففعل ما فعل بالسهم ، والسلامة - بفتح السين وكسر اللام - هي واحدة السلم - بفتح فكسر - وهي الحجارة ، والسلام - بزنة كتاب -: الحجارة الصلبة ، سميت بذلك لسلامتها من الرخاوة ، قال لبيد :

* خَلَقًا كَمَا صَمِنَ الْوَحْيَ سِلَامَهَا *

الاعراب : « ذاك » اسم إشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « خليلي » خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « وذو » الواو عاطفة ، ذو : اسم موصول بمعنى الذي معطوف على خليلي « يواصلني » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى « ذو » ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يرمى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر ثان « ورأى » ظرف متعلق يرمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « بامسهم » جار ومجرور متعلق يرمى أيضا « وامسامه » معطوف على بامسهم

الشاهد فيه : قوله « وذو يواصلني » حيث استعمل « ذو » بمعنى الذي كما هي لغة قومه طيء ، قال ابن منظور : « وأما ذو التي بمعنى الذي في لغة طيء فخفا أن توصف بها المعارف ، تقول : أنا ذو عرفت وذو سمعت ، وهذه امرأة ذو قالت كذا ؛ يستوى فيه التثنية والجمع والتأنيث ، قال بجير الطائي :

* وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يَعَاتِبُنِي *

يريد الذي يعاتبني ، والواو التي قبله زائدة « انتهى كلامه

وقوله « فخفا أن توصف بها المعارف » معناه أنها لما كانت اسما موصولا بمعنى الذي ، والموصولات من أنواع المعارف ؛ أخذت حكمها ، وفارقت بذلك « ذو » بمعنى صاحب ؛ فإنها توصف بها التكرات ، وتمثيل ابن منظور بقوله « أنا ذو عرفت » لا يتم به ما أراد ؛ وذلك لأن « ذو » في هذا المثال خبر لانعت ، والخبر يقع نكرة كما يقع معرفة ، بل الأكثر فيه أن يكون نكرة ، فكان الأولى أن يقول : « أنا الرجل ذو عرفت » وتمثله بعد ذلك بقوله « وهذه امرأة ذو قالت » غير صحيح ، ولا يتشبه مع ما قدم من أن حق « ذو » أن توصف بها المعارف ، وكيف و « امرأة » في مثاله نكرة ؟ فكان الأولى أن يقول « وهذه المرأة ذو قالت كذا » ، وقوله بعد إنشاد البيت « والواو قبله زائدة » تبع في هذه العبارة الجوهري ، وأراد بها شيئين : الأول : أن يجعل « ذو » نعما تحليلي ليظهر حقها في أن توصف بها المعارف ، والثاني : أن يجعل جملة « يرمى ورأى إلخ » خبر المبتدأ لأنها محل الفائدة ، وهذا غير سديد ؛ لأن زيادة الواو قليلة ، وهو مذهب كوفي ، والبصريون إلا المبرد وابن برهان والأخفش على امتناع زيادتها ، وقد نهناك مرارا إلى أن التخريج إذا كان على ما هو قليل لم يعتبر ، على أن ظهور كون « ذو » بمعنى الذي في البيت لا يحتاج إلى هذا التكلف

وقال الآخر :

٩٩ - قَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرَفِيَّ الْفَرَائِضُ

٩٩ - هذا البيت أول أبيات ثلاثة لقول - بفتح القاف وتشديد الواو - الطائي ، وهو شاعر من شعراء آخر البوالة الأموية ، يقولها في منع قومه صدقات أموالهم أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية ، وقد أورد أبو تمام في حماسه هذه الأبيات مع غيرها مما قيل في هذه المسألة ، وبعد بيت الشاهد قوله :

وَإِنَّ لَنَا حِمَضًا مِنَ الْمَوْتِ مُنْقَعًا وَإِنَّكَ مُحْتَلٌّ ، قَهْلُ أَنْتَ حَامِضٌ ؟
أَظْنُكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتِ بَبْتَعِي سَتَلْقَاكَ بَيْضُ لِلْفُؤْسِ قَوَابِضُ

اللفظ : « ساعيا » الساعي : هو الوالي على صدقة الزكاة ، وتقول : سعى الرجل على الصدقة ، إذا عمل في أخذها من أربابها « هلم » الأرجح أنه اسم فعل أمر بمعنى أقبل ونعال « المشرفي » بفتح الميم والراء بينهما شين معجمة ساكنة - هو السيف ، منسوب إلى المشارف ، وهي قرى كانت السيوف تصنع فيها « الفرائض » جمع فريضة ، وهي ما يؤخذ من نصاب السائمة في الزكاة ، ويقال : أفرضت الماشية ، إذا وجبت فيها الفريضة ، وأراد الشاعر الحكم بالساعي ؛ فأخبره بأن له عندهم السيوف بدل ما وجب عليهم من الفرائض « حمضا » بفتح الحاء المهملة وسكون الميم - مافيه ملوحة ومرارة من النبات « منقعا » بزنة اسم المفعول - أى : ثابثا « محتل » أى : ترعى الحلة ، وهي - بضم الحاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة - ما كان حلوا من النبات ، والعرب تقول لمن جاء متهتدا : أنت محتل فتحمص ، يريدون أنك قد ملأت العافية والسلامة فهل إلى الموت والشر « المال » أراد به الماشية « دون » ظرف يتعلق بأظنك ، ولا يتعلق بجئت ولا بتتعي ؛ لأن معمول الصلة لا يسوغ أن يتقدم على الموصول « بيض » جمع أبيض : وأراد بها السيوف . الإعراب : « قولا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « لهذا » جار ومجرور متعلق به « المرء » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى نعت للمرء « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ذو « ساعيا » حال من الفاعل ، وجملة الفعل والفاعل لاحتل لها من الإعراب صلة الموصول « هلم » اسم فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه « فإن » حرف تأكيد ونصب « المشرفي » اسم إن « الفرائض » خبر إن

الشاهد فيه : قوله « المرء ذو جاء » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعنى الذى ، ونعت به المعرفة ، وهو المرء ، وقد استدلل به المحقق الرضى على أن « ذو » الطائفة تقع نعتا وإن كانت على حرفين لمشابتها « ذو » التى بمعنى صاحب الموضوع لوصف أسماء الأجناس هذا ، وفي البيتين الذين رويناها شاهد ثان لما نحن فيه ؛ وذلك قوله « ذوجئت » فإن « ذو » بمعنى الذى أيضا ، وهو مفعول ثان لأظن

وقال الآخر :

١٠٠ — فَأَيُّمَا كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

والمعنى : أظنك الرجل الذي جئت مبتغيا ، هذا هو المعنى الذي عليه أعربه البغدادي ، وأقرب منه عندنا أن تكون جملة « ستلقاك بيض » هي المفعول الثاني ، ويكون « ذو » نعتا للمال ؛ وجملة « جئت تبتغي » هي الصلة ، والعائد محذوف تقديره « جئت تبتغيه » ، لما يلزم على إعرابه من التكلف ومن جعل رابط جملة الصلة بالموصول ضمير المخاطب في « جئت » وهو قليل

١٠٠ — البيت لمنظور بن سحيم الفقهسي ، وقبله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْيَ أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي الْبَوَاكِيَا
فَأَيُّمَا كِرَامٍ مُوسِرُونَ الْبَيْت ، وبعده :
وَأَيُّمَا كِرَامٍ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِنَّمَا لِثَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَاتِيَا
وَعَرَضِي أَبْقَى مَا أَدَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللفظ : « هاج » اسم فاعل من هجا بهجو هجاء ، والهجاء : الدم والقدح « القرى » بكسر القاف مقصورا — إكرام الضيف ، وأراد أنه لا يهجو أحدا بسبب القرى على أية حال ؛ لأن الناس أنواع ثلاثة ، وقد ذكر كل نوع وذكر معه ما يمنعه من هجائه ، وهو تقسيم بديع « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب الآباء ، وقابله بالثيم « موسرون » ذوو ميسرة ، واجدون ما يقدمونه للضيف « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يكرمون به الضيف « لثام » أدنياء « لقيتهم » يروى في مكانه « رأيتهم » ويروى أيضا « أنيتهم » والمعاني متقاربة

الإعراب : « إما » حرف تفصيل « كرام » فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما بعده ، والتقدير إما قالني كرام موسرون لقيتهم ، أو مبتدأ ، و « موسرون » نعت « لقيتهم » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وهم : مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الثاني ، أو لا محل لها من الإعراب مفسرة على الوجه الأول « فحسبي » مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « من » حرف جر « ذو » اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسبي « عندهم » ظرف متعلق بمحذوف صلة لنو ، والضمير مضاف إليه « ما » اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ « كفانيا » فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما

الشاهد فيه : قوله « ذو عندهم » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعنى الذي ، وقد أطلقه على غير العاقل من المفرد المذكور ، بخلاف البيتين السابقين ؛ فإنه فيهما واقع على العاقل من

وقال الآخر :

١٠١ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَبَدِي وَبِئْرِي ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ

المفرد المذكور ، وهو « الحليل » في البيت الأول ، و « المرء » في البيت الثاني واعلم أن العلماء اختلفوا في « ذو » الطائية التي بمعنى الذي : أهى مبنية أم معربة ؟ فمنهم من زعم أنها تكون معربة : بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا ، وحالها - حينئذ - حال « ذى » التي بمعنى صاحب ، التي تقدمت في الكلام على الأسماء الستة أول باب العرب والبنى ، وهؤلاء يروون بيت الشاهد بالياء هكذا :

* فَحَسَنِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

وسيد كراشارح قريبا مقالتهم وروايتهم ، والجمهور على أن « ذو » الطائية مبنية : ملازمة للواو رفعا ونصبا وجرا ، ويروون بيت الشاهد بالواو كما هنا ، قال ابن منظور : « وأما قول الشاعر :

* فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعَتْ بِهِ *

فإن « ذو » وهنا بمعنى الذى ، ولا تكون في الرفع والنصب والجرا إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذامال ؛ وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءك ، بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ؛ أى : الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو : بمعنى الذى « اه كلامه ، فبين فى هذا الكلام شيئين : أولهما أنها مبنية ملازمة لحالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليها ، والثانى أنها تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا ، وهذا معنى اشتراكها على ما عرفت

١٠١ — البيت لسنان بن الفحل الطائي ، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة ، وقبله

فى أبيات الحماسة قوله :

وَقَالُوا : قَدْ جُنِنْتَ ، فَقُلْتُ : كَلَّا وَرَبِّي مَا جُنِنْتُ وَلَا انْتَشَيْتُ

وَلَكِنِّي ظَلِمْتُ فَكِدْتُ أَبْكِي مِنَ الظُّلْمِ الْمُبِينِ أَوْ بَكَيْتُ

فَإِنَّ الْمَاءَ الْبَيْتَ ، وبعده :

وَقَبْلَكَ رَبِّ خَصَمٌ قَدْ تَمَالَوْا عَلَى مَا هَلِمْتُ وَلَا دَعَوْتُ

وَلَكِنِّي نَصَبْتُ لَهُمْ جَبِينِي وَأَلَّةَ فَارِسٍ حَتَّى قَرَيْتُ

وسبب هذه الكلمة أنه اختصم حيان من العرب - وهما بنو جرم من طيء ، وبنو هرم بن العشراء من فزارة - إلى عبد الرحمن بن الضحاك ، وهو والى المدينة ، فى ماء من مياههم ، وهم محتلطون

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما في الشواهد ، وبعضهم يعربها إعراب

« ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

متجاورون ، وكان عبد الرحمن مصاهرا للفراريين ، غشى الطائيون أن يميل إلى أصهاره ، فبرك
سنان الطائي بين يديه ، وأنشد هذه الأبيات مع أبيات أخرى متقدمة عليها
اللفظ : « جنت » بالبناء للجهول ، قال المرزوقي : « وكان الواجب أن يقول : جنت أو
سكرت ؛ فاكتمى بذكر الأول ؛ لأن الثاني مدلول عليه في الجواب الذى نفي فيه الأمرين » اه
وأراد أنه لما أظهر الإباء وتشدد في إنكار أن يكون لهم حق في الماء نسبوه إلى الجنون أو السكر
فكذبهم في هذه النسبة ، وقوله « ولكنى ظلمت - إلخ » معناه إني لما عرض علينا أمر لم تألفه
نفسى وحاولوا استنزالي عن حق من حقوقى شارفت البكاء وقاربته ، بل بكيت ، وإنما ذلك
لاستنكافى عما أريدونى عليه « ذو حفرت » أى : التى حفرتها « ذو طويت » أى : التى طويتها ،
وطى البئر : بناؤه بالحجارة « خصم » هو فى الأصل مصدر ؛ فلذلك ساغ أن يطلق على المفرد
والثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد ، ومن لاحظ أنه يسمى به من يجادلك ويحاجك أتى به
مطابقا لموصوفه فى التثنية والجمع والتأنيث ، وجمعه على خصوم « تمالوا » أصله تمالأوا - بهمة
مضمومة لمناسبة واو الجماعة بعد اللام - ومعناه تعاونوا وتظاهروا أو اجتمعوا « هلعت » جزعت ،
وبابه تعب ، وقيل : الملع أخش الجزع « دعوت » أى : قلت : يالفلان « آلة فارس » بفتح
الهمزة وتشديد اللام - هى الحرب ، والجمع إلال مثل حراب « قریت » : جمعت ، يقال : قریت
الماء فى الحوض ، إذا جمعته

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن « أبى » مضاف
إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه « وجدى » معطوف على أبى ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبرى » ،
الواو عاطفة ، برى : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ
« حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لاملح لها صلة ، والعائد محذوف تقديره حفرتها « وذو » هو اسم
موصول بمعنى التى أيضا معطوف على السابق ، وجملة « طويت » لاملح لها صلته ، والعائد محذوف
أيضا تقديره طويتها

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذوطويت » حيث استعمل فى الموضعين « ذو » اسما
موصولا بمعنى التى ، فيكون فيه دليل على ثلاثة أمور : أحدها : أن « ذو » تأتي اسما موصولا ،
الثانى : أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، الثالث : أنها تستعمل فى غير العاقل كما تستعمل
فى العاقل بلا فرق

* فَحَسَنِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا ^(١) *

(وَكَالَّتِي أَيْضًا لَتَيْهِمْ) أَيْ : عِنْدَ طِيٍّ (ذَاتُ) أَيْ : بَعْضُ طِيٍّ الْحَقُّ بِذَوَاتِهِ التَّائِيثُ
مَعَ بَقَاءِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ ، حَكَى الْفَرَاءُ : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ
أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ » (وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَنَّ ذَوَاتُ) جَمْعًا لَذَاتٍ ، قَالَ الرَّاجِزُ :
١٠٢ - جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ

(١) قَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا شَرْحَ هَذَا الْبَيْتِ وَبَيَانَ وَجْهِ الْاسْتِشْهَادِ بِهِ فَارْجِعْ إِلَيْهِ (ص ١٧٥) مِنْ
هَذَا الْجُزْءِ)

١٠٢ - أُنْشَدَ الْفَرَاءُ هَذَا الْبَيْتَ وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، وَنَسَبَهُ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْعَيْنِي إِلَى رُؤْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ ،
وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي زِيَادَاتِ دِيَوَانِهِ

الْلَفَّةُ : « أَيْنُقٍ » : جَمْعُ نَاقَةٍ ، قَالَ ابْنُ جَنَى : « ذَهَبَ سَيْبُوهُ فِي أَيْنُقٍ مَذْهَبِينَ : أَحَدُهَا
أَنْ أَصْلُهَا أُنُوقٌ - بَضْمُ الْوَاوِ - فَقَدِمَتِ الْوَاوُ عَلَى النُّونِ اسْتِثْقَالًا لَضَمِّهَا فَصَارَ أُونُقٌ ؛ ثُمَّ أَبْدَلَتْ
الْوَاوُ يَاءً فَصَارَ أَيْنُقٌ ؛ فَوَزَنَهُ عَلَى هَذَا أَغْفَلُ ، الْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّ الْأَصْلَ أُنُوقٌ ؛ فَخُدِفَتِ الْوَاوُ الَّتِي
هِيَ الْعَيْنُ ، ثُمَّ عَوَّضَ مِنْهَا يَاءً قَبْلَ الْفَاءِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْيَاءُ عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَلَا حَرْفًا مُبْدَلًا مِنْ عَيْنِهَا
كَمَا فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ ، وَوَزَنَ أَيْنُقٌ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أُيْفُلٌ » اهـ بِإِضَاحٍ كَثِيرٍ « مَوَارِقُ » جَمْعُ
مَارِقَةٍ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَرَقَ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ، إِذَا نَفَذَ وَأَسْرَعَ ، شَبَّهَ النُّونَ بِالسَّهْمِ
الْخَارِجَةِ مِنَ الرَّمَايَا بِجَمَاعِ السَّرْعَةِ ، وَيُرْوَى فِي مَكَانِهِ « سَوَابِقُ » وَهِيَ رَوَايَةُ ابْنِ مَنْظُورٍ وَابْنِ النَّازِمِ
« ذَوَاتُ » أَيْ الْوَاتِي « يَنْهَضْنَ » يَقْمَنَ ، أَوْ يَسْرَعْنَ

الْإِعْرَابُ : « جَمَعْتُهَا » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ ، وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ يَعُودُ إِلَى النُّونِ « مِنْ
أَيْنُقٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمْعِ « مَوَارِقُ » صِفَةُ لِأَيْنُقٍ « ذَوَاتُ » اسْمٌ مُوصُولٌ بِمَعْنَى الْوَاتِي
صِفَةُ ثَانِيَةِ لِأَيْنُقٍ « يَنْهَضْنَ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجَلَّةُ لِأَعْلَلِ لَهَا صِلَةُ الْمُوصُولِ « بَغِيرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مُتَعَلِّقٌ بِيَنْهَضْنَ « سَائِقٍ » مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ » حَيْثُ جَمَعَ « ذَاتُ » بِمَعْنَى الَّتِي عَلَى « ذَوَاتُ » وَهِيَ
لُغَةٌ جَمَاعَةٌ مِنْ طِيٍّ ، وَأَكْثَرُهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ « ذُو » اسْمًا مُوصُولًا وَيَطْلُقُونَهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَلَى الْمَفْرَدِ
وَالْمُثْنِيِّ وَالْجَمْعِ ، الْمَذْكُورُ مِنْ ذَلِكَ كَلَهُ وَالْمُؤَنَّثُ هَوَاءُ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : « قَالَ شَمْرٌ : قَالَ الْفَرَاءُ :
سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهَا ؛ فَيَجْمَعُونَ
مَكَانَ الَّذِي ذُو ، وَمَكَانَ الَّتِي ذَاتُ ، وَيَرْفَعُونَ التَّاءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَيَخْلُطُونَ فِي الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ،
وَرَبَّمَا قَالُوا : هَذَا ذُو يَعْرِفُ ، وَفِي التَّنْثِيَةِ : هَذَا ذُو يَعْرِفُ ، وَهَاتَانِ ذُوَا تَعْرِفُ ، وَأُنْشَدَ الْفَرَاءُ

* وَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبَى وَجَدِّي *

وَمِنْهُمْ مَنْ يَثْنِي وَيَجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ ؛ فَيَقُولُ : هَذَا ذُوَا قَالَا ، وَهَؤُلَاءِ ذُوُوا قَالُوا ، وَهَذِهِ ذَاتُ قَالَتْ ،
وَأُنْشَدَ * جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ الْبَيْتُ » اهـ كَلَامُهُ

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال « ذو » على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول في ثنية ذو وذات وجمعهما ، قال الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي ، فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل المروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ، وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) ذَا (فِي الْكَلَامِ) والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسما واحدا مستفهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول عند جمالك « ذَا » موصولا : « مَا ذَا صَنَعْتَ ؟ أَحْيَيْتَ أَمْ شَرَّيْتَ ؟ » بالرفع على البدلية من « مَا » لأنه مبتدأ ، و « ذَا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ — أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَلْخَبَّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ

١٠٣ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامري ، يرثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، وبعده قوله :

حَبَابِلُهُ مَبْثُوتَةٌ فِي طَرِيقِهِ وَيَفْنَى إِذَا مَا أَخْطَأَتْهُ الْحَبَائِلُ
إِذَا الْمَرْءَ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَضَى عَمَلًا وَالْمَرْءَ مَا عَشَّ عَامِلُ
فَقَوْلًا لَهُ إِنْ كَانَ يُقْسِمُ أَمْرُهُ أَلَمَّا يَعْظُكَ الدَّهْرُ أَتُكُّ هَابِلُ

اللفظ : « ألا » كلمة يستفتح بها الكلام ، ومعناها التنبيه « تسألان » اختلف العلماء في مثل هذا التعبير من كل ماخطب به الشاعر اثنين ؛ فقال قوم : هو خطاب لواحد ، وزعم أن العرب تخطب الواحد بخطاب الاثنين ، وحكي عن بعض الفصحاء « يا حرسى اضربا عنقه » ، وزعموا أن قوله تعالى : (ألقيا في جهنم كل كفار عنيد) خطاب للملك ، وهذا شيء ينكره الخذاق من البصريين ؛ لأن المتكلم إذا خاطب الواحد بخطاب الاثنين وقع اللبس في الكلام ، وذهبوا إلى أنه خطاب للاتنين على ما هو مقتضى ظاهره ، وذلك لأن أقل الرفقة ثلاثة : واحد يتكلم ، واثنان يستمعان له ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الألف في « اضربا » و « ألقيا » وفي « قفا » من نحو قول امرئ القيس :

قَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللُّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملٍ

هي نون التوكيد انقلبت ألفا ، وليست هي ألف الاثنين ، وأن المتكلم أراد أن يقول : اضرب

اضرب ، خذف الثاني واكتفى بتوكيد الأول ؛ لأن التوكيد يقوم مقام التكرار . والسؤال معناه هنا الاستفهام ، وقوله « يحاول » من المحاولة ، وهي استعمال الحيلة ، وهي : الخدق في تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أحب » النحب - بفتح النون وسكون الحاء المهملة - يطلق على معان : منها النذر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، يقول : أسألوا هذا الحريص على الدنيا عن هذا الذي هو فيه أهو نذر نذره على نفسه فرأى أنه لابد من فعله فهو دائب على العمل لإنفاذ ذلك أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ « حباله » هي جمع حباله - بضم الحاء وفتح الباء مخففة - وهي الشرك « مبثوثة » منصوبة « يفنى » يهرم « أسرى » سار ، وأراد أن الإنسان إذا سهر ليلة في عمل من الأعمال ظن أنه قد فرغ منه ، وهو ما عاش يعرض له مثل ذلك ، وهو لا ينقطع عمله ولا تنتهي حوائجه ما دام حيا « يقسم » مضارع أقسم بمعنى قدر ودبر « هابل » ثا كل ، فاقدر ، يريد أن الإنسان لو كان ذا تدبير وفكر لانعظ بمن مضى قبله ، ثم دعا عليه بالموت فتفقدته أمه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تسألان » مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان لتسألان « يحاول » فعل مضارع ، فاعله ضمير المرء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره يحاوله « أحب » الهمزة للاستفهام ، نحب بدل من « ما » الاستفهامية « فيقضى » الفاء للاستئناف ، يقضى : فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو يقضى « أم » عاطفة « ضلال وباطل » معطوفان على نحب

الشاهر فيه : قوله « ماذا ... أحب » حيث استعمل « ذا » موصولة ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، بدليل إبداله المرفوع - وهو قوله « أحب » - منه ، وذلك لأنه لو جعل « ما » مع « ذا » اسما واحدا لجعله منصوبا بقوله « يحاول » وكان يبدل منه منصوبا ؛ فارتفاع البديل دليل على جعلهما اسمين

وهذا مذهب سيبويه - رحمه الله - والأعلم والسيرافي وأبي على الفارسي . قال سيبويه : « أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولهم : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال لبيد :
 * ألا تسألان المرء ... البيت *
 وقد يجري مع ما بمنزلة اسم واحد ، كقولهم : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا ، بالنصب ، كأنه قال : ما رأيت ؟ فلو كان « ذا » ههنا بمنزلة الذي لكان الجواب خيرا ، بالرفع » انتهى كلامه

وقال الأعلم : « والتقدير ما الذي يحاول ؛ فما : مبتدأ ، وذا : خبره ، ويحاول : صلة ذا ، كأنه قال : أي شيء الذي يحاوله ، بدليل أنحب ، ولو كان ذا مع ما كشيء واحد لكان ماذا

منصوبا بـيحاول ، وكان مفسره الذى هو « أنحب » منصوبا ؛ لأنه استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو على إعرابه ، ولـكان يجب أن يقول أنحبا فيقضى أم ضلالا وباطلا » اه
وقال أبو على : « كأن لبيدا قد قال : ما الذى يحاوله ؟ أ الذى يحاوله نجب أم ضلال ؟ ولو كان ذا مع ما فى البيت اسما واحدا كما كان فى قوله تعالى (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيرا) لكان النجب نصبا » انتهى كلامه

وقد خالفهم جميعا فى ذلك المحقق الرضى : فذهب إلى أن ما فى البيت يجوز أن تكون استفهامية مبتدأ ، وذا زائدة ، وجملة يحاول خبر المبتدأ ، والرابط محذوف ، أى : يحاوله ، وعليه فقوله « أنحب » يحتمل أن يكون مرفوعا لكونه بدلا من ما ، ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أهو نجب ؟

ومن العلماء من ذهب إلى أن ما فى هذا البيت مركبة مع ذا على أنهما جعلتا اسما واحدا فى محل نصب بقوله يحاول والتزم - على هذا التخرج - أن يكون رفع « نجب » بمبتدأ محذوف قال ابن هشام اللخمي : « نجب بدل من ما ، وقيل : إنه خبر مبتدأ مضمّر ، والتقدير : أهو نجب ؟ والمبتدأ والخبر بدل من موضع ماذا ، وهذا أقوى ؛ لأنه أبطل جملة من جملة لما كانت فى معناها » . اه

وقال ابن السيد : « من اعتقد فى نجب البدل فموضع ما رفع على كل حال ، ومن اعتقد أن قوله أنحب مرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمّر كأنه قال : أهو نجب ؛ جاز أن تكون ما مرفوعة المحل ، وجاز أن تكون منصوبة الموضع » اه كلامه

فان قلت : فما الذى دعا سيوييه رحمه الله إلى أن يحزم بأن ذا اسم موصول فى بيت لبيد هذا وفى مثله من كل ما جاء البدل أو الجواب بعد ماذا مرفوعا ؟

فالجواب أن نقول لك : اعلم أنك إذا قلت : ماذا صنعت أخير أم شر ، فحُت بفعل متعد بعد ماذا ولم تسلطه على ضمير ثم رفعت البدل ؛ فقد كان هذا الكلام يحتمل ثلاثة أوجه : الأول أن تجعل ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبر ، وجملة صنعت صلة لا محل لها ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شئ الذى صنعت ، والثانى : أن تجعل ماذا اسما واحدا للاستفهام ، وهو فى محل رفع مبتدأ ، وجملة صنعت فى محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام : أى شئ صنعت ، والوجه الثالث : أن تجعل ماذا اسما واحدا فى محل نصب مفعول مقدم لصنعت ، وجملة صنعت حينئذ ابتدائية لا محل لها من الإعراب ؛ كانت هذه الأوجه الثلاثة محتملة فى العبارة ؛ ولكن سيوييه رحمه الله منع الوجهين الثانى والثالث ، والتزم الوجه الأول

أما امتناع الوجه الثانى عنده فسيببه أن حذف الرابط من جملة الخبر ضعيف عنده ؛ فلا يجوز أن يحمل الكلام عليه مادام يمكن أن يحمل على وجه سائح لاضعف فيه

وتقول عند جعلهما اسما واحدا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَحْيَا أَمْ شَرًّا ؟ » ، و « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزِيدًا أَمْ عَمْرًا ؟ » بالنصب على البدلية من « ماذا » أو « مَنْ ذَا » ؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل في الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذَا » موصولا ، والباقيون بالنصب على جعلها ملغاة ، كما في قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا » فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجوز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ — عَدَسٌ مَالِ عِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجْوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ

وأما امتناع الوجه الثالث عنده فبسبب ارتفاع البديل ، وبيان هذا أن المبدل منه وهو ماذا في محل نصب في هذا الوجه لأنه مفعول به ، فكيف يرتفع البديل ؛ فإن قيل : المبدل منه الجملة بأسرها ، والمبدل جملة أيضا ونجعل قولنا « أخبر » خبرا لمبتدأ محذوف ، امتنع عند سيويوه بإقرار ذلك أيضا ؛ لأن المبدل منه حينئذ جملة فعلية والبديل جملة اسمية ، وعنده يلزم اتحاد الجواب والبديل فأما غير سيويوه ومن ذكرنا معه من العلماء فلا يرون حذف الرابط من جملة الخبر ضعيفا ، ولا يرون وجوب اتحاد الجواب مع السؤال والبديل مع المبدل منه إلا في الإعراب ؛ فأما في الفعلية والاسمية فليس بواجب ، ولهذا السبب تراهم جؤزوا هذه الوجوه التي ذكرنا لك ويقول أبو رجاء غفر الله له : واختلاف الجواب عن السؤال في الفعلية والاسمية وارد في كلام العرب ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

قَالَ لِي صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَا بِي أَتُحِبُّ الْقَتُولَ أَخْتِ الرَّبَابِ
قُلْتُ : وَجَدِي بِهَا كَوَجْدِكَ بِالْعَدُوِّ بَ إِذَا مَا مُنِعَتْ بَرْدَ الشَّرَابِ

١٠٤ — هذا البيت لبزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، من كلمة يخاطب بها بغلته ، وكان يزيد حليف قريش ، ويقال : إنه كان عبدا للضحاك بن يعقوب الهلالي فأُنعِمَ عليه ، ولما ولى سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه فأبى ، ورغب في صحبة زياد ابن أبي سفيان ، ولكنه ما عثم أن كره صحبته ، فأتى عباد بن زياد في سجستان فكان معه ؛ ثم هجاه ، فخذ عليه عباد وجفاه ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه ، وطلب إلى غرمائه أن يستعدوه عليه ، وردّه بعد ذلك كله إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية بن أبي سفيان أمره أمر بإخلاء سبيله ، وفي ذلك يقول بيت الشاهد ، وبعده :

طَلِيقُ الَّذِي نَجَا مِنَ الْحَبْسِ بَعْدَمَا تَلَاخَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيْكَ مَضِيقُ
ذَرَى أَوْ تَنَاسَى مَا لَقِيتُ فَإِنَّهُ لِكُلِّ أَنْاسٍ حَبْطَةٌ وَخَرِيقُ

قَصَى لَكَ خَمَامٌ بِأَرْضِكَ فَالْحَقَى بِأَهْلِكَ لَا يُؤْخَذُ عَلَيْكَ طَرِيقُ
فِيَا بَغْلَةً سَمَاءً لَوْ كُنْتُ مَادِحًا مَدَحْتُكَ ؛ إِنِّي لِلْكَرَامِ صَدِيقُ
لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْجَاكَ مِنْ هَوَّةِ الرَّدَى إِمَامٌ وَحَبْلٌ لِلْأَنَامِ وَثِيقُ
سَأَشْكُرُ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ حُسْنِ نِعْمَةٍ وَمِثْلُ بِشْكَرِ الْمُنْعِمِينَ حَقِيقُ
فَإِنْ تَطَرَّقِي بَابَ الْإِمَامِ فَإِنِّي لِكُلِّ كَرِيمٍ مَاجِدٍ لَطَرُوقُ

اللفظة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهري وجمع من أهل اللغة . ومنه قول

يهيس بن صريم الجرمي :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولُنَّ لِبَغْلَتِي عَدَسٌ ، بَعْدَ مَا طَالَ السَّفَارُ وَكَلَّتِ

وهو مبني على السكون ، وربما أعربه الشاعر ، إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسبي :

فَاللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَ كُلِّ أَخٍ يَقُولُ أَجْدُمُ وَقَائِلٍ عَدَسَا

وربما سموا البغل عدس . ومنه قول الراجز :

إِذَا حَمَلْتُ شِكْنِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ

* فَلَا أَبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسَ *

وقوله « إمارة » أى حكم « طليق » أى قد أطلق من الأسر ، وصار حرًا ، وإذا لم يكن لعباد على البغلة حكم فلائ لا يكون له على رابكها حكم أولى « درب » هو يفتح فسكون : باب الطريق الواسع « مضيق » هو فاعل تلاحم « خبطة » بفتح الحاء المعجمة وسكون الباء الموحدة - كالزكمة تأخذ قبل الشتاء ، وفعله خبط - بالبناء للجهول ، كزكم وزنا ومعنى - فهو مخبوط « خريق » الريح الباردة الشديدة الهبابة ، ومثله الخروق - بزنة صبور - والجمع خرق - بضمين بزنة كتب - وقوله « خمخام » هو بخاءين معجمتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ، وبعضهم يرويه بخاءين مهملتين - وهو رجل من بني أسد ، ويقال : من بني راسب ، وكان أهل اليمن حين بلغهم ماضع يبيد قد دخلوا على معاوية بن أبي سفيان فشفعوا فيه فأرسل خمخاما يريد إلى عباد وأمره أن يبدأ بالحبس فيخرج ابن مفرغ منه قبل أن يعلم عباد فيقتاله ، ففعل ذلك « شماء » عالية ، مرتفعة « هوة » بضم الهاء وفتح الواو مشددة - الموضع الهاوى المنزلق « الردى » الهلاك « حقيق » خليق ، جدير « تطرقى » تأتى ، تزورى ، وأصله الإتيان ليلا ، فأطلقه وجرده من قيد الليل

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ما » نافية « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول « إمارة » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون فاعلا بالجار والمجرور لكونه معتمدا على النفي « أمنت » فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، هذا : اسم إشارة - كما رآه البصريون ، وستعرف مذهب الكوفيين - مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحمليين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل ، والجملة في محل نصب حال ، وصاحبه الضمير المستتر في « طليق » الآتي ، والرابط ضمير منصوب محذوف تقديره تحمليينه « طليق » خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحمليين طليق » فقد ذهب الفراء والكوفيون إلى أن « هذا » اسم موصول مبتدأ ، وجملة تحمليين لا محل لها صلة الموصول ، و « طليق » خبر المبتدأ ، ولم يمنعهم من ذلك تقدم « ها » التنبيه ، ولا عدم وجود « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، قال الفراء : « العرب قد تذهب بـ « هذا » إلى معنى « الذي » فيقولون : من ذا يقول ذاك ، في معنى : من الذي يقول ، وقال يزيد بن مفرغ : * عدس ما لعباد . . . البيت * كأنه قال : والذي تحمليين طليق » اهـ

وقال ابن الأنباري (الإنصاف ص ٣٠٢) : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة ، نحو : هذا قال ذاك زيد ، أي : الذي قال ذاك زيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لانكون بمعنى الأسماء الموصولة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب ؛ قال الله تعالى : (ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) والتقدير فيه : ثم أتم الذين تقتلون أنفسكم ؛ فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبر ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال الله تعالى : (هاأتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) وتقديره : هاأتم الذين جادلتم ، فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (وما تلك بيمينك يا موسى) وتقديره : وما التي بيمينك يا موسى ، فما : اسم استفهام مبتدأ ، وتلك : اسم موصول خبر المبتدأ ، ويمينك : صلة تلك ، وقال ابن مفرغ : * عدس ما لعباد . . . البيت * يريد : والذي تحمليين طليق ؛ فدل كل ذلك على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة

ومنع البصريون دلالة هذه الشواهد على شيء مما زعم الكوفيون ، مستنديين إلى عدة وجوه : الأول : أنه يجوز أن يكون هؤلاء في الآيتين في محل نصب على الاختصاص ، والجملة بعده خبر عن أتم

الوجه الثاني : أنه يجوز أن يكون هؤلاء تأكيداً للضمير السابق

وخرج على أن « هَذَا طَلِيقٌ » جملة اسمية ، و « تَحْمِلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محمولا
 ﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة - مع ماسبق - أن لا تكون مُشاراً بها ، نحو
 « ماذا التوانى » ، و « ماذا الوقوف » ، وسكت عنه لوضوحه
 (وَكُلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَةٌ) تعرفه ويتم بها معناه :
 إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو منوية كقوله :

١٠٥ - نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمُ إِلَيْنَا

الوجه الثالث : أنه يجوز أن يكون هؤلاء منادى بحرف نداء محذوف ، وحذف حرف النداء
 كثير فى كلامهم
 وأما الآية الثالثة فيجوز أن يكون قوله تعالى يمينك متعلقاً بمحذوف فى موضع نصب على الحال ؛
 والتقدير : أى شئ هذه كائنة بيمينك

وأما بيت ابن مفرغ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن تحمليين فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا
 طليق ، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذى
 تحمليين طليق ، وحذف الاسم الموصول وبقاء صلتها يجوز فى الضرورة ، قال الشاعر :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى لَكُمْ قَيْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرَى وَأَقْتَرَا

أراد من بين من أثرى ومن أقر ؛ فحذف للضرورة ؛ على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول
 وبناء صلتها فى غير ضرورة ، ألا ترون أنكم قدرتم فى قوله تعالى : (من الذين هادوا يحرثون)
 فزعمتم أن الأصل : من الذين هادوا من يحرثون ، وإذا جاز هذا فى القرآن فى ضرورة الشعر
 أولى » اه كلامه مع بعض إيضاح وتلخيص

وقال أبو على الفارسي : « هذا البيت ينشده البغداديون ويستدلون به على أن هذا بمنزلة الذى ،
 وأنه يوصل كما يوصل الذى ، فيجعلون « تحمليين » صلة لـ « هذا » كما تكون صلة للذى . وعندنا
 أن قوله تحمليين يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون صفة لموصوف محذوف ، أى : وهذا رجل
 تحمليين ، والثانى : أن يكون أصله صفة لظليق ، فلما تقدمت صارت حالا ، وإذا احتمل البيت
 غير ما تأولوه عليه لم يكن دليلاً على ما ذهبوا إليه » اه

فتلخص لك أن فى البيت تخريج غير الذى ذكره الشارح ، وليكن فى كل منهما مقالا ؛
 فإن لحذف الموصوف وإبقاء الصفة مضافاً ليس هذا منها ، وحذف الموصول لا يجيزه البصريون ،
 إلا أن التخرج عليه إلزام للكوفيين ؛ لأنهم يقولون بجوازه ، كما سمعت من كلام ابن الأنبارى
 ١٠٥ - هذا البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية ، من قصيدة
 يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه حجر ، وأولها :

يَا ذَا الْخَوْفُنَا بِقَتْلِ أَبِيهِ إِذْ لَأَ وَحَيْنَا
 أَرْعَمْتَ أَنْكَ قَدْ قَتَلْتَ سَرَاتِنَا كَذِبًا وَمِينَا
 هَلَّا عَلَى حُجْرِ ابْنِ أُمِّ قَطَامٍ تَبْكِي لَا عَلَيْنَا
 إِنَّا إِذَا عَضَّ الثَّقَا فُ بِرَأْسٍ صَعْدَتْنَا لَوِينَا
 نَحْنِي حَقِيقَتْنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا
 هَلَّا سَأَلْتُ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا
 أَيَّامٍ نَضْرِبُ هَامَهُمْ بِبَوَاتِرٍ حَتَّى انْحَنِينَا
 نَحْنُ الْأَلَى البيت

اللفظة : « إذلالا » أراد قاصدا إيقاع الذل بنا « حيننا » بفتح فسكون - هو الهلاك
 « سراتنا » بفتح السين - هم سادة القوم وأكابرهم ، واحده سرى ، وهو جمع نادر ، وقيل :
 هو مفرد « مينا » كذبا « الثقاف » بزنة كتاب - هو ما تسوى به الرماح « صعدتنا » بفتح الصاد
 وسكون العين - هي القناة المستوية التي لا تحتاج إلى تثقيف « لوينا » أعرضنا ، وملنا ، وكنى
 بذلك عن أهم يأبون الضيم ولا يقيمون على الهوان « حقيقتنا » الحقيقة : ما يجب على الرجل
 أن يحميه ويدافع عنه من مال وعرض « بين بيننا » أراد في وسط المعركة « هامهم » الهامة :
 الرأس ، والهامة : اسم جنس جمعي له

الإعراب : « نحن » مبتدأ « الألى » اسم موصول خبره ، والصلة محذوفة ببنى عنها سياق
 الكلام ، والتقدير : نحن الألى قتلوا أباك ، أو نحن الألى عرفت شجاعتهم وإقدامهم ، أو نحن الألى
 اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد ، أو نحو ذلك « فاجمع » فعل أمر ، فاعله ضمير المخاطب المستتر
 فيه « جموعك » مفعول ، والكاف مضاف إليه « ثم » عاطفة « وجههم » فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر ، والضمير البارز مفعول به « إلينا » جار ومجرور متعلق بوجه
 الشاهد فيه : قوله « نحن الأولى » حيث حذف صلة الموصول مكتفيا بدلالة المقام عليها ،
 وذلك أن الموصول لا بد له من الصلة ، لأنه اسم مبهم لا يتبين ولا يعرف إلا بها ، فإن كانت مذكورة
 في الكلام فهي ، وإن لم تذكر لكانت القرينة عليها لم يمتنع ذلك ، قال ابن هشام : « يجوز
 حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها ، نحو قول الشاعر :

وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاءُ عُدْنَكَ إِحْنَةً عَلَيْنِكَ ، فَلَا يَغْرُرُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

أراد وعند الذي عادك واللاء عدنك ، حذف صلة الذي لدلالة صلة اللاء عليها ، وقد يدل عليها غير

أى : نحن الألى عرفوا بالشجاعة ، بدلالة المقام
وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلاة ولا شئ منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا
فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل ، لا بصلتها ، والتقدير : وكانوا
زاهدين فيه من الزاهدين

ويشترط في الصلاة أن تكون معهودة ، أو منزلة منزلة المعهودة ، وإلا لم تصالح التعريف ؛
فالمعهودة نحو : جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم
نحو « فَغَشَّيَهُمُ مِنَ النَّيْمِ مَا غَشَّيَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ
صلة مثلها كما فى قول عبيد :

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُجُو عَكَ نُمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الألى عرفوا بالشجاعة ؛ وقد قال الراجز :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

فاختلف العلماء فى الذى يدل على محذف من الصلاة هنا ؛ فقليل : جملة إذا علتها ، وهى صلة
الموصول الثالث ؛ فيكون من النوع الأول ، وعليه يقدر لكل من الموصولين جملة شرطية مثل
المذكورة ، وقيل : التقدير بعد اللتيا دقت واللتيا دقت والى إذا علتها إلخ ، وقيل التقدير : بعد
اللتيا عظمت واللتيا عظمت والى إذا علتها إلخ ، والدال على هذين التقديرين تصغير الموصول ،
لاصلة اللى ، غير أن من ظن التصغير للتحقير ذهب إلى التقدير الأول ، ومن ظن التصغير للتعظيم
ذهب إلى التقدير الثانى « انتهى كلامه بمعناه مع إيضاح كثير
ومثل البيت الأول فى قول ابن هشام قول الراجز :

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي زَعَمَنَ أُنَى كَبِرَتْ لِدَاتِي

فقد حذف صلة الموصولين الأولين لدلالة صلة الموصول الثالث - وهى جملة « زعمن » - عليهما ، ومثل
بيت الشاهد قول سلمى بن ربيعة السعدى :

وَلَقَدْ رَأَيْتُ نَأَى الْعُسَيْرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي

فقد حذف صلة الموصولين لدلالة المقام عليهما ، من غير أن يكون فى الكلام موصول آخر له صلة
مثل محذف ، والتقدير : وكفيت جانبها اللتيا يشغل على العسيرة حملها والى تخف عليها ، أو اللتيا
تهبط النفوس وتأتى عليها والى دون ذلك ، إذا ذهبت إلى أن تصغير « اللتيا » للتعظيم ، فإن
ذهبت إلى أنه للتحقير كان التقدير بعكس ما سمعت

لَا تَقِي (بالموصول ، أى : مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعهما^(١)) (مُسْتَمَلَهُ) ليحصل الربط

(١) الأصل فى هذا الضمير أن يكون ضمير غائب مطابق فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ للموصول : إما للفظه ومعناه جميعاً إن اتحد لفظ الموصول ومعناه كالذى وأخواته ، وإما للفظه وحده أو لمعناه وحده إن اختلف لفظ الموصول ومعناه كمن وما وأخواتهما وإنما كان الأصل فى العائد أن يكون ضمير غائب لأن الاسم الموصول بطبيعته من باب الأسماء الظاهرة كمحمد وعلى ، وأنت إذا أردت الحديث عن هذه الأسماء بعد تقدم ذكرها كنيت عنها بضمير الغيبة

ولكن ربما عرض للاسم الموصول عارض يقر به من ضمير الحاضر ؛ كأن يكون خبراً عن ضمير حاضر ، متكاملاً كان أو مخاطباً ؛ وقد اختلفت كلمة النجاة فى هذه الحال : أيجوز حينئذ أن يوضع فى الصلة ضمير الحاضر المطابق للموصول نظراً إلى هذا العارض ؛ أم لا يجوز إلا الإتيان بضمير الغائب نظراً إلى أصل طبيعة الاسم الموصول ؛ وظاهر عبارة المحقق الرضى فى شرح الكافية أن الإتيان بضمير الحاضر المطابق حينئذ جائز لاشذوذ فيه ولا ضرورة ، ونحن نؤيد ذلك ، ولا نراه قليلاً ؛ فقد وردت منه جملة صالحة من الكلام تجعلنا نطمئن إلى تجويزه ؛ فمن ذلك قول أمير المؤمنين أبى الحسين على بن أبى طالب رضى الله عنه :

أَنَا الَّذِي سَمَّنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْتُ قَسُورَهُ

وقول الشاعر :

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرِ ذَاتِ عِظَامٍ

وقول الحماسي :

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وقول عبد الله بن الدميني :

وَأَنْتَ الَّتِي أَحْفَظُ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرِّضَا دَانِي الشُّدُودِ كَظِيمُ

وقول الشاعر الحماسي :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهُمَا

وقول الآخر :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ ، وَإِنْ لَمْ تَدْرِ ذَاكَ الْقَصَائِرُ

وقول شاعر الحماسة :

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

* سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا (١) *

وقوله :

* وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ (٢) *

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ ، فلا يقاس عليه

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه

فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو « أُعْطِيَ مَنْ سَأَلْتِكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ » وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وَصِلَ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ) فعندي : ظرف تام صلة مَنْ ، و « ابنه كفيل » : جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذي استقرَّ عندك ، والذي استقر في الدار ؛

وقول حسان بن ثابت الأنصاري يرثي سعد بن معاذ :

وَأَنْتَ الَّذِي ، يَا سَعْدُ ، أَبْتَ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ السَّيَادَةِ وَالْحَمْدِ

ويجري هذا المجرى قول أبي الطيب المتنبي :

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدْبِي وَأَسْمَعْتُ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمٌّ

أما إن لم يتقدم الاسم الموصول ضمير حاضر؛ فإنه يتعين حينئذ الإتيان بضمير الغيبة ، ولا يجوز العدول عنه إلى ضمير الحضور أصلا ، ولا إلى الاسم الظاهر إلا في ضرورة الشعر ؛ وهذا مذهب سيبويه والأعلم وأبي جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة ، وأجاز الرضي أن تضع الاسم الظاهر حينئذ موضع ضمير الغيبة ، إذا كان الموضع موضع تفخيم وتهويل ، وكان الظاهر الذي جعل عائدا قد تقدم بنفسه موصوفا بالموصول أو مخبرا عنه به ، وظاهر عبارة ابن مالك جواز ذلك من غير شرط ، من هذا قول الشاعر * سعد التي ... * البيت الذي أنشده الشارح

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد وبيان وجوه الاستشهاد فيه فأرجع إليه (ص ١٤٤ من

هذا الجزء)

(٢) قد تقدم لنا شرح هذا الشاهد فانظره في (ص ١٤٦ من هذا الجزء)

وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والجور الناقصان ، نحو « جاء الذئب اليوم »
و « الذئب بك » فإنه لا يجوز لمدم الفائدة

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها — مع ما سبق — أن تكون خبرية لفظا ومعنى
فلا يجوز « جاء الذئب اضربه » ، أو « ليتته قائم » ، أو « رَحِمَهُ اللهُ » خلافا للكسائي في
الكل ، ولما زنى في الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ — وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

١٠٦ — قد تصحف هذا البيت على الشارح رحمه الله تبعا لكثير من النحويين ؛ وصواب
إنشاده هكذا :

وَإِنِّي لَرَامٍ رَمِيَّةٌ قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي — وَإِنْ شَقَّتْ عَلَيَّ — أَنَا لَهَا
وهو بيت من قصيدة لامية للفرزدق يمدح فيها بلال بن أبي بردة ، وأولها هو قوله :

وَقَاتِلِي لِي لَمْ تُصِيبِي سِهَامُهَا رَمْتِي عَلَى سَوْدَاءَ قَلْبِي نِبَاهَا
وَإِنِّي لَرَامٍ

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَلِيَّةَ أَسْنِي إِذَا نِمْتُ لَا يَسْرِي إِلَيَّ حَيَالُهَا

اللفظ : « وقاتلة — إلح » يقول : رب فتاة قتلتني من غير أن تصيبني منها بسهم نافذ ، وإنما
فعلت لحاظها بحجة قلبي ما يفعل السهم « رام » هو اسم فاعل من رمى ، ويقال : رمى نظره نحو
كذا : أى توجه نحوه ، ويقال : رمى نحوه رمية ، أى : قصده قصدا ، وفي الحديث « ليس وراء
الله مرمى » أى : ليس بعده سبحانه مقصد تتوجه إليه الآمال « شطت » فى رواية الشارح معناه
بعدت ، وبابه قتل وضرب ، و « شقت » التى فى روايتنا معناه اشتدت وثقل على أمرها « عليّة »
اسم امرأة

الإعراب : « وإنى » حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه « لرام » اللام للتوكيد وهى
التي تسمى المرحلة ، رام : خبر إن ، مرفوع بضمه مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء
الساكنين ، وفيه ضمير مستتر فاعله « نظرة » مفعول به ، ورمية التى فى الرواية الأخرى مفعول
مطلق « قبل » ظرف متعلق بـ « رام » اسم موصول مضاف إليه « لعل » حرف ترج ونصب
وباء التكلم اسمه « وإن » حرف شرط جازم « شطت » فعل ماض فعل الشرط ، والتاء تاء التأنيث
« نواها » فاعل شط ، أو منصوب على نزع الخافض ، والتقدير شطت فى نواها ، ويكون فاعل
شط ضمير التى ، ومن روى « شقت على » فإن « شق » فعل الشرط وفاعله ضمير الرمية أو ضمير
التى ، و « على » متعلق به ، وعلى كل حال فجواب الشرط محذوف بدل عليه السياق ، وجملة الشرط

وقوله :

١٠٧ - وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ

والجواب لاجل لها معترضة بين اسم لعلّ وخبرها « أزورها » أو « أناها » فعل مضارع ، فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والضمير البارز مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر لعلّ ، والجملة من لعلّ واسمها وخبرها في محل نصب مفعول لقول مضمر ، وتقديره : أقول فيها لعلّ أزورها ، وجملة « أقول » مع فاعله ومفعوله لاجل لها صلة الموصول ، وهو « التي » وستعرف وجه ذلك قريباً

الشاهد فيه : قوله « التي لعلّ . . . أزورها » حيث اشتمل هذا التعبير على مظاهره وقوع الجملة الإنشائية - وهي جملة « لعلّ » واسمها وخبرها - صلة للموصول ، فتمسك بهذا الظاهر الكسائي رحمه الله ، والعلماء لا يقرونه على ذلك ؛ وذلك من قبيل أن الصلة إيضاح وتعريف للموصول وبيان لحاله ، وأى كلام غير الخبر لا يفيد الإيضاح ، ولهم في هذا البيت تخرجان : الأول : أن الصلة جملة من مادة القول مضمرة ، وهذه الجملة الإنشائية ليست صلة ، وإنما هي مقول للقول الذي هو الصلة ، كما أوضحناه في الإعراب ، وهذا التخرّيج هو الذي حكاه الشارح ، وأصله تخرّيج أبي على الفارسي ؛ فإنه قال : « البيت على غير الظاهر ، وتأويله الحكاية ، كأنه قال : التي أقول فيها هذا القول ، وإضمار القول شائع كثير ، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة » اه ، التخرّيج الثاني - وهو تخرّيج شارح الجمل - أن تجعل جملة « أزورها » أو « أناها » صلة الموصول ، وهي جملة خبرية ، وعليه يكون خبر « لعلّ » محذوفاً ، وتكون جملة « لعلّ » مع اسمها وخبرها لاجل لها معترضة بين الموصول وصلته ، قال : « والفصل بين الموصول وصلته سائغ جائز ، قال الشاعر :

* ذَاكَ الَّذِي - وَأَيُّكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا *

ففصل بالقسم بين الصلة والموصول « اه ، وقال ابن هشام في المغنى : « ويحتمل أن هذا البيت من قبيل الاعتراض بين الموصول وصلته ؛ على أن تقدير الصلة أزورها ، ويقدر خبر لعلّ محذوفاً : أى لعلّ أفعل ذلك » اه ، والكسائي الذي يجيز أن تقع الصلة لإنشاء يرى أن الإنشاء قد يكون في معنى الخبر ، وعنده أن جملة « لعلّ » في تقدير أنا أرجو أن أزورها ، وهو غير مستقيم ؛ لأن كل إنشاء يمكن فيه مثل هذا التأويل

١٠٧ - أورد أبو تمام هذا البيت في الحماسة مع بيت ثان ، ونسبهما للجمل بن معمر العنبري ،

والبيت الثاني هو قوله :

نَعَمْ صَدَقَ الْوَأَشُونَ أَنْتَ حَبِيبَةٌ إِلَى ، وَإِنْ لَمْ تَصَفْ مِنْكَ الْخَلَائِقُ

ونسب أبو الفرج في الأغاني هذين البيتين إلى مجنون بن عامر ، وكذلك نسبهما ابن نباتة المصري في « سرح العيون » إلى المجنون

اللفظة : « الواشون » جمع واش ، وهو النمام الذي ينقل الكلام على وجه الإفساد بين الأصدقاء « حبيبة إلى » يروى في مكانه « كريمة علينا »

المعنى : إن الوشاة لا يستطيعون أن يقولوا عنا أكثر من أن يعلنوا محبتى لك ويطيروا بها ، ثم أوجب ذلك وصدقه بقوله : نعم ، أى : أنا محب لك وأنت كريمة عندى ولو أنك لاتصفين لنا فى المودة

الإعراب : « ماذا » جعل الكسائى ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسما موصولا خبرا ، وجملة عسى الواشون لاجل لها من الإعراب صلة ، والصواب أن ماذا اسم واحد ، وهو اسم استفهام مبتدأ « عسى » فعل ماض دال على رجاء الخبر « الواشون » اسم عسى « أن يتحدثوا » خبر عسى ، وجملة عسى مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ « سوى » منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة « أن يقولوا » فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى سوى « إننى » حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « لك » جار ومجرور متعلق بعاشق « عاشق » خبر إن ، وجملة إن مع اسمه وخبره فى محل نصب مقول القول

المشاهد فيه : قوله « وماذا عسى - إلخ » حيث وقع فيه مظاهره أن « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة « عسى الواشون أن يتحدثوا » لاجل لها صلة الموصول كما كان ذلك كذلك فى قول لبيد السابق (ص ١٧٩) * ماذا يحاول * وقد تمسك بهذا الظاهر الكسائى ؛ فزعم أن التقدير : وأى شئ الذى عسى الواشون إلخ ، وقد خرج العلماء على أن « ماذا » كلمة واحدة للاستفهام مبتدأ ، وخبره جملة « عسى الواشون إلخ » كما تبين لك فى الإعراب فإن قلت : فقد وقعت جملة خبر المبتدأ إنشائية فما تنكر أن تكون جملة الصلة إنشائية ؟

قلت : قد أجاز جماعة من العلماء وقوع الإنشائية خبرا من غير تقدير ، ومنعه جماعة منهم ابن الأنبارى ؛ فأما من منعه فلا كلام لك معه ؛ لأنه أجرى الأمر كله على مهيى واحد ، وأما من أجاز فى جملة الخبر ومنعه فى جملة الصلة ؛ فإنك تحتاج إلى وجه الفرق بينهما ، وأنت لو تأملت فى حقيقة الخبر وفى حقيقة الصلة انضح لك ذلك الفرق ؛ أفلمست ترى الخبر يكون مجهولا قبل التكلم ، فلا ينكر أن يكون مطلوب الحصول بعد التكلم ؛ وأما الصلة فإنها تعرف الموصول وتبينه فوجب أن تكون واقعة المدلول قبل التكلم ، وليس كذلك فحسب ؛ بل يجب أن تكون معاومة للمخاطب قبل الكلام ، وإلا لكان الكلام إحالة على مجهول ، وهو فاسد ؛ على أنك لو التزمت عدم وقوع الإنشائية خبرا لكان للكلام وجه ؛ وذلك أن يكون على الحكاية وتقدير القول وقد ذهب أبو على الفارسي إلى أن « ما » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، ولكنه

فخرج على إضمار قول في الأول ، أى : قبل التى أقول فيها لعل أزورها ، وأن « ماذا »
 فى الثانى اسم واحد ، وليست « ذا » موصولة ؛ لموافقة عسى لعل فى المعنى .
 وأن تكون غير تعجبية ، فلا يجوز « جاء الذى ما أحسنه » ، وإن كانت عندهم خبرية ،
 وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها
 وأن لا تستدعى كلاما سابقا ، فلا يجوز « جاء الذى لكنه قائم »

(وصفة صريحة) أى خالصة الوصفية (صلة أل) الموصولة ، والمراد بها هنا : اسم الفاعل ،
 واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف ، وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل ؛ لأنها
 للثبوت ، ومن ثم كانت « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج
 بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » قال فى مثلها
 حرف تعريف لاموصولة ، والصفة الصريحة مع « أل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن
 عطف الفعل عليها ، نحو : « فَاَلْمَغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَتَرْنَ بِهِ نَقْعًا » « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ
 وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على
 صورة المعرفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحقيقين (وَكُونُهَا) أى : صلة أل (بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ) وهو
 المضارع (قُلْ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّوَصَّى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض
 الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات^(١)

﴿ تنبيه ﴾ شذ وصل « أل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

جعل الصلة جملة من القول حذفت وبقي معمولها ، وهو الجملة الإنشائية على نحو ما قلناه فى
 الشاهد السابق

واعلم أنه لا يجوز لك أن تجعل « ماذا » كلمة واحدة ثم تنصبها مفعولا مقدما لقوله « تحدثوا »
 الآتى ؛ وذلك لأن معمول صلة « أن » المصدرية لا يسوغ أن يتقدم عليها ، قاله ابن جنى
 (١) قد تقدم شرح هذا الشاهد وبيان أوجه الاستشهاد به ، وأمثاله (انظر ص ١٦٩ من هذا الجزء)

١٠٨ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

١٠٨ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله » اه ، وروى البغدادى بيتا يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضا إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

اللفظة : « دانت » ذات ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو معد هم قريش وهاشم « الحكومة » الحكم ، يريد أنهم مرجع الناس في أقيمتهم ، وإليهم يخضعون في أحكامهم « قصى » هو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر الذى هو قريش

الإعراب : « من القوم » جار ومجرور يجوز أن يكون متعلقا بشئ في كلام سابق على البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو من القوم ، أونحو ذلك « الرسول » أل : موصول اسمى بمعنى الذين صفة للقوم ، رسول : مبتدأ « الله » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاجل لها صلة الموصول « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر « دانت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رقاب » فاعل « بنى معد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث جاء بصلة « أل » جملة اسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، ومن العلماء من خرج البيت على غير ذلك ؛ فزعم أن « أل » هنا ليست كلمة تامة ، وإنما هى بعض كلمة وقد حذف بعضها الآخر ، وأصلها « الذين » فأبقى « أل » وحذف سائرهما ، وسهل هذا عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أبقى بعض الكلمة وحذف بعضها ، من ذلك قول لبيد بن ربيعة

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالَعِ قَابَانَ *

وقول رؤبة :

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

وقول الأشهب بن رميلة — بالراء المهملة ، أو بالزاي ، وقيل : قائله حريث بن محفض — فى بعض نخر بجاته :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ يَفْلَجُ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وقول أمية بن الأسكر الكداني :

قَوِّى الدُّوْ بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَّارًا مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرَبًا بِالمَصَاقِيلِ

وقول عمره بن كاثوم ، وقوم منهم الزمخشري ينسبونه للفرزدق خطأ :
أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ
وقول الآخر ، ونسبه العيني للأخطل :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرُّهُ لَهُمْ صَحِيمٌ
وقول الآخر ، وأنشده ابن الشجري في أماليه وابن الأنباري في الإنصاف :
وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَسْمَ مُشْمَخِرًا
وقول الآخر :

شَغِفَتْ بِكَ أَلَّتِ تَيَمَّمَتِكَ ، فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ
وقول أقيش بن ذهيل العكلى :
وَأَمْنَحُهُ أَلَّتْ لَا يَغِيبُ مِثْلُهَا إِذَا كَانَ نِيرَانُ الشِّتَاءِ نَوَامًا
وقول الآخر :

الَّذِ بِأَسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَةٌ وَالَّذِ بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّهُ الْجُرْفُ
وقول الكميت بن زيد الأسدي :

وَكَاثَتْ مِنَ اللَّأِ لَا يَغْيِرُهَا أَبْنُهَا إِذَا مَا الْغُلَامُ الْأَحَقُّ الْأُمَّ غَيْرَا
وقول الراحز ، وأنشده المبرد والفراء والقالى :

فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَأَنَّهُ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

وهكذا مما لانهضيه من الشواهد التي تدل على أنهم قد يحذفون بعض الاسم اكتفاء بما يذكرونه منه ، وهم على حذف بعض الاسم الموصول أقدر ؛ إذ كان طول الموصول بالصلة والعائد يجرهم على الحذف منه اختصارا له ، بل إنا لنراهم ربما اكتفوا من الكلمة بحرف واحد ؛ من ذلك قول لقيم بن أوس أحد بني ربيعة بن مالك يخاطب امرأته :

إِنْ شِئْتَ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فِدَعَا اللَّهُ جَهْدَا رَبِّهُ فَأَسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا
ومن ذلك قول حكيم بن معية التيمي :

قَدْ وَعَدْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا تَذْهَبُ رَأْسِي وَتُقَلِّبِي وَآ

وبالظرف، كقوله :

١٠٩ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

* وَتَمْسَحَ الْقَنْفَاءَ حَتَّى تَنْتَأَ *

ومن ذلك ما أنشده قطرب :

مَا لِلظَّلِيمِ عَالٌ ؟ كَيْفَ لَا يَأْ يَنْقُذُ عَنْهُ جِلْدُهُ إِذَا يَأْ

* أَهْبَى التُّرَابَ فَوْقَهُ إِهْبَايَا *

وقول الآخر :

نَادَوْهُمْ أَنْ أَلْجِئُوا أَلَاتَنَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَفَا

أراد لبيد « درس المنازل » حذف الزاي واللام ، وأراد رؤبة « ورق الحمام » حذف الميم ، ثم قلب الألف ياء والفتحة كسرة ، وأراد حريث « الدين » حذف النون ، وأراد أمية « النون » وأراد عمرو « اللذان » وأراد من بعده « اللتان » حذفوا النون ، وأراد من بعدهم « الذي » و « التي » و « اللاتي » حذفوا أواخر هذه الكلمة ، ومنهم من أبقى الحرف الأخير بعد الحذف على حاله التي كان عليها قبل الحذف ، ومنهم من زاد على الحذف فسكن آخر الكلمة ، وأراد نعيم « وإن شرا فشرأ » و « إلا أن تأبى » ، وأراد حكيم بالجروف التي في الأبيات الكلمات التي يذكرها بعدها فاكثف بحرف من الكلمة ثم ذكر الكلمة كلها ، وكذلك القول فيما أنشده قطرب ، وأراد الأخير « ألا تركبون » و « ألا فاركبوا » حذف الهمتين جميعا وأبقى من كل واحدة حرفا واحدا ، ومع هذه الشواهد الكثيرة فإن سبيل هذا الحذف هو الشعر ، ولا يسوغ في الكلام ، ومن أجل ذلك نجد في أنفسنا شيئا من هذا التخريج ؛ لأننا قد ذكرنا لك مرارا أنه إنما يسوغ التخريج على الوجوه التي يكثر مجيء الكلام عليها

١٠٩ — وهذا البيت من الشواهد التي لم نقف على قائلها ، ولا وجدنا له سابقا أو لاحقا

اللفظة : « المعه » يريد الذي معه « حر » ومثله : حقيق ، وخليق ، وجدير ، والكل بمعنى مستحق ومستأهل ، وتقول : هو حر — بكسر الراء ، مثل شج — وهو حرى — بفتح الراء مقصورا ، وهو حرى — على فاعيل ، بتشديد الياء ، مثل غنى — فإن قلت حرى — بالقصر — لم تغيره عن لفظه فيما زاد على الواحد ونسوى بين المذكر والمؤنث ، كما قال الشاعر :

وَهُنَّ حَرَّى أَنْ لَا يُثَبِّتَنَّكَ تَقَرَّةٌ وَأَنْتَ حَرَّى بِالنَّارِ حِينَ تُثَبِّبُ

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا » نافية « يزال » مضارع ناقص ، واسمه ضمير

راجع لمن مستتر فيه « شاكرا » خبر يزال ، وجملة يزال مع اسمه وخبره لا محل لها صلة « على »

و (أى) تستعمل موصولة ، خلافاً لأحمد بن يحيى في قوله : إنها لا تستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً ؛ وتكون بلفظ واحد في الأفراد والتذكير وفروعهما (كما) وقال أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يشنونها ويجمعونها (وَأُعْرِبَتْ) دون أخواتها (مَا مَ تَضَفَ * وَصَدْرُ وَصَلَهَا صَمِيرٌ انْجَذَفَ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضاف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أياً (مُطْلَقًا) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولاً الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحتجَّ عليهما بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

حرف جر « المعه » أل : اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلی ، مع : ظرف متعلق بمحذوف صلة لأل ، والهاء مضاف إليه « فهو » الفاء زائدة فى خبر الموصول ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « حر » خبر ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر من الموصولة ، وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بحر « ذات سعة » مركب إضافى نعت لعيشة

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث وصل أل بالظرف ، وهو شاذ جار على خلاف القياس ؛ فإن « أل » بجميع أنواعها مختصة بالأسماء ، سواء أ كانت لتعريف العهد أم لتعريف الجنس أم كانت زائدة أم موصولة أم كانت على غير ذلك من وجوهها التى تكون عليها ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

وغيرني ما غل قيساً ومالكاً وعمراً وحجراً بالمشقر المعاً

أراد « الذين معه » وقال الكسائى : أراد « معا » وأل زائدة

١١٠ — يذكر هذا البيت كثيراً فى كتب النحو غير منسوب إلى قائل ، وقال ابن هشام :

« قائله رجل من غسان » وهو تحريف فى العبارة ، وأصلها قول ابن الأنبارى (الإنصاف ص ٣٠١) : « حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ،

أنه أنشد ✽ إذا ما أتيت بني مالك ... البيت ✽ اه وغان هذا هو ابن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وإليه ينسب بيت الشاهد
اللفظ : « أيهم أفضل » يريد الذي هو أفضل منهم

الإعراب : « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « بنى » مفعول به « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، سلم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « على » حرف جر « أيهم » أى : اسم موصول بمعنى الذى مبني على الضم في محل جر بعلی ، وهم : مضاف إليه « أفضل » خبر مبتدأ محذوف ؛ تقديره : هو أفضل ، وجملة المبتدأ والخبر لاجل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « على أيهم » حيث روى مضموماً فدلّت هذه الرواية على أن « أى » الموصولة تبني على الضم في مثل حالتها في البيت ، وهي أن تكون مضافة وقد حذف صدر صلتها وللعلماء في هذه المسألة أربعة مذاهب :

الأول : مذهب الكوفيين ، وهو أن « أى » الموصولة معربة في كل حال ؛ سواء أضيفت أم لم تضاف ، حذف صدر صلتها أم لم يحذف

المذهب الثاني : مذهب البصريين ، وهم يوافقون الكوفيين في القول بإعرابها إذا لم تضاف سواء أ حذف صدر صلتها أم لم يحذف ، وكذا إن أضيفت وذكر صدر صلتها ، أما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنهم يقولون : إنها مبنية حينئذ

المذهب الثالث : مذهب الخليل بن أحمد ، وحاصله أن « أى » في كل موضع زعم الفريقان أنها فيه موصولة ليست كما زعموا ، بل هي استفهامية ، والضمّة التي لها ليست ضمة بناء ، وإنما هي ضمة إعراب ، لكونها مبتدأ ، وما يذكر بعدها خبرها ، ويحمل الكلام على الحكاية ؛ ففي قوله تعالى : (ثم لنزغنّ من كل شيعة أيهم أشدّ) يذهب إلى أن أيهم مبتدأ ، وأشدّ خبره ، والتقدير : ثم لنزغنّ من كل شيعة المقول فيه أيهم أشدّ ، وحذف القول في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب أكثر من أن يحصى

المذهب الرابع : مذهب يونس بن حبيب ، وحاصله أنه يذهب إلى أن أيهم اسم استفهام مبتدأ ، وأشدّ خبره ، كما ذهب إليه الخليل ، لكنه يخالفه في تقدير القول : فيزعم أن العامل - وهو في الآية « لنزغنّ » - معلق عن العمل في معموله لكونه استفهاماً

وتمسك الكوفيون بثلاثة أمور :

الأول : قراءة هارون ومعاذ الهراء ، وهي رواية عن يعقوب ، بنصب « أيهم » في الآية ، ورواية العلماء بنصب « أيهم أفضل » في بيت الشاهد

الثاني : ما حكاه أبو عمر الجرمي قال : خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى

صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول : اضرب أيهم أفضل - بضم « أيهم » - يريد أن جميع العرب ينصبون « أيهم » إذا اقتضى العامل النصب كما في الآية - أي : ويجزونه إذا اقتضى العامل الجر كما في البيت

الثالث : أن كل مفرد مبنى إذا أضيف أعرب ، نحو قبل وبعد ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء ؛ فهي معارضة لشبه الحرف ، ونحن نجد « أي » إذا كانت مقطوعة عن الإضافة فهي معربة بالإجماع ؛ فكيف تبنى إذا أضيفت ، وهذا يلزم عليه نقض الأصول ، وقد كان الزجاج يقول : « ماتين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين ، هذا أحدهما ؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ؛ فكيف يقول ببناءها إذا أضيفت ؟ ! » اهـ

وهم يوجهون قراءة الضم في الآية بأن « أيهم » مبتدأ من غير تقدير قول ولا تعليق للعامل ، بل إن « لنزعتن » قد عمل في « من كل شيعة » فاكتمى به ، كما تقول : أكلت من كل طعام وشربت من كل شراب ، ثم استؤنف الكلام بعد ذلك ، ومنهم من يجيب عن الآية بمثل مذهب يونس بن حبيب السابق

أما البصريون فقد قالوا : إن قراءة النصب في الآية قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة من لغات العرب ، ونحن لا نذكر هذه القراءة ولا هذه اللغة ، وإنما نذكر أن يكون ذلك هو المستعمل باطراد ، والقراءة المشهورة التي عليها سائر علماء الأمصار بالضم ، وإنها لحجة عليهم ، وأما ادعاء أن الفعل قد اكتمى بقوله « من كل شيعة » فهو خلاف الظاهر وخلاف الأصل ؛ لأن « لنزعتن » فعل متعدّد ؛ فلا بد أن يكون له مفعول ، وقوله « أيهم » صالح لأن يكون مفعولا ، فلزم اعتباره كذلك ، على أن بيت الشاهد لا يتأتى فيه مثل ذلك ، ولا مثل قول يونس ، كما أشار إلى هذا الشارح العلامة ، وأما قول أبي عمر الجرمي إنه لم يسمع أحدا من العرب يضم « أيهم » فالجواب عنه أنه قد سمعه غيره وهو أبو عمرو الشيباني ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وأما قولهم إن بناء « أي » في حال الإضافة نقض للأصول ؛ لأنها معربة في حال الأفراد والقطع عن الإضافة ، فالجواب عنه ما ذكره العلامة الصبان بقوله : « ووجه البناء قيام موجهه ، وهو الشبه الاقتقاري ، مع عدم المعارض ؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ، فكأنه لإضافة ، ومن أعربها في هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ، ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض : من الإضافة اللفظية ، أو التقديرية ؛ لقيام التنوين مقام المضاف إليه ، ولم ينزل التنوين منزلة صدر الصلة لضعفه عن ذلك ، ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود ، كفاي كل وبعض وحينئذ ، بخلاف قيامه مقام المبتدأ » اهـ

وقد لحص ابن هشام رحمه الله الكلام في أي مع استيفاء البحث ، قال : « وتأتى أي موصولا نحو : (لنزعتن من كل شيعة أيهم أشد) التقدير : لنزعتن الذي هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ، ولا تُعَلَّقُ ، وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب في الأمل ؛ ويحتمل أن يريد بقوله « وبعضهم - إلى آخره » أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لاتضاف « أى » لنكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما في الآية والبيت ؛ وسئل الكسائي : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِي أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أى كذا خلقت

الثاني : تكون « أى » موصولة كما عرف ، وشرطا ، نحو « أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاما ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووَصْلَةً لنداء مافيه « أل » ، ونعتا لنكرة دالا على الكمال ، نحو : مررت برجلٍ أي رَجُلٍ ؛ وتقع حالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيد أي رجل ، ومنه قوله :

١١١ - فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا حَبْتَرٍ فَلَهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيْمًا فَتَى

وقد زعموا أنها في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشد خبره ، ثم اختلفوا في مفعول نزع ؛ فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لنزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : الجملة ، وعلقت نزع عن العمل ، كما في : (لنعلم أىّ الحزبين أحصى) وقال الكسائي والأخفش : كل شيعه ، ومن زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ، ويرد أقوالهم : أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز أن تقول : لأضربن الفاسق - بالرفع - على تقدير لأضربن الذى يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب ، وقول الشاعر

✽ إذا ما أنبت بنى مالك . . . البيت ✽ يروى بضم « أى » وحرف الجر لا يعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتة ، ولا يستأنف ما بعد الجار ، وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ؛ فقدروا متعلق النزع من كل شيعه ؛ فكأنه قيل : لنزعن بعض كل شيعه ، ثم قدر أنه سئل عن هذا البعض فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدأ المكنفان الموصول ، وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعمالوا أيا الموصولة مبتدأ ، وزعم ابن الطرواة أن أيا مقطوعة عن الإضافة ؛ فلذلك بنيت ، وأنهم أشد مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأى ، وبالإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معرفة « اه

١١١ - البيت للراعى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٠٢) على ما ستعرف قريبا

اللفظ : « أومأت إيماء » أشرت إشارة خفية بعين أو بيد ، ويروى بالهمز على أصله ، ويروى بالياء على أنه سهل الهمزة بقلبها ألفا ثم قلبت ألفا ياء لكونها رابعة « حبتَر » بزنة جعفر - اسم رجل وهو ابن أخت الشاعر ، قاله الأعم

(وَفِي ذَا الْحَذْفِ) المذكور في صلة «أى» — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ —

المعنى : قال الأعلم : « وصف أنه أمر ابن أخت له يقال له حبر بنجر ناقة من إبل أصحابه ؛ لأنه كان في غير محله ، ليخلفها عليه إذا لحق بأهله ، وأوماً إليه بذلك حتى لا يشعر به ، ففهم حبر عنه وعرف إشارته ، لذكائه وحادثة بصره »

الإعراب : « فأومأت » فعل وفاعل « إيماء » مفعول مطلق « خفيا » صفة لإيماء « لحبر » جارّ ومجرور متعلق بقوله أومأت « فله » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عينا » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالأنف لأنه مثنى « حبر » مضاف إليه « أيما » أى : حال من حبر ، وما : زائدة « فتى » : مجرور تقديرًا بالإضافة لأى

الشاهد فيه : قوله « أيما فتى » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة — وهى العلم الذى هو « حبر » — وهذا إيماء يتم على رواية نصب « أى » وهو ما ذكره ابن منظور فى اللسان ، قال : « وأى : استفهام فيه معنى التعجب ، فتكون حينئذ صفة للنكرة وحالا للمعرفة ، نحو ما أنشده سيبويه للرأى ❖ فأومأت إيماء خفيا ... البيت ❖ يتعجب من اكتفائه وشدة غناؤه » اهـ والذى فى كتاب سيبويه رفع «أى» ، وقال الأعلم : «ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : أى فتى هو ، وما : زائدة مؤكدة » اهـ فإن زعم أحد أن مراد الشارح وغيره من النحاة أن «أيما فتى» مع الخبر المحذوف جملة فى محل نصب على الحال من المعرفة لم يكن حسنا أن يعدّوا ذلك وجهها من الوجوه التى تأتى لها أى ؛ لأنها حينئذ استفهامية ، وهذا هو المعنى الثالث فى كلام الشارح ، فتعين أن يكون فى البيت روايتان لكل واحدة منهما معنى تجرى عليه : الأولى الرفع وهى رواية سيبويه ، وقد عرفت إعرابها ، والثانية النصب على الحال كما قرّرنا فى الإعراب ، بقى أن كلام ابن منظور رحمه الله الذى نقلناه لك فى صدر هذا البحث لا يصح لأمرين : الأول : أنه جعل ورود «أى» صفة للنكرة وحالا من المعرفة ثابتا لها مع أنها للاستفهام المشرب معنى التعجب ، وهذا تناقض ، لأن كونها للاستفهام يمنع من أن يعمل فيها ما قبلها ، وكونها صفة أوحالا موجب لعمل ما قبلها فيها ، الأمر الثانى — وهو يوضح الأمر الأول — أن أصل هذه العبارة لسيبويه فلما نقلت حرّفت فأدّت معنى غير ما أراد سيبويه ، قال (ج ١ ص ٣٠٢) : « وسألته — يعنى الخليل ابن أحمد — عن قول الرأى ❖ فأومأت إيماء خفيا ... البيت ❖ فقال : «أيما» تكون صفة للنكرة ، وحالا من المعرفة ، وتكون استفهاما مبنيًا عليها ومبنية على غيرها ؛ ولاتكون لتبيين العدد ، ولا فى الاستثناء ، ولا تختص بها نوعا من الأنواع ، ولا تفسر بها عددا ؛ و «أيما فتى» استفهام ، ألا ترى أنك تقول : سبحان الله من هو وما هو ؛ فهذا استفهام فيه معنى التعجب » انتهى كلامه بحروفه ، فأتت ترى أنه بدأ كلامه ببيان المعانى التى تأتى لها «أى» والمعانى التى لا يجوز أن تأتى لها ، ثم ذكر المعنى الذى يليق بها فى البيت على ما رأى فقال « وأيما فتى استفهام »

(أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ) من الموصولات (يَقْتَنِي) غَيْرُ أَيٍّ : مبتدأ ، ويقتنى : خبره ، وأيّا : مفعول مقدم ، وأصل التركيب : غَيْرُ أَيٍّ من الموصولات يقتنى أيّا ، أى : يتبعها في جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ) نحو : مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا ، أى : بالذى هو قائل لك ، ومنه « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ » أى : هو فى السماء إله (وإن لم يُسْتَطَلَّ) الوصل (فَالْحَذْفُ نَزَرٌ) لا يقاس عليه ، وأجازه الكوفيون ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ » وقراءة مالك بن دينار وابن السكك « مَا بَعُوضَةٌ » بالرفع ، وقوله :

١١٢ — لَا تَنُوْا إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إِلَّا نَفُوسُ الْآلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا
وقوله :

١١٣ — مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَاسَفَةٍ وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

١١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق المعنى : لا تعزم أن تصنع شيئاً غير الخير ؛ فإنما تتألم نفوس الذين ينوون الشر ويضمرونه ، لما يجدون من تفرع الضمير وتأنيب الوجدان الإعراب : « لا » ناهية « تنو » مضارع مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر « إلا » أداة استثناء ملغاة « الذى » مفعول لتنو « خير » خبر مبتدأ محذوف هو العائد إلى الموصول ، أى : هو خير ، والجملة لاجل لمصالة الموصول « فما » الفاء واقعة فى جواب النهى ، ما نافية « شقيت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » ملغاة « نفوس » فاعل « الآلى » اسم موصول بمعنى الذين مضاف إليه « للشر » جار ومجرور متعلق بقوله « ناوونا » الآتى « ناوونا » خبر لمبتدأ محذوف يعود إلى الموصول ، والتقدير : هم ناوون للشر

الشاهد فيه : قوله « إلا الذى خير » حيث حذف عائد الموصول — وهو الضمير الذى قدرناه — مع كونه مرفوعاً بالابتداء ، والصلة ليست طويلة ، وفى الشطر الثانى شاهد آخر مثل ذلك ، على ما عرفت فى الإعراب ، غير أن الصلة فى الشطر الثانى طويلة لاشتغالها على متعلق بالخبر على ما عرفت ، وهذا المتعلق هو قوله للشر

١١٣ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لم أقف على نسبتها اللفظ : « يعن » بالبناء للجهول لزوماً ، كما هو المشهور فى هذا الفعل — أى : يهتم ، فأما « عنى » بمعنى قصد فبنى المعلوم « يحد » يمل

(وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزِلَ) العائد المذكور ، أى : يقتطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي) بعد حذفه (لَوْ ضَلَّ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها ؛ لأنه — والحالة هذه — لا يَدْرَى أهنالك محذوف أم لا ، لعدم مايدل عليه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة أىّ وغيرها ؛ فلا يجوز : « جاءنى الذى يضرب » ، أو « أبوه قائم » ، أو « عندك » أو « فى الدار » ، على أن المراد « هو يضرب » أو « هو أبوه قائم » أو « هو عندك » أو « هو فى الدار » ، ولا « يعجبني أيهم يضرب » أو « أبوه قائم » أو « عندك » أو « فى الدار » كذلك ؛ أما إذا كان الباقي غير صالح للوصول : بأن كان مفردا ، أو خاليا عن العائد — نحو : « أيهم أشد » « وهو الذى فى السماء إله » — جاز كما عرفت ؛ للعلم بالمحذوف

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا آخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفا ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفا عليه ، نحو « جاء الذى هو وزير قائمان » نقل اشتراط هذا

الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق الذى سنه أهل المكارم وفضائل الأخلاق

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « بالجد » جار ومجرور متعلق بـ « لا » نافية « ينطق » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جرّ بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « ينطق » « سفه » بالرفع : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « يحد » معطوف على ينطق ، وفاعله مستتر فيه « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بـ « يحد » المجد « مضاف إليه » « والكرم » معطوف على المجد « الشاهد فيه » قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى الموصول — وهو الضمير الذى قدرناه فى الإعراب — من جملة الصلة ، مع كونه مرفوعا بالابتداء ، وليست الصلة طويلة ؛ إذ لم تشمل إلا على المبتدأ والخبر فقط ، ومثل هذا البيت قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِيْ غَيْبِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

أى : الذى هو عواقبها ، والمعنى يعلمون الذى يكون عاقبة للأيام ، ويجوز أن تكون « ما » استفهامية مبتدأ ، وعواقبها : خبره ، والجملة فى محل نصب يبدرون ، وقد علق عن العمل فى لفظها

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو «جاء الذى لولا هو لا كرمتهك» .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه ، فلا يجوز « جاء

الذان قام » ولا « اللذان جن »

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِي * فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ

انْتَصَبَ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصَفٍ) هو غير صلة أل : فالفعل (كَمْ نَرْجُو يَهَبُ) أى :

نرجوه ، و « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » أى : بعثه ، و « مِمَّا عَمِلْتَ أَيَدِينَا » أى : عملته .

والوصف كقوله :

١١٤ — مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلُهُ فَاحْمَدْنُهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

أى : الذى الله موليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو «جاء الذى إياه أكرمت» ، و «جاء

الذى إنه فاضل» ، و «جاء الذى كأنه زيد» ، و «الضاربها زيد هند» فلا يجوز حذف

العائد فى هذه الأمثلة . وشذ قوله :

١١٤ — وهذا الشاهد أيضا لما لم نجده منسوبا إلى قائل بعينه

اللافة : «موليك» مانحك ومنعم عليك

المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءتك من عنده ، من غير

أن تستوجب عليه سبحانه شيئا من ذلك ؛ فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ،

وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئا

الإعراب : « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » خبر عن

لفظ الجلالة ، وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله ، وضمير المخاطب مفعول أول ، ومفعوله الثانى

محذوف وهو عائد على « ما » الموصولة ، وجملة « الله موليك » من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة

الموصول « فضل » خبر عن المبتدأ ، وهو « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء للسببية ، احمد :

فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول

« به » جار ومجرور متعلق باحمد « فَمَا » نافية « لَدَى » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم

« غيره » مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي

« ضرر » معطوف على نفع

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف الضمير المنصوب بالوصف - وهو مول -

وهذا الضمير المحذوف هو العائد من جملة الصلة على الموصول ، وقد وضع ذلك فى إعراب البيت

١١٥ — مَا الْمُسْتَفْزُ الْهُوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوُهُ بِلاَ كَدَرٍ

وقوله :

١١٦ — فِي الْمُعَقَّبِ الْبَغْيِ أَهْلُ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمًا

١١٥ — وهذا البيت كسابقه ؛ من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين

اللفظ : « المستفز » اسم فاعل من استفز ، ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهي « أتيج » هي وقدر المعنى : ليس الذي يستخفه الهوى ويعيث بقلبه محمود العواقب ، وإن كنت ترى أنه صاف في معيشته ؛ فإنما هو صفو غير مأمون

الإعراب : « ما » نافية « المستفز » اسم ما ، أو مبتدأ « الهوى » فاعل للمستفز ، ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى « أل » الموصولة « محمود » منصوب على أنه خبر « ما » أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : شرطية « أتيج » فعل ماض مبني للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتيج « صفو » نائب فاعل أتيج « بلا » الباء حرف جر ، لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارضة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو ، وجعله العيني متعلقا بأتيج

الشاهد فيه : قوله « ما للمستفز » حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل — وهو مستفز — وهو العائد على الموصول الذي هو « أل » والحذف في هذا البيت ونحوه شاذ ؛ لكون الوصف العامل في الضمير المحذوف صلة للألف واللام ، ولو كان غير صلة لأل كما في الشاهد السابق والذي قبله لم يكن الحذف شاذاً ، وفي عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف المنصوب بصفة « أل » قليل لا شاذ ، وهو خلاف ما عليه جمهرة النحاة

١١٦ — لم أقف لهذا البيت على قائل ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، ولا وجدت أحداً استشهد به غير الشارح

اللفظ : « المعقب » اسم فاعل من أعقب ، والأصل في هذه المادة العقب — بزنة كتف — وهو اسم للولد وولد الولد ، ثم صار استعمالها في الشيء يجيء بعد شيء آخر ، ومنه قيل « العاقب » للذي يخلف سيد القوم ، والذي يخلف من كان قبله في الخير ، وسموا المجازاة معاقبة وعقبى ؛ لأنها تأتي بعد العمل « البنى » تجاوز الحد « حازما » اسم فاعل من الحزم ، وهو الكياسة في الأمر وتدييره بالنظر والروية « يسأما » يمل ، ويترك

المعنى : إن فيما تراه نازلاً بأهل البنى من جراء بغيهم ما يكفي لردع الحازم وردّه عن أن يعمل بعملهم ؛ ويشجعه على الاستمرار في العمل الصالح وأن لا يسأمه

الإعراب : « في المعقب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمعقب مضاف

وقوله :

١١٧ - أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوَدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكٌ

و « البني » مضاف إليه ، وهي من إضافة اسم الفاعل لفاعله « أهل البني » مركب إضافي مفعول أول للمعقب ، وله مفعول ثان محذوف ، وهو ضمير عائد على الموصول الذي هو الألف واللام ، وأصل الكلام في المعقبه البني أهل البني « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « ينهى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « امرأ » مفعول لينهى « حازما » صفة له « أن » مصدرية ناصبة « يسأما » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وله مفعول محذوف ، تقديره : يسأما الخير ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ينهى امرأ حازما عن السأم

الشاهد فيه : قوله « في المعقب » حيث حذف الضمير العائد من الصلة - وهي معقب - إلى الموصول ، مع أن الصلة صفة موصولها الألف واللام ، وقد تقدم لك في الشواهد السابقة أن هذا شاذ لا يقاس عليه ؛ وفي النفس من الشواهد التي ساقها الشارح في هذه المسألة أشياء ؛ فإني أجد أثر الصناعة ظاهرا عليها

١١٧ - ولم تنف على نسبة هذا البيت أيضا ، ومفرداته ومعناه لا تحتاج لشرح

الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو أخ ، أو نحو ذلك « مخاص واف ، صبور ، محافظ » أخبار متعددة للبتدأ المقتدر ، أو صفات للخبر الأول « على الود » جاز ومجرور متعاقب بمحافظ « والعهد » معطوف على الود « الذي » اسم موصول نعت للعهد « كان » فعل ماض ناقص « مالك » علم رجل اسم كان ، وخبر كان محذوف ، وهو ضمير تقديره : كانه مالك ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، وقد قال الصبان رحمه الله : « والضمير في كانه إلى الأخ » اه ، وذلك خطأ اضطرر بعض الناس أن يكتب عليه مانصه : « قوله والضمير في كانه للأخ لا يخلو عن شيء ؛ فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا ، فالأولى ما أفاده خبر مرة أن قوله « أخ » خبر مقدم ؛ « مالك » مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك ، وخبرها هو المحذوف العائد على الذي ، أي : الذي كان مالك إياه ، أي : عليه ، تأمل » اه وأقول : لو جعل الضمير المحذوف عائدا للموصوف بالموصول - وهو العهد - لكان مؤديا للمعنى بنفسه مع صحة الاستشهاد بالبيت على ماسيق من أجله ، ولم يكن في التقدير تكلفات سوى صحة الجمل في « مالك العهد » وهو نفسه موجود في كلام ذلك الكاتب الذي فسره بقوله « أي عليه » الشاهد فيه : قوله « العهد الذي كان مالك » حيث حذف العائد من جملة الصلة - التي هي قوله « كان مالك » - إلى الموصول ، مع أن ذلك العائد منصوب بفعل ناقص - وهو كان - لأنه خبره ، على نحو ما تبين لك في الإعراب

أى : كَانَهُ مَالِكٌ

﴿تنبيهان﴾ الأول : فى عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمَنْصُوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثانى) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة « أل » والذى هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وعبرة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعيناً لم يجوز حذفه ، نحو « جاء الذى ضربته فى داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته .

الثانى : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والعطف عليه خلاف : أجازهُ الأَخْشَسُ والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، واتفقوا على محىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هذه التى عانقتُ مجردة ، أى : عانقتها مجردة ، وإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التى مجردة عانقت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام

وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كَذَاكَ) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حَذَفُ مَا يَوْصَفُ) عامل (خُفِضًا * كَانَتْ قَاضٍ بَعْدَ) فعل (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى « فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ — وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَنَتَ يَمِينِي بِإِذْرَاكَ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا

١١٨ — هذا البيت لسعد بن ناشب أحد بنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، وكان من حديثه أنه أصاب دماً؛ فهدم بلال — وقيل : الحجاج — داره بالبصرة وحرقها ، وهو من قصيدة له روى أبو تمام فى حماسته منها ، ومطلعها قوله :

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِيَا	عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِيَا
وَأُذْهِلُّ عَنْ دَارِي ، وَأَجْعَلُ هَذِمَا	لِعِرْضِي مِنْ بَاقِي الْمَذْمَةِ حَاجِبَا
وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي البيت ، وبعده :
فَإِنْ تَهْدِمُوا بِالْعَدْرِ دَارِي فَإِنَّهَا	تُرَاثُ كَرِيمٍ لَا يَخَافُ الْعَوَاقِبَا

أى : طالبة .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذى وَجَّهَهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وصف غير عامل — نحو « جاء الذى أنا ضارب به أمس » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا كقتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف العائد (الَّذِي جُرَّ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا (بِمَا الْمَوْصُولُ جُرَّ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقي الحرفين : لفظا ، ومعنى (كَمَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ بِمَا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

اللفظة : « سأغسل عنى العار » أراد أنه سيمحوه ولا يبقى له أثرا ، فسكنى عن ذلك بهذه العبارة « وأذهل عن دارى » المشهور فى هذا الفعل أنه مبنى للجهول ، والمعنى أنه سينساها ولا يذكرها « حاجبا » مانعا وواقيا « تلادى » بكسر التاء ، بزنة كتاب — ومثله التاله والتلبد : ماتجته أنت من مال ونبت عندك ، وأراد بقوله « ويصغر فى عيني تلادى » أنه لا يبالي به ولا يحرص عليه حتى ينال ما أراد ، وذلك لأن النفس عادة تضيق به « إذا اثنت » رجعت وارتدت المعنى : إن أعزّ أموالى وأرفعها قدرا محتقر فى عيني ولست أراه شيئا إذا كنت إنما أفقده

لأبى لنفسى الحمد ولأدرك ما أريد من المعالى

الإعراب : « يصغر » فعل مضارع « فى عيني » متعلق به « تلادى » فاعله « إذا » ظرفية شرطية « اثنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينى » فاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بإدراك » جار ومجرور متعلق بـ « الذى » اسم موصول مضاف إليه « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « طالبا » خبر كان ، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر فاعله يعود إلى اسم كان ، وله مفعول محذوف يعود إلى الاسم الموصول ، وتقديره : الذى كنت طالبة ، ومع كونه مفعولا فهو مجرور بإضافة الوصف إليه ؛ والجملة من كان واسمها وخبرها لاجل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الذى كنت طالبا » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « كنت طالبا » — إلى الموصول ، وذلك العائد ضمير مجرور بإضافة الوصف إليه ، وهو أيضا منصوب بهذا الوصف ؛ لأنه مفعول « طالبا » على نحو ما قدّرناه فى الإعراب ، وحذف مثل ذلك العائد سائغ جائز فى الشعر وغيره ، ولكنه ليس من الكثرة بحيث يعادل حذف العائد المنصوب بالفعل ؛ من جهة أن الأصل فى انتصاب المفعول إنما يكون بالفعل ، وانتصابه بالوصف ليس بالنظر إلى ذاته ، بل بالنظر إلى ما تضمنه من معنى الفعل

هذا ، وفى البيت الأول — وهو مطلع القصيدة — شاهد لمثل ما نحن بصدد ، وذلك فى قوله « ما كان جالبا » فقد حذف العائد من جملة « كان جالبا » على الموصول — وهو « ما » — والأصل : الذى كان جالبا ، وهذا ظاهر إن شاء الله

١١٩ — لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أي : رَكَنْتَ إِلَيْهِ ، وقوله :

١١٩ — نسب العيني هذا البيت إلى كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، وذكر معه بيتا آخر سابقا على بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِنْ تُعَنْ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا

اللفظ : « تعن » مضارع عنى بمعنى اهتم ، والمشهور فيهما البناء للجهول « تظفر » تفر بمطاولبك وتتل مرغوبك ، وبابه علم « لا تركزن » أى : لا تمل ، والمشهور في هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضا ، وقد سمع فيه ركن يركن على مثال فتح يفتح ، وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يكون إلا فيما لامه أو عينه حرف حلق ، ولهذا قال الجوهري : إنه من الجمع بين اللغتين ، ومعنى ذلك أنه أخذ الماضى من اللغة الثانية والمضارع من اللغة الأولى ، وقد حكى في هذا الفعل أيضا ركن يركن بكسر العين في الماضى وضمها في المضارع ، وهو بناء لم يأت منه إلا هذا وفضل يفضل وحضر يحضر ونعم ينعم ، والجمع من باب الجمع بين اللغتين ، أى أنهم أخذوا ماضى اللغة الأولى ومضارع اللغة الثانية على عكس السابق « يعصر » اسم رجل ، وهو أبوقبيلة

الإعراب : « لا » ناهية « تركزن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول صفة للأمر « ركنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أبناء » فاعل « يعصر » مضاف إليه ، منصوب بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية ووزن الفعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ركنت إليه أبناء يعصر « حين » ظرف منصوب بركن « اضطرها » فعل ماض ، وها : مفعوله « القدر » فاعله ، والجملة في محل جريا إضافة « حين » إليها

الشاهد فيه : قوله « إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجرورا بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الاسم الموصوف بالموصول ؛ فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضا فى اللفظ والمعنى ، إذ المادة واحدة ، ولا يضر اختلاف الصيغة ، وفى البيت الذى ذكرنا أنه قبل بيت الشاهد شاهدان لمثل ما نحن فيه : هما قوله « إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت » وقوله « تظفر بما ظفروا » التقدير فى الأول : الأمر الذى عنيت به ، وفى الثانى : تظفر بما ظفروا به

١٢٠ - لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقْبَةً فَبُخَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَاحٌ

١٢٠ - البيت من قصيدة حائية لعنتر بن شداد العبسي ، ومطلعها :

طَرِبْتُ وَهَاجَتْكَ الطَّبَّاءُ السَّوَانِحُ غَدَاةً غَسَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ

فَمَالَتْ بِي الْأَهْوَاءُ حَتَّى كَأَنَّهَا بَزَنَدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ ... البيت ، وبعده :

أَعْمَرِي لَقَدْ أَعْذَرْتُ لَوْ تَعَذَّرِ بَنِي وَحَشَنْتُ صَدْرًا غَيْبُهُ لَكَ نَاصِحُ

اللفظ : « طربت » الطرب : خفة تلحقتك تسرك أو تسوءك ، وتخصيص بعض أهل اللغة إياه بخفة السرور وهم « هاجتك » أثارت همك ، وبعثت شوقك « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من طير أو ظبي أو غيرها ، ومثله السنيح « بارح » هو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه ، ضد السانح « قادح » اسم فاعل من قدح الزند ، إذا ضربه ليخرج النار « سمراء » محبوبته « حقبة » بكسر فسكون - أصله يطلق على مدة معينة من الزمن والمراد منه هنا مجرد الزمن الطويل ، ورواه بعضهم « خفية » بخاء موحدة فقاء ساكنة - والرواية الأولى أشهر « لان » أراد الآن ، حذف الهمزتين اللتين يكنتان اللام ، وألقي حركة الثانية على اللام ، قال ابن منظور رحمه الله : « الجوهرى الآن : اسم للوقت الذى أنت فيه ، وهو ظرف غير متمكن وقع معرفة ولم تدخل عليه الألف واللام للتعريف ، لأنه ليس له ما يشركه ؛ ورمافتحوا اللام وحذفوا الهمزتين ، وأنشد الأخنش * وقد كنت تخفى حب سمراء ... البيت * وقال ابن برى : قوله حذفوا الهمزتين ، يعنى الهمزة التى بعد اللام ؛ نقلت حركتها على اللام ثم حذفت ، ولما محركت اللام سقطت همزة الوصل الداخلة على اللام ، وقال جرير :

أَلَا نَ وَقَدْ تَزَعَّتْ إِلَى مُنْمِرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابًا

ومثل البيت الأول قول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عُيَيْرٍ أَرَتُّ لَانَ وَصْلُكَ أَمْ جَدِيدُ

وقال أبو المنهال :

حَدَبْدَبِي بَدَبْدَبِي مِنْكُمْ لَانَ إِنَّ بَنِي فَرَارَةَ بَنِ ذُبْيَانَ

وقال الفراء : الآن : حرف نى على الألف واللام ، ولما تخلعا منه ، وترك على مذهب الصفة ؛ لأنه صفة فى المعنى واللفظ ، كما رأيتهم فعلوا بالذى والذين فتركوها على مذهب الأداة ، والألف واللام لهما غير مفارقة « انتهى كلامه ، وقول الشاعر « فببح » هو أمر من باح يباح ، إذا أعلن ما عنده وأظهره « أعذرت » بالغت فى تقديم العذر « غيبه » ما ينطوى عليه ويسره

أى : بأئح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى مامررت إلا به ، ورغبت فى الذى رَغِيتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به — تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق — وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه — تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف — ؛ فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ — وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « تحفى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والجملة فى محل نصب خبر كان « حب » مفعول لتخفى « سمراء » مضاف إليه « حبة » ظرف زمان ناصبه تحفى « فبح » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « لان » ظرف عامله فعل الأمر « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح « أنت » مبتدأ « بأئح » خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والقدير : بالذى أنت بأئح به ، والجار والمجرور يتعلق ببأئح

الشاهر فيه : قوله « فبح بالذى أنت بأئح » حيث حذف العائد من جملة الصلة — التى هى قوله « أنت بأئح » — على الموصول ، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر مماثل للحرف الذى جر به الاسم الموصول : لفظا ومعنى ، ومتعلقى الحرفين — وهما قوله « بح » و « بأئح » — متماثلان كذلك لفظا ومعنى ، على نحو ماقررناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن متعلقى حرفى الجر فى الشاهد السابق فعلان أولهما مضارع وثانيهما ماض ومادتهما واحدة بمعنى واحد ، ومتعلقى الحرفين فى هذا الشاهد مختلفان بالفعلية والاسمية ؛ فتعلق جار الموصول بفعل ، ومتعلق جار العائد اسم ، ومادتهما واحدة بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن المعنى المقصود النجاة بقولهم « متحدين معنى » إنما هو المعنى العام الذى تدل عليه المادة من غير أن يشترط اتحادها فى الدلالة على الزمن وعدمها ، ولا الدلالة على نوع من الزمن ، ولا الدلالة على الثبوت أو التجدد ، وهى أمور تفارق فيها الأفعال بعضها بعضا وتنفارق فيها الأفعال الصفات ، وهذا أمر فى غاية الوضوح

١٢١ — نسب الشارح رحمه الله هذا البيت لحاتم الطائى ، وكذلك نسبة العيني ، وقد بحثت ديوان حاتم المطبوع فى مصر عام ١٢٩٣ من رواية ابن الكلبى ، وراجعت نسخته المطبوعة فى أوربا فلم أجد هذا البيت ، ووجدت كلمة عدتها سبعة أبيات من قافية وروى هذا البيت ، وفى معناه أيضا ، وليس مرويا فيها ، وليس فى نسختى الديوان على هذا الروى سوى هذه الكلمة ، فالظاهر أنه مذكور ضمنها فى رواية لم يتيسر لى الوقوف عليها

اللفظ : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، أى : لأجل الحسد ، والحسد : تنى زوال نعمة المحسود « يجور على » يظلمنى

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ — وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يَشْتَفِي بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عِلْقَمُ

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجور « يجور » فعل مضارع « على » جار ومجرور متعلق بقوله يجور أيضا « قوى » فاعل يجور ، وياء المتكلم مضاف إليه « وأى » اسم استفهام مبتدأ « الدهر » مضاف إليه « ذو » اسم موصول صفة للدهر « لم » نافية جازمة « يحسدونى » مضارع مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه

الشاعر في : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد من جملة الصلة - وهى قوله « يحسدونى » - على الموصول - وهو قوله « ذو » - مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : لم يحسدونى فيه ، وليس الموصول ولا الموصوف بالموصول مجرورا بمثل هذا الحرف ، والحذف فى مثل هذا الموضع شاذ لا يسوغ أن يقاس عليه

١٢٢ — هذا البيت قد استشهد به جماعة من النحاة : منهم الرضى ، والفارسى ، وقطرب ، والليث ، وابن هشام ، ولم ينسبه أحد منهم ولا ممن شرح كلامهم إلى قائل **اللفظ :** « هو » بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ؛ فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » أما دليل الأول فالبيت الذى معنا ، وأما دليل الثانى فقول الشاعر :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنْفِ آيَةً وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللَّطْفِ تَأْتِمُرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء - وأصله العسل ما دام فى شمع « علقم » هو الخنظل ، وهو شجر مكره الطعم ، والمراد أنه صعب أو شديد أو نحو ذلك

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « لسانى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشفى » فعل مضارع مبنى للمجهول « بها » متعلق به « وهو » مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « سن » اسم موصول بمعنى الذى ، فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « علقم » الآتى « صبه » فعل ماض ، والهاء مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « الله » فاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف « علقم » خبر المبتدأ الذى هو الضمير

الشاعر في : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد من جملة الصلة - وهى قوله « صبه الله » - على الموصول - وهو قوله « من » - مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : علقم على من صبه الله عليه ، وقد اتحد الحرف الجار للعائد مع الحرف الجار للموصول لفظا ومعنى ، ولكن اختلاف متعلقهما ؛ فإن متعلق جار الموصول قوله « علقم » ومتعلق

أى : عليه — فشاذاً

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

* لَا تَرَكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ ^(١) *

وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحل المجرور عليه ؛ لأن كلا

منهما فضلة ، واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولاً ، فقال الكسائى : حذف الجار أولاً ثم حذف العائد ، وقال غيره : حذفهما ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اهـ .

الثانى : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمِنْ يَهْجُورُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

جار العائد قوله « صبه » كما تبين فى إعراب البيت ، والحذف فى مثل هذه الحال شاذ لا ينبغى أن يقاس عليه

هذا ، وفى البيت ثلاثة شواهد أخرى :

الأول : فى قوله « هو » حيث جاء به مشدد الواو على لغة همدان ، كما ذكرنا فى لغة البيت

الثانى : فى قوله « علقم » حيث علق به الجار والمجرور ، وهو فى الأصل اسم جامد ، ولكنه

هنا مؤول بالمشتق ؛ فيه ضمير مستتر ، ونظيره فى ذلك قول الآخر :

مَا أُمِّكَ أَجْتَاخَتِ الْمَنَايَا كُلُّ فَوَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

حيث علق « على » بقوله « أم » مع أنه اسم جامد ؛ لتأوله بشقيق أو رحيم

الثالث : وهو فى هذه الكلمة التى هى « علقم » أيضاً ، حيث قدم متعلقها ، وهو قوله

« على من صبه الله » عليها ، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم متعلق الاسم الجامد المؤول

بالمشتق إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ومثل بيت الشاهد فى هذا الوجه البيت الذى أنشدناه ،

وقوله تعالى : (وهو الذى فى السماء إله) فإن « فى السماء » متعلق بـ « إله » لتأوله بمعبود

أو نحوه

(١) قد سبق شرح هذا البيت قريباً (انظر ص ٢٠٩ من هذا الجزء)

١٢٣ — هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، من قصيدة له يهجو فيها أبا سفيان ويناضل عن الرسول الأكرم ، ومطلعها :

عَفَّتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاءِ إِلَى عَذْرَاءٍ مَنَزَلُهَا خَلَاءِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءِ
أَتَهْجُوهُ وَلَسْتُ لَهُ بِكَفٍّ فَشَرُّكُمْ أَمْثَلُكُمْ خَيْرُكُمْ أَلْفِدَاءِ
هَجَوْتُ مُبَارَكًا بَرًّا حَنِيفًا أَمِينَ اللَّهُ شَيْمَتُهُ الْحَيَاءِ
فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ البيت ، وبعده :
فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءِ

اللفظة : « عفت » درست ، وذهبت رسومها « ذات الأصابع » موضع ، ومثله الجواء بزنة كتاب - وسائر مفردات الكلمة واضح المعنى

الإعراب : « أمن » الهمزة للاستفهام ، من : اسم موصول مبتدأ « يهجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « رسول الله » مفعول ليهجو ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة « ويمدحه » الواو عاطفة ، يمدح : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة موصول مخذوف ، والتقدير : ومن يمدحه ، وهذا الموصول المخذوف معطوف على الموصول في أول البيت « وينصره » الواو عاطفة ، ينصر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها عطف على جملة الصلة السابقة « سواء » خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول في أول البيت

الشاهد فيه : قوله « أمن يهجو . . . » حيث حذف الموصول وأبقى صلته - وهي جملة « يمدحه » وما عطف عليها - وأصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ، كما بان لك في إعراب البيت ، وليس يجوز أن تعطف جملة « يمدحه » على جملة « يهجو » لأن المعنى يفسد فسادا شنيعا ؛ إذ يصير المادح هو الهاجى ؛ وهو مما لا يصح ، ومما يدل على أن هناك معطوفا دلالة واضحة من جهة الأحكام اللفظية أن خبر المبتدأ في البيت هو لفظ « سواء » وهو مما لا يجوز أن يخبر به عن واحد لفظا ومعنى ؛ فلا يجوز أن تقول « محمد سواء » بل يجب أن تقول « محمد وعلى سواء » أو « المحمدان سواء » ، وهذا واضح إن شاء الله

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازاه الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، واشترط في بعض كتبه لجوازه أن يكون الموصول المخذوف معطوفا على موصول آخر ، وقد احتجوا على الجواز بمروده في قوله تعالى : (وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) فإن التقدير : بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، ولا تكون جملة « وأنزل إليكم » عطفا على جملة « أنزل إلينا » لأن المنزل إلينا غير المنزل إليهم ، وكذلك بيت الشاهد ، وقول الآخر :

والثاني كقوله :

نَحْنُ الْأُولَىٰ فَأَجْمَعُ جُمُوعًا عَلَيْكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا^(١)

وقد تقدم هذا الثاني .

﴿خاتمة﴾ الموصول الحرفي : كل حرف أوّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أن ، وأن وما ، وكى ، ولو ، والذي ، نحو « أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » ، « يَوْمَذُ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ » ، « وَخُضِعَتْ كَالَّذِي خَاضُوا »

مَا الَّذِي دَأَّبَهُ احْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

التقدير : والذي هواه أطاع ، والقول فيه كالقول في الآية وشاهدنا ، وسائر البصريين يخصون هذا الحذف بضرورة الشعر

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر وجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك في (ص ١٨٥ من هذا الجزء)

المعرف بأداة التعريف

(أَلْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أَوِ اللَّامُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلُوبُهُ فِيهِ : النَّمَطُ) فالهمزة على الأول - عند الأول - همزة قطع أصلية ، وصلت لكثرة الاستعمال ، وعند الثاني زائدة مُعْتَدَّةٌ بها في الوضع ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لمدخل لها في التعريف ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مَكْسُورَةٌ وَإِنْ فَتَحْتَ فَلِعَارِضٍ كَهَمْزَةِ «أَيُّنُ اللَّهِ» فَإِنَّهَا إِنَّمَا فَتِحَتْ لِثَلَاثِ مَوَاقِفَ مِنْ كَسَرٍ إِلَى ضَمٍّ دُونَ حَاجِزٍ حَصِينٍ ، وللوقف عليها في التذكر ، وإعادتها بكاملها حيث اضطر إلى ذلك ؛ كقوله :

١٢٤ — يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَأُسْتَخْبِرَا أَلْ مَنَزَلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حَلَالٍ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَنِّي بَعْدَكَ أَلْ مَطَرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

١٢٤ — هذان البيتان أول قصيدة عدتها سبعة عشر بيتا ، وكل أبياتها ينتهي شطرها الأول بأل كهذين البيتين ، إلا بيتا واحدا ، وهي لعبيد بن الأبرص الأسدي ، وبعد البيتين المستشهد بهما قوله :

وَلَقَدْ يَعْنَى بِهِ جِيرَانُكَ أَلْ مُسْكِرُ مِنْكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ
ثُمَّ أَوْدَى وَدُهُمُ إِذْ أَرْمَعُوا أَلْ بَيْنَ ، وَالْأَيَّامُ حَالٌ بَعْدَ حَالٍ
فَانْصَرَفَ عَنْهُمْ بَعْسٌ كَالْوَأَى أَلْ جَابِ ذِي الْعَانَةِ أَوْشَاةِ الرَّمَالِ
نَحْنُ قَدْ نَا مِنْ أَهَاضِيبِ اللَّلا أَلْ خَيْلٌ فِي الْأَرْسَانِ أَمْثَالِ السَّعَالِ

اللفظ : «اربعاً» أمر من ربع بالمكان يربع - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أقام به واطمأن «حلال» بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة - جمع حال - بتشديد اللام - وأصله اسم فاعل من حل بالمكان يحل حلولاً ؛ إذا أقام ، فمعنى حال نازل ومقيم ، وفي القاموس : الحلال : جمع حلة - بكسر المهملة فيهما - وهم القوم النزول ، وجماعة بيوت الناس ، أو مائة بيت ، والمجلس ، والمجتمع «سحق» بفتح فسكون - الثوب البالي ، وفعله من باب كرم «البرد» بضم فسكون - الثوب المخطط ، وإضافة «سحق» إلى «البرد» من إضافة الصفة للوصف «عفى» بتضعيف

... ..

العين - مح ، وأزال « القطر » المطر « مغناه » المعنى : هو المنزل الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه أو هو مطلق المنزل ، ويقال : غنى بالمكان - من باب رضى - إذا أقام فيه « تأويب الشمال » رجوعها وتكرار هبوبها ، والتأويب : مصدر أوب - بتشديد الواو - إذا رجع ، ومنه قوله تعالى : (يا جبال أوبي معه) والشمال : ريح معروفة « المسكو » قال ابن جنى : أراد المسكون ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ، للإضافة ، مثل قول قيس بن الخطيم :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَظَفٌ

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٥) وقال بعد إنشاده : «لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر» اه ، وغرضه بحذفها من اللذين نحو قول الشاعر :

أَبْنَى كُلِّبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَعْلَالَ

وقول الراجز :

هُمَا أَلَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرُّهُ لَّهُمْ صَمِيمٌ

ومراد به حذف النون من اللذين نحو قول الأشهب :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وقول الآخر :

قَوْمِي الدُّوْ بِعُكَاطٍ طَيْرُوا شَرَّارًا مِنْ رُؤْسِ قَوْمِكَ ضَرَبًا بِالْمَصَاقِيلِ

وقد مضى بيان ذلك فى باب الموصول فارجع إليه إن شئت ، وقال الأعم : «الشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافا ؛ لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نية إثبات النون ، ولو خفف على حذف النون للإضافة لجاز» اه ، وهذا الذى أجاز الأعم فى آخر كلامه لا يتأتى فى البيت الذى معنا ، وقول عبيد بن الأبرص «أودى» معناه هلك ، وقوله «أزمعوا» معناه اعتزموا وأجمعوا الأمر عليه ، أو ثبتوا عليه «بعنس» العنس - بفتح فسكون - الناقة الصلبة «كالوأي» بفتح كل من الواو والهمزة - الحمار الوحشى ، شبه به الناقة فى سرعتها وشدة سيرها «الجأب» - بفتح الجيم وسكون الهمزة - الحمار الغليظ «العانة» الأتان ، وهى أنثى الحمار «أهاضب» جمع هضاب ، وهى جمع هضبة ، وهى الجبل المنبسط على وجه الأرض «الملا» بفتح كل من الميم واللام - قال البكرى : موضع من أرض كلب ، وموضع فى ديار طى «السعالى» جمع سعاة - بكسر فسكون - وهى أنثى الغول

الإعراب : «يا» حرف نداء «خليلي» منادى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا

وكقوله :

١٢٥ - دَعَا، وَحَجَّلَ ذَا، وَأَلْحَقْنَا بِذَا أَلْ بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِحَلْ

المكسور ما بعدها تقديرا لأنه منفي ، وياء المتكلم مضاف إليه « ار بعا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « واستخبرا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله أيضا « المنزل » مفعول لاستخبرا « الدارس » نعت للمنزل « عن حى » جار ومجرور متعلق باستخبرا « حلال » صفة لحى « مثل » حال من المنزل « سحق البرد » مضاف إليه « عفى » فعل ماض « بعدك » ظرف متعلق به ، وكاف المخاطب مضاف إليه « القطر » فاعل عفى « مغناه » مفعول به لعنى ، وضمير المنزل مضاف إليه « وتأويب » معطوف على القطر « الشمال » مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « المنزل . . . القطر » حيث فصل الشاعر حرف التعريف - وهو « أل » - عن المعرف ، وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ، بل من عامة أبيات القصيدة إلا بيتا واحدا كما رأيت فيما أنشدناه من أبيات هذه القصيدة ، ووقف عليه ، ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى فى الأبيات كلها ، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو « أل » وليست اللام وحدها

قال ابن جنى : « ولو كانت اللام وحدها حرفا للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرفتها ؛ لاسيما واللام ساكنة ، والساكن لا ينوى به الانفصال ، فصار قطعهم « أل » وهم يريدون الاسم الذى بعدها كقطع النافعة الذبىاني « قد » وهو يريد الفعل بعدها ، وذلك فى قوله :

أَفَدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

ألا ترى أن التقدير فيه : وكأن قد زالت ؛ فقطع « قد » من الفعل كقطع « أل » من الاسم ، وعلى هذا تراهم عند ما يريدون أن يتذكروا اسما نسوه يقولون : حضرا ل ، ثم يقولون بعد التذكرو : العباس ، أو عباس ، أو نحو ذلك « انتهى ببعض تصرف للإيضاح

واعلم أن السرفى الاستدلال يرجع إلى أمرين :

الأول : أن الوقف لا يتأتى أن يحصل على كلمة موضوعة على حرف واحد ؛ لأنها بعرضة الابتداء بها ، فإذا ابتدئ بها ووقف عليها اجتمع على الحرف الواحد الضدان والثانى : أن حروف المعانى الموضوعة على حرف واحد لا يمكن أن تفصل عن مدخولها ؛ فلام الجرّ وبأوه وكافه واللام المؤكدة ولام الأمر والدعاء والقيم لا تنفصل عما تدخل عليه ، لا للوقف ولا لغيره ، وستعرف مع شرح الشاهد الآتى القول الفصل فى هذه المسألة

١٢٥ - هذا البيت من أبيات سيبويه ، ولم يبين أحد من شراحه اسم قائله ، وقال العيني :

« قائله غيلان بن حريث الر بى الراجز » اه ، ورواية البيت فى غير هذا الكتاب هكذا :

حَجَّلَ لَنَا هَذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَا أَلْ الشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِحَلْ

اللفظة : « بجلى » كلمة معناها حسب ، قال الأخفش : هى ساكنة أبدا ، يقولون : بجلك ، كما يقولون : قطك ، إلا أنهم لا يقولون « بجلى » كما يقولون « قطنى » ولكن يقولون « بجلى » و « بجلى » بفتح الجيم أو سكونها - والمعنى حسى ، قال لبيد :

فَمَتَى أَهْلِكَ فَلَا أَخْفِئُهُ بِجَلِي الْآنَ مِنَ الْعَيْشِ بِجَلٍ

وضبط بعض شراح الكتاب هذه الكلمة فى بيت الشاهد « بجلى » على أنها جار ومجرور ، والحل : هو المائع المعروف ، قاله العيني ، وذكر أن هذا الضبط أقرب للمعنى

الإعراب : « دع » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « ذا » اسم إشارة مفعول به « وعجل ذا » كسابقه ، والجملة معطوفة على الجملة « وألحقنا » الواو عاطفة ، ألحق : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر ، نا : مفعول به « بدا » جار ومجرور متعلق بألحق « بالشخم » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق « إنا » إن : حرف توكيد ، ونا : اسمه « قد » حرف تحقيق « ملناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر إن « بجلى » اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

الشاهد فيه : قوله « بدا ال » حيث فصل أداة التعريف عن المعارف حين اضطر لهذا الفصل من أجل إقامة الوزن ، ثم أعادها مع المعارف لما استأنف ذكره ، وأعاد معها حرف الجر ثانية كما فى بعض الروايات ، وهذا يدل عند التحليل على أن أداة التعريف هى « أل » لا اللام وحدها ، قال سيبويه : « وقال الخليل : ومما يدل على أن أل مفصولة من الرجل ، ولم يبن عليها ، وعلى أن الألف واللام بمنزلة قد قول الشاعر * دع ذا وعجل ذا ... البيت * قال : هى ههنا كقول القائل وهو يتذكر : قدى ، ثم يقول : قد فعل ، ومثل هذا لا يصنعه العرب ، فيما علمناه ، بشيء من الحروف الموصولة ، ويقول القائل : أل ، ثم يتذكر فيقول : الكتاب ، مثلا ، وقد سمعناهم يقولون ذلك ، ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكان الاسم قد بنى عليهما فلا يفارقهما » انتهى كلامه

قال أبو رجاء غفر الله له : وقد رد أنصار سيبويه قول الخليل واستدلالة بأمور : الأمر الأول : أن الوقوف على « أل » فى الشعر لادليل فيه على أن « أل » كلها حرف تعريف ، وأنها مفصولة من المعارف ؛ لأن الشعر قد جاء فيه الفصل بين بعض الكلمة وبعضها ، انظر إلى قول عبيد بن الأبرص :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وانظر إلى قول كثير :

يَا نَفْسُ ، أَكَلًا وَاضْطِجَا عَا؟ نَفْسُ لَسْتُ بِخَالِدَةٍ

ودليل الثاني شيان :

الأول : هو أن العرفَ يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العامل يتخطاه ، ولو أنه على حرفين لما تخطاه ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » في قافيتين لا يعد إبطاء ، ولو أنه ثنائى لقام بنفسه .

الثاني : أن التعريف ضد التنكير ، وعلم التنكير حرف أحادى ، وهو التنوين ، فليكن مقابله كذلك

وفيهما نظر ؛ وذلك لأن العامل يتخطى « ها » التنبيه في قولك : « مررت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضاً فهو لا يقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكيروهي على حرفين ، فهلا حل المعرف عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يُشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن ، من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة في هذا التعريف الجنس ، ومدخولها في معنى علم الجنس

وقد يُشار به إلى حصّة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج ، لتقدم ذكرها في اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى » فالذكر تقدم ذكره في اللفظ

وشعراء العرب يصنعون ذلك في الجاهلية والإسلام ، فيما لا استطاع حصره من شعرهم ، بلا إنكار عليهم ، وهذا في كلمة واحدة لدلالة لجزء منها على شيء من المعنى ، فإذا ساغ لهم هذا وبعض الكلمة المفصول لامعنى له ، فهلا جاز وبعضها المفصول ذو معنى خاص يدل عليه ؟ إنه ليجوز من باب الأولى ؛ ثم إنهم إنما فصلوا اللام لأن الهمزة لما لزمها لسكونها وكثر التلظظ بهما معا صارت الهمزة من جهة اللفظ كأنها جزء ، وجرت مع اللام مجرى ما هو موضوع على حرفين

الأمر الثاني : أن « أل » لو كانت مثل « قد » و « هل » ونحوها لكان ينبغي أن تكون الهمزة همزة قطع : تثبت وصلاً وابتداءً ، كما تثبت القاف من « قد » والهاء من « هل »

الأمر الثالث : أن تخطى العامل أداة التعريف إلى آخر العرف يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما يعرفه ، وإنما يكون ذلك إذا كان قليلاً ضعيفاً عن القيام بنفسه ، ولو كان على حرفين لم يكن قليلاً ، ولم يضعف عن أن يقوم بنفسه

الأمر الرابع : أن العلماء أجمعوا على أنك لو جمعت بين « عباس » و « العباس » في قصيدة واحدة لم يكن ذلك إبطاء ولا عيباً ، وهذا يدل على أن المنكور الذى ليست « أل » معه غير المعرف الذى معه « أل » ، وأن حرف التعريف كأنه مبنى على ما عرفه أو كالمبنى معه ، وفي هذا مع ما ذكره الشارح كفاية ومقنع

مَكْنِيًّا عَنْهُ بِمَا فِي قَوْلِهَا « نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ خَاصًا بِالذِّكْرِ ،
وَالْأُنْثَى تَقْدِمُ ذِكْرَهَا صَرِيحًا فِي قَوْلِهَا « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أَوْ لِحُضُورِ مَعْنَاهَا فِي عِلْمِ
الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ « إِذْهُمَا فِي الْغَارِ » ، أَوْ حِسِّهِ ، نَحْوُ « الْقِرْطَاسَ » لِمَنْ فَوْقَ سَهْمًا ، فَالْأَدَاةُ
لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ ، وَمَدْخُولُهَا فِي مَعْنَى عِلْمِ الشَّخْصِ

وَقَدْ يَشَارُ بِهِ إِلَى حِصَّةٍ غَيْرِ مَعِينَةٍ فِي الْخَارِجِ ، بَلْ فِي الذَّهْنِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ « ادْخُلِ السُّوقَ »
حَيْثُ لَا عَهْدَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ فِي الْخَارِجِ ، وَمِنْهُ « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ » وَالْأَدَاةُ
فِيهِ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ ، وَمَدْخُولُهَا فِي مَعْنَى النِّكَرَةِ ، وَلِهَذَا نَعْتَ بِالْجُمْلَةِ فِي قَوْلِهِ :

١٢٦ - * وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْثِ يَسْبُونِي *

١٢٦ - هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ وَعَجْزُهُ :

* قَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي *

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيهِ (ج ١ ص ٤١٦) وَقَدْ نَسَبَهُ شِرَاحُهُ لِرَجُلٍ مِنْ سُلُولِ ، وَلَمْ يَعْنِيْنُوهُ ،
وَرَوَوْا بَعْدَهُ بَيْنَنَا آخَرَ ، وَهُوَ :

غَضِبَانُ مُتَمَلِّئًا عَلَى إِهَابِهِ إِنِّي - وَحَقِّكَ - سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وَقَالَ الْأَعْلَمُ : « وَيُقَالُ إِنَّ الْبَيْتَ مَوْلِدُ » أَه

الْفَتْحُ : « أَمَرْتُ » جَعَلَ سَبْيُوِيهِ الْمُضَارِعَ فِي مَعْنَى الْمَاضِي ، فَقَالَ : « وَقَدْ يَقَعُ نَفْعُ فِعْلٍ فِي
مَوْضِعٍ فَعَلْنَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ * وَلَقَدْ أَمَرْتُ ... الْبَيْتَ * » أَه ، وَقَالَ
الْأَعْلَمُ : « الشَّاهِدُ فِيهِ وَضْعُ أَمْرٍ مَوْضِعَ مَرَرْتُ ، عَلَى حَدِّ وَقُوعِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ حَتَّى فِي مَعْنَى
الْمَاضِي ، إِذَا قُلْتُ : سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا ، فِي مَعْنَى : سَرْتُ فَدَخَلْتُ ، وَجَازَ أَمَرْتُ فِي مَوْضِعِ مَرَرْتُ
لَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَاضِيًا مُنْقَطِعًا ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ هَذَا أَمْرُهُ وَدَأْبُهُ فَجَعَلَهُ كَالْفِعْلِ الدَّائِمِ ، وَقِيلَ : مَعْنَى
وَلَقَدْ أَمَرْتُ ، رُبَّمَا أَمَرْتُ ، فَالْفِعْلُ عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِهِ » انْتَهَى كَلَامُهُ . وَيَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
سَبْيُوِيهِ مِنْ أَنَّ أَمْرًا بِمَعْنَى مَرَرْتُ رَوَايَةَ الشُّطْرِ الثَّانِي عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا
الْبَيْتِ « اللَّيْثُ » الدَّنِيُّ الْأَصْلُ السَّافِلُ الْخَلْقِ « قَضَيْتُ - إلخ » يَرُوى فِي مَكَانِ هَذَا الشُّطْرِ
« فَأَعْفُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي » كَمَا يَرُوى « فَأَمْرٌ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي » وَيُقَالُ : عَفَ عَنِ الشَّيْءِ
- مِنْ بَابِ ضَرْبٍ - عَفَا وَعَفَافًا ، إِذَا امْتَنَعَ عَنْهُ وَتَرَكَهُ « غَضِبَانُ » يَرُوى مَنْصُوبًا وَمَرْفُوعًا ؛
فَمَنْ نَصَبَهُ فَقَدْ جَعَلَهُ حَالًا مِنَ اللَّيْثِ ، وَمَنْ رَفَعَهُ فَقَدْ جَعَلَهُ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ « إِهَابُهُ » - بِكَسْرِ
الْهَمْزَةِ ، بَزْنَةُ كِتَابٍ - وَأَصْلُهُ الْجِلْدُ الَّذِي لَمْ يَدْبِغْ ، وَقَدْ اسْتَعْيِرَ هَهُنَا الْجِلْدَ الْإِنْسَانَ « سَخْطُهُ »
بِضْمٍ فَسَكُونٌ - اسْمٌ مُصَدَّرٌ ، وَبِفَتْحَتَيْنِ مُصَدَّرٌ سَخَطٌ - مِنْ بَابِ فَرَحٍ - إِذَا غَضِبَ

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَأَدَبًا » فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثاني لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها « كل »

(وَقَدْ تَزَادُ) أل كما يزداد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفًا بغيرها ، وباقيًا على تنكيره ؛ وتزداد (لَا زِمًا) ، وغير لازم ؛ فاللازم في ألفاظ محفوظة ، وهي الأعلام التي قارنت « أل » وضعها (كَاللَّاتِ) والعُزَّى ، علمي صَنَيْنِ ، والسَّمَوِّعِل ، واليَسْع ، علمي رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الآن) لازمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل في التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بنى ، لكنه رده في شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه

الاعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة في جواب القسم ، أى : والله لقد أمر ، قد : حرف تحقيق « أمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر « على اللئيم » جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائد إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل جر صفة للئيم « ففضيت » الغاء عاطفة ، ومضى : معطوف على أمر ، ومعناه أمضى إذ لم تجعل أمر الأول معنى مررت ، وعلى هذا يكون قد عبر بالماضي للدلالة على تحقق إعراضه عنه « ثمت » حرف عطف ، والتاء فيها لتأنيث اللفظ ، ومن شأن هذه التاء أن تجعل ثم مخصوصا بعطف الجمل « قلت » فعل وفاعل « لا » نافية « يعنبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول

السامع فيه : قوله « اللئيم يسبنى » حيث وقعت جملة « يسبنى » نعتا لقوله « اللئيم » ؛ فدل ذلك على أن الاسم المحلى بأل المشار بها إلى حصة معينة في الذهن في قوة الاسم النكرة ، وذلك لأن المعروف أن الجمل تكون بعد المعارف أحوالا منها وبعد النكرات صفات لها

فإن قلت : فما السرف في أنكم جعلتم جملة « يسبنى » صفة للئيم ، ولم تجعلوها حالا منه ؟ قلت : لو جعلت الجملة حالا - والمعلوم أن الحال وصف لصاحبها قيد لجامها - لكان المعنى : إنه يمرّ على اللئيم في الحال الذي يسبه فيه ، ولا شك أن هذا ليس مقصودا له ، وإنما المقصود له أنه يمرّ على اللئيم الذي من عادته ودأبه أن يسبه ، وهذا هو المعنى على أن الجملة صفة ، ولا شك أنه لم يرد بقوله « اللئيم » كل لئيم ، ولا أراد لئima معيناً معهوداً في الخارج

لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي) وبقية الموصولات مما فيه «أل» ،
بناء على أن الموصول يتعرف بصلته ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بآل إن كانت فيه ،
نحو «الذى» ، وإلا فبنيتها نحو «من» و «ما» إلا «أيّا» فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى
هذا لا تكون «أل» زائدة

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (وَلَا ضَظِيرَإِ)
أى : فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلَا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

١٢٧ — أنشد أبو زيد هذا البيت ، ولم ينسبه إلى أحد معين ، وتناقله العلماء عنه ،
ولم ينسبوه

اللمة : «جنيتك» معناه جنيت لك ، ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان
مجرورا - قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) ، (ويبيعونها عوجا) ، (والنمر قدترناه منازل)
وقوله «أكمؤا» هو جمع كمء ، مثل كلب وأكل وفلس وأفلس ، وقد يجمع الكمء - أيضا -
على كمأة ، فيكون المفرد خاليا من الناء واسم الجمع مشتملا عليها ، وهذا غير المألوف فى اللغة وبعد
من نواذرها ، فإن أكثر هذا النوع من أسماء الجموع أن يكون المفرد بالناء والجمع خاليا منها ، مثل
تمرة وتمرة وبقرة وبقرة «عساقلا» جمع عسقل - بزنة جعفر - ويقال أيضا : عسقول أو عسقولة
- بضم فسكون فيها - وهو ضرب من الكمأة أبيض ، وقيل : هى الكمأة التى بين البياض
والحمرة ، وقيل : هو أكبر من الفتح وأشد بياضا واسترخاء ، فإن قدرت المفرد عسقولا أو عسقولة
فقد كان حقه أن يقول عساقيل - بالياء - إلا أنه حذفها كما حذف فى قوله تعالى : (وعنده مفاتيح
الغيب) أو تلزم أن يكون المفرد عسقلا ، بزنة جعفر ، وقد قالوا فى مفاتيح : إنه جمع مفاتيح «بنات
الأوبر» ضرب من الكمأة مزغب ؛ وقال أبو حنيفة : بنات أوبر : كمأة كأشال الحصى صغار ،
وهى رديئة الطعم ، وقال أبو زيد : بنات الأوبر : كمأة صغار مزغبة على لون التراب

الشاهد فيه : قوله «بنات الأوبر» حيث زاد الألف واللام فى بنات أوبر ، حين اضطر إلى
زيادتها لإقامة الوزن ، وهذا قول سيمويه وكثير من النحاة ، قال ابن منظور : «قال الأصمعى :
وأما قول الشاعر : * * * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر * * * فإنه زاد الألف واللام للضرورة
كقول الراجز :

بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

وقول الآخر :

يَا لَيْتَ أُمُّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَابِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من الكهانة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فال عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كَذَا) من الأضراري زيادتها في التمييز ، نحو : (وَطِبتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي) في قوله :
 ١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

قال : وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اه كلامه ، وآية تنكير ابن عرس في المثال الذي نقله عن سيبويه أنه وصف بالنكرة - وهي « مقبل » - ولو جعله معرفة لوصفه بالمعرفة ؛ فقال : هذا ابن عرس المقبل ، أو نصب النكرة حالا منه ؛ فقال : هذا ابن عرس مقبلا
 ١٢٨ — البيت من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكري ، وكان التوزي يزعم أنه مصنوع وقبلة :

فَمَنْ مُبْلَغُ فِتْيَانٍ يَشْكُرُ أُنِّي أَرَى حِقْبَةً تُبْدِي أَمَا كُنَ لِلصَّبْرِ
 فَأَوْصِيكُمْ بِالْحَيِّ شَيْبَانٍ ، إِنَّهُمْ هُمُ أَهْلُ أَبْنَاءِ الْعِظَامِ وَالْفَخْرِ
 عَلَى أَنْ قَيْسًا قَالَ : يَاقَيْسُ خَالِدٍ لِيَشْكُرَ أَحْلَى مَا لَقِينَا مِنَ التَّمْرِ
 رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ البيت ، وبعده :
 رَأَيْتَ دِمَاءَ أَشْهَلَتْهَا رِمَاحُنَا شَايِبَ مِثْلِ الْأَرْجُونِ عَلَى النَّحْرِ

اللفظة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت ، وفي البيت الذي قبله ، وقيس خالد : هم عمومته وأهله كما تبين في نسبه « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، و يروى في مكانه « جلادنا » أى : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حيا لقيس بن مسعود ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه
 المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه كان يتهددهم ، ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة إلى مفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرف بمعنى حين يتعلق برأى ، مبني على السكون في محل نصب « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » مفعول ، والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب لما « وطبت » فعل وفاعل ، وقد عطف الواو هذه الجملة على جملة صددت « النفس »

أراد « طبت نفساً » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، خلافاً للكوفيين .
وأشار إلى الثاني بقوله : (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أى : المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلَ * لِمَح مَقَدْ
كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلَ) مما يقبل آل : من مصدر (كَالْفَضْلِ ، وَ) صفة ، مثل
(الْحَرْثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (التُّعْمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأفهم قوله
« وبعض الأعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل آل لا يثبت له ذلك ، وهو كذلك ،
فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غير المنقول :
كسُعاد ، وأدَدَ ، والمنقول عمالا يقبل آل : كيزيد ، ويشكر ، فأما قوله :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ^(١) *

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ؛ ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « آل »
على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل - أى : ينتقل النظر من العلمية إلى الأصل فيدخل
« آل » - (فَذِكْرُ) آل (ذَا) حينئذ (وَحَذْفُهُ سَيَّانِ) ؛ إذ لفائدة مترتبة على ذكره ،
وإن أراد أن دخول « آل » سبب للمح الأصل فليسا بسَيَّانِ ، لما يترتب على ذكره من
الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سَيَّانِ من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ،
قال الخليل : دخلت « آل » فى الْحَرْثِ والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله
الشيء بعينه

﴿ تنبيه ﴾ فى تمثيلة بالتُّعْمَانِ نظر ؛ لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ،
وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتى للمح الأصل ليست لازمة

تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « عن عمرو » جار
ومحور متعلق بطبت

الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على « النفس » وهو تمييز ،
وأنت تعلم أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ودخول « آل » فى مثل ذلك ضرورة من ضرورات
الشعر ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز مجئ التمييز نكرة ، كما قال الشارح ، وكما سيأتى لنا
مفضلاً فى باب التمييز ، إن شاء الله ، وعلى هذا لا يكون دخول « آل » فى « وطبت النفس »
ضرورة

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد ، فارجع إليه إن شئت فى (ص ٦٩ من هذا الجزء)

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (بِالْعَلْبَةِ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وابن مسعود ، فإنه غلب على الْعِبَادِلَةِ حتى صار علما عليهم دون من عداهم من إخوانهم (أَوْ مَصْحُوبُ أَل) العهدية : (كَالْعُقْبَةِ) والمدينة ، والكتاب ، والصَّعِق ، والنجم : لعقبة أيلة ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيديوه ، وخويلد بن نفيل ، والثريا (وَحَذَفَ أَل ذِي) الأخيرة (إِنْ تُنَادِ) مدخولها (أَوْ تُضَفْ * أَوْجِبْ) : لأن أصلها المعرفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ، كما هي في نحو الْيَسَعَ ، كما تقدم ، فنقول « يَصْعَقُ » و « يَا أَخْطَلُ » ، و « هذه عقبة أيلة » ، و « مدينة طيبة » ومنه :

١٢٩ - * أَحَقَّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي *

١٢٩ - هذا مجزيت للناطقة الجعدي - حسان بن قيس بن عبد الله ، وقيل : عبد الله ابن قيس - من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي ، وكان قد هجاه ، وصدر بيت الشاهد قوله :

* أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا *

اللفظة : « بني خلف » هم رهط الأخطل ، وهم من بني تغلب ، ويروى في مكانه « بني جشم » وهي قبيلة الأخطل ، فإنه من جشم بن بكر إحدى قبائل تغلب ، واسمه غياث بن غوث ، والأخطل لقب غلب عليه ؛ لأنه هجا رجلا من قومه فقال له : يا غلام ، إنك لأخطل « رسولا » أراد الرسالة وذلك مثل قول الآخر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا بَحْتُ عِنْدَهُمْ بَلِيْلِي ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

« أحقا » أصل « حقا » مصدر ثم استعمل ظرفا ؛ لما بين الحدث الذي هو مدلول المصدر والزمان الذي هو مدلول الظرف من المشاكلة والتناسب ، وانتصابه على الظرفية بتقدير « في » ، ولك في « أن » المؤكدة الواقعة بعده مذهبان : الأول - وهو مذهب سيديوه والأخفش والكوفيين - أن تكون هي ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل بالظرف ؛ لكونه معتمدا على الاستفهام ، والثاني - وهو مذهب الخليل - أن يجعلها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والظرف قبله يتعلق بمحذوف خبر متقدم ، كما تقول : غدا الرحيل ، و بعد غد السفر

فإن قلت : فما الدليل على أن « حقا » منصوب على الظرفية بتقدير « في » كما زعمت ، وهلا كان نصبه على أنه مفعول مطلق لكونه مصدرا ؟

قلت : الدليل على أنه فارق المصدرية إلى الظرفية ، وأن انتصابه على تقدير « في » ، هو تصريح العرب أنفسهم مع هذا اللفظ بنى ، كما في قول التائي :

أَفِي الْحَقِّ أُنِّي مُعَرِّمٌ بِكِ هَائِمٌ . وَأَنْتِ لَأَخْلِي لَدَيَّ وَلَا حَرْمُ

والأخطل : مَنْ يَهْجُو وَيُفْجِسُ ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : « أُعْشَى تَغْلِبَ » ، و « نَابِغَةُ ذُبْيَانَ » (وَفِي غَيْرِهِمَا) أى : فى غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفُ) سمع « هَذَا عَيْشُوقٌ طَالِعًا » ، و « هَذَا يَوْمٌ أَثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ »
 ﴿ تنبيهان ﴾ الأول : المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة ببناء ولا غيره ؛ إذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثانى : كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى ، ومنه قوله :

١٣٠ — عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

وكما فى قول الآخر ، وهو أبو زبيد الطائى :

أَفَى حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَطْلُمُنِي السَّرِيسُ

فإن قلت : فما الدليل على كون « أَنْ » ومعموليهما فى تأويل مصدر مرفوع ؟
 قلت : لا يرد هذا السؤال على ما ذكرنا من الكلام ؛ لأن محل إرادته لو أن أحدا من العلماء قد خالف فى ذلك ، وقد عرفت أنه لا خلاف بينهم فى ذلك ، وإنما الخلاف فى رافعه ، على أنا نستدل لك على ما ذكرت لنبعث الطمأنينة إلى قلبك بأن العرب حيث يصرحون بالمصدر بعد هذا اللفظ يحسون به مرفوعا ، وذلك كما فى قول الأسود بن يعفر :

أَحَقًّا بَنَى أَبْنَاءَ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّائِي وَسَطَ الْمَجَالِسِ

الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح « أَبْلَغَ » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « بنى خلف » مفعول أول ، ومضاف إليه « رسولا » مفعول ثان « أحقا » الهمزة الابتكار التوبيخى « حقا » منصوب على الظرفية « أَنْ » حرف توكيد ونصب « أخطاكم » اسم أن ، وضمير المخاطب مضاف إليه « هجائى » فعل ماض ، وفاعله ضمير عائد إلى الأخطل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل للظرف . أو على أنه مبتدأ مؤخر ، كما أوضحناه فى لغة البيت

الشاعر فيه : قوله « أخطاكم » وذلك لأن « الأخطل » — بالألف واللام — قد صار علما بسبب الشهرة وغلبة إطلاقه على غياث بن غوث ، وكان فى الأصل صالحا لأن يطلق على كل من يفحش فى مقاله ، فلما أراد الشاعر أن يضيف الأخطل إلى ضمير قومه التزم تنكيره فحذف منه الألف واللام فقال « أخطلكم » كما ترى

١٣٠ — استشهد ابن سيده بهذا البيت ، ولم يسم له قائلا ، ونقله عنه صاحب اللسان من غير أن يعزوه ، ولم أجد من نسب له لقائل معين ، غير أن رواية اللسان هكذا :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِ كُمْ بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ

وقال المبرد في الكامل (ج ٢ ص ١٠٣) : « وقال رجل من طيء ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الحيل قتل رجلا من بني أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد » اه ، وذكر بيت الشاهد وبيتا آخر ، وهو :

فَإِنْ تَقْتُلُوا زَيْدًا بِزَيْدٍ فَإِنَّمَا أَقَادَكُمُ السُّلْطَانُ بَعْدَ زَمَانٍ

وذكر مثل ذلك الحصري في زهر الآداب (ج ٤ ص ١٦٧)

اللفظ : « بأبيض » هو السيف « ماضى » هو النافذ في ضربيته ؛ وأصله من المضى في الأمر ، أى : السرعة فيه « الشفرتين » بفتح فسكون ففتح - مثنى شفرة ، وهى طرف حد السيف ، وقال أبو حنيفة : شفرتا النصل : جانباه « يمان » منسوب إلى اليمن ، وهى مشهورة بصنع السيوف كالهند ، فيقولون : سيف يمان ، وهندى ، وهندوانى - بضم فسكون فضم - وأصل يمان يمنى ؛ فزادوا ألفا بعد اليم ، وحذفوا ياء النسب ، وجعلوا الألف عوضا عنها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا فى نادرة وشذوذ ؛ ومثل ذلك قولهم : رجل شامى وشأم ، ومما اجتمع فيه الألف والياء قول أمية بن خلف :

يَمَانِيًّا يَظْلُ يَشُدُّ كِبْرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِرِ

وقول الآخر :

وَيَهْمَاءُ يَسْتَفُ الدَّلِيلُ تَرَابَهَا وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الْيَمَانِيَّ مُحْلِفُ

وهذا شاذ لا يرتكب مثله إلا فى ضرورة ، وذلك من قبل أنه قد جمع بين العوض - وهو الألف - والعوض منه - وهو ياء النسب - ومما جاء بالألف دون ياء النسبة مثل ما فى بيت الشاهد قول عروة بن حزام :

هَوَايَ أُمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقُ قُلُوصِي فِي الْغُدُوِّ يَمَانِ

هَوَايَ عِرَاقِي وَتَثْنِي زِمَامَهَا لِبَرْقٍ إِذَا لَاحَ النُّجُومُ يَمَانِ

الإعراب : « علا » فعل ماض « زيدنا » فاعل ، والضمير مضاف إليه « يوم » ظرف متعلق بعلا « النقا » مضاف إليه « رأس » مفعول به لعلا « زيدكم » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « بأبيض » جار ومجرور متعلق بعلا أيضا « ماضى » صفة لأبيض « الشفرتين » مضاف إليه « يمان » صفة ثانية لأبيض ، وجره بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين

وقوله :

١٣١ — بِاللّهِ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُمْ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

الشاهريه : قوله « زيدنا . . . زيدكم » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم في الأول ، وإلى ضمير المخاطب في الثاني ، وكان حقه ألا يفعل ؛ لأن العلم معرفة بالعلمية ، والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجتمع سببان من أسباب التعريف في كلمة واحدة ، ولكنه لما اشترك في الاسم الواحد شخصان صار الاسم كالنكرة ؛ لأنه حين يطلق وحده لا يبين للمخاطب أى الاثنين أراد المتكلم ؛ فهذا استساغ إضافته كما رأيت ، هذا توجيه كلام الشارح

واعلم أن مقتضى هذا مع قولهم : إن المضاف يتعرف بالمضاف إليه أو يتخصص ، أنه إنما يضاف العلم الذى يعرض فيه الاشتراك إلى الضمير ، كما في هذه الشواهد ، أو إلى علم آخر ، كما في قولهم : أعشى همدان ، ونابعة شيبان ، ونحو ذلك ، أو ما يكون سببا في تعريفه وزوال الاشتراك العارض غير هذين من المعارف

قال جابر الله الزخمرى في الفصل (١ — ٣٤) : « وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به ؛ فلذلك من التأول يحرى يحرى رجل و فرس ؛ فيجتأ على إضافته وإدخال اللام عليه ؛ قالوا : مضى الحمراء ، وربيعة الفرس ، وأعمار الشاة ، وقال * علا زيدنا يوم النقا . . . البيت * وقال أبو النجم :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
وقال الآخر (هو ابن ميادة) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَرِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
وقال الأخطل :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَأَبْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبى العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد ، قيل له : فما بين الزيد الأول والزيد الآخر ، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل « اه
فأنت تراه قد نقل إضافة العلم إلى غير هذين النوعين من المعارف كالحلى بأل فى مضى الحمراء وزيد المعارك ، وجعل اقتران العلم باللام من هذا النوع

١٣١ — اضطرب العلماء فى نسبة هذا البيت : فزعم قوم أنه لجنون ليلى ، وكأنهم اغتروا بذكر اسمها فى البيت ، وقد بحث جميع ديوانه فلم أجده فيه ، وقد نسب آخرون لذى الرمة ، ونسبه العيني للرجي ، ونسبه العباسي لبعض الأعراب ولم يسمه ، ونسبه البخاريزى لبدوى سماه كاهلا الثقفى ، ونسبه قوم للحسين بن عبدالله ، والظاهر أنه شعر محدث مما لا يستشهد به ، غير أن المشهور عند النحاة أنه لجنون

﴿ خاتمة ﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافا إلى معرفة ؛ فتقول : « ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدَّرَاهِمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :
 ١٣٢ — مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

اللفظ : « القاع » هو ما انبسط من الأرض الحرّة السهلة الطين التي لا يخالطها رمل فيشرب ماءها وهي مستوية ليس فيها نظامن ولا ارتفاع ، وفي المدينة قاع يقال له « أطم البلويين » وعنده بئر تعرف ببئر غدق ، وقاع : منزل بطريق مكة بعد العقبة لمن يتوجه إلى مكة تدعيه أسد وطي ومنه يرحل إلى زبالة . قاله ياقوت

البرعاب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أي : أقسم بالله « يا » حرف نداء « ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل أمر ، ونون النسوة فاعله « لنا » جار ومجرور متعلق بقل « ليلاى » مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وباء التكلم مضاف إليه « منكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أم » عاطفة « ليلى » مبتدأ « من البشر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاهر فيه : قوله « ليلاى » حيث أضاف العلم - وهو « ليلى » - إلى باء التكلم ؛ لأنه لما وقع فيه الاشتراك وتعدّد المسميات بليلى ؛ صار ذكر العلم غير مفيد ، ولما وصل إلى معرفة عين المراد ، فأشبه في ذلك النكرة ؛ فلهذا أضيف إلى ما يوضحه ويبين المراد منه

قال ابن جني : « وأعلم أنّ قولك جاءني الزيدان ليس ثنية زيد هذا العلم المعروف ، وذلك أن المعرفة لا يصح تنبيهها ؛ فلا تصح إلا في النكرات ، فأنت لا تنهى زيدا حتى تسلبه تعريفه ؛ فيجري مجرى رجل وفرس ، وإذا كان كذلك فلا يستنكر دخول اللام المعرفة عليه ، ومما يؤكد جواز خلع التعريف قول الشاعر ✽ علا زيدا يوم النقا رأس زيدكم ✽ (الشاهد رقم ١٣٠) فإضافة الاسم تدل على أنه قد خلع عنه ما كان فيه من معرفة وكساه التعريف بإضافته إياه إلى الضمير ، فجري في تعريفه مجرى أخيك وصاحبك ، وليس بمنزلة زيد إذا أردت العلم » انتهى بإيضاح

١٣٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق ، يمدح بها آل المهلب ، وخصّ من بينهم يزيد ابنه ، وأول هذه القصيدة :

فَلَا مُدَحِّنَ بَنِي الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً - غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ
 وقبل الشاهد قوله :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرَّقَابِ نَوَا كِسَ الْأَبْصَارِ

مَا زَالَ مُذْ شَدَّ الْإِرَارَ بِكَفِّهِ ... البيت ، وبعده :
بُذِنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي كُلِّ مُعْتَبَطٍ الْغُبَارِ مُثَارِ
أَيَزِيدُ، إِنَّكَ لِلْمُهَلَّبِ، أَدْرَكَتْ كَفَّاكَ خَيْرَ خَلَائِقِ الْأَخْيَارِ

اللافة : « خضع » يجوز أن يكون بضمين - جمع خضوع ، وهو صيغة المبالغة لخاضع مثل صبور وصبر ، ومثل غفور وغفر ، وشفور وشفر في قول طرفة بن العبد :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرُهُمْ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

والخضوع : النظام والتواضع في ذلة واستكانة ، ويقال : خضع لغيره يخضع - من باب فتح - إذا ذلّ وخشع ، ويجوز أن يكون « خضع » بضم الحاء وسكون الضاد ، جمع أخضع ، وهو الذي في عنقه تطامن وانخفاض ، وإضافة « خضع » إلى « الرقاب » لفظية ؛ لانفيد تعريفا ولا تخصيصا ، وقوله « نواكس » يروي بفتح السين من غير لحاق شيء به ، ويروي « نواكسي » بياء جمع المذكر السالم التي هي علامة النصب ، وفيه أمران : الأول أن فواعل إنما يكون جمعا لفاعل إذا كان فيه واحد من ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسما نحو كاهل وكواهل وعاتق وعواتق ، وثانيها : أن يكون صفة لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وطامث وطوامث وطالق وطوالق ، أو صفة لمؤنث غير عاقل ، نحو ناقة حاسر ونوق حواسر ، وثالثها : أن يكون صفة لمذكر غير عاقل ، نحو فرس صاهل وأفراس صواهل وحمار ناهق وحمير نواهق . فأما إذا كان صفة لمذكر عاقل ، نحو قائم وقاعد ، فلا يجمع على فواعل ، وقد جمع هنا ناكسا وهو من صفات الرجال الذين ذكروهم في قوله « وإذا الرجال » فإلك أن تتساءل عن هذا ، والجواب أنه قد شذت ألفاظ عشرة من أوصاف العاقلين ، فجاءت مجموعة هذا الجمع ، من غير أن تستحقه قياسا ، وهي : فارس وفوارس ، وهالك وهالك ، وغائب وغوايب ، وشاهد وشواهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب وحواجب ، وخاطيء وخواطيء ، وحاجّ وحواجّ ، ورافد وروافد ، وناكس ونواكس . وقد ذكر المبرّد في توجيه هذه الألفاظ أن فواعل هو الأصل في جمع كل ما كان على زنة فاعل ، وإنما منع منه في جمع ما كان صفة لمذكر عاقل مخافة الوقوع في اللبس والإبهام ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات ، وذلك إذا أمّنوا الإلباس . الأمر الثاني : أن صيغة فواعل من صيغ منتهى الجوع ، وهي تدل على الكثرة ، وجمع المذكر السالم يدل على ما يدل عليه جمع القلة ؛ فإذا جمع نواكس - وهو بصيغته دال على الكثرة - جمع مذكر سالما ؛ كان كالجمع بين المتناقضين ، والجواب من وجهين : الأول : أننا لا نسلم هذه الرواية لأن المشهور في الرواية

«نواكس» بغير ياء ، والثاني : على فرض صحة الرواية الواردة بالياء لانسلم أن جمع المذكور وجمع المؤنث السالمين في مثل هذه الحال مفيد للقلة ؛ إذ كيف يكون المفرد دالاً بنفسه على الكثرة التي لاحد لها ، ثم إذا جمع كان مدلوله أقلّ عدداً من مدلوله وهو مفرد ، وقد ورد من ذلك ألفاظ : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « إنكن صواحب يوسف » وقولهم : مواليات العرب ، وقول الأحمر في نعت الخيل :

* وَهُنَّ يَعْلِيْكُنَّ حَدَائِدَاتِهَا *

فصواحب : جمع مؤنث لصواحب ، وهو جمع صاحبة ، ومواليات : جمع مؤنث لموالى ، وواحدة مولاة ، وحدائدت : جمع مؤنث لحدائد ، والجميع على غرار « نواكسى الأبصار » ؛ وقول الفرزدق في بيت الشاهد « ما زال مذ عقدت يده إزاره » قد رأيت أنه روى في مكان هذا الشطر « ما زال مذ شدّ الإزار بكفه » وقوله « سما » أى : شبّ وارتفع ، وقوله « فأدرى » أى : بلغ وانتهى ووصل ، وقوله « خمسة الأشبار » قد اختلف العلماء في بيان معنى هذه العبارة على عدة وجوه (الأول) قالوا : المراد بخمسة الأشبار خصال المجد الخمسة ، وهى : العقل ، والعفة ، والعدل ، والشجاعة ، والوفاء ، وهذا التفسير يلنى لفظ الأشبار فلا يبقى له معنى ، أو يجعله بمعنى الخصال ، وكلاهما مما لاسبيل إليه (الوجه الثانى) قالوا : المراد بخمسة الأشبار عصا الخطبة التي اعتادوا أن يسكوها إذا خطبوا ، وطول العصا هو ذلك المقدار ؛ فيكون كناية عن بلوغه درجة الفصاحة (الوجه الثالث) قالوا : المراد بهذه العبارة السيف ، وهو يبلغ في الطول ذلك المقدار ، فيكون كناية عن شجاعته (الوجه الرابع) أن المراد الخيزرانة التي كان الخلفاء يسكنونها بأيديهم ، وكل هذه الوجوه تعسف وخط ، ونرجح أنه إنما قصد ما ذكره ابن دريد في قوله : « ويقال : غلام خماسى ؛ إذا أيقع » اه ، وما قال في الصحاح : « غلام رباعى وخماسى ، أى : طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سداسى ولا سباعى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أوسبعة أشبار صار رجلاً ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اه ، وما قال ابن منظور : « ابن شميل : غلام خماسى ورباعى ، طال خمسة أشبار وأربعة أشبار ، وإنما يقال خماسى فيمن يزداد طولاً ؛ قال الليث : الخماسى والخماسية من الوصائف : ما كان طوله خمسة أشبار ، ولا يقال سداسى ولا سباعى ؛ إذا بلغ ستة أشبار وسبعة ؛ قال ابن سيده : غلام خماسى : طوله خمسة أشبار ، وقال الراجز :

فَوْقَ الْخُمَاسِيِّ قَلِيلًا يَفْضُلُهُ أَدْرَكَ عَقْلًا وَالرَّهْأَنُ عَمَلُهُ

والأثنى خماسية» اه ، وقول الفرزدق « يدنى خوافق » الخوافق : جمع خافقة ، وأراد بها الرايات ، يقال خفقت الراية - من بابى ضرب ونصر - إذا تحركت واضطربت « معتبط الغبار » - بالعين والطاء

وقوله :

١٣٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالْذِيَارُ الْبَلَاقِعُ

المهملتين - الموضع الذي لم يقاتل فيه من قبل أن يقاتل فيه هو ، ولم يثر أحد غباره من قبله ، ويرى في مكان هذا البيت :

يُدْنِي كِتَابَ مِنْ كِتَابٍ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ

الإعراب : « ما » تافية « زال » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى يزيد « مذ » ظرف مبني على السكون في محل نصب على الراجح ، يتعلق بما زال ، وقيل : هو في محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية ، ويكون التقدير : أول حالاته زمان عقدت إلخ ، وهو تكلف « عقدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يداه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « إزاره » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « فسمها » الفاء عاطفة ، سما : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى يزيد « فأدرك » مثل السابق « خمسة » مفعول به « الأشبار » : مضاف إليه ، وخبر « زال » هو جملة « يدني خوافق » من الفعل والفاعل والمفعول ، في البيت الذي بعده

الشاهر فيه : قوله « خمسة الأشبار » حيث جرد لفظ العدد المضاف إلى المعدود من أداة التعريف ، واكتفى بتعريف المضاف إليه ، وهو حجة على الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز الجمع بين تعريف المضاف والمضاف إليه بأداة التعريف ، مستندين إلى قول بعض العرب : الثلاثة الأثواب ، والمشهور الذي يكثر مجيئه هو ما اعتمدته البصريون ، هذا فوق ما يلزم على مذهب الكوفيين من الجمع بين تعريفين في كلمة واحدة ؛ وبيان ذلك أن المضاف إذا لم يكن صفة يتعرف بإضافته إلى المعرفة ، و « أل » من المعارف ، فإذا قلت « الخمسة الأشبار » كنت قد جمعت على لفظ « الخمسة » بين الإضافة إلى المعرفة و « أل »

١٣٣ - البيت لدى الرمة - غيلان بن عقبة - وقيله :

أَمْنَزَلَتْنِي مَحْيًى ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَرْضُ مِنَ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى البيت ، وبعده :

تَوَهَّمْتُهَا يَوْمًا فَقُلْتُ لِصَاحِبِي وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الطَّبَاءُ الْخَوَاضِعُ

قِفِ الْعَيْسَ نَنْظُرُ نَظْرَةً فِي دِيَارِهَا وَهَلْ ذَاكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ

اللائة : « أمنزلتني » يريد بمنزلتنيها مكانا نزولها في الشتاء والصيف « الأرمن » جمع زمن بفتحيتين - وهو جمع على خلاف القياس ؛ فإن قياس فعل - بفتح الفاء والعين - نحو جبل ، وجبل ، وفرس ، وسبب ، وأسد ، وذكر - أن يجمع في القلة على أفعال وفي الكثرة على أفعال - بكسر الفاء - أو فاعول - بضم الفاء - فتقول : أجمال وأجبال وأفراس وأسباب وآساد ، في جمع

وأجاز الكوفيون « الثلاثة الأثواب » تشبيهاً بـ « الحسن الوجه » ؛ قال الزمخشري :
« وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .
وإذا كان العدد مركباً ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الأَحدَ عَشَرَ دِرْهماً » ،

القلة ، وتقول : جمال وجبال وأسود وذكور ، في جمع الكثرة ، وقوله « يرجع » هو بفتح ياء المضارعة أفصح من ضمها ، قال الله تعالى : (فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ) ومعناه يرد أو يعيد « العمى » هو كذلك في رواية الأكثر ، ومعناه الالتباس وخفاء المعالم وانطماس الآثار ، ورواه الشارح « العنا بالنون - وهو المشقة والتعب » الأثافي « الحجارة التي توضع عليها القدور ، وهي ثلاثة ، وواحدة أثنافية - بضم الهمزة أو كسرهما وبعدها ثاء مثلثة ساكنة ففاء مكسورة فياء مشددة - وتجمع أيضاً على أثافي - بتشديد الياء - ويقولون : رماه الله بثلاثة الأثافي ، وهم يريدون رماه بدهية ، وأصلها الجبل ؛ وذلك لأنهم إذا لم يجدوا الحجر الثالث وضعوا حجرتين وأسندوا القدر إلى الجبل « البلاقع » جمع بلقع - بفتحين بينهما سكون - وهي الخالية من السكان التي لا أنيس بها

الإعراب : « هل » حرف استفهام « يرجع » فعل مضارع « التسليم » مفعول به « أو » عاطفة « يكشف » فعل مضارع معطوف على يرجع « العمى » مفعول به « ثلاث » فاعل ، فإن كان الفعلان معطوفين فهما بحاجة إلى فاعل واحد ، وإن كان المعطوف جملة على جملة احتاجت كل جملة إلى فاعل ، فكان من باب التنازع ، وتجويز الأمرين هو ما اختاره الكسائي وهشام والسهيلي ؛ فأما على ما اختاره جمهور البصريين فلا يجوز إلا عطف الفعل الثاني على الأول وجعل الفاعل لهما « الأثافي » مضاف إليه « والديار » معطوف على ثلاث « البلاقع » نعت للديار

الشاهد فيه : قوله « ثلاث الأثافي » حيث عرف العدود بالألف واللام ، واكتفى بذلك عن تعريف اسم العدد بهما ؛ من جهة أنه إذا كان المضاف إليه معرفة ، فالمضاف معرفة بإضافته إلى المعرفة ، وهو دليل للبصريين ، على ما بيناه في الشاهد السابق ، وكان أبو العباس المبرد يقول : « هذا الذي لا يجوز غيره » اه ، قال جار الله الزمخشري : « قضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، وقال الفرزدق : ❦ فسما فأدرك خمسة الأشبار ❦

وقال ذو الرمة : ❦ ثلاث الأثافي والديار البلاقع ❦ اه كلامه ، وهي العبارة التي أشار إليها الشارح العلامة ، وقال موفق الدين ابن يعيش : « فأما الخمسة الأثواب والأربعة الغلمان فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيون ، فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت : ثلاثة دراهم ، وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني ؛ لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام رجل ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلام الرجل ، وكذلك : ثلاثة الدراهم ، وخمسة الأثواب » اه

و «الْأَثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً» ولم تلحقه بالثاني ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا «الْأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا» ، و «الْأَثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً» ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم «ثَلَاثَةَ عَشَرَ» و «وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ» ، وتاء التأنيث لاتقع حشوا ، فلو لا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز «الأحد العشر الدرهم» ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتّاب

وإذا كان معطوفاً عَرَفَتْ الاسمين معا ، تقول : «الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا» ؛ لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو «خَمْسِمِائَةَ أَلْفٍ» ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو «خَمْسِمِائَةَ أَلْفٍ دِينَارٍ» وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو «خَمْسِمِائَةَ أَلْفٍ دِينَارٍ غُلَامِ الرَّجُلِ» وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو «خَمْسِمِائَةَ أَلْفٍ دِينَارٍ غُلَامِ الرَّجُلِ» ، وعلى هذا ، ولو قلت «عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ» امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت «خَمْسَةُ أَلْفٍ دِينَارٍ» جاز تعريف المضاف إليه ، نحو «خَمْسَةُ أَلْفٍ دِينَارٍ» ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتداء

المبتدأ : هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُحْبَرًا عنه ، أو وَصَفًا رافعًا لمستغنى به .

فالاسم يشمل الصريح ، والمؤول ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(١)

(١) اعلم أن ههنا أربعة أمور (الأمر الأول) : أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذى ينسبك من الفعل والحرف المصدرى ، سواء أكان الحرف السابك « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن » ونحو « ما تفعل مرضى عنه » أم كان حرف المصدر « أن » نحو « أن ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) أم كان الحرف السابك هو همزة التسوية بعد سواء نحو « سواء على أقت أم قعدت » ونحو قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) ونحو قوله جلت كلمته : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ) ، (الأمر الثانى) : أن رأس هذه الحروف وأمها هو أن ، ولذلك لا يقتصر سواه إذا لم يوجد فى الكلام حرف سابك ، وهو مع كونه رأس هذه الحروف والأصل فى هذا الباب ضعيف العمل ، ولذلك إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - فى الفعل ، بل ينبغى أن يزول عمله ويرتفع الفعل ، (الأمر الثالث) : أن هذا المثل يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بلام الابتداء وأن المصدرية ، وهذه الرواية لا غبار عليها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود فى الكلام ، وثانيها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفى هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » برفع المضارع بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل فى حذف الحرف المصدرى من زوال عمله وقد اختلفت العلماء فى تخريجها فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقترب لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ؛ وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدوث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة إلى تقدير حرف مصدرى ، ويكون من بابة استعمال اللفظ فى جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذى هو مدلول المصدر وعلى الزمان ؛ وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول (والأمر الرابع) : أن المثل الذى ذكره الشارح مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء (وانظر حديثه فى الجزء الأول من مجمع الأمثال للميدانى ص ١١٣ طبع بولاق)

والعارى عن العوامل اللفظية مُخْرِج لنحو الفاعل واسم كان :
وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ »^(١)

(١) اعلم أنا نرى العرب ربما زادت حرفاً من حروف الجر مع المبتدأ فيتأثر لفظه به ، ومعناه باق على أنه متجرد ليكون مسنداً إليه ومحدثاً عنه ؛ وقد لا يقصدون بهذا الحرف الذى يزيدونه الدلالة على معنى من المعانى التى يستعمل فيها الحرف فى غير هذا الموضع ، وربما قصدوا به الدلالة على معناه الذى ينبىء عنه ويدل عليه ، ولكنهم لا يعلقونه بفعل ولا باسم ، ولا ينوون له فعلاً ولا اسماً يتعلق بأحدهما ، كما ينوون ذلك مع غيره ؛ من قبل أنهم لو قصدوا بذلك الحرف معناه وذكروا له ما يرتبط به أو نوه لكان الحرف مع مصحوبه حديثاً وخبراً ؛ فانقلبت عليهم مقاصدهم من الكلام ؛ وسنتكلم من ذلك على أربعة أحرف : حرفين من النوع الأول ، وهو الذى يسميه النحاة الحرف الزائد ، وهما الباء ومن ، وحرفين من النوع الثانى ، وهما الذى يسميه النحاة الحرف التثبية بالزائد ، وهما ربّ ولعلّ

فأما الباء : فنحن باءاء الكلام على زيادته أمام كلام مضطرب يتعب الباحث ويجهده ، وسنحاول بقدر الاستطاعة تقريب مسافة الخلاف بين أسلافنا رحمهم الله

نصّ الرضى رحمه الله فى شرح الكافية على أن الباء لاتزاد مع المبتدأ زيادة مضطربة من غير شدوذ إلا أن يكون ذلك المبتدأ لفظ حسب ، قال (٢ : ٣٠٥) « وتزاد قياساً أيضاً فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل أفعّل فى التعجب على مذهب سيبويه ؛ وفى المبتدأ الذى هو حسبك » اه ، وتراه يمثل لتلك الزيادة فى باب المبتدأ والخبر بقوله « نحو بحسبك زيد » فدلّ كلامه فى الموضعين على أنه يرى زيادتها فى هذا اللفظ ولو كان خبره معرفة علماً ، ونص على مثل ذلك الزمخشري فقال : « وتزاد فى المرفوع كقوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) وبحسبك زيد » اه ؛ وقال ابن يعيش : (٨ : ٢٣) : « وجملة الأمر أن الباء قد زيدت فى مواضع مخصوصة ، وذلك مع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، وفى خبر ليس وما الحجازية ؛ أما زيادتها مع المبتدأ فى موضع واحد ، وهو قولهم : بحسبك أن تفعل الخير ، معناه حسبك فعل الخير ، وقال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

كأنه قال : حسبك علمهم ، ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جرّ فى الإيجاب غير هذا الحرف ، فأما فى غير الإيجاب فقد جاء غير الباء « اه ، وكلامه لا يخرج عما دلت عليه عبارة الرضى ، وأنت تراه قد مثل بمثل فيه المبتدأ معرفة ؛ واستشهد ببيت فيه المبتدأ معرفة أيضاً ؛ لأن المصدر المؤول معرفة ؛ إذ هو مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم أو مصدر الفعل مضافاً إلى الفاعل ، ثم إنه قد قال فى تأويله « حسبك فعل الخير ، وحسبك علمهم » كما سمعت ، ومن شواهد هذه المسألة ما روى عن

... ..

النبي صلى الله عليه وسلم : « بحسب المرء إذا رأى منكرا لا يستطيع له تغييرا أن يعلم الله أنه له منكر » و « بحسب امرئ من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديننا » و « بحسب امرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع في دين أو دنيا إلا من عصمه الله » و « بحسب امرئ يدعو أن يقول : اللهم اغفر لي وارحمني وأدخلي الجنة » و « بحسب أحماني القتل » وفي أمثال العرب : بِحَسْبِهَا أَنْ تَمْتَذِقَ رِعَاؤُهَا ؛ وقال شاعر الحماسة :

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلُّهَا لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

هذا الذي سمعت هو كلام المتقدمين إلى طبقة ابن الحاجب والزمخشري والرضي وابن يعيش ؛ فأما المتأخرون فقد ذهبوا مذاهب شتى : فمنهم من قيد إطلاق المتقدمين في الخبر بما لا يوافق تمثيلهم ، ومنهم من عكس الرأي فأنكر أن يكون هذا الذي ذكروه وما يشبهه من باب زيادة الباء مع المبتدأ ، ومنهم من استدرك على المتقدمين فزاد على ما ذكروه مواضع أخرى ، وسترى تفصيل ذلك فيما يلي :

ذهب ابن مالك وجماعة إلى أنه يشترط أن يكون الخبر الذي يخبر به عن « حسبك » إذا زيدت معه الباء نكرة ، كأن تقول : « بحسبك درهم » أو « بحسبك رجل واحد » فإن كان معرفة فالمعرفة هي المبتدأ والباء زائدة في الخبر ، وشبهة هؤلاء أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، فإذا اجتمع في الكلام نكرة ومعرفة فحمل النكرة على أنها الخبر والمعرفة على أنها المبتدأ رعاية لهذا الأصل ؛ سواء أ كانت النكرة قد تخصصت أم لم تكن ؛ ونحن إن سلمنا لهم هذا الأصل على هذا الإطلاق الذي ذكروه نرى أنه لزمهم مخالفة أصل آخر صرحوا باعتباره وهو أن الباء لا تزداد في الخبر الموجب إلا في شذوذ ؛ وليس يحسن التخريج على ما يؤدى إلى هذا المحذور

وذهب السيوطي تبعاً لشيخه الكافيجي إلى أن الباء الداخلة على « حسب » زائدة في الخبر على أية حال ، سواء أ كان ما بعده نكرة أم معرفة ؛ واستحسن هذا التخريج أي استحسان ، وبالغ في إطاره والتدح به ؛ وشبهته فيما زعم أن « حسبك » في معنى المشتق ؛ والمشتق هو الحقيق بالإخبار به ؛ لأنه موضع الفائدة ؛ وبنزوم على هذا زيادة الباء في الخبر الموجب ، والإخبار بالنكرة عن المعرفة إذا كان ما بعده معرفة

ويتجه عندي كل الاتجاه - جمعا بين هذه الأدلة ، ومراعاة لهذه الأصول ، واحتراما لرأي قدامى الباحثين - أن نعتبر الباء زائدة في المبتدأ على أية حال ؛ ثم إن كان ما بعده معرفة فهذه المعرفة فاعل أغنى عن الخبر ، وإن كان ما بعده نكرة فهذه النكرة خبر المبتدأ ؛ والأخذ بهذا الرأي لا يلزم عليه الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ولا زيادة الباء في الخبر الموجب ؛ فأما حديث

الاشتقاق والجهود فأهون من أن يعتذر عنه ؛ وفي مراعاة اللفظ ما يدفع عنك التردد و يباعد بينك وبين الحيرة و يجنبك الشك والارتباب

فأما جمال الدين بن هشام فلم يقف عند ما رسمه المتقدمون ، ولا وقف مما ذكره موقف ابن مالك ، ولم يكتف بأن يطلق قول العلماء الأولين إطلاقاً ؛ بل قرّر ما قالوه مطلقاً من كل قيد ، وزاد على هذا الموضع موضعين آخرين : أولهما المبتدأ الواقع بعد « إذا » الفجائية في نحو « خرجت فإذا يزيد » ونحو « بينما أنا أمشي إذا بعلى مقبل » وثانيهما المبتدأ الخبر عنه بكيف في نحو « كيف بك إذا قدم الأمير » وقد أنكر عليه هذين الموضعين غير واحد من شرح كلامه وزعموا أن زيادة الباء في هذين الموضعين شاذة لا ينداس عليها ، وحجّتهم أن الرضى صرح في كلامه بتحصار زيادتها مع المبتدأ في لفظ « حسب » ، وكأهم فرضوا أن الرضى رحمه الله قد استقرأ جميع الأساليب ولم يفته شيء منها ، وأنه ليس للتأخر أن يزيد فيما قاله السلف إذا أمكنه التتبع من الزيادة ؛ وإني أفرر أني قد بحثت لهذين الموضعين على شواهد من كلام العرب فلم أهد إلى ذلك ، ولعلّى بالغ هذه الأمتية إن شاء الله ، وكل ما عثرت عليه أني وجدت في أخبار عبد الله بن علقمة من كتاب الأغاني^(١) حديثاً عن ابن عاصم عن أبيه يقول في أوله : « فبينما نحن نسير إذا بفتى يسوق طعائن » وحديثاً عن خالد بن الوليد يحدث به النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيه : « فتبعناهم تطاههم فإذا بغلام له ذوائب على فرس ذنوب في أخريات القوم »

وحكى صاحب القاموس عن الفراء أنه يقال : « كيف لي بفلان » ؛ فكيف عندى خبر ، والباء زائدة ، وضمير المتكلم مبتدأ ، واتصل لمكان الباء ، ولّى : متعلق بمحذوف حال

وقد خرج جماعة من العلماء بعض ماورد من النصوص على زيادة الباء مع المبتدأ ؛ وليس شيء منها بواحد مما ذكرنا من المواضع ؛ فمن ذلك تخرج سيبويه رحمه الله قوله تعالى : (بأبكم المفتون) ذهب إلى أن « أيكم » مبتدأ والباء معه زائدة ، ولم يرتض ذلك أبو الحسن الأخفش ، بل زعم أن الباء أصلية تتعلق بمحذوف خبر مقدّم ، و « المفتون » مبتدأ مؤخر ؛ ثم اختلف النقل عنه ؛ فقال قوم : معنى الباء السببية ، و « المفتون » مصدر جاء على صيغة اسم المفعول ، وقال قوم : معنى الباء الظرفية ، و « المفتون » اسم مفعول ؛ والذي حمل سيبويه رحمه الله على تخرجه أمران . الأول : أن محي المصدر على صيغة المفعول لم يثبت عنده ، وإن كان قد ثبت عند سواء قليلا كالمعسور والميسور والمعتول والمجاود والمخوف ، والثاني : أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، فلم يكونوا يريدون أن يعلموا الذى وقعت الفتنة بسببه كما هو المعنى فيما ذكر أولاً عن أبي الحسن ، ولم يكونوا يريدون

(١) انظر (ج ٧ ص ٢٨٨ س ١٤ و ص ٢٨٩ س ٨) طبع مطبعة دار الكتب المصرية .

أن يعلموا استقرار النى وقعت عليه الفتنة في فريق من بين جماعات متعدّدة كما هو المعنى فيما ذكر عنه ثانياً ؛ لذلك كان تخريج سيبويه أدق وأكثير موافقة للسياق ، ومن ذلك تخريج ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج .. ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ذهب إلى أن « عليه » متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، و « بالصوم » مبتدأ مؤخر زادت معه الباء ، وذهب غيره إلى أن « عليه » اسم فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، و « بالصوم » مفعول به زادت معه الباء ، وهو حسن من جهة المعنى ؛ فإنه يصير معناه : فليزِم الصوم ، ولكن الصناعة تأباه ؛ أفلمست ترى أنهم فسروه بفعل مضارع مقترن بلام الأمر ، مع أنهم يقرّرون أنه اسم فعل أمر ، والمعهود أن ينوب اسم فعل الأمر عن « افعل » كما جاء في قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) ولكنهم لما تورّطوا في نقد ابن عصفور ورأوا الهاء التي في « عليه » للغائب فزعوا إلى لام الأمر يقرنونها بفعل الغائب ؛ وهو تكلف وارتكاب للصب مع إمكان الجادة فأما الحرف الثاني مما يزداد مع المبتدأ وهو « من » - فقد اشترط سيبويه وجمهرة البصريين لزيادة « من » مع المبتدأ ومع سائر ما تزداد معه شرطين : أوّلهما أن يتقدّما نى أو استفهام بهل ، وثانيهما أن يكون مدخولها نكرة ؛ فأما النفي فكقول النابتة النيباني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً سَكَيْتُ أَسْأَلَهَا عَيْتَ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
وقول وجبهة بنت أوس الضبية :

وَمَا لِي إِنْ أَحْبَبْتُ أَرْضَ عَشِيرَتِي وَأَبْغَضْتُ طَرَفَاءَ الْقُصْبَةِ مِنْ ذَنْبٍ
وقول شاعر الحامسة :

وَمَا لِي مِنْ ذَنْبٍ إِلَيْهِمْ عَلِمْتُهُ سِوَى أَنْنِي قَدْ قُلْتُ يَا سَرَحَةَ أَسْأَلِي

وقول الله تعالى : (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) وأما الاستفهام فكقوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ) وقوله : (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) وقوله : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا)

وذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز زيادة من في الخبر المحض ، موجبا كان أو منفيا ، سواء أكان مدخولها نكرة أم معرفة

فأما القول على زيادة ربّ فإنه يستدعى أن تقدّم لك بين يديه كلمة موجزة ؛ فنقول : لست تجهل أن النكرة المحضة لايجوز الابتداء بها ، وأنه إنما يصح الابتداء بالنكرة إذا خست أو عمت ، فأما تخصيصها فبالإضافة أو الوصف أو العمل أو نحو ذلك ، بحيث يقل شيوعها وانتشار

معناها ، وأما تعميمها فبتقديم الاستفهام أو النفي عليها أو نحو هذا ، بحيث تشمل جميع أفرادها دفعة واحدة بدلا من شمولها هذه الأفراد على سبيل البدل واحدا مكان واحد ، كما هو الأصل في وضع النكرات ؛ ثم إن النكرة إذا خصصت بالوصف قلّ الشيوع في معناها على نحو ماينا ، وقد تقع هذه النكرة الموصوفة مبتدأ ، وقد يكون من الغرض تقوية المعنى العام الذي دلّ اقتنائها بالوصف عليه ، وهو قلة الشيوع ، فإن قصد قصد إلى ذلك زاد « رب » قبل النكرة الموصوفة ؛ لأن من معاني « رب » التقليل ، فتكون الغاية التي قصد إليها - وهي تأكيد التقليل وتقويته - قد أمكن بلوغها بهذه الكلمة

ومن هنا تعلم أن « رب » لا تدخل إلا على النكرة الموصوفة ، وهذا الوصف قد يكون مفردا ، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية ، وقد يكون مذكورا ، وقد يكون مقترا منويا
ومن هنا تعلم أيضا أن مدخول « رب » يكون مبتدأ ؛ كما أنه قد يكون مفعولا به ؛ فيكون مبتدأ إلا أن يكون مابعد جملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله

وقد خالف فيما قدمنا من الكلام طائفتان من العلماء : الطائفة الأولى : الكوفيون ؛ ذهبوا إلى أن « رب » نفسها هي المبتدأ ، وليست حرفا فضلا عن أن يكون زائدا ، واستدلوا على ذلك بالسمع وبالقياس : أما السماع فما رووه من قول العرب : « ربّ رجل ظريف » برفع ظريف ، وقول ثابت قطنه يرثي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

زعموا أن « رب » في هذين مبتدأ ، والاسم المحفوض بعده مضاف إليه ، والاسم المرفوع بعد ذلك خبر المبتدأ ؛ وأما القياس فقد زعموا أن « رب » كلمة أشبهت « كم » في معناها ، وفي ترددها بين الدلالة على التقليل والتكثير ، ونحن نعلم أن « كم » اسم ؛ فوجب أن تكون « رب » كذلك ؛ وقد أيد الرضى رحمه الله هذا القياس واستحسنه ؛ ولكنه لم يوافقهم في مذهبهم جملة وتفصيلا ؛ بل عنده أن « رب » اسم ، وهي عنده مبتدأ لا خبر له ؛ ولا حجة لهم فيما استدلوا به : أما السماع فلائن محمله على غير الوجه الذي ذكروه ؛ لأننا نقول : ربّ حرف دال على التقليل ، والمجرور بعده مبتدأ ، والمرفوع بعد ذلك خبر مبتدأ محذوف ، وهذه الجملة في محل جر نعت لمجرور ربّ أو في محل رفع على الإتيان للحل ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور ربّ محذوف ، وأما ما ذكرتم من القياس فباطل من وجوه (الأول) أن دلالة الشيء على معنى يدلّ عليه شيء آخر لا يلزم منها اتحادها في النوعية ؛ فكأن حرف يدلّ على معنى يدلّ عليه فعل ، وكأن اسم يدلّ على معنى يدلّ عليه فعل ، وكأن حرف يدلّ على معنى يدلّ عليه اسم (والوجه الثاني) أنا لانسلم استواء

« رب » و « كم » في معناها ؛ لأن التقليل أصل في « رب » والتكثير أصل في « كم » ؛ ودلالة الأولى على التكثير خارجة عن الأصل كدلالة الثانية على التقليل (والوجه الثالث) أنا إنما حكمنا على « كم » بأنها اسم حين رأيناها تقبل علامات الأسماء ؛ فهي تقبل حرف الجر ؛ فنقول « بكم درهم اشتريت ثوبك » وتضاف إليها الأسماء الظاهرة ؛ فنقول « ثياب كم رجل عندك » ونحو ذلك ؛ و « رب » لا تكون بهذه المنزلة ؛ فلزم ألا يتفقا في الحكم .

والطائفة الثانية من المخالفين الزجاج وجماعة من النحاة ؛ زعموا أن « رب » لا اتصل بالمبتدأ وإنما يكون مدخولها مفعولا به ، وشواهد العربية تنادي بفساد هذا الرأي .

ومن شواهد دخول « رب » على المبتدأ الموصوف باسم مفرد قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جَلْجَلٍ
وقوله أيضا :

أَلَا رَبَّ خَصَمٍ فِيكَ أَلْوَى رَدَدْتُهُ نَصِيحٍ عَلَى تَعْدَالِهِ غَيْرِ مُؤْتَلٍ
وقول جحدر بن مالك الحنفى :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيَبْكِي عَلَى مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ
ومن شواهد دخول « رب » على المبتدأ الموصوف بجملة فعلية قول ضابي بن الحرث البرجمي :

وَرُبَّ أُمُورٍ لَا تَضِيرُكَ ضَايِرَةٌ وَلِلْقَلْبِ مِنْ مُحْشَاتِهِنَّ وَجِيبٌ
وقول الأعشى أبى بصير :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعَشَرٍ أَقْتَالَ
وقول سويد بن أبى كاهل الشكرى :

رُبَّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ
وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) :

أَلَا رَبَّ مَنْ تَعَثَّشَهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ
وقول عمرو بن قيسثة :

يَا رَبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَأَغْتَدِينَ
ومن شواهد دخول « رب » على المبتدأ الموصوف بجملة اسمية قول الشاعر ، وأنشده سيبويه :

أَلَا رَبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ ، اللَّهُ ، نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَارِجِ

وقول لبيد :

* يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

ومن شواهد دخول « رب » على النكرة التي حذف وصفها قول هند زوج أبي سفيان بن حرب :

لِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى هُلْكًَا كَهْلِكَ رِجَالِيَهْ
يَا رَبِّ قَائِلَةً غَدَا يَاهْلَفَ أُمَّ مُعَاوِيَهْ
يَا رَبِّ بَاكِئَةً غَدَا فِي النَّائِبَاتِ وَبَاكِئَهْ
قَدْ كُنْتُ أَخْذَرُ مَا أَرَى فَالْيَوْمَ حَقَّ حِذَارِيَهْ

وقول الراجز (وقد تقدّم شرحه في ص ١٨ من هذا الجزء) :

يَا رَبِّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّ غَدَا إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

وقد يقال : إن جملة « بات » ومعمولاته صفة لسار ، والخبر هو المحذوف ، وقد يحمل على هذا بيت الأعشى وبيت ضائب البرجمي .

فأما زيادة « لعل » مع المبتدأ فاعلم أن لعل حرف معناه الترجى ، وهو في لغة العرب جميعا مختص بالجملة الاسمية ؛ إلا أن تقترن به « ما » الزائدة الكافة على ما يأتي إن شاء الله في باب « إن » وأخواتها ، ولغة أكثر العرب نصب اسمها ورفع خبرها ؛ كما هو معلوم ، وقد ورد عن العرب لغتان آخرتان : إحداهما نصب الاسمين بعدها ، وليست هذه اللغة من موضوع حديثنا في شيء ؛ واللغة الثانية لغة عقيل ، وهؤلاء يجرّون ما بعدها ويبقون الخبر مرفوعا ؛ فلما رأى النحاة ذلك تأوّلوا اللغتين المختلفتين لغة دهاء العرب ، وقد اختلفوا في تأويل لغة عقيل التي نحن بصدددها ؛ فالجمهور على أن « لعل » فيها حرف جر يشبه الزائد ؛ فهو دالّ على معناه الذي استقرّ له في لغة العرب كلهم ، ولكنه لا يحتاج إلى ما يتعلق به ، وقدروا ما بعده مبتدأ وخبرا ، كالذي قدروه بعد « رب » واعتبروا هذا الجرّ الذي أحدثه « لعل » شيئا لفظيا لاحقة له ، وهو في الحلّ أو التقدير مرفوع ؛ وبالعكس الفارسي وجماعة في تخرّيج هذه اللغة ؛ فزعموا أنها حينئذ عاملة في الاسم والخبر النصب والرفع ، كما أنها كذلك في لغة الكثيرين ، وتحلوا لذلك تقدير محذوفات : أولها اسم لعل ، قدروه ضمير شأن ، والثاني : العامل الذي يقتضى جرّ الاسم الواقع بعدها ، قدروه حرف جرّ ، والثالث ما يربط ذلك المرفوع بما قبله ، قدروه في بعض الأحيان موصوفاً بذلك المرفوع ؛ وهذه كما ترى تكلفات لأسبيل إلى احتمالها ، وما ورد من هذه اللغة قول كعب بن سعد الغنوي (وقد سبق استشهاد الشارح به في ص ١٠٨) :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ يُجِيبُ

وُحْبَرًا عَنْهُ أَوْ وَصَفًا إِلَى آخِرِهِ مَخْرَجَ لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ قَبْلَ التَّرَكِيبِ .
 ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضَرُوبُ الْعَبْدَانِ »
 وخرج به نحو « أَقَامَ » من قولك : « أَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به
 و « أَوْ » في التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أى : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ
 له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ) أى : له
 (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرَ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزئين (مُبْتَدَأٌ
 وَالثَّانِ) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فِي) نحو (أَسَارِ دَانِ) الرجلان ، ومنه قوله :
 ١٣٤ — * أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا طَعْنًا *

فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَيْ الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
 وقال الآخر :

لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيْمٌ
 ١٣٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* إِنْ يَطْعَنُوا فَعَجِيبُ عَيْشٍ مَنْ قَطْنَا *

وهذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين
 اللفظ : « قاطن » اسم فاعل من قطن بالمكان - من باب قعد - إذا أقام « طعنا » هو
 بفتح العين : الاسم من طعن - وبابه نفع - أى : ارتحل ، وبسكون العين : مصدر ذلك الفعل ،
 وقيل : هو بالفتح والإسكان جميعاً مصدر ، ويمكن أن يقال : إنه ههنا مصدر ، وإن أصله سكون
 العين ، ولكن الشاعر حركها بالفتح لكونها حرفاً من أحرف الحلق ؛ وقد اختلف الكوفيون
 والبصريون في فتح ثاني الكلمة الساكن إذا كانت حرفاً من أحرف الحلق ؛ فذهب البصريون
 إلى أنه سماعي يقتصر فيه على ماورد ، وأن كل ماورد منه لغة لبعض العرب ، وذهب الكوفيون إلى أنه
 قياسي لا يوقف فيه عند ماسمع ؛ قال أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب (ص ٣٠) من نسخة مصورة بدار
 الكتب المصرية تحت رقم ٥٦٣ قراءات) : « ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه
 حرفاً حلقياً ؛ فيجيزون فيه الفتح ، وإن لم يسمعه ؛ كالبحر والبحر ، والصخر والصخر ، وماأرى
 القول من بعد إلا معهم والحق فيه إلا في أيديهم ، وذلك أني سمعت عامة عقيل تقول ذلك شائعا غير
 مستكره ، ولا نقف فيه ، حتى لسمعت الشجري (هو أعرابي كان أبو الفتح يأخذ عنه) يقول :
 أنا محجوم ، بفتح الحاء ، وليس أحد يدعى أن في الكلام مفعولاً ، بفتح الفاء ، وسمعته مرة يقول

وقوله :

١٣٥ — أَمُنَجَزْ أَنْتُمْ وَعَدًا وَثِقْتُ بِهِ أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ ؟

وقد قال له الطبيب مص التفاح وارم بثقله : لقد كنت أبني مصه وعليه تغذو ، بفتح الغين ، ولا أحد يدعى أن في الكلام يفعل ، بفتح الفاء « اه

المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها ، أهم باقون في مكانهم أم اعتزموا أن يرتحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نواوا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبقى بعدهم ولا يلحق بهم

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، وقاطن : مبتدأ « قوم » فاعل لقاطن سد مسد

خبره ، ولكون المبتدأ مع فاعله المعنى عن الخبر في قوة الفعل والفاعل حسن أن يعطف على جملة

بأمر المعادلة جملة فعلية وهى قوله « أم نواوا ظعننا » وأم : حرف عطف ، ونواوا : فعل وفاعل ،

وظعننا : مفعول به « إن » شرطية « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط ، وواو الجماعة فاعله

« فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة

جواب الشرط في محل جزم « من » اسم موصول في محل جرب بالإضافة إلى عيش ، وجملة « قطنا »

من الفعل وفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « من » الموصولة ، والألف للإطلاق ، وليست للتننية

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث سد الفاعل — وهو قوله « قوم سلمى » —

مسد خبر المبتدأ — وهو قوله « قاطن » — لكونه وصفا يشبه الفعل ، وقد اعتمد على الاستفهام

فصار شبهه بالفعل قويا . وبيان ذلك أن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف التي تقع

مبتدأ قد أشبهت الفعل من حيث المعنى ، لدالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل ، وهى في طبيعتها

أسماء تقبل علامات الاسم ؛ فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى حقيقة أمرها

وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ؛ ثم ترجع ثانيا

هذين الوجهين ، بسبب دخول حرف النفي وحرف الاستفهام عليها ؛ وذلك لأن الأصل في النفي

والاستفهام أن يكونا بالنظر إلى أوصاف الدوات ، لا بالنظر إلى الدوات أنفسها ؛ لأن الدوات يقل

أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الدوات وأحوالها هو الفعل ؛ لاجرم كان الأصل

في النفي والاستفهام عنه هو الفعل ، ومن ثمة لم يحز المصريون الاكتفاء بفعل الوصف عن الخبر

إلا إذا اعتمد على ما يدانى شبهه من الفعل : كالاستفهام هنا ، والنفي فيما يأتي

١٣٥ — وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لم نقف على اسم قائلها ، ولا وجدنا لها سابقا

أولاحقا

اللفظة : « منجز » اسم فاعل من قولهم : أُنجز الوعد ؛ إذا عجل الوفاء به ، وباب المجرّد

منه مثل قل « اقتفيتم » سلكتم ، وتبعتم ، تقول : قفاه يقفوه ، إذا تبعه « نهج » طريق ،

وسبيل « عرقوب » اسم رجل يضرب به المثل في خلف الوعد ، ويذكرون له قصة مشهورة ،

ويكثر ذكره في كلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ فمن النثر قولهم في المثل « شرّ ما أجاك إلى محنة عرقوب » ومن الشعر قول علقمة :

وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ كَمَوْعِدِ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرِبِ
وقول جبيهاء الأشجعي :

وَعَدْتُ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدِ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرِبِ
وقول كعب بن زهير في لاميته :

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ

المعنى : يستفهم من قوم كانوا قد وعدوه شيئا ؛ ليقين ما اعتزموه ، فيقول لهم : هل أنتم على نية الوفاء بما وعدتم ، أم أنكم قد نويتم الإخلاف ؟

الإعراب : « أمنجز » الهمزة للاستفهام ، منجز : مبتدأ « أنتم » فاعل سدّمسد الخبر ، ومنجز اسم فاعل يعمل عمل فعله المتعدي « وعدا » مفعول لمنجز ، وجملة « وثقت به » في محل نصب صفة لقوله وعدا « أم » عاطفة ، وجملة « اقتفيتم » من الفعل وفاعله لا محل لها عطف على الجملة الابتدائية وفي هذا العطف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق . وقوله « جميعا » منصوب على الحال من الضمير البارز الواقع فاعلا في قوله « اقتفيتم »

الشاهد فيه : قوله « أمنجز أنتم » حيث سدّ الفاعل - وهو قوله « أنتم » - مسد خبر المبتدأ - الذي هو قوله « منجز » - لكونه وصفا معتمدا على الاستفهام ، كما قررنا ذلك في الشاهد السابق ..

هذا ، والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله ، بعد اتحادهما في موضوع الاستشهاد ، من وجوه : الوجه الأول : ان اسم الفاعل في البيت السابق مأخوذ من الفعل القاصر ، وفي هذا البيت مأخوذ من الفعل المتعدي ؛ ومن ثمة نصب في هذا البيت مفعولا

الوجه الثاني : أن اسم الفاعل في البيت السابق مأخوذ من الفعل الثلاثي ، وهو في هذا البيت مأخوذ من المزيد على الثلاثي

الوجه الثالث : أن الفاعل الذي أغنى عن الخبر في البيت السابق اسم ظاهر ، وفي هذا البيت ضمير بارز منفصل ، وهو حجة على من ذهب إلى امتناع أن يكون الضمير البارز فاعلا يسدّ مسد الخبر ؛ لأننا لو جعلنا الضمير مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما للزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع ، وهو لا يجوز ، ومثله في الرد على المانعين قوله تعالى : (أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتِ يَا إِبْرَاهِيمُ) إذ لو جعل « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين « راغب » وما يتعلق به - وهو قوله

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به .
ثم لافرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ،
ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا في الرفع
بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(وَكَاسْتِفْهَامِ) في ذلك (النَّفْيُ) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو ما ، ولا ،
وإن ، أو اسماً ، وهو غير ، أو فعلاً ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه
اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد « غير » يجزى بالإضافة ، و « غير »
هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفي بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

« عن آلهتى » بأجنبي ، وهو « أنت » ؛ إذ المبتدأ أجنبي بالنسبة للخبر ، لأنه لا عمل للخبر فيه
على الراجح ، ولا يلزم على جعل « أنت » فاعلاً شئ من ذلك ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى عامله غير
أجنبي ؛ لأن راغب حينئذ عامل في أنت ، ومثلهما قول الشاعر : * خَلِيلِي مَا وَافٍ . . إلخ *
وسياتى مشروحاً بعد هذا ؛ وقال ابن قاسم : « إن مثل هذا البيت في الرد على من أنكرو وقوع
الفاعل المغنى عن الخبر ضميراً قول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَدَى عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

واعترضه الدماميني بأن الفصل في مثل هذا الموضع واجب ، ونقول : إن وجوب الفصل إنما هو
بالنظر إلى الضمير المتصل ، ولا يمكن أن يدعى مبدع امتناع وضع الاسم الظاهر في هذا الموضع
١٣٦ — وهذا الشاهد أيضاً مما لم يتيسر لنا الوقوف على قائله

اللفظة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء — إذا أكمل « عهدي » العهد بين
الرجلين : توثق ما بينهما ، وفى الأساس : عهد إليه — وبابه فهم — واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط
عليه « أقاطع » أهجر ، وأترك مودته

المعنى — يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على أعدائى وتقاطعا من أقاطع من الناس
من أجلي ؛ فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد ؛ لأن من علامة الصدق فى المحبة أن
يكون الصديق لصديق صديقه صديقاً ولعدو صديقه عدواً

المرعاب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو
مضاف لياء المتكلم « ما » نافية « واف » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من
التقاء الساكنين « بعهدى » متعلق بواف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف سد مسد

ومن النفي بغير قوله :

١٣٧ - غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُوْ وَلَا تَغْتَرِّرْ بِعَارِضِ سَلَمٍ

خبره « إذا » ظرف للزمان المستقبل « لم » نافية جازمة « تكونا » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، والألف ضمير الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بقوله « تكونا » واللام للتعليل « على من » متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وجملة « أقطع » من الفعل المضارع وفاعله المستتر لاجل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بعلى

الشاهد فيه : قوله « ماواف . . . أتما » حيث سد الفاعل - وهو الضمير البارز المنفصل الذى هو أتما - مسد خبر المبتدأ - وهو واف - ليكون المبتدأ وصفا معتمدا على النفي ، وفيه الرد على من أنكر أن يكون الفاعل الذى يسد مسد الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز ههنا أن يكون الوصف خبرا مقدما والضمير مبتدأ مؤخرا ؛ لاختلافهما إفرادا وتثنية ، فلم يبق إلا ما ذهبنا إليه قال ابن هشام : « وقوله تعالى : (أرأغب أنت عن آلهتى) وقول الشاعر :

✽ خليلي ماواف بعهدى أتما ✽ مما يقطع به على بطلان قول من ذهب إلى امتناع أن يرفع الوصف المكتنى بفاعل ضميرا منفصلا ؛ وذلك لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدى فى البيت إلى الإخبار بالواحد عن الثنى ، وفى الآية إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي » اهـ

وقال الدمامينى رحمه الله : « وقد أجيب عن الأول بأنه يجوز أن يكون « أتما » مبتدأ وخبره الجملة الشرطية مع جواب الشرط المحذوف المدلول عليه بقوله ماواف بعهدى ، والتقدير : أتما يا خليلي إذا لم تكونا لى على من أقطع فما أحد واف بعهدى » اهـ ، أى : فتكون « ما » نافية ، و « واف » مبتدأ ، وقوله « بعهدى » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « أتما » مبتدأ ، والجملة بعده خبر مع ما ذكره . وهذا تكلف وإطالة فى التقديرات

ثم قال : « ويحجب عن الآية بأن قوله تعالى « عن آلهتى » لا يتعلق بقوله راغب المذكور فى الآية ، وإنما يتعلق بمحذوف مماثل ، والتقدير : أرأغب أنت راغب عن آلهتى » اهـ بإيضاح ، وهو تكلف أيضا

١٣٧ - وهذا الشاهد أيضا لم نقف على اسم قائله

اللفظ : « لاه » اسم فاعل من قولهم : لها يلهو ، إذا ترك وسلا وروّح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، وبابه مثل قعد فى لسان أهل نجد ، ومثل تعب فى لسان أهل العالية ، والمراد هنا لازم معناه وهو الغفلة « اطرح » بتشديد الطاء ، على مثال افعل من طرحه ؛ فأحدى الطاءين فاء الكلمة والثانية منقلبة عن تاء الافعال - ومعناه اترك « سلم » بكسر السين ، وفتحها أيضا - أى : صلح وموادة ، وإضافة « عارض » إليه من إضافة الصفة للموصوف ، أى : بسلم عارض ، أى : طارىء حدث

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل هم يتربصون بك الدوائر ، ويهتبلون فيك

... ..

الفرص ؛ فلا تركز إلى الغفلة ، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادبة وترك القتال ؛ فإنهم يخادعونك بذلك ؛ ليأخذوا أهبتهم ، ويستعدوا لمنازلتك

الإعراب : « غير » مبتدأ « لاه » مضاف إليه « عداك » فاعل بلاه ، سد مسد خبر المبتدأ ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وإعراب الباقي ظاهر

الشاهد في : قوله « غير لاه عداك » حيث سد الفاعل - وهو قوله « عداك » - مسد خبر المبتدأ - وهو قوله « غير » - لكون المبتدأ مضافا إلى الوصف الذي يرفع فاعلا يغني عن الخبر ، والمبتدأ هنا دال على النفي

فإن قلت : فكيف يغني الفاعل عن خبر المبتدأ مع أن المبتدأ ليس وصفا ؟
قلت : للعلماء في ذلك ثلاثة تخريجات :

أحدها : - وهو أحسنها ، وذهب إليه المحقق الرضی ، تبعه ملك النحاة الحسن بن أبي تزار ، ولابن السجري - أنه لما كانت كلمة « غير » تدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وجرت من أجل ذلك مجرى حرف النفي ، وكانت مضافة إلى الوصف الذي من شأنه أن يكتفي بمرفوعه ، وقد علم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ؛ بدليل اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، والبناء ، ونحو ذلك مما ستعرفه في باب الإضافة ، فلما كان هذا هكذا جعل قوله « غير لاه عداك » بمنزلة أن تقول « ماله عداك »

الثاني : - وهو توجيه ابن جني ، وتبعه عليه ابن الحاجب - أن كلمة « غير » ليست بمبتدأ كما ذكرنا ، وإنما هي خبر مقدم والوصف مضاف إليه ، والمرفوع الذي ندعي أنه فاعل هو عندها مبتدأ مؤخر ، فاصل التقدير عندها « عداك غير لاه » وذلك من الخطأ بحيث لا يخفى ؛ فإن المبتدأ على زعمهما جمع ، فكيف يخبر عنه بالمفرد ؟ وأنت خير بأتهما قد أرادا التخلص من أيسر الأمور وأهونها فوقها في أمر لا يذهب إليه أحد ؛ فإن مطابقة المبتدأ للخبر مما أجمعوا على لزومه في غير ما استثنوه بالإجماع أيضا ، وهذا يخرج به الشاهد عما جئ به ههنا له

الثالث : - وهو توجيه ابن الحشاب - أن كلمة « غير » ليست بمبتدأ كأنذهب إليه ، وليست خبرا مبتدؤه المرفوع بعده كما ذهب إليه ابن جني ، وإنما هي خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أنت غير لاه عداك ، وفيه تكلف ، وذلك لأن الأصل عدم الحذف ، وكل تخريج لا يحوج إلى ادعاء مقتر لم يذكر في الكلام فهو أولى بالرعاية من التخريج الذي يحوج إليه ، وهذا أيضا يخرج البيت عما سبق له

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرنا قول أبي الطيب المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

وقوله :

١٣٨ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نَحْوُ فَأَنْزَ أُولُو الرِّشْدِ) وهو قليل جدا ، خلافا للأخفش والكوفيين ، ولا حجة في قوله :

١٣٨ - البيت لأبي نواس الحسن بن هانيء الحكي ، وبعده قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْحَيْنِ

والحسن بن هانيء من شعراء الدولة العباسية مدح الرشيد والأمين ؛ فهو ممن لا يحتج بقوله ، وإنما ذكر الشارح هذا البيت للتمثيل

اللفظة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف ، وهو الحزن ، وبابة طرب ، وزعم ابن الحشاش أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور والعسور بمعنى اليسر والعسر ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف في بيان الشاهد منشأ هذا القول وردّه

المعنى : إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تناولوها هموم ، وأحزان تأتى من ورأها أحزان

الاعراب : « غير » مبتدأ « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل له أغنى عن خبر المبتدأ - الذى هو غير - لكون المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، وجملة « ينقضى » مع فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بـ ينقضى « والحزن » معطوف على الهم

الشاهد فيه : قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أغنى النائب عن الفاعل - وهو قوله « على زمن » - عن خبر المبتدأ - الذى هو قوله « غير » - لكونه مضافا إلى وصف يكتفى بالرفوع عن الخبر ، مع أن المبتدأ دال على النفى

وخرجه ابن جنى على أن « غير » خبر للمجرور بعن - وهو زمن - وزعم أن أصل الكلام « زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه » فقدم « غير » وما بعدها ، وحذف الموصوف - وهو « زمن » - وأبقى صفته ، فصار الكلام « غير مأسوف عليه ينقضى بالهم والحزن » ولزم أن يعود الضمير المجرور بعلى على غير مذكور ؛ فوضع الظاهر مكانه ، وفيه من التكلف والدعاوى المخالفة للظاهر ما لا يسوغ ارتكابه

وزعم ابن الحشاش أن « غير » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « أنا غير مأسوف ... إلخ » ولذلك اضطر إلى أن يذهب إلى أن « مأسوف » مصدر أريد به اسم الفاعل : أى أنا غير آسف ، وأنت ترى آثار التكلف ظاهرة عليه ؛ لما يلزم عليه من ادعاء استعمال صيغة اسم المفعول فى معنى المصدر ، وهو مما اختلف العلماء فى ثبوته ، وعدم الاكتفاء بذلك حتى يضم إليه أمرا آخر ، وهو أن يكون هذا المصدر مرادا منه اسم الفاعل

١٣٩ - خَيْرُ بَنُو لَهْبٍ فَلَانَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لَهْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

١٣٩ - نسب العلماء هذا البيت لرجل من طيء ، ولم يعينوه

اللفظ : « خير » اسم فاعل ، مأخوذ من الخبرة ، وهي العلم بالشيء ومعرفته « بنو لهب » بكسر فسكون - جماعة من بني نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزر قوم ، قال في اللسان : « وبنو لهب : قوم من الأزد ، ولهب : قبيلة من اليمن فيها عيافة وزجر ، وفي الحكم : لهب : قبيلة زعموا أنها أعيف العرب » اه « ملغيا » اسم فاعل ، مأخوذ من الإلغاء ، وهو الإهمال ، والعيافة : زجر الطير ، وهي : أن تعتبر بأسمائها وأصواتها ومساقطها وأنوائها ، وتتفاءل بذلك : فتتشاءم وتتطير ، أو تسعد وتنأ

المعنى : إن بني لهب جدّ عليمين بالزجر والعيافة ، فاذا قال لك قائل منهم شيئا فلا تهمل مقالاته ولا تلغ ما يذكره لك ؛ وفي ضد هذا المعنى يقول لبيد بن ربيعة العامري :

لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي الطَّوَارِقُ بِالْخَصَى وَلَا زَاغِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ

وقول الكميّ بن زيد الأسدي :

وَلَا أَنَا نَمْنُ يَزُجُّ الطَّيْرَ هُمُ أَصَاحُ غُرَابٍ أَمْ تَعْرِضَ ثَعْلَبُ
وَلَا السَّانِحَاتُ الْبَارِحَاتُ عَشِيَّةَ أَمْرٍ سَلِيمُ الْقَرْنِ أَمْ مَرَّةَ أَعْصَبُ

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء به ، وهو نكرة ، أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل لخبر أغنى عن الخبر ، وستعرف ما في هذا الإعراب « مقالة » مفعول به لقوله ملغيا « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة « مرّت » من الفعل والفاعل المستتر فيه العائد على الطير لا محل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد في : استشهد الكوفيون والأخفش من البصريين ومن رأى رأيهم من العلماء كابن مالك ؛ بهذا البيت ، على أنه لا يشترط في اكتفاء الوصف المبتدأ بمرفوعه عن الخبر أن يتقدّمه نفي أو استفهام ، واحتجوا بهذا البيت ، وهو يخالف ما ذهب إليه جمهرة البصريين ، وجريا على الاحتجاج بهذا البيت جعلنا كما جعل الكوفيون ومن معهم قوله « خير » مبتدأ ، وقوله « بنو لهب » فاعلا أغنى عن الخبر ، كما ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يمنعون ذلك ، ويذهبون إلى أن قوله « خير » خبر مقدّم ، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر ؛ وهو الراجح الذي ينصره الدليل

فإن قلت : فكيف يكون هذا مع أن خبرا مفرد و بنو لهب جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمفرد عن الجمع ؛ لأن من شرط المبتدأ مع خبره أن يكونا متطابقين : إفرادا ، وتثنية ، وجمعاً ؛ !

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إنه ليس كل مفرد يمتنع أن يخبر به عن الجمع ، بل بعض المفردات يصح أن تقع أخبارا عن مبتدآت هي جموع : من ذلك المصدر ، أفلست تقول : « محمد

لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حدّ « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ » وقوله :

١٤٠ — * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل « ومثله رضا ، وصوم ، وفطر ، وما أشبهه ؛ وأنت إذا قلت ذلك لم ينكر عليك منكر ، وإذا ثبت هذا بطل عموم قواكم « إنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع » ثم إنا بعد هذا ندعى أن قوله « خير » في البيت من المفردات التي يصح الإخبار بها عن الجمع ؛ من جهة أنه على وزن فعيل ، وفعيل من أوزان المصادر كالذميل والصهيل ، وقد علمت أن المصدر يخبر به عن الواحد والجمع بلفظ واحد ؛ فيعطى ماهو على زنة المصدر حكم المصدر ، وقد ورد كثيراً الإخبار بهذا البناء عن الجمع والمؤنث بلفظ الواحد المذكور : من ذلك قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) أى : مظاهرون ، أى : معينون ومساعدون ، ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) وقول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
وقول الآخر :

نَصَبَ الْهَوَى ثُمَّ أَرْتَمَيْنِ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ ، وَهُنَّ صَدِيقُ
وقول الآخر :

لَعَمْرِي لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَى النَّأْيِ وَالنَّوَى بِكُمْ مِثْلُ مَا بِي إِيَّاكُمْ لَصَدِيقُ
وأشدد أبو زيد والأصمعي لقعب ابن أم صاحب :

مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ دِينٌ ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَقْلٌ إِذَا اتُّمِنُوا
فوصف به الجمع ، والوصف أخو الخبر ؛ إذ ليس الخبر إلا وصفاً للمبتدأ ، وكل ذلك يدل على ما أسلفناه ، ويؤيد ما ذهب إليه البصريون من أنه لا حجة في هذا البيت الذي ساقه الكوفيون شاهداً لما زعموه

ولعل من دواعي تجويز الكوفيين أن يرفع الوصف فاعله المكتفي به من غير اعتماد ؛ أنهم لا يجيزون تقدّم الخبر على المبتدأ مطلقاً ، وستأتى هذه المسألة مشروحة في تعليقاتنا على شواهد هذا الباب إن شاء الله

ومثل بيت الشاهد في الاستشهاد للكوفيين وردّه قول زهير بن مسعود الضبي :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الثُّوبُ قَالَ : يَا لَا

١٤٠ — لم أقف لهذا الشاهد على تكملة ، ولا رأيت أحداً من العلماء نسبته إلى قائل معين اللفظ : « صديق » هو المصادق لك الذي يصفيك وداده ، ويقال بهذا اللفظ للواحد والجمع

والمؤث ، وفي التنزيل : (فما لنا من شافعين ولا صديق حميم) فاستعمله جمعا ، ألا تراه عطفه على الجمع ، « ونقل الجوهرى أنه يقال للواحدة : صديقة ؛ بالهاء ، وكونها بالهاء هو القياس ، لكن الاستعمال الفاشى على خلافه » اه من شرح القاموس بتصرف . وبيانه أن فعلا بمعنى فاعل ليس مما يستوى فيه المذكر والمؤث ؛ فقياسه أن يقال للمذكر بغير تاء ، وتزاد عليه التاء إذا أردت المؤث ، تقول : هذا رجل رضى البال ، وهذه امرأة رضية البال ؛ وصديق معناه معنى الفاعل ؛ فكان حقه أن يحىء بالتاء للمؤث ، لكننا وجدناهم يصفون الأنثى بهذه الكلمة من غير تاء ، ويخبرون بها عنها من غير تاء ، كما ذكرنا من الشواهد في شرح الشاهد السابق ، والسر في الخروج عن القياس في هذا اللفظ أنهم حملوه على عدو ، وعدو يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤث المفرد والثني والجمع ، نحو قوله تعالى : (فإنهم عدو لى إلا رب العالمين) وقوله جل ذكره : (وهم لكم عدو) وقوله تعالت كلمته : (فإن كان من قوم عدو لكم) وقوله : (كانوا لكم عدوا مبينا) وإنما كان عدو بلفظ واحد لأن فعولا إذا كان بمعنى فاعل كان كذلك ، مثل رجل صبور ، وإنما حمل صديق على عدو لأنه ضده ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ؛ ومن فروع حمل الشيء على ضده أنهم جمعوا عجفاء وأعجف على عجاف ، نحو قوله تعالى : (يا كهنت سبيع عجاف) مع أن قياس أفعل وفعلاء أن يجمعا على فعل ، مثل أحمر وحمرأ وحمر ، ولكنه لما كان السمين والسمينة ضد الأعجف والعجفاء ، والسمين والسمينة يجمعان قياسا على سمان ، مثل ظريف وظراف وكريم وكرام ؛ حمل الأعجف على السمين ؛ فجمع جمعه ، ومن فروعه أيضا أنهم عدوا رضى بعلى في نحو قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبْنِي رِضَاهَا

وقياسه أن يعدى بعن ، كما في قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين) وإنما عدوه بعلى حملا له على سخط الذى هو ضده ؛ ومن ذلك « نسى » علقوها عن العمل بالاستفهام في نحو قول الشاعر :

وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَىِّ رِيحِ الْأَعْصِرِ

مع أن المعروف المتقرر عندهم أن التعليق خاص بأفعال القلوب ، وليس « نسى » منها ، ولكنهم حملوا نسى على علم ؛ فعلقوا الأول كما علقوا الثانى عن العمل في قول لبيد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَكُنَّائِيَنَّ مَنِّيَّتِي إِنْ الْمَنَائِي لَا تَطْلُبُ سِهَامَهَا

وهكذا مما لا يحصى ، وبما تجده أصلا مقررًا في كتاب سيبويه ، وبخاصة في باب أوزان المصادر والصفات المعنى : إن الغانيات يصادقن الفتيان ، وبالفن الشبان ، فإذا لاح الشيب بعارضك فلا تطمع في مودتهم ، ولا تحدث نفسك بالقرب منهم ، ومثله في المعنى قول علقمة بن عبدة :

(وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرٌ) عنه مقدم (إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) وهو التثنية والجمع (طَبَقًا اسْتَقَرَّ) أى : استقرَّ الوصف مطابقاً للمرفوع بعده ، نحو « أَقَامَنَّ الزَّيْدَانِ » ، و« أَقَامُونِ الزَّيْدَن » ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر ، إلا على لغة « أَكَلُونِ الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقاً فى الإفراد جاز الأمران ، نحو « أَقَامَنَّ زَيْدٌ » ، و« مَا ذَاهِبَةٌ هِنْدٌ »

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأٌ بِالْأَبْتَدَاءِ) وهو : الاهتمام بالأسم وجعله مقدماً ليسند إليه ، فهو أمر معنوى (كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وحده ، قال سيبويه : فأما الذى بُنى عليه شئ ، هو هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل : رافع الجزئين هو الابتداء ؛ لأنه اقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى « كَأَنَّ » لما اقتضى مُشَبَّهًا ومُشَبَّهًا به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون إتيان ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك . وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر ، وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان ، وهذا الخلاف لفظى

(وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل بقوله

فَإِنْ تَسْأَلُونِى بِالنِّسَاءِ فَإِنِّى خَيْرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِى وَدَّهِ نَصِيبٌ
يُرِدْنَ ثَرَاءَ الْمَالِ حَيْثُ عَلِمَتْهُ وَشَرَّخُ الشَّبَابِ عِنْدَهُنَّ عَجِيبٌ

الاعراب : « هُنَّ » ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر « للذى » متعلق بصديق « يشب » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة حزمه الكون ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى « الذى » ، والجملة لا محل لها صلة

الشاهد فيه : قوله « هُنَّ صديق » حيث أخبر بالمفرد - وهو قوله « صديق » - عن الجمع - وهو قوله « هُنَّ » - لكون المفرد على مثال فعيل الذى أصله أن يكون مصدرًا كالرحيل والنعيب ، وهو هنا بمعنى اسم الفاعل ، لكنه لما كان على صورة المصدر أعطى حكمه ، وقد ذكرنا لك الكثير من شواهد هذه المسألة فى شرح الشاهد السابق والذى قبله

هذا ، وقد ذكر العلامة الرضى فى شرح الشافية أنه جاء شئ من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه الذكر والأنثى ، حملا على فعيل بمعنى مفعول ، وذلك بكدير ، وسديس ، وريح خريق ، ورحمة الله قريب ، والأصل فيه ما ذكرنا

(كَأَنَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) فلا يرد الفاعل ونحوه

(وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجمله ، كبر ، وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهي فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ، أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَامَ » ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) (الْمَبْتَدَأِ) (الَّذِي سَبَقَتْ) خبرا (لَهُ) ليحصل الربط

وذلك بأن يكون فيها ضميره ^(١) : لفظا كما مثل ، أو نية ، نحو « السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدِرْهِمٍ »

(١) إذا كان الرابط من جملة الخبر ضميرا ؛ فقد يكون هذا الضمير مرفوعا ، وقد يكون

منصوبا ، وقد يكون مجرورا

فإذا كان مرفوعا فقد يكون مبتدأ ، نحو قولك : محمد هو القائم ، بناء على بعض المذاهب ، وقد يكون فاعلا ، نحو قولك : محمد ضرب غلامه ، ونحو قولك : الحمدان يقومان ، ونحو قولك : المخلصون يقومون بواجباتهم ؛ وقد يكون نائب فاعل ، نحو قولك : محمد قتل ظلما ، ونحو قولك : الحمدان يحمران الخبر بظالمهما ؛ وقد يكون اسما لكان أو إحدى أخواتها ، نحو قولك : إبراهيم كان معنا أمس ؛ ونحو ذلك

وإذا كان منصوبا فقد يكون ناصبه فعلا ، نحو قولك : محمد ضربه خالد ، وقد يكون ناصبه وصفا ، نحو قولك : محمد أنا الضارب ، وقد يكون ناصبه حرفا ، نحو قولك : محمد إنه رجل فاضل وإذا كان مجرورا فقد يكون مجرورا بحرف جر ، نحو قولك : محمد أخذت عنه الأدب ، وقد يكون مجرورا بالإضافة ، نحو قولك : محمد أبوه عالم

ومتى علمت هذا التفصيل فاعلم أن العلماء قد اختلفوا في جواز حذف الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ

فذهب سيبويه رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجوز حذف الضمير الرابط مطلقا ، سواء أكان مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا

وقدرت العلماء ذلك عليه ، وأجازوا حذفه ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بورود مثله في فصيح الكلام ؛ من ذلك قوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) فإن جملة « إن ذلك لمن عزم الأمور » خبر عن المبتدأ الذي هو « من » الموصولة ، والتقدير : إن ذلك منه - إلخ ولتدع أن يدعى أن هذه الآية ليست مما حذف فيها الرابط ، بل الرابط هو اسم الإشارة ، وهو عائذ على الصبر والغفران اللذين يدل عليهما قوله سبحانه « صبر وغفر » وكأنه قيل : الذي صبر وغفر إن صبره وغفرانه لمن عزم الأمور

وذهب الفراء إلى أن العائد المنصوب يجوز حذفه ، بشرط أن يكون المبتدأ لفظ « كل »

أى : منوان منه ، أوخلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْنَبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسَّهُ مَسُّ أَرْنَبٍ وَرِيحُهُ رِيحُ زَرْنَبٍ ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى » أى : مأواه ، والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المس له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَائِمٌ » وهو فاسد أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ »

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو « زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » إذا كان « أبو عبد الله » كنية له

أو كان فيها عموم يشملها ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ — * فَأَمَّا الْقِتَالُ لِقِتَالٍ لَدَيْكُمْ *

وأن يكون ناصبه فعلا ، نحو قوله تعالى : (وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى) فى قراءة من رفع « كل » ، وتقديره : وكل وعده الله الحسنى ؛ ومثله قول أبى النجم العجلي :

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعَى عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فى رواية من رفع « كله » ، وتقديره : كله لم أصنعه ؛ فكله : مبتدأ ، وجملة « لم أصنع » خبره ، وقد حذف منها الرابط كما رأيت تقديره ، ومثله قول الشاعر :

ثَلَاثَ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً نَعُودُ

فكلهن : مبتدأ ، وجملة « قتلته عمدا » خبره ، والرابط محذوف ، وتقديره : كلهن قتلته عمدا

وذهب المحقق الرضى والأستاذ ابن مالك إلى جواز حذف العائد المحرور ، بثلاثة شروط : الأول : أن يكون الجار حرفا دالا على التبعيض ، وأن يكون الخبر جملة اسمية ، وأن يكون المبتدأ فى الجملة الاسمية الخبر بها بعض المبتدأ الأول ، ودليلهما على ذلك مجيئه عن العرب فى كلام لا ضرورة فيه ، نحو قولهم : البر الكبر بستان ، وقولهم : السمن منوان بدرهم ، وقولها : زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب ، وتقدير الكلام عندهما : البر السكر منه بستان ، والسمن منوان منه بدرهم ، وزوجى المس منه ، وحملنا عليه قوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) أى : إن ذلك منه

١٤١ — هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي ، وعجزه :

* وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ *

وقبل هذا قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُدُونُ سُودَانَ عِظَامُ الْمَنَّاكِبِ

اللفظة : « قُدُون » جمع قد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - وهو الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : القمد : الشديد الصلب القوى ، وباب فعله نصر « سودان » جمع سود الذى هو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، كذا قال البغدادى « عراض » - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فسكون - وهو الناحية « المواكب » يروى بالواو ، وبالراء المهملة ؛ فأما الأول فهو جمع موكب - بفتح الميم وكسر الكاف - وهم الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركب الإبل للزينة ، ويقال : أوكب - إذا لزمهم ، وأما الثانى فذكره البغدادى وفسره بنفس ما ذكرناه فى تفسير الأول

المعنى : يهجو بنى أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركب الإبل الذين لا يقاتلون ؛ لذلك فضحتم قريشا بانتسابكم إليهم بسبب فراركم وتوليكم ، مع أن صوركم صور الشجعان أصحاب السيادة

الإعراب : « فأما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسم لا « لديكم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وجملة « لا » مع اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك ونصب ، واسمها محذوف ، وتقدير الكلام « ولكنكم سيرا - إلح » وقوله « سيرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره « تسIRON سيرا » وجملة ذلك الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر لكن ، ولوجعلت قوله « سيرا » اسم لكن وخبرها محذوفا على أن يكون تقدير الكلام « ولكن لكم سيرا » لكن سائغا جائزا

الشاهد فيه : قوله « فأما القتال لا قتال لديكم » حيث أوقع جملة « لا » مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ ، مع أنه ليس فى هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول ، وبعبارة أخرى : ليس فى جملة الخبر أحد الروابط الثلاثة المعروفة ، فلو كانت الروابط قاصرة على هذه الثلاثة لخلت جملة الخبر حينئذ من الرابط ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك ؛ ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أنه إذا كانت جملة الخبر عامة بحيث تشمل المبتدأ اكتفى بذلك العموم رابطا يربطها به ، وبيان ذلك فى البيت أنه قد علم أن « لا » النافية للجنس العاملة عمل « إن » تدل على أن النفى مستغرق لجميع أفراد اسمها ، ومن أفراد اسمها النفية القتال الأول الذى هو المبتدأ الخبر عنه بجملة لا ؛ فجملة الخبر عامة بسبب لا

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لَارَجُلٌ فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ، فالأولى أن يخرج المثل على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ، وعلى أن « أَل » في فاعل « نَعَمْ » للعهد لا للجنس .
أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء ، نحو « زيد مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ — وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَيْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ

ومثل هذا البيت قول ابن ميادة — وهو من أبيات سيبويه — (ج ١ ص ١٩٣) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمٍّ جَعَدَرٍ سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

أنشد سيبويه هذا البيت بنصب « فأما الصبر » على لغة الحجازيين على أنه مفعول له ، وقال : « وأما بنو تميم فيرفعون » ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب الصبر على المفعول له ، والتقدير : مهما ذكرت للصبر لي ومن أجله فلا صبر لي ، ولو رفع بالابتداء لكان حسنا ، ويكون التقدير : فأما الصبر عنها فلا صبر اه ، والاستشهاد به ههنا على رواية الرفع ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

قال ابن جني في بيت ابن ميادة : « قوله لا صبر بمنزلة قولهم : نعم الرجل زيد ، وذلك أن الصبر عنها بعض الصبر لاجمعه ، وقوله : فلا صبر ؛ نفي للجنس أجمع ؛ فدخل الصبر عنها — وهو البعض — في جملة مانعي من الجنس ، كما أن زيدا بعض الرجال » اه

وقد ردّ الشارح ذلك بما لا نوافقه عليه ، لأن ما ادعى لزومه على هذا المذهب غير موافق لما ذكره ؛ فإنك ترى في عامة ما روينا من الشواهد أن لفظ العام هو بعينه لفظ الخاص الواقع مبتدأ ؛ وإنما جاء العموم من خارج عنه ، بخلاف ما ذكره

واعلم أن في شاهدنا وفي البيت الثاني الذي روينا لك ضرورة حذف الفاء من تالي تلو « أما » الشرطية ، الذي هو جوابها ، وكان من حقه أن يقول : فأما القتال فلا قتال — إلخ ، ويقول : فأما الصدور فلا صدور لجعفر إلخ ، وستعرف ذلك : في خاتمة هذا الباب ، وفي الكلام على « أما » إن شاء الله

١٤٢ — هذا البيت لدى الرمة — غيلان بن عقبة — من قصيدة له أولها :

أَدَارًا بِحُزْوَى ؛ هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَهَاءُ الْهُوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

وقبل بيت الشاهد قوله :

يَلُومُ عَلَى مَيِّ خَلِيلِي ، وَرُبَّمَا يَجُورُ إِذَا لَامَ الشَّفِيقُ وَيَخْرُقُ

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي البيت ، وبعده :

وَلَوْ أَنَّ لَقْمَانَ الْحَكِيمَ تَعَرَّضَتْ لِعَيْنِيهِ مِثْلُ سَافِرٍ كَادَ يَبْرُقُ

اللفظة : « حزوى » بضم الحاء وسكون الزاى - موضع بنجد فى ديار تميم ، وقال الأزهرى : جبل من جبال الدهناء مررت به ، وقال محمد بن إدريس بن أبى حفصة : حزوى بالجمامة وهى نخل بنجداء قرية بنى سدوس ، وقال أيضا : حزوى من الدهناء . اهـ ، وذو الرمة يكثر من ذكر حزوى فى شعره ، ومن ذلك قوله أيضا :

خَلِيلٌ عُوْجًا مِنْ صُدُورِ الرُّوَاحِلِ بِجُوهُورِ حَزْوَى فَأَبْكِيَا فِي الْمَنَازِلِ
لَعَلَّ أَحَدَارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ رَاحَةً إِلَى الْقَلْبِ ، أَوْ يَشْفِي نَجْمَ الْبَلَابِلِ

« هجت » أثرت « عبرة » دمعة « يرفض » قال فى اللسان « وارفُضَ الدمع ارفضاضا وترفض ؛ سال وتفرق وتتابع سيلانه » اهـ ، وكل ماذهب متفرقا فهو مرفُضٌ « أو يترقرق » أى : يدور فى حملاق العين ولا ينزل ، وقيل : أن يجرى جريانا سهلا ، من قولهم : ترقق السحاب « يخرق » مضارع خرق - من باب علم يعلم - ومعناه حمق وجهل ، أو اشتد ولم يرفق ، وتقول : خرق بالشئ ، إذا جهله ولم يحسن عمله « إنسان عيني » هو المثال ، وهو النقطة السوداء التى تبدو لامعة فى وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يحجم » يكثر « يبرق » مضارع برق - من باب علم ، ويأتى من باب نصر - ومعناه تحير ودهش فلم يبصر ، وفى التنزيل : « فإذا برق البصر » قرئ بكسر الراء على أنه من باب علم ، وافتحها على أنه كنصر

الإعراب : « إنسان عيني » مبتدأ ، ومضاف إليه « يحسر الماء » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « تارة » منصوب على أنه مفعول مطلق ، ومثله مرة وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى « إنسان عيني » الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر « وتارات » معطوف على تارة « يحجم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وتارات هو - أى إنسان عيني - يحجم الماء « فيغرق » الفاء عاطفة ، يغرق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير « إنسان عيني » الذى قدرناه مبتدأ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر الشاهر فم : قوله « وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو . . . ويحجم فيغرق » حيث وقعت جملة الخبر - وهى قوله « يحسر الماء » ، وقوله « يحجم » - خالية من الضمير العائد إلى المبتدأ - وهو قوله « إنسان عيني » والضمير الذى قدرناه مبتدأ فى إعراب البيت - اكتفاء بوجود الضمير الذى يعود للمبتدأ فى الجملة المعطوفة على جملة الخبر بالفاء ، وهذه الجملة المعطوفة هى قوله « فيبدو » وقوله « فيغرق » فإن الضمير المستتر فى « يبدو » عائد إلى « إنسان عيني » والضمير المستتر فى « يغرق »

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَ هِنْدٌ وَوَرِيْهَا » . وإما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام »

(وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى * بِهَا) عن الرابط (كَنُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي : مبتدأ ، وجملة « الله حسي » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

(و) الخبر (الْمُرْدُ الْجَامِدُ) منه (قَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافا للكوفيين ، (وَإِنْ * يُشْتَقُّ) المفرد ، بمعنى يصابغ من المصدر ليدل على متصف به ، كما صرح به في شرح التسهيل (فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكْرِنٌ) يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ، فهي من الجوامد ، وهو اصطلاح

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شجاع ، و « عمرو تيمى » أى : مُنْتَسِبٌ إلى تميم ، و « بكر ذو مَلٍّ » أى : صاحب مال ، ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ

عائد إلى الضمير الواقع بمبتدأ ، وإنما كان ذلك جائزا لأن الفاء للسببية ، فهي تعطف المسبب على السبب كما هنا ، فأشبهت الجملتان المعطوفة والمعطوف عليها من أجل ذلك جملة الشرط والجزاء ، وأنت خبير بأنه يجوز أن تخلو إحداها من الضمير العائد إلى المبتدأ اكتفاء بوجود هذا الضمير في الجملة الأخرى ، فلو قلت : محمد إذا حضر على أكرمه ، أو قلت : محمد إذا حضر سافر على ؛ جاز التعبيران جميعا ، مع خلوق جملة الشرط في الأول وجملة الجواب في الثاني من ضمير المبتدأ ، اكتفاء بوجوده في إحداها

وكان هشام يجيز ذلك مع واو العطف كما أجازته الجمهور مع فائه ، وذلك مبنى عنده على أن الواو لمطلق الجمع في عطف الجمل كما هي في عطف المفردات ، والجمهور على خلاف ذلك وفي كلام الرضى ما يفيد أن المدار على أن يكون بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها ارتباط واقتران ، ولا نظر إلى العاطف ، بل يجوز أن يكون العاطف « ثم » كما يجوز أن يكون الواو أو الفاء

الثاني : يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ، ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا ، فألف « قَأْمان » وواو « قَأْمون » من قولك : « الزيدان قَأْمان » ، و « الزيدون قَأْمون » ليستا بضميرين كما هما في « يَقُومان » و « يَقُومُون » ، بل حرفا تثنية وجمع وعلامة إعراب

(وَأَبْرَزْنَهُ) أى : الضمير المذكور (مُطْلَقًا) أى : وإن أُمِنَ اللبس (حَيْثُ تَلَا) الخبر (مَا) أى : مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى : معنى الخبر (لَهُ) أى : لذلك المبتدأ (مُحْصَلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضارية زيد ومضروبية عمرو : « زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ » فضاربه : خبر عن عمرو ، ومعناه - وهو الضارية - لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك ، ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ، ومثال ما أُمِنَ فيه اللبس « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ، و « هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ » فيجب الإبراز أيضا ، لجريان الخبر على غير من هوله ، وقال الكوفيون : لا يجب الإبراز حينئذ ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٤٣ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

١٤٣ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل

« ذرا » بضم ففتح - جمع ذروة ، وهى أعلى الشيء ؛ فمن ضم ذال المفرد فالجمع مضمومها نحو مدية ومدى وقربة وقرب ، ومن كسر ذال المفرد فقياس الجمع كسرهما أيضا ، نحو فرية وفري ومرية ومرى وقربة وقرب ، وذروة المجد : أعلى خصاله وأرفع خلاله « بانوها » جمع بان ، وهو اسم فاعل من بنى البيت ونحوه بينيه ، وجعله العيني فعلا ماضيا مسندا إلى ضمير القوم ، وفسره بقوله : « أى : بانوا ذرى المجد ، أى : زادوا عليها وتميزوا ، يقال : بانه يبنونه وبينيه » انتهى « بكنه » كنه الشيء : حقيقته ووجهه ونهايته وغايته ، ولا يشتق منه فعل ، وقولهم اكتبه ونحوه مولد « عدنان وقحطان » أراد جميع العرب ؛ لأنهم لا يخرجون في النسب عن أحدهما الإعراب : « قومي » مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « ذرى » مبتدأ ثان « المجد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثاني ، وها ضمير الذرى مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى القوم ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلم « ذلك » اسم إشارة فى محل جر بالإضافة إلى كنه « عدنان » فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : من الصور التي يتلو الخبر فيها ماليس معناه له أن يرفع ظاهرا ، نحو « زيد قائم أبوه » فالهاء في « أبوه » هو الضمير الذي كان مستكننا في « قائم » ، ولا ضمير فيه حينئذ ، لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا .

الشاهد فيه : قوله « قومي ذري المجد بانوها » حيث استدلّ به للكوفيين ، على أن الضمير في الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له وظهر المراد لم يلزم إبراز الضمير الذي يتحملة هذا الخبر ، وبيان ذلك ههنا أن قوله « بانوها » خبر عن قوله « ذري المجد » في اللفظ ، والواقع أن الباقي ليس هو ذري المجد ، وإنما هو القوم ، وذري المجد مبنية ، فالوصف - وهو بانوها - جار على ماليس له ، ومع ذلك فإن الشاعر لم يبرز الضمير ، ارتكانا إلى وضوح المعنى وظهوره ، ولو أنه أبرزه لقال : قومي ذرا المجد بانوها هم ؛ فدلّ ذلك على ما ذهب إليه الكوفيون

واعلم أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في ذلك ليس خاصا بالخبر ، وإنما هو جار في كل وصف جرى على غير من هو له ، سواء أكان خبرا أم نعما أم حالا

قال ابن الأنباري رحمه الله (الإنصاف ص ٣١) : « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : هند زيد ضاربه هي ، لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ، وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه

واستدلّ الكوفيون بأن العرب قد جاء عنهم استعماله كذلك من غير إبراز ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَإِنَّ أُمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوَمَّةٌ وَبَيْدَاءٌ سَمَلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبَ دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوقِقُ

فقد ترك إبراز الضمير ولو أبرزه لقال : لمحقوقة أنت ، وقال الآخر :

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدَى الْحَدِيدِ عَلَى الْكُمَامَةِ

فأنت ترى أنه لم يبرز الضمير ، ولو أبرزه لقال : متقلديها هم » انتهى المقصود منه

وقد حاول البصريون أن يردّوا دلالة هذه الشواهد فتحمّلوا تحولات بعيدة ؛ من ذلك قولهم في بيت الشاهد : إن قوله « ذري المجد » ليس مرفوعا على الابتداء كما زعم الكوفيون ، وإنما هو منصوب على أنه مفعول لوصف محذوف يقع خبرا للبنداء الذي هو « قومي » ، ويكون قوله « بانوها » في البيت بدلا من ذلك الوصف المحذوف ، والتقدير : قومي بانون ذري المجد بانوها ، وأنت ترى ما في هذا التوجيه من التكلف ؛ فالحق في هذه المسألة مع الكوفيين الذين تؤيدهم النصوص الواردة عن العرب

الثاني : قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في « زيد هند ضاربه » ، ولا « هند زيد ضاربها » ولا « زيد عمرو ضاربه » تريد الإخبار بضاربة عمرو ؛ لجريان الخبر على من هو له ، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير ، لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربة زيد (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ) نحو « زيد عندك » (أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) مع مجروره ، نحو « زيد في الدار » (نَاوِينَ) متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا ، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافي أنه حذف معه ، ولا ضمير في واحد منهما ، وهو مردود بقوله :

١٤٤ — فَإِنْ يَكُ جُئْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

١٤٤ — نسب أبوحيان هذا البيت لكثير عزة ، وذكر له بيتا ثانيا ، وهو :
إِذَا قُلْتُ : هَذَا حِينُ أَسْلُوْهُ ذَكَرْتُهَا فَظَلَّتْ لَهَا نَفْسِي تَتَوَقُّ وَتَنْزِعُ
والصواب أن البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وأولها :
أَهَاجَكَ أَمْ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرْبِعُ وَدَارُ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ
وقبل البيت الشاهد قوله :

أَلَا تَتَّقِينَ اللَّهَ فِيمَنْ قَتَلْتَهُ فَأَمْسَى إِلَيْكُمْ حَاشِعًا يَتَضَرَّعُ
فَإِنْ يَكُ جُئْمَانِي البيت ، وبعده :
إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينُ أَسْلُوْهُ وَأَجْتَرِي عَلَى هَجْرٍهَا ظَلَّتْ لَهَا النَّفْسُ تُشْفَعُ

اللفظة : « المداخل » بفتح الميم والدادال المهملة وكسر الحاء - قال ياقوت : ثماد وعندها هضب ، وله سفوح ، وهو منطلق بأرض بيضاء يشرف على الريان من شرقيه ، ويقال له : ~~مداخل~~ مداخل « مربع » هو منزل القوم في زمن الربيع خاصة ، ويقولون : هذه مرابعنا ومصايفنا ، أى : حيث ترتفع ونضيف « أجراع » جمع جرع - بفتح كل من الجيم والراء - وهو الرملة المستوية التي لا تنبت شيئا ، ومثله الأجرع والجرعاء « بلقع » بفتححتين بينهما سكون - الأرض القفر التي لا شيء بها ، ومثله البلقعة بالناء « جئمانى » قال ابن منظور : « التهذيب : الجئمان : بمنزلة الجسمان ، جامع لكل شيء ، تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جئمان الرجل وجسمانه ، أى : جسده ، قال المزمق العبدى :

وَقَدْ دَعَوْا لِي أَقْوَامًا وَقَدْ غَسَلُوا بِالسِّدْرِ وَالْمَاءِ جُئْمَانِي وَأَطْبَقِي

الأزهري : قال الأصمعي : الجنان : الشخص ، والجسمان : الجسم ، قال بشر :

أَمُونًا كَذُكَّانِ الْعِبَادِيَّ فَوْقَهَا سَنَامُ كَجُنَّانِ الْبَيْتَةِ أَتْلَعُ

يعنى بالبنية الكعبة ، وهو شخص وليس بجسد » انتهى ، وقوله « النفس تشفع » أى : تنظر الإعراب : « فَإِنْ » الفاء عاطفة ، إن : شرطية « يَكْ » فعل مضارع ناقص فعل الشرط محذوم بسكون النون المحذوفة تخفيفا « جناني » اسم يك ، وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك ، و « أرض » يروى منوناً ويروى غير منون ؛ فمن رواه غير منون فقد جعله مضافا إلى « سواكم » ومن رواه منوناً فقد جعل « سواكم » صفة على تقدير مضاف أى : بأرض سوى أرضكم « فَإِنْ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة ، كما رأيت ، وهو من ألفاظ التوكيد ، وأنت تعلم أن التوكيد إذا كان مرفوعا فالمتوكد مرفوع ألبته ، وإذا نظرت إلى الألفاظ السابقة على « أجمع » لم تجد فيها ما يصلح أن يكون مؤكدا به ؛ فإن قوله « فؤادى » منصوب لأنه اسم إن ، وقوله « الدهر » منصوب على الظرفية ؛ فتعين أن يكون توكيدا للضمير الفؤاد المستتر في « عندك » ، ودل ذلك على أن الضمير ينتقل من المتعلق عند حذفه إلى الظرف والجار والمجرور

وبيان هذا أن الظرف يتعلق بمحذوف خبر إن ، وهذا المحذوف فعل أو وصف ، فهو رافع للضمير مستتر فيه على أنه فاعل له ، وأصل الكلام قبل الحذف : فإن فؤادى كائن عندك أجمع ، فلما حذف « كائن » انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه إلى الظرف

فإن قلت : فنحن نعلم أن اسم « إن » له محل رفع بدليل العطف عليه بالرفع بعد الخبر إجماعا وقبلة على ما اختاره قوم ، فهلا جعلتم قوله « أجمع » توكيدا لاسم « إن » باعتبار محله هذا ؟ قلت : قال ابن هشام : « لا يجوز ذلك ؛ لأن عامل الرفع ، وهو الابتداء ، قد زال بدخول إن التي تطلب نصب ما بعدها » اه كلامه بإيضاح ، وأنت خير بأنة لم يرفع الإشكال ، ولو قلت : إن قضية العطف بالرفع غير قضية التوكيد لكان وجهها ، غير أن في كلام المحقق الرضى ما يفيد أن العطف وغيره من التوابع بمنزلة واحدة في هذه المسألة ، وللجيب أن يمنع مسألة العطف بالرفع على اسم إن ، ويدعى أن ماورد فيها من الشواهد ، سواء أكان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده ، إنما هو من باب عطف الجمل لاعطف المفردات ، كما هو توجيه جماعة ، فإذا سلم ذلك صح الجواب

والمتعلق المنوي إما من قبيل المفرد ، وهو مافى (مَعْنَى كَأَنَّ) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة ، وهو مافى معنى (اسْتَقَرَّ) وَثَبَّتَ ، والمختار عند الناظم الأول .

قال فى شرح الكافية : وكونه اسم فاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يجوز إلى تقدير آخر ، لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يجوز إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل .
الثانى : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل ، وبعد « أَمَّا » و « إِذَا » الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو « أَمَّا عندك فَرَيْدٌ » ، و « خَرَجْتُ فَإِذَا فى الباب زيد » لأن أَمَّا وإِذَا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ، ليجرى الباب على سَنَنِ واحد

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون قوله « أجمع » توكيدا للضمير مع كونه محذوفاً مع عامله ؟ قلت : المشهور أن التوكيد يتنافى مع الحذف ، فالقول إنه توكيد لمحذوف كالجمع بين أمرين بينهما المناقاة التامة ، نعم فى كلام سيبويه والتحليل ما يفيد أنه يجوز توكيد المحذوف ، وعلى هذا لا يتم الاستدلال بالبيت ، ولا يرد به مذهب السيرافى
ومما يستدل به على تحمل الظرف للضمير قول الأحوص ولو أنه من غير هذا الباب :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

فإن قوله « ورحة الله » معطوف على الضمير المستتر فى « عليك » العائد على لفظ « السلام » ؛ لأنه متقدم فى الرتبة وإن تأخر لفظاً ، وأصل الكلام قبل كل عمل : السلام كأئن عليك ورحة الله ؛ فأخر المبتدأ ، وحذف متعلق الجار والمجرور ، ولو كان الضمير محذوفاً مع عامله للزم العطف بدون معطوف عليه ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على « السلام » لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه

فإن قلت : فالعطف بدون معطوف عليه وتقديم المعطوف ضرورتان من ضرائر الشعر ، وكذا العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد بالضمير المنفصل أو الفصل ، فأماداً تحماتم هذه الضرورة ولم تحملوا واحدة من هاتين ؟

قلت : بين المسألتين فرق ؛ فإن العطف بلا فصل قد أجازته جماعة منهم الناظم ، وقد ورد فى الشعر والنثر كثيراً ، بخلاف تقدم المعطوف ، وحذف المعطوف عليه

ثم قال : وهذا الذي دلت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لادلالة فيه ؛ لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أمّا وإذا إنما هو لخصوص الحل ، كما أن وجوب كونه فعلا في نحو « جاء الذي في الدار » ، و « كلُّ رجلٍ في الدارِ فله درهم » كذلك ، لوجوب كون الصلة وصفة التكررة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة . على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني : هل يجوز « إذا زيداً ضربته » ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جني : يلزمك إيلاء « إذا » الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتمزم الحذف ؛ ويقال مثله في أمّا ، فالحذور ظهور الفعل بعدها ، لا تقديره بعدها ، لأنهم يغتفرون في المقدّرات ما لا يغتفرون في المفوضات ، سامنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا ، لكن لانسلم أنه وليهما فيما نحن فيه ، إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فاذا في الباب زيد حصل

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل المعمول . لأننا نقول : هذا المعمول ليس في مركزه ؛ لكونه خيراً مقدماً ؛

وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضاً

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زيدٌ جالسٌ عندك » أو « نائمٌ في الدار » وجب ذكره ؛ لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ

(وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا * عَنْ جُنَّةٍ) فلا يقال « زيدٌ اليوم » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُقَدْ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبَرًا) كما في قولهم : « الهلالُ الليلة » ، و « والرطبُ شهرى ربيع » ، و « واليومُ حمرٌ ، وغداً أمرٌ » وقوله :

١٤٥ — * أَكُلَّ عَامٍ نَعَمْ تَحْوُونَهُ *

١٤٥ — نسب قوم هذا البيت لرجل من بنى ضبة ، ولم يعينوه ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد قال شرحه : إنه لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي ، كذا قال البغدادي ، وقد راجعت كتاب

سيبويه فوجدت البيت (ج ١ ص ٦٥) غير منسوب لقائل معين ؛ لا في أصل الكتاب ولا في شواهد الأعلام ، وقد روى جماعة بعد هذا البيت خمسة أبيات أخرى ، وهي :

يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ أَرْبَابُهُ نَوَكِي فَلَا يَحْمُونَهُ
وَلَا يَلْأَقُونَ طِعَانًا دُونَهُ أَنْعَمَ الْأَنْبَاءَ تَحْسِبُونَهُ
* أَيَهَاتَ أَيَهَاتَ لِمَا تَرْجُونَهُ *

اللفظة : « نعم » بفتح كل من النون والعين - اسم جنس لفظه مفرد مثل حمل وجل ومعناه جمع ، ونظيره غنم وبقر ، قال الفراء : وهو مفرد لا يؤنث ، يقال : هذا نعم وارد ، وقال الهروي : النعم والأنعام يذكرا ويؤنثان ، قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) وقال جل شأنه : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا) فأعاد الضمير عليها مذكرا في سورة النحل ، وأعاده مؤنثا في سورة المؤمنين . وقال الراغب : النعم مختص بالإبل ، وتسميته بذلك لكون الإبل عندهم أعظم نعمة ، لكن الأنعام يقال للإبل والبقر والغنم ، ولا يقال لها أنعام حتى يكون فيها إبل « يلحقه » يقال : ألحق الفحل الناقة ، إذا أحبلها « تنتجونه » تستولدونه ، يريد أنهم قوم يكثر من الغارة فيأخذون النياق وهي حوامل نهباً من أصحابها فتلد عندهم « نوكي » بفتح النون وسكون الواو - جمع أنوك ، وهو الضعيف التدبير والعمل « يحمونه » يدفعون عنه ويمنعون من أراد انتهابه « أيهات أيهات » لغة في هيها ، ويرى به قول جرير :

أَيَهَاتَ مَنَزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

المعنى : إنه لبعيد أن يدوم لكم هذا العمل ؛ لأننا سنمنعكم منه وندفعكم عنه الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : منصوب على الظرفية لإضافته للظرف ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم « عام » مضاف إليه « نعم » مبتدأ مؤخر « تحمونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة لنعم الشاشر فيه : قوله « أكل عام نعم » حيث وقع ظرف الزمان - وهو قوله « كل عام » - خبرا عن اسم من أسماء النوات ، لا من أسماء المعاني - وهو « نعم » - وقد اختلف العلماء في توجيهه : فذهب جمهورهم إلى أنه على تقدير مضاف محذوف وهو اسم معنى ، وقدر الرضى اسم المعنى بقوله : أكل عام حواية نعم ، وقدره ابن الناظم بقوله : أكل عام إحراز نعم ، وتبعه الشارح ، وقوم يقدرونه : أكل عام نهب نعم ، أو ما أشبه ذلك ؛ وذهب جماعة منهم المبرد وشارح اللب إلى

أى : طلوع الهلال ، ووُجُود الرطب ، وشُرْبُ خمر ، وإِحْرَازُ نَعَمٍ ؛ فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن مَعْنَى لا جُثَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناظم فى تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ، لحدوثها وقتاً بعد وقت ، وهذا الذى يقتضيه إطلاقه

(وَلَا يَجُوزُ الْأَبْتَدَاءُ بِالنَّكِرَةِ * مَا لَمْ تُقَدْ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتدء بها ، ولم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتدء بالنكرة إلا حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتنبعوها : فمن مُقَلِّ مُخِلٍّ ، ومن مُكثِرٍ مُوردٍ ما لا يصح ، أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخلة

والذى يظهر أنحصار مقصود ما ذكره فى الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمراً :
الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصْدَكَ غُلَامُهُ إِنْسَانٌ » قيل : ولا دخل للتقديم فى التسوية ، وإنما هو لما فى التأخير من توهم الوصف

فإن فات الاختصاص نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » و « لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ، لعدم الفائدة الثانية : أن تكون عامة : إما بنفسها ، كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمُ أَكْرَمُهُ » ، و « مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهى

أنه ليس على تقدير مضاف ؛ لأن المبتدأ له تجدد وحدث فى كل عام ؛ فأشبه فى ذلك اسم المعنى ، قال الناظم فى التسهيل : « ولا يغنى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدث وقتاً دون وقت ، أو تنو إضافة معنى إليه ، أو يعىم واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص ؛ ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقاً » انتهى بحروفه

قال أبو رجاء : فأنت ترى أنه جعل لجواز الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات ثلاثة أسباب ، ومثال الأول : الورد أيار ، والقمر الليلة ، والرطب شهرى ربيع ، ومثال الثانى : أ كل يوم ثوب تلبسه ، أ كل ساعة قائم يناديك ، أ كل عام نعم تحوونه ، واليوم خمر . ومثال الثالث : نحن فى شهر ربيع ، ونحو : فى أى الفصول نحن ؟ وإذا تبينت هذا الكلام علمت أن إطلاق الشارح فى نسبة القول بعدم التقدير إلى الناظم غير سديد

الواقعة في سياق استفهام أو نفي ، نحو « أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ ؟ » (وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ ، فَاحِلٌ لَنَا)
و « مَا أَحَدٌ أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ »
(وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديرًا ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى :
وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمَنُ مَنْوَانٍ بِدِرْهِمٍ » أى : منه ، ومنه قولهم
« شَرُّ أَهَرَّ ذَانَابٍ » أى : شر عظيم ، أو معنًى ، نحو « رُجُلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه في معنى رجل
صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شيء عظيم حسن زيدًا

فإن كان الوصف غير مخصص لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي » ؛ لعدم الفائدة
الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعًا ، نحو « قَامَ الزَّيْدَانِ » إذا جَوَزْنَاهُ ، أو نصبًا ، نحو
« أَمْرُهُ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهَى عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » (وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) ، و « أَفْضَلُ
مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجورور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جراً ، نحو « سَمْسُ
صَلَوَاتٍ كَتَبْنَهُنَّ اللَّهُ » ، (وَعَمَلٌ * بِرِّ زَيْنٍ) و « مِثْلُكَ لَا يَنْحَلُّ » و « غَيْرُكَ لَا يَحُودُ »
الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ
وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أمثل من غيرها ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَعْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ
يَتَّبَعُهَا أذى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ أُمْرَأَةٍ » ومنه « تَمَرَةٌ خَيْرٌ
مِنْ جَرَادَةٍ »

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلَامٌ عَلَى
آلِ يَاسِينَ » و « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » ولما يراد بها التعجب ، نحو « عَجَبٌ لِزَيْدٍ » ، وقوله :
١٤٦ — عَجَبٌ لِمِثْلِكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

١٤٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦١) وقال قبل إنشاده : « وزعم
يونس أن رؤبة كان ينشد هذا البيت رفعًا ، وهو لرجل من مذحج » اه ، ونسبه بعض
شارحي الكتاب لهني بن أحرر الكنانى ، وكذلك نسبه الآمدى في المؤلف والمختلف ، ونسبه
السيرافى لزرافة الباهلى ، ونسبه أبو محمد الأعرابى إلى عمرو بن العوث بن طيء ، وقال البغدادى :

هو لضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم ، وكان يبرأ أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه أخاه يقال له : جندب ، وقبل هذا البيت قوله :

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَعْنَيْتُمْ وَأَمِنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنِبُ
وَإِذَا الشَّدَائِدُ بِالشَّدَائِدِ مَرَّةً أَشَجَّتْكُمْ فَأَنَا الْحَبُّ الْأَقْرَبُ
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يَدْعَى جُنْدَبُ
وَلِجُنْدَبٍ سَهْلُ الْبِلَادِ وَعَذْبُهَا وَلِي الْمَلَاخُ وَخَبْتُهُنَّ الْمُجْدِبُ
عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
هَذَا وَجَدَّكُمْ الصَّغَارُ بَعِينُهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

اللفظ : « هل في القضية » يروى في مكان هذه العبارة « أمن السوية » والسوية : العدل ، وأصله التساوى « الأجنب » بالجمع والنون الموحدين - البعيد ، ويروى في مكانه « الأخيب » بخاء معجمة فياء مثناة - ومعناه الخائب « أشجَّتكم » أحزنتكم ، وأصله الشجى ، وهو الحزن ، وفعله المجرد من باب تعب « الحب » بفتح الحاء - اسم مفعول من أحب - بالهمزة - وهو نادر في الاستعمال وإن كان هو القياس ؛ فإنهم أجمعوا على ورود « أحب » ، واختلَفوا في « حب » الثلاثي ؛ فأكثر العلماء لا يثبتونه ، وجماعة منهم الأزهرى والفراء أثبتوه ، واستدلوا عليه بقول الشاعر ، وهو غيلان بن شجاع النهشلى :

فَوَاللَّهِ لَوْ لَا تَمَرُّهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُيَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وقد قرئ قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) بفتح حرف المضارعة وقد جاءت بعض المشتقات من الثلاثي ؛ من ذلك قولهم : حبيب ، وحب - بكسر الحاء وتشديد الباء - وقد كان قياس إهمال الثلاثي على ما دأبه جمهرة العلماء يقتضى مجيء اسم الفاعل واسم المفعول جميعاً من ذى الهمزة ، إلا أن الاستعمال قد جاء كثيراً في اسم المفعول على « محبوب » من الثلاثي ، ولم يجيء في اسم الفاعل إلا على « محب » من ذى الهمزة ، ومما ورد فيه اسم المفعول من ذى الهمز - مع هذا البيت - قول عنتر بن شداد العبسى :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطْطِئُ غَيْرُهُ * مَيِّ بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ

(وانظر ص ١٣٦ من كتابنا دروس التصريف - القسم الأول) وقوله « الحيس » هو بفتح الحاء المهملة وسكون الياء - طعام يتخذ من لبن وأقط وسمن وتمر « الملاح » بكسر الميم وتخفيف اللام جمع مليح ، وهو الذى ملح ماؤه ، ويقال : بئر مليح ، وبحر مليح « خبتهن » الحب

— بفتح الحاء وسكون الباء الموحدة — المطمئن من الأرض إذا كان فيه رمل « المجذب » اسم فاعل من قولهم : أجب المكان ، إذا أقفر وخلا من النبات « وجدكم » بفتح الجيم — هو أبو الأب ، والحظ ، والسعد « الصغار » بفتح الصاد والغين — الدل « بعينه » قال جماعة : إن الباء زائدة ، وعلى هذا يكون « عينه » توكيدا للصغار مرفوع بضمه مقذرة ، وقال اللخمي : الباء أصلية ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف حال من الصغار ، والعامل فيه اسم الإشارة لما تضمنه من معنى الفعل ، على حد قوله تعالى : (وهذا بعلي شيخا)

الإعراب : « عجب » : مبتدأ ، وستعرف فيه وجوها أخرى « لتلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، ويجوز أن يكون متعلقا بعجب ، وستعرف وجوها أخرى « قضية » يروى مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ؛ فمن رواه مرفوعا فهو خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هذه قضية ؛ أو نحو ذلك ، ومن رواه منصوبا فهو إما حال صاحبه اسم الإشارة ، وإما تمييز له ، ومن رواه مجرورا فعلى البدلية من اسم الإشارة « وإقامتي » الواو عاطفة ، إقامتي : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فيكم » على تلك « جاران ومجروران يتعلقان بإقامة « القضية » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « أعجب » خبر المبتدأ الذي هو إقامة

الشاهد فيه : قوله « عجب لتلك » حيث وقع المبتدأ — وهو قوله « عجب » — نكرة ؛ لأن هذه النكرة في معنى الفعل ؛ إذ تدل على ما يدل عليه « أعجب » ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة رحمه الله ، في هذا الموضع من الكتاب

لكن الذي ذكره سيبويه (ج ١ ص ١٦٠ و ١٦١) وارتضاه المحقق الرضي ؛ أن المصدر إذا رفع كان خبرا لمبتدأ محذوف ، كما أنه إذا نصب كان منصوبا بفعل محذوف وقبل أن نذكر لك أقوال العلماء في هذه المسألة نريد أن نبين لك أن أصل المصدر أن يؤتى به منصوبا ؛ فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف ؛ ومثاله قولهم : تبا لك ، ونعسا للكافرين ، ومنه قوله تعالى : (فتعسا لهم وأضل أعمالهم) ، وربما جاء المصدر مرفوعا ، كما في بيت الشاهد وكما في البيت الذي ستسمعه في كلام سيبويه ، وكما في الشاهد (رقم ١٦٣) الذي يأتي من بعد ؛ وقد اختلف العلماء في إعراب هذا المصدر حينئذ ؛ فذهب سيبويه في بعض المواضع من كتابه إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، وعلى هذا جرى الشارح في هذا الموضع ، وذهب سيبويه في موضع آخر من الكتاب إلى أن المصدر خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وسيدكر الشارح هذا الوجه قريبا ، وذكر الأعلام وجهين آخرين : أحدهما أنه مبتدأ لا خبر له ، والثاني أنه مبتدأ خبره ما يذكر بعده من الجار والمجرور ؛ وسيأتي لهذا مزيد بحث لهذا الموضوع في شرح الشاهدين (١٦٢ و ١٦٣)

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ؛ من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا ، وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ، ومسرة ، ونعمة ،

ولنحو « قَامَ الزيدان » عند من جَوَّزه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغان ، كما في نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيزٌ ^(١) » فقد بان أَنَّ منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارِقِ العادة ، نحو « بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ » .
التاسع : أن تقع في أول الجملة الحالية ؛ سواء ذاب الواو وذات الضمير ، كقوله :

وحبا ، ونعام عين ؛ ولا أفعل ذاك ولا كيدا ولاهما ، ولأفعلن ذاك ورغما وهوانا ، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمدا ، وأكرمك كرامة ، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، وقد جاء بعض هذا رفعا ؛ وزعم يونس أن رؤية ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا ، وهو لبعض مذحج : عجب لتلك . . . البيت * وسمعت بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ، كأنه يحمله على مضمر في نيته ، كأنه يقول : أمرى وشأني حمد الله وثناء عليه ، وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أُنَى بِكَ هَهُنَا ؟ أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟

لم ترد معنى تحنن ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان » اهـ

وقد سمعت أن الأعلام قد جَوَّزوا هذا الوجه الذي ذكره سيبويه ووجهين آخرين ، وحاصلهما أن يكون « عجب » مبتدأ غير محتاج إلى خبر ؛ لأنه في قوَّة الفعل والفاعل ، فإذا قلت : عجب لك ؛ فكأنك قد قلت : أعجب لك ، أو مبتدأ خبره الظرف بعده ، قال : « الشاهد فيه (يريد في البيت الذي أنشده سيبويه ، وهو عجب لتلك قضية - إلخ) رفع عجب على إضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرى عجب ، ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وإن كان نكرة ؛ لوقوعه موقع المنصوب ، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب ، فيستغنى عن الخبر ؛ لأنه كالفعل والفاعل ، فكأنه قال : أعجب لتلك قضية ، ويجوز أن يكون خبره في الجبرور بعده » اهـ

وقال ابن خالف : « والمعهود في المصادر المنصوبة إذا رفعت جعلت مبتدأ ، وجعل متعلقها خبرا ، مثل الحمد لله ، والسلام عليك ؛ لتكون في معنى الأصل - أعني الجملة الفعلية - لاتريد عليها إلا بالدلالة على الثبات ، وقد يجعل غير متعلقها خبرا عنها ، كقوله تعالى : (فصر جميل) أى : أحسن من غيره » اهـ

(١) المسوغان في قوله تعالى : (وعندنا كتاب حفيظ) هما كون النكرة موصوفة وكون خبرها جارا ومجرورا تاما متقدما عليها ، وهما في المثال كون النكرة عاملة الرفع ؛ إذ ما بعدها فاعل ؛ وكونها في معنى الفعل

١٤٧ — سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْنِي ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وكقوله :

١٤٨ — أَلَذَّبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

١٤٧ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لقائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب

اللفظ : « سرينا » مأخوذ من السرى - بضم السين وفتح الراء - وهو السير ليلا ، وقد صحفه بعضهم بشرنا من الشرب « أضاء » أنار « بدا » ظهر ، ولاح « محياك » بضم الميم وفتح الحاء المهملة بعدها ياء مشددة - أى : وجهك « شارق » اسم فاعل من شرق يشرق شروقا : مثل طلع يطلع طلوعا فى الوزن والمعنى ، والمراد هنا بكل شارق كل كوكب طالع

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل « ونجم » الواو للحال ، نجم : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أضاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائداً إلى نجم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب على الحال « فمذ » ظرف زمان مبني على السكون فى محل نصب عاملة قوله « أخنى » الآتى ، وجملة « بدا محياك » فى محل جر بالإضافة إلى مذ أو إلى لفظ « زمان » يضاف إلى مقدر ، وقيل : مذ هو فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى هذه الجملة « أخنى » فعل ماض « ضؤه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « كل » مفعول به لأخنى « شارق » مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث ساغ وقوع المبتدأ نكرة لكونها فى جملة الحال ، وإنما كان ورود المبتدأ فى جملة الحال مسوغا لوقوعه نكرة لأن الجملة الحالية قيد لصاحبها - وهو هنا الضمير البارز فى قوله « سرينا » الواقع فاعلا - وأنت خير بأنه لا يلزم من سيرهم ليلا أن يصاحبه طلوع نجم ، بل قد يسرون والنجوم كلها غائبة ، فلما كان ذلك كذلك كان الابتداء بالنكرة فى جملة الحال مفيدا فائدة جديدة للمخاطب

١٤٨ — هذا البيت رواه أبو تمام الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى :

٤ - ١٣٠) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه أحد من شراحه الذين وقفنا على كتبهم ، وهو أيضا من شواهد معنى اللبيب ، ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين ، وقد روى أبو تمام قبله بيتا ، وهو :

تَرَكْتُ ضَانِي تَوَدُّ الذُّبَّ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ

اللفظ : « تود » : يجوز أن يكون متعديا لمفعولين أحدهما « الذب » والآخر « راعيها » إجراء له مجرى أفعال الشك واليقين ، ويجوز أن يكون متعديا لواحد هو « الذب » وقوله « راعيها » حال منه ، ولا تضر إضافته ؛ لأنها لانفيده تعريفا « مدية » هى السكين ، وقد روى مرفوعا كما هى رواية الشارح ، وروى منصوبا ، وسند كذا فى بيان الاستشهاد

العاشر: أن تقع بعد « إذا » المفكّاة ، نحو « خرجت فإذا أسد بالباب » وقوله :

١٤٩ — حَسِبْتُكَ فِي الْوَعَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَهُ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سَحَقًا

الإعراب : « الذئب » مبتدأ « يطرقها » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائذ إلى الذئب ، وها : ضمير عائذ إلى الغنم مفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في الدهر » جار ومجرور متعلق بيطرق « واحدة » صفة لموصوف محذوف ؛ فإن قدرت ذلك المحذوف « مرة واحدة » كان منصوبا على الظرفية ، وعامله يطرق ، وإن قدرت ذلك المحذوف « طريقة واحدة » كان نصبه على أنه مفعول مطلق « وكل » الواو عاطفة ، كل : منصوب على الظرفية ، وعامله قوله « تراني » الآتي « يوم » مضاف إليه « تراني » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائذ إلى الضأن ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، ورأى بصرية فليس لها مفعول غير « مدية » مبتدأ « بيدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة مفعولا

الشاهر فيه : قوله « مدية بيدى » حيث جاء المبتدأ - وهو قوله « مدية » - نكرة ؛ لكونه واقعا في جملة الحال ، وبيان وجه كون ذلك مسوغا سبق في الشاهد قبله ، والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن المبتدأ هناك واقع بعد واو الحال ، وهنا لم تذكر الواو اكتفاء بياء المتكلم في قوله « بيدى » رابطا بين الحال وصاحبه ، ومن العلماء من جعل الواو هنا مقدرة فيكون مآل اليتين واحدا

هذا ، واعلم أنه قد نقل بعض العلماء أن قوله « مدية » يروى منصوبا ، وعلى ذلك يخلو البيت من الشاهد ، ويكون نصبه : إما على أنه مفعول لاسم فاعل محذوف يقع حالا من ياء المتكلم أيضا ، والتقدير : تراني ممسكا مدية ، أو نحو ذلك ، وإما على أنه بدل اشتمال من ياء المتكلم ، قال الخطيب التبريزي في شرح ديوان الحماسة : « ومدية بيدى نصب على الحال (يريد الجملة من المبتدأ والخبر) أى : تراني حاملا مدية ؛ وإن شئت رويت مدية (بالنصب) ويكون بدلا من الضمر في تراني ؛ وهذا البديل هو بدل الاشتمال : أى ترى مدية بيدى ؛ فأما وجه الرفع فالضمير الذى بيدى سيغنى عن الواو المعلقة للجمال بما بعدها وهى صفات أو أحوال ؛ لأن الضمير يعلق كما يعلق العاطف ، ومن الوجه الثانى - وهو البديل - قول الله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) وقال أبو العلاء : مدية الأجود فيها الرفع على الابتداء ، ويكون ما بعدها في موضع الحال ؛ لأن الرؤية هنا رؤية العين ، والفعل يكتفى بالاسم الأول « اه كلامه ، وقد تبع ابن هشام أبا العلاء المعرى فأنكر النصب ، وشايعه الشمنى على ذلك

١٤٩ — بحث كثيرا عن هذا البيت فلم أظفر بنسبته إلى قائل معين

اللفظ : « الوعى » أصله الصوت ، وصوت النحل والبعوض ونحوها إذا اجتمعت ، ثم استعمل في الأصوات في الحرب وفي غممة الأبطال في حومة الحرب ، ثم كثر ذلك حتى سموا الحرب وعى

« مردى » أصله فى جميع نسخ الشرح « بردى » فقال العلامة الصبان ما نصه : « تثنية برد ، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى ، قال : وهو البحر وجبل بالحجاز » اهـ ، ولا معنى لما ذكره ولا لما نقله عن شيخه السيد ، وقد ضبطه بعض شيوخنا أيام التلقى « تدرى حروبا » على أنه مضارع « درى » بمعنى علم ، وهو صحيح المعنى ، ولا يمنع منه إلا الرواية ، وعندى أن هذا اللفظ قد تصحف على هؤلاء جميعا ، وأن أصله « مردى حروب » وأصل المردى - بكسر الميم وسكون الراء المهملة - حجر يرمى به ، ويقال للشجاع : إنه لمردى حروب ، أى : يقذف به فيها ، قال الأعشى - أعشى باهلة - يرئى أخاه لأمه المنتشر بن وهب :

مِرْدَى حُرُوبٍ وَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادَ الظُّلَمَةِ الْقَسْرِ

« خور » الحور - بفتح الحاء المعجمة والواو - الضعف والانكسار « سحقا » بعدا ، وهو مصدر نائب عن فعله ، والمراد الدعاء عليه

الإعراب : « حسبك » فعل وفاعل ومفعول أول « فى الوعى » جار ومجرور متعلق بحسب « مردى » مفعول ثان لحسب « حروب » مضاف إليه « إذا » حرف دال على المفاجأة ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خور » مبتدأ « لديك » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « فقلت » فعل وفاعل « سحقا » منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، وتقديره سحقته سحقا ، أى : بعدت بعدا ، وهذه الجملة فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « إذا خور لديك » حيث ورد المبتدأ فيه - وهو قوله « خور » - نكرة ، والذى سوغ الابتداء بالنكرة تقدم « إذا » التى للمفاجأة عليها ؛ وذلك لأن العادة لا توجب مقارنة مفاجأة الحور لحسان الشجاعة مثلا ، وقد أشار لك الشارح إلى أن هذا الاستشهاد يتم إذا جعلت « إذا » الفجائية حرفا كما هو مذهب الناطم وجماعة منهم الأخفش ، فأما إذا جرئت على أنها ظرف مكان كما هو مذهب المبرد وابن عصفور ، أو جرئت على أنها ظرف زمان كما هو مذهب الزجاج والمخشري فإنه لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه ؛ إذ تكون « إذا » الفجائية نفسها ظرفا متعلقا بمحذوف هو خبر المبتدأ ؛ فيكون المسوغ للابتداء بالنكرة حينئذ فى هذا البيت كون النكرة موصوفة بالظرف الواقع بعدها ، وهو قوله « لديك »

فإن قلت : فإن ابن عصفور يقول تبعا للمبرد : إن إذا ظرف مكان ؛ وظرف المكان يخبر به عن اسم الذات ، فالمثال الذى ذكره الشارح وهو « خرجت فإذا أسد الباب » مستقيم على هذا القول ، ولكن المخشري يقول تبعا للزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان ؛ فإذا صح على هذا القول البيت المستشهد به لم يصح هذا المثال ؛ من قبل أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة ، كما تقدم فالجواب على هذا بأحد جوايين : الأول : أن نختار أن اسم الزمان يخبر به عن الذوات كما

بناء على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعا للزجاج^(١) .
الحادي عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

هو رأى جماعة منهم ابن مالك في تسهيله على ما ذكره الشارح عنه ؛ والثاني : أن ندعى أن الكلام على تقدير مضاف يقع مبتدأ وهو من أسماء المعاني ، وأصل الكلام على هذا : خرجت فإذا رؤية أسد بالباب ؛ فروية : هو المبتدأ ، وهو اسم معنى ، وقد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه مع أنه منوي ، قال ابن هشام في معنى اللبيب : « ونقول : خرجت فإذا زيد جالس ، أو جالسا ، فالرفع على الخبرية وإذا نصب به ، والنصب على الحالية ، والخبر إذا نفسها إن قيل بأنها ظرف مكان ، وإلا فهو محذوف ، نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجنة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف ؛ كأن تقدر خرجت فإذا الأسد فإذا حضور الأسد » اهـ

(١) اعلم أن إذا المفاجأة تختص بالجل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في أول الكلام ؛ لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها قد حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة ، وذلك لا يتأتى إلا بأن يسبقها شيء ، وهي مع ذلك كله تدل على أن ما بعدها حاصل في حال حصول ما قبلها ؛ بخلاف إذا الشرطية في هذه الأمور الأربعة ؛ فإنها تختص بحمل الأفعال وإذا وليها اسم فهو على تقدير فعل على الراجح من مذاهب النحاة ، وهي محتاجة إلى الجواب ، وهي تقع في صدر الكلام ، وهي تدل على أن جوابها حاصل بعد حصول الشرط ؛ وقد اختلف العلماء في « إذا » المفاجأة أي حرف أم اسم ، فذهب الأخفش إلى أنها حرف ، وأيد مذهبه هذا ابن مالك ، والذين ذهبوا إلى أنها اسم قالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا ؛ فقال المبرد : هي ظرف مكان ، وأيده في هذا ابن عصفور ، وذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان ؛ وأيده في هذا المذهب جار الله الزمخشري

والصحيح ما ذهب إليه الأخفش وجرى عليه ابن مالك ؛ بدليل إجماعهم على صحة قولهم : خرجت فإذا إن زيدا بالباب ، بكسر همزة إن ، ووجه دلالة هذا على ما ذهبنا إليه أن « إذا » لو كانت في هذا المثال ظرفا لاحتاجت إلى متعلق تتعلق به ، وهذا المتعلق إما أن يكون هو « خرجت » المتقدم ، وإما أن يكون متعلق الجار والمجرور الذي هو خبر إن ، وإما أن يكون غير مذكور في الكلام ؛ والأمور الثلاثة باطلة : أما بطلان الأول فلأن ما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها ، وأما الثاني فلأن معمول خبر إن لا يتقدم عليها ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وأما الثالث فلأن الأصل عدم الحذف

١٥٠ — * لَوْلَا اصْطَبَارُ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ *

الثاني عشر: أن تقع بعد لام الابتداء، نحو «لَرَجُلٌ قَائِمٌ»
الثالث عشر: أن تقع جواباً، نحو «رَجُلٌ» في جواب «مَنْ عِنْدَكَ؟»، التقدير:
رجل عندي

الرابع عشر: أن تقع بعد «كَمْ» الخبرية، كقوله:
١٥١ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَحَالَةٌ فِدَعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

١٥٠ — هذا صدر بيت، وعجزه:

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين
اللفظة: «أودى» يقال: أودى الرجل فهو مود، إذا هلك، ويقال: أودى به المنون،
أي: أهلكه «مقة» هي المحبة، والتاء بدل من الواو المحذوفة، وأصله «ومق» بسكون الميم -
وفعله ومق يمي - بكسر الميم فيهما - وهو من أفعال قليلة وردت على هذه الزنة «استقلت»
نهضت وهمت بالسير «الظن» بفتح الظاء والعين - الرحيل والسفر (انظر شرح الشاهد
رقم ١٣٤ في ص ٢٤٤ من هذا الجزء)

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، مبنى على السكون
لا محل له من الإعراب «اصطبار» مبتدأ، وخبره محذوف وجواب؛ اسد الجواب مسدده «لأودى»
اللام واقعة في جواب لولا، أودى: فعل ماض «كل» فاعل أودى «ذى مقة» مركب إضافي
مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين، مبنى على السكون في محل نصب، عامله أودى السابق
«استقلت» فعل ماض، والتاء للتأنيث «مطايهن» فاعل، وضمير النسوة مضاف إليه،
والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «لما» إليها «للظن» جار ومجرور متعلق باستقل
الشاهد فيه: قوله «لولا اصطبار» حيث ورد المبتدأ - وهو قوله «اصطبار» - نكرة،
لوقوعه بعد لولا، وإنما كان وقوع المبتدأ بعد لولا مسوغاً لوروده نكرة لأن لولا تستدعي
جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ نكرة فيها، فيكون ذلك سبباً في تقليل
شيعو النكرة

١٥١ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً، وقبله:

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَرُّ الْمَجْرَةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ
وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَأَبْرًا عَنْ كَابِرٍ ضَخَمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمٍ فَخَارٍ

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٖ
كُنَّا نَحْذَرُ أَنْ تُضَيِّعَ لِقَا حَنَا وَلَهَى إِذَا سَمِعَتْ دُعَاءَ يَسَارِ
شَغَارَةً تَقْذِفُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَارَةً لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

اللفظ : « الحجرة » بفتح الميم والجيم بعدها راء مشددة - باب السماء ، وهى البياض المعترض فى السماء والنسران من جانبها ، وقيل : هى الطريق التى تسير منها الكواكب فى السماء «الديعة» بفتح الدال - الجفنة أو المائدة الكريمة ، وضخامتها كناية عن الكرم ؛ لأنها تدل على كثرة من يلتف حولها « فدعاء » هى التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع - بفتح الفاء والدال المهملة جميعا - زيغ فى القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشارى » بكسر العين - جمع عشاء - بضم العين وفتح الشين - وهى الناقة التى أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وقيل : هى التى مضت لها عشرة أشهر من حملها ، وهذا التفسير لا يصح ههنا ، لأنها لا تكون حينئذ ذات لبن « لقا حنا » بكسر اللام - جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب ، وقال فى الصحاح : إذا نتجت الناقة فهى لقوخ شهرين أو ثلاثة ، ثم لبون بعد ذلك « ولهى » بفتح الواو وسكون اللام - أنثى الوحش ، وهو من ذهب عقله وجدا أو حزنا ، وفعله كورث ووجل ووعد « يسار » : اسم عبد كان يتعرض لبنات مولاه ، ويقال له : يسار الكواعب ، ويسار النساء ، وله قصة مشهورة أشار إليها الفرزدق فى قوله لجريز :

وَإِنِّي لَأَخْشَى أَنْ حَطَبْتَ إِلَيْهِمْ عَلَيْكَ الَّذِي لَأَقَى يَسَارَ الْكَوَاعِبِ

« شغارة » هى التى ترفع رجلها لتضرب الفصيل لتمنعه من الرضاع عند الحلب ، ويقال : شغل الكلب ، إذا رفع رجله ليقبل ، والرواية فى هذه الكلمة بالنصب على الدم ، قال سيبويه : زعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشده بالنصب ، جعله شتا ، ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان جائزا عربيا هـ . « تقذ الفصيل » تضربه ، والموقوذة : التى ضربت حتى أشرفت على الهلاك « فطارة » مأخوذ من الفطر - بفتح فسكون - وهو أن تحلب الناقة بالسبابة والإبهام أو بأطراف الأصابع وفعله من بابى ضرب ونصر « الأبكار » جمع بكر ، وهى الناقة التى نتجت أول بطن ، وقوادمها : أخلافها ، وإنما هى قادمان وآخران ؛ فسمى الكل قوادم تغليبا

الإعراب : « كم » خبرية أو استفهامية مبنية على السكون فى محل نصب على أنها ظرف أو مفعول مطلق ، والعامل فيها قوله « حلبت » الآتى ، ولها تمييز محذوف تقديره مجرورا إن جعلتها خبرية ومنصوبا إن جعلتها استفهامية ، وتقدر هذا التمييز من ألفاظ المصادر إن قدرت انتصابها

الخامس عشر: أن تكون مبهمة ، كقوله :

١٥٢ — مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنبًا

على المفعولية المطلقة ومن ألفاظ الأزمان إن جعلتها منصوبة على الظرفية ، وسيأتي لك فيها وجوه أخرى « عمة » مبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمة « يا » حرف نداء « جرير » منادى « وخالة » الواو عاطفة ، وخالة : مبتدأ « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة أخرى لخالة مماثلة لصفة العمة كما حذف صفة لعمة مماثلة لصفة الخالة ، وأصل الكلام : كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فحذف من كل واحد نظير ما أثبتته مع الآخر على طريق الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى عمة وحدها أو إلى خالة وحدها ، والجملة في محل رفع خبر عما عاد إليه الضمير منهما ، وخبر الآخر محذوف يدل عليه هذا الخبر « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشاري » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « كم عمة » حيث ورد فيه المبتدأ — وهو قوله « عمة » — نكرة ؛ لوقوعه بعد « كم » الخبرية أو الاستفهامية : أما جواز وقوع النكرة مبتدأ بعد الاستفهامية فواضح ، لأنك قد علمت أن الاستفهام يخص النكرة ويقتل شيوعها ، وأما جوازه بعد الخبرية فالسبب فيه أنها لما أشبهت الاستفهامية في اللفظ أعطيت حكمها ؛ لأنهم يعطون الشيء حكم نظيره ، قلت : وفيه مسوغ آخر ، وهو وصف « عمة » بوصفين أحدهما مذكور وهو « لك » والآخر محذوف لدلالة الثاني عليه وهو « فدعاء » ، كما تبين لك في الإعراب ، فيكون فيه مسوغان

وإنما يتم هذا الاستشهاد على رواية رفع « عمة وخالة » كما أوضحناه ، وقد روي منصوبين ومجرورين ؛ فعلى نصيهما تكون « كم » استفهامية مبتدأ ، و « عمة » تمييزا لها ، و « خالة » معطوفا على عمة ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبر ، وإفراد الضمير بالنظر إلى لفظ « كم » ؛ وعلى رواية الجر تكون « كم » خبرية مبتدأ خبره جملة « حلبت » ؛ و « عمة » تمييزا لها ، وسيأتي للشارح رحمه الله أن يستشهد بهذا البيت مرة ثانية على هذا الوجه (ص ٢٨٨) فكن على ذكر منه

١٥٢ — نسب الرواة هذا البيت لامرئ القيس ، واختلفوا في امرئ القيس : من هو ؟ فقال قوم : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي :

ليس ذلك بصحيح بل هو لامرئ القيس بن مالك الجبيري

وأقول : إن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي برواية أبي عبيدة والأصمعي وأبي حاتم والزيادي ، وفي نسخة ديوانه المطبوعة في أوربا سنة ١٨٧٠ م ، وفي نسخة شرح ديوانه للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب المطبوعة في مصر عام ١٣٠٧ هـ — نسبة هذا البيت له من قصيدة عدتها عشرة أبيات ، وأولها قوله :

أَيَا هِنْدُ، لَا تَنْكِحِي بُوْهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا
مُرْسَعَةً بَيْنَ أَرْسَاغِهِ البيت ، وبعده :
لِيَجْعَلَ فِي كَفِّهِ كَعْبَهَا حِذَارَ الْمَنِيَّةِ أَنْ يَعْطَبَا

وقد ذكر السيد المرتضى في شرح القاموس عن العباب مانصه : « هو لامرئ القيس بن مالك الحميري كما قاله الآمدي ، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره ، وهو موجود في أشعار حمير »
اللفظ : « بوهة » بضم الباء بعدها واو ساكنة - هو الرجل الضعيف الطائش ، وقيل :
الأحمق « عقيقته » العقيقة : الشعر الذي يولد به الطفل « أحسبا » الأحمس من الرجال : الذي ابيضت جلده وتفسدت شعرته ، وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ، وقال أبو علي : معناه أنه لم يعق عنه في صغره حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » بضم الميم وفتح الراء وتشديد السين مفتوحة بعدها عين مهملة - هي التيمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هي مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهالة العرب يشد في يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « أرساغه » جمع رسخ - بضم الراء وسكون السين - وهو مفصل ما بين الساعد والكف أو الساق والقدم ، ويروى « بين أرساغه » وهي جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عراو ، والمراد أنه يجعل تميمته في حبال « عسم » اعوجاج في الرسخ ويس « أرنبا » هو الحيوان المعروف ، وقد كان حمق الأعراب في الجاهلية يعلقون كعب الأرنب كالمعاذة ويزعمون أن من علقه لم تضره عين ولا سحر ولا آفة ؛ لأن الجن تمتطي الثعالب والظباء والقنافذ وتجذب الأرناب لمكان الحيض ، يريد أنه من أولئك الحمقى ، والبيت الذي بعده يوضح هذا المعنى

الأعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أرساغه » مضاف إليه وضمير الغائب مضاف إليه « به عسم » مبتدأ وخبر في محل نصب صفة أخرى لبوهة « يبتنى أرنبا » جملة من الفعل وفاعله المستتر ومفعوله في محل نصب أيضا صفة أخرى لبوهة
الشاهد فيه : قوله « مرسعة بين أرساغه » حيث وقعت النكرة فيه مبتدأ ؛ لأن المتكلم قصد الإبهام ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوخ ، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء والمتكلمين ، فلا تظن أن معنى قول الشارح « أن تكون مهمة » أنه يريد أن يكون معناها مهما ؛ فإن ذلك أمر لا تنسوغ إرادته ؛ لأمرين : الأول : أن كل نكرة معناها مبهم حتى يعرض له ما يوجب التخصيص أو نحوه ، والثاني : أن إبهام معنى النكرة هو المانع من جواز الابتداء بها ؛ لأن الحكم إنما يكون على المعروف ، ومن هنا نستفيد أنه إذا قصد المتكلم الحكم على الفرد المبهم ساغ

(وَلَيْقَسْ) على ما قيل (مَا لَمْ يَقُلْ) ؛ والضابط حصول الفائدة .
 (وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له ، دال على الحقيقة أو على شيء من سببها ؛ ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَاحِظُوا^(١)) في ذلك ، نحو « تَمِيمِي أَنَا » و« مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » ، فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه .
 إذا تقرر ذلك (فَامْنَعُهُ) أى : تقديم الخبر (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ) يعنى المبتدأ والخبر (عُرْفًا وَنُكْرًا) أى : فى التعريف والتذكير (عَادِيَّ بَيَانٍ) أى : قرينة تبين المراد ، نحو « صَدِيقُ زَيْدٍ » ، و« أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي » ؛ لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا نحو « رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ » أو استويا واجدى بيان — أى : قرينة تبين المراد — نحو « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حَاضِرٌ رَجُلٌ صَالِحٌ » و« أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ » ؛ للعلم بخبرية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبْعَدِ

هذا ، واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت إنما هو على رواية «مرسعة» بفتح السين وبالرفع ، وتفسيرها بما أسلفنا ، وهى رواية الأصمى وشرح عليها السكرى ، وأما الوزير أبو بكر وجماعة من نقلة اللغة فقد رووا هذه الكلمة «مرسعة» بكسر السين المشددة وبالنصب ، على أنه صفة لبوهة ، والمرسعة — على هذا — الرجل الذى فسد موق عينه ، أو الرجل الذى لا يبرح منزله ، والهاء فيه للمبالغة ، وهذه رواية الأكثرين

(١) هذا مذهب البصريين ، والكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر أصلا ، سواء أكان مفردا أم جملة ، استوى مع المبتدأ فى الرتبة أم لم يستو ، وسنشرح مذهبهم ونحتج عليهم فى شرح الشاهد الآتى (رقم ١٥٣) فارتقبه

١٥٣ — ينسب قوم هذا البيت للفرزدق ، والأكثرون على أنه لا يعرف قائله ، مع كثرة استشهاد العلماء به فى كتب النحو والمعانى والفرائض ، وألفاظه ومعناه مما لا يحتاج إلى شرح

الإعراب : « بنونا » خبر مقدم ، والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر « أبنائنا » مركب إضافى مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، ونا : مضاف إليه « بنوهن » مبتدأ ثان ، والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف ، و « الرجال » مضاف إليه « الأبعد » صفة للرجال

الشاهر فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدّم الخبر - وهو قوله « بنونا » - على المبتدأ - وهو قوله « بنو أبنائنا » - مع أنهما مستويان في التعريف ، لأن كل واحد منهما معرفة بالإضافة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، فهما في رتبة واحدة ، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ والخبر ، ومعينة أحدهما للابتداء به والآخر للإخبار به عنه وبيان هذا أن غرض الشاعر إثبات أن أبناء الأبناء يشبهون الأبناء في محبتهم والعطف عليهم ، وأنت تعلم أن الخبر هو محط الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه وتذكر الجملة من أجله ينبغي أن يجعل خبراً ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله

وههنا أمران يجب التنبيه عليهما :

أحدهما : أن ابن الناطم قد استشهد بهذا البيت لمثل ما استشهد به الشارح عليه ، فاعترضه ابن هشام بقوله : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ؛ فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْخَيْرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أعذر الناس ، لا العكس » اهـ والجواب عليه من وجهين : (الوجه الأول) أن التشبيه المقلوب أمر نادر ، وقد علمت مراراً أن الحمل على ما ينسب وقوعه مرجوح لا يصار إليه إلا عند الاضطرار ، (الوجه الثاني) : أن تعليله بأن المراد في بيت حسان الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء فكان ذلك قرينة مسوغة للتقديم - يجرى معنا أيضاً ؛ لأن المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء ؛ لأن ثبوت وجه الشبه في الأبناء أقوى وأكد ، فلماذا أجرى الاحتمال في بيت الشاهد ومنعه في بيت حسان ؟ ، وهذا واضح إن شاء الله

الأمر الثاني : أن السكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ، محتجين بأن جواز تقديمه يؤدي إلى الإضرار قبل الذكر ، وهو غير سائغ ، وبيان هذا أن قولك « على مسافر » وقولك « على أبوه حاضر » الخبر في المثال الأول مفرد ، وهو « مسافر » ، وإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه عائد إلى المبتدأ ، فلو قدمت الخبر فقلت « مسافر على » لعاد الضمير المستتر في « مسافر » إلى « على » المتأخر عنه ، وعلى هذا القياس . وكذا لو قلت « أبوه حاضر على » كانت الهاء في « أبوه » ضميراً عائداً إلى « على » المتأخر ، والإجماع منعقد على أن ضمير الاسم يجب أن يكون متأخراً عنه ؛ فوجب أن يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ

والجواب عن هذا من عدة وجوه :

الوجه الأول : أنه قد ورد في كلام العرب تقديم ضمير الاسم عليه ثرا ونظماً : أما النثر فكقولهم في المثل : « في بيته يؤتى الحكم » وقولهم : « في أكفانه لف الميت » ومن تقديم الخبر بذاته

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستترا (كَانَ الْخَبَرُ) لإيهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو « زيدٌ قام » : قامَ زيدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسّ : بأن يكون له فاعل محسوس ؛ من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » جاز التقديم ، فتقول : « قامَا الزَّيْدَانِ »

ماسمع من قولهم : « مشنوء من يشنؤك » ، وما حكاه سيبويه من قولهم : « تيمى أنا » ، وأما النظم فكثير : منه قول زهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

وقول الأعشى :

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا يَزَنَ

وقد ورد من تقديم الخبر على مبتدئه أبيات : منها بيت الشاهد ، وبيت حسان الذى نقلناه فى كلام ابن هشام ، ومنها قول الآخر :

فَتَى مَا أَبْنُ الْأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَّادِ فِي شَهْرَى قِيَاحَ

وتقديره : ابن الأغر فتى ما ، فقدم الخبر ، ومن ذلك قول الشماخ :

كَلَّا يَوْفَى طُؤَالَةَ وَصْلٍ أَرَوَى ظَنُونٌ ، أَنْ مُطَرَّحُ الظُّنُونِ

فوصل أروى : مبتدأ ، وظنون : خبره ، وقوله « كلا يومى » ظرف متعلق بالخبر ، وقد تقدّم متعلق

الخبر على المبتدأ ، ولا شك أن تقديم المتعلق يؤذن بتقدم العامل

الوجه الثانى : أن قولكم « إن الإجماع منعقد على وجوب تأخير ضمير الاسم عنه » غير صحيح على هذا الإطلاق ، فإن الضمير يجوز أن يعود إلى متأخر عنه لفظا إذا كانت رتبة التقديم ، أليس يجوز أن نقول : « ضرب غلامه إبراهيم » إذا كان إبراهيم فاعلا ، ومن هذا قوله تعالى : « فأوجس فى نفسه خيفة موسى » فقدّم ضمير موسى عليه لفظا ؛ لأن مرتبة موسى التقديم ، وشواهد ذلك أكثر من أن يحصها العدّ

الوجه الثالث : أنكم أجزتم معنا تقدم خبر « كان » على اسمها ، ولم تبالوا بما حسبتموه محظورا ، مع أنه جارفيه جريانه فى المبتدأ والخبر ، فكيف أجزتم فى موضع وحظرت فى موضع آخر مع استواء الموضعين فيما ذكرتم من العلة ؟؟؟

و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ لأن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحل على الأكثر راجح ، قاله في شرح التسهيل

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المحدث عنه ، فلا يحسن جعله حديثا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بالحصار المبتدأ

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بالإلا مع إلا
قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بأنما ، وأما قوله :
١٥٤ — * وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ *

فشاذ .

١٥٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فَيَارَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟

وهو بيت من قصيدة هاشمية للكميت بن زيد الأسدي الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير بأيامها وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدِيرُهُ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟
وَهَلْ أُمَّةٌ مُسْتَيْقِظُونَ لِرُشْدِهِمْ فَيَكْشِفُ عَنْهُ النُّعْسَةَ الْمُتْرَمِّلُ ؟
فَقَدْ طَالَ هَذَا النَّوْمُ وَأُسْتُخْرِجَ الْكَرَى مَسَاوِيَهُمْ لَوْ كَانَ ذَا اللَّيْلِ يُعْدَلُ
وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الَّتِي نَتَنَحَّلُ
كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْمُدَاةَ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

اللفظة : « عم » أصل العمى ذهب البصر كله ، ولا يقال « عمى » إلا أن يذهب بصره من العينين كليهما ، ويقال لمن غاب عنه وجه الصواب وضلّ عن الجادة : هو أعمى ، وعم ، وللمرأة : عمية — بكسر الميم ، وقد تسكن تخفيفا — وعمياء ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) وقوله « مدبر » هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويكنى به عن المعرض الذي لا يباليك ولا ينظر إليك « مقبل » ضد المدبر « النعسة » بفتح النون

وسكون العين - اسم المرة من النعاس - بضم النون وفتح العين مخففة - وهو النوم ، وقيل : مقاربتة ، وقيل : هو السنة من غير نوم كما قال عدى بن الرقاع :

وَسَنَانُ أَقْصَدَهُ النَّعَاسُ فَرَنَقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ

« المتزمل » التلطف في ثوبه ، وهو مما يعملُه النَّائِمُ ، وربما قلبوا الناء زايًا ثم أدغموها في الزاي فقالوا المزمل ، كما في قوله تعالى : (يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا) وقوله « لو كان ذا الميل يعدل » يروي في مكانه « لو أن ذا الميل يعدل » ويروي أيضا « إن كان ذا الميل يعدل » وعدل الشيء - وبابه ضرب - تسويته وموازنته ، وباقي الأبيات واضح المعنى

الإعراب : « فيارب » يا : حرف نداء ، ربّ : منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا « هل » حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بقوله « يرتجى » الآتي « النصر » مبتدأ « يرتجى » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى النصر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق في المعنى بقوله « النصر » السابق ، ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، فيجعل متعلقا بقوله « يرتجى » السابق « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر

الشاهد في : قوله « وهل إلا عليك المعول » حيث قدّم الخبر - وهو قوله « عليك » - على مبتدئه - وهو قوله « المعول » - مع أن المبتدأ مقصور على الخبر ، بمعنى أنه لا يتجاوز الخبر إلى غيره ، وإن كان الخبر يتجاوزه إلى مبتدأ آخر ، ألا ترى أن مقصود الشاعر أن يقول : إن الالتجاء لا يكون إلا إلى الله تعالى ، والاعتماد لا يكون إلا عليه سبحانه ، ولو جعلت قوله « بك » متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وقوله « النصر » مبتدأ مؤخرا ، كما هو إعراب جماعة ؛ لكان في هذه العبارة شاهد آخر لما نحن بصددّه ؛ فإنه حينئذ يكون قد قدّم الخبر على المبتدأ ، مع أن المبتدأ مقصور والخبر مقصور عليه ، والتقديم في مثل هذه الحال شاذّ عند أكثر النحاة ، ولو أنه أتى بالكلام على الوجه المطرد السائغ عندهم لقال : وهل المعول إلا عليك ؛ لأن الأصل في القصص بالنفي والاستثناء أن يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء ويتقدّم المقصور على أداة الاستثناء فيقع بينها وبين النفي ، والذي عليه عامة علماء البلاغة وبعض النحاة أن تقديم المقصور عليه بدون أن تتقدم أداة الاستثناء ممنوع لا يسوغ ارتكابه ؛ لما يلزم عليه من تغيير المعنى وانقلابه ، وإذا تقدمت أداة الاستثناء كما هنا فلا مانع من تقديم المقصور عليه لفهم المعنى ووضوحه ، نعم هو قليل بالنسبة إلى تأخره

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلية على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْنَدًا لِلَّذِي لَامٌ أَمْتِدًا) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصدر ، وأما قوله :

١٥٥ - خَالِي لِأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

والحاصل أن القصر إما أن يكون بالنفي والاستثناء وإما أن يكون بإيما ؛ فمثال الأول قوله تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) ومثال الثانى قوله جلّ شأنه : (إيما أنت منذر واكل قوم هاد) وقوله تعالت كلمته : (إيما أنت منذر من يخشاها) ، والأصل فى الطريقتين أن يكون المتأخر هو المقصور عليه والمتقدم هو المقصور ؛ فأما فى القصر بإيما فلا تجوز مخالفة هذا الأصل إجماعا ؛ لأنك لو غيرت الترتيب لانعكس الأمر ؛ فأصبح المقصور مقصورا عليه والمقصور عليه مقصورا ؛ وأما إذا كان القصر بالنفي والاستثناء فلا يجوز تقديم المقصور عليه وحده إجماعا ، ولكن هل يجوز تقديمه مع إلا أو لا يجوز ؟ اختلف النحاة فى هذا ؛ فجمهورهم على أنه لا يجوز حملا للنفي والاستثناء على إيما ، حتى يستوى الطريقتان ، وهو الذى اختاره الشارح ههنا ، وذكر قوم أن التقديم فى هذه الحال جائز ؛ لأن تقديم المقصور عليه مع إلا لا يوقع فى لبس ؛ إذ المعنى بعد التقديم على ما كان عليه قبله ، وهذا هو الذى عليه علماء البلاغة ، وهو عندنا أصح مهيعا وأوضح دليلا ، وعلى هذا يكون قول الكميّ « وهل إلا عليك المعول » مستقيما لاشدوذ فيه ، وستسكلم على هذا الموضوع مرة أخرى فى باب الفاعل ، إن شاء الله

١٥٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللفظة : « ومن جرير » يروى فى مكانه « ومن تميم » ويروى أيضا « ومن عوف » وقوله « العلاء » هو - بفتح العين المهملة ممدودا - الشرف والرفعة والمجد ، وقيل : هو مصدر قولهم : على فى المكان يعلى ، مثل رضى رضى ، وأما فى المرتبة والمنزلة فيقال : علا يعالوا علوا

الإعراب : « خالى » خبر مقدم « لأنت » اللام لام الابتداء ، أنت : مبتدأ مؤخر « ومن » الواو الاستئنافية ، من اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خبره ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع ، وأصله أن يكون مرفوعا لعدم سبق جازم أوانصب ، ولكنه هنا مجزوم على تشبيه اسم الموصول بالشرط ، كما جزمه الشاعر بعد « الذى » فى قوله :

كَذَلِكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تَصْبُهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ

وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول

فإن قلت : فما حكاك على تقدير « من » اسما موصولا ثم اضطررت إلى ادعاء أن جزم المضارع به تشبيه له بالشرط ، وهلا جعلته شرطا من أول الأمر ؟ قلت : لو كان شرطا لوجب أن تكون جملة الشرط فعلية ماضوية أو مضارعية على الراجع ، كما ستعرف ، وهنا الجملة اسمية ؛ فلم يكن بد من جعله موصولا

فإن قلت : فلماذا جعلته موصولا وارتكبت هذا التشبيه ، ولم تجعله شرطا وتعتبر مجيء الشرط جملة اسمية من ضرورات الشعر ، أو تقدر له فعلا يكون شرطا له

قلت : ارتكاب هذا لا يجوز ؛ لأن مجيء الشرط على ما وصفت لم يثبت فيه حجة ، لافي ضرورة ولا في غيرها ، فأما تشبيه الموصول بالشرط فله مساغ في لغتهم ، أفلمست ترى أن الفاء تقتزن بخبر الاسم الموصول كما تقتزن بجواب الشرط ؟ وتقدير المحذوف الذي لاتدعو إليه ضرورة ملجئة مما لا يرتكبه المحققون ؟ ولك في هذا المقنع

« العلاء » مفعول به « ويكرم » الواو عاطفة « يكرم » مضارع معطوف على ينل « الأخوال » قال العيني : هو منصوب على أنه مفعول به ليكرم ، وأنت خير بأن الرواية لو كانت بفتح ياء المضارعة من « يكرم » لم يحز أن ينتصب به المفعول ؛ لأنه لازم ، ولو كانت ببناء الفعل للجهول على أنه مأخوذ من « أكرم » لم يحز كذلك أن ينصب مفعولا ؛ لأن نائب فاعله الذي هو الضمير المستتر فيه هو مفعوله الذي يقتضيه ، ولو كانت الرواية بضم ياء المضارعة على أنه مضارع مبنى للمعلوم ماضيه « أكرم » ساغ انتصاب المفعول به ، ولكنه يؤدي إلى معنى ضعيف ، وعندى أن المضارع مفتوح الياء على أنه من الثلاثي ، وقوله « الأخوال » منصوب على التمييز على طريقة الكوفيين المميزين لتعريف التمييز اختيارا ، أو على حد « وطبت النفس » ، وهو وجه يؤدي إلى معنى حسن

الشاهد فيه : قوله « خالي لأنت » حيث قدم الخبر - وهو قوله « خالي » على - مبتدئه -

وهو قوله « لأنت » ، مع أن المبتدأ مقترن بلام الابتداء التي لها صدر الكلام

وهذا التقديم شاذ ، ولهذا خرج جماعه على أن قوله « خالي » مبتدأ ، وقوله « لأنت » خبره

وفيه شذوذ آخر ، وهو دخول لام الابتداء على الخبر مع أنها مختصة بالمبتدأ

وخرجه جماعه على أن قوله « خالي » مبتدأ أول ، وقوله « لأنت » خبر مبتدأ ثان محذوف ،

وأصل اللام مقترنة به ، والتقدير : خالي هو أنت ، فلما حذف المبتدأ اقترنت اللام بخبره ، وهي

لاتزال في صدر جملتها

ومثل بيت الشاهد في جريان التخريج بين الأخيرين قول الراجز :

أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

فإنما أن يكون قوله « أم الخليس » مبتدأ ، وقوله « لعجوز » خبره ، وفيه دخول لام الابتداء

على خبر المبتدأ ، وإما أن يكون قوله « أم الخليس » مبتدأ ، وقوله « لعجوز » خبر مبتدأ محذوف

فشاذ ، أو مؤول ؛ قليل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخله على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالى أنت ، أخرت اللام للضرورة
(أو) مسندا لمبتدأ (لَأَزِمِ الصَّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ،
و « كَم » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) ، و « مَنْ يَقُمْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ » ، و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا »
و « كَمَ عَبِيدَ لَزِيدٍ » ومنه قوله :

كَمَ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٖ فَدَعَاءٌ قَدْ حَاطَتْ عَلَى عَشَارِي^(١)

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو : « غَلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ »
و « غَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ » فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر
(تنبيه) يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الَّذِي يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله في
شرح الكافية

وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ « عِنْدِي دِرْهَمٌ » وَ « لِي وَطَرٌ »)
و « قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ) رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال ،
إذ لو قلت : درهم عندي ، ووطر لي ، ورجل قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا
لمبتدأ وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها
فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو
« وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ » و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا) أى : من
المبتدأ الذي (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبَيَّنًا يُخْبَرُ) . والمعنى أنه
يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :
١٥٦ — أَهَابُكَ إِجَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلٌّ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

كانت اللام مقترنة به ، وكان أصل الكلام : أم الحليس لهى عجوز
وفي هذا البيت كبيت الشاهد أيضا تخرج ثالث ، وهو أن تكون اللام زائدة ، وليست هى
لام الابتداء ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذه التخرجات
(١) قد سبق شرح هذا البيت ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إليه في (ص ٢٧٧
من هذا الجزء)

١٥٦ — البيت نسبه جماعة منهم أبو عبيد البكري في شرح الأمالي (٤٠١) والعين ؛ لنصيب
ابن رباح الأموى بالولاء ، مولى عبد العزيز بن مروان ، وكان شاعرا فاضلا فصيحا مقدما في النسيب

والمديح ، ولم يكن له حظ في المجداء ؛ وكان عفيفا ، ويقال : إنه لم ينسب قط إلا بامرأته ، ونسبه قوم منهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » إلى مجنون ليلى من أبيات له أولها قوله :

دَعَا الْمُخْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تَحْيَى ذُنُوبَهَا
وَنَادَيْتُ يَارَبَّاهُ أَوَّلُ سُوءَاتِي لِنَفْسِي لَيْلَى مُمَّ أَنْتَ حَبِيبُهَا
فَإِنْ أَعْطَ لَيْلَى فِي حَيَاتِي لَمْ يَتُبْ إِلَى اللَّهِ عَبْدٌ تَوْبَةً لَا أَتُوبُهَا
أَهَابُكَ إِجْلَالًا البيت ، وبعده :

وَمَا هَجَرْتُكَ النَّفْسُ يَا لَيْلَى أَنَّهَا قَلَمْتُكَ ، وَلَا أَنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيبُهَا
وَلَكِنَّهُمْ - يَا أُمَّلَحَ النَّاسِ - أُولِعُوا بِقَوْلٍ إِذَا مَا جِئْتُ : هَذَا حَبِيبُهَا

وقد أنشد أبو علي القالي في أماليه (٢ : ٢٦٢) البيت الأول والثاني من هذه الأبيات ونسبهما لقيس المجنون كما قال ابن نباتة ، وزاد أبو عبيد البكري في شرح الأمالى (٩٠٠) البيت الثالث ، ولم يتعرض إلى نسبتها للمجنون بنقد ، ولعل بيت الشاهد إنما أضيف إلى هذه الأبيات إضافة لأنه يتفق معها في الوزن والقافية والغرض ، وآية ذلك أن أبا عبيد البكري ينسبه لنصيب مع أنه يروى أكثر هذه الأبيات منسوبة إلى مجنون بنى عامر

اللافة : « أهابك » مضارع هابه يهابه هيبة ، إذا كان يخشاه ويخافه « إجلالا » هو التعظيم « حبيبها » قال الخطيب التبريزي : يجوز أن تكون « ها » راجعة إلى العين ، ويجوز أن تكون راجعة للمرأة ، قلت : وهذا الثاني بعيد جدا ، والمراد أنه يهاب حبيبته ويخافها لأنها ذات صولة وقدرة عليه ، ولكن لأن العين تملأ بمن تحبه فتحصل له المهابة ، وقوله « وما هجرتك النفس - البيت » روى الخطيب في مكانه :

وَمَا هَجَرْتُكَ النَّفْسُ أَنَّكَ عِنْدَهَا قَلِيلٌ ، وَلَكِنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيبُهَا

وقوله « قلتك » معناه أبغضتك وكرهتك « أولعوا » بالبناء للجهول على ما هو المشهور في هذا الفعل - معناه أغرموا واستهاموا

الإعراب : « أهابك » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف مفعول « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو للحال ، ما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر في محل نصب حال « على » جار ومجرور متعلق

فلا يجوز « مثلها زبدا على التمرة » ، ولا « حبيبها ملء عين » ، لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على ملابسه .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا) و « صَبِيحَةُ أَيُّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَحْضُورِ) فيه بالآ أو بآئِمَّا (قَدَّمَ أَبَدًا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سلف

(تنبيه) كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنْ » وصلتها ، نحو « عِنْدِي أَنْتَ »

بقدره ، أو بمحذوف صفة له « لَكِنْ » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم « عين » مضاف إليه « حبيبها » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « ملء عين حبيبها » ؛ حيث قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على مبتدئه - وهو قوله « حبيبها » لأن المبتدأ مضاف إلى ضمير يعود إلى المضاف للخبر

وهذا التقديم واجب ؛ لأنه لو أخر الخبر وقدم المبتدأ على ما هو الأصل فيهما فقال « حبيبها ملء عين » للزم على ذلك أن يعود الضمير المضاف إلى المبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ؛ أما في

اللفظ فأوضح من أن يدل عليه ، وأما في الرتبة فلائك تعلم أن منزلة الخبر من مبتدئه التأخير ، لكونه صفة له في المعنى ، والصفة تتأخر عن الموصوف ، وأنت تعلم أن ضمير الغائب يجب أن يكون

مرجعه متقدما عليه في الرتبة ، أوفى اللفظ ، أوفيهما ، أو في المعنى ، فلما فاتته هنا أن يحىء بالمرجع متقدما الرتبة لم يكن بد من أن يحىء به مقدما في اللفظ

وعكس هذا البيت قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك بن مروان :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كُكْلَيْبُ تُصَاهِرُهُ

فإن في الخبر - وهو جملة « أمه من محارب » - ضميرا يعود إلى المبتدأ - وهو قوله « أبوه » - وأصل الكلام : أسوق مطبق إلى ملك أبوه ما أمه من محارب إلخ ، فأخر المبتدأ ، وقدم الخبر ،

مع أن في الخبر ضميرا يعود إلى المبتدأ ، وذلك مما يؤكد لك أن المدار على أن يكون المرجع متقدما بأي نوع من أنواع التقديم ، وفي بيت الفرزدق تقدم المرجع بالرتبة لا باللفظ ، وفي بيت

الشاهد تقدم المرجع في اللفظ ورتبته التأخير

فاضِلٌ» ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبسَت أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعلّ ، ولهذا يجوز ذلك بعد «أما» كقوله :

١٥٧ — عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعُ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدِ كَادَ يَبْرِينِي

١٥٧ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « جزع » بفتح الجيم وكسر الزاى - صفة مشبهة مأخوذة من جزع يجزع - من باب أسف - ومعناه الشديد الخوف ، وتقول : جزع يجزع جزعا فهو جازع وحزع - بفتح فكسر أو بفتح فضم - وجزوع - بزنة صبور - وجزاع - بضم الجيم - أى : اشتد خوفه وذهب صبره «النوى» البعد ، والفرار «فلوجد» الوجد - بفتح فسكون لا غير - هو الحب ، ويقال : إنه ليجد بقلانة وجدا ، إذا كان يهواها ويحبها حبا شديدا ، وفى حديث ابن عمر وعيينة بن حصن : والله ما بطنها بوالد ولا زوجها بواجد ، أى : إنه لا يحبها «يرينى» مضارع براه ، والأصل فى هذه المادة قولهم : برى العود والقلم والقدح وغيرها ، يبريه بريا ، إذا نحتته ، وقالوا : برت البعير ، إذا حسرته وأذهبت لحمه ، وفى حديث حليلة السعدية أنها خرجت فى سنة حمراء قد برت المال ، أى : هزلت الإبل وأخذت من لحمها

الإعراب : «عندى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «اصطبار» مبتدأ مؤخر ، وسوّغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوع خبره ظرفا مختصا مقدما «وأما» حرف شرط وتفصيل وتوكيد «أنتى» أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم أن «جزع» خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ «يوم» ظرف متعلق بجزع «النوى» مضاف إليه «فلوجد» الفاء فى الأصل فاء جواب الشرط ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كاد» فعل ماض دالّ على المقاربة ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الوجد «يرينى» يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اسم كاد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وجمله الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، وجمله كاد واسمها وخبرها فى محل جر صفة لوجد

الشاهد فيه : قوله «وأما أنتى جزع ... فلوجد» حيث وقع المبتدأ مصدرا مؤولا من أن المؤكدة المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها ، وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور الواقع بعد الفاء وإنما ساغ هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة والمكسورة خطأ ، وبين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتى بمعنى لعلّ خطأ ونطقا فإن قلت : فما الذى آمننى اللبس بين هذه الأشياء ؟

قلت : إن «أما» التى للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة

لأن « إن » المكسورة و « لعل » لا يدخلان هنا . اه
(وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزئين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ : زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر
(بَعْدَ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كَمَا ؟) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ، وإن شئت صرحت به . ولو
كان الحجاب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز
أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضعف

(وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ دَنِفٌ) بغير ذكر المبتدأ (فزَيْدٌ) المبتدأ (اسْتُغْنِيَ عَنْهُ)
لفظا (إِذْ) قد (عُرِفَ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به ،
وقد يحذف الجزاء معا إذا خلا محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ » أى :
فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التى
قبلها — وهى « فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب ،
وهذا شروع فى بيانه (وَبَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (غَالِبًا) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون
الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذَفُ الْخَبَرِ * حَتْمٌ) نحو « وَلَوْلَا دَفْعُ
اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف
« مَوْجُودٌ » وجوبا ؛ للعلم به وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيّد
— وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيّد دليل وجب ذكره ، نحو « وَلَوْلَا زَيْدٌ سَأَلْنَا
مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « وَلَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفْرِ لَبَيَّنْتُ »

الهمزة التى بمعنى لعل ، فاذا وقعت بعدها « أن » لم تكن إلا مفتوحة مؤكدة ؛ فلما تعين الموضع
لها أمنت اللبس

فإن قلت : فما السرّ فى أن « أمّا » لا يقع بعدها إن المكسورة ولا أن التى بمعنى لعل ؟
قلنا : اعلم أن « أمّا » هذه تستلزم أمرين : الأوّل وقوع الفاء بعدها ، الثانى : أن يفصل
بينها وبين هذه الفاء بمفرد ، ومن ثمت كان ولاؤها محتصا بالأسماء ، وأنت تعلم أن « أن »
المؤكدة المفتوحة الهمزة هى واسمها وخبرها فى تأويل مفرد هو مصدر ، ولو أنها معهما فى اللفظ
جملة ، وذلك بخلاف إن المكسورة وأن التى بمعنى لعل ؛ فإن كلا منهما مع اسمها وخبرها جملة
فى اللفظ والمعنى جميعا ، فلما كان هذا هكذا امتنع وقوعهما بعد « أمّا » وتعين الموضع للمفتوحة
المؤكدة

الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ جازٍ إِثْبَاتِهِ وَحَذْفِهِ ، نَحْوُ « لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعري :

١٥٨ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

١٥٨ — هذا البيت من قصيدة لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري الفيلسوف

الشاعر ، من قصيدة مطلعها :

أَعَنَ وَخَذَ الْقِلَاصَ كَشَفَتْ حَالَا وَمِنْ عِنْدِ الظَّلَامِ طَلَبْتُ مَا لَا
وقبل البيت الممثل به قوله :

وَلَوْلَا مَا يَسِيْفُكَ مِنْ نُحُولٍ لَقُلْنَا أَظْهَرَ الْكَمَدِ انْتِحَالَا
سَلِيلُ النَّارِ رَقٍّ وَدَقٌّ حَقٍّ كَانَ أَبَاهُ أَوْرَثَهُ السُّلَالَا
مُحَلَّى الْبُرْدِ تَحْسِبُهُ تَرْدَى نُجُومَ اللَّيْلِ وَانْتَعَلَ الْهَلَالَا
مُقِيمُ النَّضْلِ فِي طَرْفِي نَقِيضٍ يَكُونُ تَبَايُنٌ مِنْهُ اشْتِكَالَا
تَبَيَّنَ فَوْقَهُ ضَحْضَاحُ مَاءٍ وَتُبْصِرُ فِيهِ لِلنَّارِ اشْتِعَالَا
غِرَارَاهُ لِسَانًا مَشْرِفِي يَقُولُ غَرَائِبَ الْمَوْتِ ارْتِجَالَا
إِذَا بَصُرَ الْأَمِيرُ وَقَدْ نَضَاهُ بِأَعْلَى الْجَوِّ ظَنُّ عَلَيْهِ آلا
وَدَبَّتْ فَوْقَهُ حُمُرُ الْمَنَائَا وَلَكِنْ بَعْدَ مَا مُسِخَتْ نِمَالَا

اللفظة : « وخذ » الوخذ : السير السريع ، يقال : وخذت الناقة تخذ وخذانا ، إذا

سارت مسرعة « القلاص » بكسر القاف - جمع قلوص - بفتحها - وهي الناقة الفتية ، ويقال

للأنثى خاصة ، كالفتاة يقال للأنثى من الإنس « نحول » أراد به دقة السيف ورقة شفرته ، وجعل

هذا دليلا على أن سيفه قد عشق الرقاب واستهام بقطعها فهو من عشقه قد أصابه النحول « الكمد »

الحزن مع تغير الوجه « سليل النار » أي : ولدها ؛ لأنه نشأ فيها حين أخرج من المعدن وحين

طبع « السلال » بضم السين - هو السسل ، وهو داء يعترى الإنسان فيدنفه ويصديه بالنحول

« البرد » أراد به غمد السيف « تردى » اتخذ رداء « انتعل » اتخذ نعل « في طرفي نقيض »

يريد أنه جامع للنقائض ؛ فماؤه وروثه يريك كأن الماء يترقرق فيه ؛ وطرأته ومضاؤه تريك

أن النار تلتهب منه « اشتكالا » هو التشابه والتشاكل « ضحضاح ماء » هو الماء الرقيق يجري

على وجه الأرض « غراره » بكسر الغين المعجمة - حداه « مشرفي » نسبة إلى مشارف الجن ،

وهي قرى تشرف عليه « ارتجالا » تقول : ارتجل الكلام ؛ إذا قاله بديهية من غير روية « آلا »

هو السراب ، أى : إذا سلّ سيفه ونظر إليه ظنّ أنّ بين السماء والأرض سرايا ، وأما قوله « ودبت فوقه - الليت » فإنهم يشبهون فرند السيف بدب النمل ؛ يريدون أنه كأنما دبت عليه النمل ، وبقيت آثار أرجلها فيه ، انظر إلى قول السكندی :

وَمُهَنْدٍ عَضِبَ مَضَارِبُهُ فِي مَتْنِهِ كَمَدْبَةِ النَّمْلِ

فأبو العلاء يقول : إنهم واهمون في ذلك ، وإنما دبت حمر النمايا فوق السيف ، وقوله « يذيب الرعب - إلخ » معناه أن سيفك كما يهابه الرجال تهابه السيوف فتذوب في أغمارها هيبة منه ، فلولا أن أغمارها تمسكها أن تسيل على الأرض لاسالت

الإعراب : « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الغمد ، والهاء مفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما في هذا الإعراب « اسالا » اللام واقعة في جواب لولا ، وسال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والجملة جواب لولا ، والألف للاطلاق

التمثيل به : في قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر الكون المقيد الصالح لأن يكون خبرا . واعلم أن الخلاف في هذه المسألة خلاف واسع الأطراف ، كثير الشعب ، ونحن نجمل لك هذا الخلاف محاولين أن نلم بأطرافه ونواحيه المتعددة على قدر الطاقة ، فنقول : للعلماء في هذه المسألة خلافت ثلاث يقفوا بعضها بعضا ، ويحجى بعضها تاليا لبعض :

الخلاف الأول : إذا قلت « لولا محمد لهلك على » فهل في هذا الأسلوب محذوف لابد من تقديره أولا ؟

الخلاف الثاني : إذا ثبت أن في هذا الأسلوب محذوفا لابد من تقديره ، فهل هو فعل المرفوع بعد « لولا » فاعله ، أو هو اسم يسند إلى المرفوع بعد « لولا » ؟

الخلاف الثالث : إذا قلنا إن المحذوف بعد « لولا » اسم مسند إلى المذكور بعدها ؛ فهل هو واجب الحذف في كل كلام ، فلو ذكرته في كلام ما كنت لاحنا ، أو هو واجب الذكر أحيانا وجائز الذكر أحيانا أخرى ؟

فأما عن الخلاف الأول فقد ذهب العلماء فيه أربعة مذاهب :

أولها : وهو مذهب جمهور البصريين والكسائي - أن هناك محذوفا لابد من تقديره ، وهذا هو الذى نصره أكثر المحققين من علماء العربية ، وهو الذى نختاره

وثانيها : وهو رأى جماعة منهم ابن الطراوة - أنه لا حذف في الكلام ؛ لأن ما نزع منه جواب « لولا » هو في الحقيقة خبر المبتدأ ، وذلك الكلام مردود بأنه ليس بين الجملة والاسم المرفوع قبلها رابط يربطها به حتى نجعلها خبرا عنه ، قال موفق الدين ابن يعش (شرح المفصل : ١ - ٩٥) :

... ..

« وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ ؛ لأنه لا عائد منها إليه ، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ ؛ وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بأولاً وجواب لها » اه ، وقال جمال الدين ابن هشام (في مبحث لولا من معنى اللبيب) : « وزعم ابن الطراوة أن جواب « لولا » أبداً هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما » اه ، وقال المحقق رضى الدين (شرح الكافية : ١ - ٩٤) : ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبر المبتدأ كما مر في أما زيد فقام لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في لولا على لهلك عمر ؛ نظيره محذوف وجوباً لحصول شرطى وجوب الحذف » اه

وثالثها : وهو رأى نقله الفراء عن المتقدمين ، وذكر موفق الدين ابن يعيش في شرح المفصل وابن الأنبارى في الإنصاف (ص ٣٦) أنه مذهب الكوفيين - وحاصله أن الاسم المرفوع بعد « لولا » ارتفع بها لنيابتها عن الفعل ؛ فكأنها جملة من فعل وفاعل ، وتمت بأولاً معه جملة ، كما تمت بحرف النداء مع المنادى جملة ، وحجتهم في ذلك ما رعموه من أن « لولا » نائبة مناب الفعل ، والفعل لو ظهر لارتفع مابده على أنه فاعل به ، ولم يجوز ذكر الفعل لثلاثي جمع بين العوض والمعووض منه ؛ وهذا رأى مردود بأنه لو كان الأمر كما ذكروا لكان الكلام نفيًا ، ولو كان الكلام على أنه نفي لجاز فيه ما يجوز مع النفي وامتنع فيه ما يمتنع مع النفي ؛ ولكن الأمر مع « لولا » يجري على خلاف ما يجري عليه أمر النفي ؛ ألسنت ترى أنه يجوز لك أن تقول « لولا محمد لا بكر لهلك خالد » فتعطف على الاسم المرفوع بلا ، ولا لا يعطف بها بعد النفي ؛ وأنت تقول : « لم يحضر محمد ولا عمر » فتعطف بالواو وتزيد « لا » لتأكيد النفي لما كان الكلام قبل ذلك نفيًا ؛ ولا يجوز مثل هذا في « لولا » وما بعدها ؛ فدلّ هذان الأمران على أن شأن لولا غير شأن النفي . قال موفق الدين ابن يعيش (١ - ٩٦) : « وقال الكوفيون : الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بأولاً نفسها ؛ لنيابتها عن الفعل ، والتقدير لولا يمنع زيد ، وهذا ضعيف لوجوه : منها أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها ، لأن أحداً يعمل فيها النفي ، ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثانى : أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي ، فتقول : لولا زيد ولا خالد لأكرمك ، نحو قوله تعالى : (وَمَا يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحُرُورُ وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ) فلما لم يجوز ذلك ولم يستعمل دلّ على أن الجمود قد زایلها » اه ، وقال ابن الأنبارى (الإنصاف : ٣٦) : « ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو لولا زيد لأكرمك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ، لأن التقدير في قولك لولا زيد لأكرمك : لو لم يمنع زيد من إكرامك

«لأكرمك» ثم قال في الرد عليهم (ص ٣٨): «والذي يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لو لم يعننى زيد لأكرمك أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ«لولا» لأن الجحد يعطف عليه بذلك ، نحو قول الشاعر :

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَةٍ لِحَيٍّ وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ

وقول الآخر :

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَلٌ ، لَا ، لَا ، وَلَا بِرَجَاءٍ مَالٍ

فلما لم يجوز أن يقال : لولا أخوك ولا أبوك ؛ دلّ على فساد ما ذهبوا إليه « اه كلامه

رابعها : وهو مذهب الفراء وذكره الرضى (١ : ٩٣) أن الاسم المرفوع بعد لولا ارتفع بها نفسها أصالة ، لأنها نائبة عن الفعل ، وعلل ذلك بأن « لولا » حرف مختص بالأسماء ، والحرف المختص يعمل ؛ وذلك مردود من وجوه : (الأول) أنا لانلتزم أن « لولا » حرف مختص بالأسماء ؛ لدخوله على الأفعال في نحو قول الجوح أحد بنى ظفر من سليم بن منصور :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَأْرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَشْهُمِ الشُّودِ
لَا دَرَّ دَرِّكَ إِيَّيْ قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذِرِي لِحُدُودِ

(الوجه الثانى) أنا إن سلمنا أن «لولا» حرف مختص بالأسماء لم نسلم أنه متى كان مختصا وجب أن يعمل ؛ لأن من الحروف المختصة ما لا عمل له كالسين وسوف وحرف التعريف (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا أن الحرف متى كان مختصا وجب أن يعمل لم نسلم أنه يجوز أن يكون عمله الرفع كما زعمت ؛ لأن هذا حمل على ما لا نظير له في العربية ، فإن الأصل في الحرف المختص أن يعمل العمل الخاص ، كحروف الحذف مع الأسماء والحروف الجازمة مع الفعل المضارع ، وقد خرجت حروف مختصة بالأسماء عن عمل الجر إلى عمل نصب ورفع كإن وأخواتها ؛ فأما إلى عمل الرفع وحده فهذا مالا وجود له وأما عن الخلاف الثانى فقد ذهب العلماء فيه مذهبين :

أولهما : وهو مذهب جمهور البصريين - أن المحذوف خبر المبتدأ ، وأن الاسم المرفوع بعد « لولا » مرفوع بالابتداء ، وهذا المذهب هو الذى ارتضاه جمهور المحققين من العلماء ، وهو المختار وثانيهما : وهو مذهب الكسائى - أن المحذوف فعل يقع الاسم المرفوع بعد «لولا» فاعلا به ؛ وقد أيد هذا ابن الأنبارى ، وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر فى لولا نفسها أهى حرف بسيط موضوع من أول الأمر للدلالة على امتناع شئ لوجود غيره أم هى حرف مركب من « لو » الشرطية الموضوع للدلالة على امتناع شئ لامتناع غيره ومن « لا » التى هى حرف نفى ؟ ذهب الكسائى إلى الثانى ، وذهب البصريون إلى الأول . ولا خلاف بينهما فى أن « لولا » دالة على امتناع

الجواب لوجود الشرط ؛ ولكن الخلاف في أن دلالتها على ذلك بالوضع أو بواسطة نفي الامتناع الذى هو نفي ؛ من قبل أن نفي النفي إثبات ، وذلك واضح إن شاء الله . وحجة الكسائي فيما ذهب إليه أن «لو» مختصة قبل دخول «لا» عليها بالفعل ؛ لكونها حرف شرط ؛ فبقى لها هذا الاختصاص بعد دخول «لا» النافية ؛ كما أن غير «لو» من حروف الشرط لا يزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترنت بلا النافية ، قال الله تعالى : (وَالْأَن تَصْرِفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) وتقدر الفعل إذا كان غير موجود في نحو قول الأحموس :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَقَرِّكَ الْحُسَامُ

وكما أن «لو» نفسها لا يزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترنت بها غير «لا» من حروف النفي ؛ كقول عمر « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » ومثل قول المتنبي :

وَلَوْ لَمْ تَكُونِي بِنْتُ أَكْرَمِ وَالِدٍ لَكَانَ أَبَاكَ الضَّخْمَ كَوْنُكَ لِي أُمًّا

ولما رأى المحقق الرضى أن هذا الاستدلال له وجه من الصواب وإن كان مبنيًا على ما لانبامه قال (١ : ٩٣) : « وهو قريب من وجه » اه ، وذهب البصريون إلى أن «لولا» حرف بسيط لاتركيب فيه ، وهو موضوع من أول الأمر للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره ، وأنكروا ما ذهب إليه الكسائي ، ونقضوا مذهبه بأنه لو كان الكلام على تقدير الفعل لازم أن يذكر بعد الاسم المرفوع ما يفسر هذا الفعل المحذوف ، كما لازم مثل ذلك في قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) وقوله : (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ) ونحو ذلك مما ولى فيه أداة الشرط اسم مرفوع ، ولم يسمع من كلام العرب ذلك ، فدلّ على أنه ليس على تقدير الفعل ، وأيضًا فإننا لو حاولنا أن نقدر الفعل لما جاز لنا ذلك ، لأن الفعل الماضي الذى ينفي بلا إما أن يكون دعاء أو جواب قسم ، فإن لم يكن أحدهما وجب أن يكون مكررا كما في قوله تعالى : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) فإن زعم أنه قد ينفي بها الماضي من غير أن يكون دعاء ولا جواب قسم ولا مكررا كما في قول الراجز :

لَا هُمْ إِنْ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَاعْهَدَ لَهُ وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَفَعَلَهُ

قلنا : هذا قليل ، ولا يجوز التخريج على مثله ، فإن قال : قد ورد في قوله تعالى : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) قلنا : هو دعاء أو في قوة المكرر أو «لا» بمعنى «ما»

قال ابن هشام : « وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلولا لنيايتها عنه ، ولا بها أصالة ؛ خلافا لراعى ذلك ؛ بل رفعه بالابتداء » اه . وقال رضى الدين : « وقال

... ..

الكسائي : الاسم بعد لولا فاعل لفعل مقدر كما في قوله : لو ذات سوار لطمتنى ، وهو قريب من وجه ؛ وذلك أن الظاهر منها أنها لو التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني دخلت على لا ، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع لا أيضا باق على ما كان ، كما تبقى مع غير لا من حروف النفي ، فمعنى لولا على لهلك عمر : لو لم يوجد على لهلك عمر ؛ ينتفى الأول أى اتفق انتفاء وجود على لانتفاء هلاكه عمر ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ؛ فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني ، كإفادة لو في قولك : لو لم تستمني أكرمتك . . لكن منع البصريين من هذا التقدير أن الفعل بعد لو إذا أضمر وجوبا فلا بد من الإتيان بمفسر ، وليس بعد لولا مفسر ، وأيضا لفظ لا لا يدخل على الماضى في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررا في الأغلب ؛ ولا تكرير بعد لولا ؛ فقال البصريون : الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ » انتهى كلامه

وأما عن الخلاف الثالث فقد ذهب العلماء فيه مذهبين :

أولهما : وهو مذهب جمهرة البصريين - أن حذف خبر المبتدأ بعد « لولا » واجب في كل كلام ؛ فإن ذكر ما يحتمل أن يكون خبرا فهو إما مؤول وإما خطأ أو لحن وثانيهما : وهو مذهب جماعة منهم ابن الشجرى والرمانى والشلوبين وابن مالك ، وارتضاه ابن هشام فى أوضح المسالك ، وهذا المذهب هو الذى تنصره الأدلة وتؤيده النصوص ، وهو المختار ، وحاصله التفصيل على ما ستسمع

واعلم قبل ذلك أن هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر حاصله أنه هل يجوز أن يذكر بعد لولا مبتدأ خبره كون خاص أولا يجوز إلا أن يذكر المبتدأ الذى خبره هو الكون العام ؟ ذهب الجمهور إلى الثانى ، وقالوا : إن أريد نحو « لولا زيد قائم » وجب أن يجعل مصدر هذا الخبر مبتدأ ثم يذكر بعد لولا بغير خبر ، وذهب من ذكرنا من العلماء إلى الأول

فتلخص أن للولا عند الجمهور حالة واحدة ، وهى أن يكون خبر المبتدأ الذى يقع بعدها كونا عاما لا يدل على أكثر من الوجود ، ككائن وموجود وحاصل ، ويجب لذلك حذف الخبر ، وسند كسر السرى وجوب حذفه ؛ ولولا عند من ذكرنا من العلماء ثلاثة أحوال : (الحال الأول) أن يكون خبر المبتدأ كونا عاما ، وهذا الحال أغلب أحوالها ، ويجب معها حذف الخبر ، (والحال الثانى) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا لا يدل عليه دليل إذا حذف ، ولا يجوز حينئذ حذف الخبر ؛ لأنك لو حذفته لماعرفه السامع ولا اهتدى إليه ، (الحال الثالث) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا وقد قامت قرينة ما ترشد إليه وتدل السامع عليه ، ويجوز حينئذ حذف الخبر اعتمادا على دلالة القرينة عليه ، ويجوز ذكره لعدم التعويل على القرينة ؛ إذ لا يجب حذف ما تدل القرينة عليه لو حذف لمجرد وجود القرينة

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرمانى ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقا ، بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد السكون المقيد جعل مبتدأ ، فتقول : لولا مُسألة زيد إيانا ماسلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

(وَفِي نَصِّ يَمِينِ ذَا) الْحَكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرُّ) نحو « لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنَّ » ، و « أَيْمَنُ اللَّهِ لَا قَوْمَنَّ » أى : لعمرِكَ قَسَمِي ، وأيمن الله يميني ، فحذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَهُ (١) .

والذى يدل على مارجحناه وقوع الخبر مصرّحا به فى كلام العرب ؛ فمن ذلك قول أبى عطاء السندى واسمه أفلح بن يسار :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ
وقول الزبير بن العوام فى أسماء بنت أبى بكر :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْهَ لَهَا لَخَبَطَتْهَا
وقول امرأة كانت على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخَشَّى عَوَاقِبُهُ
وقول الشاعر :

* لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَدِرًا *

وعلى ذلك جرى قول أبى العلاء المعرى * يذيب الرعب منه ... البيت * والحديث الذى ذكره الشارح ، وهو حديث رواه البخارى فى باب العلم (ج ١ ص ٣٦) بلفظ : « يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين » وحمل ابن الشجرى على ذلك قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ) ففقد الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ،

فإن قلت : فلماذا كان الحذف بعد لولا إذا كان الخبر كونا عاما واجبا ؟ قلت : أما مجرد الحذف فوجود القرينة الدالة على الخبر ؛ لأن لولا لما كانت دالة على انتفاء الجواب لوجود ما قبله كان ذلك دليلا على أن المحذوف كلمة من مادة الوجود أو ما هو بمعناها ؛ وأما كون ذلك الحذف واجبا فلائنه قد وجد فى اللفظ ما يسدّ مسد ذلك المحذوف ويقوم مقامه ؛ وهو جواب لولا ؛ فلو ذكر الخبر مع ذكر الجواب لكان كالجمع بين العوض والمعوّض منه ؛ وهو مما لا يجوز .

(١) اعلم أن معنى كون المبتدأ ناصا فى اليمين أن الاستعمال العربى قد جرى على أن لفظه

فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ » ،
و « عَهْدُ اللَّهِ عَلَىَّ لِأَفْعَلَنْ »

﴿ تنبيه ﴾ اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثاني ، وتبعه عليه
في التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ، لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ،
والتقدير : قَسَمِي أَيْمَنُ اللَّهِ ، بخلاف المثال الأول ، لمكان لام الابتداء
(وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَآوِ عَيْنَتِ مَفْهُومَ مَعَ) وهي الواو

لا يستعمل إلا في القسم ، ولذلك أمثلة : منها أَيْمَنُ اللَّهِ ، ومنها لعمرك (مفتوح العين مقترنا باللام) ،
وشواهد هذا الموضع كثيرة ؛ فمنها قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) وقول يزيد
ابن قنافة الطائي :

لَعَمْرِي وَمَا عَمَرِي عَلَىَّ بِهَيِّنٍ لِبَيْسِ الْفَتَى الْمَدْعُوِّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٍ
وقول الشاعر : (وهو زرارة بن سبيع الأسدي ، وقيل : دودان بن سعد الأسدي ، وقيل : أضلة
ابن خالد الأسدي) :

لَعَمْرِي لَقَوْمُ الْمَرْءِ خَيْرٌ بَقِيَّةٍ عَلَيْهِ ، وَإِنْ غَالُوا بِهِ كُلَّ مَرَكَبٍ
وقول نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيْمَنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي
وقول امرئ القيس بن حجر :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

قال ابن جنى : « ومما يحيزه القياس غير أن لم يرد به الاستعمال خبر العمر من قولهم : لعمرك
لأفعلن ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو أظهر خبره : لعمرك ما أقسم به ؛ فصار طول الكلام
بجواب القسم عوضا من الخبر » اه ، وقال في موضع آخر : « ومما يحيزه القياس غير أنه لم يرد به
الاستعمال ذكر خبر ليمين من قولهم : ليمين الله لأنطلق ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو خرج
خبره : ليمين الله ما أقسم به لأنطلق ، فحذف الخبر ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من
الخبر » اه ، وقال العلامة رضى الدين (١ : ٩٧ و ٩٨) : « وكل مبتدأ في الجملة القسمية متعين
للقسم ، نحو لعمرك وأيمين الله ، فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف ، أى : لعمرك
ما أقسم به ، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ، والعمر والعمر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام
إلا المفتوحة ، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله » اه كلامه

المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلٍ) قولك : (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسدَّ العطف مسدده^(١) .

(١) اعلم أن المراد في هذا الموضع بكون الواو ناصا في المعية أن دلالتها على المعية أظهر من دلالتها على غيرها ؛ وللعلماء في هذا الموضع اختلافان (أحدهما) هل هناك محذوف لابد من تقديره أولا ؟ (والثاني) هل هذا المحذوف ممتنع الذكر أو هو جائز الذكر ؟

فأما عن الخلاف الأول فقد ذهب البصريون إلى أن في نحو قولك : « كل رجل وضيعته » من كل مبتدأ عطف عليه اسم بالواو الدالة على المعية ناصا ؛ محذوفا هو خبر المبتدأ ؛ وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الكلام تام مستغن عن تقدير شيء ؛ وذلك من قبل أن الواو بمعنى « مع » وأنت لو ذكرت « مع » في الكلام قلت : « كل رجل مع ضيعته » لكان الكلام تاما مستغنيا عن التقدير ؛ فكذا ماهو بمعنى ذلك ، وقد ردَّ العلامة رضى الدين هذا المذهب بقوله (١ : ٩٧ من شرح الكافية) : « وقال الكوفيون : وضيعته خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فإذا صرحت بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التي بمعناه ؛ فلا يكون هذا المثال إذا مما نحن فيه ، أى مما حذف خبره ، وفيه نظر ، لأن الواو إن كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف ، فإذا كانت وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا ، فإن قيل : يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ ، فالجواب أن مع إذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى ما بعده ، بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد معك ، كما تقول : زيد عندك » اه كلامه ، ورد قوم ماذهب إليه الكوفيون بأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يستلزم أن يكون شأنهما واحدا من حيث الإعراب ، وكلام المحقق الرضى في الواقع بيان لافرق بين الواو ومع في الاستعمال

وأما عن الخلاف الثانى فإننا وجدنا النجاة قديمهم وحديثهم يذكرون هذا الموضع مما يجب فيه حذف الخبر ، ويعالون للحذف ولوجوبه بما ستمسح ، ولكن المحقق الرضى وقف من هذا الموضع موقف المتشكك الحائر ، ثم استظهر فى آخر بحثه أن هذا الموضع مما يغلب فيه حذف الخبر ، وليس مماوجب فيه حذفه ، قال : « وقال البصريون الخبر محذوف ، أى كل رجل وضيعته مقرونان ، وفيه أيضا إشكال ، إذ ليس فى تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا ، وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى ، فحذفه بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ، ولو تكلفنا وقلنا : التقدير كل رجل مقرون وضيعته ، أى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه ، لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسدّه ، ويجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره ؛ هذا ، والظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب » اه ، وقد تكلم

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما في نحو « زيد وعمرو مجتمعان » لم يجب الحذف ، قال الشاعر :

١٥٩ — تَمَنُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

ابن قاسم في الرد على ما ذكر الرضى كلاما ليس من شأننا أن نحكيه؛ لأننا لانقره ولا نوافق عليه ، فارجع إليه إن شئت في حواشي الصبان ، ومما ذكر فيه الخبر ما حكاه الرضى من قول علي رضى الله عنه : « فأتيت والساعة في قرن » ١٥٩ — قد نسب كثير من العلماء هذا البيت للفرزدق ، وقد راجعت نسخ ديوانه المطبوعة فلم أعثر عليه ، والذين نسبوه له رروا قبله :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوَى وَيَنْوَى بَنُو أَبِي جَمِيعًا فَمَا هَذَا مُسْتَوِيَانِ

اللفظ : « شتان » هو اسم فعل معناه تباين وافتراق ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا ، والمراد المفارقة في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم ونحوها ، لأن الافتراق بالذوات حاصل البتة ، إذ كل شيتين في الوجود لا بد أن أحدهما غير صاحبه ومفارق له لامحالة ، إلا أنه ربما خفيت أحوال الذات فتوضع هي مكانها ، وقد يتصل فاعله التعدد لفظا ومعنى أو معنى فقط به ، وقد يفصل بينهما بما الزائدة ، فتقول : شتان علم محمد وعلم علي ، وقال الأعشى :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي كَجَائِرِ

و « ما » في بيت الفرزدق ليست زائدة كالتى في بيت الأعشى ، وإنما هي موصول اسمى أو حرفى ، وقوله « يشعب » بفتح العين المهملة - أى : يفرق ويصدع

المعنى : إن بنى أبى يتمنون لى الموت الذى يفرق بين الإخوان والأهل ، وهم لا يلبثون إلى أن لكل أحد أجلا هو ملاقيه

الإعراب : « تمنوا » فعل وفاعل « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « الموت » مفعول « الذى » اسم موصول نعت للموت « يشعب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الذى ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « الفتى » مفعول ليشعب « وكل » مبتدأ « امرى » مضاف إليه « والموت » معطوف على المبتدأ « يلتقيان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وكل امرىء والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر - وهو جملة « يلتقيان » - لأن الواو التى عطفت على المبتدأ ليست نصا فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجبا لامعدل عنه ، كما فى قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه ، وضابط الواو التى هى نص فى معنى المصاحبة أن يكون ما بعدها مما لا يفارق

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة كذلك لا محتاج إليه مع الواو ومصحوها

(وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لاتصلح خبراً (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَ) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مَصْدَرًا عاملاً في اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لاتصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور^(١) أو إلى مؤول به ، فالأول (كَضْرِبِ الْعَبْدِ مُسِيئًا ، وَ) الثانى مثل (أَتَمُّ تَبْيِينِ الْحَقِّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ) إذا جعل « مَنُوطًا » جارياً على الحق لاعلى المبتدأ ، والثالث نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » ، والتقدير : إذا كان ، أو : إذا كان مسيئاً ومنوطاً وقائماً ؛ فمسيئاً ومنوطاً وقائماً : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسدّ الحال مسدّها ، وقد عرفت أن هذه الحال لاتصلح خبراً لمباينتها المبتدأ ، إذ الضرب مثلاً لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة^(٢)

ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لاتتأخره ، وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه ، وذلك بخلاف الموت ؛ فإنه ليس ملازماً للمرء ، بل إنه يلقاه مرة واحدة

(١) لم يقتصر ابن مالك فى شرحه على كتابه « الكافية الشافية » على أفعل التفضيل ، كما اقتصر شراح الألفية ، بل ذكر من أمثلة هذه المسألة « معظم إتيانى المسجد متعلماً »
(٢) قد أكثر العلماء القول فى هذه المسألة ، وتشعبت فيها اختلافاتهم ، وفرّعوا فيها فروعا لاحصر لها ، حتى حمل ذلك السيوطى على أفرادها بتأليف خاص ، كما حكى لنا فى كتابه « جمع الجوامع » وليس من شأننا أن نستقصى كل ما ذكر فيها من الفروع ، ونستوعب جميع ما فيها من خلاف ، ولكننا لن نترك ذلك جملة ؛ وسنتكلم فيما يلى على أهمّ الباحث فى هذه المسألة فنقول :
قد يكون المبتدأ مصدراً ، نحو قولك « ضربنى علياً قائماً » وقد يكون اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر الصريح ، نحو قولك « أفضل عمالك مخلصاً » وقد يكون أفعل تفضيل مضافاً إلى المؤول ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »
ثم هذا المصدر قد يضاف إلى فاعله ، كما فى الأمثلة السابقة ، وقد يكون مضافاً إلى مفعوله ، نحو قولك « أفضل حج البيت ماشياً »

ثم الحال قد تكون اسماً مفرداً وذلك لاختلاف فى جوازه بين أحد من العلماء ؛ ولكن اختلفوا هل يجوز أن تكون هذه الحال جملة فعلية أو لا يجوز ؟ وهل يجوز أن تجيء جملة اسمية أو لا يجوز ؟

وإذا جاز مجيئها جملة اسمية فهل تقتزن بالواو أولا ، هذه مسائل ثلاث قد وقع الاختلاف فيها بين كثير من العلماء ، ونحن نذكر مجمل هذا الخلاف في كل مسألة منها فنقول :

أولا : ذهب الأخفش والكسائي وابن هشام والأعلم وابن مالك في التسهيل إلى أنه يجوز أن تجيء هذه الحال جملة فعلية ، وذهب الفراء إلى امتناعه ، ونقل بعض العلماء عن سيبويه أنه يقول بامتناعه ، ولكن الذي رأيناه في كتابه^(١) يؤيد عندنا أنه قائل بالجواز ، وقد حكى هو عن العرب أنهم يقولون : « سمع أذنك يقول ذلك » ومما ورد منه قول رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

ومنه قول الشاعر :

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ بَيْضَاءُ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

قال ابن مالك في التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا ؛ خلافا للفراء » اه
وقال الأعمى في شرح بيت رؤبة السابق « ويعطى في موضع الحال النائية مناب الخبر » اه
ثانيا : ذهب الكسائي وابن مالك وجمهرة البصريين إلى أنه يجوز أن تجيء هذه الحال جملة اسمية ، فيجوز لك أن تقول : أشد ضربى عليا يده مكتوفة ، كما يجوز لك أن تقول : كلكه فوه إلى في ، ومنع ذلك قوم آخرون

قال ابن مالك في التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة جملة اسمية ، وفاقا للكسائي »
ثالثا : اضطربت كلمة العلماء في هذه الحال إذا كانت جملة اسمية ، هل يجب أن تتجرد من الواو ، أو يجوز اقترانها بالواو وتجردها منها ، أو يجب أن تقتزن بالواو ؟ فظاهر كلام ابن مالك في التسهيل أنه لا خلاف بين أحد من العلماء في أنه يجوز اقترانها بالواو ويجوز تجردها منها ، وحكى أبو حيان عن ابن كيسان أن ذلك جائز في قول النحاة كافة ، والصواب أن في المسألة خلافا ، ومن حكى هذا الخلاف أبو حيان ، وقد حكى عن الفراء والكسائي أنهما ذهبا إلى تجويز اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وحكى عن الأخفش وسيبويه أنهما منعيا اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وقد وجدنا في كتاب سيبويه^(١) يتنا اقترنت فيه الجملة الاسمية السادة مسد الخبر بالواو ، ومن حكى الخلاف أيضا العلامة رضی الدين في شرح الكافية ، قال^(٢) : « وإذا كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال ، نحو ضربى زيدا وغلامه قائم ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ؛ إذ الحال فضلة ، وقد وقعت موقع العمدة ؛

(١) انظر في الموضعين (ج ١ ص ٩٨) (٢) انظر (ج ١ ص ٩٤) .

فيجب معها علامة الحالية ؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر ، وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ ؛ فنقول : ضربني زيدا أبوه قائم ، كما في قولهم : كلمته فوه إلى في « اه كلامه . ومن شواهد مجيء هذه الجملة اسمية مقترنة بالواو قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٠) :

خَيْرُ أَقْتَرَانِي مِنَ الْمَوْتِ حَلِيفَ رَضًا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

وقول لبيد بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ ، وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ

قال الأعمى : « وعهدى مبتدأ ، وخبره في قوله : وفيهم ميسر وندام ؛ لأن موضع الجملة موضع نصب على الحال ، والحال تكون خبرا عن المصدر ، كقولهم : جالسك متكئا ، وأكلك مرتفقا ، والواو مع ما بعدها تقع هذا الموقع ، فنقول : جالسك وأنت متكئ ، وأكلك وأنت مرتفق ؛ وساغ هذا في المصدر لأنه ينوب مناب الفعل والفاعل ، فكأنك قلت : تجلس متكئا ، وتأكل مرتفقا ، مع أن المتكئ والمرتفق غير الجالس والأكل ؛ فلا يجوز رفعهما على الخبر ؛ لأن الخبر إنما يرتفع إذا كان هو الأول ، كقولك : جالسك حسن ، وأكلك شديد » اه

إذا علمت هذا الذي قررناه فاعلم أن العلماء قد اختلفوا في نحو قولك : « أكثر زيارتي الإخوان مواسيا » هل هذه العبارة كلام مكتف بنفسه غير محتاج إلى شيء آخر زائد عما ذكر فيه أم هو كلام ناقص لا بد له من تكملة لم تذكر في الكلام وهي مقدرة ؟ ثم اختلف القائلون باحتياج هذه العبارة ونحوها إلى ما تتم به في المقدّر : ما هو ؟ وما موضعه ؟ فهذه أضرب من الاختلاف سند كرها بإيجاز ، محاولين أن نكتفي بلباب الموضوع ، فنقول :

أولا : ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أن مثل هذا الأسلوب في غير حاجة إلى تقدير شيء ، ومعنى ذلك أن هذا المبتدأ لاحاجة به إلى خبر ، فهو كقول الأعمى في نحو : عجب لك ، على ما أوضحناه فيما سبق ، وحجتهم كحجة الأعمى في الأسلوب المذكور ، وتلخيصها أن هذا المبتدأ لما كان مصدرا فهو بمعنى الفعل وفاعله ، وأنت لو ذكرت الفعل والفاعل لم تكن بحاجة إلى المزيد عليهما . قال المحقق رضي الدين : « ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل ، فعني ضربني زيدا قائما : أضربه قائما » انتهى كلامه ، وذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أنه لا بد من تقدير شيء يتم به الكلام

ثانيا : اختلف القائلون بأنه لا بد من تقدير شيء يتم به الكلام في ذلك المقدّر ماهو ، فذهب جمهور الكوفيين والبصريين إلى أن هذا المقدّر اسم مشتق يصح الإخبار به عن هذا المصدر الواقع مبتدأ ، وأنه من مادة الوجود المطلق وما يرادفه ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المحذوف

مصدر آخر مضاف إلى ضمير هو صاحب الحال الذي أغنى عن الخبر ، ومرجعه معمول المصدر الواقع مبتدأ ، فتقدير المثال الذي ذكرناه عند الأخفش : أكثر زيارتي لإخوان زيارتي إياهم مواسيا ، وهذا المذهب ضعيف ؛ من قبل أنه يلزم عليه حذف المصدر بقاء بعض معمولاته ، قال العلامة رضى الدين (١) ، « ويرد على مذهب الأخفش أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف » اهـ

وقد حكى الشارح ههنا هذا المذهب ، وذكر أن ابن مالك قد اختاره في التسهيل ، وقد وجه كثير من العلماء هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقليل المحذوف ، فإن المحذوف عنده أمران ، وهما المصدر والضمير ، فأما على ما ذهب إليه الجمهور فالمحذوف أكثر من ذلك على ماسياتي ، وأيضا فلائ التقدير فيه من لفظ المذكور ، وهو أولى من تقدير شيء آخر ، وأيضا فلائ حذف « إذ » مع الجملة التي تضاف إليهما مما لم يعهد في غير هذا الموضع ، ونحن نعتقد أن هذه الأمور كلها أقل تأثيرا من حذف عامل ذهب أكثر العلماء إلى منع حذفه

ثالثا : اختلف القائلون بأن المحذوف المقدر اسم مشتق في موضع هذا المقدر : أي يكون قبل الحال أم بعدها ؟ فذهب الكوفيون إلى أنه يقدر بعد الحال ، وذهب البصريون إلى أنه يقدر قبل الحال ؛ ولزم من هذا الخلاف الاختلاف في صاحب الحال ماهو ؟ فقال الكوفيون : هو معمول المصدر الواقع مبتدأ ، وقال البصريون : هو ضمير مرفوع بكان محذوفة عائد إلى معمول المصدر ؛ فإذا قلت : أكثر زيارتي الصديق مريضا ؛ فتقديره عند الكوفيين : أكثر زيارتي الصديق (حال كونه) مريضا حاصل ، وتقديره عند البصريين : أكثر زيارتي الصديق حاصل إذا كان مريضا ، وذهب الحقيق الرضى (٢) إلى أنه ينبغي أن يكون التقدير : أكثر زيارتي الصديق حاصل (حال كونه) مريضا ، وبيان وجه الفرق بين تقديره وتقدير جمهور البصريين يحتاج إلى تقرير مسائل :

المسألة الأولى : ذهب الجمهور إلى أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ؛ فإذا قلت : « جاء عليّ راكبا » فالعامل في « راكبا » هو نفس العامل في « عليّ » وذلك العامل هو « جاء » ؛ وبنوا على هذه القاعدة فروعا ليس من شأننا في هذا البحث أن نأتى على تفصيلها

المسألة الثانية : ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله

المسألة الثالثة : إنما اضطر الجمهور إلى تقدير هذه المحذوفات كلها تفاديا من الخروج على ماسبق تقريره ؛ وذلك أنك لو قدرت هذه الحال لمعمول المصدر الواقع مبتدأ للزم جريا على القاعدة الأولى أن يكون العامل في الحال هو المصدر ، وإذا قدرت ذلك وأنت قد التزمت تقدير الخبر قبل الحال

(١) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٥) (٢) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٦) .

.....

لزمك الفصل بين المصدر ومعموله

أما المحقق الرضى فلم يرقه التزام القاعدة الأولى ، وأبى إلا الفرار منها تفاديا من تقدير هذه المحذوفات الكثيرة فقال (١) : « وفي مذهب الجمهور تكلفات كثيرة : من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ، ولم يثبت في غير هذا المكان ، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم « حاصل إذا كان قائما » ظاهر في معنى الناقصة ، ومنه قيام الحال مقام الظرف ، ولا نظير له ، والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، بلا دليل دل عليه ، ولا ضرورة أُلجأتهم إليه ، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين ؛ فنقول : تقديره ضربى زيدا حاصل قائما ، والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى ، وصاحبها هو الياء أو زيدا ، وحذفنا كائن أو حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال ، كما حذفناه في نحو زيد عندك أو في الدار؛ لمشابهة الحال للظرف ، والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل فيه » اه كلامه

فأما مذاهب إليه الكوفيون من تقدير الخبر بعد الحال فهو فاسد ، وإن لم يلزم عليه اختلاف العامل في الحال وصاحبها ولا الفصل بين الحال ومعمولها ؛ ووجه فساد أمران

الأمر الأول : أنه يلزم على تقدير الخبر بعد الحال من جهة اللفظ أن يكون حذف الخبر من غير شيء يست مسدده ، وحذف الخبر من غير شيء يست مسدده لا يكون واجبا ، وهم يقولون : إن حذف الخبر في هذه المسألة واجب ، قال الرضى : « ومما يفسد مذهب الكوفية من جهة اللفظ أنه ليس في تقديرهم ما يست مسد الخبر ؛ لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد ذكرنا أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسدده لفظ » اه

الأمر الثانى : أنه يلزم على مذهب الكوفيين فوات المعنى المقصود بهذا الأسلوب ، وبيان ذلك أن الجميع متفقون على أن المقصود من نحو قولك « أكثر زيارتى الصديق مريضا » أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى ، فلو قدرت الكلام على نحو مذاهب إليه الكوفيون لكان أكثر زيارتى الصديق (حال كونه) مريضا حاسل ، ومدلول ذلك أنك تخبر عن حصول تسع زيارات ، مثلا ، من عشر زيارات حاصلة لك منه في حال مرضه ، وأين هذا من المعنى المقصود ؟ فأما على تقدير البصريين فيصير : أكثر زيارتى الصديق حاصلة (حال كونه) مريضا ، ومعنى هذا أنك تخبر عن حصول تسع زيارات في حال المرض من عشر زيارات تقع منك له في حاله جميعا ، وهذا بعينه معنى أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى

وفي هذه المسألة خلافت أخرى وتفرعات كثيرة ، كما قدمنا الإشارة إليه ، ولكننا لم نأبه لها فلم نعرض لذكرها ، وإنه ليكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق

(١) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٦) .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لاجعت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟

فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ، إذ لو كانت أخباراً لكان المضمره لجاز أن تكون معارف وتكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة في الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

١٦٠ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « حليف » هو فاعيل من الحلف — بكسر الحاء وسكون اللام — وهو المعاهدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد ، والمراد هنا انصافه بالرضا ، فكفى عن انصافه به بمخالفته إياه

الإعراب : « خير » مبتدأ « اقترابي » اقتراب : مجرور بالإضافة إلى خير ، وباء المتكلم محله مجرور بالإضافة إلى اقتراب ، وإضافة اقتراب إلى الياء من إضافة المصدر لفاعله « من المولى » جار ومجرور متعلق باقتراب « حليف » حال تسد مسد خبر المبتدأ ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلاً لفعل محذوف ، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر ، وتقدير الكلام عند البصريين : خير اقترابي من المولى إذا كان حليف رضا « وشَرُّ » الواو عاطفة ، شر : مبتدأ « بعدي » مركب إضافي مجرور بالإضافة إلى المبتدأ « وهو » الواو للحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « غضبان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال سد مسد خبر المبتدأ — الذي هو « شر » — وتقديره وشَرُّ بعدي عن المولى إذا كان (أى وجد) والحال أنه غضبان

الشاهد فيه : قوله « وشَرُّ بعدي عنه وهو غضبان » حيث جاء الحال الساد مسد الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو ، وذلك يدل على أن « كان » التي نقدرها في جملة الخبر تامة لناقصة ؛ لأنها لو كانت ناقصة لاحتاجت إلى خبر ، والخبر لا يقتدرن بالواو ؛ وقد علمت فيما ذكرناه لك في بحث هذه المسألة أن بين العلماء خلافاً في مجيء جملة الحال في هذا الموضع اسمية ، وأن الذين أجازوا مجيئها جملة اسمية قد اختلفوا في جواز اقترانها بالواو ؛ فلسنا نطيل عليك هنا ، ونحيلك على مافصلناه من القول في ذلك ؛ فارجع إليه إن شئت

فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلتها ، فلا تسد مسد خبره ؛
فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير : ضربى العبد
مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير :
ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره في التسهيل

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

١٦١ — وَرَأَى عَيْنِي الْفَقَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ

١٦١ — نسب كثير من العلماء ، منهم سيبويه والأعلم (ج ١ ص ٩٨) ، هذا الشاهد
إلى رؤية بن العجاج ، ولكنى لم أجده إلا في زيادات ديوانه التي ذكرنا شأنها فيما سبق ، وقد
روى قبله :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أُنَى أَنَاكَ يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

اللفظ : « أنى » حان ، وقرب ، ومثله آن « أناكا » بفتح الهمزة أو كسرهما - هو غاية
الشيء ، وقوله « أنى أنك » معناه حان حينك وقرب يومك ، وقوله « يا أبْتَا - إلخ » سيأتى
مشروحا في باب أفعال المقاربة ، إن شاء الله ، وقوله « ورأى عيني » بتشديد الياء على أنه مثنى
عين مضاف إلى ياء المتكلم ، وقوله « أباكا » روى سيبويه والأعلم في مكانه « أخواكا » وقوله
« الجزيل » هو الكثير العظيم ، وقوله « فعليك ذاك » أى : الزمه ولا تقصر فيه

الاعراب : « ورأى » مبتدأ « عيني » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى الفاعل ،
وياء المتكلم مضاف إليه « الفقى » مفعول للمصدر « أباكا » بدل أو عطف بيان « يعطى » فعل
مضارع ، وفاعله مستتر فيه ، و « الجزيل » مفعوله ، والجملة في محل نصب على الحال ، وقد سدت
هذه الحال مسد الخبر ، وتقدير الكلام على مثال ماسبق في الشواهد المتقدمة

الشاهد فيه : قوله « يعطى الجزيل » حيث وقعت الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية ،
وجواز ذلك رأى الأخفش والكسائى وهشام والأعلم ، واختاره الناظم في التسهيل ، وذهب الفراء
إلى منع ذلك ، وينسب المنع إلى سيبويه أيضا ، وليس ذلك بصحيح ؛ بل ورد في كتابه أمثلة
فيها الحال جملة فعلية على ما أوضحناه في بحث هذه المسألة ، والبيت حجة على المانعين ، قال الأعم
رحمه الله : « ويعطى : في موضع الحال النائية مناب الخبر » اه ، وقال ابن مالك : « ولا يمتنع
وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء » اه ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهَرَّةِ الضَّامِرِ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً ، فلا يجوز « ضَرَبِي زَيْدًا شَدِيدًا » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمك لك مُثَبَّتًا ، كما شذ « زَيْدٌ قَائِمًا » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيما حكاه الأَخْفَش ، أى : ثبت قائماً وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدّها في غير هذا الكتاب أربعة الأول : ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ في معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم
الثانى : ما أُخْبِرَ عنه بمخصوص « نَعَمْ » و « بئسَ » المؤخر ، نحو « نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بئسَ الرَّجُلُ عَمْرُو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير ؛ وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب
الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم « فى ذمتى لأفعلن » التقدير : فى ذمتى عهد أو ميثاق .
الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جىء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعْتُ وَطَاعَةً »
أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ — وَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟

وقول رؤبة فى بيت الشاهد « يعطى الجزيل » وقول الشاعر فى البيت الذى رويناه « قد سربلت » كلاهما جملة فعلية واقعة حالا عن مبتدأ هو مصدر ، ولا تصلح هذه الحال لأن تكون خبرا عن هذا المصدر ، ألا ترى أن المعطى ليس هو « رأى عيني » ، والمسربة لا يمكن أن يكون العهد ، وهذا واضح إن شاء الله

١٦٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولانسبه الأعم ، وقال سيبويه قبل إنشاده : « وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه » انتهى ، وقد سبقت هذه العبارة برمتها فى شرح الشاهد رقم (١٤٦) فارجع إليها هناك ، وقد أورد ياقوت الحموى فى مادة « روضة المثرى » هذا البيت فى ضمن أبيات نسبها إلى منذر بن درهم الكلابى ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وهاك هذه الأبيات :

سَقَى رَوْضَةَ الْمَثَرَى عَنَّا وَأَهْلَهَا رُكَّامٌ سَرَى مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ رَادِفُ
أَمِنْ حُبِّ أُمِّ الْأَشْيَمِينَ وَحُبِّهَا فَوَازِكُ مَعْمُودٌ لَهُ أَوْ مُقَارِفُ
تَمَنَّتْهَا حَتَّى تَمَنَّتْ أَنْ أَرَى مِنْ الْوَجْدِ كَلْبًا لِلْوَكَيْعِينَ آفُ

أَقُولُ وَمَالِي حَاجَةٌ فِي تَرَدُّدِي سِوَاهَا بِأَهْلِ الْأَرْضِ: هَلْ أَنَا عَاطِفٌ
وَأَخَذْتُ عَهْدِي مِنْ أُمِّمَةٍ نَظَرَةٍ عَلَى جَانِبِ الْعَلِيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفٌ
تَقُولُ حَنَانٌ مَا أَنَّى بِكَ هَهُنَا أَذُونَسَبٍ ... البيت ، وبعده :
فَقُلْتُ أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسْلَمٌ فَضُمَّ عَلَيْنَا الْمَارِقُ الْمُتَضَايِفُ

اللفظ : « حنان » هو العطف والرحمة ، وقال ابن عباس في قوله تعالى : (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا)

« لا أدري ما الحنان » ، وقال الفراء : هو في الآية الرحمة ، أي : وفعلنا ذلك رحمة لأبيريك

المعنى : وصف أنه فاجأها فأنكرته ، ثم حاولت أن تعرف السبب الموجب لإتيانه ، هل هو وجود نسب بينه وبين حبيها ، أو معرفة كانت بينه وبينهم ، وقال بعض العلماء : إنها خافت عليه صولة قومها فلقتته الجواب الذي يذكره إذا سأله أحدهم عن سبب مقدمه ، فكأنها توقعت له شرا يصيبه منهم ؛ فلذلك تحنت عليه

الاعراب : « فقالت » فعل وفاعل « حنان » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : أمرى حنان أو شأنك حنان ، أو نحو ذلك ، والجملة في محل نصب مقول القول « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « أتى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه « بك » جار ومجرور متعلق بأتى ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام « ههنا » ظرف مكانى متعلق بأتى « أذو » الممزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه ما يأتى من من قوله « أنت عارف » وتقديره : أنت ذونسب ، والجملة لا محل لها بدل من الجملة الابتدائية « أم » حرف عطف « أنت » مبتدأ « بالحي » جار ومجرور متعلق بقوله « عارف » الآتى « عارف » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بأم على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، ولا محل لكتنهما ؛ لكونهما بدلا من جملة لا محل لها بدل مفصل من مجمل

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه بإضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرنا حنان ، ونحوه مما يقوم به المعنى ، وهو مع رفعه نائب مناب المصدر الموضوع بدلا من اللفظ بالفعل ، فلذلك جرى مجراه في الأفراد والتشكير . قال سيبويه : « لم ترد تحنن ؛ ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله معنى النصب ، ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل : (قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ) لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمرهم عليه ، ولكنهم قيل لهم : لم تعظون قوما ؟ قالوا : موعظتنا معذرة إلى ربكم ؟ ولو قال رجل لرجل : معذرة إلى الله وإليك ، بالنصب ، يريد اعتذارا ؛ لكان الموضع للنصب » انتهى ، وقال في موضع آخر من الكتاب : « ومن العرب من يقول : سمع وطاعة ، بمنزلة » فقالت حنان ... البيت »

أى : أمرى حنان : أى رحمة ، وقول الراجز :

١٦٣ - شَكَآ إِلَى حَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرًا حَمِيلًا فَكَلَانًا مُبْتَلًى

وكما قال : سلام ، والذي يرتفع عليه حنان ، وسمع وطاعة ، وسلام ؛ غير مستعمل ، كما أن الذي ينتصب عليه لبيك وسبحان الله غير مستعمل « انتهى كلامه ، وقال ابن منظور بعد أن أنشد البيت : « أى : أمرى حنان ، أو ما يصبينا حنان ، أى : عطف ورحمة ، والذي يرفع عليه غير مستعمل إظهاره » انتهى ، ولا بد لك من الرجوع إلى ما أوضحناه في شرح الشاهد (١٤٦) لتعلم علم المسألة ؛ وانظر أيضا وجه الاستشهاد في الشاهد الآتي

والحاصل أن المصدر النائب عن فعله يحىء منصوبا في لغة أكثر العرب ، وهو حينئذ مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ؛ ومن العرب من يحىء به مرفوعا ؛ وقد اختلفت كلمة العلماء في المرفوع ؛ فمنهم من جعله خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، كما هنا ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، كما مضى هناك للشارح ، ومنهم من يجعله مبتدأ لا خبر له ؛ لقيامه مقام الفعل والفاعل جميعا ؛ وعلى هذه الأوجه الثلاثة الظرف والجار والمجرور متعلقان به ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره الجار والمجرور أو الظرف اللذان يذكران بعده

والذي يفهم من كلام سيبويه في عدة مواضع من كتابه أنه يجيز الوجهين الأولين في المصدر إذا كان نكرة عاملة كما في « عجب لك » ؛ لأنها صالحة للابتداء بها والإخبار بها ، فإذا كان المصدر معرفة ، نحو : الحمد لله ، والعجب لك ، والحيلة للكافرين ، تعين أن يكون مبتدأ ، إلا في مصادر لا تحىء إلا منصوبة نحو : سبحان الله ؛ وإنما يتعين فيما يرتفع من المصادر المعرفة أن يكون مبتدأ لكونه معرفة صالحة للابتداء ، وليست على ما هو الأصل في الخبر

١٦٣ - هذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦٢) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعلام لقائل معين ، وقد رواه قوم هكذا :

شَكَآ إِلَى حَمَلِي طُولَ الشَّرَى يَا حَمَلِي لَيْسَ إِلَى الْمُشْتَكَى

* صَبْرًا حَمِيلًا فَكَلَانًا مُبْتَلًى *

اللفظ : « شكا إلى » رواية سيبويه والأعلم « يشكو إلى » والمراد هنا أن حاله لطول ما قطع من المفاوز كحال المشتكى « السرى » أراد به مجرد السير ، وأصله خاص بسير الليل الإعراب : « شكا » فعل ماض « إلى » جار ومجرور متعلق به « حملي » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « طول السرى » مفعول به ، ومضاف إليه « صبر » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أمرنا صبر حميل ، كما ذكره الشارح « جميل » نعت لصبر « فكلانا » التاء تعليلية ، كلانا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمتنى ، ونا : مضاف إليه « مبتلى » خبر المبتدأ ، وجاء به مفردا على الغالب لمراعاة لفظ « كلا » فإنه مفرد على الراجح

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِأَنْبِئِينَ أَوْ بِأَكْثَرًا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَلِمَةُ سُرَاةٍ شُعْرًا) ونحو « وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

الشاهد فيه : قوله « صبر جميل » حيث رفعه على أنه خبر مبتدأ واجب الحذف ، كما يتبين لك مما بيناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الرفع هناك أرجح ؛ لأنها لم ترد أن تأمره بالحنان ، وههنا النصب أرجح ، وقد روى بالنصب أيضا كما سمعت فى صدر الكلام على هذا الشاهد ، لأنه إنما أراد أن يأمره بالتصبر وعدم الشكاية ، ولكن لارتفاع مسأغا ، قال سيبويه بعد أن أنشد هذا البيت : « والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره » اهـ ، وقال الأعمى رحمه الله : « الشاهد فيه رفع صبر جميل مع وضعه موضع الفعل ، والوجه فيه النصب ؛ لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر ، وتقدير سيبويه فى هذا أن يحمله على إضمار مبتدأ أو إضمار خبر ، فكأنه قال : أمرك صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل ، والقول عندى أنه مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه اسم ناب مناب الفعل والفاعل ووقع موقعه وتعرى من العوامل ؛ فوجب رفعه ، واستغنى عن الخبر ، لما فيه من معنى الفعل والفاعل ، ونظيره من كلام العرب فى الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك ينم الناس ؛ لأن معناه اكفف ؛ ألا تراه أجيب كما يجب الأمر ، وهذا بين إن شاء الله » اهـ كلامه

١٦٤ — وهذا البيت من شواهد سيبويه أيضا (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعمى ؛ ولكنى وجدته فى زيادات ديوان روبة بن العجاج ، وروى بعده قوله :

* أَخَذَتْهُ مِنْ نَعَجَاتٍ بَسَتْ *

وروى ابن منظور هذه الزيادة مع بيت الشاهد ، ولم ينسبها لقائل معين ، وزاد على ذلك فى مكان آخر :

* سُودٍ نَعَاجٍ كَنَعَاجٍ أَلَدَشَتْ *

اللفظة : « بت » بفتح الباء الموحدة وتشديد التاء المثناة - ضرب من الطيالة يسمى الساج مربع غليظ أخضر ، وجمعه بتوت - بضم الباء - وقال الجوهري : « البت : الطيلسان من خز ونحوه » اهـ ، وفى حديث دار الندوة وتشاورهم فى أمر النبي صلى الله عليه وسلم :

فَأَعْرَضَهُمْ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ شَيْخٍ جَلِيلٍ عَلَيْهِ بَتٌّ ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : « أَى : كساء غليظ مربع ، وقيل : طيلسان من خز » اهـ ، وبيت الشاهد في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وجماعة « مقيظ » بضم الميم وفتح القاف وتشديد الياء مكسورة - يريد أنه يكفيه في زمن القيظ ، وهو حمارة الصيف ، يقال : قيطني هذا الطعام ، وهذا الثوب ، وهذا الشيء ، وشتاني ، وصيفني ، الكل بتضعيف العين ، أَى : كفاني لقيظي « مصيف ، مشت » يكفي زمن الصيف والشتاء ، وقد عرفت أصلهما ووزنهما « الدشت » بفتح الدال المهملة وسكون الشين - الصحراء ، وأنشد أبو عبيدة للأعشى :

قَدْ عَلِمْتُ فَارِسٌ وَحَمِيرٌ وَأَلْ أَعْرَابُ بِالْدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلَا

قال : « وهو فارسي ، أو اتفاق وقع بين اللغتين » اهـ
الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « ذا » خبر يك « بت » مضاف إليه « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « بقى » خبر للمبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « مقيظ ، مصيف ، مشق » أخبار بعد الخبر الأول

الشاهد فيه : قوله « فهذا بقى مقيظ مصيف مشق » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذي هو اسم الإشارة بأربعة أخبار

وجعل هذه الأخبار الأربعة لهذا المبتدأ المذكور في الكلام هو مذهب سيبويه الذي ارتضاه ، وكان شيخه الخليل لا يرى ذلك ، ويزعم أن الثاني من هذه الأخبار وما بعده ليست أخبارا لهذا المبتدأ يصح حذف بعضها والاكتفاء ببعضها الآخر ، وإعماهي على أحد نهجين : فإما أن تكون أخبارا كصفة واحدة لا يجوز الاكتفاء بأحدها ، وإما أن تكون أخبارا لمبتدآت محذوفة تقديرها : هو مقيظ ، هو مصيف ، هو مشق ، ومن العلماء من أجاز التعدد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة في الأفراد أو الجملية ، ومنهم من أجاز بشرط أن لا يمكن الاكتفاء ببعضها كالتحجج الأول عند الخليل قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٩) مانصه : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة ؛ وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت « هذا عبد الله » أضمرت « هذا » أو « هو » كأنك قلت « هذا منطلق » أو « هو منطلق » ؛ والوجه الآخر أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا ؛ كقولك « هذا حلو حامض » لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ، وقال الله عز وجل : (كَلَّا ، إِنَّهَا لَظَى نَرَأَعُ لِلشَّوَى) وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود :

وقوله :

١٦٥ — يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ نَأْمُ

(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) وقال الراجز * من يك ذا بت ... البيت * سمعناه ممن يروي هذا الشعر عن العرب يرفعه « اه كلامه

وظاهر الأمر أن مدار الفرق بينه وبين الخليل في جعل الكل أخبارا متعددة بعددها في اللفظ ، أو جعل الكل خبرا واحدا وإن كانت متعددة في اللفظ وقد اختار ابن عصفور مذهب الخليل ؛ فمنع تعدد الخبر ، وزعم أن الثاني إما خير لمحذوف ، وإما جزء من الخبر

قال في التصريح : « والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعى تقدير «هو» للثاني من الخبرين ، أو يدعى أن المبتدأ جامع للصفتين ، وليس المراد الإخبار بكل منهما على انفراده ، نص على ذلك ابن عصفور في المقرّب وشرح الجمل » اه ، ومنه يتبين غرض مجيز التعدد وقال الأعمى في بيت الشاهد : « الشاهد فيه رفع مقيظ وما بعده على الخبر ، كما تقول : هذا زيد منطلق ، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن ، ويجوز رفعه على البدل ، وعلى خبر ابتداء مضمر » اه

فتلخص من هذا أن رفع الثاني على واحد من أربعة أوجه : البدلية ، وإضمار مبتدأ ، وتعدد الخبر ، ونزول الجميع منزلة خبر واحد بحيث لا يصح جعل واحد منها خبرا ، وزاد السيرافي وجهها خامسا ، وهو أن يكون عطف بيان ، وأنت خير بأن محل هذا إذا تساوى مع الأول تعريفا أو تنكيها ؛ لأن من شرط عطف البيان أن يوافق متبوعه كالنعت ، خلافا للزخشرى والجرجاني ، وسيأتى في بابه إن شاء الله

١٦٥ — قد تصحفت رواية هذا البيت على الشارح رحمه الله ، والصواب في إنشاده هكذا :

يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ

وهو بيت من قصيدة لمحمد بن ثور الهلالي يصف فيها الذئب ، وقبله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ

وَأِنْ بَاتَ وَخَشَا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَمْ يُضَيِّحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

وَيَسْرِى لِسَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ قَرَّةً يَهَابُ الشَّرَى فِيهَا الْخَاضُ النُّوَارِعُ

وَأِنْ حُدَّتْ أَرْضٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بَعِزَّةٌ أُخْرَى طَيْبُ النَّفْسِ قَانِعُ

يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ ... البيت ، وبعده :

إِذَا قَامَ أَلْقَى بُوعَهُ قَدَرَ طُولَهُ وَمَدَدَ مِنْهُ صُلْبَهُ وَهُوَ تَابِعُ

اللفظ : «قصائبه» قال العيني : « هي الدواب المقصبة تلوى ليا حتى ترجل ولا تنفر ضفرا ، واحدتها قصيبة - بفتح القاف وكسر الصاد - أو قصابة - بضم القاف وفتح الصاد مشددة - وهي الأنوبة أيضا » اه ، وذلك غير سديد ، وإنما القصائب هنا جمع قصيبة ، وهي كل عظم ذى مخ ، وأراد بها الشاعر هنا قوائمه ، يعنى أنه إذا خاف العدو أسرع في الهرب وحملته قوائمه إلى النجاء «وحشا» بفتح الواو وسكون الحاء المهملة - أراد جائعا ، ويقال : رجل وحش من قوم أوحاش ، إذا كان جائعا لا طعام له ، وتقول : قد أوحش فلان ، إذا جاع ونفد زاده ، وقال أبو زيد : « رجل موحش ووحش - بسكون الحاء فى الأخيرة أو كسرهما - وهو الجائع ، ويقال : بات وحشا ، أى جائعا » اه وفى الحديث « لقد بتنا وحشين مالنا طعام » قال ابن الأثير : « يقال : رجل وحش بالسكون من قوم أوحاش ؛ إذا كان جائعا لا طعام له ، وقد أوحش ؛ إذا جاع ، وتوحش للدواء ؛ إذا احتفى له ، وجاء فى رواية الترمذى : لقد بتنا ليلتنا هذه وحشى ، كأنه أراد جماعة وحشى » اه كلامه « الخاض » الحوامل من النوق التى أولادها فى بطونها ، ولا واحد له من لفظه ، وإنما واحده خلفه - بفتح الحاء وكسر اللام - كما قالوا لواحدة النساء : امرأة ، وللواحد من الإبل : بعير ، وإنما سميت الحوامل مخاضا تباؤلا بأنها تصير إلى الخاض ، وهو الطلق ، ويكون أوان الولادة « النوازع » جمع نازع ، وهى التى تحنّ إلى أوطانها ومراعاها ، وذلك أدعى لسيورها « حددت » بجاء مهملة ودالين - منعت وأخذت عليه من أقطارها وقام فى وجوهه أصحابها ، مأخوذ من قولهم : هذا أمر حدد - بفتح الحاء - أى منيع لا يسوغ ارتكابه « مقتلته » المقلّة - بضم فسكون - شحمة العين التى تجمع السواد والبياض ، وقيل : هى سوادها وبياضها الذى يدور كله فى العين ، وقيل : هى الحدقة ، وقيل : هى العين كلها ، وإنما سميت مقلّة لأنها ترمى بالنظر ، وأصل المقل - بفتح فسكون - الرمى « المنايا » جمع منية ، وهى الموت

الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « بإحدى » جار ومجرور متعلق بـ « ينام » مقلتيه « مضاف إليه ، والضمير مجرور المحل بالإضافة « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « بأخرى » جار ومجرور متعلق بـ « المنايا » أو « الأعادى » مفعول به ليتقى « فهو » الفاء تفرعية ، أو للتعليل ، هو : مبتدأ « يقظان » خبر المبتدأ « هاجع » خبر بعد خبر

الشاهد فيه : قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذى هو الضمير المنفصل بخبرين : أحدهما « يقظان » ، والثانى « هاجع » ؛ فالخبر متعدّد لفظا ومعنى ، ولا شك أن هذا مبنى على أن المراد أن هذا الذئب نائم من وجهه ويقظان من وجه آخر ، فإذا أنت أبيت إلا

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، نحو « هذا حلو حامض » أى : مُزٌّ ، و « هذا أعسرُ يسرٌ » أى : أضيْطُ ، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافاً لأبي على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقة ، نحو « بنوك كاتب وصائع وفقه » ، وقوله :

١٦٦ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

أن يكون المعنى أنه في حالة بين اليقظة والنوم وأنه ليس يقظان ولا نائم ؛ لم يكن هذا من تعدد الخبر في المعنى ، وهذا هو الذى يذهب إليه الخليل وابن عصفور ومن رأى رأييهما ، على ما أسلفناه لك في شرح الشاهد السابق

١٦٦ - نسب قوم هذا البيت لطرفة بن العبد ، وقد بحث ديوانه المطبوع في قازان والمطبوع في أوربا فلم أجده في أحدهما ، ووجدت العين يقول : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » ويروون بعد هذا البيت :

فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجُودٌ جُوداً مِنَ اللَّافِظَةِ
وَأَمَّا الَّتِي شَرُّهَا يُنْتَقَى فَسَمٌّ مَقَاتِلُهُ لَافِظَةٌ
إِذَا لَدَعَتْ وَجَرَى سَمُّهَا فَنَفْسُ اللَّدِيعِ بِهَا فَافِظَةٌ

وروى هذه الأبيات صاحب اللسان غير منسوبة إلى قائل معين ، وروى الصغانى في العباب بيت الشاهد والذى بعده هكذا :

يَدَاكَ يَدٌ سَيِّئُهَا مُرْسَلٌ وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ
فَأَمَّا الَّتِي سَيِّئُهَا يُرْتَجَى قَدِيمًا فَأَجُودٌ مِنْ لَافِظَةٍ

اللفظ : « سيئها » بفتح السين وسكون الياء - هو الجود والعطاء « سم » بفتح السين أو ضمها ، ويجمع على سموم وسام « أجود من لافظة » هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلف العلماء في تفسيره ؛ ف قيل : اللافظة البحر ، لأنه يلفظ بكل ما فيه من العنبر والجواهر ، والماء فيه للبالغة ، وقيل : هو الديك ، لأنه يلفظ بما فيه إلى الدجاج ، وقيل : هى الشاة ، لأنهم إذا دعوها للحلب تركت جرتها وأقبلت إلى الحلب لكرمها ، أو لأنها حين تدعى وهى تعتلف تلقى ما فى بطنها

... ..

وتقبل إلى الخالب لتعجب فرحا منها بالحلب ، وقيل : الالافظة هي التي ترقّ فرخها من الطير ؛ لأنها تخرج ما في جوفها وتطعمه ، وقيل : هي الرحا ، لأنها تلفظ ماتطحنه ، وقد روى صاحب اللسان والميداني في مجمع الأمثال بيتا يشبه هذه الأبيات ، وفيه هذا المثل ، وهو :

تَجُودُ فَتَجُزِلُ قَبْلَ الشَّوَالِ وَكَفْكَ أَسْمَحُ مِنْ لَافِظَةٍ

« فائظة » بالطاء المعجمة - هذه لغة طيء وأهل الحجاز ، فأما قضاة وتميم وقيس فيقولون « فاضت نفسه » بأضاد ، قاله الفراء ، وروى المازني عن أبي زيد أن العرب تقول : فاضت نفسه ، بالطاء ، إلا بني ضبة فإنهم يقولونه بالضاد ، والمعنى أن نفسه خرجت فمات

الإعراب : « يداك » مبتدأ ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ « خيرها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « يرتجى » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع أيضا صفة ليد « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوف على يد الواقع خبرا « لأعدادها » جار ومحرور متعلق بقوله « غائظة » الآتي ، وها : مجرور محلا بالإضافة إلى أعداء « غائظة » صفة لأخرى

الشاهد فيه : قوله « يداك يد . . . وأخرى . . . » حيث تعدّد الخبر ؛ لأن المبتدأ متعدّد حقيقة ، اكونه مثنى ، وهذا بيان مراد الشارح وابن الناظم ، فأما ابن هشام فمنع أن يكون هذا من تعدّد الخبر نظرا إلى المعنى ؛ فإن كل خبر من هذين الخبرين في المعنى إنما هو لمبتدأ ليس هو مبتدأ الخبر الآخر ، وقد ردّ الشارح هنا كلام ابن هشام مستندا إلى أن العبرة باللفظ ، وهنا نجد المبتدأ واحدا في اللفظ والخبر متعدّدا فيه أيضا ، فصدق عليه أنه أخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر واحد

لكنك إذا رجعت إلى أصل المسألة ومنشأ الخلاف بين علماء الصدر الأوّل من النحاة وجدت كلام ابن هشام هو الحقيق بالالتفات إليه ، والسرف في هذا أن الخلاف بين سيبويه والخليل في : هل يكون للمبتدأ الواحد خبران فأكثر ، بحيث يكون كل خبر منها مستقلا بالحمل على المبتدأ صالحا للاكتفاء به ، أم لا يجوز ذلك ؟ ولم يختلفا في ورود مثل هذه العبارات عن العرب وسماعهما إياها من أفواھهم ، إلا أن الخليل كان يحملها على تعدّد الخبر لتعدّد المبتدأ أو على أن الجميع في قوّة خبر واحد ، وأما سيبويه فقد كان يحملها على الظاهر ، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق من شواهد هذه المسألة ، ونقلنا لك عبارات سيبويه والأعلم ومذهب الخليل ، ففرض ابن هشام هنا أن يبين أن مثل هذا البيت ومثل « الرمان حلوا حامض » لا يصلحان لأن يكونا من باب تعدّد الخبر الذي وقع فيه الخلاف ، والذي يشير إليه وإلى ما يختاره ابن مالك بقوله : * وأخبروا باثنين إلخ * هذا ما ظهر لي بعد الرجوع إلى كلام المتقدمين وكلام ابن الناظم في شرح الألفية وكلام ابن هشام

وإما حكما كقوله تعالى : « اَعْلَمُوا أَنَّهَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهَوٌّ وَزِينَةٌ وَنَفَاحٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه في التوضيح فمنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلو حامض » في معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَذَاكَ يَدُ حَايِرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهَوٌّ » الثاني تابع لآخر

قلت : وفي هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله في الأول فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثاني فهو أن كون « يَذَاكَ » ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لاختفاء فيه .

وأما قوله في الثالث « إن الثاني يكون تابعا لآخر » فإننا نقول : لامتناع أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر

﴿ خاتمة ﴾ حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء : إما وجوبا^(١) ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

(١) ذكر العلامة الشارح أن الفاء تزداد في خبر المبتدأ ، وقسم هذه الزيادة إلى واجبة وجائزة ، وجعل وجوب زيادتها في خبر المبتدأ الواقع بعد أما ، وذلك في نحو قول معدان بن عبيد الطائي :

فَأَمَّا الَّذِي يُخَصِّصُهُمْ فَمُكَثَّرٌ وَأَمَّا الَّذِي يُطْرِيهِمْ فَمُفَكَّلٌ

ونحو قول البرج المرى :

فَأَمَّا بَيْتُكُمْ إِنْ عُدَّ بَيْتٌ فَطَالَ السَّمَكُ وَاتَّسَعَ الْفِنَاءُ

وَأَمَّا أَشْهُ فَقَلَى قَدِيمٌ مِنَ الْعَادِيَّ إِنْ ذُكِرَ الْبِنَاءُ

وإنه ليظهر بأدنى تأمل أن هذه الفاء ليست زائدة ، وإنما هي فاء جواب الشرط ؛ ذلك بأن العلماء يقرّرون أن أما كلمة ثابت عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا ، وكان من حق هذه الفاء أن تدخل على نفس المبتدأ ؛ لأنه في الواقع صدر جملة الجواب ، ولكن الاستعمال جرى على إبعادها عن « أما » والفصل بينهما ؛ لثلاث متصل الفاء بأداة الشرط فيكون ظاهر الأمر كأنها داخلة على فعل الشرط ؛ ولهذا يسميها النحاة الفاء المرحلة ؛ وقد أطال ابن هشام رحمه الله في الاستدلال على أن هذه الفاء هي فاء جواب الشرط ، وليست زائدة ولا عاطفة ، فانظر بحث «أما» في كتابه معنى اللبيب

وقد جرى على مثل تقسيم الأشموني جلال الدين السيوطي معاصره وقرينه في كتابه « جمع الجوامع » ، وقد خرج كلامهما من مشكاة واحدة ، وإذا كان الأمر كما ذكرنا فانا سنقصر حديثنا في هذه المسألة على جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ حتى نصل إلى أدوات الشرط فنذكر وجه وصلهم الجواب بالفاء

وقبل أن نخوض في ذلك الحديث نقول لك : إن الارتباط بين الشرط وجوابه هو الارتباط بين السبب والمسبب ، وبين العلة والمعلول ، والفاء موضوعة للدلالة على السببية ؛ وقد يحتاج المتكلم إلى أن يقرن جواب الشرط بهذه الفاء ، إذا كان أمر السببية خفيا لسبب من الأسباب ؛ ليعين بالفاء أن المعنى على ما تدل عليه ، أو ليوكد أمر السببية إن كان شأنها غير متوغل في الخفاء ؛ والارتباط بين المبتدأ والخبر هو الارتباط بين الحكم والمحكوم عليه ، كالارتباط بين الفعل والفاعل ، فكان أصل الاستعمال على ألا تدخل الفاء على شيء من أخبار المبتدآت ؛ هذا شيء ؛ وشيء آخر هو أن الشرط مبهم في أصل وضعه ، ونعني بذلك أنه إذا قال قائل «من يزرنى أزره» فإنه لا يقصد بذلك - بل ولا يتسنى له أن يقصد بذلك ، شخصا معينا ، وإنما يعنى أن كل من يحدث زيارته فإنه يجازيه على هذا الفعل بزيارته إياه ، وذلك معنى الإبهام والعموم في عبارات العلماء ، والمبتدأ لا يكون عاما مبهما في كل كلام ، بل يكون خاصا معينا ، ويكون في كلام آخر مبهما عاما ، أو محتملا للأمرين جميعا الإبهام والتعيين ، كما لو كان اسما موصولا أو منكرة موصوفة أو مضافا إلى أحد هذين النوعين ؛ فكل واحد من هذه الأنواع يكون خاصا معينا إذا كانت الصفة أو الصلة ماضية في اللفظ والمعنى وكانت مع ذلك منحصرة بين المتكلم والمخاطب في شخص معين أو أشخاص معينين ؛ تأمل إن شئت

قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) فَإِنَّكَ ستري أن المقصود بالاسم الموصول في هذه الآية جماعة بأعيانهم عرفهم الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو بمثابة قولك : إن محمداً وعلياً وبكراً ، وليس المقصود ههنا بيان أن الحكم مرتبط بالصلة فمن تحققت فيه فهو محكوم عليه بمثل هذا الحكم ، ومثل ذلك قولنا « إن الذي زارنا أمس رجل كريم الأخلاق » وكذلك قول الشاعر :

إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

و بعد تقرير الكلام على هذا النحو نخبرك أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ ؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه إذا أشبه المبتدأ الشرط في عمومته وإبهامه ، وذلك بأن يكون اسماً موصولاً صلته ظرف أو جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطاً ولم تقترن بأداة شرط ، أو يكون اسماً موصولاً بالاسم الموصول أو بالظرف أو بهذه الجملة الفعلية ، أو يكون اسماً مضافاً إلى أحد هذين النوعين ، فإنه يجوز زيادة الفاء في خبره ، تشبيهاً للمبتدأ بالشرط ، ولتمام المبتدأ الذي هو الصلة أو الصفة بجملة الشرط ، ولخبر المبتدأ بجواب الشرط ، فأما الموصول بجملة فعلية فنحو قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) وأما الموصول بالظرف فكقوله سبحانه : (وَمَا بَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ) وقول الشاعر :

مَا لِي الْحَازِمِ اللَّيْبِ مُعَارَاً قَصُوفٌ ، وَمَالَهُ قَدْ يَضِيعُ

وأما الموصوف بالاسم الموصول فنحو قوله تعالى : (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ) وأما الموصوف بالظرف فنحو « ليب تحت رعايتك فلا يخيب » وأما الموصوف بالجملة الفعلية فنحو « رجل يسمى في مصالح الناس فلن يضيع أجره » وأما المضاف إلى الموصول فنحو قول الشاعر - وهي زينب بنت الطثرية ترى أخاها يزيد - :

يَسْرُوكَ مَظْلُومًا وَيُرْضِيكَ ظَالِمًا وَكُلُّ الَّذِي حَمَلْتَهُ فَهُوَ حَامِلٌ

وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة فنحو قول الشاعر :

تَرْجُو فَوَاضِلَ رَبِّ سَيِّبُهُ حَسَنٌ وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُوَ مَسْئُولٌ

وذهب الأعمى والفراء إلى أنه يجوز اقتران الخبر بالفاء ، إذا كان الخبر أمراً أو نهياً ، سواء أكان المبتدأ عاماً أم لم يكن ، وارتضى ذلك ابن مالك إذا كان المبتدأ « أل » الموصولة والصفة المتصلة بها مستقبلة

وذهب أبو الحسن الأخفش والفارسي وابن جني إلى جواز اقتران الخبر بالفاء مطلقاً ، سواء أكان المبتدأ عاماً أم لم يكن ، وسواء أكان الخبر أمراً أو نهياً أم لم يكن

قال سيبويه^(١) : « ولو قلت الذى يأتينى فله درهم والذى يأتينى فمكرم ؛ كان حسنا . ولو قلت : زيد فله درهمان ؛ لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله الذى يأتينى فله درهم فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث الجزاء » اه
وقال الأعمى^(٢) : « والقول عندى أن الرفع على الابتداء ، والخبر فى الفاء وما بعدها ؛ والفاء داخله على فعل الأمر دلالة على تعلقه بأول الكلام ؛ لأن حكم الأمر أن يصدر به » اه
وقد استدلت الأعمى ومن وافقه على ما ذهبوا إليه بوروده فى فصيح الكلام ثرا وشعرا ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) وقوله سبحانه : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) وقوله : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) وقوله : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا) ومن ذلك قول عدى بن زيد :

أَرَوَاحُ مُودِّعٍ أَمْ بُكُورُ ؟ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وقول الشاعر (وهو من شواهد سيبويه : ج ١ ص ٧٠)
وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكُحْ فِتْنَتَهُمْ وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خِلْوُ كَمَا هِيَ

وقال الآخر :

يَا رَبَّ مُوسَى ؛ أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحْمُهُ

فقد جعلوا الاسم المرفوع فى هذه الشواهد كلها مبتدأ ، وجعلوا خبره فعل الأمر الواقع بعده ، وهو مقترن بالفاء كما ترى ؛ والمبتدأ فى بعضها معين معهود كاسم الإشارة والعلم والضمير ، وفى بعضها « أل » الموصولة ، وفى بعضها موصول اسمى

ولا حاجة لهم فى شيء مما ذكروا ؛ لاحتمال كل شاهد مما ذكروه وجهها أو وجوها أخرى :
أما الآية الأولى فتحتمل أن يكون قوله تعالى « هذا » مبتدأ خبره قوله « حميم » وجمله « فليذوقوه » فى محل جزم جواب لشرط مقدر ، وجمله الشرط وجوابه لاجل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام على هذا : هذا إن كفروا فليذوقوه حميم ، ويحتمل أن يكون اسم الإشارة فى محل نصب مفعول ؛ إما لنفس الفعل الذى بعده ، وإما لفعل آخر يفسره هذا الفعل ، على حدّ النصب فى قوله تعالى : (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) ويكون

(١) انظر الكتاب (ج ١ ص ٧٠ س ٥ وما بعده) .

(٢) انظر شرحه لأبيات سيبويه بأسفل ص ٧٠ من الجزء الأول .

... ..

قوله « حميم » خبر مبتدأ محذوف ؛ وأما الآيتان الثانية والثالثة فقد خرّجهما سيبويه على أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ؛ فليست هذه الفاء زائدة ولا هي داخلية على الخبر ، وإنما هذه الفاء للسببية ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز لك أن تعتبرها حرفا عاطفا ؛ لما يلزم عليه من عطف الإنشاء على الخبر ، وأما الآية الرابعة فإننا لا نمنع أن يكون فعل الأمر خبرا واقتران الخبر بالفاء ليس سببه مازعموا من أن الخبر فعل أمر ، وإنما سببه أن المبتدأ اسم موصول مقصود به العموم وصلته جملة فعلية على نحو ما قررناه فيما حدّدناه به موضع الجواز

وأما بيت عدى بن زيد فقد خرّجه سيبويه وأنصاره على أحد ثلاثة أوجه : أما أحدها فإن يكون قوله « أنت » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام « أنت هالك فانظر - إلخ » وأما الوجه الثاني فإن يكون قوله « أنت » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « الهالك أنت فانظر - إلخ » وحديث الفاء على هذين الوجهين هو حديثها فيما ذكرناه من قبل ، وأما الوجه الثالث فإن يكون قوله « أنت » فاعلا لفعل محذوف يفسره الذي بعده ، وأصل الكلام « انظره ، . . فانظر » فحذف الفعل الأول وحده فبرز الضمير الذي كان مستترا فيه

وأما البيت الذي يليه فتخرّجه أن قوله « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « هؤلاء خولان فانكح فتاتهم » وحديث الفاء حديثها

وأما البيت الثالث فتخرّجه على أحد وجهين : أولهما أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام « أظلمى وأظلمه مستحق للعقاب فاصبب - إلخ » ، والوجه الثاني أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مفعولا لفعل محذوف يفسره ما بعده لامفعولا لنفس الفعل الذي بعده لأن تعديّه بحرف الجرّ ، وتقدير الكلام : عاق أظلمى وأظلمه فاصبب عليه

وقد استدللّ الأخفش ومن تابعه على ما ذهب إليه بهذه الشواهد نفسها ، وبما حكاه عن العرب من قولهم « أخوك فوحد » وليس مذهب أبي الحسن رحمه الله قاصرا على إجازة دخول الفاء في خبر المبتدأ ، بل هو يجوز دخولها في الصفة أيضا ، قال السهيلي (١) رحمه الله في شرح قول قيس بن الأسلت :

وَلِيَّ أُمْرِي فَأَخْتَارَ دِينًا فَلَا يَكُنْ عَلَيْكُمُ رَقِيبًا غَيْرُ رَبِّ الثَّوَاقِبِ

« أي هو وليّ امرئٍ اختار دينا ، والفاء زائدة على رأى أبي الحسن الأخفش ، قال في قولهم زيد فاضرب : الفاء زائدة ؛ ومن لا يقول بهذا القول يجعل الفاء عاطفة على فعل مضمر ، كأنه قال : ولي امرئٍ تدين فاختار دينا ، أو نحو هذا » اه ، وليس يعجزك بعد ذلك كله أن تخرج ما حكاه الأخفش عن العرب ، وما عسى أن تسمعه بعد ذلك من عبارة أو شاهد يكون ظاهرها جاريا على ما ذهب إليه

(١) انظر شرحه على سيرة ابن هشام (ج ١ ص ١٨١ و ١٨٢) .

وأما قوله :

* أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ^(١) *

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لا حَرَفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذي يأتيني — أو في الدار — فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يَسْأَلُنِي — أو في المسجد — فَلَهُ بَرِيَّةٌ » ، و « كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَكَأَنَّكَ أَوْ عَلَيْكَ » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السَّعْيُ الَّذِي تَسْعَاهُ فَتَسْتَلْقَاهُ » .
فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتهاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن « إن » أو « أن » أو « لكن » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إن » و « أن » و « لكن » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في « إن » و « أن » سيوييه ، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَن يَقبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ » « قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ومثال ذلك مع « لكن » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يَظُنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فِرْعُ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك في (ص

٢٥٦ من هذا الجزء)

١٦٧ — قد بحثت طويلا عن هذا الشاهد فلم أوفق للعثور على قائله ، ولا وجدت أحدا

استشهد به سوى الشارح

اللفظة : « بكل داهية » يريد أنه يجمع لعداء كل رجل أرب بصير بالأمور فيلقى العدى بهم ،

والداهية : الرجل العظيم البصير بعواقب الأمور ، والهاء للبالغة ، والهاء — بفتح الدال — العقل

كَلَّا ، وَلَكِنْ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يَغْرُوا فَيَغْرِيهِمْ بِي الطَّمَعِ
وقول الآخر :

١٦٨ — فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًّا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يَقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

« العداء » هكذا وقع في جميع نسخ الشرح التي تحت أيدينا ، بالهمز في آخره ، ولم أجد له نظيرا في الشواهد غير بيت لبشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري ، وهو :

فَأَمْتَنَا الْعُدَاةَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ فَاسْتَوَى الرَّكْضُ حِينَ مَاتَ الْعِدَاءُ

وأراه في بيت الشاهد مصحفا عن « عداة » بالياء جمع عاد ، بمعنى العدو ، كقضاة ورماة ، فإن تحت رواية الهمز فهو ممدود من المقصور ضرورة ، وأصله « عدى » بكسر العين أو ضمها - قالوا : وهو جمع لانظير له ، ومد المقصور مما أجازره الكوفيون ، تمسكا بنحو قوله :

* فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ *

أراد « غنى » ؛ ومنعه البصريون وقدرُوا « الغناء » مصدر « غانيت » كقاتلت قتالا ، لامصدر غنيت غنى ، كرضيت رضى ، قال ابن هشام : « وهو تعسف » اه ، وقوله في بيت الشاهد « فزع » بفتح الفاء وكسر الزاي - هو الخائف الذعور الشديد الخوف « فرق » بفتحين - مصدر فرق - من باب فرح - أى : خاف وجزع « الطمع » ضد اليأس

الإعراب : « بكل » جار ومجرور متعلق بالقي « داهية » مجرور بالإضافة إلى كل « ألقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العداء » مفعول به « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تقليل « يظن » فعل مضارع مبنى للجهول « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التثنية اسم « فى مكربى » جار ومجرور متعلق بفزع الواقع خبرا لأن « بهم » متعلق بمكر « كلا » حرف ردع « لكن » حرف استدراك ونصب « ما » اسم موصول : اسم لكن « أبدية » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا ، والهاء مفعوله ، والجملة لامحل لها صلة « من فرق » بيان لما الموصولة « فكى » الفاء زائدة فى خبر المبتدأ ، كى : حرف تعليل « يغروا » فعل مضارع مبنى للجهول ، منصوب بأن المضمرة بعد كى التعليلية ، وواو الجماعة نائب الفاعل ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ولكن ما أبدية . . . فكى يغروا » حيث زاد الفاء فى خبر المبتدأ المنسوخ بلكن ؛ لكونه أشبه اسم الشرط ، وأشبه خبره الجواب ، وبيان هذا قد بيناه فى شرح هذه المسألة بيانا شافيا فارجع إليه إن شئت ، وقرأ بيان الاستشهاد فى الشاهد الآتى

١٦٨ — استشهد ابن هشام بهذا البيت فى أكثر كتبه ، ولم أجد أحدا من شراحها نسب له لقائل معين ، وأنشده أبو على القالى ثالث ثلاثة أبيات ، ولم ينسبها لأحد ، قال (ج ١ ص ٩٩)

طبع دار الكتب) : وأنشدنا أبو بكر رحمه الله تعالى قال : أنشدنا أبو حاتم - ولم يسم قائله - في طول الليل :

أَلَا هَلْ عَلَى اللَّيْلِ الطَّوِيلِ مُعِينٌ إِذَا تَرَحَّتْ دَارُهُ وَحَنَّ حَزِينُ
أَكْبَدُ هَذَا اللَّيْلَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى نَجْمِهِ أَلَا يَغُورُ مُعِينُ

وبعد ذلك بيت الشاهد ، ورأيت الشقيطي الصغير نسبه للأفوه الأودى ، وبحث ديوان الأفوه الأودى فلم أجد هذه الأبيات فيه

اللفظ : « قاليا » اسم فاعل مأخوذ من قلاه بمعنى كرهه وأبغضه ، وقد جاء هذا الفعل واوياً من باب نصر وبأثماً من باب ضرب ، تقول : قلوته أقلاوه ، وقلبيته أقليه ، واسم الفاعل بالياء لا غير ؛ فإن كان مأخوذاً من اليأى فالأمر ظاهر ، وإن كان مأخوذاً من الواوى فأصله « قالو » فلما وقعت الواو متطرفة إثر كسرة قلبت ياء ، وهذا واضح إن شاء الله

الإعراب : « فوالله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارقتكم » فعل ماض ، وناء المتكلم فاعله ، وكاف الخطاب مفعول ، والجملة لا محل لها جواب القسم « قاليا » حال من ناء المتكلم « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « ولكن » حرف استدراك ونصب « ما » اسم موصول اسم لكن ، مبني على السكون في محل نصب ، ووهم العين فجعل « ما » كافة للكن عن العمل « يقضى » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « فسوف » الفاء زائدة ، سوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام بمعنى يحصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر لكن

الشاهد فيه : قوله « فسوف يكون » حيث دخلت الفاء الزائدة على خبر لكن ، كما تبين

لك في الإعراب

وهو يراد على الأخفش رحمه الله ؛ فإنه منع دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ المنسوخ

بأى ناسخ كان

وقد علل بعضهم منعه هذا بأن الفاء إنما دخلت على الخبر لأن المبتدأ أشبه اسم الشرط ؛ وقد علمنا أن اسم الشرط من الأمور التي تستحق التصدير بحيث لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها ؛ فلما عمل الناسخ في المبتدأ أبعد شبهه باسم الشرط ، فلم يصح دخول الفاء في خبره

وأنت خير بأن هذه العلة إنما يصح أن تكون إلزامية للجمهور الذين يشترطون شبه المبتدأ

باسم الشرط ، ولا تجرى على مذهب الأخفش الذي لا يرى هذا الشرط

فإن قلت : فكيف يتخلص الجمهور من هذا مع اشتراطهم هذا الشرط ؟

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إن » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زَيْدٌ فَقَاتَمٌ » فإذا دخلت « إن » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر « زيد » وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم

قلت : أنت تعلم أن الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر تدلّ على ثبوت الخبر للمبتدأ ، ولما كانت « إن » و « أن » المؤكدتان لا تزيلان هذا المعنى بل تؤكداً ، و « لكن » كذلك لا تزيل معنى ثبوت الخبر للمبتدأ ؛ لأن معناها - وهو الاستدراك - إنما هو نقض للكلام السابق عليها ، لا لدخولها ، وكانت سائر أخواتهن تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها ، ألا ترى أن « لعل » مثلاً تصير معنى الجملة رجاء حصول الخبر للمبتدأ ، و « ليت » تصير معنى الجملة تمنى حصول الخبر للمبتدأ ، وهلم جرا ؛ نقول : لما كانت الأحرف الثلاثة « إن » ، « وأن » ، « ولكن » لا تغير معنى الجمل عما كانت عليه قبل دخولها ؛ صار دخول أيّ حرف منها مساوياً لعدم دخولها ؛ لتساوى المعنى قبل الدخول وبعده ، بخلاف هذه الأحرف الثلاثة ؛ لكون كل واحد منها لا يكون وجوده كعدمه . وهذا أمر من الواضح بحيث لا يحتاج إلى المزيد ، وهذا فضلاً عن أن السماع أيد هذه العلة

كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ) إذا دخلت عليه ، ويسمى (أُسْمًا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرُ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ) فعمر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) في ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به في الضُّحَى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به في الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحول من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفي ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، وعند التقييد بزمن بحسبه ، و (زَالَ) ماضى يَزَالُ ، و (بَرَحَا) و (فَتَى ، وَانْفَكَ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » ، و « مَا بَرَحَ عُمَرُ أَرْزَقَ الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال — ماعدا الأربعة الأخيرة — تعمل بلا شرط ، (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْيٍ) والمراد به النهي والدعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ) سواء كان النفي لفظا ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلَا يَزَالُونَ مُحْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ — لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنًى وَأَعْتَرَا زَايَ كُلُّ ذِي عِقَّةٍ مُقِلُّ قَنُوعٍ

١٦٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا

اللفظ : « ينفك » فعل يدل على ملازمة الخبر للمبتدأ بحسب ما يقتضيه الحال ، وهي بنفسها دالة على النفي ؛ فإذا سبقها نفي دلا معا على الثبوت ، ومن ثمت لم يجزوا وقوع «إلا» الاستثنائية قبل خبرها ، قال الفراء : « قد يكون الانفكاك على جهة يزال ، وقد يكون على الانفكاك الذي نعرفه ، فإذا كان على جهة يزال ، فلا بد لها من فعل ، وأن يكون معناها جحدا ، فتقول : ما انفكت أذكرك ، تريد ما زلت أذكرك ، وإذا كانت على غير جهة يزال ؛ قلت : قد انفكت منك ، وانفك الشيء من الشيء ، فتكون بلا جحد ولا فعل ، قال ذو الرمة :

قَلَّائِصُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ زَمِي بِهَا بَلَدًا قَفَرًا

أو تقديرًا ، نحو : « تَاللَّهِ تَفْتَنُوْهُ تَذَكُّرُ يُوْسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ - قُلْتُ : يَمِيْنُ اللّٰهُ اُبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوْا رَاسِيْ لَدَيْكَ وَأَوْصَالِيْ

فلم يدخل إلا وهو ينوي به التمام وخلاف يزال ؛ لأنك لا تقول : ما زلت إلا قائما » انتهى ؛ يريد أنها تستعمل ناقصة بمعنى تزال ؛ فتستلزم النفي ، وتامة بمعنى فارق وانفصل ، فلا تستدعيه « اعتزاز » عزّة وعلوّ نفس وبعد همة

المعنى : لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وقناعة غنى النفس عزيزها

الاعراب : « ليس » فعل ماض دالّ على النفي ، وهو هنا مهمل حملا على « ما » النافية « ينفك » فعل مضارع ناقص « ذا » خبر ينفك مقدّم على اسمه « غنى » مضاف إليه « واعتزاز » معطوف على غنى « كل » اسم ينفك مؤخر « ذى عفة » مركب إضافي مجرور الصدر بالإضافة إلى كل « مقلّ » ، قنوع « صفتان لدى عفة فهما مجروران ؛ أوصفتان لكل فهما مرفوعان الشاهر فيه : قوله « ليس ينفك » حيث عمل « ينفك » عمل كان لاعتداده على النفي ، وأداة النفي هنا « ليس » وهى فعل ، وأشار الشارح رحمه الله إلى أنه لا فرق في النفي بين أن يكون بالحرف أو بالفعل

وأقول : وقد يكون النافي اسما ، وهو « غير » في نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

فأعمل « منفك » وهو اسم فاعل من « انفك » عمل كان ؛ فنصب به الخبر المقدّم وهو « أسير هوى » ورفع به الاسم المؤخر وهو « كل وان » لاعتداده على النفي بغير هذا ، واعلم أنّ في البيت الذى أنشدناه وبيت الشاهد شاهدا آخر ، وهو توسط الخبر بين العامل واسمه كما رأيت ، وهذا التقديم مختلف بين العلماء فى جوازه ، والراجح أنه يجوز تقديم خبر هذه الأفعال على اسمها ، وستأتى هذه المسألة مشروحة

١٧٠ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوَ حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالٍ

فَقَالَتْ : سَبَّكَ اللَّهُ ، إِنَّكَ فَاحِشِي أَلَسْتَ تَرَى الشَّمَارَ وَالنَّاسَ أَخْوَالِي

قُلْتُ : يَمِيْنُ اللّٰهُ البيت ، وبعده :

حَلَقْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلَقَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَبَالٍ

اللفظ : « ألا عم ... البيت » قد سبق شرح هذا البيت عند شرح الشاهد رقم (٣٣)

فارجع إليه هناك (ص ٦٦ من هذا الجزء) «سموت إليها» علوت ونهضت «حباب الماء» بفتح الحاء - فقاقيعه التي تطفو عليه «حالا على حال» أراد شيئاً بعد الشيء، وهو كناية عن خفة وطء أقدامه وخفاء حركته في السير «سباك الله» جملة دعائية، وللعلماء في تفسيرها رأيان: الأول: أنها تدعو عليه بالآغتراب عن وطنه، والسبب: الآغتراب، والثاني: أنها تدعو عليه بأن يسلط الله عليه من يسيبه «السمار» الذين يتحدثون ليلاً، واحدهم سامر «أحوالى» جمع حول مثل ثوب وأتواب ونول وأتوال «يمين الله» يروى مرفوعاً ومنصوباً، وستعرف وجه الروايتين في الإعراب «أوصال» جمع وصل - بكسر فسكون - وهو كل عظم يفصل من الآخر «حلفة» بفتح فسكون - المرة من الحلف «فاجر» كاذب «حديث» أراد صاحب حديث، فحذف المضاف «صال» هو الذى يصطلى بالنار، وهو اسم من صلى بالنار وصلها يصلها، مثل رضى رضى عنه إعراب: «فقلت» فعل وفاعل «يمين الله» يروى مرفوعاً ومنصوباً؛ فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا، أى: يمين الله قسمى، أو على يمين الله، وأما النصب فعلى أحد وجهين: الأول: أن الأصل يمين الله، فحذف حرف القسم، فانتصب المقسم به؛ الثانى: أنه منصوب على المفعولية المطلقة لفعل من معنى القسم محذوف، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «قاعدا» خبره، والجملة لا محل لها جواب القسم «ولو» شرطية «قطعوا» فعل وفاعل «رأسى» مفعول، وباء التكامل مضاف إليه «لديك» ظرف متعلق بقطع «وأوصالى» معطوف على رأسى، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: لو قطعوا رأسى فلا أبرح قاعداً! الشاهد فيه: قوله «أبرح قاعدا» حيث أعمل «أبرح» وهو مضارع برح، عمل كان، مع أنه ليس معه فى اللفظ نى؛ لأن حرف النفى مقدر: أى لا أبرح قاعداً وحذف النفى بعد القسم مقيس، كما قال الشارح، إذا كان الفعل مضارعاً كبيت الشاهد، فإن كان ماضياً فالخذف شاذ، ومنه قول الشاعر:

لَعَمْرُؤِ أَبِى دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الزَّيْنَدُ قَادِحُ

أراد لازالت عزيزة

واعلم أنه إذا ذكر النفى لم يجب أن يتصل بالفعل الناسخ، بل يجوز أن يفصل بينهما بفعل قلبي، مثل قول ابن هرمة:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحَدِّثُ بِي قَرْحَةً وَتَنَكُّوْهَا

أراد وأراها لا تزال ظالمة، فقدّم حرف النفى، كما ترى، وفصل بينه وبين مدخوله بقوله «أراها» وهو فعل قلبي

ولا يحذف النافي معها قياسا ، إلا في القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١- وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطَقًا مُجِيدًا

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢- صَاحِ شَمْرُ وَلَا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ تِ فَتَسِيَانُهُ ضَالًا مُبِينٌ

١٧١ - البيت لحداد بن زهير

اللفظ : « أبرح » أراد لا أبرح ، وستعرف ذلك « منتطقا » للعلماء في تفسير هذه الكلمة رأيان ، الأول : أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسه الجواد ، من قولهم : جاء فلان منتطقا فرسه ، إذا جنبه ولم يركبه ، الثانى : أنه أراد أنه لا يزال ينطق القول الصواب المستجاد في الثناء على قومه الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل « قومى » مفعول ، وباء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور ، يجوز أن يكون متعلقا بأبرح عند من سوغ هذا ، ويجوز أن يكون متعلقا بمنطق ، وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف لاسم زمان يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور « منتطقا » خبر أبرح ، وفيه ضمير مستتر فاعله « مجيدا » إذا فسرت « منتطقا » بالتفسير الأول كان « مجيدا » مفعولا به لمنطق ، وإذا فسرت « منتطقا » بالتفسير الثانى كان « مجيدا » خبرا ثانيا لأبرح ، أو صفة لمنطق ؛ لأنه حينئذ من أوصاف المتكلم

الشاهد فيه : قوله « وأبرح . . . منتطقا » حيث أعمل « أبرح » وهو مضارع « برح » عمل كان ، مع كونه غير مسبوق بنى أو شبهه ، وقد ذهب العلماء إلى أن النفي هنا مقدر ، أى : لا أبرح منتطقا ، وذكروا أن حذف النفي في مثل هذا الموضع من غير أن يسبقه قسم شاذ ، ومثل بيت الشاهد قول خليفة بن براز :

تَنَفَّكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتُ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ

أى لا تنفك تسمع إلخ

١٧٢ - لم أقف على نسبة هذا البيت ، ولا وجدت أحدا ذكر له سابقا أو لاحقا

اللفظ : « شمر » هو فعل أمر من التشمير ، وهو الجدد في الأمر والاجتهاد ، والتهيو لاستقباله المعنى : يا صاحبي ، اجتهد في أمورك واستعد للموت ولاتنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال واضح الإعراب : « صاح » منادى مرخم بحرف نداء محذوف « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية واسمه ضمير مستتر فيه « ذاكر الموت » خبر تزل ، ومضاف إليه « فتسيانه » الفاء تعليلية ، نسيان مبتدأ ، والهاء مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » صفة لضلال

ومثال الدعاء قوله :

أَلَا يَا أَسْمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِحَرِّ عَائِكَ الْقَطَرِ^(١)
(وَمِثْلُ كَانَ) فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ (كَأَعْطَى مَا دُمْتُ
مُصِيبًا دِرْهَمًا) أَيْ : مُدَّةُ دَوَامِكَ مُصِيبًا

﴿تَنْبِيهِ﴾ مِثْلُ صَارَ فِي الْعَمَلِ مَا وَافَقَهَا فِي الْمَعْنَى مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَذَلِكَ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ : آضٌ ،
وَرَجَعٌ ، وَعَادٌ ، وَاسْتَحَالَ ، وَقَعَدٌ ، وَحَارٌ ، وَارْتَدَّ ، وَتَحَوَّلَ ، وَغَدَا ، وَرَاحَ ، كَقَوْلِهِ :
١٧٣ — وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنُطْنَطًا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ «وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَالُوتٍ» حَيْثُ أَعْمَلَ «تَزَلْ» وَهُوَ مُضَارِعُ زَالَ يَزَالُ ؛ عَمَلٌ
كَانَ ؛ لَكُونِهَا مَسْبُوقَةٌ بِأَخَى النَّفْيِ ، وَهُوَ النَّهْيُ
(١) قَدْ سَبَقَ شَرْحُ هَذَا الشَّاهِدِ ، فَارْجِعْ إِلَيْهِ فِي (ص ١٩ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ) ، وَالِاسْتِشْهَادُ بِهِ
هَهُنَا فِي قَوْلِهِ «وَلَا زَالَ مِنْهَا» حَيْثُ أَعْمَلَ «زَالَ» عَمَلٌ كَانَ ، وَهَذَا الْفِعْلُ مَسْبُوقٌ بِبَلَا الدَّالَةِ
عَلَى الدَّعَاءِ ؛ أَلَسْتَ تَرَى أَنَّهُ يَدْعُو لِدَارٍ مَحْبُوبَةٍ بِأَن يَسْتَمِرَّ هَطُولُ الْأَمْطَارِ عَلَى دِيَارِهَا
١٧٣ — هَذَا الْبَيْتُ لِفِرْعَانَ بْنِ الْأَعْرَفِ التَّمِيمِيِّ ، وَكَانَ لَهُ ابْنٌ عَاقٍ يُقَالُ لَهُ مَنَازِلُ ، وَفِيهِ
بِقَوْلِ بَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مَنَازِلٍ جَزَاءُ كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرُّ حَالِيَهُ
لَرَبِّتُهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَمًا يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخَصًا قَرِيبًا وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ
نَعَمَطَ حَقِّي بِاطِلَالٍ وَلَوْ يَدِي لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ
وَكَانَ لَهُ عِنْدِي إِذَا جَاعَ أَوْ بَكَى مِنَ الزَّادِ أَخْلَى زَادِنَا وَأَطَابِيَهُ
وَرَبِّتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَحَا الْقَوْمَ وَأَسْتَفْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

وَجَعَلَهُ الصَّبَانُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صِفَةِ بَعِيرٍ ، وَهُوَ بِحَيْثُ تَرَى ، وَقَدْ رَوَى هَذِهِ الْأَبْيَاتُ أَبُو تَمَامٍ
فِي دِيْوَانِ الْحَاسَةِ (انْظُرْ شَرْحَ التَّبْرِيزِيِّ ج ٤ ص ١٨)

الْفَتْةُ : « اسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ » أَرَادَ أَنَّهُ اسْتَقْلَلَ بِشُؤْنِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَعْدِ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ
يَكْفُلُهُ أَوْ يَقُومُ بِبَعْضِ شَأْنِهِ « آضَ » مَعْنَاهُ هُنَا صَارَ ، قَالَ اللَّيْثُ : « الْأَيْضُ : صِيرُورَةُ الشَّيْءِ شَيْئًا
غَيْرَهُ ، وَآضٌ كَذَا : أَيْ صَارَ ، وَيُقَالُ : آضَ سَوَادُ شَعْرِهِ بَيَاضًا » اهـ ، وَفِي حَدِيثِ سَمُرَةَ فِي الْكُسُوفِ

« إن الشمس اسودّت حتى آضت كأنها تنومة » ، قال أبو عبيدة : آضت أى صارت ورجعت ، وأنشد قول كعب يذكّر أرضاً قطعها :

قَطَعْتُ إِذَا مَا الْأَلْ آضَ كَأَنَّهُ سَيْوْفٌ تَنَحَّى نَارَةً ثُمَّ تَلْتَقِي

« بالخص » هو فى اللسان بالحاء المهملة ، وضبطه الصبان رحمه الله بالحاء المعجمة ، والخص - بفتح الميم وسكون الحاء - اللبن الخالص بلا رغوّة ، ويقال : لبن محض ، إذا لم يخالطه ماء ، حلوا كان أو حامضاً ، ولا يسمى اللبن محضاً إلا إذا كان كذلك « جعدا » الجعد من الرجال - بفتح الجيم وسكون العين - المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط : الذى ليس بمجتمع ، وقال الأزهري : « إذا كان الرجل مداخلاً مدمج الخلق فهو أشدّ لأسره وأخف إلى منازلة الأقران ، وإذا اضطرب خلقه وأفرط طوله فهو إلى الاسترخاء ماهو » اه ، والجعد إذا ذهب به مذهب المدح فله معنيان مستحبان ؛ أحدهما : أن يكون معصوب الجوارح شديد الأسر والخلق غير مسترخ ولا مضطرب ، والثانى : أن يكون شعره جعداً غير سبط ؛ لأن سبوطه الشعر هى الغالبة على شعور العجم من الروم والفرس ، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ؛ فإذا مدح الرجل بالجعد لم يخرج عن أحد هذين المعنيين ، وقد يندم بالجعد أيضاً ، وله فى النعم معنيان : أحدهما : أن يقال رجل جعد ، إذا كان قصيراً متردداً للخلق ، والثانى : أن يقال رجل جعد ، إذا كان بخيلاً لثماً لا يبيضّ حجره « عنطنطا » بفتح تين بعدهما سكون ، بوزن سفرجل - هو الطويل من الرجال ، والأثنى بهاء ، وأصل الكلمة عنط فكررت ، قال الليث : « اشتقاقه من عنط ، ولكنه أردف بحرفين فى عجزه » اه ، وفى حديث المنعة « فتاة مثل البكرة العنطنطة » أى : الطويلة العنق مع حسن قوام

الإعراب : « بالخص » جار ومجرور متعلق بربته فى البيت السابق « آض » فعل ماض يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « جعدا » خبره « عنطنطا » خبر ثان ، أو صفة لجعد « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط عاملها قوله « ساوى » الآتى « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « ساوى » فعل ماض « غارب » مفعول مقدم « الفحل » مضاف إليه « غاربه » فاعل تأخر عن المفعول ، والجملة هى جواب إذا ، ولا محل لها من الإعراب

الشاهد فيه : قوله « آض جعدا » حيث أعمل آض عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب بها قوله « جعدا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار التى تعمل هذا العمل ، فأخذت حكمها ، ومثل بيت الشاهد فى المعنى ووجه الاستشهاد قول العجاج :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

* كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا *

وفي الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا » ، وقوله :

١٧٤ — وَكَانَ مُضَلًّى مِّنْ هُدًى بُرْشِدِهِ ، فَاللَّهُ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ أَمْرًا

وفي الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفَرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ — وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضُوئِهِ يَحْجُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

١٧٤ — هذا البيت لسواد بن قارب الدوسي — أو السدوسي — أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له يذكر فيها قصته مع رثيه من الجن ، وكان كاهنا ، فأتاه رثيه ثلاث ليال كلها ينشده رجزا يبشره فيه ببعثة الرسول ، ولم يصرح له إلا في المرة الثالثة ، فهداه الله للإسلام ، وقد ترجمه الحافظ بن حجر في الإصابة (ج ٣ ص ١٤٩)

اللفظة : « مضى » بضم الميم — اسم فاعل من أضل ، مضاف إلى مفعوله « مغو » بضم الميم أيضا اسم فاعل من أغوى ، إذا سلك به طريق التوابة المعنى : يقول : إن من اهتديت إلى الحق بإرشاده كان هو سبب ضلالي ، ثم تعجب من مغو يصير أمرا بالرشد

الإعراب : « كان » : فعل ماض ناقص « مضى » خبر كان تقدم على اسمها ، وياء المتكلم مضاف إليه « من » اسم موصول اسم كان « هديت » فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « برشده » جار ومجرور متعلق بهديت ، والهاء ضمير الاسم الموصول مجرور المحل بالإضافة إلى رشد ، وجملة الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول « والله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مغو » مبتدأ مؤخر « عاد » فعل ماض بمعنى صار ويعمل عمله ، واسمه ضمير مستتر فيه « بالرشد » جار ومجرور متعلق بآمر « آمرا » خبر عاد

الشاهد فيه : قوله « عاد آمرا » حيث أعمل « عاد » عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب به قوله « آمرا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار فأخذت حكمها هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، وهو مذهب جماعة من النحاة ؛ وذهب قوم إلى أن « عاد » و « آض » لا يعملان عمل كان ، وزعموا أن المرفوع بعدها فاعل ، والمنصوب حال منه ، وقد علمت بما نقلناه لك في لغة الشاهد السابق موافقة ما اعتمدته الشارح لنقل أئمة هذا الشأن ١٧٥ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، من قصيدة يرثي فيها أخاه أربد ، ومطلعها :

بَلِينَا وَمَا تَبَلَّى النُّجُومُ الطَّوَالِعُ وَتَبَقَّى الدِّيَارُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ
وَقَدْ كُنْتُ فِي أَكْنَافِ جَارٍ مَضْنَةٍ ففَارَقَنِي جَارٌ بِأَرْبَدٍ نَافِعُ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :
 ١٧٦ — وَبَدَّلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نِعْمَى تَحَوَّلْنِ أَوْسَا

فَلَا جَزَعُ إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا فَكُلُّ أَمْرٍ يَوْمًا بِهِ الدَّهْرُ فَاجِعُ
 وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ ، وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حُلُومِهَا ، وَغَدَاً بِلَاقِعِ
 وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ البيت ، وبعده :
 وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

اللفظ : « المصانع » جمع مصنعة - بفتح الميم وسكون الصاد وفتح النون أوضمها - وهي الحوض أو شبه الصهر يحجم فيه ماء المطر ، وما يصنعه الناس من الآبار والأبنية ، وقال الأزهري : ويقال أيضا للقصور مصانع « أكناف » جمع كنف - بفتح كين - وهو الجوار « جار مضنة » بفتح الميم وفتح الضاد أو كسرهما - يحتمل معنيين : أحدهما : أن يريد أن هذا الجار كان حريصا عليه مدافعا عنه ضنينا به ، والثاني : أن يكون من قولهم : هو علق مضنة ؛ إذا كان نفيسا مضنونا به يتنافس فيه « غدوا » بفتح الغين المعجمة وسكون الدال - لغة في غد ، وبه يستدل الصرفيون على أن لام الغد المحذوفة واو « كالشهاب » جذوة النار « يحور » قال الجوهري : « حار يحور حورا - مثل قال يقول قولاً - وحوراً - يضم الحاء والهمزة - أى رجع ، وفي الحديث : من دعا رجلا بالكفر وليس كذلك حار عليه ، أى : رجع إليه ما نسب إليه ، ومنه حديث بعض السلف : لو عبرت رجلا بالرضع - بفتح الراء والضاد ، أى : بخسة الرضاع - لحشيت أن يحور بى داؤه ، أى : يكون على مرجعه ، وكل شيء تغير من حال إلى حال فقد حار يحور حورا » اهـ

الإعراب : « وما » نافية مهملة ، لاتقاض نفي خبرها بإلا « المرء » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وضوئه » الواو عاطفة ، ضوء معطوف على الشهاب ، ومن رواه بالرفع فعلى أنه مبتدأ خبره الجملة بعده « يحور » فعل مضارع يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « رمادا » خبر يحور « بعد » ظرف متعلق بيحور « إذ » ظرف مبنى على السكون في محل جر بالإضافة إلى بعد « هو ساطع » جملة من مبتدأ وخبر في محل جر بإضافة إذ إليها

الشاهر فيه : قوله « يحور رمادا » حيث أعمل « يحور » الذى هو مضارع حار ؛ عمل كان ؛ فرفع به الضمير المستتر على أنه اسمه ، ونصب به « رمادا » على أنه خبره ، لأنه بمعنى صار فأعطى حكمة

١٧٦ — هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر البكندى ، يقولها بعد مرجعه من رحلته إلى قيصر ، وأول هذه القصيدة :

أَلِمَّا عَلَى الرَّبْعِ الْقَدِيمِ بِعَسَعَسَا كَأَنِّي أَنَادِي أَوْ أَكَلُّمُ أَخْرَسَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسَا

وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا البيت ، وبعده :

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ مِنْ بُعْدِ أَرْضِهِ لِيُلبِسَنِي مِنْ دَائِهِ مَا تَلَبَّسَا

اللفظة : « ألما » أراد انزلا « عسعس » مكان بعينه ، وقال الوزير أبو بكر : وفي كتاب الأزمنة : عسعسا ، أراد انزلا في أدبار الليل : أى في آخره « أخرس » هو الذى لا يتكلم ، يقول لصاحبيه : أسعدانى بالإلمام على هذا الموضع لأسأله عن أهله وأناديه ، ثم قال : كَأَنِّي بِنَادَاتِي لَهُ أَنَادِي أَخْرَسَ ؛ إذ لم يرجع إلى جوابا ولا شفانى من سؤالى « فلو أنها نفس ... البيت » قال الأصمى : أراد بقوله « تموت جميعة » لو أنى أموت بدفعة واحدة ، ولكن نفسى لما بها من المرض تقلع قليلا قليلا وتخرج شيئا شيئا ، وهذا من طول المرض ، وهذا التفسير على رواية « تساقط » بفتح التاء على أن الأصل « تساقط » خذف إحدى التاءين ، ولم يرض الوزير أبو بكر هذا التفسير ، وقال : تساقط - بضم التاء - ومعناه يموت بموتها بشر كثير كما قال عبدة ابن الطيب :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

وقوله « وبدلت قرحا » قال الوزير أبو بكر : « يريد ما ناله في جسمه من لبس الحالة المسمومة التى وجه بها قيصر من بلاد الروم إليه ، وكان تقطع جسمه بعد لبسها » اه ، ومن هذا البيت سمى امرؤ القيس بذي القروح ، وقوله « فيالك من نعمى » أراد بالنعمى الصحة ، توجع لفقدتها وتلطف على ذهابها « أبؤس » جمع بؤس ، وهو البلاء والشدة « طمح » رغب وتزعجت نفسه ، ويقال : طمح ببصره ، إذا رفعه وأبعد النظر « الطمَّاح » رجل من بنى أسد بعثه قيصر إلى امرئ القيس بحلة مسمومة ، وقد اختلف الرواة في السبب الذى من أجله حاول القيصر الفتك به ، فذهب قوم إلى أن امرأ القيس هجاه ، فلما بلغه فعل به ذلك ، وقال قوم : إن الطمَّاح وشى به عند قيصر ، وهو ظاهر هذا البيت

الإعراب : « وبدلت » فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « قرحا » مفعول ثان لبديل « داميا » صفة لقرح « بعد » ظرف متعلق ببديل « صحة » مضاف إليه « فيالك من نعمى » اتفق العلماء على أن معنى مثل هذا التعبير التعجب وإظهار الغرابة والدهشة ، واختلفوا في إعرابه ، وأظهر مافيه أن يقال : إن « يا » حرف نداء ، واللام للاستعانة ، وهى حرف جر ،

وفي الحديث «لَرَزَقْتُمْ كَمَا تَرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو حَاصًّا وَتَرُوحُ بِطَانًا» وحكى سيبويه عن بعضهم: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ما صارت ؛ فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل التأنيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك : خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، وعلى الرفع « حاجتك » اسم جاءت ، و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :

١٧٧ — بَيْتَهُمْ قَفَرٌ وَالطُّيُءُ كَانَهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبْوِضُهَا

والكاف تصلح لأن تكون مستغاثا ، والمستغاث به محذوف ، وتصلح لأن تكون مستغاثا به والمستغاث محذوف ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي نابت عنه « يا » ، على ماهو الراجح ، وعلقه ابن جني بنفس يا ، وقوله « من نعمي » ذهب المحقق الرضى إلى أن « من » في مثل هذا التعبير زائدة وما بعدها تمييز ، وارتضاء أبو حيان والمرادى في شرح الألفية ، ولم يبالوا بزيادتها في الإيجاب ، ولم يقصروا زيادتها كما قصرها الجمهور على ما قبل المبتدأ أو الفاعل أو المفعول به ، حتى قال المرادى : من زائدة في الكلام الموجب ، ولهذا يعطف على مجرورها بالنصب ، كقول الحطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

« تحوّلن » فعل ماضٍ يعمل عمل كان ، ونون النسوة اسمه ، مبنى على الفتح في محل رفع « أبؤسا » خبر تحوّل ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهر فيه : قوله « تحوّلن أبؤسا » حيث أعمل « تحوّل » عمل كان ؛ فرفع به محل نون النسوة على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أبؤسا » على أنه خبره ؛ لأنه بمعنى صار ، فأعطى حكمه ١٧٧ — هذا البيت نسبته ابن يعيش لابن كنزة ، والصواب أنه لابن أحرر ، كما في اللسان ،

وقبله :

لَعَمْرِي لَنْ حَلَّتْ قُتَيْبَةُ بَلَدَةً شَدِيدًا عِمَالِ الْمُقَحِّمِينَ عَضِيضُهَا
فَلِلَّهِ عَيْنًا أَمْ فَرَعٍ وَعَبْرَةٍ تَرْقُرُقُهَا فِي عَيْنِهَا أَوْ تُفِيضُهَا
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً صَحِيحَ الشَّرَى وَالْعَيْسِ تُجْرَى غُرُوضُهَا

اللفظ : « قتيبة » بطن من باهلة « المقحمين » الذين أقحمتهم السنة : أى أجدبتهم وأقحطتهم ،

وأصله من القحمة - بضم القاف وسكون الحاء المهملة - وهي القحط والجذب « عضيضها » أى عضها « فرع » أصله بفتح الفاء والراء جميعا ، فسكن الراء هنا تخفيفا أو للضرورة - وهو أول تاج الإبل والغنم ، وكان أهل الجاهلية يذبحونه لأهلهم يتبرعون بذلك ، وقد كان المسلمون يفعلونه فى صدر الإسلام ثم نسخ « صحيح السرى » يريد غير جائز عن القصد ، ليكون ذلك أسرع لسيره وأعجل إلى قصده لصحة سراه « غروضها » أنساعها ، وواحد غرض - بفتح فسكون ، مثل فلس وفلوس - وهو حزام الرجل ، وتقول : غرض البعير يغرضه - من باب ضرب - إذا شدّ رحله بالغرض ، ومعنى « تجرى غروضها » أنها هزلت وبرأها السير ، حتى صارت أغراضها تتحرك وتضطرب لاتساعها عليها « تيهاء » محراء يضلّ فيها السارى « قفر » خلاء موحشة « قطا الحزن » القطا : ضرب من الطير ، وهو نوعان : كدرى وجونى ، فالكدرى أغبر اللون أرقش الظهر والبطن أصفر الحلق قصير الذنب ؛ والجونى أسود البطن أسود بطون الأجنحة والقوادم أبيض الصدر أغبر الظهر ، وفى عنق كل واحد طوقان أصفر وأسود ، وأضاف القطا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء فيكون القطا أشدّ عطشا ، فإذا أراد الماء أسرع - وغرضه من تشبيه المطى بقطا الحزن الموصوف بما ذكر أن يدل على سرعتها وشدّة سيرها ؛ لأنها أشبهت القطا التى فارقت فراخها لتحمل إليها الماء لتسقيها ؛ وذلك أسرع لطيرانها ؛ لأنها تخاف على فراخها ، والبيوض : جمع بيض ، يمثل بيت وبيوت

الإعراب : « تيهاء » جار ومجرور متعلق بقوله « تجرى » فى البيت السابق « قفر » صفة لتيهاء « والمطى » الواو للحال ، المطى : مبتدأ « كأنها » حرف تشبيه ونصب ، وها : اسم « قطا الحزن » مركب إضافى خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « قد » حرف تحقيق « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « فراخا » خبر كان مقدما على اسمه « بيوضها » اسم كان مؤخرا عن خبرها ، والضمير مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « قد كانت فراخا بيوضها » حيث استعمل « كان » بمعنى صار ، والذى يدلّ على ذلك أن البيض يصير فراخا ، أى : يتحول من صفته إلى هذه الصفة ، ولا يعقل بقاء كان على معناه ، إذ يكون المعنى أن البيض كان فراخا قبل كونه بيضا ، ولا معنى لذلك

وهذا الذى قررناه هو ما ذهب إليه جمع من النحاة منهم ثعلب وابن جنى وأبو على والرضى ، قال ابن منظور رحمه الله : « ومن أقسام كان الناقصة أن تأتى بمعنى صار كقوله سبحانه وتعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) وقوله تعالى : (فَإِذَا أُنْشِقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ) ومنه قوله تعالى : (فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا) وقوله : (وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيْبًا مَّهِيلًا) وقوله : (كَيْفَ

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ — ثُمَّ أَغْضَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُورُ

نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) وقوله : (وَمَا جَعَلْنَا الْقَبِيلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا) أى صرت إليها ، وقال ابن أحرر : * بتيهاء قفر . . . البيت * وقال شمعلة بن الأخضر يصف قتل بسطام بن قيس :

فَخَرَّ عَلَى الْأَلَاءَةِ لَمْ يُوسِّدْ وَقَدْ كَانَ الدِّمَاءُ لَهُ حِمَارًا اهـ

وبيت شمعلة بن الأخضر الذى أشده من شعر الحماسة ، ومثل هذين البيتين قول رؤبة بن العجاج :

* وَالرَّأْسُ قَدْ كَانَ لَهُ قَتِيرُ *

أى صار له شيب

وقد ذهب قوم إلى أن « كان » فى البيت على أصلها ، وليست بمعنى صار ، وزعموا أن الكلام على طريق القلب ، وأن الأصل قد كانت فراخها بيوضا ، فقلب ، فصار : قد كانت بيوضها فراخا ، ومثل هذا قول الشاعر :

* كَمَا كَانَ الزَّنائِ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ *

ألست ترى أنه أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا ، فقلب إلى ما رأيت

والجواب عن هذا من وجهين (الأول) أنه خلاف الظاهر ، وكل معنى اقتضى إخراج الكلام عن خلاف ظاهره ينبغى أن لا يصار إليه إلا إذا لم يصح مقتضى ظاهره ، أو إلا أن تدعو إليه داعية ، ولا داعية ههنا ، فضلا عن أن مقتضى الظاهر هو المقبول المرضى ، (والثانى) أن القلب فى الكلام قليل ، فلا يصار إليه إلا إذا لم يكن للكلام وجه صحيح ، فكيف يصار إليه والوجه الصحيح هو ما نحن عليه ؟

١٧٨ — هذا البيت من قصيدة لغدى بن زيد العبادى ، ومطلعها :

أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَيُّهَا الشَّامِتُ الْمُعَيَّرُ بِالذَّهْرِ سِرِّ ، أَنْتَ الْمُبَرِّأُ الْمَوْفُورُ؟

أَمْ لَدَيْكَ الْعَهْدُ الْوَثِيقُ مِنَ الْآيِ سَامٍ؟ بَلْ أَنْتَ جَاهِلٌ مَعْرُورُ

أَيْنَ كِسْرَى كِسْرَى الْمُلُوكِ نُوشِرِ وَأَنْ؟ أَمْ أَيْنَ قَبْلَهُ سَابُورُ؟

وَتَبَيَّنَ رَبَّ الْخَوَرِ نَقِ إِذَا أَشْ رَفَ يَوْمًا وَلِلْهَدَى تَفْكِيرُ

وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَامِثْلُهُمْ بَشَرٌ

سَرَّهُ حَالُهُ وَكَثَرَتْ مَا يَمُوتُ وَالْبَحْرُ مُعْرِضًا وَالسَّيْرِ
فَارْعَوَى قَلْبُهُ ، فَقَالَ : وَمَا غَيْبٌ حَتَّى إِلَى الْمَمَاتِ يَصِيرُ ؟
ثُمَّ بَعْدَ الْفَلَاحِ وَالْمُلْكِ وَالْإِمَامَةِ وَارْتَمَتْ هُنَاكَ الْقُبُورُ
لَمْ يَهَيِّجْهُمْ رَبُّ الْمُنُونِ فَبَادَ الْمُلْكُ عَنْهُمْ ، فَبَابُهُ مَهْجُورٌ

اللفظة : « رواح » هو ضد الصباح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهو أيضا مصدر راح يروح ، ضد غدا يغدو « مودع » على صيغة اسم الفاعل ، والنسبة فيه كالنسبة في نهاره صائم وليله قائم « بكور » : الوقت الباكر « أنت فانظر » : الفاء زائدة في الخبر ، وقد تقدم شرح ذلك ، فارجع إلى شرح الشاهد (رقم ١٦٧ في ص ٣٢٤ من هذا الجزء) وقوله « لأى ذاك » إنما أفرد اسم الإشارة مع أنه عائد إلى الرواح والبكور جميعا لأنه أراد ما ذكره « كسرى ، سابور » ملكان من ملوك العجم « الخورنق » بفتح الخاء والواو وسكون الراء وفتح النون ، بزنة سفرجل - اسم قصر بالعراق بناه النعمان الأكبر ، وهو فارسي معرب « السدير » قيل : هو نهر بناحية الحيرة ، وقيل : هو قصر « الإمة » بكسر الهمزة وتشديد اليم - النعمة ، والهيئة ، والشأن ، وغضارة العيش ، والأخير أنسب ههنا « يهيم » يخفهم « الصبا والدبور » ريحان متقابلان « ورق » هو ورق الأشجار « ألوت به » أهلكته وأطارته

الإعراب : « ثم » عاطفة « أضحوا » فعل ماض ناقص ، والواو اسمه « كأنهم » حرف تشبيه ونصب ، والضمير اسمه « ورق » خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره في محل نصب خبر أضحي « جف » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى ورق ، والجملة في محل رفع صفة لورق « فألوت » الفاء عاطفة ، ألوى فعل ماض ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بألوى « الصبا » فاعل ألوى « والدبور » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « ثم أضحوا » حيث استعمل فيه أضحي بمعنى صار ، أى : أنهم تحولوا من حالة النعمة ورفاعة العيش والملك إلى حالة العدم والفناء ، ويدل لهذا المعنى أنه قد رواه كثير من حملة اللغة ورواتها * ثم صاروا كأنهم . . . إلخ *

١٧٩ — هذا البيت للفردق - همام بن غالب - من كلمة يمدح فيها أمير المؤمنين عمر

ابن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأولها :

تَقُولُ كَمَا رَأَيْتَنِي وَهِيَ طَيِّبَةٌ عَلَى الْفِرَاشِ ، وَمِنْهَا الدَّلُّ وَالْخَفَرُ
أَصْدِرْ هُمُومَكَ لَا يَفْتُتِكَ وَارِدُهَا فَكُلُّ وَارِدَةٍ يَوْمًا لَهَا صَدْرُ

.....

وبعد بيت الشاهد قوله :

وَلَنْ يَزَالَ إِمَامٌ مِنْهُمْ مَلِكٌ إِلَيْهِ يَشْخَصُ فَوْقَ الْمَنَبْرِ الْبَصَرُ
إِنْ عَاقَبُوا فَأَلْمَنِيَا مِنْ عُقُوبَتِهِمْ وَإِنْ عَفَوْا فَذَوُوا الْأَخْلَامَ إِنْ قَدَرُوا

اللغة : « الدل » بفتح الدال وتشديد اللام - هو الدلال ، ويقال : دلت المرأة تدل - بكسر دال المضارع - وتدلت « الحفر » بفتح الحاء المعجمة والفاء - شدة الحياء ، وبابه طرب « أصدر » أى : ارجع ، ورد ، وارك ، وأصله الصدر - بفتح الدال والصاد جميعاً - وهو الاسم من قولك : صدر عن الماء وعن البلاد - وبابه نصر ودخل - إذا رجع ، وتقول : أصدره فصدر ، أى : رجع فرجع « يشخص » يرتفع ويعلو ؛ لأنه رفيع عال فوق متناول النظر العادى ، والباقي واضح المعنى

الوعراب : « فأصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » مفعول ؛ والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر أصبح ، فإن جعلت أصبح تامة كانت الجملة حالا « إذ » حرف تعليل « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قریش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو عاطفة ، وإذ : تعليلية « ما » نافية « مثلهم » خبر بمقدم ، والضمير مضاف إليه « بشر » مبتدأ مؤخر ، وستعرف قريباً تفصيل هذا الكلام

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

الأول : فى قوله « فأصبحوا » حيث استعمل فيه أصبح بمعنى صار ، أى : تحوّل من حال إلى غيره ، ومثله قول النمر بن تولب :

* فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ بَحْرًا طَمًا *

وبيت النمر أولى بالاستشهاد على هذا من بيت الفرزدق الذى أنشده الشارح ؛ لأنهم يشترطون فى « صار » وما بمعناها من الأفعال ألا يكون خبرها فعلاً ماضياً

والشاهد الثانى فى قوله : « وإذ ما مثلهم بشر » فقد ذكر بعض النحاة أن « ما » نافية عاملة عمل ليس ، و « مثل » خبرها تقدم على اسمها ، وهو منصوب بها ، و « بشر » اسمها مؤخر ، وزعم أن « ما » إذا تقدم خبرها لم يبطل عملها ؛ وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الترتيب بين معمولى « ما » ، من قبل أنها عامل ضعيف ؛ إذ لم تعمل إلا بالحل على ليس ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع تغير مراتب معمولاته وأجاب الجمهور عن الاستدلال بهذا البيت من عدة وجوه :

.....

الأول : أن الرواية فيه برفع « مثل » على أنها خبر مبتدأ تقدم عليه ، و « بشر » هو ذلك المبتدأ المؤخر

الثاني : سلمنا أن الرواية بنصب « مثل » لكن لانسلم أنها حجة على ما ذهبتم إليه ، وذلك لأن عمل « ما » الرفع والنصب هو لغة الحجازيين ، والفرزدق تميمي لاحتجازي ؛ فهو يرفع الخبر مؤخرا فكيف إذا تقدم ، ولكنه أراد أن يتكلم بلغة غير لغة قومه ولم يدرك أنهم يهملونها إذا قدموا الخبر فغلط ولم يوفق

الثالث : سلمنا أنه يحتاج بهذه الرواية وأن الفرزدق لم يخطئ ، لكن لانسلم أن « مثل » خبر « ما » مقدما ، و « بشر » اسمها مؤخرا ، بل لنا أعارب أخرى (الأول) أن « مثل » حال من قوله « بشر » تقدم عليه ، و « بشر » اسم ما ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ما بشر في الدنيا مما نالههم ، (والثاني) أن « مثل » خبر مبتدأ مقدم عليه ، مبني على الفتح في محل رفع ، وبشر : مبتدأ مؤخر

فإن قلت : فما وجه بناء مثل على الفتح ؟

قلت : وجهه أنه مبهم أضيف إلى مبني ؛ فاكسب منه البناء ، كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، ومثله في ذلك قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) قال ابن هشام رحمه الله : « النوع السابع من المبني : المبهم المضاف لمبني ، سواء كان زمانا أو غيره ، ومرادى بالمبهم ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، كمثل ودون وبين ، ونحوهن مما هو شديد الإبهام ، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه ، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها ، قال الله تعالى : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) يقرأ على وجهين : بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبني وهو إذ ، وبجره على الإعراب ، وقال الله تعالى : (وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ) فمنا : جار ومجرور خبر مقدم ، و « دون » مبتدأ مؤخر ، وبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة ، ولو جاءت القراءة برفع « دون » لكان ذلك جائزا كما قال الآخر :

أَلَمْ تَرَيَا أُنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا

الرواية برفع « دون » ، وقال الله تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) يقرأ على وجهين : برفع « بين » على الإعراب ؛ لأنه فاعل ، وبفتحه على البناء ، وقال الله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) يقرأ على وجهين : برفع « مثل » على الإعراب ؛ لأنه صفة لحق وهو مرفوع ، وبالفتح على البناء « اه كلامه بحروفه

وقوله :

١٨٠ — أُمِسْتُ خَلَاءً وَأُمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

١٨٠ — هذا البيت من قصيدة للناطقة الديباني تعد من عيون شعره ، ومن العلماء من يعدّها في المعلقة ، وفيها يمدح النعمان بن المنذر بعد ما جفاه ، ويعتذر إليه ، ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وبعد هذين البيتين بثلاثة أبيات يقع بيت الشاهد ، وبعده :

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَأَنْتُمْ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجْدٍ
مَقْدُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَارِزُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالسِّنْدِ

اللفظة : « مية » اسم امرأة « العلياء » مكان بعينه ، أو هو المكان المرتفع من الأرض « السند » بفتح السين والنون - سند الوادي في الجبل ، وهو ارتفاعه حيث يصعد فيه ، وقال ياقوت : « وحكى الحازمي عن الأزهري أن السند في قول الناطقة ✽ يادار مية بالعلياء فالسند ✽ بلد معروف في البادية » اه ، وقيل : إنه ماء معروف لبني أسد « أقوت » خلت من أهلها « السالف » الماضي « الأبد » الدهر « وقفت فيها أصيلانا » يروى في مكانه « وقفت فيها أصيلا كي أسائلها » ويروي « وقفت فيها أطويلا كي أسائلها » وأما من روى « أطويلا » فإنه يجوز أن يكون المعنى وقوفا أطويلا ؛ فانتصابه على المفعولية المطلقة ، ويجوز أن يكون المعنى وقتنا أطويلا ؛ فانتصابه على الظرفية ، وأما من روى « أصيلانا » بضم الهمزة - ففي تحريجه رأيان : أحدهما أنه جمع أصيلا على أصلان ، كرجيف ورجفان ، ثم صغره على أصيلان ، وهذا الرأي يخالف لما عليه الإجماع من أن تصغير الجمع إن لم يكن من ألفاظ جموع القلة يكون برده إلى مفردة ، وجموع القلة هي ما كان على زنة أفعل أو أفعله أو أفعال ، بفتح الهمزة فيهن ، وليس الأصلان واحدا منها . والرأي الثاني : أن يكون الأصلان مفردا بزنة رمان وقربان وتكلان وغفران فصغره على أصيلان ، ولا شيء في هذا الرأي ، ومن روى « أصيلا » فإنه هو « أصيلان » فقلبت النون لاما ، ومحملة على محمل أصيلان « عيت » لم تعرف وجه الرد « جوابا » منصوب على المصدرية : أي عيت أن تجيب جوابا « من أحد » من هذه زائدة قبل المبتدأ ، وقد استوفت شرطي زيادتها ، وهما وقوعها بعد النفي أو شبهه ، وكون مجرورها نكرة « أمست خلاء » رواية الخطيب والديوان « أضحت خلاء » وقوله « وأمسى أهلها احتملوا » يستشهد به ابن مالك وجماعة على أن خبر كان

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه

(وَعَبَّرَ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ) أى : مثل الماضى (قَدْ عَمِلَ) العمل المذكور (إِنْ كَانَ عَبَّرَ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمَلَ) يعنى أن ماتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عَمَلَ الماضى ، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛ وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقىها ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا » ، والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا » والمصدر كقولہ :

وأخواتها يجوز أن يكون فعلا ماضيا غير مقرون بقد ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يكون فعلا ماضيا إلا أن يقترب بقد ، وزعم أن مثل هذا البيت على تقديرها ، وقوله « أخنى عليها » معناه أفسدها ونقصها ؛ لأن الحنا الفساد والنقصان ، وقيل : معناه أتى عليها ، ولم يرتضه الخطيب «فعند عما ترى» أى : أتى تركه وانصرف عنه وجاوزه إذ كان رجوع له « القنود » خشب الرجل ، وهو للجمع الكثير وللقليل أقتاد « العبرانة » أراد الناقة المشبهة بالعبير لصلابة خفها وشدته «أجد» بضمتين ، صفة مشبهة - وهى الوثقة الخلق ، وقيل : هى التى عظم فقرها « مقنوفة » أراد مرمية « دخيس النحض » المكتنز من اللحم « بازلهما » أى : الكبير « صريف » صياح وصوت ، وإنما يكون الصريف من الإناث لشدة الإعياء ، ويكون من الذكور لكثرة النشاط « القعو » ما يضم البكرة إذا كان من خشب ، فإن كان من حديد فهو الخطاف « المسد » الحبل المقتول من ليف النخل

الاعراب : « أمست » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الدار « خلاء » خبر أمسى « وأمسى » الواو عاطفة ، أمسى : فعل ماض ناقص « أهلها » اسمه « احتملوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل نصب خبر أمسى « أخنى » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بأخنى « الذى » اسم موصول فاعل أخنى الماضى « أخنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة «على لبد» جار ومجرور متعلق بأخنى الأخير الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » حيث استعمل فيه أمسى بمعنى صار ، أى : تحولت من حال العمران وسكنى أهلها بها إلى حال الخلاء وارتحال أهلها عنها ، ولا يذهب عنك أنه لا شاهد فى قوله « وأمسى أهلها احتملوا » لما نحن فيه ، فقد أسلفنا لك فى شرح الشاهد السابق أن من شرط صار وما بمعناها ألا يكون خبره فعلا ماضيا

١٨١ - بَيِّدْلٍ وَحَلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

١٨١ - لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين

اللفظ : « بئذ » هو العطاء والجود ، وبابه نصر « حلم » بكسر الحاء وسكون اللام - الأناة والاحتمال ، وفعله حلم يحلم - بضم اللام فيهما - وتحلم : تكلف الحلم ليبلغه ، وتحالم : أرى من نفسه الحلم وهو لا يريد « ساد » من السيادة ، أى : ارتفع وعظم **المعنى :** إن المرء يبلغ في قومه درجة الرفعة ، ويصل إلى قنة السؤدد ؛ بالعطاء والحلم ؛ وإنه ليسير عليك أن تدرك ذلك إذا أردت أن تكونه

الإعراب : « بئذ » جار ومجرور متعلق بقوله « ساد » الآتى « وحلم » معطوف على بئذ « ساد » فعل ماض « في قومه » جار ومجرور متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فيحتاج إلى خبر من جهة كونه مبتدأ ، ويحتاج إلى اسم وخبر من جهة مصدريته ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بإضافته إلى الكون ، وثانيهما رفع لأنه اسم الكون « إياه » خبر كون من جهة مصدريته ، والهاء حرف دال على الغيبة ، على ما هو الراجح « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله « يسير » الآتى « يسير » خبر للمبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أعمل مصدر كان الناقصة عملها ؛ فرفع به ضمير الخطاب ، ونصب به ضمير الغائب ، على ما عرفت في الإعراب وفي البيت رد على من زعم أن الكون إنما هو مصدر كان التامة ، ولم يجيء لكان الناقصة مصدر ، وزعم أن « مهذبا » في نحو « يعجبني كونك مهذبا » ليس منصوبا على أنه خبر الكون لنقصانه ، وإنما نصبه على الحالية

ووجه الرد من البيت أن خبر الكون هنا ضمير ، والضمير لا يصلح للحالية ؛ لسببين : أولهما أن الضمير معرفة ، بل هو أعرف أنواع المعارف ، والمعرفة لا تكون حالا ، والثاني أن الحال صفة ، وأنت تعلم أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ فإذا امتنع أن يكون حالا لما ذكرنا نعين أن يكون خبرا ؛ إذ لا قائل بغير هذين

فإن زعم زاعم أن هذا الضمير مفعول لفعل محذوف تقع جملة حالا ، وأن أصل الكلام « وكونك تفعل إياه » ؛ والضمير حينئذ عائد على البئذ والحلم لاعلى الفتى ؛ فإننا نرد هذا الزعم من وجوه : (أولها) أنه يلزم عليه عود الضمير المفرد على اثنين (وثانيها) أنه لا دليل على هذا المحذوف (وثالثها) أن المتبادر عود الضمير على الفتى ؛ لكونه أقرب مذكور وموافقا له

فإن زعم زاعم أن هذا الضمير يقع حالا ؛ لأن الأصل « وكونك مثله » فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه فاتصّب وانفصل ؛ فالجواب أن هذا - فوق كونه حذفًا بلا دليل - تكلف وادعاء لاتقوم عليه حجة

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

وقوله :

١٨٣ — قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحِبُّكَ حَتَّى يَغْمِضَ الْجَنَنُ مُغْمِضٌ

١٨٢ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها لقائل معين

اللفظ : « يبدي » يظهر « البشاشة » البشر وطلاقة الوجه ، وفعله بش يبش ، مثل عضّ بعض « تلفه » تجده « منجدا » معيننا

المعنى : لا تخالني كل إنسان يلقاك ضاحك السنّ أخا لك ، مادمت لا تجده في وقت الشدائد

معينا لك عليها

الاعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كل » اسمها « من » اسم موصول في محل جرّ بالإضافة إلى كل « يبدي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى من « البشاشة » مفعول ليبدى ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول « كأننا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل مأخوذ من كان الناقصة ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى من الموصولة ، وهذا الضمير اسم كائن « أخاك » خبر كائن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تلفه » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء ضمير الغائب مفعول أول « لك » جارّ ومجرور متعلق بمنجد « منجدا » مفعول ثان لتلني ، وجملة تلني وفاعله ومفعوليّه في محل جرّ بإضافة إذا ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، أي : إذا لم تلف من يبدي البشاشة منجدا لك فما هو بأخيك

الشاهد فيه : قوله « كأننا أخاك » حيث أعمل اسم الفاعل المشتق من كان الناقصة عمل أصله وهو كان ، فرفع به الضمير المستتر فيه على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أخاك » على أنه خبره ، ومثل هذا البيت قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَأَنَّ لَكُمْ أَجْرًا وَكَأَنَّ عَلَيْكُمْ وَزْرًا »

١٨٣ — هذا البيت أول كلمة للحسين بن مطير بن مكل مولى بني أسد بن خزيمه ، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وكان شاعرا مقدّما في القصيد والرجز ، فصيحاً ، مدح بني أمية وبني العباس ، وكان نزيها ، وكلامه يشبه مذهب الأعراب وأهل البادية ، وقال العيني في بيت الشاهد « وأنشده ثعلب في أماليه » اه ، وبعد بيت الشاهد قوله :

فَحُبُّكَ بَلَوَى غَيْرَ أَنْ لَا يَسُوْءَنِي وَإِنْ كَانَ بَلَوَى أَنَّنِي لَكَ مُبْغِضُ
فَوَاكِبِي مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ كُلَّمَا ذَكَرْتُ، وَمِنْ رَفْضِ الْهَوَى حِينَ يَرَفُضُ

(وَفِي جَمِيعٍ) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « مادام » (تَوَسَّطَ الْخَبَرُ) بينها وبين الاسم (أَجَزُ) إجماعاً ، نحو « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا » بنصب البر ، وقوله :
 ١٨٤ — سَلِي، إِنْ جَهِلْتَ ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَ — واء عالمٌ وَجَهْلٌ

اللفظة : « قضى الله » حكم أو قدر « أسماء » اسم محبوبته ، قيل : منقول إلى العالمية من أسماء جمع اسم في نحو قوله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) وقيل : بل هي منقولة عن الوصف ، وأصلها وسماء ، صفة من الوسامة ، فقلبت الواو المفتوحة همزة ؛ كما قلبت في أناة ، وأصلها وناة من الونى وهو الفتور ، والمذهب الثانى أرجح ؛ لأن النقل عن الوصف أكثر من النقل عن الجمع ؛ فلا يحمل على الأقل ما أمكن حمله على الأكثر « يغمض » مضارع أغمض ومعناه أطبق جفنيه « مغمض » اسم فاعل من أغمض السابق ، والجملة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ؛ لأن هذه الحالة إيمان تكون عند الموت « لوعة البين » البين : هو الفراق والابتعاد ، ولوعته : حرقته وآلامه « رفض الهوى » هو تركه أو تفريقه الأحبة ، وعلى هذين فهو مصدر مضاف إلى فاعله ، وتقول : رفضت الشيء أرفضه — من بابى نصر وضرب — إذا تركته ورفضته المعنى : لقد جرى في مقدور الله سبحانه أن أظلل على حبك يا أسماء حتى الموت

الإعراب : « قضى الله » فعل وفاعل « يا » حرف نداء « أسماء » منادى مبنى على الضم في محل نصب « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لست » فعل ماض ناقص ، وناء المتكلم اسمه « زائلا » خبر ليس ، وهو اسم فاعل مأخوذ من « زال » الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « ليس » واسمها وخبرها في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « أحبك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف ضمير المخاطب مفعول ، والجملة في محل نصب خبر « زائلا » السابق « حتى » حرف غاية وجر « يغمض » فعل مضارع منصوب بأن المقدرة بعد حتى « الجفن » مفعول به ليغمض تقدم على الفاعل « مغمض » فاعل يغمض ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور يتعلق بقوله « أحب » الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث عمل قوله « زائلا » — وهو اسم فاعل مأخوذ من فعل ناقص كما قدمنا — عمل فاعله الذى هو « زال » ؛ فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر ، وهو الجملة من الفعل وفاعله ومفعوله ، وقد تداخل في هذا البيت ثلاثة نواسخ : الأول « أن » المخففة من الثقيلة ، والثانى « ليس » ، والثالث « زائلا » ، وقد عرفت مما أسلفنا لك معمولى كل واحد من هذه الثلاثة

١٨٤ — البيت للسموئل بن عاديا اليهودى ؛ مضرب المثل فى الوفاء ، من قصيدة لامية

مشهورة ، ومطلعها :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدَنْسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضَهُ فَكُلُّ رِداءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ
وقبل بيت الشاهد قوله :

وَأَيَّامُنَا مَشْهُورَةٌ فِي عَادُونَا لَهَا غُرَرٌ مَعْرُوفَةٌ وَحُجُولٌ
وَأَسْيَافُنَا فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ بِهَا مِنْ قِرَاعِ الدَّارِعِينَ فُلُولٌ
مُعَوَّدَةٌ أَنْ لَا تُسَلَّ نِصَالُهَا فَتُعَمَّدَ حَتَّى يُسْتَبَاحَ قَتِيلٌ
سَلَى إِنْ جَهَلَتْ البيت ، وبعده :

فَإِنَّ بَنِي الدِّيَّانِ قُطِبُ لِقَوْمِهِمْ تَدُورُ رَحَاهُمْ حَوْلَهَا وَتَجُولُ

اللفظة : « يدنس » : الدنس - بفتح الدال والنون - الوسخ والقذر ، وأصله في الحسيات ، والمراد هنا الدنس العنوى ، وتقول : دنس الثوب يدنس - من باب طرب - إذا توسخ « اللؤم » بضم فسكون - هو اسم جامع للخصال الدنيئة ومقايح الصفات « رداء » استعاره هنا للخصلة من الخصال ، أى : إذا نظف عرض المرء ولم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما شاء « ضميمها » - بفتح الضاد وسكون الياء - هو الظلم « غرر » بضم الغين المعجمة وفتح الراء - جمع غرة ، وأصله البياض الذى يكون في جهة الفرس ، ويقال لكل مشهر معروف لا يخفى : غرة « حجول » بضم الحاء المهملة - جمع حجل - بفتح فسكون أو بكسر فسكون - وأصله القيد أو الخلال ، ثم استعمل في البياض الذى يكون في قوائم الفرس ، أوفى ثلاث منها ، أوفى رجلية ، قلّ أوكثر ؟ بعد أن لا يجاوز الأرساغ ولا يجاوز الركبتين والعرقوين ، وإنما سمي بذلك لأن هذه مواضع الخلاخيل والقيود ، ويقال : فرس محجل - بزنة اسم المفعول - ويقال أيضا : قد محجلت قوائمه - بالبناء للجھول مشدد العين - « قراع » بكسر القاف - الضراب ، مصدر قارع « الدارعين » لابسى الدروع « فلول » بضم الفاء - جمع فل - بفتحها - وهو ثمل وتكسر في حدّ السيف ، ويقال : ثقلت مضارب السيف ، إذا تكسرت « معودة ... إلخ » القبيل : جماعة الناس إذا كانوا من آباء شتى ، فإذا كانوا من أب واحد فهم قبيلة ، يريد أن سيوفهم قد اعتادت منهم أنهم إذا جردوها من أعماقها فلن تعود إليها حتى يكتب لهم النصر فيستباح بها حتى الأبطال « قطب لقومهم » أراد أن عشيرته ذوو السيادة على قومهم ، وأصل القطب حديدة في الطبق الأسفل من الرحا يدور عليها الطبق الأعلى فتحفظه من أن يجاوز موضعه ، ومنه سموا قطب السماء لما يدور عليه الفلك ، واستعير للسيد الذى تدور عليه مصالح قومه وإليه يرجعون في مهامهم

الإعراب : « سلى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، ويا المخطاطبة فاعله « إن » شرطية

وقوله :

١٨٥ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ لَدَانَتُهُ بِأَدِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

« جهلت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لها اعتراضية بين الفعل ومفعوله « الناس » مفعول به لسلي « عنا » جار ومجرور متعلق بسلي « وعنهم » جار ومجرور معطوف على السابق « فليس » فعل ماض ناقص « سواء » بالنصب خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس « وجهول » معطوف عليه الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث تقدم خبر ليس - وهو « سواء » - على اسمه الذي هو قوله « عالم » وما عطف عليه

وهذا التقديم جائز عند العلماء كافة في غير ليس ودام ؛ لأنه مسموع عن العرب في هذا البيت وما أشبهه كقول ابن أحمر (وقد تقدم شرحه في ص ٣٣٧ من هذا الجزء) :

بِتَيْهَاءٍ قَفَرٍ وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبْوِضُهَا

وكقول حسان بن ثابت الأنصاري :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وقد ادّعى الشارح رحمه الله الإجماع على جواز تقديم خبر ليس على اسمها ، وأنكر على صاحب الإرشاد نقله الخلاف في تقديم خبرها على اسمها ، وهذا ليس بصحيح أصلا ، فإن الخلاف واقع بين العلماء في هذه المسألة منذ القديم ، ومن منع توسط خبر ليس ابن درستويه ، كما نص عليه ابن هشام وأبو حيان ، ولكن الشارح هنا معذور ؛ فقد سبقه بحكاية الإجماع ابن مالك رحمه الله ؛ فهو مقلد له في هذا ، انظر قول صاحب المجمع : « ومنعه (أى التوسط) بعضهم في ليس تشبيها بما ، وهو محجوج بالسمع ، والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ، ولم يظفر به ابن مالك حكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور » اهـ ، ونقل صاحب المجمع أيضا أن الكوفيين منعوا توسط خبر كان وأخواتها لأن في أخبارهن ضمير الاسم ، والذي يظهر لى أنه أخذه من منعهم تقدم خبر المبتدأ عليه ، وليس له نص صريح في منع توسط أخبار كان وأخواتها بخصوصه ، بل كلام ابن الأنباري صريح في أنهم أجازوا توسط أخبار كان وأخواتها مع منعهم تقدم الخبر على مبتدئه ، وقد قدمنا لك في شرح الشاهد رقم (١٥٣) هذه المسألة وفيها ذلك ، فارجع إليها هناك

١٨٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين

اللفظ : « طيب » بكسر الطاء - هو اللذة أو ما تحبه النفس وترتاح إليه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص ، وهو التكدير ، ويقال : نعص فلان عيش فلان ، إذا كثره « أدكار » بتشديد

الدال مكسورة - وأصله اذتكار : قلبت تاء الافعال دالا مهملة ، ثم قلبت الدال المعجمة دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ومنه قوله تعالى : (وَأَدَّ كَرَّ بَعْدَ أُمَّةٍ)

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع فيها العيش مادام يتذكر أيام الهرم التي تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منغصة » خبر دام تقم على اسمه « لذاته » اسم دام ، والهاء ضمير العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بمنغصة « الموت » مضاف إلى اذكار من إضافة المصدر لمفعوله « والهرم » معطوف على الموت

الشاهد في : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قتم خبر دام - وهو قوله « منغصة » - على اسمها - وهو قوله « لذاته » - كما تبين ذلك في إعراب البيت وهذا التقديم جائز عند عامة علماء العربية ، إلا ابن معط ؛ فإنه منع ذلك في هذا الفعل خاصة كما نصّ على ذلك في ألفيته حيث يقول (ص ٣٥) :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْآخَرِ

قال العلامة الصبان في توجيه مذهبه : « ولعله (يعني ابن معط) يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى » اهـ

وقد ردّ العلماء مذهب إليه ابن معط بثلاثة أدلة (الأول) أن الإجماع منعقد على جواز التوسط في دام ؛ فلا يجوز له أن يخرق هذا الإجماع (الثاني) أن دام كسائر أخواتها في العمل فتعطي حكمهن (الثالث) أن النص العربي قد جاء بتوسيط خبرها ؛ فلا تسوغ مخالفته ، والقول بما يخالفه مردود على صاحبه

ونقول : أما الدليل الأول فهو حجر على العقل أن يفكر ، وإلزام لمن معه الدليل بأن يرى ما يراه من لادليل معه ، وهو تحكم ، وأما الدليل الثاني فهو قياس فاسد ؛ لأن من شرط القياس انتفاء الفوارق بين المقيس والمقيس عليه ، وههنا لم تنتف الفوارق ، ألا ترى أن « دام » مشروط في عملها أن تسبقها « ما » المصدرية الظرفية دون سائر أخواتها ، وقد اختلف العلماء في وجوب الترتيب بين معمولات الحرف المصدرى ؛ فالترمه قوم ، وأجاز آخرون مخالفته بشرط أن لا يتقدم على الحرف شيء منها ، وأما الدليل الثالث فإنه يحتمل غير ما ذهبتم إليه ، أفليس يجوز لنا أن نعرب « لذاته » نائب فاعل لمنغصة لكونه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول ، ويكون في « دام » ضمير مستتر هو اسمه ، وعلى هذا لا يكون في البيت دليل على جواز توسط خبر دام بينها وبين اسمها ، وهذا الضمير المستتر إن عاد على « لذاته » كان من باب التنازع في السببي المرفوع وإعمال ثانى العاملين المتنازعين والإضمار في أولهما ، وإن عاد إلى « العيش » لم يكن من

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مُعْطٍ تَوْسِطَ خبر « مادام » وَهُوَ وَهم ؛ إذ لم يقل به غيره ،

ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز توسط خبر « ليس » ، والصواب ما ذكرته

الثاني : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن

يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامَ هِنْدٍ بَعْلَهَا » ، و « لَيْسَ

فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي »

واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً » وأن يكون في الخبر

ضمير يعود على شيء في الاسم ، نحو « كَانَ غُلَامَ هِنْدٍ مُبَغِضَهَا » ؛ لما عرفت أيضاً

(وَكُلٌّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبْقُهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظْرٌ) أى مَنَعَ ،

سَبَقُ : مصدر نصب يحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » في موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد

أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحته صورتان : الأولى أن يتقدم على

« ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أى يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر

عن « ما » ، وفي دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بعلتين : إحداها عدم تصرفها ،

وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق ؛ بدليل اختلافهم في ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ،

والأخرى أن « ما » موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضاً مختلف فيه . وقد

باب التنازع ، فإن قلت : فاعيش مذكر ، فلماذا ألحق تاء التأنيث بدام ؟ قلت : أعاد الضمير إليه

مؤثلاً لتأويله بالحياة ، وعلى هذين الوجهين يسقط الاستدلال بالبيت على ما ذهبتم إليه ، وأيضاً

فإن مما يبطل احتجاجكم بالبيت أنه يلزم على إعرابكم محذور ، وهو أن يفصل بين العامل - وهو

قوله « منغصة » - وبين معموله - وهو قوله « بادّكار » المتعلق به في إعرابكم - بأجنبي من

العامل - وهو قوله « لداته » - فإنا نجزم على الراجح بأنه لا عمل لمنغصة على هذا الإعراب في

لداته ، لكن لو ذهبنا إلى أن « لداته » نائب فاعل لمنغصة لم يكن أجنبياً منه ؛ لأن له فيه عملاً ؛

فيكون من الفصل بين العامل والمعمول بعمول آخر ، وهو جائز إجماعاً

ومما استشهد به الجمهور لهذه المسألة قول الآخر :

مَا دَامَ حَافِظُ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِبًا أَبَدًا

فقد قدم خبر « دام » وهو قوله « حافظ سري » على اسمه وهو قوله « من وثقت به » ، ويجرى

فيه الاحتمال السابق ؛ فيقال : إن « من وثقت به » فاعل بحافظ سري ، وإن اسم « دام » ضمير

مستتر يعود إلى « من وثقت » ، وهو من باب التنازع وإعمال الثاني ؛ فيغتفر فيه عود الضمير

إلى المتأخر

أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ) أى : متبوعة لاتابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون مادخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال ، أو لا ككان ، فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَاعِدًا مَا زَالَ عَمْرُو » ، قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ، لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين في « ما كان » ونحوه ، وخالفهم في « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأولى : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُو » قال في شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ — وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

١٨٦ — البيت للمعاطي القريني

اللفظ : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل ، يريد توقع منه الخير وأمله فيه « ما » هى الظرفية التى بمعنى المدة « على السن - إلخ » يريد أنه كلما كبر زاد خيرا الإعراب : « رج » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « الفتى » مفعول به لرج « للخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » زائدة بعد ما المصدرية لشبهها بما النافية فى اللفظ « رأيت » فعل وفاعل ومفعول « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله « يزيد » الآتى ، وتعليق العيني إياه بقوله خيرا مما لا يظهر له وجه عندى « خيرا » مفعول مقدم لقوله « يزيد » الآتى « لا » نافية « ي زال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يزيد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر ي زال

الشاهد فيه : قوله « على السن خيرا لا يزال يزيد » حيث قدم معمول خبر لا يزال - وهو قوله « خيرا » - على لا يزال ، وأنت خير بأن تقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، من جهة أن الأصل فى معمول أن يكون بعد عامله ، فإذا وقع فى موقع كان ذلك آية ؛ ودليلا على أن عامله يصح أن يقع فيه قبله

أراد : لا يزال يزيدُ على السن خَيْرًا ، فقدم معمول الخبر — وهو « خَيْرًا » — على الخبر — وهو « يزيدُ » — مع النفي بلا ، وتقديمُ المعمول يؤذنُ بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت : ومن شواهد الصريحة قوله :

١٨٧ — مَهْ عَاذِلِي فَهَأَمَّا لَنَ أَبْرَحًا عِمْلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضَّحَى

فإن قلت : فلماذا اكتفيت في الاستدلال بقوله « خيرا » وهلا استدلت معه بقوله « على السن » فإنه كما ذهبت إليه معمول لقوله « يزيد » الذي هو خبر لا يزال ؟ قلت : لأن قوله « على السن » جار ومجرور ، وهو مما يتوسع فيه ويستباح من أجله ما لا يستباح مع غيره ، فالاستشهاد به لا يجدى

وفي هذا البيت ردّ على من زعم أن خبر الناسخ المنفي بأيّ حرف من حروف النفي لا يجوز أن يتقدم عليه ، ومن هؤلاء الفراء ، وستعرف في شرح الشاهد الآتي تفصيل الأقوال في هذه المسألة ١٨٧ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل

اللفظة : « مه » قال ابن منظور : « ومه : زجر ونهى ، ومه : كلمة بنيت على السكون ، وهو اسم سمي به الفعل ، معناه اكفف ؛ لأنه زجر ، فإن وصلت نونت ، وفي الحديث : فقالت الرحم مه ، هذا مقام العائذ بك ؛ وقيل : هو زجر مصروف إلى المستعاذ منه ، وهو القاطع ، لا إلى المستعاذ به تبارك وتعالى ، وقد تكرّر في الحديث ذكر مه ، وهو اسم مبنى على السكون بمعنى اسكت ، ومهمه بالرجل : زجره وقال له مه ، قال بعض النحويين : أما قولهم مه إذا نونت فكأنك قلت ازدجارا ، وإذا لم تنون فكأنك قلت الازدجار ؛ فصار التنوين علم التنكير ، وتركه علم التعريف » انتهى « عاذلي » العاذل : هو من يلوّمك ويعنفك على حبك « هأما » اسم فاعل من هام بهم هيا — بفتح فسكون — وهياما — بفتحات — إذا عشق وأحب

الإعراب : « مه » اسم فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت « عاذلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « فهأما » خبر « أبرح » الناقص مقدّما عليه « لن » حرف نفي ونصب واستقبال « أبرح » فعل مضارع ناقص منصوب بلن ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بمثل » جار ومجرور متعلق بهأما ، ولمثل مضاف إليه محذوف لدلالة ما بعده ، والتقدير : بمثل شمس الضحى أو أحسن إلخ « أو » عاطفة « أحسن » معطوف على مثل « من شمس » جار ومجرور متعلق بأحسن ، و « الضحى » مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « فهأما لن أبرح » حيث قدّم خبر « أبرح » — وهو قوله « هأما » —

عليه ، مع كون « أبرح » منفيا بلن ؛ فدلّ ذلك على أنه يجوز أن يتقدّم خبر الفعل الناسخ النفي إذا كان حرف النفي غير « ما » ، وهذا ما اختاره ابن مالك رحمه الله ، وهو مذهب البصريين من النحاة

وحاصل الخلاف بين العلماء في هذه المسألة أن نقول : إن الفعل الناسخ إما أن يكون منفيا ، وإما أن يكون موجبا ، فإن كان منفيا فإما أن يكون النفي شرطا في عمله كزال ، وإما أن لا يكون النفي شرطا له ككان ، ومن جهة أخرى إما أن يكون النافي هو « ما » أو غيرها من حروف النفي فإن كان الفعل موجبا فقد نصّ البصريون على جواز تقديم خبره عليه ، والظاهر من تعليل الكوفيين في « مازال » وأخواته أنهم يجيزونه أيضا ؛ فيكون تقديم خبر الموجب جائزا بالإجماع وأجمعوا على أنه يستثنى من ذلك « مادام » ؛ فلا يجوز تقدّم خبرها على « ما » المصدرية ؛ لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدّم عليه

وإن كان الفعل الناسخ منفيا ، فإن كان مما لا يشترط في عمله النفي ككان فإن كان النافي « ما » فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، والخلاف بينهم في هذا مبنى على خلاف آخر في أن « ما » النافية هل يجب تصديرها أولا ؛ فالبصريون أوجبوا لها الصدارة ؛ فلم يجزوا تقدّم خبر المنفي بها عليها ، والكوفيون لم يوجبوا لها الصدارة ؛ فأجازوا تقدّم خبر المنفي بها عليها ، وأجمع الفريقان على أنه إذا كان النافي غير « ما » من حروف النفي جاز تقديم الخبر عليه ، إلا أن المحقق الرضى جعل « إن » النافية بمنزلة « ما » ، وألحق جماعة « لم » و « لن » بما وإن كان الفعل منفيا ، وهو مما يشترط في عمله تقدّم النفي ؛ ففيه ثلاثة أقوال ؛ أولا : جواز تقديم الخبر مطلقا ، وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان ، والثاني : المنع مطلقا ، وهو مذهب الفراء ؛ والثالث : المنع إن كان حرف النفي « ما » والجواز إن كان النافي غيره ، وهو مذهب البصريين

وقد احتج الكوفيون بأن « مازال » إيجاب ، وذلك أن « زال » وحدها فيها معنى النفي ، فإذا دخلت عليها « ما » أو غيرها من حروف النفي فقد نفت نفيا ؛ فصار المعنى إيجابا ، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، فكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « مازال » ينبئ أن يجوز تقديم خبرها عليها ؛ والدليل على أن « مازال » إيجاب أنك لا تجدده بقولون : مازال أحمد إلا مستقيم الأمر ، كما لا يقولون : كان أحمد إلا مستقيم الأمر ، ومنشأ هذا أن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب ، والكلام هنا موجب ، فكان يقتضى إما جواز تقديم الخبر كما يتقدّم على كان ؛ وإما جواز الاستثناء إن لم نقل بإيجابه

وأجاب البصريون عن هذا بأن الكلام له جهتان : (الجهة الأولى) جهة اللفظ ، وهى النفي ، ومن أجلها منعنا التقديم ؛ إذا كان النافي مستوجبا للتصدير ، (والجهة الثانية) جهة المعنى ، وهى

الثاني: أفهم أيضا جَوَازَ تَوْشِطِ الْخَبَرِ بَيْنَ «ما» والمنقى بها، نحو «مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ» و «مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرُو» ومنعه بعضهم، والصحيح الجواز .

الثالث: قوله «كذلك» يوهم أن هذا المنع مجمع عليه؛ لأنه شبهه بالجمع عليه، وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفَى) منع: مصدر رفع بالابتداء، مضاف إلى مفعوله — وهو سبق — والفاعل محذوف، وسبق: مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر، وليس: في محل نصب بالمفعولية، واصطفى: جملة في موضع رفع خبر المبتدأ. والتقدير: مَنْعٌ مَنْ مَنَعَ أَنْ يَسْبِقَ الْخَبَرُ لَيْسَ اصْطَفَى، أى: اختير

وهو رأى الكوفيين، والمبرد، والسيرائي، والزجاج، وابن السراج، والجرجاني، وأبي علي في الحلييات، وأكثر المتأخرين؛ لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بما النافية .

وحجة من أجاز قوله تعالى: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ»؛ لما علم من أن تقديم الممول يؤذن بجواز تقديم العامل^(١)، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها، وأيضا فإن «عسى» لا يتقدم خبرها إجماعا، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف

الإثبات، ومن أجلها منعنا الاستثناء المفرغ

فإن قلت: فهلا عكستم الأمر؛ فراعيتم المعنى وأجزتم تقدم الخبر واللفظ وأجزتم الاستثناء المفرغ؟

قلت: لا يجوز ذلك؛ فإننا راعينا جهة اللفظ لأجل ما هو داخل في أحكام اللفظ ومن فروعه، وراعينا جهة المعنى لأجل ما هو داخل في أحكام المعنى ومن فروعه، ألسنت ترى أن التقديم أمر راجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، ولما كان النفي موجودا في اللفظ حملنا الحكم اللفظي — وهو التقديم — عليه؛ فلم نجزه لوجود صورة النفي، وأما الاستثناء فأمر راجع إلى المعنى؛ لأنه ينظر فيه إلى عموم المستثنى منه وإخراج ما يراد إخراجا من مفهومه، فحملنا الاستثناء لأنه أمر معنوي على المعنى فننعاه؛ لأن معنى الكلام إيجاب

هذا، وبيت الشاهد حجة على الفراء الذي سوى بين سائر حروف النفي ومنع أن يتقدم خبر العامل المنقى بأي حرف منها عليه

(١) وجهه أن «يوم» متعلق بقوله سبحانه (مصرؤفا) وقد تقدم هذا المتعلق على ليس، والعامل فيه هو خبرها؛ فلما تقدم معمول خبر ليس عليها في أفصح الكلام من غير ضرورة دلّ على أن الخبر يجوز تقدمه، لما ذكره الشارح من أن تقديم الممول يؤذن بجواز تقديم العامل

في فعليتها ؛ فَلَيْسَ أُولَى بِذَلِكَ ، لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .
﴿ تنبيه ﴾ خبر في كلامه ممنون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات ،
وذلك ممنوع

(وَذُو تَمَامٍ) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي) أى : يستغنى
بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصل في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ)
أى : ماسوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالتَّقْصُّ فِي قِتْيٍ) (لَيْسَ)
(زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُنِي) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً
بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً ، نحو « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ » أى : حَدَثَ
« وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ . . يقال :
كان فلان الصبي ، إذا كفله ، وكان الصوف ، إذا غزله ؛ ونحوه « فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ
تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح « خَالِدِينَ فِيهَا
مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ » أى : ما بقيت ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَاقِرِ الْأَرْمَدِ

١٨٨ — هذا البيت ثانى أبيات قصيدة دالية ينسبها قوم لامرئ القيس بن حجر الكندي ،
يتوعد فيها بنى أسد قتلة أبيه ، وليست فيما شرحه الوزير أبو بكر من شعره ، ونسبها ابن دريد
لامرئ القيس بن عانس بن المنذر ، وهو شاعر أدرك الإسلام وأسلم ، وأولها قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِمْدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ البيت ، وبعده :
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي وَأُنْبِئْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ
وَلَوْ عَنْ نَنَّا غَيْرِهِ جَاءَنِي وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ
لَقُلْتُ مِنَ الْقَوْلِ مَا لَا يَزَالُ يُؤَثِّرُ عَنِّي يَدُ الْمُسْنَدِ

اللفظ : « الإمد » بكسر الهمزة وسكون التاء الثلاثة وكسر الميم - اسم موضع بعينه ، وضبطه
ياقوت ولم يبينه ، واستشهد عليه بهذا البيت ، وبقول عامر بن الطفيل :

وَلَنْ تَعْدَرْتَ الْبِلَادُ بِأَهْلِهَا فَمَجَّازُهَا نَبَاهُ أَوْ بِالْإِمْدِ

وقد ضبطه المجد الفيروزابادى بفتح الهمزة أو ضمها ، وقال السيد المرتضى : ونقل فيه أنه بالثناة

الفوقية بدل المثلثة ، قال أبو رجاء : ويخطر ببالي أنه لم يرد هنا الموضع ، وإنما عنى ما ذكره ابن منظور بقوله : « قال أبو عمرو : يقال للرجل يسهر ليله ساربا أو عاملا : فلان يجعل الليل إثمدا : أى يسهر ، وأنشد أبو عمرو :

كَمِيشُ الْإِزَارِ يَجْعَلُ اللَّيْلَ إِثْمَدًا وَيَغْدُو عَلَيْنَا مُشْرِقًا غَيْرَ وَاجِمٍ

« الخلى » الرجل الذى خلا من الهموم وبواعثها « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : العائر بشر يكون فى جفن العين الأسفل ، وليس مصدرا ولا اسم فاعل ، وقال الليث : العائر : غمصة تمض العين كأنما وقع فيها قذى ، وهو العوار - بضم العين وتشديد الواو - أيضا « نبأ » هو الخبر وزنا ومعنى ، أو خاص بنى الشأن من الأخبار « أبى الأسود » اسم رجل ، قيل : هو ظالم بن عمرو من بنى الجون آكل الرار ، وهو ابن عم امرئ القيس ، ويقال : إن امرأ القيس رثاه فى هذه الأبيات ، وكان قد بلغه خبر موته ، قاله العيني ، ولا أراه يتفق مع باقى أبيات القصيدة « ثنا » بفتح النون والثاء مقصورا - ما أخبرت به عن الرجل من خير أو شر « وجرح اللسان كجرح اليد » يريد أن فلتت اللسان ربما أصابت المقتل كما يصيبه الجرح باليد « يؤثر » يروى وينقل « يد المسند » هو بمعنى يد الدهر وأبد الدهر

الإعراب : « وبات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ضمائر الخطاب فى البيت السابق ، على طريق الالتفات ، وكان الأصل أن يقول : وبت وباتت لك ، إذا أراد أن يجرى على سنان البيت السابق « وباتت » فعل ماض ، والثاء للتأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت « كليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذى العائر » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى ليلة « الأرمدة » صفة لذى العائر ، فإن فسرت العائر بالرمد فهى صفة مؤكدة

الشاهد فيه : قوله « وبات وباتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين تأمة بمعنى دخل فى البيت ، ويقال منه : بات يبيت وبيات يبتوتة ، وقال ابن كيسان : « بات : يجوز أن يجرى مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اه ، ومراده أنها تأتى تأمة كنام ، وناقصة ككان . وفى أول أبيات القصيدة شاهد لذلك أيضا ، وهو قوله « وبات الخلى » ومعناه نام ، وهو فى ذلك واضح . والعجيب أن العلامة الصبان رحمه الله يقول : « الشاهد فى بات الأولى لأنها التامة ، بخلاف الثانية ، فإنها الناقصة بمعنى صار : اسمها ليلة ، وخبرها الجار والمجرور ، بناء على مذهب الزمخشري أنها تأتى بمعنى صار » اه ، وكيف يذهب إلى هذا بعد أن سمع الشارح العلامة ينقل له عن الناظم فى شرح الكافية قوله « وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه »

وقالوا : « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ليلا ، ونحو : ظَلَّ الْيَوْمُ ، أى : دام ظله ، وأضحينا : أى دخلنا فى الضحى ، ومنه قوله :

١٨٩ — * إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا *

١٨٩ — هذا عجز بيت لعبد الواسع بن أسامة ، وصدره :

* وَمِنْ فَعْلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى *

اللفظة : « فَعْلَاتِي » بفتحات - جمع فعلة - بفتح فسكون - وهى المرة الواحدة من الفعل « القرى » بكسر القاف مكسورا - إكرام الضيف « الليلة الشهباء » المجدة الباردة « أضحى جليدها » دخل فى وقت الضحى ، وهو ارتفاع الشمس ، ومراده أن جليده هذه الليلة قد طال مكثه واستمر بقاؤه حتى دخل هذا الوقت ، وكنى بذلك عن شدته وكثرته ؛ لأنه لو كان قليلا خفيفا لذاب عند ظهور النهار ولم يبق إلى هذا الوقت ، وذلك مبالغة فى وصف الليلة بالبرد الشديد ، ووقت الشتاء عندهم هو وقت الجذب والحاجة

المفنى : يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للأضياف فى وقت عزة الطعام واشتداد العسرة وجذب الناس ، وهو الوقت الذى يضن فيه

الإعراب : « من فَعْلَاتِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « حسن القرى » خبر أن ، ومضاف إليه ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ واجب التأخير ؛ لما علمت فى باب الابتداء « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « الليلة » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، تقديره : إذا اشتدت الليلة مثلا « الشهباء » صفة ليلية ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ باضافة إذا إليها « أضحى » فعل ماض « جليدها » فاعل أضحى ، وها : مضاف إليه ، وجملة أضحى وفاعله لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا اشتدت الليلة الشهباء فإن من فَعْلَاتِي حسن إكرامى الضيوف ، مثلا

الشاهر فيه : قوله « أضحى جليدها » حيث استعمل فيه « أضحى » تاما بمعنى دخل فى وقت الضحى ، ولهذا اكتفى بالمرفوع وهو فاعله ، ولم يحتج إلى منصوب ، قال جابر الله : « وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان : أحدها أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان ، والثانى : أن تفيد معنى الدخول فى هذه الأوقات كأظهر وأعتم وهى فى هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواسع بن أسامة :

* ومن فَعْلَاتِي ... البيت * الثالث : أن تكون بمعنى صار كقولك : أصبح زيد غنيا وأمسى فقيرا ، وقال عدى :

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

أى : بقی جلیدها حتی أضحی ، أى : دخل فی الضحی ، ویقال : صارَ فلانَ الشیءَ ،
بمعنی ضمّه إلیه ^(١) ، وصرت إلى زید : تحولتُ إلیه . وقالوا : برح الخفاء ^(٢) ، وانفک الشیءَ ،
بمعنی انفصل ، وبمعنی خلص

﴿ تنبیہان ﴾ الأول : إنما قیدتُ زال بماضی یزال للاحتراز عن ماضی یزیل ؛ فإنه فعل
تام متعد معناه ماز ، یقولون : زل ضأنک عن معرک ، أى : مز بعَضَها من بعض ، ومصدره
الزَّیْلُ ، ومن ماضی یزول ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إنَّ اللهَ
یُمسِکُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » ومصدره الزَّوَالُ

الثانی : إذا قلت : « کَانَ زَیدٌ قائماً » جازأن تكون کان ناقصة ؛ فقائماً خبرها ، وأن
تكون تامة ؛ فیکون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « کَانَ زَیدٌ أخاک » وجب أن تكون ناقصة ؛
لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلَا یَلِی الْعَامِلِ) أى : کان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقاً عند جمهور البصریین ،
سواء تقدم الخبر علی الاسم ، نحو : کَانَ طَعَامُکَ آکلًا زَیدٌ ، خلافا لابن السراج والفارسی
وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : کَانَ طَعَامُکَ زَیدٌ آکلًا ، وأجازہ الکوفیون مطلقاً ،
تمسکاً بقوله :

١٩٠ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُیُوتِهِمْ بِمَا کَانَ إِيَّاهُمْ عَطِیَّةٌ عَوْدًا

(١) من ذلك قوله سبحانه وتعالى : (فَخَذُّ أَرْبَعَةٍ مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْکَ) وتقول :

صاره یصوره ، فهو واوی العین ، بخلاف صار الناقصة ؛ فان مضارعه یصیر ، وهو یأنی العین

(٢) من ذلك قول حسان بن ثابت الأنصاری رضی الله عنه یخاطب أبا سفيان :

أَلَا أُبْلِغُ أَبَا سَفِيَّانَ عَنِّي مُغْلَقَةً فَقَدْ بَرَحَ الْخَفَاءُ

وقول عنتر بن شداد العبسی :

مَنْ کَانَ یَجْحَدُنِي فَقَدْ بَرَحَ الْخَفَاءُ مَا کُنْتُ أُكْتَمُهُ عَنِ الرُّقْبَاءِ

١٩٠ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق یهجو فیها عبد القیس وجریرا ، وهی من قصائد

النقائض ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَحْمَدَا

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ فَرَبَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
حِمَارُ كَلْبَيْنَيْنِ لَمْ يَشْهَدُوا بِهِ رَهَانًا وَلَمْ يُلْقُوا عَلَى الْخَيْلِ رُودَا
عَسَى أَنْ يُعِيدَ الْمُوقِدُ النَّارَ فَالْتَمَسْ بَعَيْنَيْكَ نَارَ الْمُصْطَلَى حَيْثُ أَوْقَدَا

اللفظة : « قنافذ » جمع قنفذ - بضم القاف وسكون النون ، وفتح الفاء أوضمها ، وبالذال المعجمة أوالذال المهملة - وهو حيوان معروف ، يضرب به المثل في سرى الليل ، يقال : أسرى من قنفذ « هداجون » ويروى في مكانه « دراجون » وكلاهما جمع لصيغة المبالغة ، أما الهداجون فمأخوذ من الهدج - بفتح الهاء وسكون الدال - وهو السير السريع ، وباب فعلة كضرب ، وأما الدراجون فمأخوذ من قولهم : درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا تقارب خطوها « عطية » هو أبو جرير

المعنى : يذم هؤلاء بأنهم يشبهون القنافذ في كثرة السير ليلا للسرقة أوالفجور ، وبأن عطية أبا جرير هو الذي عودهم ذلك وعامهموه

الإعراب : « قنافذ » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم قنافذ « هداجون » صفة لقنافذ « حول » ظرف مكان متعلق بقوله « هداجون » وهو مضاف ، و « بيوتهم » مركب إضافي مضاف إليه « بما » الباء جارة ، ومعناها السببية ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « هداجون » أيضا « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « إياهم » ضمير منفصل مفعول مقدم لقوله « عودا » في آخر البيت « عطية » مبتدأ « عودا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عطية ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول

وهذا أحد أعراب في هذا البيت على مذهب البصريين ، وستعرف في بيان الاستشهاد أعراب أخرى

الشاهد فيه : قوله « كان إياهم عطية عودا » ؛ فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « عطية » اسم كان ، وجملة « عودا » في محل نصب خبر كان ، وقوله « إياهم » مفعول به لعود ، وزعموا أن هذا دليل على أنه يجوز أن يلي الفعل الناقص ، الذي هو كان في هذا البيت ، معمول خبره ، وهو هنا قوله « إياهم »

وقد منع البصريون هذه المقالة بأنه لا دليل عليها من كلام العرب ، ومنعوا أن يكون هذا البيت دليلا ؛ لأنه يحتمل وجوها أخرى من الإعراب غير الذي استند الكوفيون إليه الوجه الأول : ما ذكرناه في إعراب البيت

وُخْرِجَ على زيادة كان ، أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن عطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين في قوله :

١٩١ — بَأْتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْحَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

الوجه الثاني : أن يكون اسم « كان » ضميرا مستترا عائدا إلى « ما » الموصولة ، و « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره خبر كان الوجه الثالث : اعتبار « كان » زائدة بين الموصول وصلته ، و « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » خبره ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول

فأنت ترى أن « عطية » في هذه الأوجه الثلاثة وقع مبتدأ لا اسما لكان كما زعم الكوفيون فإن قلت : فقد سلمت أن استدلال الكوفيين بهذا البيت وما يشبهه ساقط لا يصح ، ولكنني أرى البصريين قد تخلصوا من محذور فوقعوا في محذور آخر مثله ، إن لم يكن أشد منه ، وذلك أنا نعلم أن خبر المبتدأ إذا كان فعلا لم يجوز أن يتقدم على مبتدئه ؛ لثلاث يتبس بالفاعل ، ونعلم أيضا أن تقدم المفعول يؤذن بتقدم العامل ، وإذا تقرر هذا فنقول : إنكم جعلتم في هذه الأوجه جملة « عودا » من الفعل وفاعله المستتر فيه خبر المبتدأ الذي هو « عطية » وقد تقدم مفعول هذا الخبر الفعلي على المبتدأ ، وذلك المفعول هو قوله « إياهم » ؛ مع أن تقدم هذا الخبر على المبتدأ لا يجوز لما أسلفنا

فالجواب على هذا أن ننبهك إلى أمر غفلت عنه ، وهو أنا لم نمنع تقدم الخبر إذا كان فعلا إلا مخافة أن يلتبس المبتدأ بالفاعل ، وفي تقدم المفعول لوجود لهذا اللبس ؛ فساغ تقدمه ، وانظر إلى قول ابن هشام : « وجاز عند البصريين وهشام تقديم مفعول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا ، وإن لم يجوز تقديم الخبر » اهـ

وقد التزم جماعة من العلماء أن يحكموا على كل ما جاء من الشواهد مخالفا لمذهب البصريين في هذه المسألة بأنه شاذ ؛ لأنهم رأوا أن شيئا من هذه التخريجات لا يتيسر في بعضها ، بل يتعين القول بشذوذه ، فأرادوا أن يجعلوها كلها بمنزلة واحدة من غير أن يتمحروا في التخريجات ، وفي عبارة الشارح ما يعطى من بعيد الميل إلى ذلك ، وسيتبين لك في شرح الشاهد الآتي ما يقنعك ويكفيك ، إن شاء الله تعالى

١٩١ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين

اللفظ : « الحال » شامة سوداء في البدن ، وقيل : نكتة سوداء فيه ، وفي التهذيب : بثرة في الوجه تضرب إلى السواد ، وهذا هو المشهور على ألسنة الشعراء والأدباء ، والجمع خيلان - بكسر الخاء المعجمة - « سالبة » اسم فاعل من سلب الشيء - من باب نصر - إذا أخذه

واختلسه « حم » بالبناء للجهول - أى قضى وقدر ، ومثله أحم الأمر - بالبناء للجهول أيضا - وقال البعيث :

أَلَا يَا لِقَوْمِي كُلِّ مَا حُمَّ وَاقِعٌ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ
وتقول : حمه الله تعالى ، وأحمه - بالبناء للعلوم فيهما - إذا قضاه وقدره ، قال خباب بن غزى
في الأول :

وَأَرْمَى بِنَفْسِي فِي فُرُوجِ كَثِيرَةٍ وَلَيْسَ لِأَمْرِ حَمِّهِ اللَّهُ صَارِفُ
وقال عمرو ذو الكلب الهذلي في الثاني :

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ أَحَادَ أَحَادَ فِي الشَّهْرِ الْحَلَالِ

الاعراب : « باتت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « فؤادى » مفعول به لقوله « سألته »
الآتى تقدم عليه « ذات » اسم بات « الحال » مضاف إليه « سألته » خبر بات ، وفيه ضمير
مستتر فاعله ، وأصل الكلام : باتت ذات الحال سألته فؤادى ، ففصل بين الفعل الناقص واسمه
بمعمول الخبر ، على ماسياتى إيضاحه ، وستعرف مافيه « فالعيش » يجوز أن تكون الفاء واقعة
في جواب الشرط ، ويجوز أن تكون تفرعية ، والعيش : مبتدأ « إن » شرطية « حم » فعل
ماض ، مبنى للجهول ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بحم
« عيش » جعله العيني نائب فاعل لحم ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ ويجوز عندى أن يكون
نائب فاعل « حم » ضميرا مستترا فيه ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ مع ملاحظة وصفه
بالجار والمجرور بعده الذى هو قوله « من العجب » ؛ لئلا يلزم عليه اتحاد المبتدأ والخبر لفظا ومعنى
وقوله « من العجب » هو جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ على الوجه الذى ذكره العيني ،
ويتعلق بمحذوف صفة لعيش على الوجه الذى جوزناه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق
الكلام ، والتقدير : إن حم لى عيش فالعيش عيش من العجب ، ويجوز أن تكون جملة المبتدأ
والخبر نفسها هي جملة جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الحال سألته » حيث أولى فيه الفعل الناقص - وهو
بات - مفعول خبره الذى هو « فؤادى »

وهذا البيت أقوى ما تمسك به الكوفيون على جواز إيلاء العامل معمول الخبر ، وذلك لأن
ما ذكره الشارح رحمه الله من التوجيهات المبطلّة لاستشهادهم على هذه المسألة بالبيت السابق لا يجزى
واحد منها فى هذا البيت ، وبيان هذا أن البصريين أمكنهم أن يدعوا فى بيت الفرزدق أن اسم
« كان » ضمير الشأن ، أو ضمير مستتر ، وما بعد « كان » جملة من مبتدأ وخبر ، بسبب أن الخبر

وقوله :

١٩٢ - لَئِنْ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مَغْرِيًّا لَقَدْ هَوَّنَ السَّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

في البيت السابق غير ظاهر الإعراب ؛ لكونه جملة ؛ فيجوز ادعاء أن محل هذه الجملة رفع أو نصب على ما يشتهون ، فأما في هذا البيت الذي معنا فلا يمكن ادعاء شيء من هذا ؛ لأن الخبر مفرد منصوب ، فهو متعين لأن يكون خبر الفعل الناقص ، فأما أن يكون ماذهب إليه الكوفيون صحيحا ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، واختار البصريون الثاني ولكن بعض المتأخرين ذكر في هذا البيت احتمالا آخر يسقط به استدلال الكوفيين ؛ وهو أن يكون قوله « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ؛ ومعمول الخبر محذوف أيضا ، وأصل الكلام : باتت يافؤادى ذات الحال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر ؛ وعبرة الشارح التي شرح بها هذا الموضوع هي في الأصل لابن هشام رحمه الله في شرح الشواهد ، حيث يقول : « وأما قول الشاعر : * قنافذ هداجون . . . البيت * فيجوز أن يكون اسم كان ضميرا مستترا فيها عائدا على ما للوصولة : أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم إياه ، وجملة عطية عودهم خبر كان ، وحذف العائد لأنه ضمير منصوب ، ويجوز أيضا أن يكون عطية اسم كان وتقديم معمول الخبر للضرورة ، وهذا الجواب عندى أولى ؛ لاطراده في نحو قول الشاعر :

* باتت فؤادى البيت * إذ الأصل باتت ذات الحال سالبة فؤادى ، ولا يجوز تقدير ذات مبتدأ ، لنصب سالبة » اهـ

١٩٢ - ولم أقف على نسبة هذا البيت أيضا

اللفظ : « سلمى » اسم امرأة « الصد » الإعراض ، والتولى ، وبابه مثل رد « مغريا » اسم فاعل من أغرى ، وتقول : أغرى محمد عليا بالجد ، إذا أولعه به وجعله حريصا عليه شديد الكلف به « هون » خفف ، ويسر « السلوان » التسلى والتصبر « التحلم » تكلف الحلم ليدركه ، بخلاف التحالم ، فإنه تكلف الحلم من غير رغبة في إدراكه

المعنى : إذا كان مائلا على من الشيب مغريا سلمى بالإعراض عني فإني قد وجدت التسلى عنها أمرا سهلا بسبب ما أنكفاه من الحلم

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « سلمى » مفعول به لقوله مغريا الآتى ، وستعرف ما فيه « الشيب » اسم كان « بالصد » جار ومجرور متعلق بقوله « مغريا » أيضا « مغريا » خبر كان « لقد » اللام واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « هون » فعل ماض « السلوان » مفعول به لهون « عنها » جار ومجرور متعلق بالسلوان « التحلم » فاعل هون

الشاهد فيه : قوله « كان سلمى الشيب مغريا » حيث ولى « كان » معمول خبرها - وهو

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلي معمولُ الخبر العامل ، فقدم المفعول — وهو العامل — وآخر الفاعل — وهو معمول الخبر — لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَنَّى) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرَفَ جَرٍّ) مع مجروره ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقاً ، نحو « كَانَ عِنْدَكَ — أَوْ فِي الدَّارِ — زَيْدٌ جَالِسًا ، أَوْ جَالِسًا زَيْدٌ » ؛ للتوسع في الظرف والمجرور

(وَمُضْمَرُ الشَّانِ أَسْمَاءُ أَنْوَ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِمْ (مُؤْمٌ) جَوَاز (مَا اسْتَبَانَ) لَكَ (أَنَّهُ اُمْتَنَعَ) ، كما تقدم بيانه في قوله * قَنَافَذُ هَذَا جُونٍ . . . البيت * وقوله :
١٩٣ — فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ

قوله « سلمى » — إذ هو معمول للخبر الذى هو قوله « مغريا » ، وليس هذا المعمول ظرفاً ولا حرف جر حتى يغتفر فيه ذلك ، وهذا الإيلاء غير جائز عند البصريين ، وليس من الممكن ادعاء زيادة كان أو إضمار اسمها على أنه ضمير الشأن أو ضمير عائد على شىء تقدم في الكلام ؛ لأن ادعاء واحد من هذه الأمور يستلزم أن يكون ما بعد « كان » مبتدأ وخبراً ، وهذا لا يتيسر مع انتصاب الخبر ، ومن أجل هذا ذهب متقدمو البصريين إلى أن هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر وذهب بعض المتأخرين من انتصروا لمذهبهم إلى أن « سلمى » في البيت ليس مفعولاً به لقوله « مغريا » كإزعم الكوفيون ، بل هو منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول قوله « مغريا » محذوف أيضاً ، وأصل الكلام : لئن كان يأسلمى الشيب مغريا إياك بالصد — إلخ
فإن قلت : فالكلام إذن على الخطاب ، وقد كان من حقه أن يقول في تكملة البيت : لقد هَوَّنَ السَّالْوَانُ عَنْكَ التَّحَلُّمَ

قلت : لأصير في الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) وإذا احتمل الدليل هذا الوجه فقد بطل استدلال الكوفيين به على جواز إيلاء الفعل الناسخ معمول خبره من غير شذوذ ولا ضرورة ، لكن فيه تكلفاً
١٩٣ — البيت لحيد الأرقط ، وهو من شواهد سيدييه (ج ١ ص ٣٥ و ص ٣٧) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجَلَّتْنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمْ كَانَ أَظْفَارُهُمْ فِيهَا السَّكَائِينَ

اللفظ : « جلتنا » الجلة — بضم الجيم وتشديد اللام — وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التريكنز فيها ، عربية معروفة ، قال الراجز :

إِذَا ضَرَبْتَ مُوقِرًا فَأَبْطُنْ لَهُ فَوْقَ قُصَايَرَاهُ وَنَحْتِ الْجَلَّةَ

يعنى جملا عليه جلة فهو بها موقر ، يريد اضربه في بطنه تحت الجلة ، وجمع الجلة جلل - مثل غرفة وغرف - وجلال - بكسر الجيم وتخفيف اللام - قال الشاعر :

بَاتُوا يُعْشُونَ الْقُطَيْعَاءَ جَارَهُمْ وَعِنْدَهُمُ الْبَرْقِيُّ فِي جُلَلٍ دُشْمٍ

وقال آخر :

يَنْضَحُ بِالْبَوْلِ وَالْفَسْيَارِ عَلَى فَحْدَيْهِ نَضَحَ الْعِيدِيَّةُ الْجُلَلَا

« الصهباء » من صفات الجلة ، أراد أن لونها الصهباء ، قال الأعمى : « الجلة : قفة القمر تتخذ من سعف النخل وليفه ، فلذلك وصفها بالصهباء » اهـ « معرسمهم » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء مفتوحة - موضع نزولهم ليلا ، مأخوذ من قولهم : عرّس تعريسا ، إذا نزل ليلا المعنى : يصف أضيافا نزّلوا به فقراهم تمرا ، فيقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة عالية مرتفعة ، مع أنهم ما كانوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ، بل كانوا يلقون بعض النوى ويأكلون بعضا ، إشارة إلى كثرة ماقدّم لهم منه وكثرة ما أكلوا

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « والنوى » الوأو للحال ، النوى : مبتدأ « على » خبر المبتدأ « معرسمهم » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى عال ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه واو الجماعة الواقعة فاعلا لأصبح « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « كل » مفعول مقدّم لقوله « تلقى » الآتى « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدّم « المساكين » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ليس ، وستعرف وجوها أخرى في إعراب البيت

الشاهد فيه : قوله « ليس كل النوى تلقى المساكين » حيث وقع فيه ماظاهرة إيلاء الفعل الناقص - وهو « ليس » - معمول الخبر - وهو قوله « كل النوى » - إذ هو مفعول لتلقى ، مع أنه يحتمل أن يكون « تلقى » مع فاعله المستتر فيه خبرا لليس في محل نصب ، ويكون « المساكين » اسم ليس ؛ كما ذهب إلى هذا عامة الكوفيين

ولكن هذا الظاهر غير مراد ولا مرضى عن البصريين الذين لا يجيزون إيلاء معمول الخبر للفعل الناسخ ، سواء أتقدّم الخبر على المبتدأ كما في هذا البيت أم تأخر عنه كما في بيت الفرزدق السابق ، وهم يجعلون اسم « ليس » ضمير شأن محذوف ، ويجعلون ما بعد « ليس » ونحوها جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبرا عن الفعل الناسخ ، كما عرفت في إعراب البيت

واعلم قبل كل شيء أن هذا البيت يروى برفع « كل » ونصبه ، ويروى قوله « يلقى » بياء المضارعة وتأنيها ، أما على رواية رفع « كل » سواء أكان « يلقى » بالياء أم بالياء فلا شاهد في البيت

لما نحن فيه ، ولا إيهام لأمر غير جائز ؛ لأن « كل النوى » حينئذ اسم ليس ، و « يلقى » أو « تلقى » فعل مضارع ، و « المساكين » فاعله ، و جملة الفعل و فاعله في محل نصب خبر « ليس » ؛ غير أن الكلام على تقدير ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، فحذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، ولا يذهب عليك أن « المساكين » جمع تكسير لمساكين فيجوز في فعله التذكير والتأنيث

أما على رواية نصب « كل » فإن كان الفعل « يلقى » بالياء تعين وجه واحد ، وهو أن يكون اسم « ليس » ضمير شأن محذوف ، و جملة « يلقى المساكين » في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز اعتبار « يلقى » مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى المساكين حتى تكون الجملة من « يلقى » و فاعله خبر ليس ، و « المساكين » اسمها مؤخرا ؛ لأنه لو أراد الشاعر ذلك لقال « وليس كل النوى يلقون المساكين »

أما على رواية نصب « كل النوى » و « تلقى » بالتاء فيحتمل وجهين : ذكرنا أحدهما في إعراب البيت ، وذكرنا الثاني في صدر بيان الاستشهاد

و إلى الأول ذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، قال (ج ١ ص ٣٥) « هذا باب الإضمار في ليس وكان ، كالإضمار في « إن » إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضمارا لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في « إنه » ؛ قال حميد الأرقط : فأصبحوا والنوى . . . البيت : فلو كان « كل » على « ليس » لم يكن فيه إلا الرفع في « كل » ، ولكنه انتصب على « تلقى » ، ولا يجوز أن تحمل « المساكين » على « ليس » وقد تقدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول ، وهذا لا يحسن » اه كلامه

وقوله « فلو كان كل على ليس لم يكن فيه إلا الرفع » . معناه أنه لو لم يكن في « ليس » ضمير الشأن لوجب أن يرتفع « كل » بها على أنه اسمها ، وتكون جملة « تلقى المساكين » في محل نصب خبرها ، ويحتاج الكلام إلى ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : ليس كل النوى تلقيه المساكين ، وحذف الهاء من الأخبار قبيل عنده ، فلا يحسن أن تقول « زيد ضربت » وأنت تريد « زيد ضربته »

وقوله « ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس » معناه أنه لا يجوز أن ترفع « المساكين » على أنه اسم ليس - و جملة « تلقى » مع فاعله المستتر خبر ليس مقدما ، أى : كما ذهب إليه جمهور الكوفيين - وقد جعلت معمول « يلقى » متقدما حتى ولى « ليس » وذلك أن « كان » وأخواتها لا يجوز أن يليها شيء تعمل فيه لفظا أو محلا ، هذا معنى كلامه

وقال الأعمى رحمه الله : « استشهد بيت حميد على الإضمار في ليس لأنها فعل ، وجعل الدليل

في رواية «تلقى» بالتاء المثناة من فوق، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر، وقال الجمهور: التقدير ليس هو، أى الشأن؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في «كان» قوله:

١٩٤ — إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

على ذلك إيلاؤها المنصوب بغيرها، وذلك لأن شرط العامل أن لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه؛ لئلا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي منه» انتهى مع إيضاح يسير والحاصل أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز من غير ضرورة ولا شذوذ أن يحجى بعد «كان» وأخواتها معمول خبرها مطلقا، وخصه بعضهم بما إذا تقدم الخبر على الاسم، واستدلوا بأبيات منها بيت حميد هذا، حيث زعموا أن «كل» مفعول «تلقى» الذى هو مع فاعله المستتر خبر «ليس» و «المساكين» اسمها

وللبصريين أن يحجبوا بعدة أجوبة: الأول: ادعاء أن الرواية برفع «كل» على أنه اسم ليس، الثانى: أن الرواية «يلقى» بالياء التحتية فيتعين رفع «المساكين» على أنه فاعل، وإضمار ضمير الشأن في «ليس» بالإجماع، الثالث: سلمنا أن الرواية بنصب «كل» وبالتاء في «تلقى» لكن نمنع أن يكون «المساكين» اسم «ليس»، بل اسمها ضمير شأن محذوف على ماسبق تفصيله

هذا، واعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين، فأنكر عليه العيني ذلك، قال: «وهذا وهم منه؛ لأنه لو كان «المساكين» اسم «ليس» لقال «يلقون المساكين» كما نقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ، والبيت لم يرو إلا «يلقى المساكين» بالياء التحتية، فاسم «ليس» في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين جميعا» اهـ

ويقول أبو رجاء عفا الله عنه: وأنت تعلم بعد الذى أسلفنا إليك من الكلام، وبعد ما نقلناه من قول سيبويه وترديده الوجوه المحتملة في هذا البيت - بعد هذا كله تعلم مقدار ما في كلام العيني من التحامل، والذى حمله على هذا ادعاؤه أن البيت لم يرو إلا «يلقى المساكين» بالياء، وهذه دعوى ينهار بنيانها بالرجوع إلى كتاب سيبويه، بل بالرجوع إلى شرح ابن عقيل على الألفية، وهو أحد الشروح التى شرح العيني نفسه شواهدا؛ فإنهم نصوا على أنه يروى «تلقى المساكين» وهى مساوية في التقدير لقوله «يلقون المساكين» التى تمنأها، والله سبحانه الموفق والمهتدى

١٩٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦) وقد قال قبل إنشاده: «ومثل

ذلك في الإضمار قول العجير، سمعناه ممن يوثق بعربيته» انتهى، وهو للعجير بن عبد الله السلولي،

أحد الشعراء الإسلاميين المقلين ، من قصيدة أولها :

أَلِمَّا عَلَى دَارٍ لَزَيْتَبٍ قَدْ أَتَى لَهَا بِاللَّوَى ذِي الْمَرْخِ صَيْفٌ وَمَرْبَعٌ
وَقُولًا لَهَا قَدْ طَالَ مَا لَمْ تَكَلَّمِي وَرَاعَكَ بِالْفَيْبِ الْفُؤَادُ الْمُرُوعُ
أَأَنْتِ الَّتِي أَوْدَعْتُكَ السَّرَّ وَانْتَحَى بِكَ الْخَوْنُ مَزَاحٌ مِنَ الْقَوْمِ أَفْرَعُ
إِذَا مَتَّ كَانَ النَّاسُ البيت ، وبعده :

وَلَكِنْ سَتَبْكِي خُطُوبٌ وَمَجْلِسٌ وَشَعْتُ أَهَيْنُوا فِي الْمَجَالِسِ جُوعُ
وَمُسْتَلَحِمٌ قَدْ صَكَّهُ الْقَوْمُ صَكَّةً بُعِيدَ الْمَوَالِي نِيلَ مَا كَانَتْ يَمْنَعُ

اللفظة : « ألما » فعل أمر من الإلمام ، وهو النزول ، وتقول : ألم به ، أى : نزل به « اللوى » بكسر اللام مقصورا - أصله منقطع الرمل ، وخص به بعض الأماكن « ذى المرخ » أراد أنه ينبت فيه المرخ ، وهو شجر كثير الورى سريعه ، وقال أبو حنيفة : « المرخ من العضاء ، وهو ينفرش ويطول في السماء حتى يستظل فيه ، وليس له ورق ولا شوك ، وينبت في شعب وفي خشب ، ومنه يكون الزناد الذي يقتدح به ، واحده مرخة ، وقول أبي جندب :

فَلَا تَحْسِبَنَّ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ وَلَا تَحْسِبَنَّهُ قَاعٌ بِقَرَقَرٍ

خصّ المرخة لأنها قليلة الورق سخيفة الظل « اه ، و يروى في مكانه « ذى المرج » بالجيم بدل الحاء ، « مربع » بفتح الميم والباء بينهما راء ساكنة - مكان نزول القوم في زمن الربيع « الحون » بفتح الحاء وسكون الواو - هو الخيانة « أفرع » الأفرع : الكثير الشعر ، ضد الأصلع « مت » تروى بكسر الميم وضمها ؛ فمن كسر الميم فقد جعله من باب علم تكفت ونمت ، ومن ضمها فقد جعله من باب نصر كقلت وصنت ، ويقال فيه : مات يمات تكاف يخاف ، ومات يموت كصان يصون « صنفان » يروى في مكانه « نصفان » يريد أن الناس سيفترقون في شأنه فرقتين ؛ إحداها تشمت به لكثرة ما أنزل في قلوبهم من الغيظ ، والأخرى ستثنى عليه لكثرة مانالها من خير « خطوب » جمع خطب - بفتح فسكون - وهو الأمر العظيم والنازلة من نوازل الدهر ، وأراد أنه سيبيكه الناس عند نزول الخطوب بهم ؛ لأنهم لا يجدون بعده من يدفعها عنهم ، وقد نحا هذا المنحى أبو فراس الحمداني في قوله :

* وَفِي اللَّيْلَةِ الظَّلَمَاءُ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ *

« مجلس » مكان الجلوس ، وأراد به الجالسين فيه ، أو أراد أن المجلس سيبيكه مجازا ؛ لأنه كان زعيمه المتصدر فيه وقد حرم منه ولم يجد عنه عوضا « شعث » بضم الشين وسكون العين - جمع

أشعث ، وأراد به الفقير ذا الحاجة ، أو الغريب المسافر ، والأول أقرب لوصفهم بالجوع « جوع »
بضم الجيم وتشديد الواو مفتوحة - جمع جائع ، مثل صائم وصوم ونائم ونوم وراكع ورکع
« ومستلحم » هو المستلحق في القرابة والجوار « صكه » ضربه ، ومنه قوله تعالى : (فَصَكَّتْ
وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ)

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جرّ
بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف « الناس » مبتدأ « صنفان »
خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر
كان « شامت » بدل من قوله صنفان ، وقيل : إنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : صنف منهم
شامت « وآخر » الواو عاطفة ، آخر : معطوف على شامت ، وقيل : مبتدأ ، وأصله أن يكون صفة
لموصوف محذوف هو المبتدأ ، والتقدير : وصنف آخر - إلخ ، فلما حذف الموصوف أقام الصفة
مقامه « مثنى » صفة لآخر على الأول ، وعلى الثاني هو خبر المبتدأ ، وهو مرفوع بالضمة المقدرة
على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بالذي » جار ومجرور متعلق بقوله مثنى « كنت »
فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أصنع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل
والفاعل في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لاجل لها صلة الذي ، والعائد إليه محذوف ،
وتقدير الكلام : مثنى بالذي كنت أصنعه

الشاهد فيه : قوله « كان الناس صنفان » حيث أضر في « كان » ضمير الشأن والأمر ،
وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده ، كما تبين في إعراب البيت

قال سيبويه (ج ١ ص ٣٦) بعد إنشاد البيت : « أضر فيها (أراد في كان) وقال بعضهم :

كان أنت خير منه ، كأنه قال : إنه أنت خير منه ، ومثله : « كَادَ تَرِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ »

وإنما جاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تريغ » اهـ

وقال الأعمى : « استشهد به على الإضمار في كان ، ولو لم يضمّر لنصب الخبر فقال صنفين » اهـ

فإن قلت : فهلا ذهب إلى أن « كان » هنا ملغاة لا عمل لها ، وأن الاسمين المرفوعين بعدها

مبتدأ وخبر

قلت : قد نقل مثل هذا عن الكسائي ، ووافقه عليه ابن الطراوة ، ولكن الجمهور على منع

إلغاء « كان » ، حتى أنكر الفراء ورود الاسمين مرفوعين بعدها ، والصواب أن ذلك وارد في

الشعر العربي الموثوق بروايته ونسبته إلى أصحابه ، كما في بيت الشاهد ، وفي قول هشام أخى ذى الرمة ،

وهو من شواهد سيبويه أيضا :

(وَقَدْ تَرَادُّ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين « ما »
وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مِنْ تَقَدُّمًا) و « ما كان أحسن زيدًا » ، وزيدت بين الصفة
والموصوف في قوله :

١٩٥ — فِي عُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلَمَاءُ الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورًا

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

فقد وقع الاسمان مرفوعين بعد ليس — وهما قوله «شفاء الداء مبدول» — فلا محل لإنكار الفراء ذلك
وبعد الاعتراف بوروده فالكسائي وابن الطراوة على أن الناسخ ملغى لأعمل له ، وجمهرة
النحاة على أنه عامل ، واسمه ضمير الشأن ، والاسمان المرفوعان بعده جملة في محل نصب خبره ، وإنما
احتملوا هذا التقدير ولم يجروا الأمر على ظاهره ليتطابق مع اللغة الفاشية على ألسنة العرب ؛ لأن
المحل على الكثير الغالب راجح كما علمت مرارًا

فإن قلت : فإذا كان لابد لك من إعمال الناسخ ؟ فلماذا لا تقول إن قوله « الناس » اسم
« كان » وقوله « صنفان » خبره ، وإنه جاء به على لغة من يلزم المثني الألف في أحواله كلها ؛
فيكون نصبه بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وتكفي مؤنة تقدير
ضمير الشأن ؟

قلت : لأجل لهذا ؛ وإنه مردود بوجوه : (الأول) أنه إن تيسر في بيت العجبر لوقوع الاسم
الثاني المرفوع مثني فليس يمتيسر في بيت هشام ، والتأويل الذي يجري في محال كثيرة أولى من
التأويل الذي يختص بموضع واحد (الوجه الثاني) أنك إن جعلت قوله « صنفان » خبرا
لكان على نحو ما زعمت وجعلت قوله « شامت » بدلا منه ؛ لم يجز ؛ لأن الخبر منصوب تقديرًا ،
وهذا اللفظ مرفوع ، وإبدال المرفوع من المنصوب مما لا يسيغه كلام العرب ، ولو جعلت « شامت »
خبر مبتدأ محذوف لكانت متكافئة من التقدير مثل ما تهرب منه (الوجه الثالث) أنا قد بينا لك
في القول على إعراب المثني أن إلزامه الألف في أحواله كلها لغة قديمة لبعض العرب ، وأن بعض
العلماء قد أنكروا ورودها ، والمحل على اللغة الكثيرة وعلى الأمر المتفق عليه أولى من المحل على
اللغة القليلة والأمر المختلف فيه

هذا ، وقد روى بيت الشاهد « كان الناس نصفين » ، وهي رواية الأغاني ، وعليها يسقط هذا
هذا الحوار والجدل في هذا البيت

١٩٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد أنشده الفارسي وابن عصفور
اللفظ : « غرف » جمع غرفة — بضم الغين وسكون الراء المعجمة — ومثله غرفات — بضم
الغين وضم الراء إتباعًا ، أو بفتح الراء أو إسكانها تخفيفًا — « العليا » السامية الرفيعة ، وهي بضم

العين مع القصر مؤنث الأعلى، والجمع على - بضم العين وفتح اللام - مثل أكبر وكبرى وكبر، فإذا فتحت العين مددت فقلت: علياء، قال ابن الأنباري: والضم مع القصر أكثر استعمالاً، وأصل العلياء النساء ورأس الجبل، ثم استعمل في كل مكان عال وفي الفعلة العالية الإعراب: «في غرف» جار ومجرور يحتمل أن يكون له متعلق في كلام سابق على البيت، فإن لم يكن فهو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم كائنون في غرف «الجنة» مضاف إليه «التي» اسم موصول صفة للمضاف، أو للمضاف إليه «وجبت» فعل ماض، والنساء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بوجوب «هناك» ظرف مكان متعلق بوجوب أيضاً «بسي» جار ومجرور متعلق بوجوب أيضاً «كان» زائدة «مشكور» صفة لسي

الشاهر فيه: قوله «بسي كان مشكور» حيث زاد «كان» بين الموصوف - وهو قوله «سي» - وصفته التي هي قوله «مشكور» كما بان ذلك في إعراب البيت واعلم أن هنا أربعة أسئلة الأول: مامعنى زيادتها؟ والثاني: هل هي عند زيادتها دالة على شيء أولاً؟ والثالث: مامواضع زيادتها؟ والرابع: هل تنقاس زيادتها أولاً فأماً عن السؤال الأول فأكثر العلماء على أن معنى زيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها، ثم اختلفوا في هل تعمل شيئاً أولاً؟ فذهب الفارسي والمحققون إلى أنها لا تعمل رفعاً ولا نصباً، ونسب هذا إلى الجمهور، واختاره ابن مالك، وهو الصحيح، وذهب قوم منهم السيرافي والصيمري إلى أنها تعمل الرفع ولا تعمل نصباً، ومرفوعها إن ظهر معها بأن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً فهو الذي يطلبه، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر عائد إلى المصدر المفهوم منها؛ فكان الزائدة على الأول قسم برأسه مغاير للناقصة وللتامة، وهي على الرأي الثاني داخلة في قسم التامة تسكتفي بمرفوع؛ وقال الجوهري في الصحاح: «كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر؛ لأنه دل على الزمان فقط، تقول: كان زيد عالماً؛ وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر؛ لأنه دل على معنى وزمان؛ تقول: كان الأمر، وأنا أعرفه مذ كان: أي مذ خلق، وقال الشاعر (هو مقياس العائذي)

فَدَيُّ لِبَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ

وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك: زيد كان منطلق، ومعناه زيد منطلق، قال الله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) وقال الهذلي:

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمُضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِزْرِي

وإنما يخبر عن حاله، وليس يخبر عما مضى من فعله «اه؛ فجعل الناقصة دالة على الزمان الماضي

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِـيـرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

دون الحدث ، وجعل التامة دالة على الزمان والحدث جميعا ، وجعل الزائدة غير دالة على شيء منهما ، وإنما يؤتى بها للتوكيد ، ولكنه جعلها عاملة الرفع والنصب ، كما في الآية التي ذكرها . وقال ابن بري : « كان تجيء بمعنى مضى وتقضى ، وهى التامة ، وتأتى بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع ، وهى الناقصة ، ويعبر عنها بالزائدة أيضا ؛ وتأتى بمعنى يكون فى المستقبل من الزمان ، وتسكون بمعنى الحدوث والوقوع » اهـ ، وفيه خلاف لما عليه جمهرة النحاة فتأمل

وأما عن السؤال الثانى فأكثر العلماء على أن الإجماع منعقد على عدم دلالتها على الحدث ، واستشكل العلامة الصبان دعوى الإجماع على هذا بأنه لا يعقل بالنسبة إلى من ذهبوا إلى أنها رافعة من جهة أنها حينئذ مسندة إلى مرفوعها ، والإسناد إنما مرجعه إلى مافى المسند من الدلالة على الحدث ، وأما دلالتها على الزمان فالجمهور على أنها باقية على دلالتها على الزمان الماضى ، ومن أجل هذا أكثر زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ؛ لأنه مساوب الدلالة على المضى ، والمحقق الرضى على أن الزائدة لاتدل على الزمان ، وإنما زيادتها لمجرد التوكيد ، ولزمه أن يدعى أن الواقعة بين « ما » وفعل التعجب ليست زائدة ، بل هى شبيهة بالزائدة ؛ لأنه يسلم دلالتها على الزمن فى هذا الموضع ، وهو تمحل

وأما عن الثالث فقد تعرض الشارح لبيانها ، وأكثر العلماء على أنها إنما تزداد بين المسند والمسند إليه ، سواء أكان مبتدأ وخبرا ، كما فى حديث « أول نبي كان آدم » ومنه زيادتها بين « ما » وفعل التعجب ، أو كان فعلا وفاعله أو نائبه ، كما فى « لم ير كان مثلهم »
وأما عن السؤال الرابع فأكثر من قرأت له على أنها لاتنقاس إلا بين « ما » وفعل التعجب ، ولو جعلوه عاما بالمسند والمسند إليه لكان وجهها ، وزعم ابن عصفور أن زيادة « كان » لاتنقاس ، وإنما سبيلها الشعر ، وهو خلاف الرضى عند العلماء

١٩٦ - البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، وهجا فيها جريرا ، وأولها :

أَلَسْـتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ
فَقَالُوا : إِنْ عَرَضْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دُمُوعًا غَيْرَ رَاقِيَةِ السَّجَامِ
فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ البيت ، وبعده :
أَكْفَكَ عُبْرَةَ الْعَيْنَيْنِ مَنِيٍّ وَمَا بَعْدَ اللَّدَائِعِ مِنْ مَلَامِ

اللفظ : « عائجين » جمع عائج ، وهو اسم فاعل مأخوذ من قولهم : عجت البعير أعوجه ، إذا عطف رأسه بالزام « بنا » الباء بمعنى مع « لعنا » أراد « لعلنا » وعن بتشديد النون لغة فى

لعلّ ، وأصل لعنا لعننا بثلاث نونات حذفت الثانية منهما تخفيفاً وأبقى اثنتين إحداهما ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره والأخرى النون الأولى من لعن « العرصات » بفتح العين والراء - جمع عرصه - بفتح فسكون - وعرصه الدار : ساحتها ، وهى البقعة الواسعة التى ليس فيها بناء ، وسميت بذلك لأن الصبيان يعرضون فيها ، أى : يلعبون ويمرحون « إن عرضت » يروى فى مكانه « إن فعلت » وعرضت معناه مررت أو أتيت العروض وهو مكة والمدينة وماحولهما « فأغن عنا » فأجزىء ، ونب منابنا « دموعا » أصله بدموع ، فلما حذفت الباء نصب « راقئة » ساكنة ، وهو اسم فاعل من قولهم : رقا الدمع ، إذا سكن « السجام » السيلان ، وهو مصدر قولهم : سجم الدمع سجاما وسجوما ، إذا سال « أ كففك » أحبس ، وأمنع « عبرة » دمعة « ملام » روى فى مكانه « لمام » بكسر اللام بعدها ميم ، وفيه بعد

الإعراب : « فكيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب ، حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : كيف أكون ، مثلاً « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر باضافة إذا إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بممر « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوم ، وستعرف إعرابات أخرى فى بيان الشاهد « كانوا » فعل وفاعل « كرام » صفة ثانية لقوم الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زاد « كان » بين الموصوف - وهو قوله « جيران » - وصفته - وهى قوله « كرام » - مع أن « كان » قد انصل به ضمير منفصل فاعله

وهذا رأى سيبويه وشيخه الخليل ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٩) : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر * وجيران لنا ... إلخ * » اه وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير : وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اه

وقد ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد إلى منع زيادة « كان » فى هذا البيت ، ورأى أنها إنما تزداد إذا كانت مجردة لاسم لها ولا خبر ، وخرج البيت على أن « كان » ناقصة ، والواو اسمها ، وقوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها مقدّما عليها

والعلماء فى البيت تخرجات كثيرة جمعها ابن هشام فى قوله : « قيل : إن لنا خبر مقدم ، ثم اختلف على قولين : أحدهما : أنه خبر مبتدأ والأصل لنا هم ، ثم زيدت كان بينهما فصار الكلام لنا كان هم ، ثم وصل الضمير إصلاحا للفظ لأنه لا يصح وقوعه منفصلا إلى جانب فعل غير مشغول بمعمول ، والثانى : أنه خبر لكان وأنها ناقصة ، وهو قول المبرّد وجماعة ، وعليه فالجملة صفة لجيران تقدّمت على الصفة المفردة ، والأكثر تقديم المفردة ، وقيل : لنا صفة لجيران ، ثم اختلفوا على

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاء ظنَّ عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل . وبين العاطف والمعطوف عليه ، كقوله :

١٩٧- فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِجُورِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانِ وَالْإِسْلَامِ

قولين : أحدهما أن كان تامة ، والضمير فاعل ، وردَّ بأنه لافائدة في الكلام على هذا القول ، والثاني أنها زائدة ، ثم اختلف في الاعتذار عن الضمير على قولين : أحدهما أن الزيادة لا تمنع العمل في الضمير ، كما لم يمنع إلغاء ظن عملها في الفاعل مطلقا ، والثاني : أن الأصل كان هم ، على أن الضمير توكيد للضمير المستتر في لنا وكان زائدة بين المؤكد والمؤكد ، ثم وصل الضمير بكان إصلاحا للفظ » انتهى كلامه مع تصرف قليل ، ولك في هذا الكفاية

١٩٧ - هذا البيت من قصيدة للفرزدق هجا فيها جريرا ، وقبلة :

قَالَ ابْنُ صَابِغَةَ الزُّرُوبِ لِقَوْمِهِ	لَا أَسْتَطِيعُ رَوَايَ الْأَعْلَامِ
قَالَتْ تُجَاوِبُهُ الْمَرَاغَةُ أُمُّهُ	قَدْ رُمْتُ ، وَيْلُ أَبِيكَ ، غَيْرَ مَرَامِ
وَوَجَدْتُ قَوْمَكَ فَقَسَّوْا مِنْ قَوْمِهِمْ	عَيْنِيكَ عِنْدَ مَكَارِمِ الْأَقْوَامِ
صَعُرَتْ دِلَاوُهُمْ فَمَا مَلَأُوا بِهَا	حَوْضًا وَلَا شَهِدُوا غَدَاةَ زِحَامِ
أَشْبَهَتْ أُمَّكَ إِذْ تَعَارَضُ دَارِمًا	بَادِقَةٍ مُتَقَاعِسِينَ لَثَامِ
وَحَسِبْتُ بَحْرَ بَنِي كَلَيْبٍ مُصْدِرًا	فَفَرَّقَتْ حِينَ وَقَعَتْ فِي الْقَمَقَامِ

اللفظة : « الزُّرُوب » جمع زرب - بفتح الزاي وسكون المهملة - وهو موضع الغنم ومثله الزربية ، وكفى بصغها عن أنها راعية أو عاملة ، وهم يعبرون بذلك في نسائهم « أشبهت أمك » يريد أن عقله ضعيف ، وأنه ناقص التفكير فاسد الرأي ، فأشبهه في هذا كله أمه حين يفاخر بكليب - وهو رهط جرير - دارما الذي هو نخذ شريف من بني تميم « أدقة » جمع دقيق ، وأراد به الضعيف الضئيل « متقاعسين » جمع متقاعس ، وهو المتأخر عن المجد والشرف المتقاعد عن إدراك المعالي « لثام » جمع لثيم « وحسبت بحر بني كليب » يروى في مكانه « وحسبت حبل بني كليب » والمعنى إنك ظننت أن بني كليب ينجونك مما قد وقعت فيه حين تعرضت لي ، ومصدر - بضم الميم وسكون الصاد وكسر الدال - اسم فاعل من قولك : أصدرته ، إذا رجعته « القمقام » البحر « في لجة غمرت أباك » يروى في مكانه « في حومة غمرت أباك » واللجة : معظم الماء ، والحومة : مثله ، قال شارح المناقضات : حومة الماء : مجتمعه ومعظمه ، وهو بدل من قوله « في القمقام » وقوله « غمرت » معناه غطت « الجاهلية » الزمان الذي قبل إشراق شمس الإسلام ، وسمى بذلك لأن الجهل كان سائدا فيه ، وربما أطلق هذا اللفظ على ما قبل فتح مكة

وبين « نِعَم » وفاعلها ، كقوله :

١٩٨ — وَلَبِستُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعمَ كَانَ شَيْبَةُ الْمُحْتَالِ

الإعراب : « في لجة » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور المتعلق بوقعت في البيت السابق وهو قوله « في القمقام » ، وهو بدل بعض من كل « غمرت » فعل ماض والتاء للتأنيث « أباك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « يحورها » فاعل غمرت ، وها : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة للجة « في الجاهلية » جار ومجرور متعلق بغمرت « كان » زائدة « والإسلام » معطوف على الجاهلية

الشاهد فيه : قوله « في الجاهلية كان والإسلام » حيث زاد « كان » بين المعطوف عليه — وهو قوله « الجاهلية » — والمعطوف — وهو قوله « والإسلام » — ولا عمل لكان في البيت في شيء ، كما هو ظاهر

وقد استدلل الرضى بهذا البيت على أن « كان » الزائدة لاتدلّ على الزمان الماضي ، وهو مثل الذي ذكرناه لك عن الجوهري في شرح الشاهد (١٩٥) ، ووجه الاستدلال من البيت أن المراد ثبوت الغمر في زمن الجاهلية وفي زمن الإسلام ، وليس المراد أنه كان في الجاهلية ثم انقطع كما هو مدلول كان على الجمهور ؛ لأن المعطوف ينافي ذلك ، هكذا قال قوم منهم البغدادى في توجيه استدلال الرضى

ونقول : لاشك أن المراد ثبوت الغمر الواقع على آباء جرير ، كما هو ظاهر البيت ، وهذا إنما كان فيما مضى من قبله ، سواء أكان في الجاهلية أم كان في زمن الإسلام قبل أن يبلغ زمنه ، وبعد هذا نقول : إن الجمهور — وإن ذكروا أن الزائدة تدل على الزمان الماضي لم يقصدوا أنها تدل البتة على الانقطاع أيضا ، بل يجوز أن يكون مدلولها الزمان الماضي المتصل بالزمان الحاضر ، كما في العاملة في نحو : (وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ، وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) وكلام ابن عصفور صريح في أن « كان » في هذا البيت دالة على الزمان الماضي ، وهذا واضح إن شاء الله

١٩٨ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « سربال » بكسر السين وسكون الراء — أصله القميص ، ومنه قوله تعالى : (سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) ويطلق على الشرع أيضا ، ومنه قوله تعالى : (وَسَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ) وقال كعب :

شُمُ الْقِرَانِينَ ، أَبْطَالُ ، لَبُوسُهُمْ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ فِي الْهَيْجَا سَرَابِيلُ

وأراد الشاعر في بيت الشاهد بسربال الشباب الأحوال الدالة على القوة وميعة السنّ وأنها شملته كما يشمل السربال لابسها ، وذلك كما أراد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه من السربال الخلافة في قوله : « لَا أَخْلَعُ سِرْبَالًا سَرَبَلَنِيهِ اللَّهُ تَعَالَى » قال ابن منظور : « السربال :

ومن زيادتها بين جُزْءَي الجملة قول بعض العرب^(١) : « وَلَدْتُ فَاطِمَةَ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ » . نعم شذت زيادتها بين الجار والجرور ، كقوله :
 ١٩٩ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

القميص ، وكنى به عن الخلافة « اه » شبيبة « بفتح الشين - الاسم من قولك : شبّ الغلام يشبّ شبابا وشبوبا وشبيبا ، إذا بلغ القماء والقوة ، وقيل : الشبيبة خلاف الشيب « المحتال » أراد به نفسه ، فوضع الظاهر موضع المضمّر ليصل به آل الواجبة هنا لأنه مع المضاف فاعل « نعم » ؛ إذ كان الأصل أن يقول : ولنعم كان شبيبي

المعنى : يقول : إني جمعت ظاهري وأظهرت قوة الشباب وفتاءه لأزور هذه المحبوبة ، ثم تمدح بشبابه الماضي فيبين أنه حين كان شابا كان شبابه نعم الشباب
 الإعراب : « لبست » فعل وفاعل « سربال » مفعول به « الشباب » مضاف إليه « أزورها » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، وها : مفعوله ، والجملة في محل نصب على الحال من فاعل لبس « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماض جامد دالّ على المدح « كان » زائدة « شبيبة » فاعل نعم « المحتال » مضاف إليه ، والجملة لا محلّ لها جواب القسم
 الساهر في : قوله « نعم كان شبيبة المحتال » حيث زاد « كان » بين « نعم » وفاعلها على ماتبين في إعراب البيت

ونقول : هذا البيت مما يقطع به على أن كان الزائدة تدلّ على الزمان الماضي ، وذلك أنك تعلم أن « نعم » التي لإنشاء المدح لا تدل على زمان ولا حدث ، والمقصود من هذا البيت أن يمدح بما كان عليه في زمان شبابه من النضارة والقوة ، وليس المراد أنه يمدح الحالة المتصنعة التي تكلفها والتي هو عليها ، كما قد يخطر ذلك ببعض الأذهان

(١) قائله هو قيس بن غالب البدرى ، وفاطمة بنت الخرشب : من بني أمار بن بغيض بن ريث ابن غطفان ، وأولادها : هم أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيعة الكامل ، وأبوهم زياد العبسي . وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن
 ١٩٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، مع شهرته وتداوله .

وقد أنشدته الفراء ، وتتابع العلماء على إنشاده من بعده

اللفظ : « سراة » بفتح السين - قيل : هو جمع سرى ، وقيل : هو اسم جمع له ، ورجح السهيلي أنه مفرد ، والسرى : الشريف العظيم ، وقيل : السراة بضم السين جمع سار كقضاة وغزاة ورماة في جمع قاض وغاز ورام « تسامى » أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداها ، ومعناه من السمو وهو الرفعة والعلو « المسومة » يروى في مكانه « المطهمة » وها بزنة اسم المفعول ، والمسومة : التي جعلت لها سومة - بضم السين - وهى العلامة ؛ وتركت في المرمى ،

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ماندر من قول أم عقيل :

٢٠٠ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

والطهمة : جمع مطهم ، وهو التام الحلقة من كل حيوان « العرب » الحيل العربية ، وهي خلاف البراذين ، ويروى « جياذ بنى أبي بكر » ولفظ « جياذ » يحتمل أن يكون جمع جيد - بتشديد الياء - وأن يكون جمع جواد ؛ فإن كان الأول فعنى الروايتين واحد ، وإن كان الثانى فالغرض مختلف ، وستعرفهما

المعنى : إن سادات بنى أبي بكر يركبون الخيول العربية ، أو إن خيول بنى أبي بكر لأفضل الخيول العربية

الإعراب : « سرة » مبتدأ « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وأبى مضاف و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جرّ « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلی « العرب » صفة للمسومة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى

الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، وأصل الكلام « على المسومة العرب » ، فزاد « كان » بين « على » والمجرور به ، كما هو ظاهر واعلم أن المحقق الرضى قد اضطربت كلمته فى هذا البيت مع جزمه بزيادة كان ، فقال مرة : إنها زائدة غير دالة على زمان ، وقال مرة أخرى : إنها زائدة دالة على الزمان الماضى ، وهذا التردد بين دلالة الزائدة على الزمان مرة وعدم دلالتها عليه مرة أخرى هو مذهب جماعة من النحاة ، نصّ عليه ابن يعيش فى شرح المفصل

٢٠٠ - هذا البيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأم على بن أبى طالب رضى الله عنه وأخيه عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلُ وَيَبِى الْمَلَفُّ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ
* يُعْطَى رِجَالُ الْحَيِّ أَوْ مُنِيلُ *

وهذا رجز كانت ترقصه به وهو طفل

اللائحة : « عقيل » أصله يطلق على الأفضل من كل شيء ، وقد لحظت هذا فى أول الرجز ، ثم صار علما « ويبي » أصله « وبأبى » فقلبت الهمزة ياء للتخفيف ولمناسبة الكسرة ، والمعنى :

الثاني : أفهم قوله « في حشو » أنها لا تزاد في غيره ، وهو كذلك ، خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخر .

الثالث : أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك ، إلا ما شذ من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا » ، روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو علي زيادة « أصبح ، وأمسى » في قوله :

٢٠١ — عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَاكِنِيهَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

يفدى بأبي ، أو نحوه « الماجد » الكريم « النبيل » مأخوذ من النبيل - بضم النون وسكون الباء - وهو الذكاء والنجابة « تهب » فعل مضارع من المهبوب « شمال » هي ريح الشمال « بليل » ندية رطبة مبتلة بالماء ، وهذا إنما يكون أوان الشدة والجذب

البرعزاب : « أنت » مبتدأ « تكون » زائدة ، وستعرف مافى هذا ، وردّه « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد أو خبر بعد خبر « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تهب » فعل مضارع « شمال » فاعل « بليل » صفة لشمال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا محذوف يدلّ عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « أنت تكون ماجد » حيث زاد « تكون » بين المبتدأ وخبره ، مع أنها بلفظ المضارع ، وذلك نادر ؛ لأنّ زيادة كان مخصوصة بلفظ الماضي منها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وهو تابع في ذلك لابن هشام وابن الناظم

وقد سبق إلى القول بزيادة « يكون » ابن السيد وأبو البقاء مستدلين بقول حسان :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ يَتِّتِ رَأْسِي يَكُونُ مِرَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فيمن رواه برفع مزاجها مع رفع عسل وماء ، ولكن المحققين من العلماء لم يرضوا القول بزيادتها ، ولا على سبيل الندرة أو الضرورة ، وخرجوا هذين البيتين

فأما بيت حسان فرواه سيبويه بنصب مزاجها على أنه خبر يكون مقدما ، وعسل اسمها مؤخرا ، فإن سامنا رواية الرفع فيها فإننا لانسلم أنّ ذلك يستدعى زيادتها ، بل هي ناقصة رافعة لضمير شأن محذوف ، وجملة « مزاجها عسل » مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومنهم من رواه « تكون مزاجها عسل وماء » وعليه فاسم « تكون » ضمير مستتر عائداً إلى سبيئة ، والجملة بعدها خبرها وأما بيت أم عقيل فيخرج على أن « تكون » ناقصة ، واسمها ضمير المخاطب المستتر فيها ، وخبرها محذوف ، وجملتها لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام : أنت ماجد تكونه ، وفي هذا الكفاية والمقتنع

٢٠١ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

وقوله :

٢٠٢ - أَعَادِلْ قُولِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي

اللفظ : « عدوّ » قال الجوهري : العدوّ ضد الولي ، وهو وصف ، ولكنه ضارع الاسم ، وقال ابن السكيت : فاعول إذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء ، نحو : رجل صبور وامرأة صبور ، إلا لفظا واحدا جاء نادرا ، قالوا : هذه عدوة الله ، قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيها بصديقة ؛ لأنّ الشيء قد يبنى على ضده ؛ وقال ابن الأعرابي : العدوّ يكون للذكر والأنثى بغير هاء ، والجمع : أعداء ، وأعاد ، وعداء ، وعدى « شائهما » مبغضهما ، وأصله « شائتهما » بالهمز فسهل وقلب الهمزة ياء لمكان الكسرة ، وتقول : شئ الشيء وشئناه - من باني علم وفتح ، والأخيرة عن نعلب - شئنا - بثلاث الشين وسكون النون - أي : أبغضه ، قال الله تعالى : (إِنْ شَأْنُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) أي مبغضك وكارهك

الإعراب : « عدوّ » مبتدأ « عينيك » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « وشائهما » معطوف على المبتدأ ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « أصبح » زائدة ، وستعرف ما يعنى لنا فيه « مشغول » خبر المبتدأ « بمشغول » جار ومجرور متعلق بقوله « مشغول » فهو على هذا ظرف لنحو ، ويحتمل أن يكون قوله « مشغول » مبتدأ ، ويكون قوله « بمشغول » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاهد في : قوله « أصبح مشغول بمشغول » حيث زاد « أصبح » بين المبتدأ - وهو قوله « عدوّ » - وخبره - وهو قوله « مشغول » ، أو الجملة - على ما أوضحناه في إعراب البيت ؛ إذ لو لم تكن زائدة لكانت إما ناقصة وإما تامة ، وعليهما كان يجب أن يكون قوله « مشغول » منصوبا ؛ لأنه خبر « أصبح » على الأول ، وحال من فاعلها المستتر فيها على الثاني ، وكلاهما غير ميسور لارتفاعه ، فتعين أن تكون « أصبح » زائدة لأعمل لها ووجودها كزوالها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وقد تبع فيه جماعة ، منهم أبو علي ، فقد أجاز زيادة « أصبح » و « أمسى » في الشعر ، والذي عليه جمهرة النحاة امتناع زيادتها

ولم أقف لأحد على توجيه لهذا البيت يوافق كلام الجمهور ، ولكني أوجهه بالقياس على قولهم في نظائره فأقول : إن أصبح في هذا البيت تحتمل أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مشغول بمشغول » يلزم على هذا أن يكون جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ويجوز أن تكون « أصبح » تامة ، وفاعلها ضمير مستتر فيها ، ويكون قوله « مشغول بمشغول » جملة في محل نصب حال ، وبهذين التوجيهين يسقط استدلال أبي علي

٢٠٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، وهو من شواهد أبي علي ، وأنشده الناظم في شرح الكافية

اللفظ : « عاذل » أصله عاذلة خذف الهاء للترخيم ومثله قوله قعنب بن أم صاحب :
 مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقٍ أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّنُوا
 وقول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

أَعَادِلَ ، شِكَّتِي بَدَنِي وَرُحْمِي وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سِلْسِ الْقِيَمِ — آدِ
 أَعَادِلَ ، إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِي رُكُوبِي فِي الصَّرِيحِ إِلَى الْمُنَادِي
 وقول حاتم الطائي :

أَعَادِلَ ، إِنَّ الْجُودَ لَيْسَ بِمُهْلِكِي وَلَا مُحْلِلِ النَّفْسِ الشَّحِيحَةِ لَوْمَهَا

والعاذلة : التي تلومك وتعنفك « هويت » أحييت « أوبى » ارجمى ، وتقول : آب إلى الشيء يؤوب أوبا وإيابا وأوبة وأيبة ، وأوب وتأوب وأيب - بالتضعيف في هذه الثلاثة - وكله بمعنى رجع ، وروى الناظم في شرح الكافية « فإني كثيرا أرى إلخ » والمشهور كما في الشرح ، ويطلق التأويب على الترجيع ، وعلى السير نهارا ، في مقابلة الإسناد - بكسر الهمزة - للسير ليلا ، وكذلك يطلق التأويب على تبارى الركاب في السير

الإعراب : « أعاذل » الهمزة لنداء القريب ، عاذل : منادى مرخم مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب « قولى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « ما » اسم موصول مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « هويت » فعل وفاعل ، وجملة ما لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : قولى الذى هو يته « فأوبى » الفاء عاطفة ، أوبى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « كثيرا » مفعول ثان لأرى تقدم عليه « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أمسى » فعل ماض زائد ، وستعرف بيانه « لديك » ظرف متعلق بكثير ، وكاف المخاطبة مضاف إليه « ذنوبى » مفعول أول لأرى ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والتقدير : أرى ذنوبى كثيرا لديك

الشاهد فيه : قوله « أرى أمسى لديك ذنوبى » حيث زاد « أمسى » بين « أرى » ومفعوله وذلك قول أبى على في هذا البيت ، من قبل أنه لا يمكن جعلها ناقصة ، ولا تامة مكتفية بمرفوع ، ولا ناقصة شانية رافعة لضمير شأن وناصبة لحل جملة ؛ أما الأول فلائك لوجعلتها ناقصة غير شانية لاحتجت إلى مرفوع ومنصوب تجعلهما اسمها وخبرها ، وما بعدها لا يصلح لذلك ؛ فإن « لديك » ظرف لغو متعلق بكثير كما عرفت في الإعراب ، وأما الثانى فلائك لوجعلتها تامة لاحتجت إلى فاعل فأما أن تجعله ملفوظا به في البيت وإما أن تجعله ضميرا مستترا ، فإن أردت الأول فليس في اللفظ

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى
(وَيَحْذِفُونَهَا) أى كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ) على
حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا) الحكم (اشتهر) من ذلك « المرء تجزئ
بعمله إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وقوله :

٢٠٣ — * قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا *

ما يصلح له ويتم به معه كلام ، وإن كان الثانى فلما رجع له ، ولا تستطيع ادعاء حذفه ؛ لأن الفاعل
لا يحذف ، وأما الثالث فلا نك تعلم أن ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة ذكر طرفها معا ، وقد
تبين أن المذكور بعدها لا يصلح أن يكون جملة لتعلق « لديك » بما قبله ، هذا توجيه كلامه ،
وبعضه في محل الرد ؛ فتدبر له والله يعصمك
٢٠٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا *

وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣١) ونسبه لشاعر يقوله للنعمان بن المنذر ، ولم يتعرض
الأعلم لنسبته ، والمشهور أن هذا البيت من أبيات يقولها النعمان بن المنذر نفسه للربيع بن زياد
العبسى ، وكان الربيع نديم النعمان والمقدم عنده ، ولهذه الأبيات قصة يعرفها من اطلع على ترجمة
لبيد بن ربيعة العامرى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

شَرَّدَ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتُ وَلَا تَكْثُرُ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الْأَقَاوِيلَا
فَقَدْ رُمِيتَ بِدَاءٍ لَسْتُ غَاسِلَهُ مَا جَاوَرَ السَّيْلُ أَهْلَ الشَّامِ وَالْيَلَا
فَمَا انْتَفَاؤُكَ مِنْهُ بَعْدَ مَا قَطَعْتَ هُوجُ الطَّيِّ بِهِ أَكْنَافَ شَمْلِيلَا
قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ ... البيت ، وبعده :

فَالْحَقُّ بِحَيْثُ رَأَيْتَ الْأَرْضَ وَاسِعَةً وَأَنْشُرُهَا الطَّرْفَ إِنْ عُرْضًا وَإِنْ طُولَا

اللفظ : « شرَّد برحلك » أراد أبعدته عنى وارتحل به « تكثر على » أراد لا تذكر لى
ما تعتذر به « فقد رميت بداء است غاسله » يروى فى مكانه « فقد ذكرت به والركب حامله »
والمراد بالداء وبهذه الضمائر مارماه به لبيد بن ربيعة من البرص فى قوله للنعمان :

مَهْلًا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلُ مَعَهُ إِنْ أَسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُنْعَهُ
وَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا إِصْبَعَهُ يَدْخُلُهَا حَتَّى يُوَارِيَ أَشْجَعَهُ
* كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَيِّعَهُ *

« انتفاؤك منه » تبرؤك منه وتصلك « هوج » بضم الهاء - جمع هوجاء ، وهي السريعة « شميلا » بكسر الشين وسكون الميم - اسم بلد ، وأكنافاها : أنحاؤها ، جمع كنف ، بفتح الكاف والنون ، مثل سبب وأسباب

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبنى للجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل قيل ، مبنى على السكون في محل رفع « قيل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر كان المحذوف مع اسمها ، والتقدير : إن كان القول صدقا ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وأصله : إن كان القول صدقا فقد قيل « وإن كذبا » إعرابه على مثال إعراب السابق « فما » اسم استفهام ، مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « اعتذارك » خبر المبتدأ ، وكاف المخاطب مبنى على الفتح في محل جرّ بالإضافة « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قила » فعل ماض مبنى للجهول والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى قول ، والجملة في محل جرّ باضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون « إذا » ظرفية غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وتكون متعلقة باعتذار

الشاهر فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف منه « كان » مع اسمها بعد « إن » الشرطية ؛ لأن وجود « إن » يدل عليها ويرشد إليها ، من قبل أنها تتطلب فعلا يكون شرطا لها ، ولا يجوز أن يلبيها في اللفظ والتقدير جميعا غير الفعل

قال سيبويه (ج ١ ص ١٣٠) : « هذا باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره . . . وذلك قولك : الناس مجزون بأعمالهم إن خيرا غير وإن شرا فشر ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فنجبر وإن سيفا فسيف ، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجرا فنجبر وإن كان خيرا غير ، ومن العرب من يقول : إن خنجرا فنجبر وإن شرا فشر ؛ كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جزى خيرا ، أو كان جزاؤه خيرا ، وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يقتل به خنجرا ، والرفع أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في الجواب استأنفت ما بعدها وحسن أن يقع بعدها الأسماء . ثم ذكر الوجوه التي تجوز في هذا التعبير وتعليقاتها وشواهدا » اه وقال الأعلم في بيت الشاهد : « الشاهد فيه نصب حق وكذب باء ضمائر فعل يقتضيه حرف الشرط ؛ لأنه لا يكون إلا بفعل ، والتقدير : إن كان ذلك حقا وإن كان كذبا ، ورفع جازر على معنى إن كان فيه حق أو كذب » انتهى

ومن شواهد المسألة غير البيتين اللذين رواهما الشارح قول ليلى الأخيلية :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقوله :

٢٠٤ — حَدِبْتُ عَلَى بُطُونِ صَنَّةٍ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول ابن همام السلولي :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنَّ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

ومما ورد فيه الرفع قول هدية بن خشرم :

فَإِنْ تَكُ فِي أُمُورِنَا لَا نَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

وقد وقع في المقامات الحريية الكلام على هذه المسألة ، قال :

فَإِنْ وَصَلًا أَلَدَّ بِهِ فَوَصَلْتُ وَإِنْ صَرَمًا فَصَرَمْتُ كَالطَّلَاقِ

قال : فاستفهمنا العايب بالثاني ، لم نصب الوصل الأول ورفع الثاني ؟ فأقسم بترية أبويه ، لقد نطق بما اختاره سيديوه ، ففشعت حينئذ آراء الجمع ، في تجوز النصب والرفع ، فقالت فرقة : رفعهما هو الصواب ، وقالت طائفة : لا يجوز فيهما إلا الانتصاب ، واستبهم على آخرين الجواب ، واستعر بينهم الاصطخاب . وذلك الواغل يبدى ابتسام ذى معرفة ، وإن لم يفه ببت شفة ، حتى إذا سكنت الزماجر ، وصمت المزجور والزاجر ؟ قال : يا قوم ، أنا أنبئكم بتأويله ، وأميز صحيح القول من عليه ، إنه ليجوز رفع الوصلين ونصبهما ، والمغايرة في الإعراب بينهما ، وذلك بحسب اختلاف الإضمار ، وتقدير المحذوف في هذا المضمار » اهـ

٢٠٤ — البيت للنابعة الديباني ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢) ، وهو أحد

أبيات خمسة ، يروى أن يزيد بن أبي حارثة بن سنان كان يعبر النابعة ويعرض به ، فرد عليه النابعة بها ، وأولها :

جَمْعُ مَحَاشِكَ ، يَا يَزِيدُ ، فَإِنِّي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا

وَلَحِقْتُ بِالنَّسَبِ الَّذِي عَيَّرَنِي وَتَرَكْتُ أَصْلَكَ يَا يَزِيدُ ذَمِيمًا

عَيَّرَتْنِي نَسَبَ الْكِرَامِ ، وَإِنَّمَا ظَفَرُ الْمَفَاخِرِ أَنْ يُعَدَّ كَرِيمًا

حَدِبْتُ عَلَى البيت ، وبعده :

لَوْلَا بَتُّوَعُوفِ بْنِ بَهْتَةَ أَصْبَحْتَ بِالتَّعَفِّ أُمُّ بَنِي أَبِيكَ عَقِيمًا

اللفظ : « محاشك » المحاش - بكسر الميم وفتح الحاء - هم القوم يجتمعون من قبائل شتى فيتحالفون عند النار ، والمحاش - بفتح الميم - المتاع ، وكان يزيد بن أبي حارثة بن سنان - وهو أخوهم بن سنان الذي مدحه زهير - قد جمع المحاش ، وهم بنو خصيلة بن مرة وبنو شبة بن غيظ

ابن مرة ، فتحالفوا على بنى يربوع بن غيظ بن مرة رهط النابغة عند النار حتى أمحشوا - أى : احترقوا - وقوله «وعنما» لم يرد به تميم بن مرة ، وإنما أراد تميم بن ضنة بن عذرة بن سعد بن ذبيان وقوله « ولحقت بالنسب الذى عبرتني - البيت » قال الوز يرا أبو بكر : « كان يزيد قذلاق ابنة النابغة - وكانت تحته - فقال له النابغة : لم تطلقها ؟ فقال : أنا رجل من عذرة ، قال القتيبي : وكان يزيد قال للنابغة : والله ما أنت من قيس ولا أنت من قضاة ، يقول : أنا لاحق بمن عبرتني ومتحقق بهم ، ولست مثلك تنفى عن أصلك » اه ، وقوله «عبرتني نسب الكرام .. البيت» يروى «وإنما خفر المفاخر» والظفر مفتحين وبطاء معجمة - الغنم وإدراك النجح ، وجعله بعضهم بالطاء المهملة مفتوحة وبسكون الفاء ومعناه الطفرة والوثب ، وليس ذلك بشيء . قال القتيبي : يقول : عبرتني بنسب كريم وهذا خفر لى وغنم « حدثت » غطفت وأشفت « ضنة » وقعت فى نسخ الشرح وأكثر كتب النحو « ضبة » ، قال أبو بكر : « بالباء الموحدة ، وعن ابن إسحاق بالنون ، وهو الصحيح ، وضنة : من قضاة ثم من عذرة ، يريد أن هذه البطون تشفق عليه وتعينه ، وقوله : إن ظالمًا ، منصوب على خبر كان ، قال أبو الحسن : تقديره إن كان الخبر عنه ظالمًا أو مظلوماً » اه ، وقال الأعم : « يقول هذا منتسبا إلى ضنة ، وهى قبيلة من عذرة ، وكان هو وأهل بيته ينسبون إليها وينفون عن بنى ذبيان ، لحقق انتسابه إلى عذرة ، فقال : حدثت على بطون بها - أى : غطفت - لآتى منهم ، ونصرتنى ظالمًا كنت أو مظلوما لآتى أحدهم ، ويروى ضبة ، وهو تصحيف » اه « بنو عوف ابن بهثة » هم من عبد الله بن غطفان « بالنعف » النعف اسم لثلاثة مواضع : أحدها نعف سويقة ، وفيه يقول الأحموس :

وَمَا تَرَكْتَ أَيَّامُ نَعْفٍ سُوَيْقَةٍ لِقَلْبِكَ مِنْ سَلَمِكَ صَبْرًا وَلَا عَزَمًا

والثانى : نعف مياسر ، قال ابن السكيت : هو ما بين الدوداء والمدينة ، والثالث : نعف وداع ، وفيه يقول ابن مقبل :

فَنَعْفٌ وَدَاعٍ فَالضَّفَّاحُ فَكَّةٌ فَلَيْسَ بِهَا إِلَّا دِمَاءٌ وَمَحْرَبٌ

قال أبو عبيدة : «عبر النابغة يزيد بهذا اليوم ، وهو يوم قراقر - بضم القاف وبعد الألف قاف ثانية مكسورة - وكان عمرو بن كثوم أغار فأصاب نشبة بن غيظ بن مرة فأغاثهم زيد بن عوف فى قومه بنى عوف بن بهثة من بنى عبد الله بن غطفان ، فاستنقذوا ما فى يد عمرو بن كثوم وأسروه » انتهى بإيضاح ؛ يقول : لولا بنو بهثة لقتلت أنت وإخوتك فى هذا اليوم فكانت تبقى أمك كأنها لم تلد قط

الإعراب : « حدثت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق به «بطون» فاعل «ضنة» مضاف إليه «كلها» توكيد للفاعل ، والضمير مضاف إليه «إن» شرطية «ظالمًا»

وفي الحديث : « التَّسِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ — لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الأسم ، من ذلك مع « إن »

خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وهى فعل الشرط ، والتقدير : إن كنت ظالما ، أو إن كان الحادب ظالما ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو السابق

الشاهد فيه : قوله « إن ظالما ، وإن مظلوما » حيث حذف في الموضعين « كان » مع اسمها وأبقى خبرها ، على نحو ماقرّرناه في الشاهد السابق

٢٠٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « بغي » ظلم ، ومجازة للحدّ ، قال الراغب الأصفهاني : « البغي : طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرّى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارة يعتبر في القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر في الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشيء ، إذا طلبت أكثر مايجب ، وابتغيت كذلك ، قال الله عزّ وجلّ : (لَقَدْ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ) وقال تعالى : (يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ) والبغى على حزبين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل ، أو تجاوزه إلى الشبه » اهـ « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثير وأعوانه فوق حدّ الحصر والعَدّ

الإعراب : « لا » ناهية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ، وأصله على تقدير مضاف ، أى : لا يأمن بوائق الدهر ، أو غوائله ، أو حوادثه ، أو نحو ذلك « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « بغي » مضاف إليه « ولو » شرطية « ملكا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، والتقدير : ولو كان الباغي ملكا « جنوده » مبتدأ ، ومضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل « والجبل » معطوف عليه ، وحجّة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المجرور بعن ، وحجّة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا ذا جنود تملأ السهل والجبل فلا يأمن حوادث الدهر الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، كما تبين من إعراب البيت

« المرء مجزئ بعمله إن خيرٌ بخيرٍ وإن شر فشر » برفعهما ، أى : إن كان فى عمله خير فجزأه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزأه شر ، وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيرا فهو يُجزئ خيرا ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع «لَوْ» «أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمَرٌّ» ، جَوَزَ فيه سيئويه رفع «تمر» على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف «كان» مع غير «إن» و«لو» كقوله :

٢٠٦ — * مِنْ لَدَوْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَآئِهَا *

٢٠٦ — هذا كلام يوافق زنة بيت من الرجز المشطور لم أقف على نسبته لقائل معين ، وهو من شواهد سيئويه (ج ١ ص ١٣٤) ولم ينسبه أحد من شراحه
اللفظة : « شولا » بفتح الشين وسكون الواو - جمع شائلة ، وهى من الإبل التى آتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر نخفّ لبنها ، وجمع الجمع أشوال ، وفى التهذيب : « الشول من النوق التى خفّ لبنها وارتفع ضرعها وآتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها فلم يبق فى ضروعها إلا شول من اللبن - أى بقية - مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها ، واحديثا شائلة ، وهو جمع على غير قياس » اهـ . وقال الحرث بن حنظلة :

لَا تَكْسَعِ الشَّوْلَ بِأَغْبَارِهَا إِنَّكَ لَا تَدْرِي مِنَ النَّاتِجِ

وفى حديث على كرم الله وجهه : « فَكَأَنَّكُمْ بِالسَّاعَةِ تَحْدُوكُمْ حَدْوُ الزَّاجِرِ بِشَوْلِهِ »
أى : الذى يزجر إبله لتسير ، وقوله « إتلأئها » هو مصدر « أتلت الناقة » إذا تالها ولدها : أى تبعها ، وقال ابن منظور : « وناقاة متل ومتلية - اسم فاعل من أتلى - يتلوها ولدها ، والمتلى - أيضا - التى تنتج فى آخر النتاج ؛ لأنها تبع للبكرة ، وقيل : المتلية المؤخرة للإنتاج ، وهو من ذلك » اهـ ، وقال الأعلم : « شولا : هى التى ارتفعت ألبانها للحمل ، وإلى إتلأئها : أى إلى أن صارت متلية يتلوها أولادها بعد الوضع » اهـ

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بعامل فى كلام سابق لم يتيسر لنا الحصول عليه ويقدر : ربيتها من لد ، أو نحوه «شولا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : كانت هى - أى : النوق - شولا « إلى إتلأئها » جار ومجرور متعلق بما يتعلق به السابق ، وهى : مضاف إليه الشاهر فيه : قوله « من لد شولا » ؛ فإن سيئويه ذهب فيه إلى أن «شولا» إنما انتصب لكونه خبرا لكان المحذوفة مع اسمها ، ولم يتقدم عليه إن الشرطية ، ولا لوأختها والسرف فى ذلك أن « لد » بجميع لغاتها اسم معناه أول الغاية من زمان أو مكان ، وتلزم

إضافتها إلى زمان أو مكان ، وقد تضاف إلى الجملة ، فإذا أضيفت إلى الجملة لم تكن إلا ظرف زمان ؛ لأنه لا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان سوى حيث ، ولا ينتصب بعدها إلا لفظ « غدوة » دون ماعدها من الألفاظ

وإذا علمت هذا كله لم يكن عسيرا عليك أن تدرك أنه لا يجوز جر قوله « شولا » على أنه مضاف إلى « لد » لأنه ليس زمانا ولا مكانا ، ولا يجوز أن يكون منصوبا على أنه تمييز أو مشبه بالمفعول به ؛ لأن ذلك الحكم خاص بلفظ « غدوة » كما سمعت ، فتعين أن يكون قوله « شولا » جزء جملة في محل جر بالإضافة إلى « لد » كما قد سمعت

قال سيبويه : « نصب لأنه أراد زمانا ، والشول لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيه الجر » ، كقولك : من لد صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك : من لد الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا ؛ كأنك قلت : من لد أن كانت شولا فألى إتلاؤها » اهـ

وقال السيرافي : « معنى كلام سيبويه أن لدن إنما تضاف إلى مابعد من زمان أو مكان إذا اقترنت بها إلى ، كقولك : جلست من لد صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كانت الشول جمع الناقاة الشائل لم تصلح أن تكون زمانا ، فأضمر ما يصلح أن يقدر زمانا ، فكأنه قال : من لد أن كانت شولا ، والكون مصدر ، والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة ؛ كقولك : جئتكم مقدم الحاج ، وخلافة المقتدر ، وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء » اهـ

هذا كله إذا جعلت قوله « شولا » جمعا لشائل ، أما إذا جعلته مصدر قولك : شالت الناقاة ذنبها ، إذا رفعته ؛ فإنه يجوز لك حينئذ أن تجر الشول ؛ لأنه يدل على وقت هذا الحدث دلالة التزامية كمقدم الحاج وصلاة العصر ، قال سيبويه : « وقد جره قوم على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر - أي : جعلوا الشول بمنزلة المصدر ؛ كأنه قال : شالت شولا - فأضافوا لد إلى الشول ، وجعلوه بمنزلة الحين ، كما تقول : لد مقدم الحاج ، فمقدم مصدر قد جعلوه بمنزلة الحين » اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب شولا ، على إضمار كان ؛ لوقوعها في مثل هذا كثيرا ، والتقدير عنده : من لد أن كانت شولا ، ويجوز جر الشول على تقديرين : أحدهما أن يريد الزمان ، فكأنه قال : من لد زمان شولها ، ويكون الشول مصدرا على هذا التقدير ، ثم يحذف الزمان ويقام الشول مقامه ، والتقدير الثاني : من لد كون شولها ووقوعها في إتلاؤها ، فتحذف الكون وتقيم الشول مقامه » اهـ

وحاصل هذين التقديرين أنه جعل إضافة لد إلى الشول على تقدير مضاف آخر بينهما ، وهذا المضاف إما أن يكون من ألفاظ الزمان ، وهو التقدير الأول ، وإما أن يكون مصدرا ، وهو التقدير الثاني ، ونقول : لاداعي إلى التقدير الثاني إذا اعتبرت الشول مصدرا كما هو ظاهر ، فإذا

قدره سيبويه : مِنْ لَدُنْ كَانَتْ شَوْلًا

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا). أى : عن « كان » (أَزْكَبُ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ) فَأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرًّا : خبرها ، والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِّض عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :
 ٢٠٧ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ

اعتبرته جمعاً كان له وجه

بقي أن تعرف أن أبا علي رحمه الله ذهب إلى أن قوله « شولا » مصدر مع كونه منصوباً ، ولم يرض ما ذهب إليه سيبويه من تقدير كان واسمها ، بل جعله مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره : من لدن شالت شولا ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة لد إليها والحاصل أنه وردت هذه العبارة عن العرب بنصب شولا وجره ، فأما على النصب فإنه يحتمل أن يكون جمع شائل ، ويلزم عليه تقدير كان واسمها ، وهذا رأى سيبويه ، ويحتمل أن يكون مصدراً ، وهو عليه مفعول مطلق ؛ وهذا رأى أبي علي ، وأما على الجر فإنه إما مصدر مجرور بالإضافة إلى لد على التوسع ، أو بالإضافة لاسم زمان يضاف إلى لد ، وإما جمع شائل ويلزم تقدير مصدر يضاف إلى لد ، وقد أطلت عليك في تخريج هذا الشاهد ليتضح لك أمره وتكون على بينة منه ؛ فأحرص عليه

٢٠٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وهو من أبيات للعباس

ابن مرداس السلمي ، وبعده :

السَّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعُ

اللفظ : « أبا خراشة » بضم الخاء وفتح الراء المهملة مخففة - هي كنية خفاف - بزنة غراب - ابن ندبة ، وندبة : أمه ، وأبوه : عمير ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الحنساء ، وخفاف هذا شاعر مشهور ، وهو أحد أغربة العرب ، وأحد فرسان قيس وشعرائها ، قال الأصمعي : شهد خفاف حينما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره : شهد الفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم ومعه لواء بني سليم «أما أنت» روى أبو حنيفة وابن دريد في مكانه «إما كنت - إلخ» وعلى هذا لاشاهد في البيت «نفر» ، قال الفراء : «نفر الرجل : رهطه» ، والنفر أيضاً يقال لعدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، وهذا هو المشهور فيه «الضبع» أصله الحيوان المعروف ،

ثم استعير للسنة المجذبة ، قال حمزة الأصباهاني : « إن الضبيع إذا وقعت في الغنم عاثت ، ولم تكشف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ؛ فقالوا : أكلتنا الضبيع » اه ، وقال ابن الأعرابي : « ليس يريدون بالضبيع السنة المجذبة ، وإنما هو أن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار وسقطت قواهم فعانت فيهم الذئاب والضباع ؛ فأكلتهم ، ومنه قوله * أبا خراشة ... البيت * أى : إن قومي لبسوا بضعا فتهبت فيهم الضباع والذئاب » اه « السلم » بفتح السين وكسرها - تذكر وتوث ، وهى الموادة وترك الحرب « الجرع » قال التبريزي : « جمع جرعة ، وهى ملء الفم ، يخبره أن السلم هو فيها وادع ينال من مطالبه ما يريد ، فإذا جاءت الحرب قطعه عن لذاته وشغلته بنفسه » انتهى ، وهذا تحريض على الصلح وتثبيط عن الحرب

الاعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « خراشة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعاصية والتأنيث « أما » كلمة مركبة من حرفين أولهما أن ، والثاني ما ، فأما أن فصدرية ، وأما ما فزائدة عوض عن « كان » المحذوفة ، وستعرف الخلاف فى هذا « أنت » اسم كان المحذوفة « ذا نفر » مركب إضافي خبر كان المحذوفة « فإن » الفاء عاطفة على محذوف ، تقديره : تنبه ، وستعرف فيه خلافا ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » اسم إن ، وياء التكلم مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تأكلهم » فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير العائد إلى قومي مفعول به « الضبيع » فاعل لتأكل ، وجملة الفعل وفاعلها فى محل رفع خبر « إن »

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها « ما » ، وأبقى اسمها ، وهو الضمير ، وخبرها ، وهو قوله « ذا نفر » ، وأصل الكلام عند البصريين : غفرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ، فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال ؛ فانفصل الضمير ؛ لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل بالضمير به ، وعوض عن « كان » ما ، فلزم عدم ذكر « كان » اثلا يجمع بين العوضين ، ثم أدغمت نون « أن » فى ميم « ما » ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر والواضح من هذا الكلام أن « أن » المدغمة فى « ما » هى المصدرية ؛ لأنها هى التى تلى لام التعليل

وزهب الكوفيون إلى أن « أن » هذه هى الشرطية ؛ مع اعترافهم بأن همزتها مفتوحة ، ووافقهم على هذا المذهب المحقق الرضى وابن هشام فى معنى اللبيب ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأمور (الأول) توارد « إن » المكسورة الهمزة ، و « أن » المفتوحة الهمزة ؛ على المحل الواحد ، ونحن نعلم أن اللفظين إذا عبر بأحدهما مرة وبالأخر مرة أخرى فى كلام المقصود منه

﴿ تنبيه ﴾ حذف « كان » مع معموليها بعد « إن » في قولهم : « افعلْ هذا إِمَّا لَا »
 أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فما : عوض عن « كَانَ » ولا : نافية للخبر ، ومنه قوله :

واحد فالأصل اتحاد معنى هذين اللفظين ، وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى : (أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) وفي قوله سبحانه : (وَلَا يَجْرُ مِنْكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ)
 وفي قوله جلّ ذكره : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ)
 وقد روى أبو حنيفة وابن دريد في بيت الشاهد * إما كنت ذا نقر * بكسر الهمزة كما
 علقت في لغة البيت (الأمر الثاني) مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في بيت الشاهد ، فثبت بهذين أنّ
 « أن » المفتوحة الهمزة تأتي شرطية (الأمر الثالث) عطفها على « إن » المكسورة الهمزة
 في قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

فإن الرواية بكسر همزة « إما » الأولى وفتح همزة « أما » الثانية ، والأولى المكسورة شرطية
 إجماعا ؛ فيلزم أن تكون الثانية المفتوحة شرطية أيضا ؛ إذ لو ذهبنا إلى أنها مصدرية كما زعم
 البصريون لكانت مع ما بعدها في تأويل مصدر ، فتكون الواو التي قبلها قد عطفت مفردا - وهو
 المصدر - على جملة ، وذلك غير صحيح ، فإن تكلف متكلف أن يجعل هذا المصدر المنسبك فاعلا
 بفعل محذوف لتكون جملة الفعل والفاعل معطوفة على جملة الشرط ، لزمه أن يجعل الواو العاطفة
 بمعنى أو ، فيكون تقدير الكلام : إن أقمت أو حصل ارتحالك ، وتقدير الفعل وجعل الواو بمعنى
 أو كلاهما غير الظاهر ؛ فلا يصار إليه ، فدلّ هذا على أنّ « أن » المفتوحة الهمزة المدغمة في
 « ما » المعوّض بها عن « كان » المحذوفة - شرطية لا مصدرية

قال أبو سعيد السيرافي : « اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو :
 أما أنت منطلقا ، واختلفوا في المعنى ؛ فالكوفيون يقولون هو بمعنى إن ، وإن « أن » المفتوحة
 فيها معنى « إن » التي للجازاة ، ويحملون قوله تعالى : (أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا) عليه ، والبصريون
 يقولون : إنه على معنى التعليل ، أى : لأن كنت منطلقا أنطلق معك ، وشبهوها بإذ ، ولأجل
 أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب » اهـ

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أنّ العامل في « أنت منطلقا » الرفع والنصب ليس هو « كان »
 المحذوفة ، بل هو « ما » المذكورة في الكلام ، قال في الخصائص : « فإن قلت : بم ارتفع وانصب
 أنت منطلقا ؟ قيل : بما ؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب فعملت عمله من الرفع والنصب ،
 وهذه طريقة أبي على وجملة أصحابنا ؛ من قبل أن الشيء إذا عاقب الشيء ولى من الأمر ما كان
 المحذوف يليه »

٢٠٨ — أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نُوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا *

٢٠٨ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد لقائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور في مادة

« مرع » ولم ينسبه

اللفظة : « أمرعت الأرض » قال ابن منظور : « أي شبع مالها كله » اه ، والمرع - بفتح الميم وسكون الراء - الكلاء ، وجمعه أمرع ، كفلس وأفلس ، ويقال : مرع المكان والوادي مرعا - كنصر نصرا - ومرع مرعا - كفرح فرحا - وأمرع ، كل هذا بمعنى أخصب وأكلاء ، وأنكر قوم محبي مرع - بفتح الراء - وزعموا أنه مرع بضمها أو كسرهما « مالا » قال ابن الأثير : « المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يقتني ويملك من الأعيان ، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل ؛ لأنها كانت أكثر أموالهم » اه ، وقال الجوهري : « ذكر بعضهم أن المال يؤنث ، وأنشد لحسان :

لِمَالٍ تُذَرِّي بِأَقْوَامٍ ذَوِي حَسَبٍ وَقَدْ نُسُوْدُ غَيْرِ السَّيِّدِ الْمَالُ » اه

« ثلة » بفتح الثاء المثناة وتشديد اللام - جماعة الغنم وأصوافها ، قال ابن سيده : الثلة : جماعة الغنم قليلة كانت أو كثيرة ، وقيل : الثلة : الكثير منها ، وقيل : هي القطيع من الضأن خاصة ، وقيل : الثلة : الضأن الكثيرة ، وقيل : الضأن ما كانت ، ولا يقال للعزى ثلة ، ولكن يقال لها حيلة - بفتح الحاء المهملة وسكون الياء - إلا أن يخاطبها الضأن فتكثر فيقال لهما : ثلة ، والجمع من ذلك كله ثلل - بكسر الثاء وفتح اللام الأولى ، مثل بدرة وبدر - وهو نادر

الإعراب : « أمرعت الأرض » فعل وفاعل « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مالا » اسم أن ، وخبرها محذوف يدل عليه ما بعده ، والتقدير : لو أن مالا لك ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف ، تقديره : لو ثبت وجود مال « لو أن نوقا لك » مثل سابقه « أو جمالا » معطوف على قوله « نوقا » السابق « أو ثلة » معطوف على قوله « جمالا » ، وقوله « من غنم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلة « إما » إن : شرطية ، وما : زائدة « لا » حرف نفى ، والنفي بها محذوف ، وتقديره « لاتجدين غيره » كما ذكره الشارح ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : إن كنت لاتجدين غير المذكور حذف « كان » واسمها ، وعوض عن « كان » « ما » الزائدة ، وحذف جملة الخبر مكتفيا منها بحرف النفي الذي يرشد إليها ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون للتمني فلا جواب لها حينئذ

الشاهد فيه : قوله « إمالا » حيث حذف « كان » مع اسمها ، وعوض عنها « ما » ، على

نحو ما قررناه في الإعراب

التقدير : إن كُنْتُ لَا تَجِدِينَ غَيْرَهَا .

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِم) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحْدَفُ نُونُ) هي لام الفعل تخفيفاً^(١) (وَهُوَ حَذْفٌ) جائز

واعلم أن الناظم قد اعتبر هذا الشاهد من باب حذف « كان » مع اسمها وبقاء خبرها ، على حد « إن خيراً غير » ، وكأنه ذهب إلى أن « لا » لما كانت نافية للخبر فهي بعضه ، فهو باق ببقاء بعضه ، وهذا خلاف ما ذكره الشارح

وقد استشكل اللقاني جعل هذا الأسلوب من باب حذف كان مع اسمها وبعض خبرها ، وقال : « لا حوج إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه ، والظاهر أن إن هذه شرطية ، وما زائدة لتأكيدها لا عوض عن كان ، كما زعمتم ، ولا نافية لفعل مقدّر هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف للدلالة ما سبق عليه ، ونظير تأكيده إن بما قوله تعالى : (فَأَمَّا تَرِينَ) ونظير حذف الشرط قول الأحوص :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَقَرِّكَ الْحَسَامُ

وأصل الكلام على هذا : إن لا يوجد ذلك فقد أمرعت الأرض ، وهذا واضح لا غبار عليه « اهـ بإيضاح قليل

وهو مردود بأمرين (الأول) أن « ما » لا تزداد بعد « إن » الشرطية لتأكيدها ، إذا كان الشرط منفياً بلا ، كما معنا (الثاني) أن حذف جواب الشرط إنما يصح إذا كان الشرط ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، كالمضارع المجزوم بلم ، وقد جعل الشرط في تقديره مستقبلاً في اللفظ والمعنى كما رأيت

واعلم أيضاً أنه قد روى عن الكوفيين تجويزهم حذف « كان » مع اسمها وخبرها من غير تعويض شيء عنها ، وأنه قد يقال لك : لا تكثير اللفظ فإنه مضیعة ، فتقول : أنا أكثره وإن ، تقصد : وإن كان مضیعة ، ومنه قول الراجز (وينسبونه لرؤبة ، وهو الشاهد رقم ٨ ؛ فانظره في ص ١٥) :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ

أراد : أرضى به وإن كان فقيراً معدماً

(١) قد ورد هذا الحذف كثيراً في العربية ؛ فمن ذلك قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٤٤

وقد مضى في ص ٢٦٣ من هذا الجزء)

فَإِنْ يَكُ جُمْنَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ أَلْهَرَّ أَجْمَعُ

ومن ذلك قول هذبة بن خشرم وقد استشهدنا به في (ص ٢٨٣) لغير هذا :

(مَا التَّرْمِ) نحو « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً » في القراءتين ، بخلاف نحو : « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » ، « وَتَكُونُ لَكُمْ الكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ » وخالف في هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَنَّةً ضَيِّعًا

فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهَا ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبٌ لِلصَّبْرِ
ومن ذلك قول الراجز (وهو الشاهد رقم ١٦٤ ، وقد مضى شرحه في ص ٣١٣) :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَنِي مُقَيِّطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَنِيٌّ

٢٠٩ — البيت للخنجر بن سخر الأسدي

اللفظة : « المرأة » بكسر الميم وسكون الراء - معروفة ، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الروية « وسامة » بفتح الواو والسين - هي الحسن والجمال وبهاء المنظر ، وفعله وسم - بضم السين - « أبدت » أظهرت « ضيغ » أسد ، وأصله من الضغ ، وهو العض ؛ فالياء زائدة ، وكان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يرَقه شكله فتسلى عن دماسته بأنه شجاع

الإعراب : « فَإِنْ » شرطية « لَمْ » حرف نفى وجزم وقلب ، وفي أكثر كتب اللغة « لا » بدل « لَمْ » وقوله « تَكُ » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، أو بيان الشرطية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « المرأة » اسم تَكُ « أبدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى المرأة ، وجملة الفعل مع فاعله في محل نصب خبر تَكُ « وسامة » مفعول به لأبدت « فقد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت المرأة » فعل وفاعل « جهة ضيغ » مفعول به لأبدت ، ومضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط الشاهد فيه : قوله « تَكُ المرأة » حيث حذف النون من مضارع « كان » التي هي لام الكلمة مع أن ما بعدها ساكن ، وهو لام التعريف ؛ لأن الهمزة همزة وصل

وقد اختلفت كلمة العلماء في الحذف في هذه الحال ؛ فذهب السيرافي وابن السراج وأبو علي في بعض كتبه وابن عصفور وابن جني ؛ إلى أنه شاذ لا يسوغ إلا أن يضطر إليه شاعر ، وذهب يونس شيخ سيبويه - وتبعه ابن مالك - إلى أنه حذف متيسر ، يجوز في سعة الكلام ، واستدل بوروده في الكلام وفي الشعر ؛ فأما الكلام فقراءة (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وأما الشعر فكثير ، منه بيت الشاهد ، وقول حسيل بن عرفطة (وسماه في اللسان الحسن بن عرفطة ، وهو تصحيف) :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَسَّى بِالسَّرَرِ
غَيْرَ الْجِدَّةِ مِنْ عِرْفَانِهِ خُرْقُ الرِّيحِ وَطُوفَانُ الْمَطَرِ

وحمل على الضرورة ، قال الناظم : وبقوله أقول ؛ إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال :
فَإِنْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَخْفَتَ وَسَامَةً ، وقد قرئ شاذاً « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا »
﴿ خاتمة ﴾ إذا دخل على غير « زَالَ » وأخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفى هو الخبر ،
نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا
عَالِمًا » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو « يَعِيبُ » لم يجوز أن يقترن بإلا ؛
فلا يقال في « مَا كَانَ زَيْدٌ يَعِيبُ بِالدَّوَاءِ » : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَعِيبُ » ، ومعنى يَعِيبُ : ينفع ،
وحكم « لَيْسَ » حكم « مَا كَانَ » في كل ما ذكر .

وأما « مَا زَالَ » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بها خبر
« كَانَ » الحالية من نفي ؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :
٢١٠ — حَرَّاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَقَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرِّتَانِمِ
٢١٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لدى الرمة ، يقال لها : أحجية العرب ، وأولها قوله :
لَقَدْ جَشَّاتُ نَفْسِي عَشِيَّةَ مُشْرِفٍ وَيَوْمَ لَوَى حُزْوَى فَقُلْتُ لَهَا : صَبْرًا
تَحْنُ إِلَى مَيِّ كَمَا حَنَّ نَارِعُ دَعَاهُ الْهَوَى فَارْتَادَ مِنْ قَيْدِهِ قَصْرًا
وقبل بيت الشاهد قوله :

فَيَا مَيِّ مَا أَدْرَاكَ أَيْنَ مُنَاخُصَا مُعْرِقَةَ الْأَلْحَى يَمَانِيَّةٌ سُجْرًا
قَدَا كَتَفَلْتُ بِالْحَزَنِ ، وَأَعْوَجَ دُونَهَا ضَوَارِبُ مِنْ خَفَانٍ مُجْتَابَةٍ سِدْرًا
حَرَّاجِيجُ مَا تَنْفَكُ يُغْنِي بِنَائِيهِ مُطَلَّجَةً صُغْرًا
اللفظ — « جَشَّاتُ » نهضت ، وجاشت من حزن أو فزع ، وثارَت للقيء « مشرف » بضم

الميم وسكون الشين وكسر الراء وآخره فاء — رمل بالدهناء ، يذكره ذو الرمة في شعره كثيرا ، من
ذلك هذا البيت ، ومن ذلك قوله :

إِلَى طُغْنٍ يَقْطَعُنْ أَجْوَا زَ مُشْرِفٍ شِمَالًا وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْفَوَارِسُ
(والفوارس : موضع أيضا) ومن ذلك قوله أيضا :

رَعَتْ مُشْرِفًا فَالْأَجْبُلُ الْعُفْرَ حَوْلَهُ إِلَى رُكْنٍ حُزْوَى فِي أَوَايدِ هُمْلٍ

« لوى حزوى » اللوى - بكسر اللام - منقطع الرمل ، وحزوى - بضم الحاء وسكون الزاى - موضع يذكره ذو الرمة كثيرا (وانظر شرح الشاهد ١٤٢) وقوله « كما حن نازع » النازع: المشتاق إلى وطنه الذى يحن إليه ، ويطلق عندهم على البعير يحن إلى وطنه « فارتاد من قيده قصرا » يريد أنه طلب السعة والنجاء فوجد نفسه مقصورا ، أى : محبوسا ، ويقال : ارتاد جدبا ، إذا كان يطلب الحصب فوقع على جذب « معرقة الألقى » الألقى : جمع لحي - بفتح اللام وسكون الحاء المهملة - وهو حائط الفم الذى فيه الأسنان من داخل الفم ، قال ابن سيده : « يكون للإنسان والدابة » اه ، وتعرقها : قلة لحمها ، ويستحب من الفرس أن يكون معروق الحدين ، قال الجوهري : « وإذا عرى لحيا الفرس من اللحم فهو من علامات العتق » ، وقال الشاعر :

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ الْحَيِّينِ سُرْحُوبُ

« سجرا » جعله البغدادى تبعا لشرح ديوان ذى الرمة جمع سجرا ، وفسرها بقوله : « يقال : ناقة سجرا تضرب إلى الحجرة » اه ، ولا يبعد عندى أن يكون مأخوذا مما حكاه ابن منظور بقوله : « الأصمى : إذا حنت الناقة فطربت في إثر ولدها قيل : سجرت تسجر سجورا - من باب دخل - وسجرا - بفتح السين وسكون الجيم - ومدت في حنيها » اه « قد اكتفلت بالحزن » أى : صيرت الناقة الحزن خلفها ، والحزن : ما غلظ من الأرض « ضوارب » جمع ضارب ، وهو منخفض الوادى « خفان » بفتح الحاء المعجمة وتشديد الفاء في آخره نون - موضع قرب مكة يسلكه الحاج أحيانا ، وهو مأسدة ، قيل : هو فوق القادسية « محتابة سdra » أى : لابسة سdra ، يريد أن الضوارب التى نبت فيها السدر ليست على جهة الناقة « حراجيج » جمع حرجوج ، أو حرجيج - بضم الحاء وسكون الراء فيهما - وهى الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض ، وقيل : الشديدة ، وقيل : هى الضامرة ، وهو أنسب ههنا ، وقيل : هى الوقادة الحادة القلب ، قال الشاعر :

أَذَاكَ وَلَمْ تَرَحْلَ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ بِرَحْلِي حُرْجُوجٌ عَلَيْهَا النَّمَارِقُ

« الحسف » الجوع ، وهو أن تبيت على غير علف « لتعريس » هو النزول في آخر الليل « فصازف » أراد فبعضها صارف ، وهو الذى تسمع صوت أنيابه ، قال ابن خالويه : « صريف ناب الناقة يدل على كلالها ، وناب البعير يدل على قطمه وغلمته » اه « مطلحة » أصابها الإعياء والجهد « صعرا » فيها ميل ، من الجهد والهمال

الإعراب : « حراجيج » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هى حراجيج « ما » نافية « تنفك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » أداة استثناء ملغاة « مناخة » حال من فاعل تنفك ، وستعرف وجوها أخرى من الإعراب « على الحسف » جار ومجرور متعلق بمناخة « أو » بمعنى إلى « نرمى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه

أى : ماتنفصل عن الإتياب إلا فى حال إناختها على الحسف إلى أن نرمى بها بلداً قفرا ،
فتنفكّ هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْحَسْفِ » ، ومناخة : منصوب على
الحال ، أى : لاتنفك على الحسف إلا فى حال إناختها ، والله أعلم

فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنقوص من الأفعال مجرى المقصور « بلدا »
مفعول به « قفرا » صفة

الشاهد فيه : قوله « ماتنفك إلا مناخة على الحسف » حيث وقع فيه ما ظاهره أن خبر
تنفك الناقصة قد اقترن بأداة الاستثناء ؛ وهو لا يجوز ، من قبل أن « ماتنفك » وأخواته إيجاب ،
والاستثناء المفرغ لا يقع بعد إيجاب ، كما أوضحناه فى شرح الشاهد (رقم ١٨٧)
ومن أجل هذا كان إسحق الموصلى ينشد هذا البيت :

* حَرَّاجِيحٌ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةً *

فيجعل « تنفك » ناقصة واسمها ضميراً مستتراً فيها ، و « ألا » خبرها ، ومعناه الشخص ،
و « مناخة » صفة

وكان أبو عمرو بن العلاء يروى البيت بأداة الاستثناء ، ويقول : أخطأ ذو الرمة فى إدخاله
« إلا » بعد قوله « ماتنفك »

ولكن العلماء شاركوا أبا عمرو فى الرواية ، ولم يذهبوا إلى تخطئة ذى الرمة ، بل وجدوا له
مخلصاً ، وهم يؤولون هذا البيت بعدة تأويلات

الأول : تأويل الفراء الذى أعربنا عليه البيت ؛ فهو يذهب إلى أن « تنفك » فى هذا
البيت تامة بمعنى تنفصل ، وقد نقلنا لك عبارته فى شرح الشاهد (رقم ١٦٩) فارجع إليها هناك ،
وينسب هذا التأويل للكسائى أيضاً ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل

التأويل الثانى : وهو تأويل المازنى وأبى على فى بعض كتبه ، وينسب إلى الأصمى وابن جنى ،
وذكره ابن عصفور - وحاصله جعل « إلا » زائدة لا استثنائية

التأويل الثالث : وهو تأويل أبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشمى - فإنه ذهب
إلى أن « تنفك » ناقصة ، و « إلا » استثنائية ، لكن منع أنها داخلة على الخبر ، بل هى
داخلة على حال ، وخبر « تنفك » هو الجار والمجرور بعده الذى هو قوله « على الحسف » ، قال
فى كتاب المعاينة : « أراد لاتنفك على الحسف أن نرمى بها بلداً قفرا إلا وهى مناخة ؛ لأنه لا يجوز :
لاتنفك إلا مناخة ، كما لاتقول : لاتزال إلا مناخة » اه ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل أيضاً

واستشكل هذا التخرىج جماعة منهم ابن هشام والمحقق الرضى والفاضل الأصفهاني ، قال
ابن هشام : « قال جماعة : تنفك ناقصة ، والخبر على الحسف ، ومناخة حال ، وهذا فاسد ؛ لبقاء
الإشكال ؛ إذ لا يقال : جاء زيد إلا راكباً » اه ، والله تعالى أعلم

فصل في ما ولا ولاوات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابتها إياها في المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال

(إَعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا) النافية ، نحو « مَا هَذَا بَشَرًا » و « مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ » وهذه لغة الحجازيين ، وأهلها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ) أى : علم ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : ما إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فما : حرف نفي مهمل ، وإِنْ : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ

٢١١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وقال العيني : « أنشده ثعلب في أماليه ولم يعزه إلى أحد » اه ، وقد أنشده في اللسان عن أبي عمرو

اللفظ : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال المهملة مخففة - حتى من ربوع « صريف » بفتح الصاد المهملة بعدها راء مكسورة وآخره فاء - الفضة « الخزف » بفتح كل من الخاء والزاي - ما عمل من الطين وشوى بالنار فصار فخاراً ، واحداً خزفة ، الجوهرى : « الخزف » - بالتحريك - الجر ، والذي يبيعه الخزاف » اه

الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف « غدانة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعامة والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة للجملة على الجملة السابقة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ

الشاهر فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أبطل عمل « ما » ؛ لاقتنائها بإن الزائدة ، فلم يجعل مابعد اسمها مرفوعاً بها وخبراً لها منصوباً بها ، بل جاء بهما مرفوعين على أنها لا عمل لهما فيهما ، والعامل في الأول الابتداء ، وفي الثانى المبتدأ ، على ما هو المختار هذا ، وقد روى هذا البيت بعدة وجوه (الوجه الأول) الذى سبق إيضاحه ، و « ما » عليه مهمة لا عمل لها إجماعاً (الوجه الثانى) رواية أبى عمرو ، وهى هكذا :

بَنِي غُدَانَةَ حَقًّا لَسْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَبًا » بالنصب فمخرّجة على أن « إن » نافية مؤكدة لما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفي يالاً ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » فأما قوله :
 ٢١٢ — وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

ولاشاهد في البيت على هذه الرواية (الوجه الثالث) رواية يعقوب بن السكيت والجوهرى :
 * مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيغًا * وقد اختلف العلماء في الاعتداد بهذه الرواية وتخريجها ، فذكر ابن برّي في حواشيه على الصحاح أنها خطأ ، قال : « صواب إنشاده :
 * مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيغٌ * لأن زيادة « إن » تبطل عمل ما « اه ، وليس له وجه في تخطئة الحافظ النقة في روايته ، وذهب الكوفيون ويعقوب إلى أن « إن » زائدة ، وزعموا أن زيادتها لا تبطل عمل « ما » ؛ كما لا يبطل عملها بتكرارها في نحو قول الشاعر :

لَا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا

ألمست تراه رفع قوله « أحد » على أنه اسم « ما » ونصب قوله « مستعصما » على أنه خبرها ، مع تكرار « ما » ، وذهب البصريون إلى أن « إن » في هذه الرواية ليست هي الزائدة ، وإنما هي نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » ، وعندهم أن وقوع « إن » بعد « ما » على ثلاثة أضرب : الضرب الأول : أن تكون زائدة ، الضرب الثاني : أن تكون نافية لغير التأكيد ؛ فيكون الكلام بعدها إيجابا ؛ لأنها تنفي ما أفادته « ما » ، من نفي ثبوت الخبر للبند ، وفي هذين الضربين يبطل عمل « ما » ؛ الضرب الثالث : أن تكون نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » ، من باب التأكيد اللفظي بأعادة اللفظ بمرادفه ، وفي هذا الضرب لا يبطل عملها ، وهي في هذا البيت على هذه الرواية من هذا القبيل ، والأكثر أن تكون زائدة ناقضة لعمل « ما » ، نحو قول الشاعر (وهو فروة بن مسيك المرادي) :

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَ

والطب - بكسر الطاء - : الشأن والعادة ، وكانت همدان قد ظهرت عليهم ، فهو يقول : إن كانوا قد انتصروا علينا في يوم الردم فليست عادتنا الجبن ، ولكنها الأيام دول

٢١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنكره قديما بعض العلماء ، وذهب إلى عدم الاحتجاج به ؛ لجهالة قائله ، وقد علمت أنه يقوم مقام معرفة القائل أن يرويه الثقة الثبت من نقلة اللغة ، وقد أشده ابن جني ونسبه لبعض الأعراب من غير تعيين

اللفظ : « منجنون » بفتح الميم وسكون النون وفتح الجيم - : الدولاب التي يستقي عليها ، وقال ابن سيده : « أداة السانية التي تدور » اه ، وأشد أبو علي :

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَانُونِي غَرَبَانٍ فِي مَنْجَاةٍ مَنْجُنُونٍ

.....

والأكثر فيها التأنيث ، قال المتلمس :

هَلُمَّ إِلَيْهِ قَدْ أُبَيِّنَتْ زُرُوعُهُ وَعَادَتْ عَلَيْهِ الْمَنْجُونُ تَكْدُسُ

وقال ابن مفرغ :

وَإِذَا الْمَنْجُونُ بِاللَّيْلِ حَنَّتْ حَنَّ قَلْبُ الْمُتَمِيمِ الْمَحْزُونِ

وقال ابن أحمر :

تَمَلُّ رَمَتُهُ الْمَنْجُونُ بِسَهْمِهَا وَرَمَى بِسَهْمِ جَرِيمَةٍ لَمْ يَصْطَدِ

(وقيل في بيت ابن أحمر : إن المنجون هو الدهر) وقد اتفق العلماء على أن الميم والنون اللذين في أول « منجون » ليسا زائدين ، بل هما أصلان ، والدليل على أن النون أصلية نبوتها في الجمع ؛ فإنهم قالوا في جمعه : مناجين ، ولو كانت النون زائدة لكانت تسقط في الجمع ، كما سقطت نون منجنيق ، فقد قالوا : مناجنيق ، وكما تسقط نون منطلق في جمعه ؛ فإنك تقول : مطالق ، وإذا ثبت أن النون أصلية فقد ثبت أن الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف ، وإذا ثبت أنه كذلك فقد استحال أن تكون الميم زائدة ؛ لأن الأسماء التي على أكثر من ثلاثة أحرف لا تدخلها الزيادة في أولها ، إلا أن تكون من المشتقات نحو مدرج ومكرم ومستغفر

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما « إلا » أداة استثناء ملغاة « منجوننا » خبر ما ، وستعرف مافيه « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « صاحب الحاجات » مركب إضافي ، اسم ما « إلا » استثنائية ملغاة « معذبا » خبر ما ، وستعرف مافيه

الشاهر فيه : قوله « ما الدهر إلا منجوننا . . . ما صاحب الحاجات إلا معذبا » حيث أعمل في الموضعين « ما » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر مقترن بإلا التي تنقض نفي « ما » وتصبح المعنى إيجابا ، في الموضعين

وقد ذهب يونس والشاويين إلى جواز هذا ؛ مستدلين بهذا البيت ، وبقول الآخر :

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعُثُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالًا

ألا تراه نصب الخبر - وهو قوله « نكالا » - مع أنه مقترن بإلا

وأنكر الجمهور عليهما القول بجواز ذلك ، وزعموا أن البيتين شاذان لا يقاس عليهما ، ومنهم من خرجهما على أن قوله في بيت الشاهد « منجوننا » ليس خبر « ما » ؛ وإنما هو مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : إلا يشبه منجوننا ، وهذا الفعل مع فاعله المستتر فيه ومفعوله جملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الدهر » ، وكذا قوله « معذبا » مفعول لفعل محذوف ، والجملة خبر عن « صاحب الحاجات » الذي يجعل مبتدأ لا اسما لما ، ومنهم من جعل « منجوننا » مفعولا مطلقا

فشاذ ، أو مؤول ؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، نحو « مَا قَامُمْ زَيْدٌ »
ومنه قوله :

٢١٣ — وَمَا خَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْهُمْ

عامل محذوف على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، حذف
العامل ، وحذف المضاف - وهو « دوران » - وأقام المضاف إليه مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذا قوله « معذبا » ؛ جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير : إلا
يعذب معذبا ، والمراد من « معذبا » المصدر : أى التعذيب ، وكذا قوله في البيت الآخر « نكالا »
جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف : أى ينكل نكالا

وأنت إذا تأملت في هذه التوجيهات وجدت آثار التكلف وادعاء غير الظاهر بادية عليها تنادى
بفسادها ، فهذه الحذوف لا دليل عليها ، ولا قرينة ترشد إليها ، وادعاء أن « معذبا » مصدر ميمي
مما يابأه الظاهر ؛ فتنبه لذلك والله يرشدك

٢١٣ — ولم أجد من نسب هذا البيت لقائل معين

اللمعة : « خذل » بضم الخاء وتشديد الدال مفتوحة - جمع خاذل ، مثل راكم وركع ، وخاذل
اسم فاعل مأخوذ من خذله - من باب قتل - إذا ترك نصرته ومعوته وتأخر عنه « أخضع »
أذل وأستكين ، والخضوع : قريب من الخشوع ، إلا أن الخشوع أكثر ما يستعمل في الصوت ،
والخضوع في الأعناق « فهم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول أبي النجم :

أَنَا أَبُو النَجْمِ شِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرَى مَا أَجَنَّ صَدْرِي

وقول الهدلى :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ ، لَا تَرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

الإعراب : « ما » نافية « خذل » خبر مقدم « قومي » مبتدأ مؤخر ، ويا المتكلم مضاف
إليه « فأخضع » الفاء فاء السببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن الضمرة بعد فاء السببية ،
وفاعله ضمير مستتر فيه « للعدا » جار ومجرور متعلق بأخضع « لكن » حرف استدراك « إذا »
ظرفية شرطية « أدعوهم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة
في محل جر بإضافة « إذا » إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » :
خبره ، وجملة المبتدأ وخبره هي جملة جواب الشرط ، ولا محل لها ؛ لأن « إذا » غير عاملة

الشاهد في : قوله « وما خذل قومي » حيث أهمل « ما » ولم يعملها عمل « ليس » فيرفع
بها الاسم وينصب الخبر ؛ لأن الخبر - وهو قوله « خذل » - قد تقدم على المبتدأ ، و « ما »
عامل ضعيف لا يقوى على العمل ، مع اختلاف الترتيب بين معمولاته ؛ ألا ترى أن عملها الرفع

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(١)

فشاذ ، وقيل : غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شرط

النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وقيل : مؤول

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قال في التسهيل : « وقد تعمل متوسطاً خبرها ، وموجبا بإلا ، وفاقا

لسيبويه في الأول ، وليونس في الثاني »

والنصب جاء مخالفا للقياس ؛ من جهة أنها حرف مشترك : يدخل على الأفعال والأسماء جميعا ، ولا يستأثر به فريق منهما ، وأنت تعلم أن الأصل في الحرف المشترك أن يكون مهما لا غير عامل ، ولكن « ما » لما أشبهت « ليس » في الدلالة على نفي الحال وفي دخولها على الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر ناسب أن تعمل عملها ؛ لأن من سنن العرب أن يعاملوا الشيء معاملة نظيره . ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

وَمَا حَسَنٌ أَنْ يَمْدَحَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَكِنَّ أَخْلَاقًا تُدْمُ وَيُحْمَدُ

الأنراه رفع قوله « حسن » على أنه خبر مقدم ، والمصدر المنسبك من « أن يمدح » مبتدأ مؤخر هذا مذهب الجمهور ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز أن ينتصب خبر « ما » مطلقا ؛ سواء أتقدم على الاسم أم تأخر عنه ، وسواء أقرن بالمبتدأ المؤخر أداة استثناء أم لم يقرن ؛ فيجوز عنده « ما قاعما على » و « ما قاعما إلا على » ، وأجاز الأخفش المثال الثاني دون الأول ، وحكى الجرمي أن إعمال « ما » مع تقدم خبرها لغة قليلة لبعض العرب ، واستدل هو والفراء ببيت الفرزدق الذي سينشده الشارح وهو الشاهد (رقم ١٧٩) وقد مضى القول فيه في باب « كان وأخواتها » ، وبقول الآخر :

* نَجْرَانُ إِذْ مَا مِثْلَهَا نَجْرَانُ *

فإن ظاهره أن « مثلها » خبر « ما » تقدم على اسمها وهو منصوب ، واسمها هو قوله « نجران » وللجمهور أن يردوا هذا الظاهر بما ذكرناه في بيت الفرزدق فارجع إليه في الموضع الذي أرشدناك له

قال الجرمي والفراء : وقد سمع « مَا مُسِيئًا مَنِ اعْتَبَ » بنصب قوله « مسيئا » على أنه خبر « ما » مقدما ، وجعل « من » اسما موصولا اسمها مؤخرا ، وجملة « اعتب » مع فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ؛ والرواية المشهورة « مَا مُسِيءٌ مَنِ اعْتَبَ » برفع مسيء

(١) قد سبق لنا شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ؛ فارجع إليه في (ص ٣٤٠ من هذا الجزء)

الثاني: اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر، ولو كان ظرفاً أو مجروراً، قال في شرح الكافية: « من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو مجروراً، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور »

(وَسَبَقُ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفٍ) مدخول « ما » مع بقاء العمل (كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) و « ما عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَاءُ) سبق: مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل، ومنه قوله :

٢١٤ — بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينَ مِنْ تَوَالِي مُوَالِيَا

٢١٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين
اللفظ: « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء - التأهب للشيء، والتهيؤ له والاستعداد للقيام به، وتقول: تأهبت للأمر، وأخذت أهبتة، وأخذت له الأهبة « حزم » بفتح فسكون - هو ضبط الأمر وجودة الرأي « لد » فعل أمر من لاذ يلود - من باب نصر ينصر - أى لجأ « توالى » فعل مضارع من الموالات، وهى المعاونة والمناصرة، وقوله « مواليا » هو اسم فاعل منه الإعراب: « بأهبة » جار ومجرور متعلق بقوله لد الآتى « حزم » مضاف إليه « لد » فعل أمر، وفاعله مستتر فيه « وإن » الواو عاطفة على محذوف، تقديره: إن لم تكن آمناً وإن كنت آمناً، إن: شرطية « كنت » فعل ماض ناقص فعل الشرط، وتاء المخاطب اسمه « آمناً » خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن كنت آمناً فلد بأهبة حزم، والمسكوت عنه أولى بالحكم من المذكور « فما » الفاء تعليلية، ما: نافية « كل » مفعول فيه لقوله « مواليا » الآتى « حين » مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية « توالى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة « مواليا » خبر ما

الشاهد فيه: قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث قدّم قوله « كل حين » على اسم « ما » النافية - وهو قوله « من توالى » - مع أن « كل حين » معمول لخبر ما - وهو قوله « مواليا » وأبقى مع ذلك « ما » عاملة الرفع والنصب، وساغ هذا لكون هذا المعمول ظرفاً، والظروف يتوسع فيها ويعتقر معها ما لا يعتقر مع غيرها
فإن قلت: فإني لا أعرف أن لفظ « كل » ظرف، فكيف زعمت أنه في هذا الموضع ظرف؟

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو : « مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :
 ٢١٥ — وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلٌّ مِنْ وَاقِيٍّ مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ

قلت : لفظ « كل » بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مصدر فهي مصدر ، نحو :
 (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) ، وإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف ، كما هنا

واعلم أن القول بامتناع تقدم خبر « ما » على اسمها مع بقاء العمل ولو كان ظرفا وجواز تقدم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ظرفا ، كما في بيت الشاهد ، أوجارا ومجرورا كما في مثال النظم ، ونحو : « مَا بَكَ عَلَى مُوَلَعًا » و « مَا فِي عَمَلِكَ أَنْتَ مُجِدًّا » نقول : إن التفصيل على هذا النحو هو تفصيل ابن مالك ، وتبعه عليه شراح كلامه ، وأجاز جماعة بقاء العمل مع تقدم الخبر أو معموله بشرط أن يكون المتقدم منهما ظرفا أوجارا ومجرورا

وأجاز الكوفيون وابن كيسان بقاء النصب مع تقدم معمول الخبر ظرفا كان أو غير ظرف ، واستدلوا على ذلك بالقياس على « لن ، ولم ، ولا » ؛ لاشتراكها معهن في الدلالة على النفي ؛ فكما يجوز تقديم معمول الفعل النفي بواحد من هذه الأحرف عليه في نحو « عليا لم يضرب محمد » و « الدرس لن يفهم خالد » و « بكر لا يعرف إبراهيم » فكذا يجوز عند الأولين أن تقول : « الدرس ما خالد فاهما » بنصب « الدرس » على أنه مفعول لفاهم ، وإذا جاز أن يتقدم على « ما » فإنه أحرى أن يجوز مع تأخره عنها ، وسيأتي رد هذا الكلام مع زيادة بحث في الشاهد الذي بعده ، إن شاء الله

٢١٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦ و ص ٧٣) وهو لمزاحم بن الحرث العقيلي ، والبيت مطلع قصيدة فائية له ، وبعده :

فَوَجَدِي بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بِعَيْرِهِ بِمَكَّةَ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

اللفظة : « تعرفها » أي : تطلب معرفتها واسأل الناس عنها « المنازل » أراد بالمنازل ، وهي جمع منزل - بفتح الميم وكسر الزاي - وهو مكان النزول « مني » بكسر الميم مقصورا - وهي بلدة على فرسخ من مكة طولها ميلان ، تعمر أيام الموسم ، وعلى رأس مني من نحو مكة عقبة ترمى عليها الجمره يوم النحر ، ومنى : سمي بذلك لما يعني بها من الدماء : أي يراق ، وهو مذكر مصروف ، وتقول : امتنى القوم ، إذا أتوا منى ، ذكره يونس . وصف الشاعر أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدوها فجعل يتفقدوها ، فقليل له : تعرفها بالمنازل من مني ، فزعم أنه لا يعرف كل من وافي مني حتى يسأل عنها ، وذلك لأنه لا يسأل إلا من يعرفه ويعرفها . وقوله « فوجدى بها وجد المضل بعيره » روى في اللسان « وجد المضل قلاوصه » والقلاوص - بفتح القاف - هي الناقة الشابة ، أو الباقية على السير ، أو أول ما يركب من إناثها إلى أن تنثى ، ثم تسمى بعد ذلك

ناقة . وقوله « بمكة » روى في اللسان مكانه « بنخلة » ونخلة - بفتح النون وسكون الحاء - اسم لعدة أماكن ؛ منها نخلة القصوى ، ومنها نخلة الشامية ؛ وهو اسم لواديين لهذيل على ليلتين من مكة ، ومنها نخلة محمود ، وهو موضع بالحجاز قريب من مكة فيه نخل وكروم ، وقوله « لم تعطف عليه العواطف » قال الليث : « العطف الرجل الحسن الخلق العطف على الناس بفضله ، ولم يفسروا العواطف في بيت مزاحم العقيلي ، وعندى أنه يريد الأقدار العواطف على الإنسان بما يحب » اه عن اللسان

الإعراب : « وقالوا » فعل وفاعل « تعرفها » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه ، وها : مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، ومن زعم أنه منصوب على الظرفية المكانية يمنع من محاراته أنه ليس مبهما « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية « كل » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا جعله اسم مالنافية ، ومن رواه منصوبا جعله مفعولا لقوله عارف الآتي ، وهذه الرواية الأخيرة هي محل استشهاد الشارح وغيره من شراح الألفية « من » اسم موصول : في محل جر بالإضافة إلى كل « وافي » فعل ماض ، فاعله مستتر فيه يعود إلى الموصول « منى » مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « عارف » خبره ، وهذه الجملة في محل نصب خبر « ما » إذا رفعت « كل » على أنه اسمها واعتبرتها حجازية ، والرابط ضمير محذوف منصوب بعارف ، والتقدير : ما كل من وافي منى أنا عارفه

الشاهر في : قوله « وما كل من وافي منى أنا عارف » حيث أبطل عمل « ما » النافية ؛ فرفع بعدها المبتدأ والخبر - وهما قوله « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافي » قد تقدم على المبتدأ ، وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا كما هو ظاهر وقد علمت أن الاستدلال على هذا النحو إنما يتم على رواية نصب « كل » ؛ فأما على رواية رفعه فإنه يجوز معها أن تكون عاملة حجازية أو مهملة تيمية ؛ فإن قدرتها عاملة كان اسمها « كل » وخبرها جملة « أنا عارف » فهي جملة في محل نصب ، وإن قدرتها مهملة كان « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » في محل رفع خبر المبتدأ ، ويلزم على التقديرين حذف الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ، وتقديره على نحو ما ذكرناه في الإعراب ، وأنت تعلم مما ذكرناه مرارا أن حذف الرابط من جملة الخبر قبيح عند سيبويه ، قال سيبويه (ج ١ ص ٣٦) : « وقال بعضهم :

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ *

(برفع كل) لزم اللغة الحجازية فرفع ، كأنه قال : ليس عبد الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في « عارف » وكان الوجه « عارفه » ، حيث لم يعمل « عارف » في « كل » وكان هذا أحسن من

التقديم والتأخير ؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرا ، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر « اه ، وقوله « لزم اللغة الحجازية » جعل رحمه الله لفظ « كل » مرفوعا على أنه اسم « ما » الحجازية ، وجعل جملة « أنا عارف » في محل نصب خبرها ، وقد علمت أنه يجوز اعتبار « ما » مهملة ، والجملة في محل رفع . وقوله « وكان هذا أحسن من التقديم - إلخ » معناه أنا ارتكبنا الأخف في الضرورة برفع « كل » على أنه اسم « ما » ولم تنصبه على أنه مفعول لعارف ، وبيان هذا أن جعل « كل » اسم « ما » يلزم عليه حذف الرابط من جملة الخبر ، وجعل « كل » مفعولا يلزم عليه تقديم معمول خبر « ما » على اسمها ، وحذف الضمير الرابط وإن كان ضرورة عنده إلا أنه موجود في الشعر العربي ، بخلاف تقديم معمول خبر « ما » ؛ فإنه لا يكاد يوجد في الشعر ؛ فاسم الإشارة في قوله « وكان هذا - إلخ » راجع إلى حذف الهاء ، واسم الإشارة في قوله « وذلك ليس في شيء - إلخ » راجع إلى التقديم والتأخير .

وقال الأعمى : « استشهد به على رفع كل بما ، إذ لم يمكنه الإضمار فيها ؛ لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار في ما كما يمكن في ليس لنصب كلا بعارف كما نصب كل النوى بيلقي (انظر الشاهد رقم ١٩٣ في ص ٣٦٤) وحذف الهاء من قوله : أنا عارفه ، وهو ينويها ، فالنزم رفع كل بما ، على لغة أهل الحجاز ، وجعل الجملة بعدها خبرا عنهام حذف الهاء ضرورة ؟ ولو جعل ما تميمية لنصب كلا بعارف ، ولم تكن فيه ضرورة ؛ لأن ما في لغتهم غير عاملة فلا يقبح أن يليها ما عمل فيه غيرها » اه كلامه .

وقوله « ولو جعل ما تميمية - إلخ » هذا هو الذي عليه استشهاد الشارح ههنا ؛ وقد علمت في شرح الشاهد السابق أن القول بامتناع تقديم معمول خبر « ما » الحجازية هو قول البصريين ، وأن الكوفيين قد خالفوا في ذلك ؛ فأجازوا تقديم المعمول على « ما » وعلى اسمها ؛ قياسا على « لم » ، والجواب عن هذا القياس أنه قياس فاسد ؛ لأنه قياس مع الفارق ، ألت ترى أن « لم » و « لن » حرفان مختصان بالفعل لا يدخلان إلا عليه ؛ فجاز أن يكون جواز تقديم معمول الفعل عليهما لتنزيلهما من الفعل منزل الجزء لمزيد اختصاصهما به ، وأما « ما » فلكونها غير مختصة بالاسم لم يحز تنزيلها منه منزلة الجزء حتى يعمل ما بعدها فيما قبلها

فان قلت : فقد علمت هذا القول في « لم » و « لن » ، ولكني لا أسامه في « لا » ؛ لأنه حرف مشترك كما أن « ما » حرف مشترك ، فلماذا جاز أن يتقدم معمول ما بعد « لا » عليها دون « ما » ؟

فالجواب أن « لا » وإن شارك « ما » في عدم الاختصاص ، إلا أنه انفرد بكثرة الدوران والتصرف معه ، ألت ترى أن « لا » حرف لا يحجز ما قبله عن أن يعمل فيما بعده ، نحو « جئت

وأجاز ابن كيّسان بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الزَّمْ حَيْثُ حُلُّ) رفع : مصدر نصب بالفعولية لا لزَم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفاً ولكن أو بيل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهي لاتعمل في الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » ، و « مَا عَمْرٌ وَشُجَاعًا لَكِنْ كَرِيمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا » ، والأرجح النصب

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ، وبل ولكن حرفا ابتداء

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ) الزائدة (الْخَبَرُ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفِي كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجَرُّ) قليلاً ، من ذلك قوله :

٢١٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ يَمْنَعُنِي فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

بلا زاد ، و « غضبت من لشيء » بجر ما بعد « لا » بحرف الجر السابق ؟ وإذا كانت لا تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها فهي لا تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها ؛ و « ما » بخلاف هذا في الموضعين جميعاً ، فهي مشابهة لحرف الاستفهام المشترك بين الأسماء والأفعال الحاجز لما قبله عن العمل فيما بعده ؛ ولما بعده عن العمل فيما قبله

٢١٦ — البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي — وقيل : السدوسي — وكان كاهناً في الجاهلية فلما شرف الله الأرض ببعثة رسول الهدى محمد صلى الله عليه وسلم أقبل إليه سواد بن قارب هذا فوقع في قلبه حب الرسول ، فأسلم وأنشده :

وَلَمْ أَكُ فِيمَا قَدْ بَلَوْتُ بِكَاذِبٍ	أَتَانِي رَّبِّي بَعْدَ هَـذِهِ وَرَقْدَةٍ
أَتَاكَ رَسُولُهُ مِنْ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ	ثَلَاثَ لَيَالٍ قَوْلُهُ كُلِّ لَيْلَةٍ
بِالدُّعْلِبِ الْوَجَنَاءِ بَيْنَ السَّبَاسِبِ	فَشَمَرْتُ عَنْ ذَيْلِي الْإِزَارَ وَوَسَّطْتُ
وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَالِبٍ	فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ

وَأَنَّكَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيمَةً إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَابِ
قُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ النَّوَابِ
وَكُنْ لِي شَفِيعًا البيت

اللفظة : « رئي » الرئي - بفتح الراء وكسر الهمزة ، على زنة فاعيل - قال ابن منظور :
« الرئي : الجنى يراه الإنسان ، وقال اللحياني : له رئي من الجن ، إذا كان يحبه ويؤلفه ، وتميم
تقول رئي - بكسر الهمزة كما يكسرون الأول في مثل سعيد وبعير - الليث : الرئي : جنى يتعرض
للرجل يريه كهانة وطبا ، ابن الأعرابي : يقال : أراى الرجل ، إذا صار له رئي » انتهى بتصرف ،
وكان العرب يعتقدون أن لكل شاعر أو كاهن رثيا من الجن ، ولنا في ذلك كلام وبحث أودعناه
شرحنا على مقامات بديع الزمان الحمداني فليراجع هناك « هده » بفتح الهاء وسكون الدال
- السكون « رقدة » بفتح فسكون - المرة من الرقاد ، وهو النوم ، وقيل : الرقاد خاص بالنوم
ليلا « الدعلب » بكسر الدال المعجمة وسكون العين وكسر اللام - الناقة السريعة ، وأصلها النعامة
فشبهت بها الناقة ، وقد يقال : ذعلبة ، بالهاء « الوجناء » الشديدة « السباسب » جمع
سبب - بفتح السينين بينهما باء موحدة ساكنة - وهي المفازة ، أو الأرض المستوية البعيدة
« أدنى المرسلين » أقر بهم « فتिला » هو المحيط الأبيض الذى يكون فى شق النواة

الإعراب : « كن » فعل دعاء ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق
بشفيع « شفيعا » خبر كن « يوم » ظرف زمان متعلق بشفيع « لا » نافية « ذو » اسم لا
« شفاعا » مضاف إليه « بمن » الباء زائدة ، بمن : خبر لا ، وهو اسم فاعل من « أغنى »
فقيه ضمير مستتر فاعله « فتिला » مفعول لمغن « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمن « ابن »
صفة لسواد ، وهو مضاف ، و « قارب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
الشاهد فيه : قوله « لاذو شفاعا بمن » حيث زاد الباء فى خبر « لا » وهو قوله « بمن »
على ما تبين فى إعراب البيت

واعلم أنه إذا اقترن الخبر بالباء الزائدة فاك أن تعطف على هذا الخبر بالجر تبعاً للفظه ، وهو
ظاهر ، وبالنصب تبعاً لمحلّه ، نحو قول عقيبة الأسدى :

مَعَاوَى إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
أَدِيرُوهَا بَنَى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْقَرْصَ الْبَعِيدَا

كذلك رواه سيدييه (ج ١ ص ٣٤) وقال بعد روايته : « لأن الباء دخلت على شئ لو لم تدخل
عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، ولكان نصبا » اهـ

وقوله :

٢١٧ - وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْيُنِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وزعم بعض الناس أن الرواية بالجرّ وأنشد البيت مع بيت آخر هكذا :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ

وقال الأعمى : « استشهد به على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى « لسنا بالجبال » و « لسنا الجبال » واحد ، وقد ردّ [على] سيبويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده ما يدل على ذلك ، وهو قوله * أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا.. البيت * وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه ؛ فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر » اهـ

ويقول أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : الظاهر أن الأعمى رحمه الله لم يكن فى نسخه من كتاب سيبويه البيت الثانى الذى رويناه مع بيت الاستشهاد ، وهو قوله * أدبروها ... إلخ * فلذلك اعتذر باحتمال أن يكون البيت من قصيدة أخرى غير المجرورة المعروفة ، فإما أن يكون هذا البيت قد زاده بعض أنصار سيبويه ليردّوا قول منتقديه ودعواهم أن الرواية بالجرّ ، وإما أن يكون سقط من نسخة الأعمى ، وإلا فهو صريح فى أن البيت من كلمة أخرى غير التى تكلم عنها خصوم سيبويه ، وهو رحمه الله ورضى عنه أثبت الحجة التى لا يمارى فى روايته ونقله وسعة علمه وصفاء ذهنه ، وقد أنشد البيت فى كتابه شاهدا لهذه المسألة أربع مرات (ج ١ ص ٣٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨) وأيد هذه الرواية ذلك البيت الذى حدّثناك حديثه

واعلم أيضا أنك إذا لم تدخل الباء فى الخبر عطفت عليه بالنصب ، وأمره ظاهر ، وبالجرّ على توهم دخول الباء على الخبر ، ومن ذلك قول الأحوص الرياحى وينسب للفرزدق :

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وقول زهير بن أبى سلمى المزنى ، وينسب لبصرة الأنصارى أيضا :

بَدَالِي أُنَى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

روى سيبويه كل بيت من هذين البيتين بالنصب مرة (ج ١ ص ٨٣) وبالجر مرتين (ج ١ ص ١٥٤ و ٤١٨) ؛ وهل جر المعطوف على توهم دخول الباء على المعطوف عليه قياس ؟ للعلماء فى ذلك قولان فراجعهما ولا تتبع غير ما يقوم عليه الدليل

٢١٧ - البيت للشنفرى - بفتح الشين وسكون النون بعدها فاء مفتوحة وفى آخره ألف

مقصورة - وهو شاعر قحطاني من بني الحرث بن ربيعة ، أزدى ، وقصيدته التي منها هذا البيت هي المشهورة بلامية العرب ، وأولها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيَّكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ
فَقَدْ حُمَّتِ الْحَاجَاتُ وَاللَّيْلُ مُقْمَرُ وَشُدَّتْ لَطِيَّاتُ مَطَايَا وَأَرْحُلُ
وَفِي الْأَرْضِ مَنَئِي لِلْكَرِيمِ عَنِ الْأَذَى وَفِيهَا لِمَنْ خَافَ الْقَلِي مُتَعَزِّلُ
لَعَمْرُكَ مَا فِي الْأَرْضِ ضِيقٌ عَلَى أَمْرِي سَرَى رَاغِبًا أَوْ رَاهِبًا وَهُوَ يَعْمَلُ
هُمْ الْأَهْلُ لَا مُسْتَوْدَعُ السَّرِّ ذَائِعُ لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ يُحْدَلُ
وَكُلُّ أَيٍّ بَاسِلٌ غَيْرَ أَنِّي إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ
وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي البيت ، وبعده :

وَمَا ذَاكَ إِلَّا بَسْطَةٌ عَنْ تَفَضُّلٍ عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ الْأَفْضَلُ الْمُتَفَضَّلُ

اللفظ : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم ، يؤذن قومه بالرحيل وأن غفلتهم توجب مفارقتهم ، لما عاين من تراخيهم وإقرازهم بالضم « أميل » . أراد به اسم الفاعل ، أي : أنه مائل إلى غيرهم ، ولم يرد التفضيل ، مثل أكبر وأوحد وأعدل ، بمعنى كبير وواحد وعادل « حمت الحاجات » بالبناء للجهول - قدرت ، وهيئ « الليل مقمر » منير ، مضى « طيات » بكسر الطاء وتشديد الياء : جمع طية ، وهي النية وزنا ومعنى ، وتطلق الطية على المنزل والمنتأى ، تقول : مضى لطيته ، أي لنيته ، وتقول : بعدت طيته ، أي : منزله ، يقول : تنبهوا من رقدتكم فهذا وقت الحاجات ، ولا عذر لكم فإن الليل كالنهار في الضوء « منأى » بفتح الحين بينهما سكون - اسم مكان من نأى بمعنى بعد « عن الأذى » . يتعلق بمنأى « القلى » بكسر القاف مقصورا - البغض « متعزل » اسم مكان من تعزل ، أي : اعتزله : أي اجتنبه « دونكم » غيركم « سيد » بكسر السين - اللذب ، وربما أطلق على الأسد ، وأثناء بهاء « عملى » بفتح العين والهم واللام مشددة - القوى على السير السريع « أرقط » أراد به النمر ، وهو مافيه سواد تشوبه نقط بيض « زهلول » بضم الزاى وسكون الهاء - الأملس « عرفاء » أراد به الضبع ، وقيل لها ذلك لكثرة شعر رقبتها « جبال » اسم الضبع ، وموقعه بدل من عرفاء ، وقوله « هم الأهل - إلخ » أي : هؤلاء الوحوش هم الأهل لا سواهم ، وبين وجه الحصر بقوله : « لا مستودع السر - إلخ » أي : لا يذيعون سرا ولا يتخذون من ارتكب جريرة ، ولما جعلهم كالأهل ذكرهم بضمير العقلاء « أبى »

صعب ممتنع « باسل » اسم فاعل من البسالة ، وهي الشجاعة وزنا ومعنى « عرضت » ظهرت ، وبدأت « أولى الطرائد » الأولى : أنثى الأول ، والطرائد : جمع طريدة ، وهي ما طردت من صيد وغيره ، وأراد هنا الفرسان ، وقوله « وإن مدت الأيدي » فإنه يتمدح بعدم شرهه على الطعام وبصبره على الجوع ، و « أجشع » وصف من الجشع - بفتححتين - وهو أشد الحرص ، وباب فعله فرح ، و « أعجل » صفة مشبهة لا أفعل تفضيل ؛ فإنه لم يرد نفي زيادة العجلة ، وإنما أراد نفي العجلة نفسها ، « بسطة » بفتح فسكون - سعة « تفضل » إنعام « وكان الأفضل المتفضل » فيه تقديم خبر كان على اسمها

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » فعل ماض مبني للجهول فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، والتاء للتأنيث « الأيدي » نائب فاعل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بـ « لم » نافية جازمة « أكن » مضارع ناقص مجزوم بـ « وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه » بأعجلهم « الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والضمير مضاف إليه « إذ » تعليلية ، حرف أو ظرف ، على الخلاف المشهور فيها « أجشع » مبتدأ « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « لم أكن بأعجلهم » حيث زاد الباء في خبر « أكن » ، وهو قوله : « بأعجلهم » كما عرفت في إعراب البيت ؛ لتكون هذا العامل منفيًا بـ « حملًا على زيادة الباء في خبر « ليس » ، ألا ترى أن معنى قوله « لم أكن بأعجلهم » مثل أن تقول : « لست بأعجلهم » ، فلما توافق المعنيان ساغ دخول الباء على خبر « لم أكن » كما تدخل على خبر « ليس »

واعلم أنه يشترط لجواز زيادة الباء في خبر « ليس » وخبر « ما » ألا ينتقض نفيه بإيلا ، فلا يجوز لك أن تقول : ليس محمد إلا بقائم ، ولا أن تقول : ما محمد إلا بقائم ، وكذلك ما يحمل عليهما من النواسخ المنفية ؛ وقد اشترط الفراء أيضا ألا تزداد « كان » بين اسم « ما » أو « ليس » والخبر ، فلا يجوز عنده أن تقول : ليس محمد كان بقائم ، ولا أن تقول : ما محمد كان بخاضر ، وأجازها البصريون والكسائي ، واشترط هشام ألا يكون الخبر لفظ « مثل » ؛ فعنده لا يجوز أن تقول : ما محمد بمثلك ، ولا أن تقول : ليس عليّ بمثلك ، وأجازها البصريون والكسائي أيضا

فإن قلت : أفليس الشرط وجوبه إنما يكونان مستقبلين ؟ فكيف جاز أن يكون الشرط - وهو قوله « مدت » - ماضيا ، وكان الجواب - وهو قوله « لم أكن » - كذلك ؛ لأن المعروف أن « لم » حرف يدل على النفي ؛ ويقرب المضارع إلى معنى الماضي ؟

فالجواب أن الشرط هنا مستقبل ، وإن كان لفظه ماضيا ؛ لأن أداة الشرط من شأنها إذا دخلت على الماضي أن تجعله في معنى المستقبل ، وأما الجواب عن مضيّ جواب الشرط فمن ثلاثة

وقوله :

٢١٨ - دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ

أوجه : (الأول) أن « لم » ههنا ليست بالمنزلة التي ذكرتها ، بل هي دالة على مجرد النفي ، كما أن « لا » النافية تدلّ على مجرد النفي ، وعليه فإننا ندعي أن « لم » لها حالتان : حالة تكون فيها نافية قلبية ، وحالة تكون فيها نافية لاغير (الوجه الثاني) أن نقول : إنك تعرف أن فعل الشرط لو كان مضارعاً مجزوماً بلم كما في قوله جلّ شأنه : (فَإِنْ لَمْ تَقْعُلُوا) لم يقبل المضارع إلى المضى ، فكذا إذا جزم الجواب ، وحاصل هذين الوجهين منع أن تكون « لم » حرف قلب ، والفرق بينهما أن الأول استند إلى تشبيه لم بلا ، والثاني استند إلى تشبيه الجواب بالشرط ، (الوجه الثالث) أن الشرط والجواب جميعاً حكايه حال ماضية ، ولا يراد الاستقبال في المعنى ؛ فلذلك كانا ماضيين

٢١٨ - هذا البيت لدريد بن الصمة أحد شعراء هوازن وفرسانهم ومقدمهم ، من قصيدة

له يقولها في رثاء أخيه أبي فرعان عبد الله بن الصمة وأولها :

أَرِثْ جَدِيدُ الْحَبْلِ مِنْ أُمِّ مَعْبِدٍ بِعَاقِبَةٍ ؟ أَمْ أَخْلَفْتَ كُلَّ مَوْعِدٍ ؟
وَبَانَتْ وَلَمْ أَحْمَدِ إِلَيْكَ جَوَارَهَا وَلَمْ تَرْجُ مِنَّا رِدَّةَ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ
أَعَادِلَتِي ، كُلُّ أَمْرِي وَإِنْ أُمُّهُ مَتَاعٌ كَزَادِ الرَّاكِبِ الْمُتَرَوِّدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَمْرُهُمْ أَمْرِي بِمَنْعَرَجِ اللَّوَى فَلَمْ يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إِلَّا ضَحَى الْقَدِ
فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنْنِي غَيْرُ مُهْتَدٍ
وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدُ غَزِيَّةٌ أَرُشِدُ

دَعَانِي أَخِي البيت ، وبعده :

أَخِي أَرْضَعْنِي أُمُّهُ بِلَبَانِهَا بِثَدْيِي صَفَاءً بَيْنَنَا لَمْ يُجَدِّدِ

اللفظ : « أَرِثْ » الهمزة للاستفهام ، رث : أخلق وبلى ، وقدرث يرث - بكسر الراء المضارع - رثائه - بفتح الراء - وقوله « أم معبد » هي امرأته ، وكانت قد رأت شدة جزعه على أخيه فعاتبته ، وصغرت شأن أخيه وسبته ، فطلقها « أم أخلفت » يروى في مكانه « أو أخلفت » وقوله « وبانت » معناه بعدت ونزحت ، ويروى في مكانه « وبانت » وقوله « ردة » بكسر الراء وتشديد الدال مفتوحة هي الرجوع والعود « أمرتهم أمرى » يجوز أن يراد بالأمر المأمور به فيكون من استعمال المصدر في المفعول ، ويكون الأصل : أمرتهم بأمرى ، فحذف الجار وأوصل الفعل إليه ، ويجوز أن يكون المصدر باقياً على أصله ، ويكون قد أتى به للتأكيد « منعرج »

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه ، كقوله :

٢١٩ - يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتَ : أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدِيدٌ بِدَائِمٍ

اللوى « بضم الميم وسكون النون وفتح كل من العين والراء - منعطفه يمنة ويسرة ، واللوى : مكان « غزية » رهط دريد ، وهو بفتح العين المعجمة كما ذكره المرتضى في شرح القاموس « ترشد » بضم الشين من باب نصر ، وفتحها من باب علم « بقعد » بضم القاف وسكون العين وفتح الدال أوضمها - الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم ، أو الحامل ، وقال الأزهري : يقال رجل قعد ، إذا كان لثيماً من الحسب ، وأنشد :

قَرَنْتَنِي تَسُوفُ قَفَاً مُقْرِفٍ لَتَيْمٍ مَسَاثِرُهُ قُعْدَدٍ

الإعراب : « دعاني » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أخی » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « والحليل » الواو واو الحال ، الحيل : مبتدأ « بنى » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه ، وحجلة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « وبينه » معطوف على الظرف السابق « فلما » ظرف بمعنى حين متعلق بقوله « لم يجدني » الآتي « دعاني » فعل ماض ، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والحجلة في محل جر بإضافة « لما » الحينية إليها « لم » نافية جازمة « يجدني » مضارع مجزوم بلم ، وفاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « بقعد » الباء زائدة ، قعد : مفعول ثان ليجد ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الساهر فيه : قوله « لم يجدني بقعد » حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليجد - وهو قوله « بقعد » - على ما عرفت في إعراب البيت ؛ لأنه مسبوق بالنفي ، وأنت خير بأن « يجد » فعل مضارع ماضيه « وجد » ، وهو من أخوات « ظن » ؛ فمفعولاه أصلهما المبتدأ والخبر ، فقوله « بقعد » يسمى خبراً باعتبار أصله ، ويقال له « مفعول ثان » باعتبار حاله الراهنة ؛ فلهذا صح أن يعتبره الشارح من أفراد خبر النواسخ التي تزداد معها الباء

٢١٩ - هذا البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً وبنى كليب رهطه ، ويعيرهم

بإتيان الأثن ، وقبله :

فَإِنَّكَ كَلْبٌ مِنْ كَلْبٍ لِكَلْبَةٍ غَدَتَكَ كَلْبٌ مِنْ خَبِيثِ الطَّاعِمِ
وَلَيْسَ كَلْبِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمٍ
يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا البيت

اللغة : « الأتان » بفتح الهمزة - أثنى الحمار « أقلولي » فسرّه العيني بقوله : « أى : إذا ارتفع الكلب عليها ، أى : على الأتان ، وأقردت الأتان - بالقاف - أى : سكنت ، وحاصل المعنى إذا علا الكلب على الأتان وسكنت الأتان لذلك يقول : ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم » اهـ

كلامه بحروفه ، والذي في اللسان : « ويقال : اقلولى الرجل في أمره ، إذا انكش ، واقلولت الحجر في سرعتها ، وأنشد الأحمر للفرزدق * يقول إذا اقلولى عليها * البيت ، قال ابن الأعرابي : هذا كان يزنى بها فانقضت شهوته قبل انقضاء شهوتها ، وأقردت : ذلت » اه كلامه بحروفه أيضا ، وقال في موضع آخر : « وأقرد الرجل وقرد - من باب علم - ذلّ وخضع ، وقيل : سكت عن عي ، وأقرد : سكن وتمأوت ، وأنشد الأحمر * تقول إذا اقلولى عليها ... البيت * قال ابن برى : البيت للفرزدق يذكر امرأة إذا علاها الفحل أقردت وسكنت وطلبت منه أن يكون فاعله دائما متصلا » اه ، وانظر هذا مع باقي الآيات

الإعراب : « يقول » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى « كايي » في البيت السابق « إذا » ظرف متعلق بقول مبني على السكون في محل نصب « اقلولى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « وأقردت » الواو عاطفة ، أقرد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير عائد إلى « الأتان » في البيت السابق ، والجملة في محل جر عطف على الجملة السابقة « ألا » أداة استفتاح « هل » حرف استفهام « أخو » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة « عيش » مضاف إليه « لذيد » صفة لعيش « بدائم » الباء زائدة ، دائم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول

ويروى * ألا ليت ذا العيش اللذيد بدائم * وستأتي للشرح هذه الرواية أيضا ، وإعرابها : « ألا » أداة استفتاح « ليت » حرف تمنّ ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « اللذيد » صفة للعيش « بدائم » الباء زائدة ، ودائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد

الشاهر فيه : قوله « هل أخو عيش لذيد بدائم » حيث زاد الباء في خبر المبتدأ لكونه مسبوقا بحرف الاستفهام ، وقد عرفت أن الاستفهام أخو النفي ، فكأنه قال : ما أخو عيش لذيد بدائم .

قال ابن برى : « أدخل الباء في خبر المبتدأ حملا على معنى النفي ، كأنه قال : ما أخو عيش لذيد بدائم » اه ، وظاهره أنه أراد أن الاستفهام في البيت إنكارى بمعنى النفي ، وليس استفهاما حقيقيا ، وقد شبه الاستفهام بالنفي

ومن روى « ألا ليت . . إلخ » فالشاهد فيه عنده زيادة الباء في خبر « ليت » ؛ وزيادة الباء في خبر « ليت » نادرة ، لاتقع إلا في ضرورة الشعر ، ومثلها زيادة الباء في اسم « ليت »

وندر في غير ذلك ؛ كخبر إن ولكن وليت ، في قوله :
 ٢٢٠ - فَإِنْ نَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَخَذَتْ بِالْمُجَرَّبِ

حكاه أبو زيد وأبو علي واستشهدا عليه بقول الخطيئة :
 نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِكْمٍ
 وقال أبو علي : « وجه زيادة الباء في اسم ليت شبه ليت لنصبها ورفعها بالفعل ، وقد علمنا
 أن الفعل يصل تارة بنفسه إلى مفعوله ، وأخرى بالباء ، قال الله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى)
 وقال : (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ) ومثله في أنه لما أشبه الفعل عدى تعديته : تارة
 بنفسه ، وأخرى بحرف الجر ، قولهم : يازيد ، ويازيد » اه كلامه

وقال مرة أخرى : «أما ما أنشده أبو زيد من قول الخطيئة : ندمت على لسان . . . البيت
 فيحتمل أمرين : أحدهما أن تكون الباء زائدة ، وتكون أن مع معموليها في موضع نصب ؛
 ويكون ماجرى في صلة أن قد سد مسد خبر ليت ، كما أنها في : ظننت أن زيدا منطلق كذلك ،
 ويحتمل أن الهاء مرادة ودخلت الباء على الابتداء ، كما دخلت في : بحسبك أن تفعل ذلك ، ولا يمتنع
 هذا من حيث امتنع الابتداء ، بأن لمكان الباء ، ألا ترى أن أن قد وقعت بعد لولا في نحو : لولا
 أنك منطلق ، ولم يجر ذلك الامتناع مجرى : أنك منطلق بلغني ؛ لأن المعنى الذي له لم يبتدأ
 بالفتوحة معدوم مع لولا » اه كلامه بحروفه

٢٢٠ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة له مطلعها :

خَلِيلِي مُرَّاءِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ
 فَإِنَّكُمْ إِن تَنْظُرَانِي سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبٍ
 وقبل بيت الشاهد قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَدِثْتُ وَصَلِيَا وَكَيْفَ تُرَاعَى وَصَلَةَ الْمُتَغَيِّبِ
 أَقَامَتْ عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ أُمِيمَةٍ ؟ أَمْ صَارَتْ اقْوَالِ الْمُخْبِيبِ
 فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا سَوَالِكُ نَقَبَا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ

اللفظ : « أم جندب » اسم امرأة طائية كان امرؤ القيس قد تزوجها « لنقض حاجات » روى
 في مكانه « لنقض لبانات » فمن أثبت الياء أراد باللام معنى التعليل فهي لام كي ، ومن حذف الياء أراد
 لام الأمر ، واللبانات : جمع لبانة - بضم اللام فيهما - وهي الحاجة « تنظراني » قال الوزير أبو بكر :
 يقال : نظره ينظره ، بمعنى انتظره « تنفعني » قال أبو بكر : « ويروى ينفعني ، بالياء ؛ فالياء للانتظار ،
 والتاء للساعة » اه « ليت شعري » مأخوذ من قولك : شعرت بالشيء شعرا وشعورا « حادث وصلها »

الحادث والحديث : الجديد من الأشياء « تراعى » تحافظ « المتغيب » الذى تغيب عنها « أقامت » هو على حذف همزة الاستفهام ، أى : أقامت .. إلخ « الخب » بزنة اسم الفاعل من التخيب ، وهو الإفساد ، يقول : أقامت لى على ماعهدت من ودّها أم صارت إلى قول المفسدين من الوشاة « تنأ » تبعد « حقبة » بكسر فسكون - هى المدة من الدهر غير مؤقتة ، وقوله « لا تلاقها » بدل من قوله « تنأ عنها » والفعل يبدل من الفعل إذا اشتمل عليهما معنى واحد ، نحو قوله تعالى :

(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ومثله قول الشاعر :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

وجواب الشرط قوله « فأئك - إلخ » واستعرفه فى الإعراب « طعائن » جمع طعينة ، وهى المرأة على الهودج ، وقال الخليل : الطعينة : الجمل ، سميت المرأة به لأنها راكبتها « سواك » جمع سالكة « تقبا » هو الطريق فى الجبل « حزمى » تننية حزم ، وهو المكان الغليظ ، وهو أرفع من الحزن « شععب » بعينين مهملتين ، أو غينين معجمتين ، بزنة سفرجل - اسم ماء أو اسم موضع ، وهو بأرض بنى تميم

الإعراب : « إن » شرطية « تنأ » مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، والفاعل ضمير واجب الاستتار « عنها » جار ومجرور متعلق بنأ « حقبة » ظرف زمان ناصبه قوله « تنأ » أيضا « لا » نافية « تلاقها » بدل من « تنأ » مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وها : مفعول « فأئك » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « المحرب » الآتى « أحدثت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أم جندب ، وجعله العيني عائدا إلى الحقبة ، وجملة الفعل مع فاعله لاجل لها صلة « ما » المجرورة بمن « بالمحرب » الباء زائدة ، والمحرب خبر إن ، مرفوع بضممة مقدرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة « إن » واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « فأئك ... بالمحرب » حيث زاد الباء فى خبر « إن » - وهو قوله

« بالمحرب » ومثله قول عدى بن زيد العبادى :

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَا لَكَ قَوْلَ مَنْ قَدْ خَافَ ظَنًّا فَاعْتَذَرَ
إِنِّي - وَاللَّهِ - فَأَقْبَلَ حَلْفِي بِأَبِيلٍ كُلَّمَا صَلَّى جَاؤُ

الشاهد فيه قوله « إننى بأبيل » حيث زاد الباء فى خبر « إن » أيضا ، والأبيل : راهب النصارى هذا توجيه بعض العلماء للبيتين ، ومن العلماء من أنكروا زيادة الباء فى خبر « إن » ، وزعم

وقوله :

٢٢١- وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

أنها ليست زائدة في هذين اليتين ، وذهب إلى أن « المحرب » في بيت امرئ القيس بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من جرب الأمور - بتضعيف العين - وعلى هذا فالباء أصلية ، ومعناها الإلصاق ، وهي متعلقة بمحذوف خبر « إن » ؛ والمعنى عليه : فإنك كائن بمكان التجربة ومنهم من جعل « المحرب » بكسر الراء على أنه اسم فاعل ، والباء أصلية ، ومعناها التشبيه ، وهي أيضا متعلقة بمحذوف خبر « إن » ؛ وأولوا بيت عدى بهذا التأويل الأخير وقد زعم بعضهم أن رواية بيت عدى هكذا :

إِنِّي وَاللَّهِ فَأَقْبَلَ خَلْفِي لِأَبِيْلُ كُلَّمَا صَلَّى جَارٌ

بلام الابتداء ، لا بالباء ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية

قال الوزير أبو بكر رحمه الله : « قال أبو علي الجرجاني : يكون تقديره : بموضع التجريب ، كما قال الله عز وجل : (فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَقَارَءٍ مِنَ الْعَذَابِ) أى : بحيث يفوزون ، فكذلك المحرب ، أى : بحيث التجريب . فإن قرئ بكسر الراء فمعناه عنده كالمحرب ، تكون الباء بمعنى الكاف ، كما قال عدى بن زيد * إني والله ... البيت * يقال : معناه كأبيل » انتهى كلامه بحروفه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٢١ - أنشد هذا البيت أبو علي وأبو الفتح ، ولم يعزوا إلى قائل معين

اللفظ : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء مكسورة - سهل ، خفيف ، وأصله « هيون » على زنة فيعل فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، والدليل على أنه من الواو قولهم : هان الأمر هيون هونا ، وباقي الألفاظ ظاهر المعنى الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » إما أن تكون حرفا دالا على التمني فلا جواب لها ، وإما أن تكون شرطية فجوابها محذوف يدل عليه الكلام ، والأول أولى وأحسن « بهين » الباء زائدة ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » مضارع مبنى للمجهول « المعروف » نائب فاعل « في الناس » جار ومجرور متعلق بـ ينكر « والأجر » معطوف على المعروف

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء في خبر لكن ، وإنما زادوها في خبر « لكن » وخبر « إن » و « ليت » تشبيها لهذه الأخبار بالفاعل ، كما زادوها في اسم « ليت » تشبيها له بالمفعول ، كما تقدم عن أبي علي في شرح الشاهد (رقم ٢١٩) ، من قبل أنها تزداد في الفاعل والمفعول زيادة مضطردة في غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن قبل أن هذه الحروف أشبهت

وقوله :

* أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بَدَأَ *^(١)

على إحدى الروایتين ؛ وإنما دخلت في خبر «أَنَّ» في قوله تعالى : «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ» لأنه في معنى أوليس الله بقادر ﴿تنبيهات﴾ الأول : لا فرق في دخول الباء في خبر «ما» بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب ، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزخشرى ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك

الثاني : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ — لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُوَاهُ

الفعل من وجهين : أحدهما دلالتها على معناه ، والثاني : اقتضاؤها مرفوعاً ومنصوباً وإن كانا على غير الترتيب

هذا ، ومع تعليل العلماء لزيادتها في خبر هذه الحروف بهذا التعليل فإنهم أجمعوا على أن زيادتها معهم ضرورة لا يقاس عليها

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به ، فارجع إليه في (ص ٤١٢ من هذا الجزء)

٢٢٢ — هذا البيت أول أبيات المتنخل الهدلى يرثي بها أباه ، وبعده :

وَلَا بِاللَّهِ لَهُ نَارِعُ يُغَارِي أَخَاهُ إِذَا مَا نَهَا
وَلَكِنَّهُ هَيْنَ لَيْنٍ كَعَالِيَةِ الرُّمَحِ عَرَدُ نَسَاهُ
إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كِفَاهُ

وقد روى أبو تمام هذا البيت مع بيتين آخرين ونسبها لدى الإصبع العدواني هكذا :

وَمَا إِنَّ أُسَيْدُ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُوَاهُ
وَلَكِنَّهُ هَيْنَ لَيْنٍ البيتين

اللفظ : «أبو مالك» هي كنية أبي الشاعر، واسمه عويمر، واسم الشاعر : مالك بن عويمر،

هذا هو الصواب ، وزعم ابن قتيبة أن الشاعر يرثي بهذه الأبيات أخاه وأن « أبامالك » كنية أخيه ، وأن اسم أخيه عويمر « وان » اسم فاعل من ونى في الأمر - من باني تعب ووعد - ومعناه ضعف وفتر ، وروى في مكانه « واه » بالهاء ، وهو اسم فاعل من وهى - من باب وعد - إذا ضعف وسقط « قواه » بضم القاف - جمع قوة ، وهى خلاف الضعف ، يريد أن أباه كان جلدًا شهما لا يكل أمره إلى غيره « ألدت » هو الشديد الخصومة ، مأخوذ من اللد - بفتح اللام والدال جميعا - وهو شدة الخصومة ، وقوله « له نازع » معناه أنه ينزع إلى أبيه في المجد والسؤدد ، من قولهم : نزعه عرق ، والعرق نزاع « يغارى » يلاحى ، وروى في مكانه « يعادى » من المعادة ، يريد أنه إذا نهأ أخوه عن فعل المكارم لآخاه وعاداه « كعالية الرمح » هى مادخل فى السنان إلى ثلثه ، والمعنى أنه إذا دعى أجاب « عرد » بفتح فسكون - أى شديد « نساء » بفتح النون والسين مقصورا - هو عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب ، والضمير يعود إلى أبى مالك « سدته » قال جماعة : هو من المساودة ، وهى المسارة ، وقال قوم : هو من السيادة ، ومعناه أنك إذا كنت سيدا عليه أطاعك ولم يحسدك ، ومنهم من يروى في مكانه « إذا سسته » من السياسة « وكلت إليه كفاه » يعنى أنك مهما تركت له من العمل اضطلع به

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، وفائدتها تأكيد مضمون الجملة ، عمر : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمي ، أونحوه « ما » نافية « إن » زائدة مبطلة لعمل ما « أبو » مبتدأ « مالك » مضاف إليه « بوان » الباء زائدة ، وان : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاجل لها جواب القسم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بضعيف » الباء زائدة ، ضعيف : معطوف على وان « قواه » فاعل بضعيف ؛ لأنه صفة مشبهة بمعنى اسم الفاعل

الشاعر فيه : قوله « ما إن أبومالك بوان » حيث زاد الباء فى خبر « ما » التى بطل عملها بسبب اقترانها بـ « إن » الزائدة ، وهذا البيت حجة على أبى على الفارسي والزمخشري ؛ فإنهما زعما أن الباء الزائدة لا تدخل على خبر « ما » إلا أن تكون حجازية رافعة للاسم ناصبة للخبر ، ورد العلماء مقالاتهما ، محتجين بوجود (الأول) أن الباء تزداد فى خبر « ما » المكفوفة بـ « إن » إجماعا وهذا يدل على أنه لا اختصاص لزيادة الباء بالحجازية ، ودليل هذا هو بيت الشاهد (الوجه الثانى) أن العلماء أثبتوا - ومنهم سيبويه شيخ النحاة - قدروا من أشعار تميم العدد الكثير من الأبيات التى فيها زيادة الباء فى خبر « ما » ، ومن هذه الأبيات قول الفرزدق وهو تميمي يمدح معن بن أوس :

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إِنْ » نحو قولهم : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » أى : لا خير خير (في التَّكْرَارِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا) النافية ؛ بشرط بقاء النفي والترتيب على مامر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِنَارِكَ حَقَّهُ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنَى وَلَا مُتَيَسِّرٍ

(وأنشده سيبويه - ج ١ ص ٣١) (الوجه الثالث) أن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً لالكونه منصوباً ؛ بدليل دخولها في نحو « لم أكن بقائم » وامتناع دخولها في نحو « كنت قائماً » هذا ، وأعلم أن بيت الشاهد حجة أيضاً على الكوفيين الذين منعوا زيادة الباء في خبر « ما » إذا بطل عملها

٢٢٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللفظ : « تعزَّ » تصبر ، وتسلَّ « وزر » بفتحين - أصله الجبل ، ثم استعمل في الملجأ

« واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الحفظ والرعاية

المعنى : اصبر على ما أصابك وتسلَّ عنه فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ، وليس للإنسان

ملجأ يقية ويحفظه مما قضاه الله

الإعراب : « تعزَّ » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فلا »

نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسم لا « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى

« باقيا » خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية تعمل عمل ليس أيضا « وزر » اسم لا « مما »

جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول

المجرور بمن ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا

الشاهد فيه : قوله « فلا شيء باقيا .. ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل

ليس ، فرفع بها الاسم - وهو قوله « شيء » فى الأول ، وقوله « وزر » فى الثانى - ونصب بها

الخبر - وهو قوله « باقيا » فى الأول ، وقوله « واقيا » فى الثانى - كما يتضح ذلك من الإعراب .

وقال العلامة الصبان : « وقيل : لاشاهد فى الشطر الأول ؛ لاحتمال أن قوله « باقيا » حال من

الضمير المستتر فى الجار والمجرور الذى هو قوله « على الأرض » ، ويكون الجار والمجرور هو الخبر ،

فيكون محتملا للرفع على إهمال « لا » وللنصب على إعمالها ، وفيه أنالوسا من أن قوله « على الأرض » خبر

لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الأول ، وإلا كان تلفيقا بين لغتين ، فيكون

الاستشهاد بالشطرين ، غاية الأمر أنه فى الأول بقرينة الثانى « اه بايضاح سير

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِيِّ أنها عملت في معرفة ، وأنشد للنابغة الجعديّ :

٢٢٤ — وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا

وههنا أمور : (الأوّل) صرح الشارح رحمه الله بأن إعمال « لا » عمل ليس لغة أهل الحجاز دون تميم ، وانظر إلى قول أبي حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال « لا » عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة ، إلا صاحب المقرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ، وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند بنى تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » اهـ بحروفه ، (الأمر الثاني) في إعمال « لا » ثلاثة أقوال : (أولها) ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً لجماعة أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، (ثانيها) ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش أنها لا تعمل أصلاً ، وما بعدها مبتدأ وخبر مرفوعان ، (ثالثها) ما ذهب إليه الزجاج أنها تعمل الرفع في الاسم ولا عمل لها في الخبر ، إذ لا يكون الخبر معها مذكورا ألبتة ، والبيت الذي معنا حجة على أبي الحسن والزجاج جميعاً ؛ فقد ذكر الخبر كرايت ؛ فكان ذكره ردّاً لمزعم الزجاج ، ونصب ؛ فكان نصبه ردّاً لمزعم الأخفش ، (الأمر الثالث) من ذهب إلى أن « لا » رافعة ناصبة اختلفوا في هل إعمالها أكثر أو إعمال «إن» النافية ؛ فزعم ابن مالك أن إعمال «لا» أكثر من إعمال «إن» وقال أبو حيان : « الصواب عكسه ؛ لأن إن قد عملت نثراً ونظماً ولا إعمالها قليل جداً ، بل لم يرد منه صريحاً إلا بيت الشاهد الذي معنا ، والبيت والبيتان لاتبنى عليهما القواعد » اهـ

٢٢٤ — البيت للنابغة الجعدي ، وقبله :

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ البيت ، وبعده :

أُتِيحَتْ لَهُ وَالْغَمُّ يَحْتَضِرُ الْفَتَى وَمِنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ مَا لَيْسَ لَاقِيَا

اللفظ : « فعل ذى ود » أراد أنها تفعل فعل ذى ود ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والقول بأن انتصابه على نزع الخافض تخريج على الوجه الضعيف ، والودّ — بتثنية الواو — المحبة ، ومثله الوداد مثلثاً أيضاً «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتي» بتشديد القاف — تركتها باقية «سواد القلب» سويداؤه ، وهى حبته السوداء «باغياً» طالبا «متراخياً» متهاونا فيه ، تاركاً له «أتاحت» هيئت ، وقدرت «والغم» يروى فى مكانه «والهم» ومعناها واحد «يحتضر الفتى» أراد أنها عرضت له والهموم نازلة به

الإعراب : « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « سواد » مفعول به « القلب » مضاف إليه « لا » نافية « أنا » ضمير منفصل اسم لا

وترد رأى الناظم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : « يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمّر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى حكمك لك مسمطاً ، أى : مثبتاً ، فجعل مُسَمَّطًا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى « هذا لفظه .

الثانى : اقتضى كلامه مساواة « لا » لليس في كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومن وافقه ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب

« باغيا » خبرها ، وستعرف مافيه ، وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله ، وقوله « سواها » مفعوله ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « عن حبه » جار ومجرور يتعلق بقوله « متراخيا » الآتى ، والضمير مضاف إليه « متراخيا » معطوف على خبر « لا » الذى هو قوله « باغيا »

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغيا » فإن أبا السعادات الشريف ابن السجري قد ذهب إلى أن « أنا » اسم لا ، ولم يلتزم في اسم « لا » التنكير كما التزمه الجمهور ، وأما ابن مالك رحمه الله فقد اضطربت كلمته في هذه المسألة ؛ فذهب مرة إلى أنه يجوز القياس على هذا البيت فيؤتى باسم « لا » معرفة ، نسب ذلك له ابن عقيل كالشارح ، وقد راجعت الكافية وشرحها والتسهيل فوجدت كلامه هناك كلامه هنا ، وعبارته في شرح الكافية هي عين عبارة الشارح الأشموني ، نعم وجدت أبا حيان قد اختار ذلك ، قال في شرحه على التسهيل : « قوله ورفعها معرفة نادر ؛ قال المصنف في الشرح : وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي : * وحلت سواد القلب . . . » البيت اه ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

والقياس على هذا سائع عندى (المتكلم أبو حيان) وقد أجاز ابن جني إعمال لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب النمام اه كلامه بحروفه

ومنه يتبين لك أن ابن مالك لم يذهب إلى جواز القياس على بيت النابغة ، وإنما ذهب إليه أبو حيان تبعاً لابن جني ، وقد تأول ابن مالك بيت النابغة بتأويلين ذكرهما الشارح نقلاً عن عبارة شرح الكافية فلا داعي للكلام عليهما

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفا ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ — مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

٢٢٥ — البيت من شعر الحماسة ، وهو من كلمة اسعد بن مالك يعرض فيها بالحارث بن عباد فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهي الحرب الضروس التي سميت بحرب البسوس ، وأول هذه الكلمة قوله :

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأَحُوا

وقبل بيت الشاهد قوله :

بِئْسَ اخْلَافُ بَعْدَنَا أَوْلَادُ يَشْكُرُ وَالْقَاحُ

مَنْ صَدَّ البيت ، وبعده :

لَمَوْتُ غَايَتُنَا فَلَا قَصْرُ وَلَا عَنْهُ جَمَاحُ

وَكَاثِمًا وَرَدُّ الْمَنِيَّةِ عِنْدَنَا مَا وَرَاحُ

اللفظة : « وضعت أراهط » أي : حطتهم وأسقطتهم فلم يكن لهم ذكر في هذه الحرب ، وهو على تقدير مضاف ، والأصل : وضعت ذكر أراهط ، والأراهط : جمع أرهط الذي هو جمع رهط ، وزعم أكثر النحويين أن أراهط جمع رهط على خلاف القياس ، قال أبو البقاء بن يعيش في شرح المفصل : « وليس القياس في رهط أن يجمع على أراهط ؛ لأن هذا البناء من جموع الرباعي وما كان على عدته ، من نحو جعفر وجعفر وجدول وجدول ، ورهط ثلاثي فلا يجمع عليه ، فكأنهم حين قالوا : أراهط ؛ جمعوا أرهطاً في معنى رهط وإن لم يستعمل ، وليس أرهط يجمع رهط ؛ إذ لو كان كذلك لم يكن أراهط شاذاً ، ويدل على ذلك أن الشاعر قد جاء به لما احتاج إليه ، قال :

وَفَاضِحٌ مُفْتَضِحٌ فِي أَرْهَطِهِ مِنْ أَرْفَعِ الْوَادِي وَلَا مِنْ بُعْثِهِ

اه كلامه ، وقال ابن سيده : « والسابق إلى من أول وهلة أن أراهط جمع أرهط لضيقه عن أن يكون جمع رهط ، ولكن سيبويه جعله جمع رهط ، وقال : وهي إحدى الحروف التي جاء بناء جمعها على غير ما يكون في مثله ولم تكسر هي على بنائها في الواحد ، والذي حمل سيبويه على ذلك علمه بعزة جمع الجمع وندرته ؛ لأن المجموع إنما هي للأحاد ، وأما جمع الجمع ففرع داخل على فرع » اه

وأقول : إنه بعد ثبوت أن أرهطاً قد ورد عن العرب في مثل البيت الذي ذكره ابن يعيش ، وفي نحو قول رؤبة :

* هُوَ الدَّلِيلُ نَفَرًا فِي أَرْهَطِهِ *

فلا محل لتناسي أرهط وادعاء أن أراهط جمع رهط على غير قياس
وقول سعد « فاستراحوا » معناه أنهم لم يكابدوها ولم يسطلوا نارها ، وهذا هو التعريض
بالحارث « اللقاح » بفتح اللام - أراد بهم بني خنيقة ، وكانوا يلقبون بهذا لأنهم لم يدينوا بالطاعة
لملك ، ويقال : حى لقاح - إذا لم يكن في طاعة ملك ، يقول : إذا ذهبنا وبقيت يشكر وخنيقة
فإنهم ينس القوم يخلفوننا « ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به ، وإنما هو سعد
ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعناه أنا المشهور في النجدة الذي طرق اسمه سمعك
« قصر » حبس « حجاج » بكسر الجيم - هرب وانفلات ، وهو مصدر جمع « ورد النية » دخول
حومة الحرب للوت ، واقتحام هولها

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ « صد » فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على
الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى اسم الشرط « عن نيرانها » جار ومجرور متعلق
بصد ، والضمير مضاف إليه « فأنا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ
« ابن » بالرفع : خبر المبتدأ « قيس » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « براح »
اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لى ، وجملة لا واسمها
وخبرها في محل رفع خبر ثان لأننا ، وجملة المبتدأ وخبريه في محل جزم جواب الشرط ، أو تكون
جملة لا في محل جزم بيان أو توكيد لجملة المبتدأ والخبر ، أو في محل نصب حال كما وقع الحال مفردا
بعد مثل هذه العبارة في قول ابن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

ويجوز نصب « ابن قيس » على الاختصاص ، ويتعين حينئذ أن تكون جملة لا مع اسمها وخبرها
في محل رفع خبر المبتدأ ، وهذا الوجه أعرب وأفصح وأدل على الفخر ، ومثله قول الحماسي :

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

الشاهر فيه : قوله « لأبراح » حيث أعمل « لا » عمل ليس فرفع بها الاسم - وهو قوله
« براح » وحذف خبرها ، وقد قدرناه في الإعراب ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨)

وص (٣٥٤) وقد أنشده في الموضعين شاهدا على إجراء « لا » مجرى ليس في بعض اللغات
قال الأعلام : « استشهد به على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات ، كما أجريت ما مجراها
في لغة أهل الحجاز ، فتقديره : لأبراح لى ، على معنى ليس لى براح ، والوجه في لا إذا وليتها
النكرة ولم تسكر رآن تنصبها بلا تنوين وتبنى معها ، وأما رفعها للنكرة مفردة ونصب الخبر فيجرى
مجرى الضرورة في القلة ، وهى في ذلك مشبهة بليس ؛ لأن معناها كمعناها ، ودخولها على المبتدأ
كدخولها » اهـ

أى : لا بَرَّاحٌ لى ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم
(وَقَدْ تَلَّى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا) المذكور ؛ أما « لَاتَ » فأثبت سيبويه والجمهور عملها ،
ونقل منعه عن الأخفش

وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه

وقال ابن خلف : « ويجوز رفع براح بالابتداء ، على أن الأحسن في مثل هذا الحال تكرير لا
كقوله تعالى : (لَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) » اهـ

وقال البرد : « لا أرى بأساً أن تقول : لارجل في الدار ، في غير ضرورة ، وكذا : لازيد
في الدار ، في جواب : هل زيد في الدار ؟ وقال * فأنابن قيس لابرّاح * » اهـ
فالبرد موافق لسبويه في جعل « براح » اسم لا ، وليس شرطاً عنده أن يكون اسمها
نكرة ؛ بدليل إجازته : لازيد في الدار ، إلا أن يكون أجازته على الابتداء وهو بعيد
فإن قلت : فلماذا جعلتم « براح » اسم لا مع أن الخبر محذوف ، والتزمت تقدير هذا المحذوف
منصوباً ، وهلا جعلتموها ملغاة والمذكور بعدها مبتدأ والمحذوف مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ ؟

قلت : قد أجاب عنه ابن هشام في شرح الشواهد بقوله : « وقيل : لاشاهد فيه لجواز كون
براح مبتدأ ، وردّ بأن لا التي تدخل على الجمل الاسمية (يريد الملغاة التي يكون بعدها مبتدأ
وخبّر) يجب إما إعمالها أو تكرارها ، فلما لم تتكرر علم أنها عاملة ، وقال المنازع : إن هذا
شعر ، والشعر يجوز أن ترذ فيه « لا » غير عاملة ولا مكررة ، وأجيب بأن عدم تكرار الهملة
ضرورة شعرية ، وإعمال غير المكررة ليس ضرورة ، بل هولغة لبعض العرب ، فادعاء إعمالها
يلزم عليه التخرج على الضعيف ، وقد علمت أكثر من مرة أن الحمل على الضعيف لا يجوز مادام
للكلام محل صحيح » انتهى كلامه بإيضاح

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَاللّٰهُ لَوْ لَا أَنْ تَحْشُ الطَّبِيخُ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

(يعنى بالطبخ اللائكة الموكلين بالعذاب ، جمع طابخ كركع في جمع راكع ، وتحش : مضارع
« حش النار » إذا جمع لها ما تفرّق من الحطب ، وقيل : أوقدها ، ومنه يقال : حشّ الحرب
يحشها ؛ إذا أسعرها وهيجهها ، وقال الأزهرى : يقال : حششت النار بالحطب ، وهو على غرار
المستعمل في البيت)

فإن قوله « مستصرخ » اسم لا ، وخبّرها محذوف ، والتقدير : لاستصرخ لى ، والجملة
كلها في محل جرّ بإضافة حين إليها ، و « لا » عاملة عمل ليس بدليل رفع القافية ، ولانكون مهملة
لعدم تكرارها ، وهذا واضح إن شاء الله

جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيويه والمبرد ، والصحيح الأعمال ، فقد سمع نثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » ، وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير « إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » على أن « إِنْ » نافية رفعت « الَّذِينَ » ونصبت « عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتاً ؛ والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الانصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ — إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين

٢٢٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد إلى قائل معين ، مع كثرة وروده في كتب النحو ، وقد روى عجزه هكذا :

* إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمُنَاحِيسِ *

اللفظ : « مستولياً » اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية عليهم ، وملك زمامهم « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عندهم من خبلته الجن « المناحيس » جمع منحوس ، وهو من نزل به النحس ، وحالقه سوء الطالع ، ويروى في مكانه « الملاعين » الإعراب : « إِنْ » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها مبنى على الفتح في محل رفع « مستولياً » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة « على أحد » جار ومجرور متعلق بمستول « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور في محل نصب على الاستثناء من الجار والمجرور السابق ، أو على أنه بدل من الجار والمجرور السابق « المجانين » مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا » حيث أعمل « إِنْ » النافية عمل « ليس » ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر

وجواز إعمال « إِنْ » عمل « ليس » هو مذهب الكسائي والمبرد ، ولهما في ذلك دليلان : (الأول) النص ، ومنه هذا البيت والبيت الذي يأتي بعده ، ومنه قوله تعالى : (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف « إِنْ » ونصب « عباداً أمثالكم » (الدليل الثاني) أنه لا فرق بين « إِنْ » و « ما » ، ألا ترى أنهما لنفي الحال ، وأنهما يدخلان على الجمل الاسمية ؛ فحيث أجزنا إعمال « ما » حين أشبهت « ليس » في هذين الوجهين لزم إعمال « إِنْ » لوجود الشبهين جميعاً

... ..
 وذهب سيديويه وجماعة منهم الفراء إلى أنه لا يجوز إعمال « إن » عمل ليس ، وردّوا دليلي الكسائي والمبرد (أولاً) بادّعاء أن اليتين شاذان ، وأن الآية تحتل غير مذهبوا إليه ، وسيأتي لك محتمل للآية غير هذا الذي ذهبوا إليه في كلام أبي حيان (وثانيا) بأن « ما » عملت عمل ليس على خلاف القياس كما تبين سابقا ، وإذا كان إعمالها على خلاف القياس لم يجوز أن تجعل هي أصلا يقاس عليه

قال ابن السجري : « إذا كانت إن نافية فسيديويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، وإنما حكم بالرفع لأنها حرف جحد يحدث معنى في الاسم والفعل كألف الاستفهام ، وكألم تعمل ما التيمية وهو وفاق القياس ، ولما خالف بعض العرب القياس فأعملوا ما لم يكن لنا أن تتعدى القياس في غير ما ، وغير سيديويه أعمل إن على تشبيهها بليس ، كما استحسّن ذلك مع ما ، واحتج بأنه لا فرق بين إن وما ؛ إذ هما لنفي الحال ، وتقع بعدها جملة الابتداء » اهـ

وقال ابن هشام : « أجاز الكسائي والمبرد إعمال إن عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمْنَاكُمْ) وسمع من أهل العالية : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ، وإن ذلك نافعك ولا ضارك » اهـ كلامه

وتخرج قراءة سعيد بن جبير على جعل إن نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ؛ هو تخرج ابن جني ، وناقشه أبو حيان في هذا التخرج بأن قراءة الجماعة على أن إن مؤكدة ، والذين اسمها ، وعباد بالرفع خبرها ، والكلام عليها إثبات وتأكيد ، وما ذهب إليه ابن جني يجعل الكلام نفيا ، فيكون حاصل المعنى على قراءة الجماعة تأكيد ثبوت العبودية لهؤلاء الأصنام ، وحاصل المعنى على قراءة سعيد بن جبير العبودية عنهم ، فالمعنيان متناقضان ؛ فيبطل تخرج ابن جني ، وزعم أبو حيان أن الأولى في تخرج قراءة سعيد أن تجعل إن مخففة من الثقيلة ، والذين اسمها ، وعبادا بالنصب خبرها جيء به على لغة من ينصب الجزءين بإن ، على حد قول الشاعر :

إِذَا جَنَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

والردّ على أبي حيان من عدة وجوه : (الأول) أن نصب الجزءين بإن غير ثابت عند الأكثرين ، وما ورد بمظاهره ذلك فهو قول (والثاني) أنا إن سلمنا أنها تنصب الجزئين فلا نسلم ثبوت هذا لها مشددة ومخففة ، بل هو ثابت لها حال التشديد (والثالث) أن ما توهمه من التناقض مدفوع ؛ لأن من قرأ بالتشديد أراد ثبوت مماثلة الأصنام للكفار في كونهم مخلوقين ، ومن قرأ بالتخفيف أراد نفي مماثلتها إياهم في النطق والعقل والحياة ، فلم يلتق النفي والإثبات على شيء واحد حتى يدعى التناقض ، بل قراءة سعيد أبعد في التهمك بهم والزراية عليهم ، وهي مؤيدة بما بعدها من قوله تعالى : (أَلْهَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا - الآيات) ولك في هذا الكفاية والغناء

وقوله :

٢٢٧ — إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانَتْضَاءَ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين

(وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى) أَسْم (حِينَ) أَى : زَمَان (عَمَلٌ) بَلْ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي أَسْمَاءِ الْأَحْيَانِ

نَحْوَ حِينَ ، وَسَاعَةً ، وَأَوَانٍ ، قَالَ تَعَالَى : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٢٢٨ — * نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٌ *

٢٢٧ — ولم أجد من نسب هذا البيت أيضا

المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولكنه يموت الموت الحقيقي إذا بنى عليه باغ فلم يجد

من ينصره ويدفع عنه بغيه

الإعراب : « إِنْ » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بميت « حياته » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى انقضاء « لكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، أن : مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والتقدير : بالبنى ، والجار والمجرور يتعلق بمخذوف يدل عليه سابق الكلام ، وأصله : ولكن يموت بالبنى « عليه » جار ومجرور نائب فاعل يبغى « فيخذل » الفاء عاطفة ، يخذل : معطوف على يبغى ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والألف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا » — حيث أعمل « إِنْ » عمل « ليس » فرفع بها الاسم —

وهو قوله « المرء » — ونصب بها الخبر — وهو قوله « ميتا » — على ما تبين من إعراب البيت ؛ وهذا

حجة على سيبويه الذى منع إعمال « إِنْ » كما بيناه فى شرح الشاهد السابق

واعلم أن فى هذا البيت وفى البيت السابق دليلا على أنه لا يشترط فى إعمال « إِنْ » أن يكون

معمولاها نكرتين كما اشترط فى إعمال « لا » ؛ أفلمست ترى أن اسمها فى البيت السابق ضمير وفى

هذا البيت محلى بآل ، وفى هذا البيت والبيت السابق دليل على أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يبطل

العمل ، ألمست ترى أنه أتى بآل فى البيت السابق ، وآتى بـ لكن فى هذا البيت ، وهى حرف يعطى

مابعدا نقيض حكم ما قبلها ؛ لأنها لإثبات ما يتوهم نفيه أو نفي ما يتوهم ثبوته ، وأنت تدرى أن

ما قبلها نفي ؛ فما بعدها إثبات البتة ، قاله ابن هشام

٢٢٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَالْبُعَىٰ مُرْتَعٌ مُّبْتَغِيهِ وَخِيمٌ *

هكذا ذكره ابن عقيل وجماعة ، ونسبه لرجل من طيء ولم يعينه ، وقال العيني : « قائله محمد بن

عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك الكناني » اه وقد ذكر ابن

وقال الآخر :

٢٢٩ — طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

السكيت في كتاب الأضداد بيتا فيه كلمة الشاهد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَائِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةً مَنْدَمٌ

ولم ينسبه إلى قائل معين

اللفظة : « البغاة » : جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ، والباغي : الذي يتجاوز قدره ويعدوه « مندم » هو مصدر ميمي بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع في المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعبا ، وأصل الرتع - بفتح فسكون - أن تأكل الماشية ماشاء ، ثم استعير للإنسان ، ومنه قوله تعالى : (نَرْتَعُ وَنَلْعَبُ) وقوله « وخيم » هو صفة مشبهة من وخم المكان - بضم الحاء - إذا لم ينجع كلؤه أو لم يوافقك مناخه ، وقوله في البيت الآخر « خلائقا مشمولة » فسرہ ابن الأعرابي بقوله : « أى مشؤومة وأخلاق سوء » اه ، ويقال أيضا : رجل مشمول الخلاق ، إذا كان كريما ، ولا يبعد أن يكون مافی هذا البيت منه ومثل هذا البيت في المعنى قول تأبط شرا :

لَتَقْرَعَنَّ عَلَى السَّنِّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي

الأعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال ؛ لات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها « مندم » مضاف إليه « والبعي » مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان « مبتغية » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « وخيم » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاهر فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » في لفظ دال على الزمان - وهو قوله « ساعة » - وليس لفظ « حين » ، وللعلماء رأيان في معمول « لات » هل يجب أن يكون لفظ « حين » أو يجوز هذا كما يجوز أن يكون أى لفظ دال على الزمان ؛ فذهب الفارسي وجماعة ، ونسبه المحقق الرضى للفراء ؛ إلى الثاني ، وهو الذى فسر الشارح الأشمتوني كلام النظم به ، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إعمال « لات » إلا في لفظ « حين » بخصوصه ، دون ما يرادفه ، وهو المفهوم من كلام سيبويه ، ونسبه ابن هشام للفراء ، وكلام الناظم يحتتمل هذا الرأى أيضا ، بل هو فيه ظاهر ، والبيت حجة عليهم ، وقد روى هذا البيت بجر « ساعة » على أن « لات » جارة ويجوز فيه رفع « ساعة » على أن « لات » عاملة عمل ليس ، وهذا اسمها ، وخبرها محذوف

٢٢٩ — البيت من كلمة لأبي زبيد الطائي ، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل

طائي فأضافه وسقاه خمرا ، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله ، وافتخر بذلك بنو شيبان ، ففي هذا يقول أبو زبيد :

وَفَخَّرْتُمُ بِضَرْبَةِ الْمَكَاءِ خَبَّرْتَنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرَّخْتُمْ
وَلَعَمْرِي لَعَارُهَا كَانَ أَذْنَى لَكُمْ مِنْ تُقَى وَحُسْنِ وِفَاءِ

و بعدها بسبعة أبيات بيت الشاهد ، و بعده :

وَلَعَمْرِي لَقَدْ لَقُوا أَهْلَ بَاسٍ يَصْدُقُونَ الطَّعَانَ عِنْدَ اللَّقَاءِ
وَلَقَدْ قَاتَلُوا قَمَاجِينَ الْقَوَى مُمْ عَنِ الْأُمَّاتِ وَالْأَبْنَاءِ

اللفظة : « المكاء » هو بضم الميم وتشديد الكاف ، وهو اسم الشيباني كما علمت « بقاء » هو الاسم من قولهم : أبقيت على فلان إبقاء ، إذا رحمته وتلطفت به ، والمشهور أن اسم المصدر من ذلك البقيا - بضم الباء - والقوى - بفتحها - وباقي المفردات ظاهر المعنى

الإعراب : « طلبوا » فعل وفاعل « صلحنا » مفعول به ، ومضاف إليه « ولات » الواو واو الحال ، لات : نافية ، واسمها محذوف « أوان » خبرها ، مبنى على السكون في محل نصب ، وحرّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وستعرف وجه ذلك وما يرد عليه « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجب : فعل ماض ، ونا : فاعله ، والجملة معطوفة على جملة طلبوا « أن » حرف مصدرى ونصب ، أو هي تفسيرية لتقدم معنى القول دون حروفه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمها محذوف « حين » خبرها « بقاء » مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه على الأوّل في تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ محذوف ، وهذا الجار يتعلق بأجاب ؛ ألا ترى أنك تقول : أجبته بكذا ، والتقدير : فأجبنا بعدم كون الحين حين بقاء ؛ ويجوز أن تكون أن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر

الشاهد فيه : قوله « ولات أوان » حيث أعمل « لات » في لفظ « أوان » وهو من معنى الحين وليس بلفظه ؛ فهو ردّ على سبويه ومن معه حيث اشترطوا لعمل « لات » أن يكون معمولاً لها من لفظ الحين

و ادعاء أن « لات » في هذا البيت عاملة عمل ليس هو ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي وأبو العباس البرّدد ، وعندهما أن هذه الكسرة التي في « أوان » ليست كسرة إعراب ، وإنما هي كسرة بناء ، وهذا التنوين ليس هو الذي يكون في آخر الاسم المتمكن ويعقب حركة إعرابه ، وإنما هو تنوين العوض الذي يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التي تضاف « إذ » إليها ، وأصل الكلام عندهما « ولات أوان طلبوا » بإضافة « أوان » إلى جملة « طلبوا » فحذفت هذه الجملة ثم بنيت « أوان » على السكون كما هو الأصل في المبنيات ، أو على الكسر تشبيهاً له بنزال ؛ ولأن قبل آخره ألف ساكنة والكسر أصل التخلص من التقاء الساكنين ، ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ، فإن قدرت بناء على الكسر كما ذكر الشارح فالأمر لا يزيد عما ذكرنا ،

أى : وليس الأوان أوان صلح ، فحذف المضاف إليه « أوان » منوى الثبوت ؛ وبنى كما فعل بقبل وبعد ، إلا أن أوانا لشبهه ينزال وزنا بنى على الكسر ونون اضطراراً ، وأما قوله :
 ٢٣٠ - لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرُ

وإن قدرت بناء على السكون لزمك أن تحركه بعد اجتلاب التنوين للتخلص من التقاء الساكنين ؛
 وذهب قوم منهم ابن هشام وتبعه الشارح إلى أن التنوين في « أوان » للضرورة وليس للتعويض ؛
 واختار جارا لله الزمخشري الأول

ومن هذا التقرير تفهم أن في كلام الشارح خلا ؛ لأنه جعل المضاف إليه المحذوف مفردا في قوله « أى : وليس الأوان أوان صلح » ووجه الخطأ أنه إنما يبنى المضاف عند حذف المضاف إليه المفرد إذا كان من الظروف النسبية كقبل وبعد وفوق وتحت ، و « أوان » ليس منها ، وهو في كل عبارته تابع لابن هشام في معنى اللبيب

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الكسرة التي على « أوان » كسرة إعراب ، وهذا التنوين تنوين التمكن ، ثم اختلفوا ؛ فذهب الفراء إلى أن « لات » هي التي أحدثت هذه الكسرة ، وأنها قد تكون حرف جر ، واستدل على ذلك بهذا البيت ، ويقول الآخر :

* وَلَاتَ سَاعَةٍ مَنَدَمَ *

وهو الشاهد السابق ، وروايته عنده بجر « ساعة » ، كما أخبرناك آتفا ، وبقراءة من قرأ :
 (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بجر « حين » ؛ وذهب غير الفراء إلى أن عامل الجر ليس هو « لات » وإنما هو « من » الاستغراقية حذف وبقى عملها كما في قول الشاعر :

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُّكَ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّتْ

فيمن رواه بجر « رجل » على أن الأصل : ألا من رجل . وحسبك هذا فقد أطلت عليك

٢٣٠ - هذا البيت أول قطعة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ونسبها بقوله : « وقال

التميمي في منصور بن زياد » اه ، وهو عبد الله بن أيوب ويكنى أبا محمد من أهل اليمامة ، شاعر مولد فصيح عربي متكلم ، مدح الفضل بن يحيى

اللفظة : « لهفي » اللفف - بفتح اللام ، وسكون الهاء أوفتحها - الأسى والحزن ، وقيل :

هو الأسى على شيء يفوتك بعد ما تشرف عليه وتقاربه ، وقال الجوهري : « لهف بالشيء يلهف - مثل علم يعلم - لهفا - بفتحين - أى : حزن وتحسر ، ورجل لهف - بفتح فكسر - ولهيف » اه « اللفظة » أى : لأجل لهفة ، واللفظة - بفتح اللام وسكون الهاء - الاستغاثة ونداء المضطر ، قال في اللسان : « واللهيف : المضطر ، واللهوف : المظاوم ينادى ويستغيث » اه ، وفي الحديث : « أَحِبِّ الْمَلُوفَ » ؛ وفي حديث آخر : « تُحِبُّ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلُوفَ » « مجير » هو الناصر

فارتفاع «مُجِيرُ» على الابتداء ، أو الفاعلية ، أى : لَاتَ يَحْصُلُ مجير ، أولات له مجير ، و « لَات » ماملة لعدم دخولها على الزمان

﴿ تنبيه ﴾ للنحويين فى « لَات » الواقع بعدها « هَئِنَا » كقوله :

* حَتَّ نَوَارٍ وَلَاتَ هَئِنَا حَتَّ (١) *

مذهبان (أحدهما) : أن « لَات » مُمَلَّة لا اسم لها ولا خبر ، و « هَئِنَا » فى موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و « حَتَّ » مع « أن » مقدَّرة قبلها فى موضع

لك الذى يدفع عنك التعدى ويمنعك منه ، وهو اسم فاعل من أجاره يجيره
المعنى : إني أتحرز عليك وأظهر الأسى ؛ لأنك كنت تجير من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد

الإعراب : « لَهْفَى » مبتدأ ، ويا المتكلم مضاف إليه « عليك » جار ومجرور متعلق بلهف « للهفة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « من خائف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للهفة « يبنى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « جوارك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « حين » ظرف زمان ، منصوب بيبنى « لَات » حرف نفي مهملة « مجير » مبتدأ سوغ الابتداء به وقوعه بعد النفي ، والخبر محذوف ، والتقدير كما فى الشرح ، وحيلة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة « حين » إليها

الشاهد فيه : قوله « لَات مجير » حيث أتى بعد « لَات » بلفظ من غير ألفاظ الحين - وهو قوله « مجير » - ولذلك جعلت مهملة ؛ فقدّر ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، ولك فيه وجه آخر ذكره الشارح ، وهو أن تجعل هذا المرفوع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : لَات يحصل له مجير وأعلم أن « لَات » تختص بالعمل فى التكرات ؛ فلا يجوز وقوع المعرفة بعدها ، ومرادنا بهذا أن ما ذكر بعدها من معمولاتها يجب أن يكون نكرة ، فأما الممول الآخر الذى تقدّره فيكون معرفة ، ولهذا تجددهم يقدرّون فى نحو قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) الاسم بقولهم : أى ولات الحين حين مناص ، وتختص كذلك بأن يكون معمولها من ألفاظ الزمان ، وهذا متفق عليه فى التى تعمل عمل ليس على البيان الذى تقدّم شرحه ، وهل هو كذلك فى الجارة عند الفراء ؟ الذى نصّ عليه ابن هشام أنه كذلك ، قال فى المعنى : « زعم الفراء أن لَات تستعمل حرفا جاريا لأسماء الزمان خاصة ، كما أن مذ ومنذ كذلك » اه ، وهو فى ذلك تابع لأبى حيان فى الارتشاف ، ولم أجد نصا يعارض هذا ، والله أعلم

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، وما قاله العلماء فيه ؛ فارجع

إلى ذلك كله فى (ص ١٤٠ من هذا الجزء).

رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسي ؛ (والثاني) : أن تكون « هُنَا » اسم « لَات » ، و « حَنَّتْ » خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هُنَا » عن الظرفية ، وهي من الظروف التي لا تتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال « لَات » في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة

واختصت « لَات » بأنها لا يذكر معها معمولاً معها ، بل لا بد من حذف أحدهما (وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير « وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ » ولَات الحينُ حينُ مناص ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسم وبقي الخبر (وَالْعَكْسُ قُلْ) جدًّا ، قرأ بعضهم شذوذاً « وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ » برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولَات حِينَ مناصٍ لهم ، أى : كأننا لهم (خاتمة) أصل « لَات » لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث ، كما في « رُبَّتْ » ، و « مُتَّتْ »^(١) قيل : لِيَقْوَى شَبَهَا بِالْفِعْلِ ، وقيل : للمبالغة في النفي ، كما في نحو عَلَامَةٌ وَنَسَابَةٌ ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لا لقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّتْ » و « مُتَّتْ » فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها

وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول : أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يجز منه إلا مَالًا وَشَاءً^(٢) ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في « يطر » و « يتد » فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

(١) من دخول التاء على ربّ قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَنِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمٌّ لَمْ تَعَارَا

ومن شواهد دخولها على ثم قول الشاعر :

وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَنِي فَضَيْتُ مُتَّتْ قُلْتُ لَا يَعْزِينِي

(٢) لنا في هذه الدعوى ، وهي قولهم « لا يجتمع إعلان في كلمة » ؛ بحث مستفيض أطنناه

إلى موضعه من الكتاب

أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهي ثلاثة : كاد ، وكرب ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهي أيضاً ثلاثة : عسى ، وحرى ، وأُخْلِقَ ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر ، وهي : أُنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَكَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَذَرُ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرٌ) فلذلك افترقا بيايين ، وغير جملة المضارع : المفرد ، كقوله :
٢٣١ - * فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِيًا *

٢٣١ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفُرُ *

وهذا البيت تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمام في حماسته لتأبط شرّاً ، الفهمى - واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، وكنيته أبو زهير - وأول هذه القطعة :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جَدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدْبِرُ

اللفظ : « يحتل » يأخذ بالحيلة للخلاص مما يقع فيه من المكروه « جدّ جدّه » الإسناد هنا مجاز عقلي ، وأراد أن المرء إذا عدم الناصر في وقت الحاجة فلم يتحيل للخلاص أضاع أموره وعانى منها ما يعاينيه والأمر مولّ عنه ، وكان بنو لحيان - وهم حى من هذيل - قد ألفوه يشترعوا فوق جبل ، فأخذوا عليه طريقه ، فلما رأى ذلك منهم ، وكره أن يقع في أسرهم؛ صبّ مامعه من العسل على الصخر ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض بعيداً عن مكانه ، ثم أسلم قدميه للريح فنجا « فهم » بفتح الفاء وسكون الهاء - قبيلته ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان « وما كدت آتياً » رواية الحماسة وغيرها « وما كنت آتياً » ولا شاهد فيها « تصفر » تتأسف ، وتتحزن

الإعراب : « فأبْتُ » فعل وفاعل « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بآب « وما » الواو للحال ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « آتياً » خبره « وكم » خبرية مبتدأ « مثلها » بالجر : تمييز كم ، والضمير مضاف إليه ، و « مثل » لفظ متوغل في الإبهام فلا تمنع

وقوله :

* ٢٣٢ - لَا تُكْثِرُنِي إِنْ عَسَيْتُ صَاحِبًا *

إضافته من جعله تمييزاً ؛ لأنه لا يتعرف « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبر ؛ وقد روى « مثلها » بثلاثة أوجه : النصب ، والرفع ، والجر ، وقد مضى نحوه في الشاهد رقم (١٥١) « وهى » الواو للحال ، هى : مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الضمير المفعول

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتياً » حيث أعمل فيه « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء فيه بخبرها مفرداً منصوباً كما رأيت ، وهذا شاذ ، والقياس أن يكون خبر « كاد » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » كثيراً أو مقرون بها قليلاً ؛ ومن أجل ذلك أنكر كثير من العلماء هذه الرواية ، وزعم أن الرواية « وما كنت آتياً » كما علمت ، ولكن ابن جني رحمه الله لم يرتض إلا رواية النحويين على شذوذها ، قال : « استعمل الشاعر الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع ، وذلك أن قولك : كدت أقوم ، أصله : كدت قائماً ، ولذلك ارتفع المضارع ؛ أى : لوقوعه موقع الاسم ، فأخرجه على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع ، نحو صرف ما لا ينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيح العتل ، وما جرى مجرى ذلك ، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من استعمال خبر عسى على أصله في قوله * إِنْ عَسَيْتُ صَاحِبًا * (وهو الشاهد الآتى) وهذه الرواية - يعنى وما كدت آتياً - هى الصحيحة فى هذا البيت ، وكذلك وجدتها فى شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عتيق عندي إلى الآن ، والمعنى عليه البتة ، ألا ترى أن معناه فأبت وما كدت أؤوب ، كقولك : سلمت وما كدت أسلم ، وكذلك كل ما يلى هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ما قلنا ، وأكثر الناس يروى : ولم أك آتياً ، ومنهم من يروى : وما كنت آتياً ، والصواب الرواية الأولى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما كنت ، ولا لقولك : ولم أك ، وهذا واضح » اه كلامه ، وقال التبريزي فى شرح الحماسة : « قد تكلم المرزوقي على اختيار ابن جني هذه الرواية ردّاً عليه ولم ينصفه . . . وقوله : ولم أك آتياً ، أى : رجعت إلى قبيلتي فهم وكدت لا أؤوب لمشارفتي التلف ، ويجوز أن يريد ولم أك آتياً فى تقديرهم وظنهم ، ويروى ولم آل آتياً - بمد الهمزة وباللام - أى : لم أدع جهدى فى الإياب ، والأول أحسن » اه

٢٣٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، ويروى قبله :

* أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا *

وهذا من الشواهد التى أنكرها العلماء قديماً ، قال ابن هشام : « طعن فى هذا البيت عبد الواحد الطراح فى كتابه بغية الآمل ومنية السائل ؛ فقال : هو بيت مجهول ، ولم ينسبه الشراح إلى أحد

فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ماقاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ؛ فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين « اه ، قال البغدادى : « وقد نسب إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أجده فى ديوان رجزه ، والله أعلم به » اه كلامه ، قال أبو رجاء : وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فلم أجده هذا البيت إلا فى زياداته التى حدثت لك حديثها مرارا ، ولا يقدح ذلك فى الاستشهاد بالبيت المجهول إذا رواه الثقة الحجة

اللفظ : « العذل » اللوم ، والتعنيف « ملحا » مكثرا ومتابعا ، وهو اسم فاعل من قولهم : ألح المطر يلح إلحا ؛ إذا تتابع « عسيت صائما » مأخوذ من الحديث « فَلَيْقُلْ إِنِّي صَائِمٌ » و يروى مكان « لاتكثرن » قوله « لاتلحنى » أى لاتعذلى

الإعراب : « لاتكثرن » لا : ناهية ، تكثر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ؛ فى محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « عسيت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « صائما » خبره ، وستعرف مافيه ، وجملة « عسى » مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر « إن » المؤكدة

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائما » حيث أتى بخبر « عسى » اسما مفردا منصوبا - وهو قوله « صائما » - والقياس أن يكون خبر « عسى » فعلا مضارعا مقرونا بأن المصدرية فى الأكثر ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن « عسى » فى هذا البيت ليست فعلا ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يلزم فيها ما ذكرناه ، وإنما هى فعل تام يرفع فاعلا فحسب ، وهذا الفاعل هو تاء المتكلم ههنا ، وأما الاسم المنصوب فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : رجوت أن أكون صائما ، و « كان » مدخولة لأن المصدرية كما رأيت فهى فى تأويل مصدر مفعول لعسى ، والذى يقوى هذا عندهم أن خبر « إن » المؤكدة لا يكون جملة إنشائية بالإجماع ، وأنه يلزم على جعل « عسى » ناقصة وقوع الجملة الإنشائية خبرا لإن

ومن العلماء من ذهب إلى أن « صائما » خبر « يكون » المحذوفة مع اسمها على نحو التقدير السابق ، ولكنهم جعلوا جملة « يكون » فى محل نصب خبر « عسى »

وذهب قوم إلى أن « صائما » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : عسيت أن أصوم صائما ، أى : صياما ، فهو من محمى الصدر على صورة اسم الفاعل ، وهذه الجملة فى محل نصب خبر « عسى »

ومثل هذا الشاهد فى جميع ما ذكرناه قول الزبى : « عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَا » جعل سيبويه وأبو على الفارسى قولها « أبو سا » خبر عسى ، على أنه ضرورة ومراجعة للأصول المتروكة ، وجعله ابن الأعرابى منصوبا بفعل محذوف ، وقدره : عسى الغوير يصير أبو سا ، وقال الكوفيون :

وأما « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالشُّوقِ » فالخبر محذوف ، أى : يَمَسِّحُ مَسْحًا ؛ والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣ — وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ

التقدير : أن يكون أبوسا ، وقال ابن هشام : « وأحسن من ذلك كله أن يقدر يأس أبوسا ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى : (فَطَفِقَ مَسْحًا) أى : يمسح مسحاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ ، واختار في المعنى غير هذا التقدير ؛ فقال : « الصواب أن البيت والمثل مما حذف فيه الخبر ، أى : يكون أبوسا وأكون صائما ؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي ، ولأن المرجو له كونه صائما لانفس صائما » اهـ

٢٣٣ — هذا البيت من مختار أبى تمام في ديوان الحماسة ولم ينسبه ، وقبلة :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَحْلِي أَوْ خَيَّالَتَهَا الْكَذُوبُ
كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِي الْقَوْمَ بَوًّا وَمَا إِنَّ طَيْهَا إِلَّا اللَّغُوبُ

اللفظ : «خيالتها» قال ابن منظور : « والخيال والخيالة : ما تشبه لك في اليقظة والحلم من صورة ، قال الشاعر :
فلمست بنازل . . . البيت
وقيل : إنما أنث على إرادة المرأة ، والخيال والخيالة : الشخص والطياف » اهـ « بؤا » بفتح الباء وتشديد الواو - أراد ولدها ، وأصل البؤ ولد الناقة ، قال ابن منظور : « البؤ - غير مهموز - الحوار ، وقيل : جلده يحشى تبنا أو ثامنا أو حشيشا لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأفه فتدر عليه » اهـ ، والبؤ أيضا : ولد الناقة « طيها » عادتْها وشأتْها ، أو طويتْها ورغبتْها وإرادتها « اللغوب » التعب والإعياء « بنى زياد » يروى في مكانه « ابنى سهيل » وقوله « مرتعها » أراد مرعاها

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « قلووص » اسم جعل « بنى زياد » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى قلووص « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقوله « قريب » الآتى « مرتعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر جعل

الشاعر فيه — قوله « جعلت قلووص . . . مرتعها قريب » حيث وقعت الجملة الاسمية — وهى قوله « مرتعها قريب » — خبرا لجعل التى هى من أفعال المقاربة تشبيها لها بكان التى يجوز فيها ذلك وهذا بالنسبة لجعل نادر ، والأصل أن تكون جملة الخبر فعلية ؛ هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن « جعل » فى هذا البيت فعل تام قاصر ، وعنده أن « قلووص » فاعل جعل ، وأن جملة « مرتعها قريب » فى محل نصب حال من الفاعل ، والمعنى :

أقبلت قلووص بنى زياد قريبة المرتع من الأكوار

وجملة الماضى ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »
 (وَكَوْنُهُ) أى : كون المضارع الواقع خبراً (يَدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى نَزْرُ)
 أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

ومن العلماء من رواه ببناء « جعل » للجهول ، وزعم أن « قلوص بن زياد » نائب عن الفاعل والجملة الاسمية في محل نصب حال منه

ومن العلماء من ذهب إلى أن « جعل » فعل قلبي مبنى للجهول ، و « قلوص » نائب فاعل وهو مفعوله الأول ، وجملة « مرتعها قريب » في محل نصب مفعول ثان ، ومن هؤلاء من روى « جعلت » مبنيًا للعلوم ؛ ففيه ضمير مستتر عائداً إلى المرأة الموصوفة في الأبيات السابقة ، وهو فاعله ، و « قلوص » منصوب على أنه المفعول الأول

ومن العلماء من ذهب إلى أن « جعل » بمعنى صار ؛ فقوله « قلوص » بالرفع اسمه ، وجملة « مرتعها قريب » في محل نصب خبره

٢٣٤ — البيت لهدبة بن خشرم ، من قصيدة قالها في الحبس ، وقد روى أكثرها أبو على القالى في أماليه ، وزاد أبو السعادات الشريف ابن الشجرى في حماسه أبيانا على ما رواه القالى منها فارجع إليها هناك ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتُ وَأَنْتَ أَخِيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ الشَّيْبُ
 يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي إِذَا ذَهَلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
 يُوَرِّقُنِي أَكْتَثَابُ أَبِي نُمَيْرٍ فَقَلْبِي مِنْ كَأَبَتِهِ كَثِيبُ
 فَقُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ، مَهْلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمُصِيبُ
 عَسَى الْكَرْبُ البيت ، وبعده :
 قِيَامَنَ خَائِفٌ وَيُفَكَّ عَانٍ وَيَأْتِي أَهْلَهُ الرَّجُلُ الْغَرِيبُ

اللفظة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان لفرح أو حزن « النَّأْيُ » البعد « يورقني » يسهرني « اكتئاب » هو افتعال من الكآبة ، وهى الحزن « أبي نمر » قال اللخمي : هو ابن عم هدبة وكان مسجوناً معه ، وقال ابن هشام : هو رجل كان مسجوناً معه جالساً يوماً وأظهر التألم له ، وقال العيني : هو رجل من قرابته زاره يوماً في السجن فتألم له وأظهر الحزن « وخير القول ذو اللب » أى قول ذى اللب « الكرب » الهمم والغم « أمسيت » قال ابن المستوفى :

يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا غير وكان معه فى السجن » اهـ « عان » أسير يعانى اللاؤاء والآلام

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسمه « الذى » اسم موصول نعت للكرب « أمسيت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، وجملة أمسى واسمه وخبره لاجل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى الكرب الذى هو اسم عسى « وراءه » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والضمير مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر يكون ، وجملة يكون واسمه وخبره فى محل نصب خبر عسى

الشاهد فيه : قوله « عسى الكرب ... يكون وراءه فرج قريب » وفى هذه الجملة شاهدان : الأول : ما ذكره من أجله الشارح هنا ، وهو فى قوله « يكون » حيث أتى بخبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » ، والأكثر اقتراحه بها ، وقد اختلف العلماء فى تجرّد خبر « عسى » من « أن » أهو ضرورة لانسوغ لإللاشاعر إذا دعت الحاجة ، أم هو سائق فى الكلام غاية الأمر أنه قليل ؟ أما الفارسي وأبو على وجمهور البصريين فقد صرحوا بأن ترك « أن » من خبر « عسى » ضرورة لاتجوز فى الكلام ، وأما سيبويه فظاهر عبارته أنه قليل لاضرورة ، قال (ج ١ ص ٤٧٨) : « واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها بكاد يفعل ؛ فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله : عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُو سَا ، وهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان ، وقال هذبة * عسى الكرب ... البيت * اهـ ، إلا أن العلماء قد قضوا بأنه لا ينبغي أن يؤخذ كلامه على إطلاقه ؛ لما صرح به أبو على من أنها لانكاد تجيء بغير « أن » إلا فى ضرورة ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ مِنْهُمْ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وقول الآخر :

فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَجَبَا ، وَلَكِنْ عَسَى يَفْتَرُّ بِي حَقِّ لَيْثِمٍ

وهما من شواهد سيبويه أيضا

والشاهد الثانى فى البيت ، وسيأتى للشارح ينشده من أجله ، وحاصله أن الظاهر من قوله « يكون وراءه فرج قريب » أن قوله « يكون » فعل مضارع ناقص أو تام ، وقوله « فرج قريب » اسمه على النقصان وفاعله على التمام ، وقوله « وراءه » ظرف متعلق بمحذوف خبر على النقصان ومتعلق ببيكون على التمام ، وهذا الظاهر غير مراد ولا صحيح ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون المضارع الواقع خبرا لاسمى قد رفع اسما غير مضاف لضمير الاسم ، فلا هو رافع لضمير الاسم ، ولا هو رافع

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُسْكَا) فاقترانه بأن بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ - * كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيْظَ عَلَيْهِ * .

لا سم ظاهر أضيف إلى ضميره ، وذلك غير جائز ؛ ومن أجل هذا رأى العلماء أن « يكون » مشتمل على ضمير الكرب الذى هو اسم عسى ، كما أعلمناك ذلك فى إعراب البيت ، قال ابن هشام : « وفى يكون ضمير الكرب ، ويجوز أن تكون ناقصة وتامة ، وعلى الأول يكون فرج مبتدأ ، و قريب صقته ، والظرف خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية خبر يكون ، وعلى الثانى تكون الجملة حالا ، ويجوز على الوجهين أن يكون فرج فاعلا بالظرف على أنه خبر الناقصة وحال من فاعل التامة ، وهذا أرجح من تقديره مبتدأ » اهـ

٢٣٥ - هذا صدر بيت ؛ وعجزه :

* إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةً وَبُرُودَ *

وقد أنشد كثير من النحاة هذا البيت غير منسوب إلى قائل ، كما أنشده ابن منظور فى اللسان غير منسوب أيضا ، وهو بيت من كلمة لمحمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تُوْفِيْ هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
لَيْتَ شِعْرِيْ وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَقَافٍ وَجُودِ
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيْظَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةً وَبُرُودِ

اللفظ : « تفيظ » بالفاء والطاء ، قال فى اللسان : « أبو القاسم الزجاجى : يقال : فاظ الميت ، بالطاء ، وفاظت نفسه ، بالضاد ، وفاظت نفسه ، بالطاء ، والأخير جائز عند الجميع إلا الأصمى فإنه لا يجمع بين الطاء ولفظ النفس ، والذى أجاز فاظت نفسه ، بالطاء ، يحتج بقول الشاعر :

* كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيْظَ * البيت ، وقول الآخر :

تَفِيْظُ نَفْسُهَا ظَمًا وَتَحْشَى حِمَامًا فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقال الفراء : أهل الحجاز وطبىء يقولون : فاظت نفسه ، وقضاعة وتيم وقيس يقولون : فاظت نفسه ، مثل فاظت دمعته ، وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاظت نفسه - بالطاء - لغة قيس ، وبالضاد لغة تميم ، وروى المازنى عن أبى زيد أن العرب تقول : فاظت نفسه ، بالطاء ، إلا بنى ضبة فإنهم يقولونه بالضاد » اهـ « ريطه » بفتح الراء وسكون الياء - أصلها الملاة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد بها هنا الألفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » حرف مصدرى ونصب « تفيظ » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر عائذ إلى النفس ، وأن

وقوله :

٢٣٦- أَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السَّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وما دخلت عليه جملة بحسب الصورة وقعت خبرا لكاد «عليه» جار ومجرور متعلق بتفويض «إذ» تعليلية «غدا» يحتمل أن يكون فعلا ناقصا بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر ، ويحتمل أن يكون فعلا تاما ، وفاعله ضميرا مستترا فيه «حشو» خبر غدا على الأول ، وحال من فاعله على الثاني ، وهو مضاف ، و «ريطة» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ريطة

الشاهد فيه : قوله «كادت النفس أن تفيض» حيث وقع فيه خبر «كاد» فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهذا قليل في كاد ، ولم يذكر سيبويه في «كاد وكرب» إلا التجرد من «أن» قال (ج ١ ص ٤٧٨) : «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل» اه ، وإنما كان الأصل في «كاد» أن يتجرد خبرها من «أن» لأن كاد لما دلت على قرب حصول الخبر كان كأنه في الحال ، وأنت تعلم أن «أن» المصدرية تخلص الفعل للاستقبال ، فكان الجمع بينهما في كلام واحد كالتناقض ومثل هذا البيت في اقتران خبرها بأن قول رؤبة :

رَسَمْتُ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ اتَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمُصَّحَا

٢٣٦ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : «أيتتم» مأخوذ من الإباء - بكسر الهمزة - وهو أشد الامتناع «السلام» الصلح ، وهو بكسر السين وفتحها ، ويذكر ويؤنث ، كما قدمناه مرارا «لدى الحرب» عندها المعنى : إنا عرضنا عليكم الصلح والمودعة فلم تقبلوا هذا العرض ؛ فلما التقينا جئتم عن قتالنا ، وعجزتم عن مقاومتنا ، وفررتم من وجوهنا ، حتى لقد كدنا لانتحاج إلى إخراج سيوفنا من أغمارها

الإعراب : «أيتتم» فعل وفاعل «قبول» مفعول به «السلام» مضاف إليه «كدتم» فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطبين اسمه «لدى» ظرف متعلق بقوله «تغنوا» الآتي «الحرب» مجرور بالإضافة إلى لدى ، على معنى زمانها أو مكانها «أن» مصدرية ناصبة «تغنوا» مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع ما بعدها في تأويل مصدر خبر كاد «السيوف» مفعول «عن السل» جار ومجرور متعلق بقوله تغنوا

الشاهد فيه : قوله «كدتم... أن تغنوا» حيث قرن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ، وهو قليل كما تقدم في شرح الشاهد السابق ، والأكثر تجرده منها كما في قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ، لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ ، كَادَ زَيْغُ قُلُوبٍ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ، يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَيءُ ، أَكَادُ أَخْفِيهَا ، لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ ، يَكَادُونَ يَسْطُونَ ، يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ

وَأَشَدُّ سَبِيوِيَه :

٢٣٧ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدَةً فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ) ومع هذا فإن اقتران المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ليس ممتنعا ولا شاذا ولا هو خاص بضرورة الشعر، كما تشعر به عبارة سيبويه التي ذكرناها في الشاهد السابق، وكما صرح به في (ج ١ ص ١٥٥) من أنه ضرورة، وستأتيك عبارته في الشاهد الآتي، بل هو وارد في الشعر والنثر؛ فأما الشعر فكما في هذه الأبيات التي رواها الشارح وبيت رؤية التي أسمعناك، وأما النثر فكما في حديث أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه : « مَا كِدْتُ أَنْ أَصِلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَقْرُبَ » وكما في قول جبير بن مطعم رضي الله عنه : « كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ »

٢٣٧ - هذا البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٥٥) ونسبه شراحه لعامر، وذكر في اللسان أنه له أو لامرئ القيس، وروى أبو الفرج الأصفهاني عجز البيت لعامر بن جوين الطائي هكذا :

فَكَمْ لِلْسَّعِيدِ مِنْ هِجَانٍ مُؤَبَّلَةٍ تَسِيرُ حِجَاحًا ذَاتَ قَيْدٍ وَمُرْسَلَةٍ
أَرَدْتُ بِهَا فَتْكًا فَلَمْ أَرْتَمِضْ لَهُ وَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

اللفظ : « خباسة » بضم الخاء وفتح الباء الموحدة مخففة - ومثلها الخباسة ممدودا - : الغنيمة ؛ وتقول : خبس الشيء يخبسه خبسا - مثل نصر ينصر نصرا - وتخبسه واخبسه ، إذا أخذه وغنمه ؛ وقال الأعمى : « الخباسة : الظلامة ، ورجل خبوس أى ظالم » اهـ « نهنت نفسي » كفتفتها وزجرتها

المعنى : قال الأعمى : « وصف ظلامة هم بها ثم صرف نفسه عنها » اهـ ، وعليه يسأل عن تذكير الضمير في قوله « أفعله » إذ هو راجع إلى الخباسة وهي مؤنثة ؛ فأما على رواية أبي الفرج الأصفهاني التي رويناه في أول الكلام فالضمير عائد على مذكر ، وهو الفتك الذي ذكره في قوله « أردت بها فتكا » ، ويعتذر عن تذكير الضمير فيما رواه سيبويه والنحاة بأنه أعاده على الخباسة باعتبار معناها ، وكأنه عنى الظلم ، وسيأتي في بيان الاستشهاد وجه آخر عن السيرافي في بيان هذا الضمير

الإعراب : « لم » نافية جازمة « أر » مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مثلها » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « خباسة » بدل أو عطف بيان من مثلها « واجد » مضاف إليه ، ويجوز أن يجعل « مثلها » حالا من « خباسة واجد » وعليه يكون « خباسة واجد » مفعول أرى ، هذا كله إذا جعلت « أرى » بصرية ، فإن جعلتها عاصية كان قوله « مثلها » مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذي هو « خباسة واجد » ، وقوله « نهنت » فعل وفاعل « نفسي » مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بقوله نهنت « ما »

مصدرية «كدت» فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «أفعله» فعل مضارع منصوب بأن مصدرية محذوفة ، عند سيبويه ، وستعرف وجهه والخلاف فيه ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والمضارع المقترن بأن تقديرها هو خبر كاد

الشاهد فيه : قوله «كدت أفعله» حيث ذهب سيبويه رحمه الله إلى أن نصب «أفعل» بأن مصدرية محذوفة ، وهذا يدل على أن المضارع الواقع خبرا لكاد يقترن بأن المصدرية ، واستظهر الشارح تبعا لجماعة أن هذا الذي ذهب إليه سيبويه يدل على كثرة اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن حذف الحرف العامل مع بقاء عمله إنما يكون حيث يكثر وجوده ، ليكون ذلك إشعارا به عند حذفه ، وإنما أراد الشارح بهذا البيت أن يرشد إلى أن اقتران خبر كاد بأن ليس ضرورة شعرية ، بدليل مراعاتها عند حذفها ، ولكن الوجود في عبارة سيبويه رحمه الله أن الاقتران بأن ضرورة لا يجوز ارتكابه إلا في الشعر ، مع أنه وجه هذا التوجيه ، قال (ج ١ ص ١٥٥) : « فلم أر مثلها ... البيت * حملة على «أن» لأن الشعراء قد يستعملون «أن» ههنا مضطرين كثيرا » اهـ ، وأصرح من هذا قول الأعم : «الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ؛ ودخول أن على كاد لا يستعمل في الكلام ؛ فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيها لها بعسى ؛ لاشتراكهما في معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة » اهـ وهذا التوجيه أحد توجيهات ثلاثة للعلماء في هذا البيت

والثاني ذكره أبو سعيد السيرافي بقوله : « غير سيبويه يقول : إن الشاعر أراد بعد ما كدت أفعلها ، والعرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد الهاء في المؤنث وتلقى فتحة الهاء على ما بعدها » اهـ وحاصله أن فتحة اللام ليست فتحة إعراب اقتضاها العامل ، كما هي في توجيه سيبويه ، وإنما هي فتحة أُلقيت على اللام للدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه بالسكون ، وهو الهاء ، ومثل هذا قولهم : بِالْكَرَامَةِ ذَاتِ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ - بفتح الباء للدلالة على حركة الهاء التي هي الآن ساكنة - والأصل : بها - بكسر باء الجر وفتح الهاء - فلما حذف الألف أُلقي حركة الهاء ، وهي الفتحة على الباء ، ثم وقف

التوجيه الثالث توجيه بعض البصريين ، وحاصله أن الأصل «أفعلنه» بنون التوكيد الخفيفة واللام مفتوحة لبناء المضارع مع النون على الفتح ، ثم حذف نون التوكيد وأبقى أثرها وهو البناء ، قال الأعم « وحمل الراء على سيبويه الفعل على إرادة نون التوكيد الخفيفة ، وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده بعد ما كدت أفعلنه ، وهذا التقدير بعيد لتضمنه ضرورتين : وهما إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن أن قد أتت في الأشعار محذوفة كثيرا » اهـ كلامه ، وقال أبو سعيد السيرافي : « وهذا البيت في مذهب البصريين يخرج على طرح النون الخفيفة » اهـ كلامه

وقال : أراد بعد ما كِدْتُ أَنْ أُنْعَلَهُ ، خذف « أَنْ » وأبقى عمله ، وفيه إشعار باطراد
 اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته
 (وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى وَلَكِنْ جُمْلًا خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ
 مُتَّصِلًا) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ (وَالزُّمُومَا أُخْلَوَلَيَّ « أَنْ »
 مِثْلَ حَرَى) فقالوا : « أُخْلَوَلَيَّ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ » ، ولم يقولوا : أُخْلَوَلَيَّ تَمَطَّرَ (وَبَعْدَ أُوشَكْ
 انْتِفَا « أَنْ » نَزَرًا) أى : قل ، والكثير الاقتران بها ، كقوله :
 ٢٣٨ — وَلَوْ سئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلَأُوا وَيَمْنَعُوا

٢٣٨ — هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي ، ولم يعين قائله ، وقبله :
 أَبَا مَالِكٍ لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالْتَمِسْ بِكَفَيْكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ
 وأنشد في اللسان بيت الشاهد عن ثعلب ولم يعزه إلى أحد
 اللفظ : « يملأ » يعترهم الملل والسأم ، ويضجروا من إعطاء التراب ، وهو أنفه الأشياء
 وأهونها
 المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أحقر الأشياء وأقلها خطرا لما طابت
 بذلك أنفسهم

الإعراب : « لو » شرطية « سئل » فعل ماض مبنى للجهول ينصب مفعولين « الناس »
 نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثان « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب لو ،
 أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل
 ماض مبنى للجهول « هاتوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة ، والجملة في محل رفع مفعول القول ، وجملة
 الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام
 « أن » مصدرية « يملأ » مضارع منصوب بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن وما دخلت
 عليه خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على يملأوا
 الشاهد فيه : للنحاة في هذا البيت شاهدان :

الأول : في قوله « أوشكوا » حيث ورد أوشك بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصمى
 وأبى على ، فإنهما أنكرا استعمال « أوشك » وزعموا أنه إنما استعمل من هذه المادة « بوشك »
 بصيغة المضارع ، ومثل هذا البيت في الرد عليهما - وفي اقتران خبرها بأن أيضا - قول جرير
 يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يَقْدَرْ بَعْضُ الْأَمْرِ أُوشَكَ أَنْ يُصَابَا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وكذا قول الكلجة البربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَعِشْ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنِ بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَ

وقول أبي زيد الأسلمي ، وهو من أبيات كلمة الشاهد (رقم ٢٤١ في ص ٤٤٦) :

فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَا بِهَا مِنَ الرَّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَضْلُعَا

الشاهد الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث جاء خبرها مضارعا مقترنا بأن الصدرية ، وهو

الكثير الغالب في خبرها ، وتجردة من « أن » نادر ، وسيأتي القول عليه

٢٣٩ - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٩) وهو

من قصيدة قافية - ووهم العيني في زعمه أنها هائية - أولها قوله :

أَقْتَرَبَ الْوَعْدُ وَالْقُلُوبُ إِلَى السَّلَوِ وَحُبُّ الْحَيَاةِ سَائِقُهَا

بَاتَتْ مُهُومِي تَسْرِي طَوَارِقُهَا أَكْفُ عَيْنِي وَالْدَمْعُ سَائِقُهَا

وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الْحَيَاةِ وَإِنْ عَاشَتْ طَوِيلًا فَلَمُوتٌ لَاحِقُهَا

قَدْ أُنْبِئْتُ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا كَانَ بَدِيئًا بِالْأَمْسِ خَالِقُهَا

وَأَنْفٍ مَا جَمَعَتْ وَأَعْجَبَهَا مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ البيت ، وبعده :

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا الْمَوْتُ كَأَسُّ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا

اللفظ : « يوشك من فر من منيته » أراد أن من نكل عن ملاقة الأقران في الحرب مخافة

الموت فإنه قريب الوقوع فيه « غرّاته » بكسر الغين وتشديد الراء - جمع غرّة ، وهي الغفلة

« عبطة » بفتح العين المهملة وسكون الباء - الموت في سنّ الشباب وطراءة العمر ، والعبيط :

الدم الحارّ الطرى « ذائقها » فيه دليل على أمرين : (الأول) أن الكأس مؤنثة ، (والثاني)

أنها قد تطلق ويراد مافيا ؛ وأصلها عبارة عن الوعاء ، وذلك ظاهر إن شاء الله

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول : اسم يوشك « فر » فعل

ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ،

والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لاجل لها صلة « في بعض » جار ومجرور متعلق بقوله

« يوافقها » الآتي « غرّاته » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى بعض « يوافقها » فعل

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا) بفتح الراء ، وتقل كسرهما أيضاً ، يعنى أن إثبات «أن»

بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ - قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَهْسًا مَثْبُورَا

مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول الذى هو اسم يوشك ، وها العائد إلى النية : مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك

الشاهد فيه : قوله « يوشك من ... يوافقها » حيث وقع خبر « يوشك » فعلا مضارعاً مجرداً من « أن » المصدرية حملاً على « كاد » ؛ لاشتراكهما فى الدلالة على معنى المقاربة ، قال سيبويه : « وتقول توشك أن تجىء ، فأن : فى موضع نصب ، كأنك قلت : قاربت أن تفعل ، وقد يجوز يوشك يجىء ، بمنزلة عسى تجىء » اه ، وقال الأعمش : « الشاهد فيه إسقاط أن بعد يوشك ضرورة ، كما أسقطت بعد عسى ، والمستعمل فى الكلام إثباتها » اه
وربما جاء خبر أوشك اسماً مفرداً كما جاء خبر عسى كذلك فى نحو « عسى الغوير أبؤسا » ؛ فمن ذلك قول حسان :

مِنْ خَمْرِ يَيْسَانَ تَخَيَّرُهَا تَرْيَاقَةً تَوْشِكُ فِتْرَ الْعِظَامِ

هكذا رواه جمهرة من أهل اللغة منهم صاحب اللسان ، لكن رواية الديوان « تسرع فتر العظام » ولا شاهد فيها ، قال ابن برى : « وقد يأتى يوشك مستعملاً بعدها الاسم ، والأكثر أن يكون الذى بعدها أن والفعل ، وذلك نحو قول حسان * من خمر ييسان ... البيت * » اه وهذا وجه آخر من تشبيه أوشك بعسى

٢٤٠ - - نسب العيني هذا البيت للعجاج الراجز المشهور ، وقد راجعت ديوان رجزه فلم أجده

إلا فى زياداته التى حدثتك حديثها مرارا

اللفظ : « برت » هلكت ، والبوار : الهلاك « كربت » قاربت « يهس » بفتح الباء وسكون الياء المنثناة - هو فى الأصل من أسماء الأسد ، ثم سعى به رجل ، وقال العيني : « وفى نسخ ابن الناظم كلها ضبط يهس بالنون بعد الهاء عوض الياء ، وهو تصحيف » انتهى « مثبورا » مهلكا ، مأخوذ من الثبور ، وهو الهلاك والخسران

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « برت » فعل وفاعل « أو » حرف عطف « كربت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم « أن » مصدرية « تبورا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كربت « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب عامله برت السابق « رأيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ باضافة « لما » إليها « يهسا » مفعول لرأى « مثبورا » حال من يهس ؛ لأن رأى بصريّة

وقوله :

٢٤١ - سَقَاهَا ذَوُو الْأَخْلَامِ سَجَالًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

الشاهد فيه : قوله « كَرَبَتْ أَنْ تَبُورَا » حيث جاء خبر كَرَبَ فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، كما قد يجيء خبر كاد كذلك ، والغالب في خبرها أن يتجرّد من أن المصدرية ، حتى إن سيبويه لم يذكر في كَرَبَ وكاد غير تجرّد خبرهما من أن ، قال (ج ١ ص ٤٧٨) : « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كَرَبَ يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كَرَبَ يفعل ، وكاد يفعل ، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال » اهـ ، وقوله « ولا يذكرون الأسماء - إلخ » قد تقدم في « كاد » مجيء الاسم المفرد خبراً لها شذوذاً وتنبيهاً على الأصل المتروك ، وقال ابن منظور : « وقد كَرَبَ أن يكون ، وكَرَبَ يكون ، وهو عند سيبويه أحد الأفعال التي لا يستعمل اسم الفاعل منها موضع الفعل الذي هو خبرها ، لا تقول : كَرَبَ كائناً » اهـ بحروفه ، وفي عبارته شيء من التسامح في عدّة مواضع يمكنك إدراكها بالتأمل

٢٤١ - البيت لأبي زيد الأسلمى ، وكان قد مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وهو والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك ؛ فلم تعجب إبراهيم مدحته ، فأمر به فضرب بالسياط ، ففى ذلك يقول :

مَدَحْتَ عُروفاً لِلنَّدَى مَضَّتِ النَّرى حَدِيثًا فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَزَعَزَعَا
نَقَائِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَبَتِ الْأَيَّامُ وَالْدَّهْرَ أَضْرَعَا
سَقَاهَا ذَوُو الْأَخْلَامِ البيت ، وبعده :
بِفَضْلِ سِجَالٍ لَوْ سَقَوْا مَنْ مَشَى بِهَا عَلَى الْأَرْضِ أَرْوَاهُمْ جَمِيعًا وَأَشْبَعَا
فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَايَهَا مِنَ الرَّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَضْلَعَا
وَزَهَّدهَا أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ فِي الْغِنَى مُقَاسَاتُهَا مِنْ قَبْلِنَا الْفَقْرَ جُوعَا

اللفظة : « بأن تزعزعا » هكذا رووه بزايين ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدث لهم النعمة بعد البؤس ، فلم يتحركوا لبذل المعروف « نقائد » جمع نقيضة بمعنى اسم المفعول ، يعنى أن ذوى قرابة هؤلاء - وهم هشام بن عبد الملك - أنقذوهم من البؤس والفقر « أصرع » جمع ضرع وهو مأخوذ من قولهم : حلب الدهر أشطره ، أى : ذاق حلاوه ومرّه « سجال » السجل - بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة المملوءة ماء ، مذكر ، وقيل : هو ملؤها ، وقيل : إذا كان فيه ماء قلّ أو كثير ، والجميع سجال - بكسر السين - وسجول - بضمها - ولا يقال لها فارغة سجل ، ولكن دلو ، والغرب - بفتح الغين وسكون الراء - مثل السجل ، والدنوب - بفتح الدال

والكثير التجرد ، ولم يذكر سبويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوَشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

المعجمة - مثلهما ، والكل مذكر إلا الدلو خاصة فمؤنثة « بفضل سجال - إلخ » معناه أن مامنحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم لو أنه وزع على أهل الأرض جميعا لكفاهم ، ولكنهم بخلوها به وآثروا أنفسهم الإعراب : « سقاها » فعل ماض ، وضمير المؤنث العائد إلى العروق في البيت السابق ، مفعول به أول « ذوو الأحلام » مركب إضافي فاعل سقى « سجالا » مفعول ثان « على الظما » متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « أعناقها » اسم كرب ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كرب ، وأصل « تقطعا »

تقطع - بتاءين - غذف إحداها تخفيفا ، وجملة كرب مع اسمها وخبرها في محل نصب حال الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطعا » حيث جاء فيه خبر كرب فعلا مضارعا مقرونا بأن ، وفي هذا رد لعبارة سبويه التي روينها في شرح الشاهد السابق ، والتي زعم فيها أن خبر كرب لا يجرى مقرونا بأن ، وقد بحثت طويلا على أجد بيتا آخر ثبتت فيه أن مع المضارع الواقع خبر الكرب فلم أوفق للثبوت عليه ، وأظن البيت الواحد لا يقدح فيما ذهب إليه سبويه ؛ فإنك قد سمعت أن البيت والبيتين لابني عليهما القواعد

٢٤٣ - قال العيني : « أقول : قائله رجل من طيء ، ويقال : قائله الكلابية اليربوعي ، واسمه هيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، أحد فرسان بني تميم ، شاعر محسن ، كذا قاله الأخفش ، وقال الرشاطي : له فيه وهمان : أحدهما : أنه جعل الكلابية لقباً له وهو اسم أمه ، والثاني : أنه قال اسمه هيرة وإنما هو جرير بن هيرة ، وقال بعضهم : اسمه عبد الله بن هيرة ، قلت : الصحيح أن اسمه هيرة » اه ، وأقول : المعروف المشتهر في كتب الأدب ما قاله أبو الحسن الأخفش أن الكلابية لقبه

اللفظ : « جواه » الجوى - بفتح الجيم والواو مقصورا - شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو الساعى النمام ، وأصله الذي يستخرج الحديد باللطف ، وقد روى في مكانه « العذول » بفتح العين المهملة ، وهو اللأم « غضوب » هو على فعول - بفتح أوله - وهي صفة يستوى فيها المذكور والمؤنث كصبور

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » جار ومجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتي ، والضمير مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب بقوله يذوب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها « هند غضوب » مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب مفعول القول

(وَتَرَكْتُ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال الشروع للحال ، و «أَنْ» للاستقبال (كَأَنَّهُ السَّائِقُ يَحْدُو وَطْفِقُ) زيدٌ يَعْدُو ، بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أَقْرَأُ (وَعَلِقُ) زيد يسمع ؛ ومنه قوله :
٢٤٣ - أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظَلُّمٌ مِّنْ أَجْرِنَا وَظَلُمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُحِيرِ

الشاهد فيه : قوله «كرب القلب يذوب» حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، على ما هو الغالب والكثير المستعمل في الكلام العربي ، وهو واضح مما ذكرناه آنفاً واعلم أنه ربما استغنى عن خبر «كرب» إذا أرشدت إليه قرينة : من ذلك حديث رقيقة - بضم الراء على زنة المصغر - «أَيْفَعُ الْغَلَامُ أَوْ كَرْبٌ» ومنه الحديث «فَإِذَا اسْتَغْفَى أَوْ كَرْبٌ اسْتَغْفَى»

٢٤٣ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين
اللفظ : «علقت» أشرت ، وشرعت «أجرتنا» حمينا ، وجعلناه بمنزلة جارنا الذي يلاصق مسكنه مسكننا في تعظيم حقه والانتصار له
المعنى : إني أراك قد بدأت تظلم هذا الذي حميناه وانتصرنا له كأنك قد استهنت بما نستوجبه عليك من الحقوق ، ولم تدرك أنك بظلمك إياه إنما تهيننا وتظلمنا
الإعراب : «أراك» فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعوله الأول «علقت» فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «تظلم» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر علق ، وجملة علق واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثان لأرى «من» اسم موصول : مفعول لتظلم «أجرتنا» فعل وفاعل ، والجملة لاجل لها صلة الموصول ، والعائد مخذوف تقديره : أجرتنا «وظلم» الواو للحال ، ظلم : مبتدأ ، وهو مضاف ، و «الجار» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إذلال» خبر المبتدأ «المحير» مضاف إليه ، وهي أيضا من إضافة المصدر لمفعوله ، والجملة في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله «علقت تظلم» حيث ورد خبر علق فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية لأنها من أفعال الشروع ، وهي تدل على شروع المبتدأ في الخبر ، والشروع إنما يكون في حال التكلم ؛ وأنت خير بأن «أن» المصدرية تمحض الفعل للاستقبال ، فكان وجودها في خبر أفعال الشروع كالتناقض بين مدلول هذه الأفعال ومانكسبه «أن» الفعل الذي بعدها ، وقد أفهمك الشارح ذلك

هذا ، واعلم أولا أن الشارح رحمه الله لم يستشهد لغير علق من هذا النوع ؛ فأما شاهد «أخذ» فقول الشاعر :

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي إِلَّا اعْتِبَارَ إِجَابَةِ وَسْوَءِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عدَّ الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هَبَّ وَقَامَ ، نحو هَبَّ زَيْدٌ يَفْعَلُ ، وَقَامَ بَكَرٌ يُشَدُّ

الثاني : إذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْكَادَ ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْكَادَ »

الثالث : يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب — غير عسى — أن يكون رافعاً لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤ — وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تَكَلَّمْنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وأما شاهد « هَبَّ » فقول الآخر :

هَبَيْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا

وأما شاهد « أُنشَأَ » فقول الآخر :

لَمَّا تَبَيَّنَ مِثْلُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ أُنْشِئْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

وأما شاهد طفق فقله تعالى : (وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ) وفي الحديث : « فَطَفِقَ يُبْلِقُ إِلَيْهِمُ الْجُبُوبَ »

[الجبوب — بفتح الجيم — : المدر] ، وأما شاهد « جعل » فقول ابن أحرر الباهلي — وقيل : هو لأبي حية النمرى — * وقد جعلت إذا ماقت ... البيت * وهو الشاهد (٢٤٥) وسيأتي مشروحاً ، واعلم ثانياً أن أعرب هذه الأفعال : علق ، وهبَّ

٢٤٤ — البيت لدى الرمة — غيلان بن عقبة — من كلمة له بائية ، ومطلعها :

وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي فَزِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

بَأَجْرَعٍ مِقْفَارٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقُرَى فَلَاةٍ وَخَفْتُ بِالْفَلَاةِ جَوَانِبُهُ

اللفظة : « وقفت » يقال : وقفت الناقة تقف ، ووقفها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد « ربع »

الربع — بفتح فسكون — : الدار حيث كانت ، ويجمع على أربع وأربع وأربع وربع ، ويروى الشطر الثاني هكذا :

* فَزِلْتُ أَسْقِي رُبْعَهَا وَأُخَاطِبُهُ *

وما رويناه أولاً أعرف وأشهر ، ونقول : سقيته — بتضعيف العين — وأسقيته ، أى : دعوت له بالسقيا ، أى : قلت له : سقاك الله ، ومثله أيضاً : رعيته — بالتضعيف — أى : قلت له : رعاك الله « أبثه » أظهر له بشئ : أى : حزنى « ملاعبه » جمع ملعب ، وهو مكان اللعب « بأجرع » يريد

وقوله :

٢٤٥ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَثْقُلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ

أن هذا الربع كائن في أجرع ، وهو الرملة المستوية التي لا تنبت شيئا « مقفار » على صيغة المبالغة وهو من أوصاف « أجرع » ؛ ويقال : مفازة قفر وقفرة ومقفار : أى لا نبات فيها ولا ماء الإعراب : « وأسقيه » الواو عاطفة ، أسقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعوله « حتى » غائية بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير يعود إلى الربع . وستعرف مافيه « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « تكلمنى » الآتى ، وعلقه العينية بكاد « أبشه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والهاء ضمير الربع مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « تكلمنى » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أحجاره » الظاهر أنه فاعل تكلم ، والضمير مضاف إليه ، وستعرف مافى هذا الإعراب « وملاعبه » معطوف على أحجاره ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، وكاد واسمها وخبرها فى تأويل مصدر بواسطة أن المصدرية المحذوفة بعد حتى ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأسقى

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد قد رفع فاعلا ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم ، وذلك قوله « أحجاره » ؛ وذلك عند النحويين لا يجوز إلا فى « عسى » وحدها دون سائر أخواتها ، ولو أنه أتى به على المرضى عندهم لقال : كاد يكلمنى ؛ ومن أجل هذا تأول العلماء هذا البيت ونحوه ، فلم يرتضوا أن يكون قوله « أحجاره » فاعلا للمضارع كما هو الظاهر ، بل زعموا أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كاد ، وقوله « أحجاره » بدل من ضمير مستتر فى كاد ، وهو اسمه ، قال أبو حيان : « ورفع المضارع السببى لا يجوز عند أصحابنا ، وتأولوا ما ورد من ذلك » اه ، وقال الشيخ خالد : « فأحجاره : بدل من اسم كاد بدل اشتال ، لا فاعل لتكلمنى ، بل فاعله ضمير مستتر فيه ، والنقدير : كادت أحجاره تكلمنى ، فعاد الضمير على البديل دون المبدل منه ؛ لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه فى الإخبار غالبا ، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه » اه ، وسيأتى لك فى شرح الشاهد الآتى ما ترتاح إليه ، إن شاء الله

٢٤٥ — هذا البيت يروى خامس خمسة أبيات لعمر بن أحرار الباهلى ، وقد ذكر هذه الأبيات الحمسة المرزبانى فى الموشح — وهو كتاب فى ما أخذ العلماء على الشعراء — ويروى منسوب إلى حبة النمرى ، وقد ذكره مع بيت آخر ونسبهما إليه أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ فى كتاب الحيوان ، وعلى الحاليين فقد تصحفت رواية بيت الشاهد على النجاة ، فأما أبيات ابن أحرار فهى :

مَا لِلْكَوَاعِبِ يَا عَيْشَاءُ قَدْ جَعَلَتْ زَوْرُ عَنِّي وَتَطْوَى دُونِي الْحَجَرُ
قَدْ كُنْتُ فَرَّاجَ أَبْوَابٍ مُعَلَّقَةٍ ذَبَّ الرِّيَادِ إِذَا مَا خُولِسَ النَّظَرُ

فَقَدْ جَعَلْتُ أَرَى الشَّخْصَيْنِ أَرْبَعَةً وَالْوَّاحِدَ أَثْنَيْنِ مِمَّا بُورِكَ النَّظَرُ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلٍ مِنَ الشَّجَرِ
وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَثْقُلْنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ

وأما بيتا أبي حية فهما :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِي ظَهَرِي قَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكْرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلٍ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ومن هنا تعلم أن البيت رأى القافية ، ولكنه تصحف على النحاة قديما فتبع بعضهم بعضا في روايته كما رواه الشارح ، وفي أبيات ابن أحرر اختلفت حركات الإعراب في قوافيها - وهو عيب من عيوب الشعر يسمى الإقواء - ومن أجل هذا أخذها العلماء عليه ، ومن أجله أيضا رواه المرزباني في الموشح

اللفظ : « الكواعب » جمع كاعب ، وهي الشابة التي تتأ نديها وظهر « عيساء » اسم امرأة « تزور » تميل ، وتعرض « الحجر » جمع حجرة - بضم الحاء المهملة فيهما - وأراد أنهن يعرضن عنه ويفلقن دونه أبواب حجرهن « ذب الرياد » أراد كثير الحركة لا يستقر على حال ، وأصل الرياد مصدر راود يراد « خولس النظر » اختلس ، وسرق ، واختطف على سرعة « مما بورك النظر » هذا تهكم واستهزاء وسخرية « يثقلني » يجهدني ويتعبني ويعينني « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض كما في البيت ، والنهوض « السكر » بفتح السين وكسر الكاف - صفة مشبهة ، بمعنى الثمل وهو الذي أخذ منه الشراب قواه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جرّ بالإضافة إلى « إذا » ، وهي جملة الشرط « يثقلني » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ثوبى » الظاهر أنه فاعل يثقل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وستعرف مافيه ، وجملة « يثقلني ثوبى » في محل نصب خبر « جعل » ، وجواب الشرط على هذا الإعراب محذوف يدلّ عليه جملة خبر الفعل الناقص ؛ أو إذا لمجرد الظرفية فلا تحتاج إلى جواب ، ولعلّ هذا أولى وأحسن « فأنهض » الفاء عاطفة ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « نهض » مفعول مطلق « الشارب » مضاف إليه « الثمل » أو « السكر » صفة للشارب

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلني ثوبى » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائذ إلى الاسم - وهو قوله « ثوبى » - وقد عرفت أن

فأحجاره وثوبى : بدلان من أسمى كاد وجعل ، وأما «عسى» فإنه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي ؛ كقوله :

٢٤٦ - وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدَهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

ذلك غير مرضى عند جماعة العلماء ، ولو أنه أتى به على الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ؛ ومن أجل هذا ذهب العلماء إلى تأويل البيت وتخريجه على ما يوافق رضاهم ، وجعلوا هذا الظاهر غير مراد ؛ ولهم في هذا توجيهان :

الأول : أن « ثوبى » ليس فاعلا ليثقل كما زعمتم في الإعراب ، وإنما هو بدل اشتغال من اسم جعل - وهو التواء - على نحو ما ذكرنا في الشاهد السابق ، وفاعل يثقل ضمير مستتر يعود إلى اسم جعل ، وكان حقه أن يقول : جعلت أثقل ، بهمزة المضارع التي للتكلم ، لكنه لما أبدل « ثوبى » من تاء التكلم أعاد الضمير من المضارع على البديل لا على المبدل منه ؛ لما تقدم في الشاهد السابق

التوجيه الثاني : أن يجعل قوله « يثقلني ثوبى » جملة من فعل وفاعل كما هو الظاهر ، ولكن لا تكون هذه الجملة في محل نصب خبر « جعل » بل هي جواب « إذا » الشرطية ، ولا محل لها ، وتكون جملة الشرط وجوابه في محل نصب خبرا عن « جعل » وهذا توجيه ابن مالك في التسهيل والمحقق الرضى في شرح الكافية

وليس بدعا أن تقع جملة الشرط مع جوابه خبر « جعل » ، بل ورد ذلك في قول ابن عباس : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا » بتقدير أن جملة « أرسل رسولا » جواب « إذا » لا خبر جعل ، وقال همام الرقاشي :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا حَاجَةٌ عَرَضَتْ يَبْـأَبِ دَارِكَ أَدُلُّهَا بِأَقْوَامٍ

على تقدير أن تكون جملة « أدلوها » جواب « إذا » لا خبر « جعل » ؛ قال ابن مالك في التسهيل : « وربما جاء خبر جعل جملة اسمية وفعلية مصدرة بإذا » اه ، فضلا عن احتمال هذه الشواهد غير مذهبنا إليه كما أشرنا إليك فإن التخريج عليها لا يسوغ لندرتها وقلة ورود أمثالها ، وابن هشام في هذا المقام كلام للرد على ابن مالك ذكره في التصريح نقلا عنه ، ولا نراه موجها ، فراجع إن شئت وترث في فهمه

٢٤٦ - نسب العيني هذا البيت للفرزدق ، ولم أجده في شعره الذي بين يدي ، وقال ياقوت : « وقال البرج بن خنيزر التميمي ، وكان الحجاج قد ألزمه البعث إلى المهلب لقتال الأزارقة فهرب منه إلى الشام ، وقال :

إِنْ تُنْصِفُونَا آلَ مَرْوَانَ تَقْتَرِبْ إِلَيْكُمْ ، وَإِلَّا فَأَذْنُوا بَعَادِ

فَإِنَّ لَنَا عَنْكُمْ مَزَاحًا وَمَزْحَاحًا بَعِيسٍ إِلَى رِيحِ الْفَلَاةِ صَوَادٍ
مُخَيَّسَةً بَزْلٍ تَحَايِلُ فِي الْبُرَى سَوَارٍ عَلَى طُولِ الْفَلَاةِ غَوَادٍ
وَفِي الْأَرْضِ عَنْ ذِي الْجَوْرِ مَنَاءٌ وَمَذْهَبٌ وَكُلُّ بِلَادٍ أُوطِنَتْ كِبِلَادِي
وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ ... البيت ، وبعده :

فَلَوْلَا بَنُو مَرْوَانَ كَانَ ابْنُ يُوسُفٍ كَمَا كَانَ عَبِيدًا مِنْ عَبِيدِ إِيَادٍ اه
اللفظ : « مزاحا » بفتح الميم والزاي - مصدر ميمي ، مأخوذ من زاح - من باب باع -
إذا ذهب وبعد « مزحلا » بفتححتين بينهما زاي ساكنة - يحتمل أن يكون مصدرا ميميا ،
وأن يكون اسم مكان ، والأول أولى ليناسب السابق ، وهو مأخوذ من زحل - وبابه خضع - إذا
تنحى عن مكانه وتباعد « عيس » جمع عيساء ، وهي أنثى الأعرس ، والأعرس من الإبل : الذي
يخالط بياضه شيء من الشقرة ، ويقال : هو الكريم من الإبل « صواد » جمع صادية ، وهي
العطشى ، وبابه كفروح « مخيسة » بضم الميم وفتح الخاء وياء مشددة مفتوحة - قال في اللسان :
« والإبل المخيسة : التي لم تسرح ، ولكنها خيست للنحر أو القسم ، وأنشد للنابعة :

وَالْأَدَمُ قَدْ خَيَّسَتْ فُتْلًا مَرَاتِفَهَا مَشْدُودَةً بِرِحَالِ الْحِيرَةِ الْجُدُدِ اه

« بزل » هو بضم الباء وسكون الزاي ، وأصله بضمين تخفيف بإسكان ثانيه - والبزل : جمع بزول
- بفتح الباء - ، ويقال : حمل بزول وبازل ، وناقاة بزول وبازل أيضا ، إذا طلع نابه فشق اللحم
عن منبته شقا « البرى » بضم الباء وفتح الراء - جمع برة ، وهي حلقة من فضة أو صفر تجعل في
أنف الناقة ؛ فإذا كانت من شعر فهي الخزامة ، وفي حديث ابن عباس : « أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي أَنْفِهِ بُرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ ، يَغِيْظُ بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ »
« حفير زياد » موضع على خمس ليال من البصرة
ويروى بعد ما ذكرنا من الأبيات :

زَمَانًا هُوَ الْعَبْدُ الْمُقَرُّ بِذِلَّةٍ يُرَاوِحُ صَيَّيَانَ الْقُرَى وَيُعَادِي

الاعراب : « ماذا » اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائي أن « ما » اسم استفهام مبتدأ
و« ذا » اسم موصول خبره ، وهو مردود بما ذكرناه في شرح الشاهد (رقم ١٠٧) « عسى »
فعل ماض دال على الطمع والإشفاق « الحجاج » اسم عسى « يباع » فعل مضارع « جهده »
يروي بالرفع والنصب ، فمن رفعه جعله فاعلا يباع ، ومن نصبه جعل الفاعل ضميرا مستترا يعود
إلى اسم عسى ، و« جهده » مفعول ، وعلى كل حال فالهاء ضمير الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرفية

روى بنصب « جَهْدُهُ » ورفعهُ ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي ، وأما قوله :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيتَ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(١)

فإنَّ في « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان

(وَأُسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها (وَكَادَ

لَا غَيْرُ) أى : دون غيرها من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة الماضي ، (وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلًا عمله كقوله :

٢٤٧ — مُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

تتعلق بـ « تَحْنُ » ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « جاوزنا » فعل وفاعل « حفير زياد » مركب إضافي مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد فيه : قوله « عسى الحاج يبلغ جهده » والاستشهاد بهذه الجملة على أمرين :

أحدهما - ولم يذكره الشارح هنا - في قوله « يبلغ » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وقد مضى القول فيه

والثاني - وهو الذي أنشد الشارح البيت من أجله - في قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع ، حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسم « عسى » ، وهذا جائز في « عسى » خاصة ، دون سائر أخواتها ، وخالف في هذا أبو حيان حيث ذهب في كتابه النكت الحسان إلى التسوية بين « عسى » وغيرها من أفعال الباب في امتناع رفع السببي ، وهو محجوج بهذا البيت كالتري

(١) قدمضى شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك في (ص ٤٣٧

من هذا الجزء)

٢٤٧ — هذا البيت لأبي سهيم الهذلي ، وبعده :

وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابًا

اللفظة : « موشكة » مقاربة ، وهو اسم فاعل من أوشك « خلاف » ظرف بمعنى بعد ، ومنه قوله تعالى : (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ .. وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) المعنى : فرحوا ببعودهم بعده ، ولا يلبثون بعدك « الأنيس » بفتح الهمزة - المؤانس ، ويقال : ما بالدار من أنيس ، أى : ليس فيها أحد « وحوشا » يجعله بعضهم بضم الواو ، على أنه جمع وحش ، وهو صفة مشبهة ، ويقال : أرض وحش ، وأرض قفر - بفتح فسكون فيهما - إذا

وقوله :

٢٤٨ — فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

وهو نادر

كانت خالية لأحد بها ؛ ويجعله بعضهم بفتح الواو على أنه صفة كصور «يبابا» قال ابن منظور :
اليباب عند العرب : الذي ليس فيه أحد ، وقال ابن أبي ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبَلَّيْنِ لَوْ بَيَّنَّ رَجْعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا
فَالِي قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالَصَّا لِفِ أُمْسَى مِنَ الْأَنْسِ يَبَابَا

معناه : خاليا لأحد به « اه

الإعراب : «موشكة» خبر مقدم ، وهو اسم فاعل من أوشك الناقصة ؛ فهو من هذه الجهة محتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه « أرضنا » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، أو اسمه إذا جعلته بمعنى صار ، وهذا الضمير عائد إلى اسم موشك ، وهو ضمير الأرض ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث النقصان « خلاف » منصوب على الظرفية بتعود « الأنيس » مضاف إليه « وحوشا » حال من فاعل تعود ، أو خبره إذا كان بمعنى صار «يبابا» صفة لوحوش ، أو حال معطوف عليه بحرف عطف محذوف ، أو خبر بعد خبر

الشاهر فيه : قوله « موشكة » حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك عاملا عمله ، وذلك

واضح من إعراب البيت

٢٤٨ — البيت لسكندر بن عبد الرحمن ، من كلمة يشبب فيها بغاضرة جارية أم البنين بنت

عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأولها :

شَجَا أَظْعَانُ غَاضِرَةَ الْعَوَادِي بَغِيرِ مَشُورَةٍ عَرَضًا فَوَادِي

أَغَاضِرَ؛ لَوْ شَهِدْتَ غَدَاةَ بِنْتِمْ جُنُوءَ الْعَائِدَاتِ عَلَى وَسَادِي

أَوَيْتِ لِعَاشِقٍ لَمْ تَشْكُمِيهِ جَوَاحِيَهُ تَلَدَّعُ بِالزُّنَادِ

وَيَوْمَ الْخَيْلِ قَدْ سَفَرْتَ وَكَفَّتِ رِدَاءَ الْعَصْبِ عَنْ رَتْلِ بُرَادِ

وَقَالَ النَّاصِحُونَ : نَحَلَّ مِنْهَا بِيَذَلِّ قَبْلَ شِيَمَتِهَا الْجَمَادِ

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو ... البيت ، وبعده :

فَأَسْرَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ نَادِي بَرَدٍ جَمَالِ غَاضِرَةِ الْمُنَادِي

تَمَادَى الْبُعْدُ دُونَهُمْ فَأَمْسَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ لَجَّ بِهَا التَّمَادَى

اللفظ : «شجا» من الشجو ، وهو الهم والحزن ؛ وتقول : شجى يشجى شجى ، مثل فرح يفرح فرحا : أى حزن ، وتقول : شجاه يشجوه ، إذا أحزنه ، وما هنا منه «أطعان» قيل : جمع جمع ظعن - بفتحيتين - كسبب وأسباب ، ومن جعل الظعن مصدرا فإن جمعه عنده لقصد التنويع ، والذي عندي أن الأظعان يحتمل وجهين ؛ (الأول) أنه جمع ظعن بفتحيتين ، ولا يراد به المصدر ، وإنما يراد به اسم الفاعل ، فالمراد بالأظعان الظاعنات بدليل وصفه بالعوادى بعده ، (والوجه الثانى) أن يكون الأظعان جمع ظعن - بضميتين أو بضم فسكون - وهو جمع ظعينة ، وهى المرأة مادامت فى الهودج ، وقوله «العوادى» هو جمع غادية ، وهى اسم فاعل من غدا يغدو غدوا ، إذا سار فى وقت الغداة ، هذا أصله «مشورة» بفتح الميم وضم الشين - الاسم من قولك : أشرت عليه بكذا ، ويروى فى مكانه «مشية» بفتح الميم وكسر الشين وتشديد الياء الثناة ، وأصلها «مشئية» بالهمز ، فسهل الهمز بقلبها ياء ثم أدغم الياء فى الياء «عرضا» بفتح العين والراء جميعا - أى من غير قصد «شهدت» غابت ورأيت «بنتم» فارقتم «العائدات» جمع عائدة ، وهى الزائرة «جنوء» بضم الجيم بعدها نون - مصدر قولك : جنأ يجنأ ؛ إذا أكبت ، ويروى فى مكانه «حنو» بالحاء المهملة - وهو الحنان والرحمة «لم تشكبه» أراد لم تجزيه ، والشكيمة : العطية «يوم الخيل» أراد يوم بقيق الخيل ، وبقيع الخيل : موضع بالمدينة عند دار زيد بن ثابت «رتل» أراد تغرا حسن التنضيد ، وهو بفتح الراء والتاء جميعا «براد» بزنة غراب - هو البارد «العوادى» عوائق الدهر وغوائله التى تعدو على الإنسان ، واحدها غادية ، وأصلها اسم فاعل من عدا يعدو ، ومراده من قوله «وتعدو دون غاضرة العوادى» أنها تحول دونها الموانع وتصرف عن لقاءها الصوارف

الإعراب : «فأنك» حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من حيث النقصان «أن» حرف مصدرى ونصب «لا» نافية «تراها» بمعنى تبصرها : فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعوله ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه «وتعدو» فعل مضارع «دون» ظرف منصوب بتعدو «غاضرة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعامة والتأنيث «العوادى» فاعل بتعدو

الشاهد فيه : قوله «موشك أن لاتراها» حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل ما يعمل أصله ؛ فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر ، وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها

وفى هذا البيت كاليث السابق أيضا دليل على أن ما تفرّع من «أوشك» يقترب خبره بأن المصدرية كما يقترب أصله بها ، وهذا غاية فى الوضوح

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة أَسَمَ الفاعل من كاد وكرَب ، وأنشدوا على الأول

قوله :

٢٤٩ — أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

٢٤٩ — البيت لكثير بن عبد الرحمن من قصيدة يرثي فيها عبد العزيز بن مروان ، وقبله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلُ عَانِدُ
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ
فَإِنْ تُرَكْتُ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبُكْيُ وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشَحَتْهَا الْمَرَاوِدُ
أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا البيت ، وبعده :
فَإِنْ مَطَّيْتُ قَدْ عَفَا فَكَانَهُ بِأَوْدِيَةِ الرَّنَقَاءِ مُحْصَمٌ أَوَابِدُ
ذَكَرْتُ ابْنَ لَيْلَى وَالْمَحَامَةِ بَعْدَ مَا جَرَى بَيْنَنَا مَوْرُ الثَّقَا الْمُتَطَارِدُ
حَلَفْتُ يَمِينًا بِالَّذِي وَجَبَتْ لَهُ جُنُوبُ الْهَدَايَا وَالْجِبَاهُ السَّوَاجِدُ
لَنِعْمَ ذُووُ الْأَضْيَافِ يَفْشُونَ بَابَهُ إِذَا هَبَّ أَرْيَاحُ الشِّتَاءِ الصَّوَارِدُ

اللفظ : « سها عاند وأسبل عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر رقاً ، وفعله عند

بفتح النون من باب خرج ، وجعله العين من باب ضرب ، و يضم النون من باب كرم ، وبكسرهما من باب علم - قال عمرو بن ملقط :

بَطْعَنَةٍ يَجْرِي لَهَا عَانِدٌ كَلَمَاءٍ مِنْ عَائِلَةِ الْجَاهِيَةِ

وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إِنَّهُ عِرْقُ عَانِدٍ ، و «عاند» الثاني في بيت كثير مأخوذ من هذا ، فأما الأول فإما أن يكون أراد به مجرد العرق ، على أنه جرده من جزء معناه فأطلقه ، وإما أن يكون اسم فاعل من عند إذا بنى ولم يوافق القصد ، وذلك أنه لم يجر كما يريد صاحبه « قذيت بها » أى : أصابني بسببها القذى «سهو دموعها » أى : ساكنة لينة ، قال الجوهري : « السهو : السكون واللين ، والجمع سهاء ، مثل دلو ودلاء ، قال الشاعر :

تَنَاوَحَتِ الرِّيَّاحُ لِفَقْدِ عَمْرٍو وَكَانَتْ قَبْلَ مَهْلِكِهِ سِهَاءً اهـ

« عوارها » قذاها ، وقد سبق تفصيل آراء العلماء في معناه « تشرى » تلج « حشحتها » حركتها « المراد » جمع مرود ، بزنة منبر « أسى » حزنا « يوم الرجاء » بكسر الراء المهملة - قال ياقوت : « هى فى لغتهم حجارة ضخام ، وربما جمعت على القبر فسنم بها ، وهى جبل طويل أحمر يكون له

رداه في أعراضه ؛ نزل به جيش أبي بكر رضى الله عنه يريدون عمان أيام الردة ، ويوم الرجم من أيامهم ، وقيل : الرجام جبال بقارة الحمى حمى ضرية ، قال لبيد :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامَهَا بِمَعْنَى تَابَدَ غَوُّهَا فَرِجَامَهَا

ولا يبعد أن يكون أراد الحجارة « اه باختصار ، وقد رواه جماعة « الزحام » بالزاي المعجمة ، وهو تصحيف « فان مطي قد عفا » يريد أنه كثروا به « بأودية الرنقاء » الرنقاء : قاع لا ينبت شيئا ، وهو موضع بين ديار خزاعة وديار سليم « صحم » جمع صحماء ، وهي التي لونها الصحمة ، والصحمة : سواد إلى صفرة ، أو حمرة في بياض ، ويراد بالأصحم الحمار وبالصحماء الأنان ، و«أوابد» جمع أبدة وهي التي تسكن القفر فتأبد : أى تتوحش « المتطارد » الذي يتبع بعضه بعضا « الصوارد » الباردة الإعراب — « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أسى » مفعول لأجله « يوم » ظرف منصوب بأموت « الرجام » مضاف إليه ، وجملة الفعل مع فاعله في محل نصب خبر كدت في أول بيت أنشدناه « وإني » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم إن « يقينا » مفعول مطلق عامله محذوف « لرهن » اللام هي لام التوكيد ، وهي المسماة بالمرحلة ، رهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « كائد » خبره وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى

الشاهد فيه : قوله « كائد » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كاد الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وخبره محذوف ، وهذا الخبر ناصب لضمير يعود إلى الاسم الموصول ، وأصل الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، وليس عجيبا أن يحذف الخبر كما حذفه الشاعر في قوله :

كَادَتْ وَكَدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِزَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ هُوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى

أى : كادت تصبو وكدت أصبو ، أو نحوه

وأكثر العلماء لا يقرّون أن « كائد » في بيت الشاهد اسم فاعل من كاد الناقصة ، وأول من أنكر هذه الرواية ابن السكيت في شرح ديوان كثير ، فزعم أن الصحيح في رواية البيت « كابد » بالنباء الموحدة ، من معنى المكابدة ، وفيه أنه حمل على القليل ، والحمل على القليل غير مقبول ؛ وبيان هذا أنه لو كان فاعلا من المكابدة لقليل : مكابد ، كما تقول من المقاتلة : مقاتل ؛ إلا أنه أجرى عند من جعله اسم فاعل من المكابدة على غير فعله ، كيافع من أيفع ؛ والدليل على أنه أجرى على غير فعله أنّ هذا الفعل بهذا المعنى لم يسمع منه ثلاثى مجرد حتى يأتي اسم الفاعل منه على زنة فاعل ، كذا قال جمع من العلماء

فإن قلت : قد ورد في حديث بلال : « أَذْنْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ - أَبْنَىٰ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ فَإِذَا ادَّعَيْتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَكَبَدَهُمُ الْبَرْدُ ؟ « واختلف العلماء فى تفسيره ؛ فقليل : هو بمعنى شق عليهم وضيق ، من الكبد - بالفتح - وهو الشدة والضيق ، وقال قوم : هو بمعنى أصاب أكبادهم ، نحو رأسه وجلده ، إذا أصاب رأسه وجلده ، فما منع أن يكون كابد اسم فاعل من هذا ؟ قلت : لو تأملت لرأيت أنه يبعد كل البعد أن يؤخذ من أحد هذين المعنيين اسم فاعل يصلح فى هذا البيت

٢٥٠ - البيت لعبد قيس بن خفاف - بضم الخاء - البرجى ؛ من بنى عمرو بن حنظلة ، من البراجم ، وهو أول قصيدة له يوصى بها ابنه ، وبعده :

أَوْصِيكَ بِإِصْءٍ أَمْرِي لَكَ نَاصِحٌ طَبْنٍ بَرِيْبٍ الدَّهْرِ غَيْرِ مُغْفَلٍ

اللفظة : « أبنى » هو همزة النداء وبضم الباء لأنه تصغير ابن ، وأصله « بنىو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، فصار بنى - بياء مشددة - فلما أضيف لياء المتكلم اجتمع ثلاثة أمثال فصار بنى ؛ فمنهم من ييقنها على حالها كما مر فى أبيات الشاهد (رقم ٩٥ فى ص ١٦٤ و ١٦٥ من هذا الجزء) ومنهم من يحذف ياء غير ياء المتكلم ، ويروى فى مكانه « أجبل » وهو اسم ابنه « إلى المكارم » يروى فى مكانه « إلى العظام » وهى جمع عظيمة « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة ، وهو الحاذق العاقل البصير ، ويروى فى مكانه « طب » بتشديد الباء - وهو مثله فى المعنى

الإعراب : « أبنى » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدرة « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » اسمه ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن « يومه » مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى « فاعجل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اعجل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التى هى فعل من أفعال المقاربة ، وعلى هذا فإضافة « كارب » إلى « يومه » من إضافة اسم الفاعل لظرفه ، وفى « كارب » ضمير مستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام : إن أباك كارب فى يومه يموت ، خذف الخبر ، وأضاف الوصف إلى الظرف ، كما أفهمناك

وأنكر العلماء هذا ، وذهبوا إلى أن « كارب » اسم فاعل من « كرب » التامة ؛ فليس محتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل فحسب ، وعلى هذا فإضافة « كارب » إلى « يومه »

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - كما جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كُشَيَّر ، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله ؛ إذ القياس مُكابد . قال ابن سيده : كابده مكابدة وكباداً : فاساه ، والاسم كابد كالسكاهل والغارب ، وأن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشَّتَاءُ ، أى : قرب ، كما جزم به الجوهري وعيره

الثاني : حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفُقُ - كضرب يضرب - وَطَفِقَ يَطْفُقُ - كعلم يعلم - وسمع أيضاً : إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ حَجَّةً (بَعْدَ عَسَى) و (اخْلَوْلَقَ) و (أَوْشَكَ قَدْ يَرْدُ غَنَى بَأْنُ يَفْعَلُ) أى : يستغنى بأن والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فُقِدَ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا » و « اخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ » ، و « أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ » فَأَنْ والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر

وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر ، فَإِنْ كَانَ نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الشلوين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيقوم ، و « أَنْ يَقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى أسما لها ، وأن والمضارع في موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه في النية ، وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث ، فنقول على رأيه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات ، وعسى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بتأنيث « تَطْلُعَ » وتذكيره ، وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ ، وعسى أن يَقُمْنَ الهنداتُ ، وعسى أَنْ تَطْلُعَ الشمسُ ؛ بتأنيث « تَطْلُعَ » فقط ، وهكذا أَوْشَكَ وَأَخْلَوْلَقَ

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول في نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فلا يجوز أن

من إضافة الصفة إلى فاعلها ، والمعنى : إن أباك قريب يومه ، قال ابن منظور : « وكرب الأمر يكرب كربوا - من باب دخل - دنا ، ويقال : كربت حياة النار ، أى : قرب انطفائها ، وكل شيء دنا فقد كرب » اه باختصار ، وقد أنشد القصيدة التي منها هذا البيت شاهداً لذلك

يكون « زَيْدٌ » اسم « عَسَى » لثلا يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو « عَمْرًا » بأجنبي ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا » (وَجَرَدَنْ عَسَى) وأختيها أَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ من الضمير واجعلها مسندة إلى « أَنْ يَفْعَلَ » كما مر (أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا يَهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَفْعَلَ » خبرها (إِذَا أَسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ، فنقول على الأول : الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والزَيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، وهنْدُ عَسَى أَنْ تَقُومَ ، والهنْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والهنْدَاتِ عَسَى أَنْ يَقُومْنَ ، وهكذا أَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ ، هذه لغة الحجاز ؛ ونقول على الثاني : الزَيْدَانِ عَسِيَا ، والزَيْدُونَ عَسَوْا ، وهنْدُ عَسَتْ ، والهنْدَانِ عَسَتَا ، والهنْدَاتِ عَسَيْنَ ، وهكذا أَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ ؛ وهذه لغة تميم

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ماسوى « عَسَى » ، وَأَخْلَوْلَقَ ، وَأَوْشَكَ من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدان أَخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَحْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أَخَذَ يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَ يَحْصِفَانِ

الثاني : اختلف فيما يتصل بعَسَى من الكاف وأخواتها نحو « عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ » ؛ فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على « لَعَلَّ » كما حملت « لَعَلَّ » على « عَسَى » في اقتران خبرها بأن ؛ كما في الحديث : « فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » وذهب المبرد والفارسي إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر ، لكن الذي كان أسما جعل خبرا ، والذي كان خبرا جعل أسما ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه في قوله :

٢٥١ — يَا أَبْنُ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ وَطَالَمَا عَنَيْتُنَا إِلَيْكَ

٢٥١ — أورد أبو زيد هذا الشاهد في نوادره ، ونسبه لراجز من حمير ، ولم يعينه ، ورواه صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد ، وكلاهما قد ذكر بعد ما في الشرح قوله :

* لَنْصُرِيَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ *

اللفظ : « ابن الزبير » أراد به عبد الله بن الزبير حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم « عصيكا » أراد « عصيت » فأوقع الكاف موقع التاء ، وستعرف وجهه وما يحمل عليه « عنيتنا »

من العناء ، وهو الجهد والمشقة ويروى « عنيكنا » بإبدال التاء كافا « قفيكا » أراد « قفاكا » فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى الكاف التي هي ضمير الخطاب ، وأكثر علماء اللغة على أن الاسم المقصور - نحو هوى ، ورحى ، وعصا ، وقف - إذا أضيف إلى ياء المتكلم فلغة عامة العرب على إبقاء ألفه بحالها ، تقول : هوى ، ورحى ، وعصا ، وقف . ولغة هذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم ؛ فهم يقولون : هوى ، ورحى ، وعصى ، وقف ، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي :

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرُّوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وقرىء بها في قوله تعالى : (فَمَنْ اتَّبَعَ هُدًى) وسيأتى في باب الإضافة . فإذا أضيف هذا الاسم إلى ياء غير المتكلم سلت ألفه من القلب في لغة عامة العرب ؛ فقلبها في مثل هذا البيت من ضرورات الشعر ، إلا أن أبا علي الفارسي زعم أنه لا يختص بالشعر ، ولكنه من باب تقارض الألف والياء ووقوع إحداها موقع الأخرى ، ومثله بعليك وإليك مما هو من الحروف التي آخرها ألف تقلب ياء عند الاتصال بالضمير ، والجمهور على خلافه

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن الزبير » منادى ، منصوب بالفتحة ، ومضاف إليه « طال » فعل ماض « ما » كافة لهذا الفعل عن طلب الفاعل « عصيكا » فعل ماض ، وتاء الخطاب المنقلبة كافا فاعل ، والألف للإطلاق « وطالما » مثل سابقه « عنيكنا » فعل وفاعل ومفعول « إليك » متعلق بعنى

الشاهد في : قوله « عصيكا » حيث أوقع فيه ضمير النصب - وهو الكاف - موقع ضمير الرفع الذي يستوجبه العامل ، وهو التاء الذي هو ضمير الخطاب ؛ فإنك قد علمت في باب الضمير أن الضمير المتصل الذي يقع في محل الرفع هو تاء الفاعل متكلما أو مخاطبا ونون النسوة ونا ، كما علمت أن الكاف ومثلها الهاء وياء المتكلم لا يقعن إلا في محل النصب أو الجر ، والموضع هنا للتاء ؛ لأن العامل الذي هو « عصى » فعل يطلب فاعلا ، فأوقع الشاعر الكاف موقع التاء كما هو ظاهر ، هذا بيان كلام الشارح ، وهذا أحد توجيهين في البيت ، والتوجيه الثاني ذكره ابن جني ولم يذكر سواء ، وحاصله أن إبدال الكاف من التاء ليس من باب وضع ضمير موضع ضمير آخر ، وإنما هو من باب إبدال حرف مكان حرف إبدالا صرفيا ، كما يبدلون التاء من السين في نحو : النات ، والأكيات ، يريدون الناس ، والأكياس ، وكما يبدلون الجيم من الياء في نحو : العشيح ، وعليح ، يريدون العشي ، وعليا

قال ابن جني : « أبدال الكاف من التاء ؛ لأنها أختها في الهمس ، وكان سحيم [هو ابن وثيل الرياحي] إذا أنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنك » اه
واتنصر ابن هشام في معنى الليب لهذا الوجه ، قال : « ليس هذا من استعارة ضمير النصب

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » ،
و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المشار إليه في موضع
نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :
٢٥٢ — * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ *

مكان ضمير الرفع كما زعم الأخفش وابن مالك ، وإنما الكاف بدل من التاء بدلا تصريفا « اه
وقد ذكر أبو علي الفارسي هذين التخريجين عن أبي الحسن الأخفش ؛ قال : « قال أبو الحسن :
إن شئت قلت أعدل من التاء الكاف لاجتماعها معها في الهمس ، وإن شئت قلت أوقع الكاف
موقعها ، وإن كان في أكثر الاستعمال للفعول للفاعل ؛ لإقامة القافية ؛ ألا تراهم يقولون : رأيتك
أنت ، ومررت به هو ، فيجعلون علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع في أكثر الأمر موقع
الآخر ، ومن ثم جاء لولاك ، وإنما ذلك لأن الاسم لا يصاغ مغربا ، وإنما يستحق الإعراب
بالعامل » انتهى

ومن هذا ترى ما في كلام ابن هشام الذي تبعه الشارح عليه ، من اقتصارهم في النسبة إلى
أبي الحسن على أحد التوجيهين
وقال ابن منظور : « أراد قفاك فأبدل الألف ياء للقافية ، وكذلك أراد عصيت فأبدل من
التاء كافا لأنها أختها في الهمس » اه

٢٥٢ — نسب كثير من العلماء : منهم سيبويه والأعلم (ج ١ ص ٣٨٨) هذا الشاهد
لرؤية بن العجاج ، ولكنني لم أجده إلا في زيادات ديوانه ، ويروى قبله :
* تَقُولُ بَنِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا *

وبعد بيت الشاهد البيت رقم (١٦١) وقد مضى في باب المبتدأ والخبر (في ص ٣٠٩ من
هذا الجزء)

اللفظ : قد مضى في شرح الشاهد (١٦١) القول على ما قبل الشاهد وما بعده ، وقوله
« يا أبنا » هكذا هو في أكثر كتب النحو واللغة بحرف النداء ، وقد روى في مكانه « تأنيا »
على أنه مصدر تأنى بمعنى تمهل ولم يسرع « علك » حرف دال على الترجى ، وهو طمع وإشفاق
وسيجيئك بقية من الإيضاح

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبنا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء
المتكلم المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه ، ومن رواه « تأنيا » فهو مصدر ، وهو
مفعول مطلق حذف عامله : أى تأن تأنيا « علك » حرف ترجّ ونصب ، والكاف اسمه مبنى
على الفتح في محل نصب ، وخبره محذوف ، والتقدير : لعلك الهالك ، أو لعلك مصيب من رزقك ،
أو نحو هذين « أو » عاطفة « عساك » قد اختلف في إعرابها على ثلاثة آراء ، وأرجحها مذهب

سيبويه ، وهو أن « عسى » حرف ترجح كاعل ، والكاف اسمه في محل نصب ، وخبره محذوف ، وتقديره كما تقدّر خبر لعل ، وستعلم الرايين الآخرين ، وردّها
الشاهد فيه : قوله « عسا كا » وبيان وجه الاستشهاد يستدعى أن تقدّم لك القول في هذه
المسألة مبسوطا ، ونذكر آراء العلماء فيها ، ووجوه استدلالهم ، فنقول :

قد علمت منذ البداية في هذا الباب أن « عسى » فعل دالّ على رجاء الخبر ، وأنه يرفع
الاسم وينصب الخبر بشروطه التي سبق إيضاحها ، وعلمت أن هذا الاسم قد يكون ظاهرا مرفوعا
كما في قوله تعالى : (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَا بِالْفَتْحِ) وقد يكون ضميرا مرفوعا أيضا كما في
قوله تعالى : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)

واعلم الآن أن العرب قد استعملوا بعد « عسى » الضمير الذي يكون في عامة كلامهم في محل
نصب أوجز ، ولا يكون في محل رفع ، وذلك نحو : عساك ، وعساه ، وعساي ، في نحو بيت
الشاهد ، وفي نحو قول عمران بن حطان الخارجي :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه على ثلاثة آراء :

الرأي الأوّل : قول أبي العباس المبرد والفارسي ، وحاصله أن الكاف والهاء والياء في عساك
وعساه وعسائي ، وهي التي كانت تستحق أن تكون أسماء لعسى لكونها ضمائر ومحدثات عنها ،
ليست في هذا الأسلوب على ما كانت تستوجبه ، وإنما هي خبر عسى ، واسمها ما يذكّر بعدها من
« أن » المصدرية والمضارع ، أو يقتدر كذلك ؛ فإذا قلت « عساك أن تنقّتم » فأعرابه عنده
هكذا : عسى : فعل ماض ناقص دالّ على رجاء الخبر ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب
خبره مقدما ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسمه مؤخرا ؛ فلم يخرج أبو العباس
« عسى » عما كانت تستحقه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما عهد مجيئه له
من كونه في محل نصب ؛ ولسكنه التزم أمرين أحلاهما مرّ : (الأوّل) أنه جعل الضمير - وهو
الذي من حقه أن يكون محدثا عنه ومخبرا عنه - حديثا وخبرا ؛ (الثاني) أنه جعل خبر « عسى »
اسما مفردا - وهو الضمير - وقد علمت أن نحو قول الزبّاء : « عَسَى الْغَوَايِرُ أُنْثَى » شاذ
أو مؤول بما سبق ذكره ، فلا يجوز التنادي في تخريج الكلام المستعمل الكثير الورد على
الوجوه الشاذة الضعيفة

الرأي الثاني : رأى أبي الحسن الأخفش تبعاً ليونس ، وحاصله أن الكاف والهاء والياء قد
خرجت عما كانت تستحقه من الوقوع في موقع المنصوب أو المجرور ، وأنها الآن في محل رفع اسم

عسى ، وخبرها محذوف ، فهو لم يخرج «عسى» عما كانت تستوجبه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما كان يستوجبه من مجيئه محدثا عنه ومسندا إليه ، وإنما أخرج الضمير عن استحقاقه النصب لجعله مرفوعا ، وزعم أن الضائر تتقارض فيقع بعضها موقع بعض ، واستدل لذلك التقارض بالبيت السابق ، وقد ظهر لك أنه لا دليل له فيه .

واتصر ابن مالك للاخفش واستدل على أن الضمير في محل رفع بأنه قد وقع في الكلام الاكتفاء به كما في بيت الشاهد ، فلو كان منصوبا كما ذهب إليه سيبويه والبريد لما ساغ للشاعر أن يكتب به ، وسر هذا أن المنصوب بعد «عسى» يشبه المفعول ، والمرفوع يشبه الفاعل ، وأنت عليم بأن الفاعل لا يحذف ولا يستغنى عنه الكلام على الراجح ، وأن المفعول قد يحذف ويستغنى عنه الكلام إجماعا ؛ فما يشبه الفاعل حرى بأن يأخذ أحكامه ، فلما وجدنا الشاعر في بيت الشاهد قد اكتفى مع «عسى» بأحد الطرفين ، لزمننا أن نعتبر المذكور مرفوعا والمحذوف هو المنصوب .

والجواب على هذا الكلام من عدة وجوه : (الأول) أن بيت الشاهد نفسه يبطله ؛ وذلك لأنه قال «علك» وهذه الكاف في محل نصب بالإجماع ؛ لأنها اسم «عل» ، وقد حذف المرفوع ، فلما ساغ حذف المرفوع مع «عل» ساغ حذفه مع «عسى» ؛ (الوجه الثاني) أن المرفوع مع «عسى» لا يشبه الفاعل ؛ لأنه خبر في الأصل ، والأخبار قد تحذف ، سواء أكانت منسوخة أم لم تكن ، فالنبي سوغ حذف الخبر وهو مرفوع بسوغ حذف المرفوع بعد «عسى» ؛ (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا شبه المرفوع هنا بالفاعل ، فلا نسلم أن الفاعل لا يحذف ، بل نذهب مع من ذهب إلى جواز حذفه ؛ (الوجه الرابع) أنا - بعد تسليم شبهه بالفاعل ، وتسليم أن الفاعل لا يحذف - لا نسلم أن الشيء إذا أشبه الشيء وجب أن يأخذ كل أحكامه ، بل قد يأخذ بعضها ويذر بعضها .

الرأي الثالث : رأى شيخ النحاة سيبويه ، وحاصله أن «عسى» ليست في هذا الموضع فعلا يعمل عمل كان ويدل على رجاء الخبر ، بل هي حرف ترج ونصب تعمل عمل إن ، ومنزلتها في ذلك منزلة «لعل» ؛ فهما متشابهان في الدلالة على المعنى ، وهما متشابهان أيضا في عدم التصرف ، فلما تشابهتا في هذين الأمرين تقارضا ؛ فأخذت «لعل» من «عسى» جواز وقوع خبرها مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، كما في الحديث الذي رواه الشارح ، وكما في قول متمم بن نويرة :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبْلِمَ مُلَّةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا

وأخذت «عسى» من «لعل» نصب الاسم ورفع الخبر وأقوى ما يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه ورود الخبر مرفوعا بعد المضمير المنصوب كما في قول صخر بن العود الحضرمي :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّهَا تَشْكِي فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ، انتهى ؛ وفيه نظر

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسَرَ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ) «عَسَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناهُ كما في (نَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسِينَ (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكِنَ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشيء ، أى : اختاره ، وزُكِنَ : علم ؛ أى : اختيارُ الفتح علم ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» وقرأ نافع بالكسر ﴿خاتمة﴾ قال في شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفي ، وفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أَنحَوِيْ هَذَا الْعَصْرِ مَا مِى لَفْظَةً جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمِ وَثُمُودِ
إِذَا اسْتَعْمِلْتَ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ اثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفيٌ إذا صحبها حرف نفي ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فعناه قارب زيدُ البكاء ، فقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : «لَمْ يَكْدُ يَبْكِي» فعناه لم يقارب البكاء ، فقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ — إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

٢٥٣ — هذا البيت من قصيدة لدى الرمة ، ومطلعها :

أَمَنْزَلَتْنِي مَيَّةٌ ؛ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا عَلَى النَّأْيِ ، وَالنَّأْيُ يَوَدُّ وَيَنْصَحُ
وَلَا زَالَ مِنْ نَوَاءِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمَا وَنَوَاءُ الثَّرَيَّا وَابِلٌ مُتَبَطِّحُ
وَإِنْ كُنْتُمَا قَدْ هَجَيْتُمَا رَاجِعَ الْهُوَى لَدَى الشَّوْقِ حَتَّى ظَلَّتِ الْعَيْنُ تَسْفَحُ
أَجَلَ ، عَبْرَةً كَادَتْ لِعِرْفَانِ مَنْزِلِ لِمَيَّةٍ لَوْ لَمْ تُسْهِلِ الْمَاءُ تَذَبُّجُ
عَلَى حِينِ رَاهِقَتِ الثَّلَاثِينَ وَارْعَوَتْ لِدَائِي ، وَكَادَ الْحِلْمُ بِالْجَهْلِ يَرْجَحُ
إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهُوَى ... البيت ، وبعده :
فَلَا الْقُرْبُ يُبْدِي مِنْ هَوَاهَا مَلَالَةً وَلَا حُبُّهَا أَنْ تَنْزَحَ الدَّارُ يَنْزَحُ

إِذَا خَطَرَتْ مِنْ ذِكْرٍ مَيَّةٍ خَطَرَةٌ عَلَى النَّفْسِ كَادَتْ فِي فُؤَادِكَ تَجْرَحُ
أَتَقْرَحُ أَوْ كِبَادُ الْمُحِبِّينَ كُلِّهِمْ كَمَا كِيدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ تَقْرَحُ؟
تَصْرَفُ أَهْوَاءُ الْقُلُوبِ وَلَا أَرَى نَصِيبَكَ مِنْ قَلْبِي لِغَيْرِكَ يُبْنَحُ
وَبَعْضُ الْهَوَىٰ بِالْهَجْرِ يُمَحِّي فَيَمَحِّي وَحُبُّكَ عِنْدِي يَسْتَحِدُّ وَيَرِيحُ

اللفظ : «أمزلتني حتى سلام عليكما» يريد مكانى نزولها صيفا وشتاء (وانظر شرح الشاهد رقم ١٣٣٣) « النأى » البعد « رسيس الهوى » مسه ، وأثره ، وبقيته ، أو أصله وما ثبت منه في القلب ولزمه « تنزع الدار » تبعد ، وبابه خضع ، يريد أن حبها لا يزول مع البعد « أتقرح » تتجرح وتصيبها القروح ، وهى الجروح

المعنى : « إن العشاق إذا بعدوا عنى يحبون دُبَّ السلوة إليهم وزال عنهم ما كانوا يقاسون ، وأما أنا فلم يقرب زوال حبها عنى ، فكيف يمكن أن يزول ؟ »

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « غير النأى » فعل وفاعل « المحبين » مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « لم » نافية جازمة « يكد » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « رسيس الهوى » مركب إضافى اسم يكد « من حب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رسيس الهوى « مية » مجرور بالإضافة إلى حب « يبرح » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى « رسيس الهوى » ، والجملة فى محل نصب خبر يكد

الشاهد فيه : قوله « لم يكد رسيس الهوى يبرح »

وقد اختلف العلماء فى « كاد » إذا سبقها نفي على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن مثلها فى ذلك مثل عامة الأفعال ؛ فنفيها نفي لما تدلّ هى عليه ، وهو المقاربة ، وإثباتها إثبات للمقاربة أيضا ؛ فإذا قلت « كاد محمد ينجح » كان معناه ثبوت مقاربة محمد للنجاح ، وإذا قلت « ما كاد محمد يحضر » فإن معناه انتفاء مقاربه الحضور ، ودلالة هذا على انتفاء الحضور نفسه أبلغ من دلالة قولك « ما حضر محمد »

والقول الثانى ، وهو ما ذهب إليه ابن شبرمة ، وملخصه أن « كاد » إذا لم يتقدمها نفي دلت العبارة على نفي الفعل الواقع خبرا عن الاسم ، وإذا سبقها نفي دلت العبارة على ثبوت الفعل الواقع خبرا للاسم ، سواء فى ذلك الماضى والمضارع منها ؛ فإذا قلت : « ما كاد محمد يسافر » أوقلت : « لم يكد محمد يسافر » فمعنى هاتين العبارتين ثبوت السفر لمحمد ، وإذا قلت : « كاد محمد يحضر » أوقلت : « يكاد محمد يحضر » فمعناها انتفاء حضور محمد ؛ لأنّ الثابت له مقاربة الحضور ، ومقاربة الحضور غيره

صحيحاً بليغاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُب كل محب لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنى مقارنة البراح ، وكذا قوله تعالى : « إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا » هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يرَ قد يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : « فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له ، وهذا واضح . والله أعلم .

واستدل من ذهب إلى هذا بأن الشعراء - وهم العارفون بالأساليب ومعانيها - قد خطأوا ذمة الرمة في هذا البيت حين سمعوه منه ، حتى قالوا له : نراه قد برح ! وسلم لهم ذمة الرمة بفساد معنى البيت ، حتى إنه اضطر إلى تغييره فقال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْحَيِّينَ لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

واستدلوا على ما ذهبوا إليه أيضاً بقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فزعموا أن المعنى قد فعلوا ؛ لئلا يتناقض مع قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا) ؛ فدل استنكار الشعراء لبيت ذمة الرمة على أن نفي المضارع من كاد إثبات ؛ ودلت الآية على أن نفي الماضي لإثبات وما ذهبوا إليه فاسد لا يصح ، ويدل على فساد امران :

الأول : أن الآية تدل على نفي مقارنة بنى إسرائيل للذبح البقرة ؛ بقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فالمراد بهذا النص أنهم لم يقاربوا الذبح ، وثبت الذبح ليس بهذه العبارة ، بل بدليل آخر وهو (فَذَبْحُوهَا) ، وهذا معنى قول شارح تبعاً للمصنف في شرح الكافية : « فكلام تضمن كلامين - إلخ »

الأمر الثاني : أن كثيراً من العلماء الذين سمعوا تخطئة الشعراء لذمة الرمة وأن ذمة الرمة أذعن لهم وغير البيت ؛ قد خطأوا المنكرين عليه ، وخطأوه في الإذعان لهم ، ومنهم أبو الحكم ابن البحتري بن المختار ، فإنه قال : « أخطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه ، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله ؛ إنما هذا كقول الله عز وجل : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) أى : لم يرها ، ولم يكذب » اهـ

والقول الثالث : أن نفي « كاد » إثبات ، وإثباتها نفي ؛ إذا كانت بلفظ الماضي ؛ فإن كانت بلفظ المضارع فهي كسائر الأفعال : إثباتها إثبات ، ونفيها نفي ، والقائلون بهذا القول وافقوا السابقين في الاستدلال بالآية ووافقوا الجماعة في الاستدلال بمن وجه بيت ذمة الرمة وأنكر عليه رجوعه وعلى من أنكر عليه ، ولا يخفى عليك رده مما سبق ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

إِنَ وَأُخَوَاتِهَا

(إِنَ) و(أَنَّ) و(لَيْتَ) و(لَكِنَّ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) : فتنصب المبتدأ اسما لها ، وترفع الخبر خبرا لها

(كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ)

أى : حقد ؛ وقس الباقي ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم — منهم ابن سيده — أن قوما من العرب تنصب بها الجزئين معا ، من ذلك قوله :

٢٥٤ — إِذَا أَسْوَدَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا

٢٥٤ — نسب السيوطي هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وتتابع شراح معنى الليب من بعده على نسبته إليه ، وقد بحث ديوان عمر فلم أجده فيه

اللفظة : « جنح الليل » بضم الجيم أو كسرهما ، وسكون النون — جانبه ، وقيل : أوله ، وقيل : قطعة منه نحو نصفه « خطاك » قال السيوطي : « بضم الحاء ، جمع خطوة ، وهى ما بين القدمين » اه وقال الصبان : « بكسر الحاء والمدة ، لكن قصره الشاعر للوزن ، جمع خطوة — بفتح الحاء — كركوة وركاء كما فى الصحاح ، وهى ثقل القدم ، وجعلها بالضم جمع خطوة — بالضم — لما بين القدمين ، كما زعمه الشمى فتبعه شيخنا والبعض ؛ غير مناسب فى البيت » اه « خفافا » بكسر الحاء — جمع خفيفة « حراس » جمع حارس « أسد » بضم فسكون ، وأصله بضمين خفف — جمع أسد — بفتحيتين

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « أسود » فعل ماض « جنح » فاعل « الليل » مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « فلتأت » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واللام لام الأمر ، تأت : مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب إذا « ولتكن » الواو عاطفة ، واللام لام الأمر ، تكن : مضارع ناقص مجزوم باللام « خطاك » اسم تكن ، وضمير الخطاب مضاف إليه « خفافا » خبر تكن ، والجملة لأجل لها عطف على جملة الجواب « إن » حرف توكيد ونصب « حراسنا » اسم إن ، والضمير مضاف إليه « أسدا » ظاهره أنه خبر إن منصوب بها ، وستعرف ما فيه ، ورده ، فى بيان الشاهد

الشاهد فيه : قوله « إن حراسنا أسدا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن « إن » المؤكدة نصبت الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم ابن سيده وابن سلام فى طبقات الشعراء وجمع من التأخرين ؛ فرغموا أن نصب الجزئين بهذه الحروف جائز ، وعن الكسائى إجازته

وقوله :

٢٥٥ — * يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا *

في «ليت» خاصة ؛ مستدلا بالشاهد الآتي بعد هذا ، نقل ذلك عنه أبو حيان ، وعن الفراء إجازته في «ليت» و «كأن» دون سائر أخواتهما ، مستدلا بما استدل به الكسائي والشاهد (رقم ٢٥٦) ، وسيأتي قريباً ، وعن أصحاب الفراء إجازته فيما عدا «أن» المفتوحة الهمزة ، وهذا هو الصحيح في النقل عنهم ، وقد صرح قوم بأن نصب الجزئين لغة جماعة من العرب ، ومنهم من نسبها إلى نعيم

ولكن الجمهور لم يرتضوا هذا كله ، وذهبوا إلى أن ماورد مما ظاهره ذلك شاذ لا يقاس عليه ؛ وظاهر هذا إنكار أنه لغة جماعة من العرب ، ومنهم من تأول ماورد من ذلك ؛ ولهم في بيت الشاهد ونحوه تأويلان (الأول) أن قوله «أسدا» ليس خبر «إن» كما زعم ابن سيده ومن معه ، بل هو حال عامله محذوف ، والتقدير : إن حراسنا يظهرن أسدا ، وجملة الفعل مع فاعله في محل رفع خبر «إن» ؛ قال أبو رجاء : وفيه شيثان ؛ أحدهما : أن حذف الخبر مع كون الحال صالحاً للخبرية ضعيف كما مرّ في باب المبتدأ والخبر ، والحمل على الضعيف أمر لا يجوز ، وثانيهما : أن «أسدا» جامد ، ومحى الحال جامداً - وإن كان هنا مقتضياً للتشبيه - قليل ، فلا ينبغي الحمل عليه ، (التأويل الثاني) أن يجعل «أسدا» مفعولاً به لفعل من معنى التشبيه ، وتقديره : إن حراسنا يشبهون أسداً ، والجملة في محل رفع خبر «إن» وهو أسهل من الأول ، قال ابن هشام : «إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد تنصبهما في لغة ؛ كقوله :

* إذا أسودّ جنح الليل . . البيت * وفي الحديث : إن قعرَ جهنم سبعين خريفاً ، وقد خرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف ، أي تلقاهم أسداً ، والحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر ؛ إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أي : إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً » اهـ

وأقول : قد سبقه بتوجيه هذا الحديث بهذا التوجيه الإمام النووي نقلاً عن شيخه ابن مالك صاحب الألفية ، وصحة الرواية «لسبعين خريفاً» بلام الابتداء ، وقد روي هذا الحديث مسلم في أواخر كتاب الإيمان عن أبي هريرة ، وهو في بعض نسخه «لسبعون خريفاً» على الصحيح ، وفي بعضها «لسبعين خريفاً» نص عليه النووي في شرحه

٢٥٥ — نسب بعض أرباب الحواشي هذا البيت لرؤية بن العجاج ، وقد بحث ديوانه فلم أجده في أصله ولا في زيادته ، مع أن رؤية أرجوزة طويلة يصف فيها الفلاة على هذا الروي ؛ أولها :

* قد طرقت ليلى ليلٍ هاجعاً *

وقال السيوطي : «قال ابن سلام الجحى هو للعجاج» اهـ ، وبحث ديوان أراجيز العجاج فلم أجده أيضاً ، ووجدت ناشره قد جعله في زيادته بيتاً مفرداً لم يتقدمه شيء ولم يتأخر عنه شيء ، ثم وجدت البغدادى يقول : «وهذا الشاهد أحد الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها» اهـ

وقوله :

٢٥٦ - كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

اللفظ : « رواجعا » جمع راجع ، أى : عائد ، وفاعل إذا كان وصفا لغير عاقل جمع على فواعل المعنى : يمتنى أن تعود له أيام صباه ليخرج عما يستلزمه الكبر من تكاليف الحياة ، ومن المشاق والأهوال

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، ويجوز أن تكون حرف نداء والنادى محذوف ؛ لكن الأول أرجح كما تبين في شرح الشاهد (رقم ١١ فى ص ١٩ من هذا الجزء) « ليت » حرف تمنى ونصب « أيام » اسم ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الصبا » مضاف إليه « رواجعا » خبر ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة أيضا ، واستعرف مافيه ورده

الشاهد فيه : قوله « ليت أيام ... رواجعا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن ليت قد نصبت الجزئين جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الفراء ، كما قدمنا فى شرح الشاهد السابق ، وزعم ابن سلام أن ذلك لغة رؤبة وقومه ، وصرح أبو حنيفة الدينورى عن أبى زياد بأن نصب الجزئين بليت لغة بنى تميم ، وقد اضطرب النقل عن الكسائى ، فنسب إليه أبو حيان أنه يحيز نصهما بليت ، ونقل المحقق الرضى وابن هشام عنه أنه خرج بيت الشاهد الذى معنا على أن قوله « رواجعا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وجملة « كان » مع معموليها فى محل رفع خبر ليت ، وإنما شجعه على هذا التخريج وقوع « كان » ومعموليها بعد « ليت » كثيرا ، قال تعالى : (يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ، يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) وقال الراجز :

* يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبْلًا *

فلما كثر دخول « كان » على « ليت » فى هذا وأمثاله كان هذا مسوغا لحذفها وبقاء خبرها ؛ لأن كثرة الأساليب واعتياده يرشدان إليه ؛ ولم يرتض الجماعة هذا التخريج ، وزعموا أن العهد فى حذف « كان » إنما هو بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، كما تقدم فى باب « كان وأخواتها » وهذا مدفوع بأن حذفها بعد هذين الحرفين كثير ، وليس شرطاً فى جوازه ، ولا محذور فى تخريج البيت على القليل ، والبصريون يزعمون أن خبر « ليت » محذوف ، وهو جملة من فعل وفاعل أو ظرف ، وقوله « رواجعا » حال من فاعل هذا الفعل ، أو من الضمير المستكن فى الظرف ، والتقدير : ياليت أيام الصبا أقبلن رواجعا ، أو ياليت لنا أيام الصبا رواجعا ، وقد سبق بيان ما يرد على هذا التوجيه ؛ فوجود النقل عن الكسائى بتخريج بيت الشاهد على النحو السابق يبعد أن يكون قائلا بنصب الجزئين

٢٥٦ - هذا البيت لمحمد بن ذؤيب العماني الفقيمي ، وهو راجز من مخضرمى الدولتين : الأموية والعباسية ، ويقال : عاش مائة وثلاثين سنة ، والبيت فى وصف فرس ، وهو من كلمة مدح

بها أمير المؤمنين هرون الرشيد وأنشدها بين يديه ، وعزا بعضهم هذا البيت لأبي نخيلة ، والصواب ما قدمناه

اللفظة : « تشوّفا » نصب عنقه ، وهو من علامات الفراهة والعنق « قادمة » هي واحدة القوادم ، وهي مقادير ريش الطائر ، قيل : هي عشر في كل جناح ، والصواب أن الجناح فيه ست عشرة ريشة : أربع قوادم وقداحي ، وأربع مناكب ، وهنّ بعد القداحي إلى أسفل الجناح ، وأربع خواف ، وهنّ بعد المناكب ، وأربع أباهر من بعد الخواف « قلما » هو آلة الكتابة « محرّفا » أى : مقطوطة لأعلى جهة الاستواء ، بل يكون الشق الوحشي أطول من الشق الإنسي الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « أذنيه » اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه كأن من معنى التشبيه « تشوّفا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جرباً ضافة إذا إليها « قادمة » ظاهره أنه خبر كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف ما فيه ورده « أو » عاطفة « قلما » معطوف على قادمة « محرّفا » صفة لقلم

الشاعر فيه : قوله « كأن أذنيه ... قادمة أوقلما » حيث ورد فيه مآظهره أن « كأن » الذى هو حرف تشبيه ؛ قد نصب الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من أصحاب الفراء ؛ وزعموا أن قوما من العرب ينصبون الجزئين بكأن ، كما في هذا البيت ، وكما في قول ذى الرّمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمُوهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالًا

وكما في قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّ النَّاجَ مَعْصُوبًا عَلَيْهِ لِأَذْوَادٍ أُصْبِنَ بِذِي أَبَانَ

وزعموا أن « جلودهن » في بيت ذى الرّمة اسم كأن ، و « ممّوهات » خبره ، وأن « الناج » في بيت النابغة اسم كأن ، و « معصوبا » خبره ، وذلك عند الجمهور غير مرضى ولا مستقيم بل إن سلمنا نصب « ممّوهات » في بيت ذى الرّمة فخير كأن هو قوله « على أبشارها » وأما ممّوهات فخال من « جلود » ، وأما بيت النابغة فخير كأن فيه قوله « عليه » وقوله « معصوبا » حال من الناج وأما بيت الشاعر فخرج بعدة تخریجات : (الأول) أن الشاعر قد لحن . والدليل على أنه أخطأ ولم يرجع إلى لغة من لغات العرب أنه حين أنشده بين يدي الرشيد قال له الرشيد : « دع كأن أذنيه ، قل : تحال أذنيه » ، ولو كانت هذه لغة للعرب لما خفيت على الرشيد ومن بحضرته من العلماء (الثاني) سلمنا أنه لم يلحن ، لكن لانسلم أن الرواية « قادمة » بل الرواية الصحيحة هكذا : قَادِمَتَا أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا ، بألفات من غير تنوين ، على أن الأصل : قَادِمَتَانِ أَوْ قَلَمَانِ مُحَرَفَانِ ؛

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفتوحة ، نظرا إلى كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سبويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .
 الثاني : أشار بقوله « عَكْسُ مَا لَكَانَ » إلى مالهذه الأحرف من الشبه بكان ، في لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ؛ ليكونا معين كفعول قدّم وفاعل آخر ؛ تنبيها على الفرعية ؛ ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفصلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إِنْ » و « أَنْ » التوكيد ، و « لَكِنَّ » الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لَكِنْ أَنْ » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لَكِنْ » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ أَسْتَفْنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

خذف نون المثني ضرورة ، (الثالث) سلمنا أن الرواية كإزعمتم في البيت كله ، لكن لانسلم أن « قادمة » خبر « كَأَنَّ » بل هو مفعول لفعل محذوف يقع هو وفاعله خبرا عن « كَأَنَّ » والتقدير : كأن أذنيه نحكيان قادمة

٢٥٧ - هذا بيت من كلة للنجاشي الحارثي - وهو قيس بن عمرو بن مالك - اختارها الشريف المرتضى في أماليه والشريف ابن الشجري في حماسته ، والكامة في وصف ذئب ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَاءٌ كَلَوْنُ الْغَسَلِ قَدْ عَادَ أَجْنًا قَلِيلٌ بِهِ الْأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحَلٍ
 وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذُّبُّ يَعْوِي كَأَنَّهُ خَلِيعٌ خَلَامٍ كُلِّ مَالٍ وَمِنْ أَهْلِ
 قَعْلْتُ لَهُ : يَا ذُبُّ ، هَلْ لَكَ فِي فَنِّي يُوَاسِي بِلَا مَنْ عَلَيْكَ وَلَا بُحْلٍ ؟
 فَقَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرُّشْدِ ! إِنَّمَا دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبْعُ قَبْلِي
 فَلَسْتُ بِأَتِيهِ البيت ، وبعده :

قَعْلْتُ عَلَيْكَ الْحَوْضُ ؛ إِنِّي تَرَكْتُهُ وَفِي صَعْوِهِ فَضْلُ الْقُلُوصِ مِنَ السَّجَلِ

اللفظ : « الغسل » بكسر الغين المعجمة - ما يغسل به الرأس من سدر وخطمي ونحو ذلك ، يريد أن ذلك الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير اللون والطعم « قليل به الأصوات » يريد أنه قفر لحيوان فيه « بلد محل » أراد الأرض والمكان الجذب ، وأصل

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفا ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمني في الممكن والمستحيل ، لافي الواجب ، فلا يقال : ليت غدا يجيء ، وأما قوله تعالى : « فَيَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنّيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و « لعلّ » الترجي في المحبوب ، نحو « لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » والإشفاق

المحل : انقطاع المطر ، ويس الأرض ، وقلة الكلاء « خليع » هو الذي خلعه أهله وتنصلوا منه لكثرة جنائياته وجرائره عليهم « عليك الحوض » أى : الزمه ، وعليك : اسم فعل أمر نصب الحوض « صغوه » بفتح الصاد المهملة أو كسرهما - الجانب المائل منه « السجل » بفتح فسكون - الدلو العظيمة

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس منصوب بفتحة مقبّرة ، والضمير مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أستطيعه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعول ، والجملة معطوفة على جملة ليس ومعمولها « ولاك » الواو عاطفة ، لاك : حرف استدراك مبنى على سكون النون المحذوفة تخلصا من التقاء الساكنين لاحتل له من الإعراب « اسقني » فعل أمر ، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « ماؤك » اسم كان ، وكاف الخطاب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « ولاك اسقني » حيث حذف النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين - وهما نون لكن وسين اسقني - تشبيها لنون لكن بالتنوين أو بحرف المد واللين ، بسبب أنها حرف ساكن وفيها غنة ، وهى عبارة عن فضل صوت فى الحرف ، كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت ، وهذا الحذف ضرورة ؛ والأصل فى الحروف التى هى من أصول الكلمات أن تبقى وتحرك عند التقاء الساكنين ، وقد استشهد بهذا البيت سيبويه على ذلك (ج ١ ص ٩) وقال الأعمى : « حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة ؛ لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين ، شبهها فى الحذف بحرف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، نحو يغزو العدو ، ويقضى الحق ، ويخشى الله ، ومما استعمل محذوفا : لم يك ، ولا أدر » اهـ ، وقد نظر الفراء بهذا البيت حذف نون « لكن » على قوله إن أصل « لكن » المشددة النون « لكن أن » بنون ساكنة ؛ فحذفت همزة « أن » فالتقت نون « لكن » ساكنة بالنون المشددة ، فحذفت نون لكن تخلصا من التقاء الساكنين ، كما حذفت من

* لَأَكْ أُسْقِي * لذلك

في المكروه ، نحو « فَاعْلَمَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية ، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « أَعْلَهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يَدْرِيكَ لَعْلَهُ يَرَّكِي ؟ » وتابع في الأول الأخفش ، وفي الثاني الكوفيين ، وتختص « لعل » بالمكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كَأَنَّ » التشبيه ، وهي مركبة — على الصحيح ، وقيل : بإجماع ، من كاف التشبيه و « أَنْ » فأصل « كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ » إن زيدا كأسد ، تقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة « أَنْ » لدخول الجار

(وَرَأَى ذَا التَّزْتِيبِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (إِلَّا فِي) الموضع (الَّذِي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَدْيِ) للتوسع في الظروف والمجرورات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف

(تنبيهان) الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا ، نحو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنَّ فِيكَ عَمْرًا رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :
٢٥٨ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

٢٥٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨٠) ، ولم ينسبه أحدهم شراح كلامه إلى قائل معين

اللفظة : « تَلْحَنِي » مضارع لحاه يلحاه إذا لاهه ، وتقول : لحوت العود ولحيته ، إذا قشبرت لحاهه ، وأصل الأول من هذا « جم » كثير « بلابله » جمع بلبال ، وهو الحزن وشغل البال المعنى : قال الأعمى : « يقول : لاتلحنى في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعذل لا يصرفني عنها »

الإعراب : « لا » ناهية « تَلْحَنِي » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « فَإِنَّ » الفاء للتعليل ، أو واقعة في جواب النهي ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » جار ومجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتي ، والضمير مضاف إليه « أَخَاكَ » اسم إن منصوب بالألف ، والكاف مضاف إليه « مصاب » خبر إن « القلب » مضاف إليه « جم » خبر ثان لأن « بلابله » فاعل بجم ؛ لأنه صفة مشبهة مرفوعة بالضم ، والهاء مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « إِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ » حيث قدم معمول خبر إن على اسمها ، وهذا المعمول هو قوله « بحبها » وقد أبقى مع هذا عمل إن ؛ فنصب بها الاسم — وهو قوله

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثاني : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو « إنَّ عِنْدَ زَيْدٍ

أَخَاهُ » ، و « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمْزُ إِنْ افْتَحَ) وجوبا (لِسِدِّ مَصْدَرٍ * مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت في محل فاعل ، نحو « أَوْ لَمْ يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهَا » أو مفعول غير محكي بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن أسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اعْتَقَدِي أَنَّكَ فَاضِلَةٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « اعْتَقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بَانَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « أَذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ »

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسِدِّ مَصْدَرٍ » ولم يقل لسد مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « ظننت زيدا أنه قائم »

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ) على الأصل (فَأَكْسِرُ فِي الْأُبْتِدَاءِ) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن أسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صَلَهِ)

« أخاك » - ورفع بها الخبر - وهو قوله « مصاب القلب » - وإنما ساغ له هذا لأن المعمول المتقدم جار ومجرور ، وأنت عليم بأن الجار والمجرور والظرف يغتفر معهما ما لا يغتفر مع غيرها ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٠) : « ونقول : إن بك زيدا مأخوذ ، وإن لك زيدا واقف ؛ من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لزيد ولا موضعين ، ألا ترى أن السكوت لا يستغنى على زيد إذا قلت : لك زيد ، وأنت تريد الوقوف ، ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب ، قال الشاعر : فلا تلحن فيها . . . البيت * » اه ، وقال الأعمش : « الشاهد فيه رفع مصاب على الخبر وإلغاء المجرور (يريد أن المجرور لم يجعل هو نفس الخبر) ؛ لأنه من صلة الخبر ومن تمامه ، ولا يكون مستقرا للأخ ولا خبرا عنه » اه

نحو «مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوهُ» ؛ بخلاف حشو الصلة نحو «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» و «لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا» ؛ إذ التقدير : ما ثبت أن في السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنْ لِيَمِينٍ مُكْمِلُهُ) يعني وقعت جواباً له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو «وَالْعَصْرَ إِنْ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ» «جَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» (أَوْ حُكَيْتُ بِالْقَوْلِ) نحو «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ - * أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمَعٌ *

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ) إما مع الواو (كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ» وقوله :

٢٥٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَقَدْ اسْتَبَحَّتْ دَمَ أَمْرِي مُسْتَسْلِمٌ *

وقال العيني : «أقول : قد قيل إن قائله هو الفرزدق هـام» اه
اللفظة : «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن ، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «تمتع» اسم مفعول من قولهم : متعه الله بكذا ، ويقال : متعه - بتضعيف العين - وأمتعته ، وتمتع به ، قال تعالى : (وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ . مُتَمَتِّعِينَ قَلِيلًا . فَأَمَّتُهُ قَلِيلًا . سَمِيعِينَ هَؤُلَاءِ يَسْمَعُونَ) وأصل هذه المادة المتوع - بضم الميم - وهو الامتداد والارتفاع ، يقال : متع النهار ، ومتع النبات ، إذا ارتفع . والمتاع - بفتح الميم - : انتفاع بمثل الوقت ، وفيه معنى التوسع «مستسلم» منقاد ، خاضع

الإعراب : «أقول» الهمزة للاستفهام ، تقول : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بـ «تمتع» «تمتع» خبر إن ، وإن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول القول إذا اعتبرت «تقول» بمعنى التكلم ، وعليه فالجمله محكية ، والجملة سدت مسد مفعولي «تقول» إذا جعلته مأخوذاً من القول بمعنى الظن «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امري» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامري

الشاهد فيه : قوله «أقول إنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول ، وافتحها على إجراء «تقول» مجرى «تظن» ، وقد تحقق فيه جميع الشروط المعتبرة في إجراء القول مجرى الظن عند عامة العرب ، وسياً في باب «ظن وأخواتها» بحث ذلك ، إن شاء الله

٣٦٠ - مَا أُعْطِيَاني وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِرِي كَرَمِي

٣٦٠ - البيت لكثير عزة يمدح فيه عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ، وهو من قصيدة أولها :

دَعَّ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَأَذْكَرُ خَلِيلِكَ مِنْ بَنِي الْحَسَنِ

اللفظة : « مطلبها » بفتح الميم واللام بينهما طاء ساكنة - يجوز أن يكون مصدرا ميميًا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت طلبها « إلا » رواية سيبويه رحمه الله على أنها أداة الاستثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها حرف استفتاح ، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصح من جهة المعنى ، وستعرف وجهه « لحاجزي » اسم فاعل من حجزه يحجزه - من باب ضرب - إذا منعه وكفه

البرعاب : « ما » نافية « أعطيتاني » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سألتهما » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الاثنين مفعوله « إلا » أداة استثناء « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « كرمي » فاعل بحاجز ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من « إن » واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وهذا الحال مستثنى من عموم الأحوال ، والمعنى : ما أعطيتاني في حالة من الأحوال ولا سألتهما في حالة من الأحوال إلا في الحالة التي يعنى فيها كرمي من الإحلاف ، فأما ماذهب إليه أبو العباس المبرد فإنه يفيد أنه ماسألهما وأنهما ما أعطياه ، وأنه قد حجزه عن سؤالهما كرمه ، وهذا خلاف المعروف المتواتر من حال كثير مع عبد العزيز وعبد الملك من سؤاله إياها وإعطائها إياه

الشاهد فيه : قوله « إلا وإني لحاجزي » حيث وردت فيه همزة « إن » مكسورة لسببين (أولهما) وقوعها في جملة الحال ، و (ثانيهما) اقتران اللام بخبرها ، وكل واحد من هذين الأمرين باستقلاله يقتضي كسر همزتها ، فلو حذف اللام لكان وقوعها في صدر جملة الحال كافيا لوجوب كسرها ، ولو لم تكن واقعة في صدر جملة الحال لكان وجود اللام في خبرها كافيا لوجوب كسرها ؛ قال سيبويه (ج ١ ص ٤٧٤) : « تقول : ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي ؛ لأنه ليس ههنا شيء يعمل في إن ، ولا يجوز أن تكون عليه أن ، وإنما تريد أن تقول : ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لي ، فكما لا تعمل في ذا لا تعمل في إن ، ودخول اللام ههنا بذلك على أنه موضع ابتداء ، قال سبحانه : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) ومثل ذلك قول كثير * ما أعطيتاني ... البيت * وكذلك لو قال إلا وإني حاجزي كرمي » اه وقال الأعم : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام في خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية عن الحال ، ولوحذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك » اه

أو بدونه ، نحو : « إِلَّا إِيَّاهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (وَكَسَرُوا) أيضا (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ)
 قلبي (عَلَقًا) عنها (بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو نَفْيٍ) وَ « اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيديويه :
 ٢٦١ — أَلَمْ تَرَ إِيَّايَ وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهَا
 و (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَالَامَ بَعْدَهُ بَوَجْهَيْنِ نُمِي) أي : نسب ،
 نظرا لموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البذل ؛ فمن الأول قوله :

٢٦١ — هذا البيت من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٧٤) ولم ينسبه أحد من شراح
 الكتاب إلى قائل معين ، وقد قال سيديويه بعد إنشاده : « سمعناه ممن ينشده عن العرب » اهـ
 اللفظ : « سناها » السنا - بفتح السين مقصورا - الضوء الساطع ، قال الله تعالى :
 (يَكَادُ سَنًا بَرَقَ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام ، لم تحرف نفى وجزم وقلب « تر » فعل مضارع
 مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف « إِيَّايَ » حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « وابن »
 الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم إن « أسود » مضاف إليه « ليلة » ظرف زمان ناصبه قوله
 « نسرى » الآتى « لنسرى » اللام لام الابتداء ، نسرى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ،
 والجملة في محل رفع خبر إن « إلى نارين » جار ومجرور متعلق بنسرى « يغلو » فعل مضارع
 مرفوع بضممة مقدرة على الواو « سناها » فاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وضمير النارين
 مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لنارين

الشاهد فيه : قوله « إِيَّايَ وَابْنَ أَسْوَدَ لَنَسْرِي » حيث وردت همزة « إن » فيه مكسورة
 لاقتراح خبرها - وهو قوله « لنسرى » - باللام ، قال سيديويه (ج ١ ص ٤٧٣) : « ومن ذلك
 أيضا قولك : علمت إنه خير منك ، فَإِنَّ ههنا مبتدأة ، وعلمت ههنا بمنزلة في قولك : لقد علمت
 أيهم قال ذلك ؟ معلقة في الموضعين جميعا ، وهذه اللام تصرف إن إلى الابتداء ، كما تصرف عبد الله
 إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، فعبد الله ههنا بمنزلة إن في أنه يصرف إلى
 الابتداء ، ونظير ذلك قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)
 فهو ههنا مبتدأ ، ونظير إن المكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ
 لَمُحْضَرُونَ) وقال أيضا : (هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ
 إِنَّكُمْ لِنَبِيِّ خَلْقٍ جَدِيدٍ) فإنكم ههنا بمنزلة أيهم إذا قلت : ينبئهم أيهم أفضل ، وقال الخليل :
 مثله : (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) فما : ههنا بمنزلة أيهم ، ويعلم : معلقة ،
 قال الشاعر * أَلَمْ تَرَ إِيَّايَ وَابْنَ أَسْوَدَ ... البيت * سمعناه ممن ينشده عن العرب » اهـ

٢٦٢ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

٢٦٢ - وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين ، وقال سيبويه قبل إنشاده : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اه

اللمعة : « اللهازم » جمع لهزمة - بكسر اللام وسكون الهاء وكسر الزاي - وهي بضیعة في أصل الحنك الأسفل ، ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنك إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته وأومه ؛ لأن القفا موضع الصفع ، والهمزة موضع اللكز ، قاله الأعلم ، أي : وإنما يضرب على قفاه ولهزمته الدنء والعبد

الإعراب : « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أرى » فعل مضارع بمعنى أظن ، فاعله ضمير مستتر فيه « زيدا » مفعول أول « كما » الكاف حرف تشبيه وجز ؛ ما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للجهول « سيدا » مفعول ثان لأرى « إذا » حرف دال على المفاجأة « أنه » حرف تأكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمه « عبد » خبر أن « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا ، فإذا كسرت همزة إن فلا تقدير في الكلام ، وإذا فتحتها كانت هي مع معموليها في تأويل مصدر مبتدأ ، أي : فإذا العبودية ، ثم اختلف في الخبر فقال جماعة من النحاة منهم اللبرد والأعلم : إن « إذا » ظرف وهي الخبر ، أي : في الحضرة العبودية ، وقال قوم منهم ابن مالك : إن « إذا » حرف والخبر محذوف ؛ أي : فالعبودية حاصلة له

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه عبد القفا » حيث روى بوجهين : فتح همزة إن ، وكسرها ، أما الكسر فعلى نية وقوع المبتدأ والخبر ، ولا تقدير في الكلام ، وأما الفتح فعلى نية أن « أن » مع معموليها في قوة المبتدأ وحده ، وهو محتاج إلى ما يتم به معه كلام ، وقد بينا لك في الإعراب ما يتم به ؛ قال سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) : « لخال إذا ههنا كالحا إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإنما جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن في هذا الموضع - جاز » اه ، وظاهر تقديره ما يتم به الكلام بقوله « كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم » أنه جعل المصدر المنسبك من أن المفتوحة ومعموليها خبرا لمبتدأ محذوف ، وقد جعل هذا المبتدأ اسم معنى لا اسم ذات ، كما هو واضح إذا تأملت أدنى تأمل ، فيكون وجها رابعا إذا فتحت الهمزة ، أوّلها : أن الخبر محذوف ، وثانيها أن الخبر هو « إذا » وهو ظرف زمان ، وثالثها : أن الخبر « إذا » وهو ظرف مكان ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ؛ فالسكسرة على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا ، والتقدير : فإذا العبودية ، وإن شئت قررت الخبر محذوفا ، على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اه ، ولم يظهر من كلامه هنا ما يفيد أنه اعتبر « إذا » ظرف

يروي بالكسر على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَمَّاءِ ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية : أى
حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ ، قال الناطم : « وَالْكَسْرُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَوِّجُ إِلَى
تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية : أى فى الحضرة
العبودية^(١) ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ - أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الضَّيِّ

زمان أو ظرف مكان ؛ إلا أنه يفيد ألبتة أنها ظرف لأنه جعلها خبرا ، وحاصل ما ذكره أن الكلام
يحتمل ثلاثة أوجه : واحد منها على الكسر ، والاثنان الآخران على الفتح ؛ فأما الوجه الذى
يحتمله الكلام على الكسر فإن يكون مابعد إذا جملة تامة غير محتاجة إلى شئ آخر ، وإذا حينئذ
ظرف متعلق بخبر إن ، وليست حرفا لأنه لا يقول إنها حرف ؛ وأما الوجهان اللذان يحتملهما
الكلام على تقدير فتح الهمزة فأحدهما أن تكون إذا ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقتم وأن وما
بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وأما الوجه الثانى فإن تكون إذا ظرفا متعلقا بخبر أن ،
وأن مع مابعدا فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا الوجه الأخير
فإذا العبودية حاصلة ، وعلى الوجه الذى قبله فإذا العبودية : أى فى الحضرة العبودية

(١) لو راجعت كلام الأعلام رحمه الله الذى ذكرناه فى شرح الشاهد المتقدم ، ودققت النظر
فى الذى ذكرناه لك فى توضيح كلامه ، وبيان أوجه الإعراب التى ذكرها ؛ علمت أن الأعلام من
الذين ذكروا هذا التقدير الذى ذكره الشارح رحمه الله ، وعلمت أيضا أن هذا التقدير يفتى عن
تقدير محذوف ؛ ذلك لأن إذا هى خبر المبتدأ الذى ينسبك من أن المفتوحة الهمزة واسمها
وخبرها ؛ فالعبودية هو المصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها ، وقوله « فى الحضرة » بيان لمعنى
إذا وغنائها عن الخبر

٢٦٣ - قال العيني : « أقول : قائله هو روبة بن العجاج » اه ، وقد راجعت ديوان

روبة فلم أجده فى أصله ، ووجدت فى زياداته قطعة فيها هذا البيت ، وهى :

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مَنَى ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقَلِّ

أَوْ تَحْلِفِي البيت ، وبعده :

قَدْ رَابَنِي بِالنَّظَرِ الرَّكِيِّ وَمُقَلَّةٍ كَمُقَلَّةِ الْكَرْكِيِّ

كَأَنَّ مَتْنِي مِنَ النَّفْيِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الضَّفِيِّ

* لِطُولِ إِشْرَافِي عَلَى الطَّوِيِّ *

ونسب العيني إلى ابن برى أنه قال : « هذا الرجز لبعض العرب ، وقدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلاما فأنكره » اه ، وقد راجعت مواد اللسان في هذه القطعة كلها فوجدته ذكر في مادتي « صفو ، نقي » الأبيات الثلاثة من قوله * كأن متنى ... إلى آخر القطعة ، ونسبها للأخيل ، عن ابن سيده عن أبي علي ، وذكر أن ابن دريد أنشدها في الجمهرة

اللفظة : « القصي » البعيد ، وأصله قصا المكان يقصو قصوا ، أى : بعد « القاذورة » يقال : رجل قاذورة ، ورجل ذو قاذورة ، إذا كان لا يصاحبه الناس لسوء خلقه « المقلتي » اسم مفعول ، من قلاه يقلبه ، إذا كرهه وأبغضه ، ويقال : قلاه يقلوه ، أيضا ، إلا أن اسم المفعول الذى معنا ينبغى أن يكون مأخوذا من الأول ؛ لأن اسم المفعول من الناقص الواوى الذى لم يعلّ فعله الماضى ينبغى أن تصح لامه ؛ فتقول : عدا عليه يعدو فهو معدو عليه ، وشذّ نحو قول عبد يعوث بن وقاص الحارثى :

وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

« ذيا » تصغير ذا الإشارية « الكركى » طائر كبير أغبر طويل الساقين فى طبعه الحذر والتحارس بالنوبة ، والذى يحرس بهتف بصوت خفى ، كأنه ينذر بأنه حارس ؛ فإذا قضى نوبته قام الذى كان نائما يحرس مكانه ، ولها مشات ومصايف ، ومنها ما يلزم موضعا واحدا ، ومنها ما يسافر بعيدا ، وفى طبعه التناصر ، ولا تطير جماعة منه متفرقة ، بل صفا واحدا يقدمها واحد منها كالرئيس لها وهى تتبعه ، يكون ذلك حينما ثم يخلفه آخر منها مقدما حتى يصير الذى كان مقدما مؤخرا « النقي » بفتح النون وكسر الفاء بعدها ياء مشددة - ما وقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقي ، وهو فعيل بمعنى مفعول ؛ لأن الرشاء ينفيه ، وقيل : هو نظائر الماء عن الرشاء عند الاستقاء ؛ والفرق بينهما أنه على الأول اسم مفعول ، كما علمت ، وعلى الثانى مصدر ، قال ثعلب : شبه الماء وقد وقع على متن المستقي بذرق الطائر على الصفى اه « الصفى » بضم الصاد وكسر الفاء - قال ابن سيده : « هو جمع الجمع لصفة ، والجمع صفا ، قال : وإنما حكمنا بأن صفيا جمع صفا لا جمع صفاة ؛ لأن فعلة - بفتح الفاء والعين جميعا - لا تكسر على فعول - بضمهما - إنما ذلك لفعلة - بفتح الفاء وسكون العين - كبدره وبدور » اه ، والصفة : الحجر الضخم الصلد الذى لا ينبت شيئا « الطوى » بفتح الطاء وكسر الواو وتشديد الياء - البئر المطوية بالحجارة ، وهو فعيل بمعنى مفعول

الإعراب : « أو » هى العاطفة ، وهى هنا بمعنى إلى « تحلقى » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد أو التى بمعنى إلى ، وياء المخاطبة فاعله ، والمصدر مجرور بما تضمنته أو « بربك » جار ومجرور متعلق بتحلقى ، وكاف الخطاب مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أتى » حرف توكيد

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض ،
أى : على أئى ، والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرَّ قريبا فى المكسورة ، وبقوله
« لَا لَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ؛ حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ
إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ » و « أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .
وقد اتضح لك أن من فتح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على
كون الحل مغنيا فيه المصدر عن « أن » وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه
لا يكون إلا جملة .

ويجوز الوجهان أيضا (مَعَ تَلَوِّفَا الْجَزَا) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ
مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ،
وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أى : جزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره
محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن فى القياس ، قال الناظم : « وَلِلَّذَلِكَ لَمْ
يَجِئِ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَسْبُوقًا بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ » .

(وَذَا) الحكم أيضا (يَطْرُدُ * فى) كل موضع وقعت « إن » فيه خبر فون ، وكان خبرها

ونصب ، وياء التكلم اسمه « أبو » خبر أن « ذيا لك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف
حرف دال على الخطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه
الشاهر فيه : قوله « أو تحلنى . . أئى » حيث روى بوجهين : بكسر همزة « إن » على أن
جملتها مع معموليها لا محل لها جواب القسم ، و بفتح همزتها على أنها مع معموليها فى تأويل مصدر
مجرور بحرف جر يتعلق بفعل القسم ، أى : حلفت على كونى أبا ذيا لك الصبى ، فالكسر على
اعتبار ، والفتح على اعتبار آخر ، ولا يمكن أن يكون الفتح والكسر جميعا على اعتبار واحد ؛
فلا تظن أن معنى عدَّهم الموضع التى يجوز فيها الأمران أن ذلك واقع فى كل موضع على وجه واحد ؛
بل القاعدة العامة أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى المصدر والآخر يقتضى الجملة
فهو مما يجوز فيه الكسر والفتح ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا وقوع الجملة مذكورة الطرفين
فهو مما يجب فيه الكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا وقوع المصدر فهو مما يجب فيه الفتح .
وأنت لو تأملت فيما عدَّه المصنف والشارح من مواضع الوجوه الثلاثة لوجدتها جارية على هذا
السنن لاتشد عنه أبدا ، فكن من يكتفى بالإشارة عن العبارة ويحوى التفاصيل باستحضار الجملة ،
والله المسئول أن يرشدك ويوفقك

قولا ، والقائل واحد ، كما في (نَحْوَ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنْ أُحْمَدُ) الله ، فالفتح على معنى خير القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو : عَمِلِي أَيْ أَحْمَدُ الله ، أو القول الثاني أو لم يتجدد القائل ؛ فالكسر ، نحو : قَوْلِي إِيَّيْ مُؤْمِنٌ ، وقَوْلِي إِنْ زَيْدًا يَحْمَدُ الله .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ؛ إما على الاستثناف ، أو العطف على جملة « إِنْ » الأولى ، والباقيون بالفتح عطفا على « أَنْ لَا تَجُوعَ » .
الثاني : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو : مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرَوْهُ جُودَهُ ؛ وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو : عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْكَ فَاضِلٌ .

الثالث : أن تقع بعد « أما » نحو : أما إنك فاضل ، فتكسر إن كانت « أما » استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول : حَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ . ومنه قوله :

٢٦٤ — * أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا *

٢٦٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَجِئْتَنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ *

وهذا البيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٦٨) ، وقد نسبته للعبدى ، وزاد الأعم في بيان هذه النسبة بقوله : إنه لرجل من عبد القيس ، وقد نسبته محمد بن سلام الجحى للمفضل بن معشر البكرى ، وذكر أنه مطلع قصيدة ، وبعده :

فَدَمَعِي لَوْ لَوْ سَلَسُ عُرَاهُ يَخْرُ عَلَى الْمَهَاوِي مَا يَلِيْقُ

وذكر صاحب الحماسة البصرية أبياتا لعامر بن أسحم بن عدى الكندى ، وهو شاعر جاهلي ، في أولها بيت الشاهد ، ولكنه رواه هكذا :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَجِئْتَنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ

ولا شاهد فيه كما ترى

اللفظ : « جِئْتَنَا » بكسر الجيم - جمع جار « استقلوا » نهضوا مرتحلين ، من قولهم : استقل القوم ، إذا مضوا وارتحلوا « نيتنا » أراد بالنية الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد « فريق » متفرقة ، وقال الأعم : « والفريق يقع للواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، ونظيره صديق

وعدوّ « اه » سلس عراه » يريد أنه سهل الانحدار ، من قولهم : شراب سلس ، إذا كان كذلك « المهاوى » جمع مهواة ، وأراد هنا ما بين العين إلى الصدر ، يريد أن الدمع يتساقط على هذا المكان « ما يليق » أى ما يثبت وما يستمسك

الإعراب : « أحقا » الهمزة للاستفهام ، وحقا : منصوب على الظرفية عند سيبويه ومن وافقه وعند الخليل ومتابعيه ، ومنصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف عند أبى العباس المبرد وشيعته « أن » حرف توكيد ونصب « جبرتنا » اسم أن ، والضمير مضاف إليه « استقلوا » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع بالإجماع ، وعند المبرد أنه مرفوع لأنه فاعل المصدر السابق ، وعند سيبويه وموافقيه مرفوع لأنه فاعل بالظرف وعند الخليل مرفوع بالابتداء والظرف المتقدم متعلق بمحذوف خبر مقدم « نبتنا » مبتدأ ، ومضاف إليه « ونبتهم » معطوف على المبتدأ ، ومضاف إليه « فريق » خبر للبتدأ وما عطف عليه الشاهد في : قوله « أحقا أن » واعلم أن الكلام على هذا في عدة مواضع ، وقد سبق بيان أكثرها في شرح الشاهد (رقم ١٢٩) ولكننا نعيد مالا بد منه لإيضاح الكلام هنا :

الموضع الأول الكلام على « حقا » نفسها أمصدر هي أم ظرف ؟ وقد أطبق إجماع العلماء على أنها في أول الأمر وأصل الاستعمال مصدر بمعنى الثبوت ، تقول : حق الأمر يحق حقا ، أى : ثبت ثبوتا ، ومنه قيل للأمر الثابت : حقيقة ، ثم اختلفوا بعدهذا ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على حاله الأولى ولم يخرج عن المصدرية ، وذهب سيبويه والخليل وجمهور الكوفيين ، وتبعهم المحققون من التأخرين كالرضي وابن هشام ، إلى أنه خرج عن المصدرية إلى الظرفية ؛ لما بين الحدث الذى هو مدلول المصدر والزمان الذى هو مدلول الظرف من الارتباط والمناسبة ؛ إذ لا يقع الحدث إلا في زمان ، وهذا رأى هو المعتمد الذى تنصره الأدلة ، ويدل على هذا وجهان (أولهما) أن معنى قولك : « أحقا أنك منطلق » أفى الحق انطلاقك ، والمراد به أخبرنى هل أنت منطلق ؟ وليس معناه أثبت هذا ثبوتا وتحققه حقا ، (والوجه الثانى) أن العرب قد صرحوا كثيرا بذكر « فى » قبل هذا اللفظ ؛ من ذلك قول أبى زيد الطائى :

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ؟

وقول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُعَرِّمٌ بِكَ هَاتِمٌ وَأَنَّكَ لَا خَلْلٌ لَدَيَّ وَلَا خَرٌّ

فلما كانوا يصرحون بى مع هذا اللفظ علمنا أنهم أخرجوه عن المصدرية إلى الظرفية
الموضع الثانى : أجمعوا على أن « أن » المؤكدة الواقعة بعد هذا اللفظ مفتوحة الهمزة لاغير ، وأجمعوا كذلك على أن « أن » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع ، والدليل على

.....

هذا أن العرب حيث يجيئون بالمصدر الصريح مكان « أن » ومعمولها يذكرونه مرفوعا كما في قول الشاعر :

أَحَقَّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّائِي وَسُطَّ الْمَجَالِسِ

واختلفوا بعد هذا في رافعه ؛ فذهب المبرد إلى أنه مرفوع بالفاعلية ، جريا على مذهبه في أن « حقا » مصدر ، وذهب الخليل كما نقله عنه سيبويه إلى أن الظرف ، وهو « أحقا » ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيبويه أن المصدر المنسبك فاعل بالظرف إذا اعتمد على الاستفهام كما في بيت الشاهد ، فإن لم يعتمد فهو مبتدأ مؤخر كقول الخليل

ومثل هذا الشاهد قول النابغة الجعدي ، وهو الشاهد (رقم ١٢٩) وقد مضى مشروحا :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقَّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

وقول عمر بن أبي ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

أَأَلْحَقَّ إِنْ دَارَ الرَّبَابُ تَبَاعَدْتُ أَوْ أَنْبَتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَاطَرُ

ومما يؤكد لك التزام فتح همزة « أن » بعد هذا اللفظ وقوع « أن » المخففة من الثقلية في هذا الموقع في مثل قول عبد الله بن الدمينه ، وهو من شعر الحماسة :

أَحَقَّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبُ
وَلَا سَائِرًا وَحْدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ
وَهَلْ رِيبَةٌ فِي أَنْ تَحْنُ نَجِيبَةٌ إِلَى إِلْفِهَا أَوْ أَنْ يَحْنُ نَجِيبُ

الموضع الثالث : في المشابهة بين «أما أنك قائم» وبين «أحقا أنك ذاهب» ولك أن تقول : إن الظاهر أن «أما» حرف فكيف تكون بمعنى «حقا» أو بمعنى «أحقا» ؟ وكيف يكون ما بعدها فاعلا أو مبتدأ تقدم خبره ، كما كان ذلك مع «حقا» ؟ ؟ وجواب هذا أن نقول لك : اختلف العلماء في أن «أما» هل هي بمعنى «حقا» أو هي بمعنى «أحقا» وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر ؛ وهو هل «أما» مركبة أو بسيطة ؛ فذهب قوم منهم ابن خروف إلى أنها بسيطة ، وعليه فهي نائبة مناب حقا - ومنهم من نقل عن ابن خروف أن «أما» حرف بسيط لم يتضمن الظرفية مع أنه قائل بفتح همزة «أن» بعدها ، وهو بعيد كل البعد ؛ وقال آخرون - وهو الراجح - إنها مركبة من همزة الاستفهام ، و «ما» التي هي اسم بمعنى شيء ، وذلك الشيء هو حق ، وعلى هذا تكون «أما» نائبة عن «أحقا» فإذا قلت : «أما أنك قائم» فلهمزة للاستفهام ، وما : منصوب المحل على الظرفية ، و «أنك قائم» في تأويل مصدر فاعل بالظرف

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لَاجَرَمَ » نحو : « لَاجَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنَّ » وصلتها فاعل ، أى : . وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَاجَرَمَ » بمنزلة لارَجُلَ ، ومعناه لأبَدَ ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزله اليمين فيقول : لَاجَرَمَ لَا تَيْنِكَ .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ) جوازا (لَأَمْ ابْتَدَاهُ نَحْوُ إِيَّيْ لَوْزَرَ) أى : ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد و « إِنَّ » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلقتوا اللام إلى الخبر ^(١) .

﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لاتصح خبر غير « إِنَّ » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فن ذلك قراءة بعض السلف « إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ - * وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

على رأى سيبويه ، ومبتدأ خبره الظرف على رأى الخليل . وإنما قلنا إن القول بتركها وبنياتها عن « أحقا » أرجح من القول ببساطتها وبنياتها عن « حقا » لأن القائل إذا قال « أما أنك قائم » فهو مرید لمعنى الاستفهام البتة ، فلو ذهبت إلى بساطة « أما » للزمك أحد أمرين : الأول إخلاء الكلام من معنى الاستفهام ، وهو خلاف ما يقصده المتكلم بهذه العبارة ، والثانى : أن تدعى تقدير همزة الاستفهام دائما ، وهو بعيد عن الصواب ؛ لأن هذه الهمزة لم ينطق بها مرة واحدة مع هذا الأسلوب حتى يدعى أنها إذا لم تذكر فهي مقدرة

(١) إذا أبدلوا همزة إن هاء فقالوا : هِنَ ، على نحو إبداهم في « هَرَّاقَ الْمَاءِ » وفي « هَرَحْتُ الدَّابَّةَ » أدخلوا اللام عليها فقالوا : لِهَنَّكَ ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا يَأْسَنَّا بَرَقَ عَلَى قَلَلِ الْحِمَى لِهَنَّكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ

وهذا وحده عندنا دليل على ما ذكره الشارح رحمه الله من أن موضع اللام صدر الكلام ٢٦٥ - هذا عجز بيت أنشده الكوفيون ، ولم يذكره له صدرا ، ولا ذكره له سابقا أو لاحقا ، ولهذا تضافرت كلمة البصريين على إنكاره والتشنيع على رواته ، قال ابن هشام فى المعنى : « ولا يعرف له قائل ، ولا تمة ، ولا نظير » اه

اللفظ : « عميد » هو الذى هدّه العشق ، قال الجوهري : « عمده المرض ، إذا فدحه ،

ومنه قوله :

٢٦٦ - أُمُّ الْخُلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

ورجل معمود وعميد ، أى : هذه العشق » ، ووقع في رواية الفراء مكان هذه الكلمة « الكمد » فقد يمكن أن تكون تحريفا من النساخ ، وقد يمكن أن تكون رواية ، والكمد : وصف من الكمد ، وهو الحزن

الإعراب : « ولكننى » حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لكن « من حبها » جار ومجرور متعلق بقوله « عميد » الآتى ، وضمير المحبوبة مضاف إليه « لعميد » اللام لام الابتداء ، عميد : خبر لكن ، وهذا إعراب الكوفيين وستعرف ما فيه

الشاهد فيه : قوله « لكننى لعميد » حيث ورد فيه ما ظاهره دخول لام الابتداء على خبر لكن كما عرفت من وجه الإعراب الذى ذكرناه لك ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون وجعلوا هذا البيت حجة لهم في هذه المسألة ، وأجازوا القياس عليه ، ولم يرتض البصريون قولهم هذا ، ولا قبلوا استشهادهم بهذا البيت ، ولهم عليه ردود : (الأول) أن هذا جزء من بيت لا تعلم تمته ولا كلمته التى هو منها ولا نسب إلى من يحتج بقوله من الشعراء ؛ فيجب ألا يؤخذ به (الثانى) لوساها صحة الرواية فيه وأن قائله ممن يجوز أن يؤخذ بأشعارهم فلا نسلم أنه يجوز القياس عليه لأنه معدوم النظر في كلام العرب ، والبيت الواحد والبيتان لا يبنى عليهما القواعد (الثالث) أنه عندنا يحتمل وجوها غير ما ذكرتم فلم يبق حجة فيما جئتم به من أجله .

وقد وجهوه على غير ما قال الكوفيون بتوجيهين ، (الأول) : أن هذه اللام زائدة وليست لام الابتداء ؛ (الثانى) : أن هذه اللام داخلة على خبر « إن » المكسورة في حقيقة الأمر ، وليست داخلة على خبر « لكن » كما زعمتم وكما هو الظاهر ، وذلك أن الأصل « ولكن إننى لعميد » فحذفت همزة « إن » تخفيفا فالتقى ساكنان : نون « لكن » الاستدراكية ، ونون « إن » ، فحذفنا نون لكن تخلصا من التقاء الساكنين فصار « ولكننى لعميد » .

وزعم العيني أنهم وجهوه على أن أصله « ولكن أنا » فحذفت الهمزة تخفيفا ، وهو فاسد من وجهين (الأول) أنه يلزم عليه تجويز دخول اللام على خبر المبتدأ ، وهو فاسد ، فلا يخرج عليه (الثانى) أن يقال : فما الذى قلب ألف « نا » ياء ؟

٢٦٦ - نسب الصاغاني هذا البيت إلى عنتر بن عروس مولى ثقيف ، ونسبه قوم إلى رؤية ابن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، وذكره في الصحاح واللسان ولم ينسباه

اللفظ : « الخليس » هو بضم الخاء المهملة وفتح اللام - وهو تصغير حلس - بكسر فسكون - وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأصل هذه كنية الأتان « شهرية » بفتحين بينهما هاء ساكنة - الكبيرة الطاعنة في السن ، وأصل الشهرية الحويض الذى يكون أسفل النخلة ، وهما زائدة للإلحاق ، ومثل الشهرية الشهيرة بتقديم الباء الموحدة على الراء « ترضى من اللحم » أى بدله

وقوله :

٢٦٧ - * فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أُمْسَى لَمْجُودًا *

الإعراب : « أم الحليس » مركب إضافي مبتدأ « لعجوز » اللام زائدة ، عجوز خبر المبتدأ « شهيرة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله « الرقبة » مجرور بالإضافة إلى عظم

الشاهد فيه : قوله « أم الحليس لعجوز » حيث ورد فيه مظهره دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، وأصلها أن تدخل على المبتدأ نفسه ؛ فيقال : لأم الحليس عجوز ، كما تقول : لمحمد مسافر ، أو تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر أو ضمير الفصل أو معمول خبرها ، كما هو مفصل في الشرح

وللعماء في تخرج هذا البيت عدة توجيهات (الأول) أنا لانسلم أن هذه اللام هي لام الابتداء التي تدخل الكلام في المواضع التي ذكرتموها ، وإنما هي لام زائدة أفحمت بين المبتدأ وخبره . (والثاني) سلمنا أنها لام الابتداء ، ولكننا لانسلم أنها داخلة في اللفظ والتقدير جميعا على الخبر ، وإنما دخلت على الخبر في اللفظ ، وأما في التقدير فهي داخلة على المبتدأ ، وذلك أن الأصل : أم الحليس لمحي عجوز ، حذف المبتدأ - الذي هو الضمير المنفصل - فلم يكن بد من دخول اللام على خبره ، ولم يرتض ذلك ابن جني ؛ لأن لام الابتداء تزداد للتأكيد ، والحذف ينافية ، ولكنك قد علمت أن رأس النحاة سيبويه والخليل لم يذهبا إلى التنافي بين الحذف والتأكيد ، وعليه يكون هذا التوجيه سائغا (الثالث) سلمنا أن هذه لام التوكيد وأنها داخلة في اللفظ والتقدير على الخبر ، لكن لانسلم أن هذا موضع يقاس على هذا الشاهد فيه ، بل هو شاذ أو ضرورة اقتضاها الشعر لإقامة الوزن ، قال ابن منظور : « اللام مقحمة في لعجوز ، وأدخل اللام في غير خبر إن ضرورة ؛ ولا يقاس عليه ، والوجه أن يقال : لأم الحليس عجوز ، كما يقال : لزيد قائم ، ومثله قول الراجز : * خالي لأنت ... البيت * » اهـ ، وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١٥٥) وقد مضى في باب المبتدأ والخبر فأنظره هناك

ومثلها قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

فَأَنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمْ حَارَبْ شَيْئًا وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٌ

٢٦٧ - هذا عجز بيت ، وصدره :

* مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ؟ *

وقد أنشد ثعلب هذا البيت في أماليه ؛ وأنشده أبو علي ، وابن جني ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وذكر العيني أنه من أبيات الكتاب ، وقد بحثت عنه فلم أجده ، وبعده :

وقوله :

٢٦٨ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهُائِمُ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

يَاوَيْتَحَ نَفْسِي مِنْ غَيْرَاءٍ مُظْلَمَةٍ قَيْسَتْ عَلَى أَطْوَلِ الْأَقْوَامِ مَمْدُودًا

اللفظ : « مروا » هو فعل ماضٍ من المرور « عجالى » بفتح العين والجيم وآخره ألف مقصورة - جمع عجلائن ، مثل سكران وسكاري ، وندمان وندامى ، ومنهم من يروى « عجالا » بكسر العين وفتح الجيم - على أنه جمع عجل - بفتح فضم - كرجل ورجال ، وروى أيضا « سரா » جمع سريع « كيف صاحبكم » وقع في شرح ابن عقيل « كيف سيدكم » وقوله « من سألوا » يروى بالبناء للعلوم على أن جملة « سألوا » صلة « من » والعائد محذوف تقديره : سألوه ، ويروى بالبناء للجهول على أن الرابط هو الضمير البارز الذى يقع نائب فاعل ، وهو واو الجماعة ، وقد ذكر البغدادى الرواية الأولى ، وقدر العائد مجرورا بحرف جر ، قال : « أى سألوا عنه ، وهو ضرورة » اه ، ومراده أن المريض هو الذى أجاب ، ونقول : لاداعية لهذا التكلف وارتكاب الضرورة مع أن الفعل يتعدى بنفسه ، ومع أن الظاهر أن المسئول جماعة مصاحبة للمريض ، والذى دعاه إلى ارتكاب هذا التكلف البيت المروى بعده ، مع أنه ليس قاطع الدلالة على ذلك ، ورجح العلامة الصبان رواية البناء للمجهول « غبراء مظلمة » أراد بها القبر

الإعراب : « مروا » فعل وفاعل « عجالى » حال من الفاعل « فقالوا » الفاء عاطفة ، قالوا : جملة من فعل وفاعل معطوفة على جملة مروا « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم « صاحبكم » مبتدأ مؤخر ، وضمير الخطاب مضاف إليه « فقال » الفاء عاطفة ، قال : فعل ماضٍ « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، أو فعل ونائب فاعل ، على ماتقدم بيانه ، والجملة صلة ، والقول على العائد تقدم « أمسى » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر عائد إلى صاحب « للمجهودا » اللام زائدة ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « أمسى للمجهودا » حيث زاد اللام في خبر أمسى شذوذا ، وهذا رد لمزعم الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن اللام الداخلة على خبر « لكن » في قوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ *

وهو الشاهد (رقم ٢٦٥) هى لام الابتداء ، وحاصل الرد أنا لانسلم أنها لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن ، والذى يدل على صحة هذه الدعوى أن مثل هذه اللام قد ورد دخوله على أخبار أجمعنا على أن لام الابتداء لا تقترن بها ؛ تكبر المبتدأ في البيت السابق ، وخبر أمسى في مثل هذا البيت

٢٦٨ - هذا البيت على ما هو مروى في الشرح من الأبيات التى لم نقف لها على نسبة

إلى قائل معين ، ونظنه قد تصحف على الشارح والنحاة من قبله ، وأن الصواب في روايته هكذا :
وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهُائِمِ الْقَصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ
وهذا بيت من قصيدة لكثير عزة ، ومطلعها :

أَلَا حَيَّيَا لَيْلَى أَجَدَّ رَحِيلِي وَأَذَنْ أَصْحَابِي غَدَا بِقُفُولِ
أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ
وَكَمْ مِنْ خَلِيلٍ قَالَ لِي : لَوْ سَأَلْتُهَا فَقُلْتُ لَهُ : لَيْلَى أَضَنْ بِحِيلِ
لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا بَحْتُ عَنْدهُمْ بَلَيْسَى وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

غير أن الرواة من الأدباء يروون بيت الشاهد في قصيدة كثير هذه على غير رواية النحاة ، هكذا :
وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا إِلَى الْيَوْمِ كَالْقَصَى بِكُلِّ سَبِيلِ
ولا شاهد فيه على هذه الرواية كما هو ظاهر

اللفظة : « أجَدَّ رحيلي » أى حان وقرب وقته ، من قولهم : أجَدَّ النخل ، إذا حان صرامه ودنا وقت جده . « آذن » أعلم « قفول » بضم القاف والفاء - أراد به الرحيل ، وهو فى الأصل الرجوع إلى أوطانهم « الهائم » هو من الإبل الذى يصيبه داء الهيام - بضم الهاء - وهو الجنون « القصى » اسم مفعول من أقصاه إذا أبعد ، شبه نفسه فى طرد ليلي إياه بالبعير الذى يصيبه الهيام فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه ، والهائم أيضا : اسم فاعل من هام على وجهه ، إذا ذهب فى طريقه فلم يدر أين يقصد من عشق أو غيره « بكل مراد » كما هو فى رواية الشارح ، هو اسم مكان من راد يرود ، إذا ذهب وجاء وتردد منه ذلك ، وبعض النحاة يرويه « بكل مَذَاد » بالذال المعجمة فى مكان الراء ، وهو يحتمل أن يكون مصدرا ميميا وأن يكون اسم مكان والثانى أولى ، واشتقاقهما من ذاده يذوده ، إذا طرده

الإعراب : « ما » نافية « زلت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من ليلي » معنى من ههنا التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله « الهائم » الآتى « لدن » ظرف بمعنى عند مبنى على السكون فى محل نصب ، وعامله هو قوله « الهائم » الآتى أيضا ؛ وعلقهما العلامة الأمير بزال ؛ وقد استعمل لدن ههنا غير مسبوقه بمن ، وهى لم ترد فى القرآن إلا مسبوقه بها « أن » مصدرية « عرفت » فعل وفاعل ومفعول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إلى لدن ، وقد تقدم لك من الكلام فى لدن وما تضاف إليه فى شرح الشاهد (رقم ٢٠٦) ما أتلج صدرك « لكاهئم » اللام زائدة ، لكاهئم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال « القصى » صفة للهائم « بكل » جار ومجرور متعلق بالمقصى « مراد » أو « مَذَاد » أو « سَبِيل » مضاف إليه ، وقد عرفت اختلاف الروايات

وقوله :

٢٦٩ - أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانَ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانَ

الشاهد فيه : قوله « مازلت ... لسكاهائم » حيث زاد اللام في خبر زال شدودا ، وهو من تكملة الرد على الكوفيين على ما سبق بيانه في شرح الشواهد الماضية
٢٦٩ - لم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين

اللفظة : « أبان » اسم رجل ، ويجوز لك أن تصرفه بناء على أن زنته فعال ، والأحسن منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أن وزنه أفعال ، وأنه منقول عن الفعل الماضي الذي هو أبان مضارع بين « أعلاج » جمع عالج - بكسر فسكون - وهو الرجل الغليظ من كفار العجم « سودان » جمع سود الذي هو جمع أسود قاله الفراء ، وقال غيره : هو جمع أسود وليس جمع الجمع ومثله في الاختلاف أعمى وعمى وعميان

الاعراب : « أمسى » فعل ماض ناقص « أبان » اسم أمسى « ذليلا » خبره « بعد » ظرف متعلق بذليل « عزته » مضاف إليه « ما » نافية « أبان » مبتدأ إذا جعلت ما تيممة ، واسمها إذا جعلتها حجازية ، وهو الموافق للاستشهاد « لمن » اللام زائدة ، من : حرف جر « أعلاج » مجرور بمن ، وحذف تنوينه ضرورة « سودان » صفة لأعلاج ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو خبر ما

الشاهد فيه : قوله « ما أبان لمن أعلاج » حيث زاد اللام في خبر « ما » النافية الحجازية

شدودا ، هذا بيان كلام الشارح الذي تبع فيه البصريين وأنت ترى في ظاهر هذا البيت التناقض بين شطري البيت ؛ فإن صدره هجاء ورمى لأبان بالذل ، وعجزه - على هذا - مدح ؛ لأنه ينفي عنه كونه من الأعلاج السود ، ومن أجل هذا ذهب جماعة ممن انتصروا للبصريين إلى أن التنوين في « سودان » والتنوين المقدر في « أعلاج » دال على التعظيم ، وأن « ما » لم يقصد بها نفي كونه من الأعلاج السود ، بل قصد به نفي التعظيم الذي دل عليه التنوين ، والذي هو قيد للأعلاج السود ، ولعل في هذا من التكلف ما لا يستلغ معه قبوله

وقد ذهب الكوفيون إلى أن « ما » نافية تيممة ، وأبان مبتدأ ، واللام ليست لام التوكيد الزائدة ، وإنما هي بمعنى إلا ، وما بعدها خبر المبتدأ ، وعليه فالعنى ذم ؛ لأنه إثبات لكونه من الأعلاج السود

وذهب جماعة إلى أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وأبان : خبر المبتدأ ، وتم الكلام عند هذا ، ثم ابتدأ كلاما آخر بقوله « لمن أعلاج سودان » على أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، وهذه اللام يجوز - على هذا - أن تكون لام الابتداء دخلت على الخبر لحذف المبتدأ ، والتقدير : لهو من أعلاج سودان ، والمعنى عليه ذم أيضا

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالفعولية ، و « ما » من قوله « ما قد نفيا » فى موضع رفع بالفاعلية : أى لا تدخل هذه اللام على منفى ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَهَ كَا لِلْأُمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

٢٧٠ - نسب ابن جنى فى سر الصناعة هذا البيت لأبى حزام العكلى - واسمه غالب بن الحرث - وكذلك نسبه إليه العيى

الافه : « تسليما » فسر ه ابن هشام بالتحية والتسليم على الناس ، وفسره العيى بقوله : « تسليما الأمر لكم ، أى : تفويضه » اه « للامتشابهان ولا سواء » قال ابن هشام : « تكرار لاهنا واجب ، وإفراد سواء واجب وإن كان خبرا عن متعدد ؛ لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، فذف زائده ونقل إلى معنى الوصف ، ومثله قول السموءل :

* فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ *

(انظر الشاهد رقم ١٨٤) وربما نى كقول قيس بن معاذ :

فِيَارَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحَبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلَدًا

المعنى : يريد أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من السواء ؛ وكان حقه لولا الضرورة أن يقول : للاسواء ولا متشابهان

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر « إن » حرف تأكيد ونصب « تسليما » اسم إن « وتركا » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، لا : نافية ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على قوله متشابهان الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » وأعلم قبل كل شىء أن العلماء اختلفوا فى رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى ، وهو صريح قول ابن هشام ؛ أن همزة إن فى قوله « وأعلم إن » مكسورة لوجود اللام فى خبرها ، وتكون « أعلم » على هذا معلقة عن العمل ؛ قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام فى الخبر » اه ، ومثله : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) وذهب ابن عصفور فى كتاب الضرائر نقلا عن الفراء أن الرواية بفتح الهمزة ؛ فإذا جريت على ماذهب إليه ابن هشام كان فى البيت شذوذ من جهة واحدة ، وهى دخول اللام على خبر « إن » للنفي ، وهذا محل الاستشهاد به عند الشارح ، قال ابن جنى : « إنما أدخل اللام - وهى للإيجاب - على لا - وهى للنفي - من قبل أنه شبه لا بغير ؛ فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما نى للنفي بما نى فى معنى النفي ؛ فقال :

(وَلَا) يليها أيضا (مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَ) ماضٍ، متصرف، غير مقرون بقد، فلا يقال: إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ، وأجازه الكسائي وهشام، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه، متصرفا كان نحو إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى، أو غير متصرف نحو إِنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ، وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، أو لَعَسَى أَنْ يَقُومَ، وهو مذهب الأخفش والفرّاء؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، والمنقول عن سيويه أنه لا يجوز ذلك، فإن اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه، كما أشار إليه بقوله: (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن قد تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع؛ وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم، خلافا لصاحب الترشيع، وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يجيزان «إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ» وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد، واللام عندهما لام الابتداء، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط، ولو دخل على «إِنَّ» والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام، نحو «عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا لَرَضِيَ».

(وَتَصَحَّبُ) هذه اللام، أعني لام الابتداء أيضا (الْوَاسِطَ) بين اسم «إِنَّ» وخبرها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) بشرط كون الخبر صالحا لها، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضارب، فإن لم يكن الخبر صالحا لها لم يجوز دخولها على معموله المتوسط، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَرَبَ؛ لأن دخولها على معمول فرع دخولها على الخبر، وبشرط أن لا يكون ذلك معمول حالا، فإن كان حالا لم يجوز دخولها عليه، فلا يجوز «إِنَّ زَيْدًا لَرَأَى كَيْبًا مُنْطَلِقًا» واقتضى كلامه أنها لا تصحب معمول المتأخر، فلا يجوز «إِنَّ زَيْدًا ضَارِبًا لَعَمْرًا» (و) تصحب أيضا (الفَصْلَ) وهو الضمير المسمى عمادا، نحو «إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ» إذا لم يعرب «هُوَ» مبتدأ (و) تصحب (أُسْمًا) لِإِنَّ (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ) نحو: إِنَّ عِنْدَكَ لِبَرًّا «وَيَنَّ لَكَ لَأَجْرًا» وفي معنى

لَمَّا أَغْفَا تُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلِّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على «ما» النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه اللفظي «اه كلامه»، وإذا جريت على ما ذهب إليه ابن عصفور كان في البيت شذوذ من جهتين (الأولى) دخول اللام على خبر أن المفتوحة الهمزة (والثانية) دخولها على النفي، وهذا ظاهر إن شاء الله.

تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو : **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمًا**

﴿ تنبيه ﴾ إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، فلا يجوز « **إِنَّ زَيْدًا هُوَ قَائِمٌ** » ولا « **إِنَّ لِي الدَّارَ لَزَيْدًا** » ولا « **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا** » .
(وَوَصَلُ مَا) الزائدة (**بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلٌ** * **إِعْمَالَهَا**) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهينها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو : **إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ** ، وَكَأَنَّمَا **خَالِدٌ أَسَدٌ** ، ولكنهما عمرو وجبان ، ولعلما بكر عالم ، (**وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ**) وتجعل « **مَا** » ملفاة ، وذلك مسموع نى « **لَيْتَ** » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ — **قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ**

٢٧١ — البيت للناطقة الديباني ، من قصيدة له يعتبرها بعض العلماء إحدى المعلقات ، ومطلعها :

يَا دَارَ مَيِّسَةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وقبل بيت الشاهد قوله :

وَأُحْكِمُ كُحْمُكَ فِتَاةَ الْحَى إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الشَّمَدِ
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا البيت ، وبعده :
يَحْفُهُ جَانِبًا نِيقٍ وَتَتْبَعُهُ مِثْلَ الرُّجَا جَعَلَتْ لَمْ تُكْعَلْ مِنَ الرَّمَدِ
فَحَسْبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا ذَكَرْتُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ
فَكَمَلْتُ مِائَةً فِيهَا حَمَاتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ

اللفظ : « **واحكم - إلخ** » معناه كن حكيمًا كفتاة الحى إذ أصابت وجعلت الشيء في موضعه ، قال الخطيب : « **وهي لم تحكم بشيء** ، إنما قالت قولاً فأصابت فيه . ومعناه : كن في أمرى حكيمًا ولا تقبل من سى بى ، والحمد : القليل » اه ، وفتاة الحى : هى زرقاء اليمامة ، وهى من بنات لقمان ابن عاد ، وقوله « **حمام سراع** » رواه الأصمى « **شراع** » بالسين المعجمة مكسورة ، وهى جمع شارعة ، وهى التى شرعت فى الماء ، ورواه غير الأصمى « **سراع** » بالسين المهملة مكسورة ، وهى جمع سريرة ، وقوله « **وارد** » إنما جاء به مفرداً ؛ لأن اسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده بالناء كالحمام يجوز معاملته المفرد ويجوز معاملته معاملة الجمع ، وقد راعى الوجهين جميعاً فى بيت الشاهد ؛ فجمع شراعا ، وأفرد واردا . وقوله « **قالت ألا ليتنا - إلخ** » قال الخطيب : « **يروى الحمام بالرفع والنصب وكذلك نصفه** : فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون

... ..

ما كافة لليت عن العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنما زيد منطلق ، وقد : بمعنى حسب « اه » يحفه « يكون في ناحيته » نيق « بكسر النون - أعلى الجبل ، قال الأصمعي : إذا كان الحمام بين جاني نيق كان أشد وأصعب لعدده ؛ لأنه يشكاث ويكون بعضه فوق بعض ، وإذا كان في موضع واسع كان أسهل لعدده « مثل الزجاجة » أراد عينها « لم تكحل من الرمد » أراد أنها لم ترمد أبداً فتححتاج إلى الكحل « كما حسبت » روى في مكانه « كما زعمت » وأسرعت حسبة « قال الأصمعي : « الحسبة : الجهة التي يحسب منها ، وهي مثل الجلسة واللبسة ، يقول : أسرعت أخذاً في تلك الجهة ، ويقال : ما أسرع حسبته ، أى : حسابه » اه عن الخطيب التبريزي و يروى « خسبوه » بتخفيف السين وتضعيفه ، وهما بمعنى واحد

الإعراب : « قالت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائذ إلى فتاة الحى « ألا » أداة استفتاح « ليتما هذا الحمام » من رواه برفع الحمام فليت حرف تمن ونصب ، وما : كافة ، وهذا : ها حرف تنبيه ، وذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، والحمام : بدل أوعطف بيان لاسم الإشارة ، ومن رواه بنصب الحمام فليت حرف تمن ، وما : زائدة ، واسم الإشارة اسم ليت في محل نصب ، والحمام : بدل منه أوعطف بيان عليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ليت « إلى حمامتنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت أو من الضمير المستكن في خبر المبتدأ « ونصفه » معطوف على الحمام بالرفع والنصب « فقد » الفاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : إن حصل ذلك فالكفاية حاصلة أوفهو كاف

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام لنا » حيث روى بنصب الحمام على إعمال ليت وتقدير زيادة « ما » ، ورفعه على إهمال ليت وإبطال عملها وتقدير « ما » كافة لها عن نصب الاسم ، والإلغاء حسن إلا أن الإعمال أحسن

قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٢) : « وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ؛ وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا :

* قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ ... الْبَيْت *

رفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : (مثلاً مابعوضة) بالرفع - أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق « اه

وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء ليتما ورفع ما بعدها ، ويجوز أن تكون معاملة في ما على تقدير : ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، ويجوز نصب الحمام على زيادة ما وإلغائها « اه وتلخص من هذين الكلامين أن رواية الرفع يتحقق فيها الإعمال بجعل ما موصولة وحذف

يروى بنصب « الحَمَام » على الإعمال ، ورفع على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق فى قوله (وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ) ؛ ومذهب سيبويه النع ، لما سبق من أن « ما » أزلت اختصاصها بالأسماء وهياتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يَسْقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ^(١)

وقوله :

٢٧٢ — أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا

صدر الصلة ، ويتحقق فيها الإيهال بجعل ما كافة ، ورواية النصب لا يجوز فيها إلا تقدير الإعمال وجعل ما زائدة

قال ابن هشام : « وتقتزن بها ما الحرفية فلا تزيها عن الاختصاص بالأسماء ؛ لا يقال ليتما قام زيد ، خلافا لابن أبى الربيع وطاهر القزوينى ، ويجوز حينئذ إعمالها ؛ لبقاء الاختصاص ، وإعمالها على قياس أخواتها ، ورووا بالوجهين قول النابغة :

* قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ ... البيت *

ويحتمل أن الرفع على أن ما موصولة وأن الإشارة خبر لها محذوف : أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدل الرفع حينئذ على الإيهال ، ولكنه احتمال مرجوح ؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء فى غير صلة أى مع عدم طول الصلة قليل ، ويجوز ليتما زيدا ألقاه ، على الإعمال ؛ ويمتنع على إضمار فعل « اه

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت (فى ص ٣٢٥ من هذا الجزء) ونهناك هناك إلى أن من زعم أن « ما » فى قوله « وَلَكِنَّمَا يُقْضَىٰ » كافة فقد أخطأ ، وإنما هى موصولة كما سبق إيضاحه ، والصواب الاستشهاد لما هنا بقول امرئ القيس ، وسيأتى مشروحا فى باب التنازع :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَىٰ لِأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِّنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْمَىٰ لِجَدِّ مُؤَنِّلٍ وَقَدْ يَذْرُكُ الْجَدُّ الْمُؤَنِّلُ أُمْنَالِي

٢٧٢ — البيت للفرزدق ، وكان جرير بن عطية قد قال قصيدة جاء فيها قوله :

أَحِبُّ ثَرَىٰ نَجْدٍ ، وَبِالْعَوْرِ حَاجَةٌ فَغَارَ الْهَوَىٰ يَا عَبْدَ قَيْسٍ وَأُنْجِدَا

أَقُولُ لَهُ : يَا عَبْدَ قَيْسٍ صَبَابَةٌ بَأَى تَرَى مُسْتَوْقِدَ النَّارِ أَوْ قَدَا
فَقَالَ : أَرَاهَا أُرْتَتْ بِوَقُودِهَا بَحَيْثُ اسْتِفَاضَ الْجُدْعُ شَيْخًا وَغَرَقَدَا
فأعجب الناس بها وتناشدوها ، ففي ذلك يقول الفرزدق :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَحْمَدَا
أَعِدَ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... البيت ، وبعده :

حِمَارٌ بِمَرُوتِ السَّخَامَةِ قَارَبَتْ وَظِيفِيهِ حَوْلَ الْبَيْتِ حَتَّى تَرَدَّدَا
كُلَيْبِيَّةٌ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ وَجْهَهَا كَرِيمًا ، وَلَمْ يَسْنَحْ بِهَا الطَّيْرُ أَسْعَدَا

وقد سبق ذكر بعض هذه الأبيات (في شرح الشاهد رقم ١٩٠ في ص ٣٥٩ من هذا الجزء)

اللفظة : « غار وأنجد » أي : أتى الغور ، وأتى نجدا ، كما تقول : أبحر ، وأغرق ، وأشأم ، وأمصر ، وأمين ، إذا أتى الصحراء والعراق والشأم ومصر واليمن ، وقال الأعشى :

نَبِيٌّ يَرَى مَا لَا تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ أَغَارَ لَعَمْرِي فِي الْبِلَادِ وَأَنْجَدَا

« أُرْتَتْ » أوقدت ، والتأريث : إيقاد النار ، وتأرثت : اتقدت ، والأصل في هذا الإراث - بكسر الهمزة - والأريث - بفتحها - وهما اسمان للنار نفسها « شيحا » هونبات سهلى يتخذ من بعضه المكاس ، وهو من الأمرار ، له رائحة طيبة وطعم مر ، وهو مرعى للخيول والنعم ، ومنابته القيعان والرياض . اه عن اللسان « غرقدا » بفتحتين بينهما راء ساكنة - هو شجر عظام ، وهو من العضاء واحده غرقدة ، وقال أبو حنيفة : « إذا عظمت العوسجة فهي الغرقدة » اه « أضاءت » يقال : ضاءت النار ، لازما لا غير ، ويقال : أضاءت النار ، وأضأت النار الجؤ : يتعدى ويلزم ، والبيت الذى معنا يدل على تعدى هذا الفعل ، ومثله قول النابغة الجعدي :

أَضَاءَتْ لَنَا النَّارُ وَجْهًا أَغْرَ مُلْتَدِسًا بِالْفُؤَادِ التِّبَاسَا

ويدل على لزومه ظاهر قوله تعالى : (كَلَّمَأَ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ .. يَكَاذُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) وقد جاء متعديا في قوله تعالى : (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ) وقال في اللسان : « يقال : ضاءت وأضاءت أي : استنارت وصارت مضيئة ، وأضاءته : يتعدى ولا يتعدى » اه « مروت » قال ياقوت : « بالفتح ثم التشديد والضم وسكون الواو وتاء مثناة : إن كان منقولا فمن المروت - بضم اليم والراء مخففة - جمع مروت ، وهى الأرض التى لانبت شيئا ، وإلا فهو مرتجل ، وهو

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في « ليتما » ؛ وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع . (وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفَعْتُكَ مَعْطُوفًا عَلَى * مَنْصُوبٍ إِنَّ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا) خبرها ، نحو : إن زيدا آكل طعامك وعمرؤ ، ومنه نحو :

اسم نهر ، وقيل : واد بالعالية » اه ؛ وتجد في ياقوت بعض الآيات التي أنشدناها وقصتها ، وقال المجد : « مَرَّوْتُ كَسْفُود : واد لباهلة أو لكليب » اه

العراب : « أعد » فعل أمر ؛ فاعله ضمير مستتر فيه « نظرا » مفعول « يا » حرف نداء « عبد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « قيس » مضاف إليه « لعاما » حرف ترج ، وما كافة له عن العمل « أضاءت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضاء « النار » فاعل « الحمار » مفعول به « المقيدا » نعت ، والألف للإطلاق

الشاهر في : قوله « لعاما أضاءت » حيث اتصلت « ما » الزائدة بالفعل ؛ فكفتها عن عمل النصب والرفع ، بدليل دخولها على الجملة الفعلية ، ولو كانت عاملة لم تدخل إلا على الجمل الاسمية ، واعلم أولا أن النحاة قد اختلفوا في « ما » هذه ؛ فالجمهور على أنها زائدة كافة لهذه الأدوات عن العمل مهيئة لها للدخول على الجمل الفعلية ، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم ، وأنها في محل نصب اسم للأداة التي تتصل بها ، وأن الجملة التي تقع بعدها في موضع رفع خبر ، وهي مفسرة لما ، ومثلها في ذينك مثل الجمل الواقعة بعد ضمير الشأن ، وهو مردود بأنها لو كانت كذلك لكان استعمالها مع جميع النواسخ سائغا مسموعا كاستعمال ضمير الشأن ، وزعم أبو على الفارسي أن « ما » هذه نافية ، واستدل لذلك بأنها أفادت مع « إن » الحصر ، نحو (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ) كما أفاده النني والإنبات في نحو (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)

ثم اعلم أنهم أجمعوا على أن اتصال « ما » هذه بليت لا يبطل عملها ألبة ، بل يبقى الإعمال جائزا ؛ لأن ليت أشبه بالأفعال من غيرها ، ألا ترى أن نون الوقاية لا تسقط مع ليت إلا في ضرورة الشعر ، فقد بقي لها مع اتصال « ما » بها سبب الإعمال ، وأيضا فالراجح فيها أنها لا تدخل على الجمل الفعلية أصالة ، واختلف في غيرها من الأدوات ؛ فذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع ، وهو ظاهر عبارة الناظم هنا ، وسينبهك الشارح إليه ، وهو موافق على هذا للزحشرى وابن السراج ، وذهب الأخفش والزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز الإعمال في ليت ولعل وكأن ، ويتعين الإهمال في إن وأن ولكن ، وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في ليت ولعل ، ولا يجوز فيهما الإنشاء ، وهو محجوج بظاهر بيت الشاهد ونحوه ، ومنه تعرف ما في عبارة التسهيل التي نقلها الشارح

٢٧٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجَبِ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَ

٢٧٣ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده أبو علي الفارسي وغيره ولم يعزه أحدهم

اللفظ : « النجبية » أراد التي تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة على أنه يقال في هذا المعنى : امرأة منجب ومنجاب ، والفعل أنجب ، قال في اللسان : « وأنجبت المرأة فهي منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولدا نجيبا : أى كريما » اهـ ، فأما النجبية في بيت الشاهد فتحتمل وجهين (أحدهما) أنه أراد أن يقول : النجبية أبنائها محذوف المضاف - وهو الأبناء - وأقام المضاف إليه مقامه فارتفع واستتر (الثاني) أن يكون قد بناء على فعيلة بعد حذف الزوائد من أنجب ضرورة

الإعراب : « من » اسم شرط ، مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، وجعله العيني موصولا ولا أراه لازما « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى اسم الشرط « لم » نافية جازمة « ينجب » فعل مضارع مجزوم بلم « أبوه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « وأمه » معطوف على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر يك ، وجملة يك مع اسمها وخبرها لا محل لها صلة ، إذا جريت على ما ذهب إلى العيني « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدما « الأم » اسم إن مؤخرا « النجبية » صفة للأم ، وفيه ضمير مستتر فاعله « والأب » الواو عاطفة ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا ، أو هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : والأب المنجب لنا ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، فلا تغتر بظاهر عبارة الشارح فإن فيها قصورا وإيهاما

الشاهد فيه : قوله « فإن لنا الأم . . والأب » حيث جاء بالمعطوف - وهو قوله « والأب » - مرفوعا ، بعد أن استكملت « إن » اسمها وخبرها

واعلم أولا أن ظاهر عبارة الناظم أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن ؛ ألا ترى قوله : * وجائر رفعك معطوفا على منصوب إن * ولكن الشارح - رحمه الله - حوّلها إلى ماترى ؛ ليجعله موافقا للجمهور ، ولما ذهب إليه هو في كتاب التسهيل ، واتفق عليه

وحاصل المسألة أن العرب قد جاء عنهم وقوع الاسم المرفوع معطوفا بعد جملة إن واسمها وخبرها كما في بيت الشاهد ؛ فاختلفت النحاة في المعطوف عليه ؛ فذهب بعض البصريين - الذين لا يشترطون بقاء العامل الطالب - إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ؛ إذ كان مبتدأ قبل دخول إن ، ولم يضر عندهم زوال الابتداء ، الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا ذهب الشاويين وابن أبي الربيع والفارسي في كتاب الإيضاح والزجاجي في الجمل ، وحمل بعضهم كلام سيبويه عليه ، ولكن المحققين من البصريين ذهبوا إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف

وليس معطوفاً حيثئذ على محل الاسم^٥ — مثل : ما جاءني من رجل ولا امرأة ، بالرفع — لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل ، كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل — نحو : إن زيدا قائم وعمر — تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وجأز » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إن » خبرها تعين النصب ، وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً ؛ تمسكاً بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ — فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

على الضمير المرفوع المستكن في الخبر ، إذا كان بين الخبر وبينه فاصل ، فإن لم يكن فهو مبتدأ خبره محذوف ، إلا عند من لا يشترط الفصل ، والواو قد عطفت هذه الجملة على جملة إن واسمها وخبرها ، ويجوز التخريج على هذا الوجه مع وجود الفاصل بين الخبر والاسم المرفوع ، وجرى على هذا الفراء والمبرد وابن السراج والفارسي في غير الإيضاح وابن أبي العافية ، وهو الظاهر المنساق إلى الدهن من كلام سيبويه رحمه الله ، وسيأتيك لهذا مزيد بحث

٢٧٤ — هذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو العباس المبرد في كامله لضياء بن الحرث البرجمي ، يقولها وهو محبوس بالمدينة أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وبعده :

وَمَا عَاجِلَاتُ الطَّيْرِ تُدْنِي مِنَ الْفَتَى نَجَاحًا ، وَلَا عَنْ رَيْثِمٍ يَخْجِبُ
وَرُبَّ أُمُورٍ لَا تَضِيرُكَ ضَمِيرَةٌ وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاهِمٍ وَجِيبٌ
وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يُؤْطَنُ نَفْسُهُ عَلَى نَائِبَاتِ الدَّهْرِ حِينَ تَنْوُبُ

اللفظ : « أمسى بالمدينة رحله » الرحل — بفتح فسكون — المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » وهم أهل الرجل وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة — قال العيني : هو اسم رجل ، وذلك غير ما قاله العلماء من قبله ؛ فقد قال أبو زيد في نوادره : هو اسم جملة ، ونقل عن الخليل أنه اسم فرس له ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة « وما عاجلات الطير — إلخ » قال المبرد : « يقول : إذا لم تعجل له طير سائحة فليس ذلك بمبعد خيرا عنه ، ولا إذا أبطأت جاب ؛ فعاجلها لا يأتيه بخير ، وآجلها لا يدفع عنه ، وإنما له ما قدر ، والعرب تزجر على السائح وتبرك به ، وتكره البارح وتشاء به ، والسائح

ما أتاك مياسرة فأمكن الصائد ، والبارح ما أتاك ميامنة فلم يمكن الصائد إلا أن ينحرف له « اه ورب أمور لا تضيرك » : يقال : ضاره يضيره ، ولا ضير عليه ، ويقال : ضره يضره ، ولا ضر عليه ، وهما بمعنى واحد ، والخشاة : مصدر ميمي بمعنى الخشية ، وهى الخوف ؛ والوجيب : الخفقان والاضطراب

الإعراب : « من » اسم شرط جازم ، مبتدأ « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة تخفيفاً ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى مقمّماً « رحله » اسم أمسى مؤخرًا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره فى محل نصب خبر يك « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه « وقيار » الواو عاطفة ، قيار : مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم عطف على جملة إن واسمه وخبره « لغريب » اللام هى لام الابتداء ، غريب : خبر إن ، وجملة إن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، أو جواب الشرط محذوف ، وهذه الجملة دليله ، والأخير أحسن

الشاهد فيه : قوله « إنى وقيار بها لغريب » حيث ورد فيه مظهره عطف الاسم المرفوع - وهو قوله « وقيار » - على اسم « إن » قبل مجيء خبرها ، وتمسك القراء به ؛ وهو عند المحققين مخرج على أن هذه الواو لم تعطف مفرداً على مفرد حتى يلزم منه ذلك ، وإنما عطف جملة على جملة ، وهذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والمذكور بعد الاسم المرفوع خبر إن ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن ، كما ذكرناه فى الإعراب

فان قلت : فهل يجوز أن يكون المذكور بعد الاسم المرفوع خبراً عن هذا المبتدأ ، ويكون خبر إن هو المحذوف ؟

قلت : لا يجوز ذلك فى بيت الشاهد ، من قبل أن هذا الخبر مقترن بلام الابتداء ، وقد علمت أنها لا تدخل على خبر المبتدأ إلا شذوذاً ، فلا يجوز التخريج عليه ، وأيضاً فإن الأصل أن يحذف من الثانى لدلالة الأوّل على المحذوف ، فأما الحذف من الأوّل لدلالة الثانى فهو قليل ، وإن كان سائغاً جائزاً ، والتخريج على الكثير مع إمكان القليل أولى ، فكيف وهذا القليل متعذر ههنا ؟؟

فان قلت : فيلزم على هذا التقدير محذور شنيع ، وهو أنك تجيء بالمعطوف قبل أن تتم الجملة المعطوف عليها ، وقد علمنا أنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فهلا تحرّجتم عن هذا التخريج لما يلزم عليه من ذلك ؟

فالجواب عن هذا أن نرشدك إلى أن الذى ذهب إلى اعتبار جملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إن هو سيبويه رحمه الله ، وقد استشعر بعض الناس هذا الاعتراض ، فمنهم من زعم أن

وخرج ذلك على التقديم والتأخير ، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ — خَلِيلِيَّ ، هَلْ طِبُّ ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا — وَإِن لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى — دَنْفَانِ

خبر « إن » متقدم في النية ، وإن كان متأخرا في اللفظ ، وادّعى أن هذا القدر كاف في تصحيح العطف ، ومن العلماء من لم يرضه هذا ، ولم يجد من الاعتراض مخلصا فذهب إلى أن جملة المبتدأ والخبر لاجل لها من الإعراب معترضة بين اسم « إن » وخبرها ، ومن هؤلاء المحقق الرضى واعلم أن سيبويه وأبازيد والبرّد قدروا هذا البيت بنصب « قيارا » واختلف العلماء في تخريج البيت على هذه الرواية ، فمنهم من ذهب إلى أن قوله « لغريب » خبر إن وما عطف على اسمها ، وذكر أن « غريب » على زنة فاعل ، وهي يجوز أن يخبر بها عن الواحد والمتعدد والمذكور والمؤنث كما سبق (في شرح الشاهد رقم ١٣٩) ، ومنهم من ذهب إلى أن خبر المعطوف محذوف لدلالة خبر المعطوف عليه ، كما هو في رواية الرفع ، قال السكري : « أراد فَإِنِّي لغريب وإن قيارا أيضا لغريب » اه ، وقال البرّد : « أراد فَإِنِّي لغريب بها وقيارا ، ولورفع لكان جيدا ، تقول : إن زيدا منطلق وعمرا ، وعمرو » اه

٢٧٥ — أنشد ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين

اللفظة : « طب » بثلاث الطاء — علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — بكسر الطاء في المضارع وضمها — وتطبيب « تبوحا بالهوى » أى : تلعناه وتظهرناه ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى — مثل علم يعلم — وأما هوى بمعنى سقط من أعلى فهو هوى يهوى — مثل ضرب يضرب — هوى — بضم الهاء وكسر الواو وتشديد الياء — « دنفان » بفتح الدال وكسر النون — صفة مشبهة من الدنف — بفتحيتين — وهو المرض اللازم الحامر ، وقيل : هو المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف بفتحيتين — ودنف — بفتح فكسر — ومدنف — بضم الميم وسكون الدال وفتح النون أو كسرهما — إذا براه المرض حتى أشفى على الموت ؛ فمن قال « دنف » بفتحيتين — فهو وصف بالمصدر ؛ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، ومن كسر النون ثنى وجمع وأنث لاجتماعه ، فقال : رجل دنف ، ورجلان دنفان ، ورجال أدناف ، وامرأة دنفة ، ونساء دنفات

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب لنا ؟ « فَإِنِّي » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وأنتما » الواو عاطفة ، أنتما : ضمير منفصل مبتدأ « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن تبوحا بالهوى وإن لم تبوحا ، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « تبوحا » مضارع مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط « بالهوى » جار ومجرور متعلق بتبوحا « دنفان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة « إن » واسمها وخبرها ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « فَإِنِّي وَأَنْتُمَا دنفان » حيث ورد فيه مظاهره عطف الاسم المرفوع على

ويتعين الأول في قوله * فَإِنِّي وَقَيَّارُهُ بِهَا لَعَرِيبٌ * لأجل اللام في الخبر، والثاني في «وَمَلَأْنِيكَتُهُ» لأجل الواو في «يُصَلُّونَ» إلا إن قدرت للتعظيم، مثلها في «رَبِّ ارْجِعُونِ» ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، نحو: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وإنَّ

اسم إن قبل استكمال خبرها، وبيان ذلك أن قوله «أنتما» ضمير منفصل لا يقع إلا في موقع الرفع، وقد عطف على اسم إن

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الكسائي مطلقا والفراء في مثل بيت الشاهد ولكن المحققين من العلماء على أن هذا الضمير المنفصل مبتدأ خبره ما بعده وجملتهما معطوفة على جملة إن، كما أوضحناه في إعراب البيت، وكما تبين مثله في الشاهد السابق والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن الخبر المذكور في البيت السابق يتعين على الراجح أن يكون خبرا لإن، وفي هذا البيت يتعين أن يكون خبرا للمبتدأ؛ إذ لا يجوز أن يكون خبرا لإن وحدها لأنه منى واسمها مفرد، ولا يجوز أن يكون خبرا للمبتدأ مع إن لوجهين (الأول) أنه يلزم عليه عمل عاملين - وهما المبتدأ وإن - في معمول واحد (الثاني) أنه تفوت المطابقة بينه وبين الخبر عنه به

فإن قلت: فإذا كان هذا الخبر متعينا للإخبار به عن المبتدأ كما زعمت، فلماذا استدلون به على العطف قبل استكمال إن معموليها، وهلا قدرتم خبر إن المحذوف قبل هذا المبتدأ فيكون العطف بعد الاستكمال؟

فالجواب على هذا أنه حسن لو كان السبيل إليه ممكنا، وكيف يمكن ونحن إنما نستدل على خبر إن بخبر المبتدأ؟ فما لم يذكر المبتدأ وخبره لم يعرف خبر إن! وما استدلل به الكسائي على هذه المسألة قول بشر بن أبي خازم، وهو شاهد لأن المفتوحة:

وَالْأَفْعَالُ فَاعِلُوهَا أَنَا وَأَنْتُمْ بَعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وقد ورد في «ليت» - وهما شاهدان للفراء، في الظاهر - قول رؤبة:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

وقول الآخر:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَحْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتِلِفُ

وهذه الأبيات مخرجة على أحد التخريجين المذكورين: التقديم، والحذف، إلا أن البيت الثالث يتعين فيه أن يكون الخبر المذكور خبر ليت، والمحذوف خبر المبتدأ الواقع بعد واو العطف؛ لمكان نون المتكلم المعظم نفسه؛ فإنها تمنع أن تقع جملة الفعل المبدوء بها خبرا عن «هما»، وهذا واضح إن شاء الله

هَذَا وَعَمَرُو عَالِمَانِ ؛ تَمَسَّكَ بِيَعْضِ مَاسْبِقٍ ، قَالَ سِيَبُويَه : وَاعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ؛ وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ .

(وَأُلْحِقْتُ بِإِنَّ) الْمَكْسُورَةَ فِيمَا تَقْدُمُ مِنْ جَوَازِ الْعَطْفِ بِالرَّفْعِ بَعْدَ الْاسْتِكْمَالِ (لَكِنْ)

بِاتِّفَاقٍ ، كَقَوْلِهِ :

٢٧٦ — وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِيِّ خَوْوَلَةً وَلَكِنْ عَمِيَ الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ

(وَأَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ عَلَى الصَّحِيحِ ، إِذَا كَانَ مَوْضِعُهَا مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ ؛ بَأَنَّ تَقْدِمَهَا عِلْمٌ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ : « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حَيْثُ لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَعَ هَذِهِ الثَّلَاثِ

٢٧٦ — أَتَشُدُّ أَبْوَافَ الْفَتْحِ هَذَا الْبَيْتَ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَقَدْ رَوَى قَبْلَهُ :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَغَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

الْفَتْحُ : « سَبَّاقًا » هُوَ صِيغَةُ مَبَالِغَةٍ مِنَ السَّبْقِ ، وَهُوَ تَقْدِيمُ غَيْرِكَ وَالْفُوزُ عَلَيْهِ « غَايَةً » أَرَادَ بِهَا غَايَةَ الْمَفَاخِرِ وَالْمَرَاتِبِ « يُبْتَغَى » يَطْلُبُ « الْمَجْدُ » الْكَرَمُ « إِجْلَالٌ » تَعْظِيمُ « التَّسَامِي » الْعُلُوُّ وَالْعِرَاقَةُ فِي النَّسَبِ وَيُرْوَى فِي مَكَانِهِ « الْمَعَالَى » وَقَوْلُهُ « خَوْوَلَةً » الْأَظْهَرُ أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، يُقَالُ : بَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ خَوْوَلَةٌ ، وَبَيْنَهُمَا عُمُومَةٌ ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ : الْخَوْوَلَةُ : جَمْعُ خَالٍ ، وَالْعُمُومَةُ : جَمْعُ عَمٍّ

الْمَعْنَى : يَرِيدُ أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ لَهُ السُّؤْدُودُ وَوَصَلَ إِلَى الْمَعَالَى مِنْ جِهَتَيْنِ : (الْأُولَى) مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَازَالَ كَثِيرَ السَّبْقِ إِلَى غَايَاتِ الشَّرَفِ ، (وَالثَّانِيَةُ) مِنْ جِهَةِ نَسَبِهِ مِنْ نَاحِيَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ

الْإِعْرَابُ : « مَا » نَافِيَةٌ « قَصَّرْتُ » فَعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ « بِي » ، فِي التَّسَامِيِّ « جَارَانٌ وَمَجْرُورَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِقَصْرِ « خَوْوَلَةً » فَاعِلٌ بِقَصْرِ « لَكِنْ » حَرْفُ اسْتِدْرَاكٍ وَنَصَبِ « عَمِيَ » اسْمٌ لَكِنْ ، وَبَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « الطَّيِّبُ » خَبَرُ لَكِنْ « الْأَصْلُ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « وَالْحَالُ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، الْحَالُ — بِالرَّفْعِ — مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَالْحَالُ الطَّيِّبُ الْأَصْلُ ، أَوْ كَذَلِكَ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ لَكِنْ وَاسْمِهِ وَخَبَرِهِ

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « وَلَكِنْ عَمِيَ الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ » حَيْثُ وَرَدَ فِيهِ وَقُوعُ الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ لَكِنْ وَاسْمِهَا وَخَبَرُهَا ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ بِالرَّفْعِ عَلَى مَحَلِّ لَكِنْ مَعَ اسْمِهَا أَوْ مَحَلِّ اسْمِ لَكِنْ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ قَبْلَ دُخُولِ النَّاسِخِ عَطْفٌ مَفْرَدٌ عَلَى مَفْرَدٍ ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهَذَا الظَّاهِرِ قَوْمٌ هُمْ مِنْ ذِكْرِنَا آتِفًا فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ (رَقْمُ ٢٧٣) وَلَكِنَّهُ عِنْدَ الْحَقِيقِينَ عَلَى خِلَافِ هَذَا الظَّاهِرِ ، بَلْ هُوَ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ ؛ لِدَلَالَةِ خَبَرِ لَكِنْ عَلَيْهِ ، وَالْكَلَامُ مِنَ عَطْفِ الْجُمْلِ عَلَى نَحْوِ مَاسْبِقٍ

إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز القراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء العرب .

(وَخُفِّتْ إِنْ) المكسورة (قَلَّ الْعَمَلُ) وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، نحو : « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ، نحو : « وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيَوْفِيَهُمْ » (وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذْ مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين « إِنْ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تنزم عند الإعمال لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء ، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها .

(وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَأَ) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — * إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ *

٢٧٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ *

ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب في حرف اللام اللفظ : « بصيرة » البصيرة : الفطنة ، وهي أيضا عقيدة القلب ، وقال الليث : « البصيرة : اسم لما يعتقد في القلب من الدين ، وتحقيق الأمر » اه ، والبصيرة أيضا : معرفة الأمر واليقين به ، وهي أيضا : العبرة « خلاف » هو مصدر خالف في الأمر إخوانه يخالفهم ، مخالفة وخلافا ، إذا جرى فيه على مهيع غير مهيعهم ، والأصل فيه أن يكون كل واحد منهما قد صرف وجهه عن الآخر وأعطاه خلفه ، ثم لما كان ذلك من أثر التقاطع واتسكات حبال الألفة أطلقوا اسم السبب وأرادوا سببه ، ومثله قولهم : أقبل فلان على فلان ، أصل معناه أعطاه وجهه ، وذلك أثر المودة والاتصال ، ثم كثر حتى أطلقوه على التآلف والمحبة « معاند » هو اسم فاعل من عانده يعانده ، إذا عرف الحق عنده فأباه ومال عنه ، وأصله من عند الرجل يعند - من بابي نصر وفرح - إذا طنى وعنا وجاوز قدره ، ومنه قالوا : ناقة عنود - بفتح العين - إذا كانت تتباعد عن الإبل فترعى ناحية أبدا

المعنى : الحق أبلج واضح لا تخفى معالمة ولا تنطمس آثاره عند من تكون له فطنة يميز بها الأمور ، ولو أنه لا يخلو عن مخالفة الطغاة وانصراف العتاة بوجوههم عنه الإعراب : « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة ، مهملة « الحق » مبتدأ « لا » نافية

« ينحني » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائذ إلى الحق ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « على ذي » جار ومجرور متعلق بـ« ينحني » بصيرة » مجرور بالإضافة إلى ذي « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن عدم خلاف معاند وإن لم يعدم خلاف معاند ، إن : شرطية « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن لم يعدم « هو » لم يعدم ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « لم » نافية جازمة « يعدم » مجزوم بـ« وفاعله ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها تفسيرية « خلاف » مفعول يعدم « معاند » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهر فيه : قوله « إن الحق لا ينحني » حيث استعمل فيه « إن » المؤكدة المخففة من الثقيلة ، وأهملها ؛ فلم ينصب بها الاسم ، ومع هذا لم يأت في خبر المبتدأ الواقع بعدها باللام التي تفرق بين « إن » النافية ، و « إن » المخففة

وبيان هذا أن « إن » إذا خففت فصارت ساكنة النون التبتت في الظاهر بإن النافية ؛ لأنها مثلها في اللفظ ، ثم أنت إما أن تعمل « إن » المخففة ، وإما أن تهملها ؛ فإن أعملتها ظهر أمرها ولم ينحني على السامع حالها ، ألا ترى أنك لو قلت « إن محمدا قائم » بسكون نون « إن » ما تردد أحد في أنك أردت تأكيده نسبة القيام إلى محمد ؛ لأنك لو أردت النفي لم تنصب الاسم وترفع الخبر ، بل كنت إما أن ترفعهما جميعا على الإهمال ، وإما أن ترفع الأول وتنصب الثاني كما هو لغة أهل العالية ، أما لو أردت « إن » المؤكدة ولم تعملها بل قلت : « إن محمدا قائم » فإن السامع لهذا اللفظ الخالي الذهن عن معرفة غرضك لا يستطيع أن يفهم أردت تأكيده نسبة القيام أم أردت نفي القيام عن محمد ؛ فهذا الأمر لزمك عند الإهمال أحد أمرين (الأول) أن تقيم قرينة لفظية أو معنوية ترشد السامع إلى أنك أردت التأكيده لا النفي (والثاني) أن تهجيء باللام في خبر المبتدأ إذا شئت التأكيده وتركها إذا شئت النفي

وفي بيت الشاهد قد أقام الشاعر لك قرينة لفظية تبين لك أنه أراد التأكيده ولم يقصد النفي فإن قلت : فما هذه القرينة اللفظية ؟

قلنا : هي « لا » النافية التي في قوله « لا ينحني »

فإن قلت : فكيف كانت « لا » هذه قرينة على أن « إن » مؤكدة لا نافية ؟

قلت : حملا للكلام على الغالب الكثير الاستعمال ، وضنا به أن يحمل على نواذر الأساليب وغرائبها

وبيان هذا أنك حين تريد إثبات شيء لشيء كالقيام لمحمد فإنك تعتمد إلى لفظ المسند إليه فتطلقه ثم تحكم عليه بالمسند فتقول : محمد قائم ، ثم إذا أردت أن تؤكد ثبوت المسند للمسند إليه زدت أداة من أدوات التأكيده فقلت : لمحمد قائم ، أو قلت : إن محمدا قائم ؛ فإذا كان غرضك

أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمَعَادِنِ

متعلقا بنفي شيء عن شيء جئت بلفظ المسند إليه ولفظ المسند وقدمت عليهما أداة من أدوات النفي ، فقلت : ما محمد قائما ، أو قلت : ليس محمد قائما ، أو جئت بأداة النفي بينهما ، فقلت : محمد غير قائم . ويقل جدا أن تريد إثبات شيء لشيء فتعتمد إلى لفظ المسند إليه ولفظ المسند فتذكرهما مقدما عليهما أداة نفى وموسطا بينهما أداة نفى أخرى ، فتقول : ليس محمد غير قائم ؛ ليكون نفى الأداة الثانية قد تسلط على نفى الأداة الأولى فيتولد عن ذلك إثبات مابعد الثانية لما بعد الأولى نقول : إن الإثبات عن طريق نفى النفي قليل مستغرب في الكلام العربي ، فلو أنك حملت في بيت الشاهد « إن » على النفي لاعلى التأكيذ للزم عليه محظوران : (الأول) أن تكون قصدت إلى الإثبات عن طريق نفى النفي ، وهو قليل ، (والثاني) أن يصير حاصل المعنى « الحق يخفى على ذي فطنة » وهو معنى فاسد غير مقبول . ومن هنا تعلم أن القرينة في البيت ليست لفظية فقط ، بل هي لفظية ومعنوية معا

هذا ، وقد قال ابن هشام في الغني : « ويجب تركها (أي اللام الفارقة) مع نفى الخبر كقوله

✽ إن الحق ... البيت ✽ » اهـ

قال أبو رجاء غفر الله له : أما هذا الوجوب فإنه لمن أقوى الدلائل على أن هذه اللام الفارقة

هي لام الابتداء ، خلافا للفارسي وابن جني ؛ فإنك قد علمت أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر المنفى إلا ضرورة . وهذا واضح إن شاء الله

٢٧٨ — هذا البيت للطرماح - واسمه الحكم - بن حكيم

اللفظ : « أباة » جمع آب ، مثل قضاة وغزاة ورماة وكفاة ، في جمع قاض وغاز ورام وكاف ، والآبى : اسم فاعل من أبى إباء ، أى : امتنع « الضيم » بفتح الصاد وسكون الياء المثناة - وهو الظلم ، وانتقاص الحق ، وقد ضامه يضيجه ضما ، مثل باعه يبيعه بيعا « آل مالك » مالك هذا : اسم أبى قبيلة ، وهو من آباء الشاعر ؛ فإنه الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة ابن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن العوث بن طيء ، وقد راعى الشاعر في هذا العلم جهتين : (الأولى) أنه اسم أبى القبيلة فهو مذكر فصرفه ، (والثانية) أنه يطلق على القبيلة فأنت الضمير في قوله « كانت كرام المعادن » والمعادن : جمع معدن ، وهو الأصل ، وفي الحديث : « الناس معادن » ، وفيه : « فَعَنَ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِي » ؟ قالوا : نعم ، أى : أصولها التي ينتسبون إليها ، والأصل في هذا قولهم « المعدن » للمكان الذي يثبت فيه الناس ، وقيل له ذلك لأن أهله يقيمون فيه ولا يتحولون عنه صيفا ولا شتاء ، مأخوذ من قولهم :

(وَالْفَعْلُ إِن لَّمْ يَكُنْ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُلْفِيهِ) أى : لا يتجدد (غَالِبًا يَنْ ذِي) المخففة من الثقيلة (مُوصَلًّا) ؛ وإن كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا ، نحو : « وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو : « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » « إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ » « وَإِنْ وَجَدْنَا أُكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

عَدَنَ فلان بالمكان يعدن - بكسر دال المضارع أوضمها - إذا أقام ، وقوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ) مأخوذ من ذلك أيضا ؛ لأنها دار إقامة لا ارتحال عنها

الإعراب : « أنا » : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر « أبة » مضاف إليه « الضمير » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من آل » جاز ومجرور جعله العيني بدلا من خبر المبتدأ « مالك » مجرور بالإضافة إلى آل « وإن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة مهملة « مالك » مبتدأ « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر يعود إلى مالك « كرام » خبر كان « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت - إلخ » حيث استعمل فيه « إن » المخففة من الثقيلة مهملة فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، ومع هذا فلم يحىء باللام الفارقة بين المؤكدة والتأنيث ، ولو أنه جرى على الأصل لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإنما استغنى عن هذه اللام لوجود القرينة التي أعين في مثل هذا الأسلوب أن المراد التأكيذ لا النفي ، والقرينة في هذا البيت ليست لفظية كما كانت في البيت السابق ، بل هنا القرينة معنوية محضة

وبيان هذا أن غرض الشاعر أن يتمدح بآبائه ، ويذكر ما لهم من عظيم المآثر ، وصدر البيت ناطق بهذا ، فلو أردت من « إن » النفي لكان حاصل معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى : فهي قبيلة دنيئة الأصول ، فيكون هذا الكلام دما ومتناقضا مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعا من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، وأظنك لا تحتاج بعد هذا إلى إيضاح

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِ غَيْرِ مَكْذُوبٍ

ألا ترى أنه في مقام إظهار مازل به من فراق أحبابه ، فالنفي إذن يفسد عليه المعنى ، ولا يستقيم عليه كلام

٢٧٩ - * شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسًا *

٢٧٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل زوج الزبير بن العوام - وكانت تزوجت عبد الله ابن أبي بكر الصديق فقتل عنها بالطائف ، ثم تزوجت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - وهو ابن عمها - فقتل عنها ، ثم تزوجت الزبير بن العوام فقتل عنها ، رضى الله عنهم أجمعين - من أبيات تقولها في رثاء الزبير بعد مقتل عمرو بن جرموز له غيلة بوادي السباع منصرفه من قتال أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وقبل بيت الشاهد قولها :

عَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدٍ
يَا عَمْرُو ، لَوْ نَبَهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لَا طَائِشًا رَعِشَ الْجَنَانِ وَلَا الْيَدِ
شَلَّتْ يَمِينُكَ البيت ، وبعده :

إِنَّ الزُّبَيْرَ لَدُوْ بَلَاءٍ صَادِقٍ سَمَحَ سَجِيَّتُهُ كَرِيمُ الشَّهِدِ

اللفظة : « بهمة » بضم الباء الموحدة - معناها هنا الجيش ، يقال : فلان فارس بهمة ، وليث غابة ، ويقال أيضا « بهمة » للفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه ، فكأن الأمر فيه مبهم ملتبس « اللقاء » الحرب « معرد » اسم فاعل ، من عرد الرجل تعريدا ، إذا فرّ في الحرب « شلت » أى : يبست ، وبابه علم ، ويروى في مكانه « هبلك أمك » أى ثكلك ، ومصدره الهبل - بفتح الهاء والباء جميعا - ويروى في مكانه « تالله ربك - إلخ » وقوله « وجبت » معناه حقت وثبتت ، وروى في مكانه « حلت » ومعناه نزلت

الإعراب : « شلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » فاعل ، والكاف مضاف إليه « إن » محففة من الثقيلة مهملة « قتلت » فعل وفاعل « لمسا » اللام هي اللام الفارقة عند البصريين ، وستعرف ما يخالفه ، مساما : مفعول به لقتل « وجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك » متعلق بوجب « عقوبة » فاعل وجب « المتعمد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إن قتلت لمسا » حيث استعمل فيه « إن » المؤكدة المخففة من الثقيلة وأهملها ، فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، وجاء بعدها بفعل غير ناسخ لاما ض ولا مضارع وآتى باللام الفارقة التي تدل على أنه أراد المؤكدة لا النافية ، هذا مع كون المقام والقصة التي قيل فيها البيت دليلا على أن النفي غير مراد ، ودخول « إن » هذه على غير الأفعال الناسخة عند البصريين شاذ لا يجوز القياس عليه

وقد ذهب الكوفيون - سوى الكسائي - إلى أن هذه اللام ليست فارقة ، وإعما هي بمعنى

ولا يقاس عليه نحو: إن قام لأنا، وإن قعد لزيد، خلافا للأخفش والكوفيين،
وأندر منه كونه لanasخا ولا ماضيا، كقولهم: إن يرينك لنفسك، وإن يشينك لهية.
(وإن تُخَفَّفَ أَنَّ) المفتوحة (فأسمها) الذي هو ضمير الشأن (استكن) بمعنى حذف
من اللفظ وجوبا، ونوى وجوده، لأنها تحمكت؛ لأنها حرف، وأيضا فهو ضمير نصب، وضمائر
النصب لا تستكن، وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله:

٢٨٠ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْجُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

«إلا» الاستثنائية، و«إن» التي يزعم البصريون أنها مؤكدة هي نافية، ولم يثبت الكوفيون
«إن» المخففة من الثقيلة في موضع من الكلام أصلا

وذهب الكسائي إلى أن إن المخففة موجودة في الكلام كما ذهب إليه البصريون، لكنه
خالفهم في موضع آخر، فزعم أنها إن اقترنت بالجلل الاسمية كما في الشاهدين السابقين فهي المخففة،
وإن اقترنت بالجلل الفعلية كما في هذا الشاهد فهي النافية، واللام حينئذ بمعنى إلا، فإن عند جميع
الكوفيين في هذا البيت نافية، وعند عامة البصريين مخففة من الثقيلة

وقد استدل الكوفيون على أن «إن» هذه النافية لا المخففة بأنها لو كانت المؤكدة لما
جاز أن تدخل إلا على الجمل الاسمية، لأن أصلها كذلك، فلما وجدناها تدخل على الجملة الفعلية
علمنا أنها غير المؤكدة

وهو مردود بأمرين (الأول) أن الكلام قد يكون معها على الإثبات من غير اللام التي زعمتم
أنها استثنائية كما في الشاهدين السابقين (الثاني) أنها دخلت على الجمل الفعلية لأنها لما كانت
مشددة إنما امتنع دخولها على الجمل الفعلية لشبهها بالفعل في إحداثها الرفع والنصب ودلاتها على
المعنى الذي يدل عليه، فمن حيث امتنع دخول الفعل على الفعل امتنع دخول ما يشبه الفعل على
الفعل، فإذا خففت زال أحد الشبهين عنها فلم تمتنع من الدخول على ما كانت ممتنعة الدخول
عليه، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٨٠ — أنشد الفراء هذا الشاهد، ولم يعزه إلى أحد، وذكر معه بيتا آخر، وهو:

فَمَا رُدَّ تَزْوِيجٌ عَلَيْهِ شَهَادَةٌ وَلَا رُدٌّ مِنْ بَعْدِ الْحَرَارِ عَتِيقُ

اللفظ: «يوم الرخاء» قال البغدادي: «أراد بيوم الرخاء قبل إحكام عقد النكاح بدليل
البيت الثاني، وبه يسقط قول السماميني في الحاشية الهندية على المعنى: إن الشاعر خاطب امرأته
واصفا نفسه بالجود، وقوله في يوم الرخاء من التتميم، وقوله: وأنت صديق، كذلك؛ لوقوع
كل منهما في كلام لا يوم خلاف المقصود، مفيدا لنكتة - وهي المبالغة في الانصاف بالجود، ويحتمل
أن يكون مراده وصف نفسه بحبته لهذه المرأة وأنه قد يؤثر ما تختاره على ما يختاره هو حرصا
على رضاها وحصول مرادها، انتهى، وتبعه العيني فقال: إنه يصف نفسه بالجود حتى لو سأله

الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلى ذلك ، وإن كان في الدعة والراحة كراهة ردّ السائل ، وإنما خصّ يوم الرخاء لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب في يوم الشدة » انتهى كلام البغدادى .
و بعد أن وقفت على البيت التالى لبيت الشاهد يتبين لك أمر ما ذهب إليه كل واحد منهما « ردّ تزويج - إلخ » معناه أن العقد الذى عليه الشهادة قد أحكم فلا يردّ ولا ينتقض ، وهذا هو الذى يؤيد البغدادى « ولا ردّ من بعد الحرار » الحرار - بفتح الحاء والراء - مصدر من حرّ يحرق - مثل ظل يظل - إذا صار حرّا ، والاسم الحرية ، وقال ابن الأعرابى : « حريق حرارا ، إذا عتق ، وحريق حرية ، من حرية الأصل » انتهى ، والمعنى : أنه بعد أن يصير العبد حرا لا تعود إليه العبودية ثانية ، وقوله « وأنت صديق » قد مرّ في شرح الشاهدين (رقم ١٣٩ - ١٤٠) أن كلمة « صديق » تطلق على المذكر والمؤنث والواحد والجمع بلافرق ، وذكرنا لك هناك شواهد ذلك من اللغة ، ونذكر لك هنا قول الشاعر :

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ بَعِزَّةٌ وَإِذْ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفٌ

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير مخاطب ؛ اسم أن « في يوم » جار ومجرور متعلق بقوله سألت « الرخاء » مجرور بالإضافة إلى يوم « سألتنى » سأل : فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف : أى لو ثبت كونك إلخ « طلاقك » مفعول ثان لسأل ، وكاف الخطاب مضاف إليه « لم » نافية جازمة « أبخل » مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهذه الجملة هى جواب لو ، وشرطها جملة ثبت مع فاعله المصدر المنسبك من أن « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « أنك سألتنى » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأتى باسمها ضمير مخاطب مذكور ؛ وفيه شذوذان (أحدهما) أنه جاء به ضمير خطاب ، (والثانى) أنه مذكور لا محذوف ؛ لأنهم لا يكادون يستعملون « أن » المخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف
قال الفراء : « لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمالها إلا مع المكنى ؛ لأنه لا يتبين فيه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا ؛ ولكن إذا خففوها رفعوا » اهـ

ومن هذا النقل عن الفراء تعلم أن ابن هشام قد وهم في إطلاقه النقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن « أن » إذا خففت لم تعمل شيئا ؛ وصواب الأمر أن يخصص النقل عنهم بأنهم يذهبون إلى إعمالها إذا كان اسمها ظاهرا ، كما هو نص الفراء الذى قدّمناه ، فأما إذا كان اسمها ضميرا - وهو

وقوله :

٢٨١ — بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة .

المراد بقوله « المكئي » — فهم يعملونها ، إلا أن يدعى مدع أن هذا الذى نقلناه رأى الفراء وحده ، ولم يشاركه فيه بقية الكوفيين ، وهذا المزمع لا يثبت إلا أن يحى النص الذى يثبت أن الفراء لم يوافق ما عليه أصحابه

٢٨١ — هذا البيت من قصيدة طويلة نسبها أبو عمرو لعمرة بنت العجلان أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان الكاهلي ، ونسبها غيره لأخته جنوب ، والأخير أعرف وأشهر (انظر شرح الشاهد رقم ٦٧) وأول الكلمة قولها :

سَأَلْتُ بَعْمَرُو أَخِي صَحْبَهُ فَأَفْطَعَنِي حِينَ رَدُّوا الشُّوَالَا
فَقَالُوا : أَتَيْحَ لَهُ نَائِمًا أَعْرُ السَّبَاعِ عَلَيْهِ أَحَالَا
أَتَيْحَ لَهُ نَمْرًا أَجْبِلُ فَنَالَا لَعَمْرُكَ مِنْهُ مَنَالَا
فَأَقْسَمْتُ يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّاهُكَ إِذَا نَبَّاهُ مِنْكَ أَمْرًا عُضَالَا
إِذَا نَبَّاهُ لَيْثَ عَرِيْسَةٍ مُفِيدًا مُفِيْتًا نَفُوسًا وَمَنَالَا
إِذَا نَبَّاهُ غَيْرَ رَعْدِيْدَةٍ وَلَا طَائِسًا دَهْشًا حِينَ صَلَا
هَزَبَرًا فَرُوسًا لِأَعْدَائِهِ هَضُورًا إِذَا لَقِيَ الْقِرْنَ صَلَا

وقبل بيت الشاهد قولها :

وَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْلُونُ إِذَا أَعْبَرُ أَفْقٌ وَهَبْتُ شَمَالَا

اللفظة : « سألت بعمرُو — إلخ » الباء بمعنى عن ، وأخى : عطف بيان لعمرُو ، وصحبه : مفعول سألت ، وصحب : جمع صاحب كشهد جمع شاهد ، وأفطعني : هذني قبحه وشدته ، ويقال : أفطع الأمر إفطاعا ، وفطع فطاعة ، إذا جاوز الحد في القبح « أتَيْحَ » بالبناء للجهول — قضى وقدر ، والهاء في « له » لعمرُو ، و « نَائِمًا » جال من هذه الهاء « أَعْرُ » بالعين والراء المهملتين — وهو المتناهى في سوء الخلق ، و « أَعْرُ » نائب فاعل أتَيْحَ « أحالا » قال السكري : أى : ركب عليه فقتله « نَمْرًا أَجْبِلُ » هو مثني نمر ، وهو حيوان مفترس معروف ، و « أَجْبِلُ » جمع جبل ، ومن هذا تعرف مقدار التصحيف الذى في عبارة العينى « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمل القوم ، إذا نقد زادهم ، وروى بدله « والمجندون » وهو جمع المجندى ، وهو طالب الجداء ،

والجداء : العطية « اغبر أفق » إنما يكون اغبراره في الشتاء ، وهو عندهم زمان القحط والحاجة « شمالا » بفتح الشين ، وتكسر - وهى ربح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال ، وتخصيص هذا الوقت بالذكر لأنه وقت تقل فيه الأرزاق وتنقطع السبل ويشغل فيه الضيف ؛ فالجود فيه غاية لاتدرك « بأنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير نفعه واصل سببه « غيث » أصله المطر ، ولما كان الكلاء يفت بالأمطار صح أن يراد منه الكلاء ، كما أراده الشاعر من ضمير السماء في قوله :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

ولهذا وصفت الربيع في بيت الشاهد بقولها « مريع » وهو الحصب ، وهو بفتح الميم أو ضمها ، وفى القاموس : « مرع الوادى مثلثة الرائ مراعاة : أكلاء ، كأمرع » اه « الشمالا » بكسر الشاء المثناة : هو الذخر والغياث

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، والكاف ضمير الخطاب اسم أن « ربيع » خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « علم » فى البيت السابق « وغيث » معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث « وأنك » الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة مؤكدة عاملة ، والكاف اسمه « هناك » ظرف مكان متعلق بقوله « الشمالا » الآتى ؛ لما فيه من معنى المشتق « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « الشمالا » خبر تكون ، والألف للإطلاق ، وجملة تكون فى محل رفع خبر أن

الشاهد فيه : قوله « بأنك ربيع ... وأنك تكون الشمالا » حيث أتى فى الموضعين بأن المخففة من الثقيلة ، وأعمالها فى اسم وخبر ، وجاء باسمها فى الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، والأصل أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا

وكلام أكثر العلماء صريح فى أن الإتيان باسم أن ضمير مخاطب شاذ لا يجىء إلا فى ضرورة الشعر ، وأن ذكر هذا الضمير كذلك شاذ لا يقع إلا فى ضرورة الشعر لكن فى عبارة ابن هشام ما يفيد أن فى ذلك خلافا ، قال فى المعنى : « وشرط اسمها (يريد أن المحففة) أن يكون ضميرا محذوفا ، وربما ثبت كقوله :

* فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّحَاءِ ... الْبَيْت *

وهو الشاهد السابق ، وهو مختص بالضرورة على الأصح « اه وفى عبارة ابن مالك ما يفيد أن اسمها لا يلزم أن يكون ضمير شأن محذوف ، بل يجوز أن يكون ضمير غائب غير ضمير الشأن ، أو ضمير مخاطب ، لكن يكون محذوفا على أى حال ، قال : « إذا

(وَالْخَبَرَ أَجْعَلَ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو «علت أن زيد قائم» فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و «زيد قائم» جملة في موضع رفع خبرها .

﴿ تنبيه ﴾ أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ، لأن لفظها كلفظ عَصَّ مقصودا به الماضى أو الأمر ، والمكسورة لاتشبه إلا الأمر ، كجِدَّ ، فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا ، لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بعمولها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، فضعفت بالتخفيف ، وبطل عملها ؛ بخلاف المفتوحة .

(وَأِنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر «أن» المفتوحة المخففة (فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَمَتِّعًا ، فَأَلْأَحْسَنُ) حينئذ (الفَصْلُ) بين «أن» وبينه (يَقْدُ) نحو «وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا» وقوله :

أمكن جعل الضمير المحذوف ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى « اه
ووافقه أبو حيان فقال : «لا يلزم أن يكون ضمير شأن كازعم بعض أصحابنا ، بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر» اه كلامه

والذى زعم أبو حيان أنه قول لبعض أصحابه هو قول ابن الحاجب ، وهو الشقول عن سيبويه رحمه الله ، وهو الذى حمل الشارح كلام النظم عليه ، وإن كنا لانوافقه على ذلك الحل ؛ لأن حمل كلام الرجل على ما يوافق مذهبه أولى ، وأنت قد سمعت مقالة ابن مالك ، وهى صريحة فى أنه يرى جواز أن يكون ضميرا محذوفا غير ضمير الشأن ، بل هى صريحة فى أنه يرجح ذلك

وعلى كلام سيبويه يكون فى بيت الشاهد فى كلا الموضعين شذوذ من ناحيتين (الأولى) أن الاسم ضمير غير ضمير الشأن (الثانية) أنه مذكور لا محذوف ، وفيه شذوذ من ناحية واحدة على كلام ابن مالك وأبى حيان ، وهى الثانية ، وعلى غير الأصح فى كلام ابن هشام لا يكون شاذاً وفى قوله «بأنك ربيع» شذوذ ثالث ، وهو مجيء الخبر مفردا ، والأصل أن يكون جملة كما هو واضح من عبارة المصنف والشارح ، لكنه لما أظهر الاسم كان كأنه جعلها كالمشتدة ، فجاء بالخبر مفردا ، قال ابن هشام : «ومرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم ، فيجوز الأمران ؛ وقد اجتمع فى قوله : * بأنك ربيع . . البيت * » اه ، وللدمامينى فى هذا المقام بحث ذكره فى حاشيته على المغنى (ج ١ ص ٦٦) فراجعه إن شئت ، وهو يفسر لك التنبيه الآتى فى كلام الشارح

٢٨٢ - شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ وَأَنْتَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ

٢٨٢ - لم أعر لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وهو من شواهد النايظم في شرح الكافية ولم أجد أحدا استشهد به قبل الشارح سواه

اللفظ : « خط » بالبناء للجهول - أصله كتب ، والخط : الكتابة ؛ وأصل هذه المادة أنهم كانوا يقولون للكلام إذا لم يعم : خطوط ، ويقولون للطريقة المستطيلة في الشيء : خط ، فلما كانت الكتابة تشبه هذه الصور سموها خطا ، وأراد الشاعر كتابة الأمور التي قضى على الإنسان أن يعملها « وأنت تَمْحُو - إلخ » أخذه من معنى قوله تعالى (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ)

الوعراب : « شهدت » فعل وفاعل « بأن » الباء حرف جر ، أن : مخففة من الثقيلة عاملة مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف « قد » حرف تحقيق « خط » فعل ماض مبني للجهول « ما » اسم موصول : نائب فاعل خط « هو كَأَنَّ » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بشهد « وأنت » الواو عاطفة ، أن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسم « تَمْحُو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر أن « ما » اسم موصول : مفعول لَمْحُو « تَشَاءُ » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتشاء « وتثبت » جملته معطوفة على جملة تَمْحُو ، وله مفعول محذوف مماثل لمفعول تَمْحُو ، والتقدير : تَمْحُو الذي تشاء وتثبت ، والمراد تَمْحُو الذي تشاء محوه وتثبت الذي تريد إثباته

الشاعر في : قوله « بأن قد خط - إلخ » حيث استعمل فيه « أن » المفتوحة الهمزة مخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو ضمير شأن محذوف ، وفي خبر هو جملة فعلية مقترنة بقَد وذلك أن « أن » المخففة من الثقيلة إما أن يكون اسمها مذكورا شذوذا ، على ما تقدم إيضاحه في الشاهدين السابقين وبيان حكمه ، وإما أن يكون اسمها محذوفا ؛ فإن كان اسمها مذكورا ساغ أن يكون خبرها جملة ، وأن يكون مفردا ، وتقدم ذلك عن ابن هشام ، وهي حينئذ لا تلتبس ولا يكون أمرها خفيا ، وإن كان اسمها محذوفا لم يحز أن يكون خبرها إلا جملة ؛ غير أنها إما أن تكون جملة اسمية وإما أن تكون جملة فعلية ؛ فإن كانت جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل يفصل بينها وبين « أن » ، ومثال ذلك ما ذكره الشارح بقوله « نحو علمت أن زيد قائم ؛ فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وزيد قائم : جملة في موضع رفع خبرها » اه ، وشاهد ذلك قول أعشى قيس :

فِي فِتْيَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْنَى وَيَنْتَعِلُ

فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهالك : خبر مقدم ، وكل : مبتدأ مؤخر ، والجملة

.....

في محل رفع خبر أن، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

رَأَيْتَكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلٌ

فأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « هو حامل » جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبرها ، ومثلها قول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وَدَى وَرَيْقَةٌ مَيْعَتِي وَلَيْدًا ، إِلَى أَنْ رَأْسِي الْآنَ أَشَيْبُ

فأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ورأسي أشيب : جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر أن .

وإن كانت جملة الخبر فعلية ؛ فإن كان فعلها جامدا ، أو فعل دعاء ، أو تَقْتَم على « أن » فعل من أفعال اليقين ؛ لم يلزم أن يفصل بين « أن » وجملة خبرها بفصل ما ، خلافا للفراء وابن الأنباري في الأخير ، وإن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة ؛ لزمك أن تفصل بواحد من الأشياء التي عددها الناظم والشارح

فإن قلت : فلماذا لزمنا الفصل إذا لم يوجد واحد مما ذكرت ؟

قلت : « أن » بفتح الهمزة وسكون النون كما تكون مخففة من الثقيلة مؤكدة ، تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، ولما كانت « أن » المصدرية لاتدخل على الجمل الاسمية ، ولا على الجمل الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء على الراجح ، وكانت كذلك لاتقع بعد مايدل على العلم على الراجح أيضا ، أمنوا التباس الأمر في هذه المواضع بينهما ؛ فلم يحتاجوا إلى مايميز إحداها عن الأخرى ، ولكن لما كانتا تستويان في الوقوع بعد الظن ، وفي وقوع الجمل الفعلية غير ما ذكرنا بعدها ؛ أرادوا أن يميزوا لك واحدة منهما بعلامة إذا رأيتها عرفت شأنها ، فالتمزوا أن يفصلوا بين المؤكدة ومدخولها بما ذكرنا ؛ فإذا سمعت قائلا يقول : « حسبت أن قد جاء محمد » أيقنت أنها المخففة من الثقيلة ، وإذا سمعته يقول : « حسبت أن جاء علي » تأكدت أنها المصدرية ، وهذا ظاهر إن شاء الله

فتمحصل لك من هذا الكلام (أولا) : أن أن الواقعة بعد مايفيد اليقين ، والواقعة قبل الجمل الاسمية ، والواقعة قبل الأفعال الجامدة ، والواقعة قبل هذه الفواصل المذكورة ؛ لاتكون إلا مخففة من الثقيلة ؛ و (ثانيا) أن أن الواقعة بعد ما لايفيد يقينا ولاظنا ، والواقعة بعد ما يفيد الظن من غير فصل بين أن والفعل بأحد هذه الفواصل المذكورة ليست إلا مصدرية ؛ وكذلك الواقعة في صدر الكلام نحو قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ليست إلا مصدرية ؛ وهذا الذي ذكرناه هو مذهب جمهرة النحاة ، وفي بعض هذه الأمور خلاف سند ذكر بعضه هنا ونرجى باقيه إلى باب نواصب المضارع

فإن قلت : فهل تقع المخففة بعد غير مايفيد اليقين والظن ؟

قلت : هي لاتقع غالبا إلا بعد فعل يفيد اليقين أو الظن ، وتشركها المصدرية في الثاني ،

(أَوْ نَفِي) بلا، أَوْ لَنْ، أَوْ لَمْ، نحو «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً» «أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ» «أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ» (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) وقوله :

٢٨٣ - وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ويندر جداً أن تقع بعد غير ما يفيد أحدهما ، وأكثر العلماء على أن وقوعها بعد ما يفيد غير اليقين والظن شاذ ، ومنه قول كثير :

تُمْنِيكَ نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُو، وَلَوْ دَنْتَ دَنْتَ وَهِيَ لَا بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُورُهَا ومثله قول الفرزدق :

أَيُّتُ أُمِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا ومنه قول الآخر :

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلٌ وقول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وَدَى وَرَيْقَةٌ مَيِّعَتِي وَلِيداً إِلَى أَنْ رَأَيْتِ الْآنَ أَشَيْبُ

فقد أوقع كثير والفرزدق « أن » المحففة بعد فعل التني ، قال الناظم في شرح الكافية : « وهو غريب » اه ، وقد أوقع من بعدها « أن » المحففة غير مسبوقة بعلم ولاظن وقد ذهب جابر الله إلى أن « أن » إذا كانت مؤكدة غير محففة لم تدخل إلا على اليقين أو الظن أيضاً ، وخالفه في ذلك المحققون ، وهو محجوج بورود وقوعها بعد التني كثيراً كقول كثير عزة :

وَدِدْتُ - وَمَا تُعْنِي الْوَدَادَةُ - أَنَّنِي عِمَا فِي فُؤَادِ الْحَاجِبِيَّةِ عَالِمٌ

وقد ذهب ابن الحاجب إلى جواز دخول أن المصدرية على الفعل الجامد ، وعنده أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل ، وإما أن يكون من المعنى ، ولكن الراجح الذي عليه جبهة النحويين هو ما ذكرناه في صدر هذا البحث

٢٨٣ - أنشد أبو علي هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وهو بيت من الكامل ،

ووهم العيني في زعمه أنه من الرجز المسدس ... وبفردات البيت ومعناه في غاية الظهور

الإعراب : « اعلم » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « فعلم » مبتدأ « المرء » مضاف إليه « ينفعه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى « علم المرء » وهو فاعله ، والضمير البارز العائد إلى « المرء » مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ،

وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين « اعلم » ومفعوليه « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « سوف » حرف دال على التسوييف ، خاص بالدخول على الفعل المضارع « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل « ما » اسم موصول مجرور محلا بالإضافة إلى كل « قدرا » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة « يأتي » مع فاعله في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، وأن وما دخلت عليه سدت مسد مفعولى اعلم

الشاهد فيه : قوله « واعلم . . . أن سوف يأتي » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة المؤكدة ، وأعمالها في ضمير الشأن المحذوف ، وفي جملة « يأتي كل » وفصل بين « أن » وجملة خبرها بحرف التسوييف الذي هو « سوف » ؛ وقد فصلنا ذلك في شرح الشاهد السابق . واعلم أن العلماء قد اختلفوا في السبب الذي دعا إلى الفصل بين أن المخففة من الثقيلة والفعل غير الدعاء وغير الجامد بأحد هذه الفواصل المذكورة ؛ فالجمهور منهم على أن هذا الفصل للترقة بين أن المخففة من الثقيلة والمصدرية ، وذهب قوم إلى أن هذا الفصل لجبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ؛ وعلى هذا الرأي لا نكون أن مخففة من الثقيلة إلا حيث يوجد بعدها واحد من هذه الفواصل إلا مع الجملة الاسمية

وأنت إذا تدبرت في هذا الكلام علمت أن الفصل في مثل هذا البيت ليس لازما عند الجمهور ؛ لأن الفصل عندهم إنما هو للترقة بين « أن » المصدرية والمخففة من الثقيلة كما قلنا ، والأولى لا تقع بعد فعل دال على اليقين ، فالفعل المتقدم ههنا كاف في حصول هذا الفرق فإن ذهبت مع من ذهب إلى أن الفصل بأحد المذكورات لجبر ما فات « أن » بتخفيفها ، ونعويضا مما حذف منها ؛ لزمك اعتبار الفصل واجبا ؛ ولكنه يشكل بأنهم لم يفصلوا إذا كانت جملة الخبر اسمية مع وجود السبب

وقد ذهب الفراء وابن الأنباري إلى أن الفصل واجب ، سواء أكان السابق فعل يقين أو ظن ، وذلك مبني عندهما على أن « أن » المصدرية تقع بعد فعل دال على العلم غير مؤول بالظن ، وليس سببه أنهما يقولان إن سبب الفصل هو جبر الوهن الذي أصاب أن بالتخفيف ، بل عندهما أن سببه قصد التفرقة بين المخففة والمصدرية ، وذهبا في قول النابتة الديباني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَقَافِرَهُ
أَكَبَّ عَلَى فَاسٍ يُحِدُ غُرَابَهَا مُذَكَّرَةً مِنَ الْمَاعُولِ بِاتِرَةٍ

إلى أن « رأى » علمية ليس مرادا بها الظن ، و « أن » مصدرية

وهذا البيت عند جمهرة العلماء مخرّج على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لامصدرية ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة « ثم الله ماله » في محل رفع خبر « أن » المخففة ، و « أن » وما دخلت

(أَوْ كَوْ) نحو « وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) في كتب النحاة (ذِكْرُ كَوْ) وإن كان كثيرا في لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

عليه في تأويل مصدر سد مسد مفهولي « رأى » ، والفصل عند الجمهور غير حتم في هذا الموضع كما علمت في شرح الشاهد السابق ، فإن رأيت تحتمله للسبب الذي قدمنا كان تركه في هذا البيت شاذا

٢٨٤ — لم أجد أحدا من العلماء نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « يؤملون » بالبناء للجهول ، وبتضعيف الميم — من التأمل ، وهو الرجاء ، وباب مجردة نصر « سؤل » بضم السين وسكون الهجمة : هي الأمنية ، ومنه قوله تعالى : (فَذُؤْتِيتَ سؤلَكَ يَا مِؤْمِنِي)

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعله ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « جادوا » الفاء عاطفة ، جادوا : فعل وفاعل « قبل » ظرف منصوب بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للجهول ، منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعله ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد أيضا « سؤل » مجرور بالإضافة إلى أعظم الشاهد فيه : قوله « علموا أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ولم يفصل بين « أن » وجملة الخبر بفاصل من الفواصل المعروفة ، مع أن الفعل متصرف غير دعاء ؛ لوقوع « أن » هذه بعد فعل اليقين الذي لا تقع بعده المصدرية

وقد اختلفت كلمة العلماء في ترك الفصل والحالة هذه ؛ فظاهر عبارة النظم أنه حسن لاضررفيه ؛ وهو مختص بما إذا تميزت بسبق العلم عندنا ، وذهب جماعة إلى أنه قبيح ، ومن أجله حمل العلامة الصبان قول الناظم « فالأحسن الفصل » على أن أفعل التفضيل على غير بابه ، وعبارة الرضى أن عدم الفصل شاذ مطلقا ، وأنت إذا رجعت إلى ما كتبناه على الشواهد السابقة أمكنك أن توفق بين هذه الآراء كلها .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل رفع المضارع بثبوت النون دليلا على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لامصدرية ، من قبل أن المصدرية ينتصب بعدها المضارع ؟

وقوله :

٢٨٥ - إني زعيم يا نويقة إن أمنت من الزراح
ونجوت من عرض المنو ن من العشي إلى الصبح
أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

قلت : قد ذهب إلى هذا بعض الكاتبيين ، وهو عندي مذهب غير مستقيم ؛ لأنك قد علمت في شرح الشاهد رقم (٤١) أن المضارع قد يرتفع بعد « أن » المصدرية تشبيها لها بما أختها ، وأن ذلك لغة من لغات العرب ، وسمعت شواهد ذلك ؛ فلا يسوغ بعد هذا كله اعتبار الرفع دليلا على واحدة منهما بعينها ، وبقي الاستدلال الصحيح بأن الفعل السابق دال على اليقين . فإن قلت : فقد أخبرني آتفا أن ابن الأنباري والفراء يجيزان وقوع المصدرية بعد أفعال اليقين ، وعندك أن ارتفاع المضارع ليس دليلا على أن « أن » مصدرية ؛ فهل يجوز لي أن أعتبر « أن » في هذا البيت مصدرية عند الفراء وابن أنباري ؟

قلت : لا يجوز ذلك في هذا البيت ، ألا ترى أن الشاعر قد قال « قبل أن يسألوا » فنصب المضارع بأن لما كانت مصدرية ألبتة ، فعلمنا من هذا أنه لا يجوز اعتبار « أن » في قوله « أن يؤملون » مصدرية ؛ لأنك لو اعتبرتها كذلك للزمك أن تجمع في البيت الواحد بين لغتين : إحداهما تنصب بأن ، والأخرى لاتنصب بها ، وهو لا يجوز

٢٨٥ - هذه الأبيات أنشدها الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة

اللفظ : « زعيم » كفيل ، ومنه قوله تعالى : (وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ) « نويقة » تصغير ناقة « الزراح » - بفتح الراء والزاي مخففة - مصدر زرحت الناقة ترزح - من باب منع - رزاح ورزوحا - والأخير بضم الراء - إذا سقطت من الإعياء هزالا ، وقولهم : رزح فلان ، معناه ضعف وذهب مافي يده ، وأصله من رزاح الإبل إذا ضعفت ولصقت بالأرض ؛ فلم يكن بها نهوض ورواه في اللسان (زوح ، طلح) هكذا :

* إِنَّ أَمِنْتَ مِنَ الزَّوَاخِ *

وقال : « والزواخ : التباعد عن ثعلب » اه « الطلاح » بكسر الطاء - جمع طلحة - بفتح فسكون قال في اللسان : « وقال أبو حنيفة الطلاح : أعظم العضاء وأكثره ورقا وأشده خضرة ، وله شوك ضخم طوال ، وشوكه من أقل الشوك أذى ، وليس لشوكته حرارة في الرجل ، وله برمة طيبة الريح ، وليس في العضاء أكثر صمغا منه ولا أضخم ، ولا ينبت الطلاح إلا بأرض غليظة شديدة خصبة ، وأحدثه طلحة ، وبها سمى الرجل ، قال ابن سيده : وجمعها عند سيبويه طلوح ، كصخرة وصخور ، وطلاح ، قال : شبهوه بقصعة وقصاع ، يعني أن الجمع الذي هو على فعال إنما هو للمصنوعات

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو دعاء ، فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَأَنْلَحَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » .

كالجرار والصحاف ، والاسم الدال على الجمع - أعنى الذى ليس بينه وبين واحده إلهاء التأنيث - إنما هو للمخوقات ، نحو النخل والتمر ، وإن كان كل واحد من الحيزين داخلا على الآخر ، قال :
* إني زعيم ... البيتين * اه

العراب : « إني » إن : حرف تأكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « زعيم » خبر إن « يا » حرف نداء « نويقة » منادى مبنى على الضم في محل نصب « إن » شرطية « أمنت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « من الرزاح » جار ومجرور متعلق بأمن « ونجوت » الواو عاطفة ، نجوت : فعل ماض ، معطوف على فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « من عرض » جار ومجرور متعلق بنجا « النون » مضاف إليه « من العشي إلى الصباح » جار ومجروران يتعلقان بنجا أيضا ، وفيهما دليل للأخفش والكوفيين على أن « من » الجارة تأتي لابتداء الغاية في الزمان ، كما تأتي لابتداء الغاية في المكان « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير خطاب محذوف ، والتقدير : أنك - إلخ ، كذا قيل ، ولا يمتنع أن يكون ضمير شأن محذوف « تهبطين » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « بلاد » مفعول به ، نصب توسعا ، وأصله ظرف « قوم » مضاف إليه « يرتعون » فعل مضارع ، فاعله واو الجماعة ، والجملة في محل جرّ صفة لقوم « من الطلاح » جار ومجرور متعلق بيرتع

الشاهد فيه : قوله « أن تهبطين » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو ضمير الخطاب المحذوف ، وخبر هو جملة « تهبطين » ولم يفصل بين « أن » وجملة خبرها بفاصل من الفواصل المعروفة ، مع أن جملة الخبر فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء قال ابن منظور : « وأن ههنا : يجوز أن تكون الناصبة الاسم مخففة منها ، غير أنه أولها

الفعل بلا فصل » اه ، وهذا هو تخريج الشارح رحمه الله تبعاً لقوم من النحاة وأنت إذا تبصرت فيما ذكرناه لك سابقا ، ورأيت أن السابق على « أن » هذه في بيت الشاهد ليس دالا على اليقين ولا على الظن ترجح عندك تخريج البيت على أن « أن » مصدرية لا مخففة من الثقيلة ، وأنها أهملت فلم تنصب المضارع حملا على ما المصدرية

وعندى أن هذا التخريج خير من تخريج الشارح ؛ لأن إهمال « أن » لغة من لغات العرب كما نقلناه عن جار الله في شرح الشاهد (رقم ٤١) ، وأما ترك الفصل بين المخففة وخبرها من غير سبق علم ، ومع تصرف الفعل ؛ فشاذ إجماعا ؛ فيكون التخريج عليه ضعيفا

(وَحُفِّتْ كَأَنَّ أَيضًا) حملا على أن الفتوحة (فَنَوَى * مَنصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَتَأْتِي أَيضًا رُوي) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أن ، فمن الأول قوله :
٢٨٦ — وَصَدْرٍ مُّشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ نُذْيَاهُ حَقٌّ إِنْ

٢٨٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قاتل معين ، وقال البغدادي : « هو أحد الأبيات الحسين التي لا يعرف لها قاتل » اه
اللفظ : « وصدر » روى في مكانه « ووجه » وهي رواية سيبويه ، وروى « ونحر مشرق اللون » فمن روى « وصدر » فالهاء من قوله « ندياه » عائدة إليه ، ومن روى « ووجه » أو « ونحر » فالهاء من « ندياه » تعود إليه بتقدير مضاف ، أى : كأن نديا صاحبه ؛ والصدر والوجه : معروفان ، والنحر : موضع القلادة من الصدر « مشرق » اسم فاعل من أشرق ، بمعنى أضاء « حقان » مثنى حق - بضم الحاء - وهو الوعاء ، قال في اللسان : « والحق والحقة - بالضم - معروفة ، هذا المنحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه ، عربى معروف ، قد جاء في الشعر الفصيح ، قال الأزهرى : وقد تسوّى الحقة من العاج وغيره ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وَتَذِيًّا مِثْلَ حَقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِسِينَا

قال الجوهري : والجمع حق - بضم فسكون - وحقق - بضم ففتح - وحقاق - بكسر الحاء - قال ابن سيده : وجمع الحق : أحقاق ، وحقاق - بكسر الحاء - وجمع الحقة : حقق - مثل غرفة وغرف » اه ، وتشبيهه الشديد بالحقين في بيت الشاعر في نهودهما واكتنازها
الوعراب : « وصدر » يروى بالرفع وبالجر ، فمن رفعه فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، أى ولها صدر ، مثلا ، ومن جرّه فعلى أن الواو واو رب « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة « ندياه » يروى بالألف علامة الرفع ، وبالياء علامة النصب ، فمن رواه بالياء فعلى أن كأن عاملة فيه على أنه اسمها ، ومن رواه بالألف فعلى أن كأن مهملة في اللفظ لافي التقدير ؛ لأنها ناصبة لضمير محذوف هو ضمير الصدر ، والتقدير : كأنه ندياه إلخ ، وعليه يكون ندياه مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الصدر مضاف إليه ، حقان : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر كأن ، وعلى رواية ندياه يكون حقان خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « كأن ندياه حقان » حيث استعمل فيه « كأن » التشبيهية مخففة من الثقيلة ، ورفع بعدها المبتدأ والخبر ، ولإعلاماء في توجيه ذلك عبارات ، فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن « كأن » إذا خففت لزم فيها أمران (الأول) ألا تعمل في اللفظ (والثاني) أن تعمل في التقدير ؛ فظهور نصب الاسم بها مخففة عنده خاص بضرورة الشعر ، وبحجى الاسم مرفوعين

وقوله :

٢٨٧ - وَيَوْمًا تُوَفِينَا بِوَجْهِهِ مُقَسِّمٌ كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

بعدها غير مانع من اعتبارها عاملة ؛ لأن اسمها حينئذ يكون ضميرا محذوفا ، فإن كان يمكن جعله ضميرا غير ضمير الشأن حسن ؛ وذلك إذا كان الكلام خطابا أو تقدم له ذكر ؛ فيقدر ضمير مخاطب على الأول وضمير غيبة على الثاني ، وإن لم يمكن واحد منهما فهو ضمير الشأن البتة ، وعلى هذا تكون رواية النصب في بيت الشاهد ضعيفة مرجوحة ، ورواية الرفع هي الفصيحة المستعملة ، وتخرجها على ماسمعت ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) : « وزوى الخليل أن ناسا يقولون : إن بك زيد مأخوذ - برفع الاسمين - فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر ، نحو قوله * ويوما توافينا ... البيت * وقوله * ووجه مشرق اللون ... البيت * لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار » اهـ ، وظاهر عبارة الزمخشري أن « كأن » إذا خففت بطل عملها ، وأن الاسمين الرفوعين بعدها مبتدأ وخبر من غير تقدير ، وأن إعمالها ظاهرا جائز ، إلا أنه أقل من إعمالها ؛ فانه قال في الفصل : « وتخفف كأن فيبطل عملها ، ومنهم من يعملها » اهـ ؛ إلا أن شارحه ابن يعيش حمل كلامه على غير ما يظهر منه ؛ ليوافق به مذهب سيبويه ، فقال : « قوله فيبطل ، يريد : يبطل عملها ظاهرا » اهـ ، يعني وأما في التقدير فهي عاملة ، على نحو ما تبين في تقرير مذهب سيبويه ، وقد بقى مخالفاً لسيبويه في ناحية أخرى ، ذلك أن سيبويه قال : « لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار » ومعناه أن عملها لفظا غير حسن ، وجار الله قال : « ومنهم من يعملها » ومراده إعمالها لفظا ، ولم يتعترض لأنه ضرورة أوقبيح ، وكلام المحقق الرضی تبعا لابن الحاجب صريح في أن إعمالها مخففة فصيح ، وإعمالها - يعني لفظا - أفصح منه ، ومثله في كلام التبريزي ، وهو خلاف ما علمت . وقال الأعمى : « والوجه الرفع إذا خففت ؛ لخروجها عن شبه الفعل في اللفظ » اهـ ، ويمكن حمله على نحو ما حمل ابن يعيش عليه كلام الزمخشري ، وعد ابن عصفور نصب الاسم بعد المخففة من ضرورات الشعر

٢٨٧ - هذا البيت لباعث - ويقال : باعث - بن صريم - بفتح الصاد ، وضبطه في اللسان

بضمها - اليشكري ؛ ويقال : هو لكعب بن أرقم اليشكري ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١)

اللفظة : « مقسم » بزنة اسم المفعول من مضاعف العين - قال الأعمى : « والمقسم : الحسن ، وأصله من القسبات ، وهي مجاري الدموع في أعلى الوجه ، ويقال لها أيضا : التناسف ؛ لأنها في منتصف الوجه إذا قسم ، وهي أحسن ما في الوجه وأتوره ، فينسب إليها الحسن فيقال له : القسام ؛ لظهوره هناك وتبينه » اهـ ، والقسام - بفتح القاف - الجمال والحسن ، قال بشر بن أبي خازم :

* يُشَنُّ عَلَى مَرَاغِمِهَا الْقَسَامُ *

وقال الربيع بن أبي الحقيق :

بِأَحْسَنَ مِنْهَا وَقَامَتْ تَرْيِكَ وَجْهًا كَأَنَّ عَلَيْهِ قَسَامًا

وفي حديث أم معبد «قسيم وسيم» القسامة : الحسن ؛ ورجل مقسم الوجه ، أى : جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال ، اه عن اللسان «تعطو» قال الأعمى : «العاطية : التى تتناول أطراف الشجر مرتعية ، والوارق : المورق ، وفعله أورق ، وهونادر ، والسلم : شجر بعينه » اه وقد روى صاحب اللسان بعد بيت الشاهد ثلاثة أبيات ، وهى :

وَيَوْمًا تَرِيدُ مَا لَنَا مَعَ مَا لَهَا فَإِنْ لَمْ نُنْهِلْهَا لَمْ تَنْصِنَا وَلَمْ تَنْمِ
نَظَلُّ كَأَنَّا فِي خُصُومٍ عَرَامَةٍ تَسْمَعُ جِيرَانِي التَّائِلَى وَالْقَسَمِ
فَقُلْتُ لَهَا : إِلَّا تَنَاهَى فَإِنِّي أَخُو النُّكْرِ حَتَّى تَقْرَعَ السَّنَّ مِنْ نَدَمِ

المعنى : قال الأعمى : « وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية مخصبة » اه

الإعراب : «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ، ونا : مفعول «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير غيبة عائد إلى هذه المرأة محذوف ، والتقدير : كأنها «ظبية» خبر كأن «تعطو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ؛ وإعما سكن لأجل الوقف ، وجملة تعطو وفاعله فى محل رفع - على هذا الإعراب - صفة لظبية

الشاهد فيه : قوله «كأن ظبية» وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها

الأول : أنه قد روى قوله «ظبية» على ثلاثة أوجه (الوجه الأول) الجر ، وتخريج هذه الرواية على أن «كأن» حرفان لاحرف واحد ؛ أولهما الكاف ، وهو حرف تشبيه وجر ، وثانيهما أن ، وهو حرف زائد ، و«ظبية» مجرور بالكاف ، وزيادة أن قليلة نادرة (والوجه الثانى) نصب ظبية ، على أن «كأن» حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، و«ظبية» اسم كأن منصوب بها ، وخبرها محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : كأن ظبية هذه المرأة ، فهو من باب التشبيه المقلوب ، وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق قيمة هذا التخرىج ، (والوجه الثالث) رفع ظبية ، وهو الوجه الذى أعر بنا عليه البيت ، وهو الوجه الذى أتى الشارح بالبيت من أجله

قال الأعمى «الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو : لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية

على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثاني ، وقد عرفت أنه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما في « أن » ، بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما في الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر « كأن » الخففة جملة اسميه لم يحتج إلى فاصل ، كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقدر أو لم ، نحو « كأن لم تغن بالأمس » وكقوله :
 ٢٨٨ — لَا يَهْوُلُنْكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرْبِ بِمَحْذُورِهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اه
 الأمر الثاني : قد علمت أن « أن » إذا خففت لزم فيها أمران : حذف اسمها ، وكون خبرها جملة ، إلا لضرورة الشعر ، أما « كأن » فليس ذلك بلازم معها ، بل قد يكون الخبر مفردا ، كما في هذا البيت ، وكما في قول مجمع بن هلال :

عَبَّاتُ لَهُ رُحْمًا طَوِيلًا وَالْأَلَّةُ كَأَنْ قَبَسٌ يَعْلَى بِهَا حِينَ تَشْرَعُ
 وكما في قول رجل من بني سعد بن زيد مناة ، وأورده أبو زيد في نوادره ، ونسبه في اللسان لدى الرمة :

تَمْشَى بِهَا الدَّوْمَاءُ تَسْحَبُ قُضْبَهَا كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتَمِّمٌ
 إلا أنه إذا كان خبرها مفردا لم يجز أن يكون اسمها ضمير الشأن ؛ من قبل أن ضمير الشأن لا يكون خبره ، إلا جملة ، وإذا كان خبرها جملة جاز أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون غيره وقد روى هذان البيتان بالأوجه الثلاثة التي روى بها بيت الشاهد ؛ وتقدير البيت الأول « كأنها - أي : الألة - قبس - إلخ » وتقدير البيت الثاني « كأنه - أي : قضبها ، وهو بطنها - بطن حبلى - إلخ »

الأمر الثالث : هل وقوع خبر « كأن » مفردا كما في بيت الشاهد والبيتين اللذين أنشدناهما خاص بضرورة الشعر أو هو جائز سائغ من غير ضرورة ؟ صرح ابن هشام في شرح الشواهد بأن مجيء الخبر مفردا مع حذف الاسم شاذ ، وهو ما لا نشايه عليه ؛ لأن وروده كثير ، كما في هذه الأبيات ، ولأن سيبويه قد صرح كما أخبرناك بأن نصب الاسم ظاهرا بها ضرورة ، ومفهوم كلام ابن هشام أن مجيء الخبر مفردا مع ذكر الاسم غير شاذ ، وهو ضد كلام سيبويه ، ولإجماع العلماء عليه في تخريج هذه الأبيات في رواية الرفع

٢٨٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللفظ : « يهولنك » يقال : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعته وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلى بها ، مثل صليها وصلى بها يصلى ، كرضى يرضى ، وقال الحرث بن عباد :

.....

مَا أَنَا مِنْ جُنَاتِهَا عِلِمَ اللَّهُ وَإِنِّي بِمَحَرِّهَا الْيَوْمَ صَالٍ

« لظي الحرب » نازها ، وكفى به عن شدائدها « محذورها » الأمر الذي يتحرز منه « ألما » من الإلمام ، وهو النزول

المعنى : يشجعه على اقتحام أهوال الحرب والخوض في مكارهها ، ويقول له : لاتفرغ من دخولها والاصطلاء بنارها ؛ فإن الذي تحذره وتتحرز منه من أمورها يشبه أن يكون قد وقع ونزل بك

الإعراب : « لا » نافية ، أواناهية « يهولنك » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، لا محل له على الأول ، وهو في محل جزم على الثاني ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به « اصطلاء » فاعل « لظي الحرب » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى اصطلاء « فمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه - إلخ « قد » حرف تحقيق « ألما » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كأن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن مع اسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها لتعليلية

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو الضمير المحذوف ، وخبر هو جملة الفعل وفاعله ، وفصل بين « كأن » وجملة خبرها بقد ؛ لأن المقصود الإثبات ، ولو كان المقصود النفي لفصل لم ؛ كما في قوله تعالى (كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ... مِنْ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّةٌ ... كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا) ومثل ذلك قول الشاعر :

كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبْجُونِ إِلَى الصَّمَا أُنَيْسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يَبْكِي

واسمها في البيت الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة « لم يكن » خبرها ، وفي البيت الثاني اسمها ضمير عائد إلى الشيء البائد - أي : الهالك - وجملة « لم يكن » هي الخبر واعلم أن جملة الخبر قد تحذف ويبقى « قد » وذلك كقول النابغة الذبياني :

أَرَفَ التَّرْحُلَ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَ

وهو الشاهد (رقم ٥ وقد تقدم أول الكتاب ص ١٣) ، أراد وكأن قد زالت . وحذف هذا الخبر

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف « لعل » على اختلاف لغاتها ، وأما « لكن » فتخفيف فتهمل وجوبا ، نحو « وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ » وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

جائز سائغ إذا دلت القرينة عليه ؛ من قبل أن أصله خبر المبتدأ ، وهو جائز الحذف ، ومن قبل أن خبر هذه الأدوات يجوز حذفه بلا ضرورة ولا شذوذ والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

وقد وافق الفراغ من كتابة هذه التعليقات إلى هنا في أصيل يوم الجمعة المبارك الموافق (٢٧ من شهر شعبان عام - ١٣٥٢ الهجرى - ١٥ من ديسمبر عام ١٩٣٣ الميلادى)
أسأل الله أن يوفق لإتمامه وأن يعين على ذلك بمنه وكرمه آمين ؟
أبورجاء
محمد محي الدين عبد الحميد

وقد وافق الفراغ من مراجعته للمرة الثانية وتنقيح عباراته والزيادة في مباحثه ليلة الاثنين الموافق ٢٩ من شهر ربيع الآخر عام ١٣٥٨ - ١٩ يونيو عام ١٩٣٩
وأنا أسأل الله الذى بيده ملكوت كل شيء أن يوفقني ويهديني ؛ إنه لا موفق سوا
ولا هادى غيره ، آمين ؟